

# جواهر الكلام

« في شرح شرائع الإسلام »

تأليف

شيخ الفقهاء إمام المحققين الشيخ محمد بن الحسين

المرقسي ع

الجزء الثامن

أوبل بنسخة الأصل المخطوطة المصححة بقلم المصنف طاب نراه

حققه وعلق عليه وأشرف على طبعه

الشيخ عباس القوجاني

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ﴿الثالث﴾ في ﴿ما يستقبل له﴾

﴿ويجب الاستقبال﴾ شرعاً ولو لأنه شرط ﴿في فرائض الصلاة مع الامكان﴾  
بلا خلاف بين المسلمين ، بل هو مجمع عليه بينهم إن لم يكن ضرورياً عندهم ، والكتاب (١)  
كللتوا من النصوص (٢) دال عليه ، بل قد يندرج فيها ما وجب بالعارض من النفل  
بنذر ونحوه في وجهه ، كما أنه يندرج في النفل ما كان واجباً بالأصل ثم صار ندباً كصلاة  
العيد ، فيجري حينئذ فيه ما تسعه من وجوب الاستقبال فيه وعدمه . نعم قد يستثنى  
من ذلك الفريضة المعادة للاحتياط ندباً ، أو لتحصيل فضيلة الجماعة باعتبار مدخلة  
الاستقبال في موضوع حكم النفل ، ضرورة عدم حصول الاعادة والتدارك الذي شرع  
الاحتياط له بدون الاستقبال وغيره من أحكام الفريضة ، ولا فرق في الفرائض بين  
اليومية وغيرها حتى صلاة الجنازة والأدائية والقضائية والسفرية والحضرية ، كما أن  
الظاهر إلحاق ركعات الاحتياط والأجزاء المنسية بها ، بل يفوى إلحاق سجدة السهو

---

(١) سورة البقرة - الآية ١٣٩

(٢) الوسائل - الباب ١ من أبواب القبلة



كما تسمعه في محله ان شاء الله ،

( و ) تسمع وجوب الاستقبال بالمدبوح والمنحور ( عند الذبح ) والنحر مع الامكان في محله أيضاً إن شاء الله . ( و ) أما وجوبه ( بالميت عند احتضاره ودفنه ) فقد تقدم الكلام فيه وفي كيفية ، ( و ) يأتي وجوبه عند ( الصلاة عليه ) قال في المذهب هنا بعد أن ذكر الوجوب في أحواله الثلاثة من غير ذكر خلاف : « ويختلف استقباله باختلاف حالته ، ففي الاحتضار يكون مستلقياً ، وظاهر رأسه مستديراً ، ووجهه وباطن قدميه مستقبلاً ، وفي حال الصلاة يكون مستلقياً أيضاً ، ورأسه الى المغرب ، ومقدم جنبه الأيمن مستقبلاً ، وفي حال دفنه يكون مضطجعا ، رأسه الى المغرب ، ووجهه وباطنه ومقادير يديه الى القبلة ، ومستند هذا التفصيل نصوص الطائفة وعلمهم عليه » انتهى .

( وأما النوافل ف ) لا يشترط في صحتها ذلك ، نعم ( الأفضل استقبال القبلة بها ) فيجوز حينئذ فعلها لغير القبلة اختياراً مطلقاً ، وفاقا للمحكي عن ابن حمزة ، وللافاضل في الارشاد وعن التلخيص وأبي العباس في المذهب وعن الموجز وكشف الالتباس وجمع البرهان . بل ربما نقل أيضاً عن علم الهدى والشيخ في الخلاف ، بل في مكان الصلي من الذكرى نسبتة الى كثير ، للأصل والنقل المستفيض كما اعترف به غير واحد أن قوله تعالى (١) : « ايما تولوا فثم وجه الله » نزل في النافلة ، فاطلاقه حينئذ حجة على المطلوب ، وما عرفته سابقاً من استحباب التنفل في الكعبة مع النهي عن الفريضة للاستدبار ، وكما دل على عدم اشتراطه للراكب والماشي من غير ضرورة مما استعرفه من النصوص (٢) لاشتراك الجميع في الاختيار ، وأولوية المقام بالصحة ، للاستقرار ، ومعامية هــمـم

(١) سورة البقرة - الآية ١٠٩

(٢) الوسائل - الباب ١٥ و ١٦ من أبواب القبلة

وجوب حل المطلق على المقيد في المندوبات ، بل يحمل على الندب في الندب ، فينزل حينئذ ما ظاهره الاشتراط لو كان على ذلك ، ويبقى الاطلاق سليماً ، وظهور الروي (١) عن مسائل علي بن جعفر في كراهية الالتفات في النافلة المستلزم لعدم وجوب الاستقبال « سأل أخاه عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته ؟ فقال : إذا كانت الفريضة والتفت الى خلفه فقد قطع صلاته ، وإن كانت نافلة لم يقطع ذلك صلاته ولا يكره . لا يعود » ولا امتناع ندب الفعل ووجوب الكيفية .

وفي الجميع نظر ، ومن هنا كان المشهور نقلاً وتحصيلاً الاشتراط إلا فيما استثنى مما ستعرف ، بل قيل إنه المصرح به في جميع كتب الأصحاب إلا ما قل ، بل يمكن إرادة ما لا ينافي ذلك من عبارة المصنف وما ضاهاها التي هي أظهر ما نسب اليها الخلاف بدعوى حلها على بيان أفضلية الصنف من غيره مما رخص فيه بعدم الاستقبال كالصلاة على الراحلة وماشياً وغيرهما ، لا أنه أفضل من الصلاة مستقراً مستديراً كي يقتضي الجواز حينئذ ، وكذا قوله فيما بعد : « وإلى غير القبلة » أو يكون معطوفاً على ما قبله على معنى إرادة بيان جواز فعل النافلة على الراحلة سفرراً وحضراً وإلى غير القبلة ، ولعله لذا قال المحقق الثاني في حاشية الكتاب يلوح من المصنف عدم الاشتراط ، ولم يجعله صريحاً ولا ظاهراً .

وكيف كان فقد يستدل للمغالوب بالتأسي بناء على عدم اشتراط معرفة الوجه في تحققه ، أو على عدم اعتبار معرفة شرطية الكيفية وعدمها في حصول معناه لو سلم اشتراط معرفة الوجه في أصل الفعل في حصوله ، ضرورة صدق الفعل مثل فعله وإن لم تعلم الشرطية المزبورة ، نعم قد يشكل الاستدلال به بالاطلاقات المقضية لجواز غير ما فعله من الكيفية ، بناء على ما هو التحقيق من عدم إجمالها بالنسبة الى ذلك وغيره

مما شك في اشتراطه ، اللهم إلا أن يشك ولو من الشهرة السابقة وما تسمعه في شمول المراد منها لذلك كما ذكرناه سابقاً في الصلاة الواجبة ، حينئذ يتم الاستدلال عليه أيضاً مع قطع النظر عن التأسي بتوقيفية العبادة ، وأن الأصل فيها الفساد إلا ما ثبت ، بل قد يستدل عليه مع قطع النظر عنهما بقوله ( ص ) : « صلوا كما رأيتموني أصلي » بناء على تناوله للفرض والنفل ، وإيجاب المساواة في الكيفية لو فعل لا ينافي الذنب في الأصل ، فيكون الأمر حينئذ مستعملاً في الوجوب الشرعي خاصة لا الأعم منه والشرطي كي يكون مجازاً ، إذ ليس وجوب الفريضة مستفاداً من هذا الأمر ، بل المستفاد منه وجوب المساواة التي ينافيها المخالفة في الكيفية لا الترك أصلاً ، ودعوى أن إطلاق وجوب المساواة يقتضي وجوب الفعل مقدمة لتحصيلها ، ولا يتم إلا في الفريضة يدفعها الفهم العرفي من هذه العبارة ، ونحوها ما سمعته ، ومن ذلك يعرف الجواب عن الأخير ، على أنه من المعلوم عدم التنافي بين الوجوب المزبور والندب عقلاً ولا شرعاً . قال في جامع المقاصد بعد ذكره ذلك دليلاً للخصم وجوابه : إن الوجوب هنا يراد به أحد الأمرين ، إما كونه شرطاً للشرعية مجازاً ، لمشاركته الواجب في كونه لا بد منه ، فمع المخالفة يأنم بفعل النافلة إلى غير القبلة ، أو كون وجوبه مشروطاً بمعنى أنه إن فعل النافلة وجب فعلها إلى القبلة ، فمع المخالفة يأنم بترك الاستقبال بفعلها إلى غير القبلة معاً ، وهذا المعنى يثبت على تقدير دلالة قوله ( ص ) : « صلوا كما رأيتموني أصلي » على وجوب الاستقبال ، وإلا فالعنى الأول ، وفي بعض كلامه نوع تأمل ، لكن الأمر سهل بعد ما عرفت .

وقد يستدل أيضاً بعموم قوله تعالى (١) : « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم

شطره » الذي لا ينافيه خروج البعض للدليل ، نعم قد يشكل ظهور قول أبي جعفر (ع) في صحيح زرارة (١) في أنها مختصة في الفريضة قال : « استقبل القبلة ووجهك ، ولا تقلب وجهك عن القبلة فتفسد صلاتك ، فإن الله عز وجل يقول لنبيه ، ص ، في الفريضة : قول وجهك . الى آخره » بل الظاهر أيضاً عدم الدلالة في الأمر بالاستقبال والنهي عن القلب في صدره لارادة الفريضة من الصلاة فيه بقرينة الاستدلال . وإمكان عموم الدعوى وخصوص الدليل تجشم ، كما انه قد يقال بارادة الفريضة من قوله (ع) في صحيحه (٢) أيضاً : « لا صلاة إلا الى القبلة » لقوله فيه : « قلت فمن صلى لغير القبلة أو في يوم غيم في غير الوقت قال : بعيد » لكن الانصاف انه لا صلاحية فيه ، خصوصاً بعد كونه من السائل لصرف الظهور المستفاد من النكرة بعد « لا » النافية للجنس التي هي كالنص في إفادة العموم ، فدلالة هذا الصحيح على المطلوب لا ينبغي إنكارها ، بل يمكن دعوى دلالة قوله (ع) أيضاً في صحيحه (٣) أيضاً : « لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود » وذكر الوقت فيه مع أن من النوافل ما هو وقت أيضاً بحيث لو صلى قبل الوقت مثلاً أعيد لا يصلح قرينة لارادة الفريضة ، ضرورة كون المراد منه حينئذ والوقت فيما اعتبر الوقت فيه من الصلاة ، ولا يأتي مثله في القبلة ، لعدم معلومية كون محل النزاع مما لا يعتبر فيه القبلة من الصلاة ، بل من ذلك يظهر دلالة جملة من النصوص التي تدل بها على اشتراط القبلة في الفريضة ، وعلى أن الالتفات في الأثناء يبطلها ، للتعبير بلفظ الصلاة الشاملة للنافلة لا الفريضة في أكثرها ، وذكر بعض خواص الفريضة فيها كالوقت ونحوه لا يصلح مقيداً لذلك فلاحظ وتأمل .

بل مفهوم قول الصادق (ع) (٤) كما عن تفسير علي بن ابراهيم في قوله تعالى : فابنا

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب ٩ من أبواب القبلة الحديث ٣ - ٢ - ١

(٤) البحار - ج ١٨ - ص ١٤٧ من طبعة الكمباني

تولوا فثم وجه الله : « انها نزلت في صلاه النافلة فصلّاها حيث توجهت إذا كنت في سفر »  
 ظاهر في المطلوب أيضاً ، كالردي ( ١ ) في الوسائل عن نهاية الشيخ عن الصادق ( ع )  
 في قوله تعالى فانيما تولوا ، الى آخره « هذا في النوافل خاصة في حال السفر ، فاما الفرائض  
 فلا بد فيها من استقبال القبلة » وفيها أيضاً عن مجمع البيان ( ٢ ) عن أبي جعفر وأبي عبد الله  
 ( عليهما السلام ) في قوله تعالى : فانيما تولوا الى آخره « انها ليست بمنسوخة وانما مخصوصة  
 بالنوافل في حال السفر » بل منها يظهر عدم كون المراد الاطلاق من النقل المستفيض انها  
 نزلت في النوافل ، خصوصاً ولم يكن مسافراً لبيان ذلك ، بل المراد من الآية عند التأمل  
 ولو بمعونة النصوص انه أينما تؤمروا بأن تولوا وجوهكم فثم وجه الله من غير فرق بين  
 بيت المقدس والكعبة وغيرها ، إذ العمدة الأمر ، فتعير اليهود للمسلمين وسؤالهم  
 أنه ما ولّاهم عن قبلتهم في غير محله ، وربما فسرت الآية بذلك من غير ذكر للنوافل ،  
 وعلى كل حال من ذلك يعرف ما في استدلال الخصم بالنقل المستفيض في معنى الآية ،  
 بل في كشف اللثام أنه يجوز أن يكون لجواز الاستدبار في النوافل لأدنى حاجة ، فتحتمل  
 بالسائر في حاجته أو ماشياً ، وبه يفرق عن المستقر ، فلا ريب حينئذ في ضعفه كسابقه  
 الذي هو بعد تسليمه يقطعه أدنى دليل ، بل ولاحقه ، بناء على ما سمعته منا سابقاً  
 من صحة الفريضة في جوف الكعبة . فلا جهة حينئذ للاستدلال المزبور ، بل وعلى  
 غيره أيضاً ، إذ هو انما يعطي جواز استدبار بعض القبلة ، والتتميم بعدم القول بالفصل  
 كما نرى ، وليس بأولى من القول يكون التعدي عن ذلك قياساً محرماً ، بل ومع الفارق  
 كاستدلال بحكم الماشي والراكب الذين من الواضح الفرق بينهما وبين المقام ، خصوصاً  
 والمراد بحسب الظاهر التنفل في حال المشي في حاجة مثلاً والركوب كذلك لالمشي والركوب  
 لفعل النافلة ، ولعله الى ذلك أوماً في كشف اللثام بما سمعته سابقاً منه .

وأما الاستدلال بقاعدة الاطلاق والتقييد في المندوبات ففيه أنه بعد تسليمها حتى في مثل المقام الذي هو من بيان الكيفية ولم يعلم استحباب المطلق فيه وإن لم يكن بعنوان الخصوصية بمجب الخروج عنها هنا بما عرفته مما هو موافق لفتاوى الأصحاب عند النادر ، وخبر المسائل (١) مع احتمال السهو وعدم الجابر له لا يستلزم جواز الترك ابتداءً قطعاً ومن ذلك كله ظهر لك وجه النظر في الأدلة الزبورية ، كما انه ظهر لك شدة ضعف القول بالنذب ، خصوصاً مع ملاحظة المعلوم من حال المشرعة من شدة الانكار على الصلاة الى غير القبلة مع الاختيار والاستقرار ، بل هو الفارق عندهم بين الاسلام والكفر نعم قد يستثنى من ذلك النافلة حيث تجوز راكباً و ماشياً ، فلا يشترط فيها الاستقبال حتى في تكبيرة الاحرام منها من غير فرق بين السفر والحضر ، لاطلاق النصوص (٢) المستفيضة في الأول ، سيما مع غلبة عدم التمكن من الاستقبال حال الصلاة عليها ، وخصوص صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٣) « سأل أبا عبد الله (ع) عن الرجل يصلي النوافل في الأمصار وهو على دابته حيث ما توجهت به قال : لا بأس » وخبر ابراهيم الكرخي (٤) عن أبي عبد الله (ع) قال له : « اني أقدر أن أتوجه نحو القبلة في الحمل فقال : ما هذا الضيق ، أما لكم في رسول الله (ص) اسوة » وخبر الحلبي (٥) « سأل أبا عبد الله (ع) عن صلاة النافلة على البعير والداابة فقال : نعم حيث كان متوجهاً ، وكذلك فعل رسول الله (ص) » والمروي عن قرب الاسناد عن محمد بن عيسى والحسن بن ظريف وعلي بن اسماعيل كلهم عن حماد بن عيسى (٦) قال :

(١) الوسائل - الباب ٣ من أبواب قواطع الصلاة - الحديث ٧

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة

(٣) و (٥) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث ١ - ٦

(٤) الفقيه ج ١ ص ٢٨٥ من طبعة النجف

(٦) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث ٢٠ الجواهر - ١

« سمعت أبا عبد الله ( ع ) يقول : خرج رسول الله ( ص ) الى تبوك فكان يصلي صلاة الليل على راحلته حيث توجهت به ويوميء بإيماء » وعن كشف الغمة نقلاً من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحلي عن فيض بن مطر ( ١ ) قال : « دخلت على أبي جعفر ( ع ) وأنا أريد أن أسأله عن صلاة الليل في الحمل قال : فابتدأني فقال : كان رسول الله ( ص ) يصلي على راحلته حيث توجهت به » وعن تفسير العياشي عن حريز ( ٢ ) قال أبو جعفر ( ع ) : « أنزل الله هذه الآية في التطوع خاصة « فأبنا تولوا فثم وجه الله » إن الله تعالى واسع عليم ، وصلى رسول الله ( ص ) إيماء على راحلته أينما توجهت به حيث خرج الى خيبر وحين رجع من مكة وجعل الكعبة خاف ظهره » مضافاً الى ما عن المعتبر والمنتهى من الاجماع عليه في حال السفر .

وأما الماشي فكندا يدل عليه إطلاق النصوص أيضاً كقول الصادق ( عليه السلام ) في حسن معاوية بن عمار ( ٣ ) : « لا بأس أن يصلي الرجل صلاة الليل في السفر وهو يمشي ، ولا بأس إن فاتته صلاة الليل أن يقضيها بالنهار وهو يمشي يتوجه الى القبلة ، ثم يمشي ويقرأ ، فإذا أراد أن يركع حول وجهه الى القبلة وركع وسجد ثم مشى » وصحيح بهقوب بن شعيب ( ٤ ) « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) - الى أن قال - قلت : يصلي وهو يمشي قال : نعم يوميء بإيماء ، وليجعل السجود أخفض من الركوع » ومرسل حريز ( ٥ ) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) « انه كان لا يرى بأساً بأن يصلي الماشي وهو يمشي ولكن لا يسوق الابل » والمروي في المعتبر نقلاً من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نسر عن حماد بن عثمان عن الحسين بن المختار ( ٦ ) عن أبي عبد الله ( عليه السلام )

( ١ ) و ( ٢ ) الوسائل - الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث ٢٢ - ٢٣

( ٣ ) و ( ٤ ) و ( ٥ ) الوسائل - الباب ١٦ من أبواب القبلة الحديث ١ - ٤ - ٥

( ٦ ) الوسائل - الباب ١٦ من أبواب القبلة الحديث ٦

« سألت عن الرجل يصلي وهو يمشي تطوعاً قال : نعم » قال أحمد بن محمد بن أبي نصر : ومعه أنا من الحسين بن المختار ، وعن المنتهى نسبة جواز التنفل له في السفر إلى ثلاثين ، ولا ريب في اقتضاء إطلاق ما عدا الأول منها عدم الفرق بين السفر والحضر ، وبين الصلاة إلى القبلة وعدمها ، بل صريح الأول الثاني فيما عدا التكبير والركوع والسجود ، مع أنه لم يشترطه أصحابنا في الأخيرين ، وإنما اشترطه الشافعي كما اعترف به بعضهم ، بل عن الخلاف الإجماع على استثنائه من اشتراط الاستقبال في غير التكبير . فلا بد من حمل ذلك في الخبر المزبور على النقية أو الذنب ، ولعل الثاني أولى ، خصوصاً بعد حمل ذلك في التكبير عليه أيضاً كما هو الأقوى ، تحكيماً للاطلاقات المزبورة المعتضة بإطلاق استثنائه من اشتراط القبلة في أكثر كتب الأصحاب ، وبالأية التي قد عرفت استفاضة النقل في نزولها في النافلة وغير ذلك مما معتمده سابقاً في دعوى عدم الاشتراط مطلقاً ، مضافاً إلى خلو بعض النصوص هنا المشتملة على بيان كيفية الصلاة ماشياً عن التعرض للاستقبال ، كخبر إبراهيم بن ميمون (١) وغيره (٢) وإلى وافقته للاعتبار كما أوما إليه في المحكي عن المنتهى بقوله : إن التنفل محل الترخص : فأبيحت هذه كغيرها طلباً للمداومة على فعل النافلة وكثرة التشاغل بالعبادة .

كما أنه يحمل ما في صحيح عبد الرحمن (٣) المتضمن للأمر بالاستقبال للراكب في التكبير على ذلك أيضاً ، قال فيه : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن الصلاة في الليل في السفر في المحمل فقال : إذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك » إلى آخره . ضرورة قصوره عن تقييد تلك الاطلاقات المعتضة بكثير مما عرفته في الماشي ، بل وبغيره ، بل لا يخفى أولويته من الماشي بذلك ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب ١٦ من أبواب القبلة الحديث ٢ - ٣

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث ١٣



لقوة أدلته سنداً ودلالة واعتضاداً كما هو واضح ، بل ورد في السفينة التي قد جعل الحمل بمنزلتها في خبر ابن عذافر (١) الرخصة بتكبير النافلة الى غير القبلة ، ففي خبر زرارة (٢) عن الصادق ( عليه السلام ) المروي عن تفسير العياشي « قلت : أتوجه نحوها - أي القبلة - في كل تكبير فقال : أما النافلة فلا ، إنما يكبر الى غير القبلة ، ثم قال : كل ذلك قبله للمتأمل ، أينما تولوا فثم وجه الله » الى غير ذلك .

فما عساه يظهر من المحكي عن المبسوط والخلاف والجامع - من اشتراط الاستقبال بالتكبير للماشي ومنها ومن الاقتصاد والمصباح ومختصره والسرائر والجامع وابن فهد والنهاية من اشتراطه فيها للراكب ، بل عن ابن إدريس منهم نسبته الى جماعة الأصحاب إلا من شذ للأصل ، والخبرين المزبورين - ضعيف جداً ، نعم هو أولى ، كما عن جمل العلم والعمل والمراسم التعبير بذلك في الراكب ، بل صريح المبسوط استحباب الاستقبال له في غير التكبير من الصلاة أيضاً ، أما فيه فهو شرط عنده ، وان كان يمكن المناقشة فيه في الجملة باطلاق الأخبار السابقة ، خصوصاً المتضمنة لفعل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) منها الذي لا يفعل إلا الأفضل ، كما أوماً اليه خبر ابراهيم الكرخي السابق (٣) إلا أن الأمر سهل في الحكم الاستحبابي الذي يتسامح فيه .

وعلى كل حال فلا ريب في ضعف الاشتراط المزبور ، كضعف القول بعدم جواز أصل فعل النافلة للراكب والماشي حضراً ، كما عساه يظهر من المحكي عن ابن أبي عقيل والحلي وسائر ، بل هو ظاهر النافع والمحكي عن النهاية وجمل العلم والعمل ، ولعل المستند كما في الرياض إما للاقتصار فيما خالف الأصل - الدال على لزوم الصلاة الى القبلة

(١) الوسائل - الباب ١٤ من أبواب القبلة الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب ١٣ من أبواب القبلة الحديث ١٧

(٣) الفقيه - ج ١ ص ٢٨٥ من طبعة النجف

مطلقاً ولو نافلة من العموم وتوقيفية العبادة - على الجميع عليه وهو السفر خاصة ، وفيه أنه أخص من الدعوى ، ولو أضاف إلى القبلة غيرها من الاستقرار ونحوه مما يعتبر في الصلاة ولو نافلة كان الدليل أنتم ، ويحجب عنه حينئذ بأن الاقتصار على المتيقن غير لازم بعد النصوص الصحيحة المتقدمة الظاهرة في الجواز حضراً على الراحلة ، قيل ولا قائل بالفرق بينه وبين الماشي ، ، مضافاً إلى ما سمعته فيه أيضاً مما يدل باطلاقة عليه سفرراً وحضراً ، وإما ظهور بعض الصحاح المتقدمة المرخصة لها فيه في التقييد بالسفر مؤيداً بجملة من النصوص الواردة في تفسير قوله تعالى : « فإما تولوا فثم وجه الله » أنه ورد في النافلة في السفر خلاصة ، وفيه (١) أنه غير مقاوم لأدلة الجواز ، خصوصاً مع ضعف النصوص المفسرة سنداً بل ودلالة ، إذ غايتها بيان ورود الآية فيه خاصة ، وهو لا يستلزم عدم المشروعية في غيره ، والصحيح غير صريح بل ولا ظاهر في التقييد إلا بالمفهوم للضعيف بورود القيد فيه مورد الغالب ، بل لو سلم وضوح الدلالة في الجميع لا ريب في رجحان أدلة الجواز عليها ، سيما بعد الاعتضاد بالشبهة العظيمة ، وإطلاق مآخذ الاجماع ، بل عن الخلاف الاجماع عليه في الحضر ، وغير ذلك مما لا يخفى على التأمل ، بل يمكن إنكار ظهور الخلاف من جملة من العبارات بعدم إرادة تخصيص الرخصة فيما ذكره من السفر ، كما أنه لا يراد خصوص الراحلة أو الركوب ممن ذكرهما ضرورة عموم الحكم لركوب غير الراحلة في السفر ، بل ولعدم الركوب فيه كالماشي أيضاً . فما عساه يتوهم من المتن لقوله : ﴿ ويجوز أن تصلي على الراحلة سفرراً وحضراً وإلى غير القبلة على كراهية متأكدة في الحضر ﴾ وغيره من الخلاف في النافلة ماشياً حتى

(١) علق القمشمي على النسخة الأصلية بأن الصحيح ، ففيه ، لأنه جواب « أما ، بفتح الهمزة . وما ذكره غير صحيح لأن لفظة « إما ، بكسر الهمزة لأنه معادل لقوله قدس سره » إما الاقتصار .

في السفر الذي قد نسب جوازه في المحكي من المنتهى الى علمائنا في غير محله ، كما أنه لا ينبغي توهم اختلاف من اشترط الاستقبال من الأصحاب هنا لما وقع لهم من العبارات ، إذ المحكي عن ابن أبي عقيل استثناء الحرب والسفر على الرحلة ، وفي كشف اللثام وكذا : جل العلم والعمل والمراسم والنهاية والنافع والسرائر والجامع ، لكن ليس فيها الحرب ، وفي الأخيرين الاحرام بها مستقبلاً ، وفي الاولين النص على أنه أولى ، قال : وعلي ابن بابويه استثنى الركوب ، والصدوق في المقنع الركوب في سفينة أو في حمل ، وظاهره السفر ، وابن فهد والنهاية ركوب سفينة أو رحلة بعد الاستقبال بالتحريم ، والشيخ في الجمل والفاضل في التحرير ركوب الرحلة ، ولولا ما في الخلاف والمنتهى - وسياقي - من أنه يجوز التنفل على الرحلة حضر أجاز أن يستظهر منه السفر ، وفي الاقتصاد والمصباح ومختصره أيضاً ركوب الرحلة واشترط الاحرام مستقبلاً ، وفي المبسوط والخلاف السفر على الرحلة أو ماشياً بعد الاحرام مستقبلاً ، وكذا التذكرة لكن فيها النص على عدم اشتراط الاستقبال عند الاحرام أيضاً ، وفي المختلف عن الشيخ استثناء الركوب والمشي سراً وحضراً واختياره . والذي رأيناه في كتب الشيخ جواز التنفل راكباً وماشياً سراً وحضراً ، وفي الجامع استثناء المشي مطلقاً بعد الاستقبال بأولها ، قلت : والظاهر أن مراده فيما ردّ به على المختلف انه لا تصرّح في كلام الشيخ بالاستثناء حتى يكون قائلًا بسقوط اشتراط الاستقبال ، وحكمه بالجواز أهم من ذلك ، إذ لعله يعتبر الاستقبال معها ، وفيه أولاً انه لا قائل بجواز ذلك واشترط الاستقبال في جميع الصلاة ، وثانياً حكى في مفتاح الكرامة انه قال في الخلاف بعد أن نقل الاجماع على جواز صلاة النافلة على الرحلة في غير السفر : « مسألة إذا صلى على الرحلة نافلة لا يلزمه أن يتوجه الى جهة سيرها ، بل يتوجه كيف شاء ، لعموم الآية والأخبار ، وقال الشافعي : إذا لم يستقبله القبلة ولا جهة سيرها بطلت صلاته » ولولا ما سلف له كما قيل من اعتبار الاستقبال في

التكبير أمكن حل كلامه هذا على عدم اشتراط الاستقبال رأساً ، فيوافق ما حكاه في المختلف عنه كما انه يوافقه فيما عداها ، أو جعل هذا منه عدولاً ، أو أن مراده بما سبق الفضل والاستحباب لا الشرطية كما هو محتمل المبسوط أيضاً ، قال فيه على ما في المفتاح : « وأما النوافل فلا بأس أن يصليها على الراحلة في حال الاختيار ، وكذلك حال المشي ويستقبل القبلة ، فإن لم يمكنه استقبال بتكبيره الاحرام القبلة ، والباقي يصلي الى حيث تصير الراحلة ، ويتوجه اليه في مشيه ، فإن كان راكباً منفرداً وأمكّن أنه يتوجه الى القبلة كان ذلك هو الأفضل ، فإن لم يفعل لم يكن عليه شيء لأن الأخبار الواردة في جواز ذلك على عمومها ، هذا إذا لم يتمكن في حال كونه راكباً من استقبال القبلة ، فإن تمكن من ذلك بأن يكون في كنيسة واسعة يمكنه أن يدور فيها ويستقبل القبلة كان فعل ذلك أفضل » فتأمل جيداً .

وكيف كان فقد عرفت التحقيق على كل حال ، وهو الجواز للراكب والماشي سراً وحضراً والى القبلة وغيرها في التكبير وغيره من غير فرق بين المحمل وغيره وبين البعير وغيره وبين كيفية الركوب والمشي المتعارفة وغيرها ، بل يمكن إدراج السفينة في إطلاق الركوب نصاً وفتوى ، وإن أبيت فالظاهر الانحداد في الحكم ، بل لعله أولى كما لا يخفى على من لاحظ ما قدمناه سابقاً فيها ، وتوهم الخلاف ممن اقتصر في الرخصة على ما لا يشملها من العبارات السابقة وغيرها بعيد ، وعلى تقديره ضعيف ، وإن كان لم نثر على نصوص خاصة في النوافل في السفينة عدا صحيح زرارة (١) « سأل أبا جعفر (عليه السلام) في الرجل يصلي النوافل في السفينة قال : يصلي نحو رأسها » وإنما هو في الكيفية التي لا تستلزم الرخصة في الجواز مع الاختيار ، وعدا خبره الآخر المروي (٢) عن تفسير العياشي « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الصلاة في السفر في السفينة

والحمل سواء ، قال : النافلة كلها سواء تومي إيماءً أينما توجهت دابتك وسفينتك ، والفريضة تنزل لها عن الحمل الى الارض إلا من خوف ، فان خفت أو مات ، وأما السفينة فصل فيها قائماً - الى أن قال - : فاتوجه نحوها في كل تكبير ، قال : أما النافلة فلا ، إنا يكبر على غير القبلة - ثم قال - : كل ذلك قبلة للمتفل ، أينما تولوا فثم وجه الله « وهو إن لم يكن كذلك فهو قريب منه ، على أنه غير معلوم الصحة سنداً ، وعدا مضمراً سليمان ابن خالد (١) « يصلى النافلة وهو مستقبل صدر السفينة إذا كبر ثم لا يضره حيث دارت » وهو كذلك أيضاً ، لكن النصوص (٢) المطلقة في الصلاة في السفينة قد سمعناها سابقاً ، وعدم قولنا بمقتضاها في الفريضة للمعارض المتقدم لا يستلزم عدم القول به هنا ، بل نحوى نصوص (٣) التنفل راكباً وماشيئاً يكفي في ذلك ، خصوصاً بعد ما في خبر ابن عذافر (٤) من جعل الحمل بمنزلة السفينة ، كما أنه يكفي فيه ما ورد (٥) من النصوص في تفسير قوله تعالى : « فأيما تولوا فثم وجه الله » أنها في النافلة في السفر الشامل للسفينة المتمم بعدم القول بالفصل بينه وبين الحضر ، فضلاً عما ورد (٦) من أنها في النافلة مطلقاً ، وخروج غير ذلك عندنا بالأدلة السابقة التي لا تشمل الفرض لما سمعته ، لا أقل من الشك لا يقدرح ، فتأمل .

نعم لا يبعد الاحتياط في مراعاة القبلة فيها مع الامكان ، لاحتمال الفرق بينها

(١) الوسائل - الباب ١٤ من أبواب القيام - الحديث ١٠ وحذف ما يضر

بالمعنى في الجواهر .

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب القبلة

(٣) الوسائل الباب - ١٥ و ١٦ من أبواب القبلة

(٤) الوسائل الباب ١٤ من أبواب القبلة الحديث ٢

(٥) الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث ١٨ و ١٩ و ٢٢

(٦) الوسائل الباب ١٣ من أبواب القبلة الحديث ١٧

وبين الدابة في ذلك بالضيق وعدمه . لا أنه لا تشرع النافلة فيها إلا مع تعذر الشرط كما قلناه في الفريضة وكيف وقد سبق ظهور كلمات جملة من الأصحاب في جواز ذلك في الفريضة فضلاً عن النافلة كما تقدم البحث فيه مستوفى . فما عساه يلوح من الديلي كما قيل من اشتراط ذلك في النافلة أيضاً لا ريب في ضعفه . بل وكذا ما عن المبسوط والنهاية من اشتراط جواز استقبال الصدر بما إذا لم يتمكن من استقبال القبلة فيها ، فتعذاف الرحلة حينئذ من هذا الوجه . نعم تساويها فيما نص الشيخ عليه من الجواز ، وإن أمكنه الخروج الى الجدد البري ، وعن الوسيلة « يجوز له أن يصلي النافلة في السفينة ، وإن راعى القبلة كان أفضل » ولعله بناء على ما سمعته من مذهبه . من عدم اشتراط الاستقبال في النافلة مطلقاً .

ثم لا يخفى أن الظاهر من كل من أطلق الاستثناء وصريح بعضهم إرادة سقوط الاشتراط في الأحوال المستثناة لا الانتقال الى بدل تجري عليه أحكام القبلة بحيث لو ترك استقباله بطلت صلاته وإن كان الى القبلة في وجهه ، أو ما لم يكن للقبلة ، وما في بعض العبارات أن قبلة الراكب طريقه ومقصده ، كالذي في آخر من أن قبلته رأس دابته حيث ما توجهت محمول على إرادة بيان الرخصة في الترك والبقاء على حاله الغالب من غير تكافئ انحراف طلباً للقبلة . وكذا ما في النصوص السابقة من الصلاة الى حيث ما كان متوحهاً أو الى حيث ما توجهت دابته أو الى صدر السفينة ، لا أن المراد وجوب ذلك بدلاً عن القبلة ، فلو توجه حينئذ حال صلاته الى غير رأس دابته أو طريقه بأن كان متوركا كما هو المتعارف في الركوب على ما قيل بين أهل الحسا والقطيف صححت صلاته عندنا ، حتى لو فرض توجه الدابة والطريق الى القبلة فضلاً عن غيره . بل يلزمني القطع به لو كان العدول عن توجه الدابة مثلاً الى القبلة ، قال في المحكي عن التحرير والنتهى : قبلة المصلي على الرحلة حيث توجهت . فلو عدل الى القبلة جاز إجماعاً ،  
الجواهر - ٢

وان كان الى غيرهما فالأقرب الجواز ، قلت : ولا يتوهم من التعبير بلفظ الأقرب وقوع خلاف في ذلك ، بل الظاهر أنه للاحتمال دون القول ، فانا لم نعتبر على من حكي عنه ذلك ، بل ظاهر نسبة الشيخ ذلك للشافعي لعدم كونه لأحد من أصحابنا . وهو كذلك على الظاهر ، نعم حكي عن نهاية الأحكام وكشف الالتباس في الفريضة حيث تجوز على الراحلة أنه لا بد أن يستمر على جهة واحدة ، قال : « المعلي لا بد أن يستمر على جهة واحدة لئلا يتشوش فكره ، وجعلت الجهة التي يصلى إليها اختياراً للكعبة اشرفها ، فاذا عدل عنها لضرورة السير وجب التزام الجهة ، ثم الطريق لا يستمر على جهة فلا بد فيه من معاطف يمنة ويسرة ، فيتبعه كيف كان للحاجة » واعلمها لا يقولان به في النافلة ، أو لم يريدوا الوجوب الشرطي ، أو غير ذلك . وإن أبيت فلا ريب في ضعفه كما لا يخفى على من لاحظ نصوص المقام الظاهرة في إرادة التوسعة وعدم الالتزام بالجهة ، خصوصاً المستمدة على الاستدلال بقوله تعالى : « فانيما تولوا فثم وجه الله » وتخصيصها توجه الدابة مع أنه في مقام توهم الحظر جرياً على الغالب من إرادة الراكب ذلك ، فلاحظ وتأمل .

ولا فرق في ذلك بين الابتداء وغيره ، فلو صلى من أول الأمر الى غير توجه دابته مثلاً صح وإن كان توجه دابته الى القبلة فضلاً عن غيره ، فله الركوب حينئذ مقلوباً ثم الصلاة ، إلا أن الاحتياط مراعاة توجه الدابة ، وإن كان الأقوى ما ذكرناه ، كما أن الأقوى إرادة الرخصة أيضاً مما تضمنته النصوص من الإيحاء لا العزيمة ، فلو ركع الماشي وسجد وكذلك الراكب لكونه في كنيسة واسعة مثلاً صح قطعاً ، بل كاد يكون صريح حسن بن عمار (١) المتقدم في الماشي ، إذ حمل الركوع والسجود فيه على الإيحاء لهما لا داعي اليه ، بل لا يبعد عدم قيام الإيحاء مقامهما لراكب السفينة المتمكن منهما كما

(١) الوسائل - الباب ٩٦ من أبواب القبلة الحديث ١

هو الغالب ، لعدم الدليل ، بل ظاهر النصوص (١) كيفية صلاة السفينة العدم ، نعم قد تضمن خبر العياشي (٢) المتقدم الإيماء فيها ، والخروج به عن مقتضى الاطلاقات كما ترى ، اللهم إلا أن يكون الحكم ندياً ، وخصوصاً قد ثبت الإيماء في الحمل الذي جعل بمنزلة السفينة ، لكن لا رب ان الاحتياط المحافظة على الركوع والسجود ، كما انه ينبغي المحافظة على ما تضمنه بعض النصوص (٣) من الأمر بجعل السجود أخفض من الركوع حيث يؤمى ، وان كان يحتمل عدم وجوب ذلك أيضاً فيها ، حملاً للأمر بذلك على النذب ، كما هو الأصل في الاطلاق والتقيد في المذنبات . أما رفع ما يسجد عليه ليضع الجبهة عليه فلا يجب هنا قطعاً وان أوجبه في الفريضة ، لاطلاق أكثر النصوص وصريح البعض (٤) .

نعم ينبغي أن يعلم أن المراد في النافلة للماشي والراكب رفع مانعية المشي والركوب وما يلزمها غالباً كعدم التمكن من الاستقبال وعدم الركوع والسجود عن الصحة لا إسقاط غير ذلك من الموانع كالفعل الكثير ومباشرة النجاسة ونحوهما ، ضرورة سلامة أدلة المنع فيها عن المعارض ، ولعل في قول أبي جعفر ( عليه السلام ) في مرسل حربز (٥) : « ولكن لا يسوق الابل » تنبيهاً على ذلك ، لأنه من الفعل الكثير ، كما أنه ينبغي أن يعلم انه بناء على اختصاص الرخصة في النافلة للماشي والراكب في السفر وان كان خلاف المختار كما عرفت يراد المشي والركوب في حال اللشغل في قطع مسافة السفر ، فلا تصح حينئذ لهما حال إقامتهما في منزل أو بلد مثلاً وإن لم تكن إقامة شرعية اقتصاراً في التحالف للأصل على المتيقن المنساق من النصوص ، ولعله اليه أوماً ما في

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب القبلة الحديث . - ١٧

(٣) الوسائل - الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث ١٤ و ١٥ والباب ١٦ الحديث ٣ و ٤

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب السجود - الحديث ١

(٥) الوسائل الباب ١٦ من أبواب القبلة الحديث ٥



المحكى عن الايضاح من تقييد استثناء الراكب في سفر القصر من اشتراط الاستقبال بحال السير ، والله أعلم .

( وبسطة طفرض الاستقبال في كل موضع لا يتمكن منه كصلاة المطاردة ، وعند ذبح الدابة الصائلة والتردية بحيث لا يمكن صرفها الى القبلة ) كما تسمع ذلك مفصلاً في محالها إن شاء الله

### ﴿ الى اربع في احكام الخلل ﴾

( وهي مسائل : الأولى ) قد تقدم سابقاً أن ( الأعشى يرجع الى غيره ، لقصوره عن الاجتهاد ) المتيسر لغيره وإن قلنا ذلك إن التحقيق كون ذلك اجتهاداً بالنسبة اليه ، كما يؤمى اليه في الجملة قول المصنف وغيره هنا : ( فإن عول على رأيه مع وجود المبصر لامارة ) ظنية أقوى من قول المبصر ( وجدها صح ) صلاته من هذه الحثيثة ، ضرورة ابتناء ذلك على كون المدار على ظنه ، وقد فرض حصول إمامة له أقوى من قول المبصر أو مساوية له ، وهو لا يتم إلا على ما قلناه ، نعم هو مقيد قطعاً بما يأتي من عدم ظهور الخطأ الموجب للتدارك ، كما اعترف به في جامع المقاصد وكشف الاثام وغيرها ، لا مطلق الأدلة الآتية ، وخصوص صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله ( ١ ) « سأل الصادق ( عليه السلام ) عن رجل أعمى صلى على غير القبلة فقال : إن كان في وقت فليعد ، وإن كان قد مضى الوقت فلا يمد » الحديث ، وخبر أبي بصير ( ٢ ) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « الأعشى إذا صار لغير القبلة فإن كان في وقت فليعد ، وإن كان قد مضى الوقت فلا يمد » مضافاً الى مساواته المجتهد أو أولويته منه بالاعادة ، كما يؤمى اليه صحيح الحلبي أو حسنه ( ٣ ) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في الأعشى يؤم القوم وهو على غير القبلة قال : يعيد ولا يعيدون فانهم قد تحروا » وإن كان لابد من حله على إرادة غير المتحري من الأعشى .

فمن الغريب ما في المدارك من أن إطلاق العبارة يقتضي أنه لا إعادة على الأعمى مع التعويل على الإمارة مطلقاً وإن تبين الخطأ ، فيكون التفصيل الآتي مخصوصاً بغير الأعمى ، وأشكله بعموم الأخبار الآتية ، وخصوص صحيح عبد الرحمن السابق ، ثم قال : ويمكن حمل النفي المدلول عليه بالسياق في العبارة على نفي الإعادة مطلقاً أي في جميع الأحوال بقرينة أن الإعادة في الصورة الثانية ، وهي ما إذا عول على رأيه من دون إمارة ثابتة على كل حال وإن ظهرت المطابقة ، لدخوله في الصلاة دخولا منهيًا عنه ، وحينئذ فلا ينافيه ثبوت الإعادة في الصورة الأولى على بعض الوجوه ، وهو كما ترى فيه من التكلف ما لا يخفى ، على أنه لا داعي إليه ، ضرورة كون المراد عدم الإعادة من هذه الحثية دفعاً لما عساه يتوهم من كون تكليف الأعمى الرجوع إلى غيره ، وأنه لا يجوز له التعويل حينئذ على رأيه وإن كان أقوى عنده من قول المبصر ، بل قد يوهمه فرض المسألة في الذكرى في لمس الأعمى الكعبة بيده ، أو محراب مسجد لا يشك فيه ، ونحوها مما لا يدخل تحت الإمارة الظنية ، لكن قد عرفت أن التحقيق دوران أمره على أقوى الظنون الحاصلة له من غير فرق بين الغير وغيره .

وكيف كان فلتراد التعويل على رأيه الإمارة سواء سأل المبصر وأخبره بخلاف تلك الإمارة التي هي مساوية أو أقوى عنده من إخباره ، أو لم يسأله إلا أنه علم بذلك لو أخبر المبصر بخلافها ، أما إذا احتل إخبار المبصر بخلافها وأنه لو كان فهو أقوى من تلك الإمارة لم يجز له التعويل عليها ، لعدم كونه من التحري جهده ، وهل يجب عليه سؤال المبصر في الصورة الأولى ، لوجوب أقوى الظنون عليه بعد تمذر العلم ، فيحتمل وفاقه للإمارة قترداد قوة ، أو لا يجب ، لكون المفروض قوة الإمارة على فرض خلاف المبصر ، والأصل برامة الذمة من وجوب طلب ترك المرتبة من الظن الموافق ؟ وجهان ، قد يؤدي إلى الأول مع كونه أحوط ما في كشف اللثام ، فانه بعد قول الفاضل :

«صحت صلاته» قال . «إن كانت أقوى من إخباره أو مساوية ولم تتقو به» ، فتأمل جيداً .  
﴿ وإلا ﴾ يكون تعويله على رأيه مع وجود البصر لامارة ﴿ فعلية الاعادة ﴾ إن  
أخطأ قطعاً لعدم الامثال ، وإطلاق النصوص السابقة (١) بل وإن أصاب إذا فرض  
بمحال لم يكن جازماً بموافقة الأمر ، ضرورة عدم تصور النية منه ، فاصابته مع عدمها  
لا تجديده ، أما إذا كان محال تتصور منه نية القرية لفغلة ونحوها فيحتمل الصحة ، لوجود  
المقتضي وارتفاع المانع ، خصوصاً على القول بصحة عبادة الجاهل مع الموافقة ، بل وإن  
لم نقل ، بناء على اختصاص ذلك بالأجزاء ونحوها مما هو داخل في كيفية العبادة ،  
أو فيها وفي الشرائط مع فرض البحث في غير جاهل الشرطية ، أما غير ذلك فيدور  
الفساد فيه مع إحراز نية القرية وعدمه على حصوله وعدمه ، لعدم الدليل على شرطية  
سبق العلم للصحة ، وحينئذ لا ينبغي إطلاق الصحة مع الإصابة ، كما هو المحكي عن  
الشيخ في المبسوط والخلاف ، ولا إطلاق الفساد معها كما عن غيره ممن تأخر عنه ، ألهم  
إلا أن يختص هذا الشرط من بين الشرائط باشتراط إحرازه بالطريق الشرعي علماً أو  
ظناً في صحة الصلاة ، للأمر بالعلم أو الاجتهاد في تحصيل القبلة المقتضي للشرطية ،  
كسائر الأمور بالشيء للصلاة مثلاً ، فيكون الفساد حينئذ في الفرض لفقد الشرط ، وهو  
العلم أو الظن ، وربما يلحق به في ذلك الوقت أيضاً ، للاشتراك في كيفية دلالة الأدلة ،  
لكن للنظر فيه محال ، لاحتمال إرادة الطريق منها لا الشرطية ، خصوصاً بعد معرفتية  
كون الشرط القبلة نصاً وفتوى ، لا العلم بها أو الظن ، فيشمل الفرض حينئذ كل  
ما دل على صحة الصلاة الى القبلة مما تقدم ويأتي ، فقول الشيخ الزبور لا يخلو حينئذ  
من وجه . ولعله لذا قال في المحكي عن المنتهى إن القوانين قويان ، بل عن المعتبر  
والتحرير الاستشكال فيه ، بل قد يقال إن ذلك من الشيخ في الخلاف بناء على مذهبه

فيه من أن الأعمى يهلي الى الأربع ولا يرجع الى غيره ، فحينئذ إذا صلى الى واحدة منها فعلم أنه أصاب فيها صحت صلاته قطعاً وسقط عنه الباقي كالتمحيير ، بل لعل ما حكاه في الذكرى عنه من إطلاق الاجزاء فيما نحن فيه مع ضيق الوقت مبني على ذلك أيضاً ، نعم ينبغي تقييده بما إذا لم يكن خطأه الى دبر القبلة ، بناء على ما استعرفه من مذهبه ، واليه أوماً في الذكرى حيث أنه بعد أن حكى ذلك عنه قال : وهو بعيد مع كونه منقطعاً إلا أن يكون المقلد مفقوداً ، أو لم يصل الى دبر القبلة عند الشيخ ، ثم قال : ولو أصاب هنا فكلاً أول فيما قاله الشيخ وقلناه ، نعم لو فقد المقلد صح هنا قطعاً .

قلت : قد عرفت الحكومة بينه وبين الشيخ ، ونزید هنا بكشف الحال في سائر الشرائط التي لم يظهر من الأدلة اعتبار سبق العلم بحصولها ، فنقول انها ان كانت لمعاملة فلا يقدح الجهل ابتداءً بحكمها ، وحصولها في صحتها إذا فرض مصادفتها لها ، لعدم اشتراط نية القرية فيها ، وكذا إن كانت شرطاً لعبادة مع العلم بحصولها والجهل بحكمها ، وليس من عبادة الجاهل الموافقة للواقع التي جزم المشهور بفسادها ، أما مع الجهل بالحصول سواء علم بالحكم أولاً فإن أدبي ذلك الى عدم حصول نية القرية بطل العمل ، وإلا صح وكفى مجرد المصادفة للواقع كما هو واضح فيما نحن فيه مع فرض عدم ظهور الأدلة في اعتبار العلم أو الظن بالقبلة في ابتداء العمل ، وفرض عدم تزلزل في نية القرية المتجه فيه الصحة حينئذ ، فتأمل جيداً .

وكيف كان فلو صلى الأعمى مقلداً ثم أبصر في الأثناء فإن كان عامياً فرضه التقليد أيضاً استمر ، وإن كان ممن يتمكن من الاجتهاد في أثناء الصلاة بحيث لا تبطل به اجتهاد وجوباً على الظاهر ، لتغير موضوعه وشرطية القبلة لكل والبعض ، فإن وافق فلا بحث ، وكذا لو ظهر له انه منحرف يسيراً فإنه يستقيم وتصح صلاته لما استعرف ، وأما إن كان منحرفاً الى اليمين واليسار استأنف الصلاة ، وأولى منه إذا كان مستدبراً ،

ولو افتقر في اجتهاده الى زمان كثير لا يتساع في الصلاة بمثله فالأقرب كما في الذكرى البناء وسقوط الاجتهاد . قال : لأنه في معنى العامي ، لتحريم قطع الصلاة ، والظاهر إصابة المخبر ، ويقوى مع كونه مخبراً عن علم . بل يمكن هنا عدم الاجتهاد لما سلف ، واحتاط في المعبر بالاستثناف مع احتياجه الى تأمل كثير ، وهو احتياط ظاهر ، وقال : إن قلنا له المضي فيها ، لأنه لا دليل على انتقاله كان قوياً . قلت : قد يشك في شمول ما دل على حرمة الابطال لمثله كما تسمعه ان شاء الله في محله ، فمع فرض شمول أدلة الاجتهاد له يتوجه الابطال واستثناف الصلاة ، ودعوى أن اجتهاده في هذا الحال منحصرة في البقاء على ما كان مبنية على حرمة الابطال التي قد عرفت الشك في شمول دليلها لمثله ، فتأمل .

ولو صلى بصيراً فكف في الإثناء بنى ، فان انحرف قصداً بطلت إن خرج عن السميت ، وإن كان اتفاقاً وأمكنه علم الاستقامة استقام ما لم يكن قد خرج الى حد الابطال بالخروج عن الجهة ، وإن لم يمكنه فان اتفق مسدد عول عليه ، بل ينتظره إذا لم يخرج عن كونه مصلياً ، بل وإن خرج لعدم تمكنه من إتمام الصلاة على الوجه المأثور به ، واحتمال انه كالمتمحير حينئذ فيتمها الى جهة ويخفيف اليها ما يكملها أرباعاً مبني على حرمة القناع التي قد عرفت الشك في شمول دليلها لمثله ، بل في الذكرى أن الأقرب البطلان مع توقع المسدد ، فضلاً عن الجزم بمحصله ، نعم لو ضاق الزمان عن التوقع كأن بقي مقدار أربع جهات صلى اليها ، وكذا يصلي الى الأربع مع السعة وعدم توقع المسدد ، قال في الذكرى : « وهل يحتسب بتلك الصلاة منها نفاذ ، من حيث وقوعها في جهتين فلا تكون صحيحة ، ومن صحة ما سبق منها قطعاً وجواز ابتدائها الآن الى هذه الجهة بأجمعها فبالبعض أولى ، وحينئذ هل له الانحراف الى جهة أخرى غير ما هو قائم اليها يحتمل ذلك . تنزيلاً للأعمام . منزلة الابتداء ، والأقرب المنع ، تقليلاً للاختلاف

والاضطراب في الصلاة ، ولنخيل القرب الى الجهة الأولى بهذا الموقف بخلاف المدول الى جهة أخرى ، انتهى .

المسألة (الثانية إذا صلى الى جهة) قد أمر بالصلاة اليها (إما للعلبة الظن أو لضيق الوقت) أو لغير ذلك (ثم تبين خطأه) بعد الفراغ من الصلاة (فإن كان منحرفاً يسيراً) أي الى ما بين المشرق والمغرب كما في النافع وعن المعتبر والنكت وسائر كتب الفاضل عدا القواعد وغيرها مما تأخر عنها (فالصلاة ماضية) بلا خلاف معتد به بين المتأخرين من أصحابنا ومتأخريهم ، بل في التذكرة والتنقيح والمفاتيح والمحكي عن الروض والمقاصد العملية الاجماع عليه ، وهو الحجة ، مضافاً الى المعتبرة (١) المتضمنة كون ما بين المشرق والمغرب قبلة المتقدمة سابقاً ، وخصوصاً صحيح ابن عمار (٢) عن الصادق (عليه السلام) « قلت له : الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالا فقال له : قد مضت صلاته ، وما بين المشرق والمغرب قبلة » وموافق عمار (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً « في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته قال : إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة ساعة يعلم ، وإن كان متوجهاً الى دبر القبلة فليقطع الصلاة ، ثم يحول وجهه الى القبلة ، ثم يفتتح الصلاة » بناء على مساواة الكل البعض في ذلك ، وخبر الحسن ابن ظريف (٤) المروي عن قرب الاسناد « من صلى على غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادة عليه إذا كان فيما بين المشرق والمغرب » وخبر

(١) الوسائل - الباب ٣٥ من أبواب صلاة الجنائز الحديث ١ - والباب ١٠ من أبواب القبلة

(٢) و (٣) الوسائل - الباب ١٠ من أبواب القبلة الحديث ١ - ٤

(٤) الوسائل - الباب ١٠ من أبواب القبلة الحديث ٥

موسى بن إسماعيل بن موسى (١) المروي عن نوادر الراوندي « من صلى على غير القبلة فكان الى غير المشرق والمغرب فلا يعيد الصلاة » بل عن المعتبر والمنتهى انه قول أهل العلم ، ولعله كذلك ، فانه وان أطلق في الخلاف والغنية الاعادة في الوقت لمن صلى الى غير القبلة باجتهاده ثم عرف ذلك كالمحكي عن المقنعة وجهل السيد والنهاية والمبسوط والسرائر وظاهر الفقيه ، بل قيل إنه حكى عن الكاتب والتقي ، بل في كشف اللثام أنه المشهور وفي الخلاف الاجماع عليه ، وفي السرائر نفي الخلاف ، بل فيه أيضاً أني لم أظفر بقائل صريحاً بعدم الاعادة قبل الفاضلين ، لكن لعل مرادهم من غير القبلة ما لا يشمل ذلك ، كما أوماً اليه قول أبي جعفر (عليه السلام) لزراعة (٢) في الصحيح : « لا صلاة إلا الى القبلة قال : قلت : أين حد القبلة ؟ قال : ما بين المشرق والمغرب قبلة كله ، قال : قلت : فمن صلى لغير القبلة أو في يوم غيم في غير الوقت قال : يعيد » بل حكى عن بعضهم التصريح بذلك كظاهر المصباح ، بل لعله ظاهر المحكي عن التهذيب أيضاً ، بل لعله فهم من المقنعة أيضاً ذلك ، فلاحظ وتأمل ، بل يمكن دعوى ظهور معقد إجماع الخلاف فيه ، قال : « من اجتهد في القبلة وصلى الى واحدة من الجهات ثم بان له أنه صلى الى غيرها والوقت باق أعاد الصلاة » ثم حكى الاجماع ، فيحتمل إرادة إحدى الجهات الأربع فلا يدخل ما بين المشرق والمغرب فيها ، فنأمل . على أنه من المستبعد طرحهم النصوص المزبورة التي لا يعارضها إطلاق المعتبرة المستفيضة (٣) الآتية المتضمنة لاعادة من صلى الى غير القبلة في الوقت لا في خارجه بعد إرادته ما لا يشمل ذلك من غير القبلة فيها بشهادة النصوص والاجماع السابقة المؤيدة بـ: عدة الاجزاء ، وإطلاقات الصلاة القاطعة لاصالة الشغل

(١) المستدرک - الباب ٧ من أبواب القبلة الحديث ١ وفيه « فكان الى المشرق أو المغرب ،

(٢) الوسائل - الباب ٩ من أبواب القبلة الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب ١١ من أبواب القبلة

فمن الغريب بعد ذلك كله ميل المحدث البحراني لاطلاق القدماء الزبور محتجاً بأنه كما يمكن تقييد النصوص الآتية بما إذا لم يكن الى ما بين المشرق والمغرب يمكن تقييد هذه النصوص بإرادة عدم الاعادة في خارج الوقت كما تضمنته النصوص الآتية من نفي الاعادة فيها ، فان بينها تعارض العموم من وجه ، إذ ما بين المشرق والمغرب وإن كان أخص من غير القبلة إلا أن تلك النصوص باعتبار اشتغالها على التفصيل بين الوقت وخارجه أخص من هذه النصوص المشتملة على نفي الاعادة مطلقاً ، وترجيحها بأصل البراءة معارض باصالة الشغل ، ثم انه تبجح بهذا الكلام وأخذ في تسجيعاته كما هي عادته .

وفيه انه لا يخفى عليك أولاً الترجيح لهذه النصوص بالاجاعات وغيرها ، مضافاً الى عدم قابلية بعضها للتنزيل الزبور ، لظهوره في نفي الاعادة في الوقت ، كصحیح ابن عمار (١) وغيره ، بل لا يقبله كل ما تضمن الحكم بكون ما بين المشرق والمغرب قبلة ، ضرورة عدم الوجه حينئذ لهذه المنزلة ، إذ نفي الاعادة في خارج الوقت يشترك فيها الجميع حتى الاستدبار على الأصح ، على أن صحیح زرارة الأخير شاهد للجمع بينها بإرادة غير ما بين المشرق والمغرب من غير القبلة فيها لاندراجها فيها ، بخلاف الجمع الذي ذكره ، ومعارضة أصل البراءة بعد ما عرفت من قاعدة الاجزاء وإطلاق أدلة الصلاة باصالة الشغل كما ترى ، الى غير ذلك مما يظهر بأدنى تأمل . وثانياً أن المراد بالعموم من وجه الذي يحتاج الى الترجيح كونه بين موضوعي الحكم لا أن أحدهما فيه والآخر في الموضوع ، ضرورة أنه لا يعقل أحد من قول القائل اضرب الجملاء في الليل لا في النهار ولا تضرب زيداً منهم إلا التخصيص ، وبقاء حكم الخاص على إطلاقه ، سيما في المقام الذي لو سلمنا فيه عدم اختصاص لفظ الاعادة في النصوص بالتدراك في الوقت إلا أنه لا ريب في سبقه الى الذهن من أول الأمر ، بل قد يستنكر إطلاق نفي الاعادة مراداً منه خارج



الوقت خاصة ، على أنه لا يلائم اشتراطه بما إذا كان بين المشرق والمغرب في خبر قرب الاسناد (١) ولا تعليق الحكم على غير المشرق والمغرب في خبر النواذر (٢) كما أنه لا يلائم ذلك أيضاً ظهور تعليل مضي الصلاة بأن ما بين المشرق والمغرب قبله في صحيح ابن عمار ، الى غير ذلك مما لا يخفى ، فالقول حينئذ بوجوب الاعادة في الوقت لا في خارجه في غاية الضعف .

وأغرب منه ما حكاه في كشف الثام عن بعض الأصحاب من الاعادة مطلقاً ، وأن القاضي في شرح جمل العلم والعمل احتاط بها ، ولعله لا انتفاء المشروط بانتفاء الشرط وهو اجتهاد في مقابلة النصوص السابقة والآية التي كادت تكون متواترة . ولخبر معمر بن يحيى (٣) أو عمرو بن يحيى (٤) وربما قيل انها خبران « سأل الصادق ( عليه السلام ) عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبينت القبلة وقد دخل وقت صلاة أخرى قال : يعيدها قبل أن يصلي هذه التي دخل وقتها إلا أن يخاف فوت التي دخل وقتها » وهو - مع الاغضاء عن سنده ، واحتمال إرادة الاستدبار منه بناء على ما يقوله الشيخ والصلاة بغير اجتهاد مع سعة الوقت ودخول الوقت المشترك ، أو الوقت الفضيلي الثانية ، والاستثناء مع خوف فوت وقت الاجزاء وغير ذلك - واضح القصور عن مقاومة تلك الأدلة . فلو كان صريحاً في ذلك وجب طارحه في مقابلتها فضلاً عن كونه ظاهراً ، بل لا ظهور فيه بعد الملاحظة كما هو واضح ، والله أعلم .

هذا كله إن كان منحرفاً يسيراً ﴿ وإلا أعاد في الوقت ﴾ مطلقاً ﴿ وقيل ﴾ والقائل الشيخان وسار وأبو المكارم والفاضل في جملة من كتبه والشهيد في اللمعة والمقداد

(١) الوسائل - الباب ١٠ من أبواب القبلة الحديث ٥

(٢) المستدرك الباب ٧ من أبواب القبلة الحديث ١ - وفيه « فكان الى المشرق أو المغرب »

(٣) و (٤) الاستبصار ج ١ ص ٢٩٧ - الرقم ١٠٩٨ - ١٠٩٩ طبعة النجف

في التقييح والمحقق الثاني في جامعهم وفوائده وجمفريته وغيرهم على ما حكى عن بعضهم :  
 ﴿ إن بان أنه استدبرها أعاد وأن خرج الوقت ﴾ بل نسبه في جامع المقاصد الى كثير من  
 الأصحاب ، بل في الروضة انه المشهور ، بل عن إرشاد الجعفرية أن عليه عمل الأصحاب ،  
 ولكن مع ذلك كله ﴿ والأول أظهر ﴾ وفاقا للسيد والحلي ويحيى بن سعيد واليوسفي  
 والفاضل في جملة أخرى من كتبه ، والشهيد في دروسه وبيانه وذكره ، وأبي العباس  
 في موجزه ، والفاضل الميسي والشهيد الثاني وولده وسبطه والكشاف والحراساني والأصبهاني  
 والعلامة الطباطبائي وغيرهم على ما حكى عن البعض ، بل ربما نسب الى الأكثر ، بل  
 لا خلاف معتد به في غير الاستدبار منه ، كما عن السرائر الاعتراف به ، بل في التقييح  
 أن عليه الأصحاب ، والمحكي عن المنتهى انه ذهب اليه علماؤنا ، بل في كشف الثام  
 الظاهر أنه إجماع ، بل في الخلاف والمدارك والمحكي عن شرح الشيخ نجيب الدين الإجماع  
 عليه ، وكانهم لم يتحققوا ما سمعته سابقاً عن قوم من أصحابنا من الاعادة في الوقت  
 وخارجه في مطلق الخطأ ، أو لم يعتدوا به .

للمصوح المستفيضة كصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله (١) عن الصادق  
 (عليه السلام) « اذا صليت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنك صليت وأنت على  
 غير القبلة وأنت في وقت فأعد وإن فأنك الوقت فلا تعد » وخبر يعقوب بن يقطين (٢)  
 قال : « سألت عبد صالحاً (ع) عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس  
 وهو في وقت أبعيد الصلاة اذا كان قد صلى على غير القبلة ؟ وإن كان قد تحرى القبلة  
 بجهده أجزأه صلاته ؟ فقال : يعيد ما كان في وقت : فاذا ذهب الوقت فلا إعادة عليه »  
 وصحيح سليمان بن خالد (٣) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الرجل يكون في قعر  
 من الارض في يوم غيم فيصلي لغير القبلة ثم يصحى فيعلم انه صلى لغير القبلة كيف يصنع ؟

قال : إن كان في وقت فليعد صلاته ، وإن كان مضي الوقت فحسبه اجتهاده » الى غير ذلك من النصوص ، كخبر محمد بن الحصين (١) وغيره (٢) مضافا الى ما تقدم من النصوص في الأعمى ، والى قاعدة الاجزاء وإطلاقات الصلاة التي لا يقدح في اقتضاها عدم الاعادة خارج الوقت وجوب الاعادة فيه لهذه النصوص ، ضرورة رجوع الحال الى قيام الظن مقام الواقع إذا لم ينكشف خلافه في الوقت ، فيبقى حينئذ مقتضاها في غير ذلك سالماً ، بل قوله : « فحسبه اجتهاده » ونحوه في النصوص المزبورة كقوله (عليه السلام) في بعض نصوص الأعمى (٣) المتقدم سابقاً : « فإن القوم قد تحروا » وغير ذلك ما هو كالصريح في أن سقوط القضاء خارج الوقت لصحة الفعل لا انه لطف وان تحقق اسم الفوات الذي هو موضوع الأمر بالقضاء ، مع انه منافي لشدة أمر الصلاة وعظم الاهتمام بها وأنها لا تسقط ولو قضاءً بحال .

فلاريب حينئذ في أن الشرط هنا بقاعدة الاجزاء مع النصوص ظن القبلة مثلاً إذا لم ينكشف الخطأ ، ويقوى في النظر أن ظهور الخطأ كاشف لفساد الفعل الأول لا أنه مؤثر له من حينه ، استبعاداً لتأثير شيء في الصلاة بعد الفراغ منها بالتسليم الذي هو الامان عن عروض المفسدات بعد ذلك ، فظهور الخطأ حينئذ سبب لعلنا بالفساد ، وإلا فهي في علم الشارع فاسدة من أول الأمر ، وقد يحتمل للكشف معنى آخر قرر نظيره في إجازة الفضولي ، وفي العلم بالنجاسة المنسية في الوقت ، إذ الجميع من وادٍ واحد ، خصوصاً مسألة النجاسة ، ولا يخفى أن مقتضى ذلك مع إطلاق النصوص السابقة عدم القضاء خارج الوقت حتى في الاستدبار ، ولا وجه للخروج عنهما بخبر معمر بن يحيى (٤) المتقدم سابقاً الذي هو بمسد الاغضاء عن سنده غير صريح في ذلك ،

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب ١١ من أبواب القبلة الحديث ٤ - ٥ - ٧

(٤) الاستبصار ج ١ ص ٢٩٧ - الرقم ١٠٩٩ من طبعة النجف .

ضرورة عدم قرينة على إرادة خصوص الاستدبار من غير القبلة فيه ، خصوصاً مع إمكان كون الحقيقي منه من الأفراد النادرة ، وسبباً من المجتهد ، ولا يقدح ذلك في إطلاق تلك النصوص بالنسبة إليه ، إذ يمكن استفادة حكمه حينئذ من قاعدة الاجزاء مع القطع بمساواته للتشريق والتغريب في الاعادة في الوقت ، أو أولويته منهما بذلك ، على أن من المستبعد إرادته خاصة من غير القبلة لا مع غيره من الأفراد ، فتأمل جيداً .

فالخبر المزبور على إطلاقه من الشواذ الذي ينبغي عدم الالتفات إليها ، خصوصاً بالنسبة الى ما بين المشرق والمغرب ، بل ونفس المشرق والمغرب ، ودعوى أن التمسك بإطلاقه الذي لا يقدح في حججه تقييده بالأدلة يدفعها أنه إن سلم ذلك فهو في خصوص ما بين المشرق والمغرب ، أما ما فلا دليل عليها سوى الاطلاقات السابقة التي لا تخصها ، وتزيلها على خصوص التشريق والتغريب فرع الشاهد عليه ، فليس حينئذ إلا ترجيحها على الخبر المزبور سنداً ودلالة واعتضاداً كما سمعته سابقاً ، مضافاً الى ظهور سياقه في إرادة تقديم الفائمة على الحاضرة لا إرادة القضاء حيث يفوت الاستقبال على كل حال .

وأقرب من ذلك الاستدلال بموثق عمار (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : « في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته قال : إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة ساعة يعلم ، وإن كان متوجهاً الى دير القبلة فليقطع الصلاة ، ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلاة » مع أنه كالصرح في غير محل النزاع من العلم بالاستدبار بعد خروج الوقت ، اذ جمله على ما اذا كانت صلاته في آخر الوقت بحيث علم بذلك بعد إدراك الركعة منها مثلاً وخروج الوقت كما ترى لا ينبغي الاصغاء إليه ، على أن ظاهر الاستدبار فيه ما يشمل

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القبلة الحديث ؛

المشرق والمغرب كما في الرياض ، وقضاء الصلاة معها بخلاف الاجماع الا من شذ .  
 وأشنع من ذلك الاستدلال بما في النهاية من أنه رويت رواية ان من صلى الى  
 استدبار القبلة ثم سلم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادة الصلاة ، وهذا هو الأحوط ،  
 وعليه العمل ، بل ربما اشتهر من ذيل عبارته الاجماع وفيه مع أنها رواية مرسله  
 بأضعف طرق الارسال بل يقوى في الظن كما عن ظاهر النكت إرادته موثق عمار السابق  
 الذي قد عرفت عدم دلالة على المطلوب بقريضة استدلاله به عليه في الخلاف وكتابي  
 الأخبار على ما في الكشف بزعم الدلالة ، بل لعله هو مراد النصريات وجل العلم  
 والعمل بالمرسل فيهما نحو الارسال السابق على ما في الكشف أيضاً ، اذ هو (١) في غاية  
 القصور عن الحكم على تلك المطلقات ، وجبر ذلك كله بالشبهة المحكية أو المحصلة معارض  
 بانه موهن بالشبهة المحكية أو المحصلة على ما عرفت . كدعوى اعتضاده بقاعدة انتفاء الشروط  
 بانتفاء شرطه بناء على أنه القبلة ، والمعلم والظن مثلاً طريق . كما هو مقتضى قول أبي جعفر (ع)  
 في صحيح زرارة (٢) : « لا تعاد الصلاة الا من خمسة : الطهور والوقت والقبلة والركوع  
 والسجود » وغيره مما دل على الشرطية ، فيشمله حينئذ عموم « من فاتته » ولا يقدر في ذلك  
 خروج ما بين المشرق والمغرب لعموم المنزلة ، فلم يفت الشرط ، كما أنه لا يقدر  
 خروجهما بالنصوص ، بل ظاهر اقتراحه بما يوجب إعادة الوقت وخارجه الاشتراك  
 معه في ذلك . اذ قد عرفت ظهور النصوص في أن الشرط ظن القبلة مثلاً ، والمراد من إعادة  
 بفوات القبلة في قول أبي جعفر (عليه السلام) عل حسب ما يثبت النصوص ، اذ  
 لا أقل من كونه مطلقاً قيد بها ، ويكفي في الشك ذلك أو مع القضاء في صورة

(١) هكذا في النسخة الأصلية والصحيح ، انه في غاية القصور ، لكونه مبتدأ للخبر

المتقدم وهو قوله : « وفيه » .

(٢) الوسائل الباب - ٩ من أبواب القبلة الحديث ١

التفويت عمداً أو جهلاً أو نسياناً ، بناء على عسدم إلحاقها بالظان . كما أن قول أبي جعفر ( عليه السلام ) في صحيح زرارة (١) الآخر المتقدم سابقاً : « يعيد من صلى لغير القبلة » مطلق أيضاً يقيد بها . وكذا مفهوم خبر ابن ظريف (٢) وغيره من المطلعات فلا يحصى حينئذ عن القول بعدم وجوب القضاء عليه ، واعلم أن هذه المسألة سير مسألة الالتفات التي يأتي حكمها مفصلاً في القواطع ان شاء الله .

وكيف كان فبناءً على المختار يسقط الاحتياج الى تحقيق المراد من الاستدبار ، ضرورة مساواته حينئذ في الحكم للمشرق والمغرب والمنحرف عنهما الى جهته . مع أن الأقوى فيه التحقق بمجاوزة المشرق والمغرب وان لم يبلغ مقابل القبلة وفقاً لكشف الثام ، لصديق الخروج عن القبلة والاستدبار لفئة وعرفا ، وما سمعته من خبر عمار ، وخلافاً لثاني الشهابيين في المسالك ، قال : « المراد بالاستدبار ما قابل جهة القبلة بمعنى أن كل خط يمكن فرض أحد طرفيه جهة لها فالطرف الآخر استدبار ، فلو فرض وقوع خط مستقيم على هذا الخط بحيث يحدث عنهما أربع زوايا قائمة فالخط الثاني خط اليمين واليسار ، فلو فرض خط آخر على الخط الأول بحيث يحدث عنهما زوايا منفرجة وحادة فما كان منه بين خط اليمين واليسار وخط القبلة فهو الانحراف المنفر ، وما كان منه بين خط الاستدبار وخط اليمين واليسار فهو بحكم اليمين واليسار لا الاستدبار ، وإنما كان كذلك لأن الخبر (٣) الدال على إعادة المستدبر مطلقاً عبر فيه باللفظ دبر القبلة ، وهو لا يتحقق إلا بما ذكر » .

وقريب منه ما في التتقيح ، قال : « هنا فائدة يحسن الإشارة اليها ، هي أن جهة الكعبة التي هي القبلة للناهي هي خط مستقيم يخرج من المشرق الى المغرب الاعتداليين

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب القبلة الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب القبلة الحديث ٥ - ٤

ويعر بسطح الكعبة ، فالمصلي حينئذ يفرض من قطره خطاً يخرج الى ذلك الخط . فان وقع عليه على زاوية قائمة فذاك هو الاستقبال حقيقة . وإن كان على حادة أو منفرجة فهو الى ما بين المشرق والمغرب ، وإن لم يقع عليه بل وازاه فهو الى المشرق أو المغرب ، وإن كان بضده فهو الاستدبار » قلت : قد يؤيدها في الجملة ما ذكر في التخلي من عدم عد مثله استدباراً ، وفيه منع أو فرق بين المقامين ، فتأمل فيه ، وكيف كان فالأمر سهل بعد ما عرفت .

نعم ينبغي أن يعلم أن المراد بالمشرق والمغرب الملحق ما ينهما من جهة القبلة بها في النص والفتوى الكناية عن اليمين واليسار ، وختمنا بالتعبير في النص لمكان قبلة الراوي والمروي عنه ، وللغلبة ، بل ظاهر الأستاذ في شرحه المفروغية من ذلك ، قال : « ما بين المشرق والمغرب بالنسبة الى أهل العراق واليمن ، وبين الشمال والجنوب بالنسبة الى أهل المشرق وأهل المغرب ، وما بين القوس الجنوبي بالنسبة الى أهل الشام ، وقس على هذا » قلت : فلا فرق حينئذ بين من قبلته نفس المشرق والمغرب أو غيرها ، ولا يختص هذا الحكم في غيرها كما عساه يوهمه ما في كشف اللثام ، قال : « ومن المعلوم اختصاص ذلك بمن ليس قبلته المشرق أو المغرب » لكنك قد عرفت أنه ليس في البلاد ما قبلته عين المشرق أو المغرب ، فهو على عمومته لكن يشترط أن لا يكون دبر القبلة ، ولولا ما تسمع من كلامه أمكن أن يريد اختصاص ما بينها بذلك لا أن المنزل منزلة القبلة هو لا غير . وربما يؤدي الى ما ذكرنا تعبير أكثر القدماء باليمين واليسار الذي نص بعضهم على أنه أشمل من التعبير بالمشرق والمغرب ، بل قيل لم يعبر أحد قبل الفاضلين بالمشرق والمغرب ، بل في الذكرى أن ظاهر كلام الأصحاب ان الانحراف الكثير ما كان الى سمت اليمين واليسار أو الاستدبار لرواية عمار ، وذكر خبره الذي أسمعناكه ، لكن في كشف اللثام بعد حكاية ذلك عنه وهو مبني على كون المشرق والمغرب يمين القبلة ويسارها

وأما يتم بالمعنى الذي أراده ، وهو اليمين أو اليسار المقاطع لجهة القبلة على قوائم في بعض البلاد ، والأخبار مطلقة ، وبلد الحبر والراوي فيها أيضاً منحرف عن نقطة الجنوب الى المغرب ، ولم أر من قبل الفاضلين اعتبار المشرق والمغرب ، وليس في كلامهما ما يدل على مرادفتها ليمين واليسار ، وملاحظة الآية : أي قوله تعالى (١) « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب » والأخبار ترفع استبعاد أن يكون الانحراف اليهما كثيراً وإن لم يلبغا اليمين أو اليسار ، والانحراف اليهما يسيراً وإن تجاوز المشرق والمغرب . وأما اليمين واليسار فهما مذكورتان في الناصريات والاقتصاد والخلاف والجل والعقود والمصباح ومختصره والوسيلة ، ولكن لا يتعينان للجهتين المقاطعتين للقبلة على قوائم ، وإنما تظهر مباينتهما للاستدبار ، وهي أعم . لكن الاستدبار يحتمل البالغ الى مسامت القبلة والأعم الى اليمين أو اليسار ، فإن أرادوا الأول شمل اليمين واليسار في كلامهم كل انحراف الى الاستدبار الحقيقي المسامت ، وإن أرادوا الثاني شملاً كل انحراف الى اليمين واليسار المقاطعتين على قوائم لا ما فوقهما ، وذلك لأنهم لم يفصلوا الانحراف إلا بالاستدبار واليمين واليسار ، قلت : بناء على ما ذكرناه سابقاً في كلامهم من عدم إرادتهم ما بين اليمين واليسار ، وأنه قبلة عندهم بتعين على الثاني إرادة الانحراف اليها نفسيهما لا كل انحراف وإن لم يصل اليهما ، والذي يحتاج في البال بناء هذا التنزيل على التسامح والتوسعة بإرادة جهة المشرق والمغرب لكل أحد تكون قبلته في هذا السمت ، فلا فرق حينئذ بين من انحرفت قبلته عن نقطة الجنوب والشمال وغيرها ولا بين الاعتداليين من المشرق والمغرب وغيرها . إذ المراد التوسعة في أمر الجهة في بعض الأحوال ، لكن ومع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه بحال .

وكيف كان فقد ظهر لك مما قدمناه سابقاً أنه كان مقتضى الأصل المستفاد من



إطلاق ما دل على شرطية القبلة الاعادة في الوقت وخارجه بأدنى انحراف ، إلا أنه لما كان ما سمعته من النصوص وغيرها المعارضة لذلك خرجنا عنه الى ما عرفت ، لكن ينبغي الاقتصار فيها على ما هو المعتبر من دلالتها عليه ، وإلا بقي على الأصل الأول ، ولاريب في اقتضاه إطلاق ما دل على قبلية ما بين المشرق والمغرب عدم الفرق بين الظان والناسي وغيرها مما عدا العالم العائد ، للاجماع أو الضرورة على خروجه ، وقد يلحق به الجاهل بالحكم مقصراً أولاً مع فرض إمكان نية التقرب منه على إشكال خصوصاً في غير المقصر منه . ضرورة ظهور النص ( ١ ) في إطلاق المنزلة من غير نظر الى أحوال المكلفين ، أما غير ذلك مما تقدم حكمه فلا ريب في ثبوته للظان ونحوه مما ورد الأمر به بالخصوص حتى التحير إذا ضاق عليه الوقت وصلى الى جهة ، أو قلنا بالتخير له من أول الأمر لشمول النصوص ، أو لاقتضاء قاعدة الاجزاء المتضدة بعدم الخلاف على الظاهر فيه بين أصحابنا كما يؤدي اليه إرساله إرسال المسلمات في شرح الأستاذ والرباض ، اللهم إلا أن يظهر الخلاف ممن اقتصر في التعبير على الظان والمتحري ونحوها ، بل يمكن دعوى ظهور النصوص في غيره ، لكن قد عرفت أنا في غنية عنها بالقاعدة .

وكيف كان فقد ألحق الشيخان والفاضلان والشهيدان وغيرهم على ما حكى عن بعضهم الناسي ، لعموم الأخبار التي يمكن دعوى ظهورها في غيره بشهادة التبادر ، وما في بعضها من ذكر النيم . ورؤية أنه على القبلة ، وحسبه اجتهاده ، فانهم قد تحمروا ، ونحو ذلك مما لا يخفى على من تأمل في النصوص لا أقل من الشك . فيبقى الأصل الأول سليماً ، بل لعل صحيح زرارة ( ٢ ) الذي هو بعض الأصل المزبور كالصريح في تناول النسيان ، ضرورة كون المراد فيه لا تعاد الصلاة إلا من فوات خمسة عمداً أو سهواً ،

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب القبلة

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب القبلة الحديث ١

وإلا لم يكن لها خصوصية على ما يجب الاعادة بفواته عمداً . وهو جميع واجبات الصلاة ، ولحديث رفع الخطأ والنسيان (١) الذي فيه البحث المشهور ، ولقاعدة الاجزاء ، لا أقل من الشك في صدق اسم الفوات معه ، والأصل براءة الذمة من القضاء المحتاج الى فرض جديد ، أما الاعادة في الوقت فلفحوى نصوص الظان (٢) ويقين الشغل وغيرها .

وفيه أن التحقيق عدم جريان قاعدة الاجزاء في مثله ، لعدم الأمر به بالخصوص كي يقتضي بظاهره البدلية عن المأمور به الواقعي . والشك في صدق اسم الفوات عليه للشك في تناول النصوص المزبورة له يوجب بقاءه على مقتضى الأصل الأول الذي من الواضح صدق اسم الفوات معه ، ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه . ومن المعلوم إرادة الأعم من عدم الفعل والفساد الشرعي من الفوات لو سلمنا تعليق وجوب القضاء عليه لا على شيء آخر أوضح في تناول محل النزاع كما تسمعه في محله ان شاء الله . واعلم من هنا استشكله جماعة منهم الفاضلان والشهيد على ما قيل ، بل عن المختلف ونهاية الأحكام الجزم بعدم ككشف اللثام وشرح الأستاذ الأكبر ، ولا ريب في أنه أحوط إن لم يكن أقوى .

وأضعف منه إلحاق الجاهل بالحكم به كما وقع من بعضهم : لاطلاق الأدلة وترك الاستفصال فيها ، وفيه أن ملاحظة ما فيها من قوله : « استبان » ونحوه مما سمعته في النامي كالصرح في إرادة غيره ، خصوصاً مع ضمنية إصالة صحة فعل المسلم ، بل لوجاز الركون الى مثل هذه الاطلاقات ما كان ينبغي الاقتصار على المسألتين في الاستثناء من حكم الجاهل ، ولتخيل جريان حكم الظان من الاعادة في الوقت وعدمها في الخارج على مقتضى الأصل ، وهو كما ترى ، خصوصاً بعد الأدلة القطعية على كونه كالعائد ،

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب الحلال الواقع في الصلاة الحديث ٢

(٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القبلة

وتسمع ان شاء الله في قواطع الصلاة ماله نفع في المقام ، والله أعلم .

هذا كله إذا تبين الخطأ بعد الفراغ من الصلاة ﴿ فأما إن تبين الخلل وهو في الصلاة فانه يستأنف ﴾ مع سعة الوقت ﴿ على كل حال إلا أن يكون منحرفاً يسيراً ، فانه يستقيم ولا إعادة ﴾ لا طلاق الأدلة السابقة ، وخصوص موثق عمار ( ١ ) ولأن شرط الكل شرط البعض ، كما أن ما لا يفسد الكل لا يفسد البعض ، وإطلاق خبر القاسم ابن الوليد ( ٢ ) « سأنته عن رجل تبين له وهو في الصلاة انه على غير القبلة قال : يستقبلها إذا ثبت ذلك ، وإن كان فرغ منها فلا يعيدها » منزل على الانحراف اليسير بناء على إرادة القبلة من الضمير ، وإن أريد الصلاة وجب حمله على الكثير ، كما أنه يجب حينئذ حمل نفي الإعادة فيه على خروج الوقت ، ضرورة قصوره سنداً ودلالة عن إثبات حكم مخاف لما ذكرناه مما هو مقتضى الأصول والأدلة السابقة ، فما يحكي عن يحيى بن سعيد - من إطلاق الانحراف إن تبين الخطأ في الأثناء - فيه مالا يخفى ، كما أن المحكي عن المبسوط كذلك أيضاً . فانه بعد أن ذكر الخلاف في قضاء المستدبر قال : « هذا إذا خرج من صلاته ، فإن كان في حال الصلاة ثم ظن أن القبلة عن يمينه أو شماله بنى عليه واستقبل القبلة وبتمها ، وإن كان مستدبر القبلة أعادها من أولها بلا خلاف » مع احتمال إرادته ما بين المشرق والمغرب من اليمين والشمال كما في الخبر ، ونفسهما مع الاستدبار من الاستدبار ، فلا يكون مخالفاً حينئذ ، ويؤيده أن ذلك أقرب لنفي الخلاف من غيره وإن كان موهوناً بندرتة وشذوذه ، ومحجوجاً بما عرفت ، أما لو تبين في أثناء الخطأ الموجب للإعادة في الوقت وكان الوقت قد خرج كما لو كانت صلاته بأدراك ركعة مثلاً من الوقت وبأن له الخطأ في الثانية أو الثالثة ففي الذكرى فيه وجهان ، من نحوى أخبار نفي القضاء ، ومن إطلاق خبر عمار ، وأنه لم يأت بها في الوقت ، وفي كشف الثام

« وقد يتأيد بكون نحو هذه الصلاة أداء وإن كان الاستيناف قضاء اتفاقاً - إلى أن قال بعد أن حكى عبارة المبسوط السابقة - : وهو يعطى انتفاء الخلاف في ثاني الوجهين ، وكذا ما في الشرائع والتحرير والتذكرة والمعتبر المنتهى بعطيان الأول » .

قلت : لا يخفى ما في اندراج الفرض في إطلاق هذه الفتاوى ، بل والموثق بناء على تنزيهه على الوقت . مع أنه أشكله في الرياض أيضاً تبعاً للأستاذ الأكبر بأن الظاهر تقدم مراعاة الوقت على مراعاة القبلة ، ولذا يجب على الجاهل بها الغير المتمكن من الاجتهاد فيها أن يصلي إلى حيث شاء في الجملة أو مطلقاً ، بل تقدمه على جل واجبات الصلاة من الشرائط والأجزاء ، ثم قال : واستشكل فيه الشهيديان . بل رجح الحاق بالصورة الأولى : أي الانحراف يسيراً ثانيهما وسبغه في المدارك وغيرها ، وهو الأقوى

قلت : لا يخفى عليك ما في ذلك كله من النظر ، وإن كان الأقوى فيه الاستقامة ثم الاتمام ، لكن لما ذكره من القضاء المنفي ، لانتفاء الدلالة على بطلان اللازم ، ضرورة اختصاصه بما لو جاء بالفعل تاماً في الوقت ثم بان له الخطأ خارج الوقت فإنه حينئذ لا قضاء لصحة فعله السابق بقاعدة الاجزاء ، وبقوله (١) ( عليه السلام ) : « تحسبه اجتهاده » وغيرها مما تقدم ، لا إذا لم يأت بشيء يكون سبباً لسقوط القضاء عنه ، ولا لترجيح الوقت على غيره عند التعارض الذي هو خارج عما نحن فيه عند التأمل ، بل هو لصحة ما وقع منه في صلاته ، إذ الفرض ظهور الخطأ خارج الوقت ، وقد عرفت أنه في هذا الحل لا يفسد ما في الوقت من تمام الفعل ، وما لا يفسد الكل لا يفسد البعض ، ودعوى أنه من ظهور الخطأ في الوقت باعتبار تنزيل الشارع إدراك الركعة منزلة إدراك الوقت كما ترى ، ضرورة عدم التلازم ، وصدق خروج الوقت لفة وعرفاً ، على أن المراد من الوقت هنا المتمكن من الاعادة فيه كما هو ظاهر النصوص

(١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب القبلة - الحديث ٦

فإذا صح الأول وجب الاتمام المتمكن من فعله جامعاً للشرائط ، فيستقيم حينئذ (١) لما بقي ويتم صلاته ، ولعله اليه يرجع ما في المدارك من التعليل بأنه دخل دخولا مشروعا ، والامتنال يقتضي الاجزاء ، والاعادة انما تثبت اذا تبين الخطأ في الوقت على ما هو منطوق بروايته عبد الرحمن (٢) وسليمان بن خالد (٣) فتأمل جيداً ، والله أعلم .

المسألة ( الثالثة اذا اجتهد لصلاة وقد دخل وقت أخرى فان تجدد عنده شك في )  
اجتهاده السابق بحيث زال الظن منه ولو لقوة احتمال تغير الامارات السابقة أو حدوث غيرها ( استأنف الاجتهاد ) وجوباً ، لوجوب الدخول في الصلاة بالعلم أو الظن مع التمكن ، واستصحاب حكم الظن الأول لا وجه له بعد ظهور النصوص (٤) والفتاوى في دورانه مدار الظن ، فلا بقاء له مع انتفائه ، لا أقل من أن يكون ذلك هو المتيقن منها في البدلية عن العلم ، ودعوى إطلاق قوله (٥) إذا لم يعلم أين وجه القبلة : « فاجتهد رأيك وتعتمد القبلة جهداً » وغيره من أدلة الاجتهاد يدفعها ظهوره في إرادة أن كل ما كانت القبلة شرطاً فيه إذا لم تعلم أين وجهها فاجتهد الى آخره ، لا أن المراد الأمر بطبيعة الاجتهاد التي تحصل بمرّة في العمر قطعاً ، إذ فيه من المفاسد المعلومة من المذهب ما لا يخفى .

نعم يمكن دعوى ظهوره في الاجتزاء بالاجتهاد الواحد للعمل الواحد ، فلا يندح حينئذ حدوث الشك في الأثناء ، لحصول الشرط ، ولا استصحاب الصحة ، وغير ذلك مما لا يخفى ، ولعل ما في التذكرة والتحرير والمنتهى على ما قيل من عدم الالتفات لو تجدد شك في أثناء الصلاة مبني على ذلك ، لكن في كشف اللثام لا بأس عندني بتجديده

(١) هو جيد ان لم يكن الاستقامة فعلاً كثيراً « منه رحمه الله »

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب القبلة الحديث ٥ - ٦

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب القبلة الحديث . ٧

الاجتهاد إن أمكنه من غير إبطال الصلاة ، قلت : لا ريب في عدم البأس به ، وأنه أحوط ، فيجتهد حينئذ ، فإن وافق الأول استمر ، وإن خالفه يسيراً استقام وأتم ، وإن خالفه كثيراً كان كظهور الخطأ بالاجتهاد بعد الفراغ الذي ستسمع الكلام فيه ، وأنه عندنا لا ينقض السابق فيتبناها حينئذ على الأخير ، ولا إعادة ، فلاحظ وتأمل .

أما البحث في وجوب هذا الاجتهاد عليه ، وفي بطلان الصلاة لو فرض توقفه على ذلك ، لأنه لا يجوز إتمامها على الشك كالأعمال المستقلة ، لاشتراك الجميع في اشتراط الاستقبال ، وليس هو إبطالاً للعمل ، بل بطلان ، لكن في كشف اللثام في مسألة نقض الاجتهاد بالاجتهاد التصريح بأنه إن لم يمكنه الاجتهاد في الصلاة أتمها ولم يلتفت إلى شكه ، فإذا فرغ استأنف الاجتهاد ، وهو لا يخلو من وجه إن لم يكن الأقوى ، لكن لا ريب أن الأحوط الإتمام ثم الاستئناف بعد تجديد الاجتهاد .

هذا كله إن تجدد شك ( وإلا ) يتجدد شك ( بنى على ) اجتهاده ( الأول ) قطعاً ، إذا فرض العلم بعدم تغير الامارات وعدم حدوث غيرها ، إذا احتمال التعبدية مقطوع بعدمه ، أما إذا علم تغيرها أو حدوث غيرها وجب عليه التجديد وإن لم يزل ظنه السابق ، لعدم صدق بذل تمام جهده في هذا الحال لو اقتصر على الأول ، ولأن الاجتهاد الثاني إن وافق الأول تأكد الظن ، وطلب الأقوى واجب ، وإن خالفه عدل إلى مقتضاه ، لأنه لا يكون إلا لامارة أقوى ، فهو أبداً متوقع لظن أقوى ، بل مال في كشف اللثام إلى ذلك لو احتمل الحدوث أو التغير فضلاً عن الظن والعلم امين ما عرفت ، وقد تبع بذلك الشيخ في المبسوط ، قال فيما حكى عنه : يجب على الإنسان أن يقتنع بإمارات القبلة كل ما أراد الصلاة عند كل صلاة ، اللهم إلا أن يكون قد علم أن القبلة في جهة بعينها أو ظن ذلك بإمارات صحيحة ثم علم أنها لم تتغير جاز حينئذ التوجه

الجواهر — ٥

اليها من غير أن يجدد إجهاده في طلب الامارات ، وقد استدل له بما سمعت ، وبوجوب السعي في طلب الحق أبداً ، لكن في كشف اللثام قلنا : نعم إذا لم يكن سمى أو احتمال حصول العلم أو ظن أقوى مما قد حصله موافق أو مخالف له .

قلت : لا يخفى استلزام كلام الشيخ الثاني ، ومقتضاه حينئذ التكرير بإصالة واحدة إذا أخرها عن اجتهاده لها واحتمل تغير الامارات أو حدوث غيرها ، كطلب الماء عند إرادة النيمم ، إذ هما من واحد واحد ، نعم قد يفرق بينهما بتغير المكان وعدمه ، إذ أدلة القبلة لا تختلف بحسب المكان بخلاف النيمم لكن ومع ذلك كله فقد يفرق في المقام بين العلم بحدوث الامارات أو تغيرها وبين احتمال ذلك ، فيجب تجديد الاجتهاد في الأول بخلاف الثاني ، استصحاباً للظن المجزئ ، وصدق الصلاة باجتهاد ، فهو كالمجتهد في الأحكام الذي لا يجب عليه بمجرد احتمال التغير أو قوة الظن تجديد الاجتهاد قطعاً . إذ أقصى ما حكي عن جماعة من المحققين وجوب النظر على المجتهد فيما اجتهد فيه إذا لم يكن الدليل حاضراً . مع أن فيه للنظر مجالاً ، ألهم إلا أن يفرق بينهما بأن وجوب التجديد في الثاني بمجرد الاحتمال مستلزم للعسر والجرح المنفيين آية ورواية بخلاف المقام ، وعلى كل حال فقد ظهر لك أن إطلاق المتن والفاضل وبعض من تأخر عنه عدم التجديد كإطلاق المبسوط وجوبه لا يخلو من بحث ، وطريق الاحتياط غير خفي .

المسألة الرابعة لا إعادة فضلا عن القضاء لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد وإن كان كثيراً ، كأن رأى نجماً فظنه سهيلاً ثم ظنه جدياً ، أو رأى قبراً فظن أحد طرفيه رأسه ثم ظنه رجله ، أو رأى محرراً فظنه كنيسته ثم ظنه يبعثة أو محرراً لنا ، أو هبت ريح فظنها صبا ثم ظنها دبوراً كما صرح به جماعة ، بل عن الفاضل أنه لا يعرف فيه خلافاً ، للأصل بعد اختصاص أدلة الاعادة في الظاهر بمن بان له تغير الاجتهاد ، ولقاعدة الاجزاء

ولأن نقض الأول بالثاني ليس بأولى من العكس ، فهو حينئذ كالأجتهاد في الأحكام بل ما نحن فيه أولى ، ضرورة ظهور النص (١) في بدلية الظن لقاعدة الاجراء ، بخلافه في الأحكام ، لاحتمال العذرية فيه إن لم يكن الأقوى ، لعدم دليل انطعي يقتضي بظاهرة البداية ومن هنا لو علم المجتهد في الحكم خطأه بدليل قطعي قضى في خارج الوقت بخلافه هنا كما عرفت ، فلو صلى حينئذ أربع صلوات بأربع اجتهادات لم يجب عليه فعل واحدة منهن ، لأن كل واحدة قد صليت باجتهاد لم يتبين فيه الخطأ ، فما عن نهاية الأحكام من احتمال قضاء الجميع ، لأن الخطأ متيقن في ثلاث صلوات منها وان لم يتبين ، فأشبهه ما لو فسدت صلاة من صلوات ، واحتمال قضاء ما سوى الأخيرة ليكون الاجتهاد الأخير ناسخاً لما قبله ضعيف ، لما عرفت من عدم مدخلية الواقع ، ودعوى الاندراج في الأدلة للعلم بالخطأ في الجلة يدفعها ظهورها في العلم بالخطأ بالخصوص كما لا يخفى ، فالاحتمالان حينئذ في غاية الضعف ، خصوصاً الثاني الذي هو تحكم ، إذ الاجتهادات متعاقبة متنافية ، ورد أولهما في الذكرى بأنه لو وجبت الاعادة لم يؤمر بالصلاة مع تغير الاجتهاد ، ولعله أراد ما أشرنا اليه من عدم أولوية نقض الأول بالثاني من العكس ، إذ صيرورته الآن وهما لا يقدح فيما وقع فيه حال كون الثاني وهما . نعم هو أرجح منه بالنسبة الى ما يأتي من الافعال . كرجحان الاول قبل أن ينقلب وهما .

ومن ذلك يعلم ما في الذكرى من أنه يحتمل قوياً مع تغير الاجتهاد أن يؤمر بالصلاة الى أربع ، لان الاجتهاد عارضه الاجتهاد فيتساقطان فيتحير ، ولا يجب إعادة ما صلاه أولاً ، لا يمكن صحته ودخوله مشروعا ، إذ هو كما ترى ضعيف جداً ، كالأشكال في الفوائد في أصل الحكم ، قال : لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد ففي القضاء أي إعادة ما صلى بالأول مطلقاً أو بالوقت خاصة على حسب ما مر من وجوه



الخطأ إشكال ، ولعله مما عرفت ومن احتمال أن الشرط التوجه الى القبلة لا ما ظنها ، وقد ظن اختلال الشرط فظن انه لم يخرج عن العهدة ، وعلى المكلف أن يعلم خروجه عنها أو يظنه إن لم يمكنه العلم ، أو يقال شرط الصلاة استقبال ما يعلمه أو يظنه قبلة بشرط استمراره ، ولذا يعيد إذا علم الخطأ ولم يستمر الظن هنا ، وأيضاً فتعارض الظنان فيجب عليه الصلاة مرتين وإن خرج الوقت ، لوجوب قضاء الفائتة إجماعاً ، وقد فاتته إحدى الصلاتين الواجبتين عليه . قال في كشف اللثام : « وفي الأول ان على المكلف علم الخروج أو ظنه عند الفعل لا أهدأ ، وخصوصاً بعد خروج الوقت » قلت : قد يناقش بأن مقتضاه حينئذ عدم الاعادة حتى لو علم الخطأ بعد ذلك : فينبني تقييده حينئذ بما إذا لم يعلم الخطأ في الوقت ، والأمر سهل ، وفي الثاني انا انما نسلم اشتراط عدم ظهور الخطأ والعلم به وخصوصاً اذا خرج الوقت ، وفي الأخير أن الصلاتين انما تجهان لو تعارض الظنان في الوقت : أي قبل وقوع الفعل بحيث آل الأمر الى الشك بسبب التعارض .

هذا كله لو ظهر خطأ اجتهاده بالاجتهاد ، أما لو علم خطؤه في الوقت بما يوجب الاعادة أو ظنه وقلنا إنه كما علم ولم يترجح عنده جهة بل بقي متعبراً لا انه اجتهد الى غير الجهة فعليه الاعادة ثلاث مرات الى ثلاث جهات أخرى ، وفي خارج الوقت وجهان ، أصحهما عندنا عدمه ، خصوصاً مع احتمال كون الخطأ مما يوجب الاعادة في الوقت فالأصل البراءة ، قال في كشف اللثام : وإن شك في اجتهاده ضعف الاعادة جداً ، وخصوصاً القضاء ، قلت : بل لا وجه لها بعد ما عرفت من عدم نقضه بالظن فضلاً عن الشك ، فلم يظهر له خطأ فعله أصلاً ، فلا يندرج في نصوص الاعادة ، ثم قال : وإن شك أو ظن الخطأ في أثناء الصلاة ولم يترجح عنده جهة وأمكنه استئناف الاجتهاد في الصلاة استأنفه ، فإن وافق الأول استمر ، وإن خالفه يسيراً استقام وأتم ، وإن

خالفه كثيراً كان كظهور الخطأ بالاجتهاد بعد الفراغ ، وإن لم يمكنه استئناف الاجتهاد فيها أممها ولم يلفت الى شكه أو ظنه ، فاذا فرغ استأنف الاجتهاد ، قلت : قد عرفت في المسألة السابقة أن الاشكال في وجوب الاجتهاد عليه في الأثناء مع التمكن وفي جواز الاتمام والاجتزاء به مع عدم التمكن ، ثم قال : وإن تيقن الخطأ في الأثناء ولم يرجح عنده جهة ولا يمكنه الاجتهاد وهو في الصلاة فإن ضاق الوقت أممها . وإلا استأنف الصلاة إن علم أن له أن يجتهد أو يحصل العلم إذا أبطأ الصلاة ، وإلا احتمل إتمامها ثم السعي في تحصيل القبلة ، فإن حصلها وإلا كانت هذه إحدى الأربع . قلت : لا يخفى عدم خلوه عن البحث في الجملة بعد تقييد الاتمام في كلامه بأن يكون على غير تلك الجهة التي علم خطأها ، هذا .

وفي المحكي عن التحرير والمنتقى أنه لو بان له الخطأ في الأثناء ولم يعرف القبلة إلا بالاجتهاد المحوج الى الفعل الكثير فإنه يقطع ويجتهد ، وأمل ظاهرهما سعة الوقت والعلم بمحصل الاجتهاد مع الابطال ، فلا منافاة حينئذ بينهما وبين ما في الكشف ، نعم أطلق في الذكرى أنه إن لم يمكن تحصيله حال الصلاة فالأجود البطلان ، لا امتناع الاستمرار على الخطأ وعدم علم الجهة وظنها ، قلت : قد يحتمل أنه يكون متحيراً باعتبار حرمة قطع الصلاة ، فيعدل عن جهة الخطأ وبتمها ، وإن كان الأقوى ما ذكره ، ثم قال : ولو تحيز الشامي أو البني فاجتهد وصلى الى جهة فأنكشف الغيم فاذا كوكب في الأفق يقطع بأنه إما في المشرق أو المغرب وهو بازائه فإنه يتبين الخطأ قطعاً ، وبحكم هنا بطلان الصلاة في الحال ، فإن رأى الكوكب ينحط علم به المغرب ، وإن رآه يرتفع علم به المشرق ، وإن أطبق الغيم في الحال فالتحجير باقٍ إلا أنه في جهتين ، فإن انكشف فيما بعد وإلا صلى اليهما لا غير ، ولو كان المصلي مشرقياً أو مغربياً لم يحكم ببطلان صلاته في الحال بظهور الكوكب الأفقي ، بل يترصص فينتظر علوه وعدمه فيبني على

ما علمه . ولو عاد النعم في الحال لم يحكم هنا بطلان الصلاة الى الجهة الأخرى ، ويمكن ذلك إن لم يكن الاجتهاد الأول باقياً ولا يحدد غيره ، وإن كان باقياً فلا ، وإن تجدد غيره استأنف ، ولو كان المصلي في إحدى الزوايا التي بين الجهات الأربع فظهور الكوكب الأفقي لا يبطل استمراره أيضاً في الحال ، بل بعد اعتبار العلو والانخفاض مراعيًا ما سلف . فيستمر مع إصابتها القبلة وما في حكمها ، ويستأنف مع عدمها إن بقي الوقت أو مطلقاً لو كان مستديراً على القول به ، ولو عاد النعم فإن قطع على مخالفة قبلته وما في حكمها أعاد الى الجهات التي يعلم معها إصابتها القبلة ، وإن لم يقطع على المخالفة فالبناء متعين وفي الصلاة الى جهة أخرى الاحتمال ، فبراعي جهتين ليس فيهما محض المشرق والمغرب ، والله أعلم .

المسألة الخامسة قد ظهر مما قدمنا أنه لا بأس بالتمام المجتهدين بعضهم ببعض وإن تضادوا في الاجتهاد أو اختلفوا بالكثير فضلاً عن الاختلاف اليسير ، لصحة صلاة كل واحد منهم واقعاً بقاعدة الاجزاء وغيرها مما عرفته سابقاً وفاقاً لكشف الثام ، ولم يستبعد في التذكرة والمدارك ، وخلافاً للشيخ وجماعة ، بل قبل الأكثر كاتباذجلين والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم ، فهو حينئذ كالجماعة حول الكعبة أو في شدة الخوف ، وما في الذكرى - من منع الاقتداء حالة الشدة مع اختلاف الجهة ، ولو سلم فلاستقبال فيه ساقط بالكلية بخلاف المقام ، ومن ظهور الفرق بين المصلين الى نواحي الكعبة وبين المجتهدين بالقطع بأن كل جهة - قبلة هناك والقطع بالخطأ هنا ، وكذا نقول في صلاة الشدة ان كل جهة قبلة - كما ترى في غاية الضعف ، ضرورة اشتراك الجميع في ذلك ، فكما أن كل جهة من الكعبة قبلة فكذا قبلة كل مجتهد ما أداه اليه اجتهاده ، فكما تصح صلاة كل ممن حول الكعبة قطعاً للاستقبال تصح صلاة هؤلاء قطعاً ، وكما يقطع بصحة صلاة المصلين في شدة الخوف للاستقبال أو لعدم اشتراطه في حقهم فكذا صلاة هؤلاء ،

ولا يضر الافتراق بأن كل جهة من الكعبة قبلية على العموم بخلاف ما أدى إليه الاجتهاد قائما هو قبلية لهذا المجتهد .

وكذا الكلام إذا علم أحدهما واجتهد الآخر وتخالفا وإن لم يذكره من غير فرق بين اقتداء العالم بالمجتهد والعكس ، وإن كان الأول أبعد ، إلا أنه لا بأس به عند التحقيق ، لصحة صلاته واقفا في حقه لا عذراً ، ولا يجب في الانتماء أزيد من ذلك ، ومن الغريب تعليل الذكرى بعدم الجواز في أصل المسألة بأن المأموم إن كان محققاً في الجهة فسدت صلاة إمامه . وإلا فصلاته ، فيقطع بفساد صلاة المأموم على التقديرين ، إذ قد عرفت أنه لا فساد في شيء من صلاتهما بعد بدلية الظن شرعاً كالنيمم ، وأضعف من ذلك احتمال البطالان في الخطأ اليسير في التذكرة ، ثم قال : وهو أحد وجهي الشافعية ، والثاني له ، ذلك لفظة الانحراف ، ثم قال : وهما مبنيان على أن الواجب إصابة العين أو الجهة . ونحوه عن نهاية الأحكام ، إذ فيه مع أنك قد عرفت فيما تقدم كون فرض البعيد الجهة عنده وعند غيره أنه لا وجه لهذا البناء ، ضرورة عدم حصول الجهة فيه أيضاً ، وإلا لجاز اختياراً التوجه إلى ما بين المشرق والمغرب ، لأن الواجب الجهة ، والفرض حصوله ، بل هو ليس إلا لتنزيل الشارع له منزلة القبلة مع العذر . فصلاة كل منهما صحيحة واقفاً نحو ما قلناه في التخالف الكثير ، فالقول بالصحة هنا عند التأمل لازمة لها هناك ، مع أن الشهيد استقر الجواز فيها ومنع في تلك ، وفيه ما لا يخفى .

ومن ذلك كله يظهر لك الحال فيما ذكره هنا من أنه لو صلى جماعة جماعة في ظلمة بالاجتهاد فلما أصبحوا علوا الاختلاف ولم يعلموا جهة الإمام صححت صلاتهم عندنا ولا قضاء ، بل يمكن ذلك على القول الآخر أيضاً ، إذ لم يعلم أحد منهم مخالفة الإمام كما استوجه في التذكرة لكن في الذكرى أن الأقرب أنه إن كانت الصلاة مغنية عن القضاء بأن لم يكن في الجهة استدبار ، أو قلنا إنه لا يوجب القضاء فصلاتهم صحيحة ، والتخالف

هنا في الجهة مع الامام غير ضائر لأن غايته الصلاة خاف من صلاته فاسدة في نفس الأمر وهو لا يعلم الفساد ، وإلا قضى كل من علم انه صلى الى جهة توجب ذلك ، وكذا عليه الاعادة إن علم ما يوجبها والوقت باقٍ دون من علم خلافه أو جهل الحال ، ولو جهلوا أجمع فلا إعادة ولا قضاء ، ولو علموا أن فيهم من عليه القضاء أو الاعادة ولم يتبين فالأقرب أن لا قضاء ولا إعادة كواجدي مني في ثوب مشترك بينهما ، لأصل صحة الصلاة ، ويحتمل أن يكون عليهم الاعادة ليتبينوا الخروج عن العهدة ، قلت : لا يخفى عليك ما في هذا الاحتمال خصوصاً في المقام ، كما أنه لا يخفى عليك ما في كلامه بناء على الاحتار ، بل في كشف اللثام وهذا موافق للتذكرة في أن هذا التخالف لا يوجب القضاء ولا الاعادة لتخالف الامام والمأموم ، وإنما وجب أحدهما فيما فرضه بسبب آخر . ثم لا يخفى عليك أن امتناع اقتداء أحد المتخالفين بالآخر لو قلنا به لا يقتضي امتناع اعتداده بقبلة الآخر في كل أمر ، بل يحل له ذبيحته ، لأننا لا نعرف خلافاً كما في كشف اللثام في أن من أدخل بالاستقبال بها ناسياً أو جاهلاً بالجهة حلت ذبيحته كما يأتي ، وتجزى بصلاته على الميت وإن كان مستدبراً ، لأن المسقط لها عن سائر المكلفين إنما هي صلاة صحيحة جامعة للشرائط عند مسلميها لا مطلقاً ، وإلا وجب على كل من سمع بموت مسلم أن يجتهد في تحصيل علمه بوقوع صلاة جامعة للشرائط عنده ليخرج عن العهدة ، ولا قائل به كما في الكشف .

نعم لا يكمل عدد أحدهما بالآخر في صلاة الجمعة بناء على ذلك ، ولم يجز لها أن يصليها جماعة واحدة ، بل أطلق في القواعد أنها يصليان جمعيتين ، ولعله لأصل البراءة من التباعد مع اعتقاد كل بطلان صلاة الآخر ، وفيه نظر ظاهر ، نعم إن تعذر اضيق وقت أو غيره ووجب عليهما عيناً صلياً كذلك ، وإن وجبت تخيراً قال في كشف اللثام احتمال عندي ضعيفاً ، وكيف كان فإذا صلياً معاً ففي القواعد اكتفيا بخطبة واحدة

يسمى الجميع ، انقفا في الصلاة أو سبق أحدهما الآخر ، فلا يتوهم أن الخطبة الواحدة إنما تكفي مع اتفاقهما ، خصوصاً إذا طال الفصل ؛ ولا أن عليهما الاتفاق في الصلاة ليعقد كل منهما صلاته ولما تمقد صلاة أخرى صحيحة شرعاً عند مصليها ، لكن في كشف اللثام أن الاحتياط عند الاتفاق إن جازت صلاتها ، لما أثمرت إليه من ضعف الدليل . قلت لا يخفى عليك سقوط ذلك كله عندنا ، وإنه لا مانع من الإتمام من هذه الجهة ، نعم قد يشك فيها باعتبار عدم كونها من الهيئة المعلومة للجماعة ؛ وخروج الاستدارة حول الكعبة بالاجماع المدعى في الذكرى وغيره لا يقضي بخروج غيرها ، لحزمة القياس ، فلا ينبغي حينئذ ترك الاحتياط الذي هو ساحل بحر الهدى ، كما أنه لا يخفى عليك أيضاً بعد ما ذكرنا ما في الذكرى من أنه لو تغير اجتهاد أحد المأمومين انحرف ونوى الانفراد إذا كان ذلك غير يسير ، ولو تغير اجتهاد الإمام انحرف وأتم المأمومون منفردين أو مؤتمين يعضهم ، نعم ما ذكره فيها هنا بعد ذلك جيد جداً كما لا يخفى على من أحاط بما أسلفناه في المباحث السابقة ، ثم قال : ولو ضاق الوقت إلا عن صلاة وأدى اجتهاد أحدهم إلى جهة جاز للآخر الاقتداء به إذا قلده وإن كان يجتهداً . لتعذره حينئذ . وهل يجب عليه تقليده ؟ الأقرب نعم ، لعجزه وظن صدق الآخر ، ووجه المنع أن الشرع جعل فرضه عند ضيق الوقت التخيير ، فليس تليه سواء ، وفيه منع ظاهر ، إذ التخيير إنما يكون عند عدم المرجح . والله أعلم .

### ﴿ المقدمة إلى أربعة ﴾

من مقدمات الصلاة

### ﴿ في ﴾ البحث عن ﴿ لباس المصلي ﴾

﴿ وفيه مسائل : الأولى لا يجوز الصلاة في جلد الميتة ﴾ وغيره من أجزائها

﴿ ولو كان مما يؤكل لحمة ، سواء دبغ أو لم يدبغ ﴾ إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً أو متواتراً كالنصوص (١) التي في بعضها (٢) « لا يلبس في الصلاة ولو دبغ سبعين مرة » فضلاً عما دل منها على النهي (٣) عن استعمال الميتة ومطلق الانتفاع بها حتى الآية (٤) بناءً على عدم إرادة خصوص الأكل منها ، وما في الذكرى من استثناء من شذمتنا من اتفاق الأصحاب على عدم جواز الصلاة فيه لم نتحققه ، وامله الشلفاني الذي حكى عن ظاهره الجواز ، لكن لم يثبت أنه منا ، لما قيل من انحرافه ، ولذا رفضت كتبه ، وأما احتمال أنه الصدوق والكاتب ففيه أنها وإن قالاً بطهارته إلا أنها وافقتا على المنع من الصلاة ، ومن هنا حكى عن المجمع الإجماع من أصحابنا حتى القائلين بطهارته ، ومنه يعلم حينئذ عدم انحصار المانعة فيه بالنجاسة ، بل الموت من حيث أنه موت مانع لها أيضاً ، لظاهر النصوص (٥) ولذا ذكر بالخصوص ، ولم يكتفوا عنه باشتراط الطهارة في اللباس ، قيل كما أنه لم يكتفوا عنه باشتراط كونه من مأكل اللحم باعتبار كونه ولو للموت من غيره ، فتجتمع حينئذ فيه عندنا ثلاث جهات للمنع ، لكن فيه أن مثله لا يندرج في إطلاق غير مأكل اللحم المنصرف بالتبادر إلى ما لا يكون كذلك بغير الموت ، كما أن مأكل اللحم يكفي في صدقه تقدير التذكية ، ولذا جاز الصلاة في فضلاته التي لم تنجس بملاقاته كالشعر والصوف ونحوهما ، فينحصر المنع حينئذ في جهتين .

وكيف كان فلا إشكال في مانعية الموت للصلاة ، بل قول الصادق (عليه السلام)

لزارة (٦) في صحيح ابن بكير : « وإن كان مما يؤكل لحمة فالصلاة في وبره وشعره

(١) و (٥) الوسائل - الباب - ١ و ٣ من أبواب لباس المصلي

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب الأطعمة المحرمة - من كتاب الأطعمة والأشربة

(٤) سورة المائدة - الآية ٤

(٦) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

وبوله وروثه وألبانه وكل شيء منه جائزة إذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبح ، ظاهر في اشتراط التذكية ، كخبر علي بن أبي حمزة (١) « سألت أبا عبد الله وأبا الحسن (عليهما السلام) عن لباس الفراء والصلاة فيها فقال : لا تصل فيها إلا فيما كان منه ذكياً ، قلت : أو ليس الذكي ما ذكي بالحديد ؟ فقال : بلى إذا كان مما يؤكل لحمه » وغيرهما ، فكان الأولى تعيير المصنف وغيره باشتراط التذكية لأن لا يكون جلد ميتة ، اللهم إلا أن يراد العلم بعدم كونه جلد ميتة ، فيكون حينئذ بمعنى اشتراط التذكية ، وأعله كذلك ، لظهور اتفاق الأصحاب على عدم الوسطة بين الحكم بالتذكية والحكم بالميتة ، فلا تفاوت حينئذ بين اشتراط التذكية وبين اشتراط عدم كونه ميتة ، إذ المشكوك فيه باعتبار عدم العلم بتذكيته وعدم إماره شرعية تدل عليها محكوم بأنه ميتة لاصالة عدم التذكية ، ومعروفية الفرق بين الشرط والمانع بالاكْتِفَاء في نفي الثاني بالأصل دون الأول إنما هي حيث يكون نفي الثاني مقتضى الأصل ، لا نحو المقام الذي مقتضى الأصل تحققه ، والمناقشة في حجية الأصل وغيره من أقسام الاستصحاب مفروغ من فسادها في محله ، كللناقشة فيه بأنه معارض باصالة عدم الموت حتف أنفه ، فتبقى كل من إصالة عدم الاجتناب وقاعدة الطهارة واستصحاب حالة الحياة وطهارة الملاقاة سالمة عن المعارض ، إذ قد سبق في كتاب الطهارة أنه لا معنى لاصالة عدم الموت حتف أنفه ، بل الأصل بقاؤه إلى الغاية التي أجلها الله له ، والأصل عدم عروض شيء غيرها ، وبه ينقطع إصالة الطهارة وقاعدتها فضلاً عن إصالة طهارة الملاقاة وعدم الاجتناب ، خصوصاً بعد اشتراط الشارع بقاءها بالتذكية المشكوك فيها الذي مقتضى الأصل عدمها ، فلامعنى لاستصحاب حال الحياة لما بعد الموت الذي هو حالة أخرى ، وثبوت الطهارة فيه للتذكية لا للحياة السابقة ، ولو سلم أنها تلك الطهارة فهي مشروطة بالتذكية التي قد عرفت اقتضاء الأصل

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب لباس المصلي - الحديث ٣



نفيها ، على أنه لو أغضي عن ذلك كله لم تثبت التذكية التي هي شرط الصلاة كما عرفت بنحو ذلك ، ضرورة الاكتفاء في بقاء الطهارة باحتمال التذكية لا ثبوتها قطعاً ، إذ هي من لوازم الطهارة الواقعية ، لا الثابتة بالأصل الذي لا دليل على صحيته بالنسبة إلى أمثال هذه اللوازم للواقع ، بل الدليل على خلافها قائم كما لا يخفى على من له أدنى معرفة ، فما في المدارك وتبعه غيره من المناقشة فيما ذكرنا بنحو ما عرفت في غير محلها .

نعم قد يناقش بأن ظاهر النصوص الحكم بالتذكية حتى يعلم كونه ميتة ، قال سماعة (١) في الموثق : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن تقليد السيف في الصلاة فيه القراء والكيمة فقل : لا بأس ما لم يعلم أنه ميتة » وقال الحلبي (٢) في الصحيح : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الخفاف التي تباع في السوق فنشترها فما ترى في الصلاة فيها ؟ فقال : اشتر وصل فيها حتى تعلم أنه ميت بعينه » وفي صحيحه الآخر (٣) « حدثني علي بن أبي حمزة أن رجلاً سأل أبا عبد الله ( عليه السلام ) وأنا عنده عن الرجل يتقلد السيف ويصلي فيه قال : نعم ، فقال الرجل : إن فيه الكيمة ، فقال : وما الكيمة ؟ فقال : جلود الدواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة ، فقال : ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه » وقول الصادق ( عليه السلام ) أيضاً في الحسن (٤) :

(١) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ١٢

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢ والباب ٣٨ من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ لسكن بأسقاط جملة « فنشترها فما ترى في الصلاة فيها » (٣) رواه في الوسائل في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات - الحديث ٤ عن عبد الله ابن المقيرة عن علي بن أبي حمزة وفي الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ عن عبد الله بن مسكان عن علي بن أبي حمزة وسكن في التهذيب ج ٢ ص ٣٦٨ - الرقم ١٥٣٠ من طبعة النجف عن عبد الله بن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام إلى أن قال : « قال عبد الله : حدثني علي بن أبي حمزة أن رجلاً . . . الخ » والمراد من عبد الله الحلبي (٤) الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

« يكره الصلاة في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز أو ما علت منه ذكاة » بناءً على إرادة المعنى الأخص من السكرامة فيه لا الحرمة ، وفي الفقيه (١) « روي عن جعفر ابن محمد بن يونس أن أباہ كتب إلى أبي الحسن (عليه السلام) يسأله عن الفرو والخف ألبسه وأصلي فيه ولا أعلم أنه ذكي فكاتب لا بأس به » مضافاً إلى خبر السكوني (٢) المتقدم في كتاب الطهارة في السفر المطروحة في الطريق وفيها لحم ولم يعلم أنها لمسلم أو ذمي وخبر الهدي (٣) المذكور في كتاب الطهارة أيضاً ، وغيرها من النصوص ، وإلى قاعدة كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه ، وقاعدة كل شيء لك طاهر حتى تعرف أنه قذر ، وغيرها .

وتدفع بأن المراد بهذه النصوص ما هو الأصح عندنا من الحكم بتذكية المأخوذ من يد المسلم مستحلاً للميتة بالدفع وذباح أهل الكتاب أولاً ، أخبر بالتذكية أولاً ، في السوق كان أولاً ، بل ومن يد من لم يعلم إسلامه إذا كان في بلاد المسلمين فضلاً عن علم وجهل استحلاله ، بل والمطروح في أرض المسلمين إذا كان عليه أثر الاستعمال ككونه نعلًا أو خفاً حتى يعلم أنه ميتة ، لا أن المراد الحكم بتذكيته مع فقد سائر هذه الامارات كالجلد في يد الكافر أو سوقه أو أرضه أو أرض المسلمين وإيس عليه أثر الاستعمال ، وأن الأصل فيه التذكية على كل حال حتى يعلم أنه ميتة بغير إصالة عدم التذكية ، لعدم الدليل الصالح لقطع الأصل المزبور ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، بخلاف ما حكنا فيه بالتذكية لظاهر النصوص المتقدم بعضها المنزل إطلاقاً على ما في غيرها من النصوص ، ضرورة كونها من مذاق واحد كما لا يخفى على من رزقه الله معرفة لسان

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٧ - الرقم ٧٨٩ من طبعة النجف

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ١١

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الذبح - الحديث ١ من كتاب الحج

أهل العصمة (عليهم السلام) ، في صحيح الحلبي (١) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : الخفاف عندنا في السوق نشترها فأتري في الصلاة فيها ؟ فقال : صل فيها حتى يقال لك إنها ميتة بعينها » ومرسل ابن الجهم (٢) « قلت لأبي الحسن (عليه السلام) : أترض السوق فأشتري خفًا لا أدري أذكي هو أم لا ؟ قال : صل فيه ، قلت : فأنعل قال : مثل ذلك ، قلت : إني أضيق من هذا قال : أترغب عما كان أبو الحسن (عليه السلام) يفعل ؟ » وصحيح البرزنجي (٣) « سألت عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبة فراء لا يدري أذكية هي أم غير ذكية أيصلي فيها ؟ قال : نعم ، ليس عليكم المسألة ، إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول : إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بمجهالتهم ، وإن الدين أوسع من ذلك » وفي الفقيه (٤) « سأل الجعفري العبد الصالح موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن رجل يأتي السوق « الحديث . وخبر إسحاق بن عمار (٥) عن العبد الصالح (عليه السلام) « لا بأس بالصلاة في الفراء الجاني وفيما صنع في أرض الاسلام ، قلت : فإن كان فيها غير أهل الاسلام قال : إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس » وخبر إسماعيل ابن موسى عن أبيه (٦) « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل (٧) أيسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلمًا غير عارف ؟

(١) فروع الكافي ج ١ ص ٣٠٤ المطبوعة بطهران عام ١٣٧٧

(٢) (٣) و(٥) الوسائل - الباب ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٩ - ٣ - ٥

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٦٧ - الرقم ٧٨٧ من طبعة النجف

(٥) الوسائل - الباب ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٧ لكن رواه عن

سعد بن إسماعيل عن أبيه إسماعيل بن عيسى كما في التهذيب ج ٢ ص ٣٧٠ - الرقم ١٥٤٠

من طبعة النجف وهو الصحيح

(٧) في الوسائل من طبعة عين الدولة « الجبل » لكن في التهذيب « الجبل » كما في

الفقيه وكذا تقدم في ج ٢ ص ٢٤٦ من الجواهر .

والجبل : بالجيم والياء المثناة التحتانية : الصنف من الناس

قال : عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك ، وإذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه « بل عن الفقيه (١) » سأل إسماعيل بن عيسى أبا الحسن الرضا ( عليه السلام ) الحديث . وخبر البرزقلي (٢) عن الرضا ( عليه السلام ) « سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخف لا يدري أذكي هو أم لا ؟ ما تقول في الصلاة فيه وهو لا يدري أصلي فيه ؟ قال : نعم ، أنا أشتري الخف من السوق ويصنع لي وأصلي فيه ، وليس عليكم المسألة » إلى غير ذلك مما هو ظاهر أو صريح في جميع ما ذكرنا بعد تنزيل مطلقها على مقيدها ، فاعساه بتوهم من حلية ما في سوق المسلمين وإن كان في يد كافر لا إطلاق بمض هذه النصوص بدفعه قوله ( عليه السلام ) : « عليكم أنتم أن تسألوا عنه » إلى آخره .

ودعوى كون التعارض بينهما من وجه بدفعها - بعد إمكان دعوى ظهور سوق المسلمين فيه - الترجيح بالشبهة بين الأصحاب أو الإجماع إلا ممن لا يعتمد بخلافه ، كما أن خبر إسحاق بن عمار ظاهر في الحكم بميتة ما هو في أرض الكفار ، بل لعل منه مع خبر إسماعيل يستفاد كون يد الكافر وأرضه إمارة على عديم التذكية معاضدة للأصل ، لا أنها لا أثر لها أصلاً ، ومن هنا حكم بعدم التذكية لما في يده وإن كان في أرض المسلمين التي هي إمارة على التذكية لولاها ، وقاطعة للأصل ترجيحاً لها عليها ، بل هو الداعي لذكر بعض الأصحاب الحكم بميتة خصوص ما في يده ، خصوصاً من عله بالعمل الظاهر كما في الذكرى ، ولا ينافي ذلك ما سبق منا في كتاب الطهارة من الحكم بتذكية ما في يد المسلم وإن سبقها يد الكافر ، إذ يمكن القول برجحانها عليها وإن قلنا بأنها إمارة ، استظهاراً من النصوص المزبورة قوة يد المسلم ، وأنها مع وجودها

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٧ - الرقم ٧٨٨ من طبعة النجف

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٦

لا يلتفت إلى غيرها .

ودعوى تعارض العموم من وجه بين دليلي كل من اليمين يدفعها أولاً أن  
المعلوم من مراعاة الترجيح بين المتعارضين ما كان بينهما نفسيهما لادليليها ، ألهم إلا أن  
يفرق بانحصار طريق الترجيح في المقام بين الأدلة ، فتأمل . وثانياً أنه لا ريب في رجحان  
دليل يد المسلم بالتعدد ووضوح الدلالة ومعلومية إصالة الصحة في فعل المسلم ، بخلاف  
إصالة الفساد في فعل غيره ، مع أنه قد يقال في المقام : إن التعارض بين استصحاب  
حكم يد الكافر ونفس يد المسلم ، نعم لو فرض كونه في يديهما معاً لشركة أو غيرها  
تحقق التعارض بينهما ، والترجيح ليد المسلم أيضاً بما عرفت ، بل الظاهر ترجيح  
استصحاب حكم يد المسلم على خصوص يد الكافر بما سمعت ، أما يد الكافر على سوق  
المسلم وأرضه فلا ريب في رجحانها عليها لاطلاق النص والفتوى ، بل يمكن دعوى  
ترجيح استصحاب حكمها عليها فضلاً عنها على إشكال ، كما أن الظاهر ترجيح أرض  
المسلم وسوقه ولو استصحاباً على أرض الكافر وسوقه ولو شخصاً ، ضرورة ظهورها  
في اليد المسلمين وإن لم تكن في القوة بمنزلة اليد الشخصية ، هذا لو قلنا بكون أرض  
الكافر وسوقه إمارة على عدم التذكية ، وإلا فلا معارض حينئذ إلا الأصل الذي قد  
عرفت قطع اليد له وإن سبق الحكم ظاهراً بمقتضاه ، فلواشترك السوق والأرض حينئذ  
فهو كاشتراك اليمين يقدم الاسلام ، هذا .

وفي كشف الأستاذ « انه لو علم وجوده في السوقين أو اليمين علم التاريخ أو  
جهل بني على التذكية ، وفي الأرضين مع سبق الاسلام يقوى ذلك ، وفي خلافه يقوى  
خلافه » وظاهره الفرق بين الأرض والسوق ، وهو لا يخلو من نظر ، كما أن ما فيه  
— من أنه لو ترفع الكافر والمسلم فيه وكل يدعيه بقي على الحكم بعدم التذكية ، ولا يبنى  
هنا على ترجيح الأرض والسوق — لا يخلو منه أيضاً ، فتأمل .

وعلى كل حال فحيث يحكم بالتذكية لحصول إمارتها الشرعية بعد الحكم بالميتية للأصل أو للبد أو بالعكس فهل هو على الكشف بمعنى جريان حكم المذكي عليه مثلاً فيما مضى من الأفعال والمباشرة لو كانت أولاً بل من حين تحقق الامارة ٢ وجهان ، أو فقهما بالأصل والاحتياط الثاني ، ولا ينافيه عدم تصور التذكية له الآن ، ضرورة كون المراد جريان الأحكام لا التذكية حقيقة ، وربما يؤيده في الجملة ما قيل من وجوب الوضوء للمصر مثلاً على من شك فيه بعد الفراغ من الظهر ، وإن حكم بصحة الظهر بناءً على أن الدليل فيها صحة فعل المسلم ، فهي حينئذ وإن ثبتت في الظهر اسكن لا يثبت بها كونه متوضئاً حقيقة ، فتأمل جيداً .

والمراد بالبد للمسلم التصرف فيه على الوجه الممنوع في الميتة ، أو اتخاذه لذلك ، وهل يكفي في الثاني مجرد كونه في يده وإن احتمل فيه لارادة الالتقاء مثلاً ٣ إشكال ، أقواه العدم ، لإصالة عدم التذكية ، والشك في انقطاعها بذلك ، إذ ليس مانع فيه بعد التأمل في النصوص والفتاوى إلا من جزئيات إصالة صحة فعل المسلم ، ولا ينافيه الحكم سابقاً بتذكية مجهول الاسلام إذا سكن في بلاد المسلمين ، لأنه محكوم عليه شرعاً بأنه منهم ، ولذا يجب تفسيره ودفنه وغيرها من أحكام المسلمين ، ومنها صحة فعله الذي نحن فيه . كما أنه لا ينافيه الحكم بتذكية ما عليه أثر الاستعمال في أرضهم وسوقهم (١) إذ هو لظهور كون يدم عليه ، فإن أرضهم بالنسبة إليهم جميعاً كدار كل واحد بالنسبة إليه ، وعليه جرى حكم اللقطات وغيرها ، فالجميع حينئذ راجع إلى إصالة صحة فعل المسلم ،

(١) هذا يخرج المسألة عن محل النزاع الذي هو في الأرض والسوق من حيث هما كذلك ولو كان خاصاً في ذي الأثر فلا معنى للرد على المحدث البحراني كما سيأتي إلا أن يدعى إرادة المحدث الخلل مطلقاً (منه رحمه الله)

وحينئذ قد يتوقف في الحكم بالتذكية بمجرد كونه في يد المسلم وإن ظن أو احتمل إرادة الالتقاء ، بل ظاهر بعض عبارات الأستاذ في كشفه الجزم بالعدم ، ودعوى ظهور القبض في التصرف المحرم بالميتة ظهوراً معتبراً شرعاً يمكن منعها ، خصوصاً مع ملاحظة إصالة عدم التذكية التي لم يعلم انقطاعها بمثل ذلك ، ضرورة كون المعلوم من الأدلة فعل المسلم كبيع ونحوه ، ومن ذلك يمكن استفادة كون المراد بإصالة صحة فعل المسلم الحكم بالصحة واقعاً لا في حقه خاصة ، ولعله كذلك بالنسبة إلى كل ما علم حصول الفساد بسببه ، أما مع اختلاف الاجتهاد أو التقليد فحمل الفعل فيه على الصحة حينئذ في حق المخالف بالاجتهاد لا يخلو من تأمل ، إذ كل منهما صحيح وإن كانت السيرة والعمل على ذلك أيضاً ، كما هو واضح ، لكن لا يخلو من إشكال ، بل قد يشعر خبر أبي بصير (١) الآتي باعتبار عدم اعتقاد الفساد في إصالة صحة القول والفعل ، وهو لا يخلو من وجه في غير الأمور العامة البلوى التي قضت السيرة فيها بالصحة واقعاً وإن كان مخالفاً في الاعتقاد ، ولتحقيق المسألة محل آخر .

وكيف كان فقد ظهر من النصوص المزبورة صحة ما ذكرناه جميعه ، ومن الغريب طرح جماعة منهم الشيخ على ما قيل والفاضل والمحقق الثاني بعض النصوص السابقة ، وتقييد آخر في مقابلة إصالة عدم التذكية ، فمنع من إباحة ما في يد مستحل الميتة بالدبغ وإن أخبر بالتذكية كما عن صريح الثاني منهم وغيره ، بل صريح الأولين المتهم بذلك أيضاً ، كالمحكي عن نهاية الأحكام وكشف اللثام أن الأقرب عدم إباحة ما في يد المسلم المجهول حاله بعد أن ذكر فيه وجهين كالتذكرة ، كل ذلك للأصل الذي يقطعه أدنى دليل فضلاً عن تلك النصوص الواضحة الدلالة المعتضدة بفتوى الأكثر كما عن كشف الالتباس ، والمشهور فتوى ورواية كما عن روض الجنان ، وعليه عمل الأصحاب

وفتوهم كما في المدارك ، قلت : بل عليه السيرة المعلومة التي هي فوق الاجماع ، خصوصاً في مجهول الحال .

وخبر أبي بصير (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « كان علي بن الحسين (عليهما السلام) رجلاً صرداً فلا تدفنه فراء الحجاز ، لأن دباغها بالقرظ ، فكان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه ، فاذا حضرت الصلاة ألقاه وأتى القميص الذي يليه ، وكان يسأل عن ذلك فيقول : إن أهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة ، ويزعمون أن دباغه ذكاته » مع الطمن في سنده وقصوره عن معارضة غيره ظاهر بقرينة لبسه إياها في إرادة الاحتياط من جهة الموضوع الذي لا ينافي الاحتياط فيه العصمة ، وأما احتمال الفرق بين الصلاة وغيرها بكفاية عدم العلم بالميتة في الثاني دون الأول كما أوما إليه في الذكرى حيث قال بعد نقله : وفيه دلالة على جواز لبسه في غير الصلاة ، وكذا مفهوم خبر ابن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) قال : « سألت عن الجلد الميت ألبس في الصلاة إذا دبح فقال : لا ولو دبح سبعين مرة » فيرده الاجماع على عدم الفرق ، وأنه لا واسطة بين المحكوم بتذكيته وميتته ، ومن الغريب دعواه دلالة مفهوم سؤال ابن مسلم على ذلك ، ومن هنا اعترف بعد ذلك بضعفه .

وما أبعد ما بين دعوى الجود على الأصل الزبور وبين دعوى جواز الاستعمال إذا لم يعلم كونه ميتة كما ذهب إليه جماعة من متأخري المتأخرين على ما سمعت ، بل ظاهر المحدث البحراني منهم عدم الفرق في ذلك بين ما في يد الكافر وغيره ، أخذاً بعموم قوله (عليه السلام) (٣) : « كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو حلال لك حتى

(١) الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ١ من كتاب التجارة



تعرف الحرام منه بعينه فتدعه ، الذي قد عرفت إرادة تلك الأفراد منه ، خصوصاً مع ملاحظة الأمثلة منهم في نصوص الشبهة بالموضوع التي حكموا فيها بالحل حتى يعرف الحرام منه بعينه ، إذ هي ظاهرة في إرادة حل ذلك عند حصول الامارة الشرعية عليه كسوق المسلمين ونحوه ، أولم يكن هنا أصل يقتضي عدم الحل وكانت الشبهة غير محصورة ، وإلا فمع فرض كونه حجة شرعية ولا قاطع له قد عرفت الحرام بعينه من جهته ، كما هو واضح ، على أنه لو سلم العموم المزبور أمكن الخروج عنه بالنسبة إلى خصوص ما في يد الكافر وسوقه وأرضه بظاهر بعض النصوص المزبورة ، كخبري إسحاق (١) وإسماعيل (٢) وغيرهما ، فلا ريب حينئذ في ضعف هذا القول أيضاً كسابقه كما عرفت .

ومثله ما يحكى عن الشيبدي في الذكرى والدروس وبعض من تأخر عنه من التفصيل فيما في يد المستحل بين الإخبار بالتذكية وعدمه ، فيقبل في الأول لأنه ذو يد دون الثاني ضرورة منافاته لاطلاق النصوص السابقة بل صريح بعضها من غير شاهد معتد به ، مع أن الموجود في الذكرى غير صريح فيما حكى عنها ، قال : ما حاصله ولو وجد في يد مستحل الميتة بالدبغ ففيه صور ثلاث : الأولى أن يخبر بأنه ميتة ، فليجتنب ، الثانية أن يخبر بأنه مذكى ، والأقرب القبول ، لسكونه ذا يد عليه فيقبل قوله كما يقبل في تطهير الثوب النجس ، ويمكن المنع لعموم « فتبينوا » (٣) ولأن الصلاة ثابتة في الذمة بيقين فلا يزول بدونه ، الثالثة أن يسكت ، ففي الحل على الأغلب من التذكية أو على الأصل من عدمها الوجهان ، وقته روي في التهذيب عن عبد الرحمن بن الحجاج (٤) « قلت

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٧ -

(٣) سورة الحجرات - الآية ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤

لأبي عبد الله (عليه السلام) : إني أدخل سوق المسلمين أعني هذا الخلق الذين يدعون الاسلام فأشتري منهم الفراء للتجارة ، فأقول لصاحبها : هي ذكية فيقول : بلى ، فهل يصلح لي أن أبيعها على أنها ذكية ؟ فقال : لا ، ولسكن لا بأس أن تبيعها وتقول : قد شرط الذي اشتريتها منه أنها ذكية ، قلت : وما أفسد ذلك ؟ قال : استحلال أهل العراق الميتة ، وزعموا أن دباغ الجلد ذكاته ، ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وفيه دلالة على أنه لو أخبر المستحل بالذكاة لا يقبل منه ، لأن المسؤول في الخبر إن كان مستحلاً فذاك ، وإلا فبطريق الأولى .

وهو كما ترى لا ظهور فيه في التفصيل ، بل قد اعترف بعد ذلك عند روايته خبر علي بن أبي حمزة (١) المتقدم سابقاً بأن فيه دلالة على تغليب الذكاة عند الشك ، وهو يشمل المستحل وغيره ، وعند روايته خبر البرنطي (٢) المتقدم أيضاً بأن يدل على الأخذ بظاهر الحال على الإطلاق ، وهو شامل للأخذ من المستحل وغيره ، بل قال : ويؤيده أن أكثر العامة لا يراعي في الذبيحة الشروط التي اعتبرناها مع الحكم بحل ما يذكوته بناءً على الغالب من القيام بتلك ، وأيضاً فهم مجمعون على استحلال ذبائح أهل الكتاب واستعمال جلودها ، ولم يعتبر الأصحاب ذلك أخذاً بالأغلب في بلاد الاسلام من استعمال ما ذكاه المسلمون ، وظاهره الميل إلى ما ذكرناه من الاطلاق .

وإن كان بعض كلامه لا يخلو من مناقشة ، كدعواه دلالة خبر ابن الحجاج على ما ذكره ، إذ من المحتمل إرادة عدم صلاح بيعها كذلك لظهور الاخبار به في العلم به ، ولأن قول الخبر : هو ذكي يحتمل لإرادة الذكاة ولو بالدبغ ، لأن من ذكاة الجلد عندهم دباغه ، بل لعل لتعميل الامام (عليه السلام) بما سمعت يؤمى إلى ذلك ، وهذا غير الاخبار بالتذكية بمعنى الذبح ، فلا يكون في الخبر دلالة على عدم قبوله منه لو وقع ،

بل ظاهر خبر الأشعري (١) قبوله ، قال : « كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) ما تقول في الفرو نشتر من السوق ؟ فقال : إذا كان مضموناً فلا بأس » بناءً على إرادة ضمان البائع ذكاته ، بل يمكن تأييده بأشعار نصوص المسألة المتقدمة سابقاً به أيضاً بناءً على إرادة سؤال من في يده الجلد .

وكيف كان فلعل هذا الخبر هو الذي دعا إلى التفصيل ، مضافاً إلى التعليل السابق بأنه ذو يدٍ ، أكن هو - مع قصوره عن معارضة تلك النصوص من وجوه متعددة - يمكن إرادة السكراة ونحوها من البأس فيه ، والتعليل أقصاه قبول خبره به لوقال ، لا أنه بدونه لا يجوز ، مع أنه قد يناقش في قبوله بمنع ما يدل على قبول ما يقوله ذو اليد مما كان لا يجب عليه في مذهبه ، بحيث يحكم على إطلاق دليل التيقن في خبر الفاسق ، وقياسه على التطهير للشوب مع كونه مع الفارق ليس من مذهبنا .

ومن ذلك ظهر لك ضعف التفصيل المزبور كاحتمال التفصيل بين السوق وغيره بأنه يكفي في الأول عدم العلم بكفر ذي اليد دون الثاني أو بما يقرب من ذلك ، ضرورة اشتراك الجميع في الاعراض عن الأدلة السابقة التي من المعلوم كون ذكر السوق في بعضها كناية عن بيع من لم يعلم حاله في بلاد الإسلام الذي يكفي فيه غابة المسلمين ، كما دل عليه خبر إسحاق المزبور (٢) فلا مدخلة حينئذ للسلطنة ونحوها في ذلك ، ويمكن إحالة على صدق إضافة أرض الإسلام وسوقه عرفاً .

وعلى كل حال فلا ريب في أن مقتضى أدلة المنع من الصلاة في الميتة عدم الفرق بين السائر وغيره ، وبين ما لا تتم الصلاة به وعدمه بخلاف صريح أجده فيه ، بل بعضها كالتصريح في ذلك سواء اتخذ منه على هيئة الملابس المعهودة أولاً ، ضرورة صدق الصلاة فيها على جميع ذلك ، لأن المراد كون المصلي أو بعضه حال الصلاة في شيء

(١) و (٢) الوسائل - الباب ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ١٠ - ٥

منه ، وما في خبر الهاشمي (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لباس الجلود والخفاف والنعال والصلاة فيها إذا لم يكن من أرض المسلمين فقال : أما النعال والخفاف فلا بأس بها » فطرح أو محمول على معلومية التذكية ولو لأنه لم يصنعها غير المسلمين أو غير ذلك ، وأما احتمال التوسعة فيها بالخصوص - فيكتفى فيها باحتمال التذكية بخلاف غيرها لهذا الخبر المزبور - ففيه ما لا يخفى ، كاحتمال جواز خصوص النعال من الميتة ، لما في المرسل (٢) وغيره (٣) المعلن لأمر موسى (على نبينا وآله وعليه السلام) بخلع نعليه بأنها كانتا من جلد ميتة ، مع أن هذه النصوص ليس فيها القابل لتخصيص أدلة المنع ، فضلاً عن معارضة بعضها ، خصوصاً بناءً على عدم التعمد بشرعية من قبلنا ، على أن في الروي عن إكمال الدين - من خبر سعد بن عبد الله (٤) لما دخل على العسكري (عليه السلام) فأمره بسؤال القائم (عليه السلام) ، فسأله عن هذه الآية وحكى له ما يقوله فقهاء الفريقين من أنها كانتا من الميتة - شدة الإنكار على هذا الكلام ، وأنه ربما يؤل إلى الكفر ، إلى أن قال : « بل المراد انزع حب أهلاك من قلبك إن كانت محبتك لي خالصة » الحديث . فلا ريب في عدم الفرق بين أصناف الملبوس في ذلك ، بل لعل تقليد السيف منه ، ولذا منع من الصلاة فيه مع العلم بكونه ميتة في الخبر السابق (٥) لأنه من المحمول منها ، وإن كان قد يقال بمنعه أيضاً لخبر الفأرة (٦) وغيره المتقدم في كتاب الطهارة ، وقد استوفينا الكلام في البحث عن المحمول الذي منه المقام هناك ، من أراده فليلاحظه .

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٤

(٤) البحار - ج ١٨ - ص ١٠١ من طبعة الكمباني

(٥) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤

(٦) الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

ثم من المعلوم أنه لا فرق في أجزاء الميتة بين الجلد وغيره عدا ما ستعرفه ، وذكره بالخصوص لأنه مظنة اللبس ، كما هو واضح ، نعم قد يخص المنع من حيث الموت بميتة ذي النفس ، لأنه المنساق إلى الدهن ، خصوصاً مع ملاحظة ما في النصوص من الدبح ونحوه مما لا يمتد إلا في ذي النفس ، بل هو ظاهر في مقابلة العامة ، وخصوصاً مع مقابلة الميتة بالملك المنصرف إلى المذبح ، بل قد يدعى أن الذبح هو المعنى الحقيقي للتذكية ، وأن غيره منزل منزله ، لا أقل من الشك في شمول الاطلاقات ، فتبقى على إطلاقات الصلاة المقتضية للصحة عندنا ، لعدم مانعية ما شك فيه ، لا يقال : إنه قد تقدم آنفاً أن التذكية شرط ، فلو سلم عدم تناول إطلاقات الميتة إلا أنه لا يجدي في تحقق الشرط ، ضرورة عدم صدق التذكية على ميتة غير ذي النفس ، لأننا نقول : ظاهر دليل الشرطية المزبور كون موضوعه ذا النفس ، فيكون الحاصل إن كان اللباس من ذي النفس اعتبر فيه التذكية ، على أنك ستسمع فيما يأتي أن خبر ابن أبي عمير (١) الوارد في الحز دال على تحقق الذكاة بالموت لمبر ذي النفس ، ولا بنافيه اشتراط الأكل في البعض مثلاً بأمر زائد على ذلك كالأخراج ونحوه ، فتأمل .

هذا كله مضافاً إلى ما قيل من خبر علي بن مهزيار أو إبراهيم بن مهزيار (٢) عن أبي محمد (عليه السلام) « ان الصلاة تجوز في القرمز ، وهو صبيغ أرمني من عصارة دود تكون في آجامهم » فتأمل . وإلى السيرة القطعية في نحو القمل والبق والبرغوث ونحوها ، وإلى ما في جامع المقاصد عن المعتبر من دعوى الاجماع على جواز الصلاة فيما لا نفس له وإن كان ميتة ، وإن كنا لم نتحقق هذا النقل ، بل أنكره عليه ثاني الشهيدين على ما قيل ، قاللاً : إن الذي أوهمه عبارة الذكرى ، اسكن عدالته وحسن

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

الظن به وعلو مرتبته تدفع هذا الإنكار ، ولعله عثر عليه في موضع لم نعلم عليه ، نعم  
قد يعمد دعوى الاجماع في المقام عدم تعرض أساطين الأصحاب لذلت صريحاً ، بل  
أطلقوا الميتة كالنصوص كما اعترف به في كشف اللثام ، نعم قيل : إن بعض الفضلاء  
فهم من عبارة الألفية عدم جواز التستر بجلود السمك في الصلاة ، وردده الشهيد الثاني  
بأنه لا مانع من الصلاة فيه ، لأنه طاهر حال الحياة ، ولا ينجس بالموت ، وبأن أكثر  
الأصحاب جوزوا الصلاة في جلد الخنزير وإن كان غير مذكي مع كون لحمه غير مأكول ،  
فجوزوها في جلد السمك أولى ، وفيه أن الطهارة لا تقتضي جواز الصلاة ، إذ قد عرفت  
أن الموت من حيث هو مانع لا للنجاسة ، وخروج الخنزير بالدليل لا يقتضي تمشية الحكم  
لغيره ، فالعمدة حينئذ ما ذكرناه ، ومقتضاه عدم الفرق بين المائي وغيره ، فما عن ثاني  
المحققين والشهيد من تخصيص ذلك بحيوان الماء لا شاهد له ، كما أن ما عن البهائي  
ووالده من المنع مطلقاً كذلك أيضاً ، لما عرفت من انصراف الإطلاق إلى غيره ، فحينئذ  
الأقوى الجواز إلا أن الأحوط العدم ، والله أعلم .

﴿ وما لا يؤكل لحمه ﴾ ولو بالعارض ﴿ وهو طاهر في ﴾ حال ﴿ حياته ﴾ وكان  
﴿ مما تقع عليه الذكاة إذا ذكي كان طاهراً ﴾ كما تقدم البحث فيه ، وفي إصالة وقوع  
التذكية في كتاب الطهارة ، ويأتي له تنمة في الصيد والذبابة إن شاء الله ﴿ و ﴾ لسكن  
﴿ لا يستعمل ﴾ جلده ﴿ في الصلاة ﴾ بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ،  
بل لعل المحكي منه متواتر أو مستفيض قريب منه ، مضافاً إلى النصوص (١) والاجتماعات  
المستفيضة أو المتواترة في خصوص السباع منه مع التميم بعدم القول بالنقل ، كبعض

(١) الوسائل - الباب - ٥ و ٦ - من أبواب لباس المصلي

النصوص (١) في غير السباع أيضاً ، وإلى موثق ابن بكير أوصحيحه (٢) قال : « سأل زرارة أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الصلاة في الثعالب والفنك والسنجاب وغيره من الوبير فأخرج كتاباً زعم أنه إملاء برسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وروثه وألبانه وكل شيء منه فاسدة ، لا يقبل الله تلك الصلاة حتى يعلى في نيره مما أحل الله أكله ، ثم قال : يا زرارة هذا عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فاحفظ ذلك يا زرارة ، وإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائزة إذا علمت أنه دكي قد ذكأ. الذبح ، وإن كل غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسدة ذكاه الذبح أو لم بذكه » وإلى خبر علي بن أبي حمزة (٣) المتقدم سابقاً ، وإلى خبر أنس بن محمد عن أبيه (٤) عن جعفر بن محمد عن آبائه ( عليهم السلام ) في وصية النبي ( صلى الله عليه وآله ) لعلي ( عليه السلام ) « يا علي لا تصل في جلد ما لا يشرب لبنه ولا يؤكل لحمه » وإلى فتوى نصوص المنع (٥) عن الصلاة في وبره ووصوفه وشعره ، وغير ذلك من مفاهيم النصوص و. ناطيقها ، بل قد يظهر للنظر فيها أن ذلك كان في الزمان القديم من ضروريات مذاهب الانامية ، خصوصاً بعد ملاحقة اتفاق فتاوى الأصحاب الحفاظ للأحكام في الحلال والحرام ، فمن القريب وسوسة سيد المدارك فيه .

نعم ما استدله به في المعتبر والمنتقى زائد على ما ذكرنا لا يخلو من نظر ، قال الأول في السباع : « إن خروج الروح من الحي سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧ - ٦ - ٥ -

(٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤

من الانتفاع بالجلد ، ولا تنتهض الذباجة مبيحة ما لم يكن المحل قابلاً ، وإلا لسكنت ذباجة  
الآدمي طاهرة جلده ، يعني أنها بالموت تصير ميتة ذبحت أو لا كالأدمي ، فبعضها  
نصوص (١) منع الصلاة في الميتة ، قال : لا يقال : الذباجة هنا منهي عنها ، فيختلف  
الحكم لذلك ، لأننا نقول : ينتقض بذباجة الشاة المغسوبة ، فإنها منهي عن ذباحتها ،  
ثم الذباجة تفيد الحل والطهارة ، وكذا بالآلة المغسوبة ، فبان أن الذباجة مجردة لا تقتضي  
زوال حكم الموت ما لم يكن للذبوح استعداد قبول أحكام الذباجة ، وعند ذلك لا نسلم  
أن الاستعداد التام موجود في السباع ، لا يقال : فيلزم المنع من الانتفاع بها في غير  
الصلاة ، لأننا نقول علم جواز استعمالها في غير الصلاة بما ليس موجوداً في الصلاة ، فيثبت  
لها هذا الاستعداد اسكن ليس تماماً تصح معه الصلاة ، فلا يلزم من الجواز هناك لوجود  
الدلالة الجواز هنا مع عدمها ، وقد يؤيد أيضاً باصالة عدم التذكية وبانحصار التذكية في  
مأكول اللحم في ظاهر خبر ابن أبي حمزة (٢) المتقدم سابقاً ، وبمحصر المحرمات في  
الآية (٣) في الميتة والدم ولحم الخنزير ، وفيه كما في الذكرى أن هذا تحكم محض ،  
لأن الذكاة إن صدقت فيه أخرجته عن الميتة ، وإلا لم يجز الانتفاع به ، ولأن تمامية  
الاستعداد عنده بكونه مأكول اللحم ، فيتخلف عند انتفاء أكل لحه ، فليستند المنع من  
الصلاة فيه إلى عدم أكل لحه من غير نقص الذكاة فيه ، وتكلف في كشف اللثام لدفع  
ذلك عنها بما يطول ذكره ، واسكن الانصاف أن تعارف صدق الميتة على ما قابل المدعى  
في النصوص والفتاوى كتعارف صدق التذكية فيهما أيضاً على ذبح غير المأكول المفيد  
طهارته وجواز استعماله مما يفسد ذلك كله عليهما ، ضرورة عدم اندراجها في الميتة حيثئذ ،

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب لباس المصلي

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤

(٣) سورة المائدة - الآية ٤



بل هو مندرج في المذكي ، فيدخل في إطلاق ما دل على جواز الانتفاع به والصلاة فيه ، أو يبقى على أصل الجواز ، إلا أن النصوص أخرجه عن خصوص صلاحية ذلك ، على أن هذا أولى من القول بأنه ميتة جرى عليه جميع أحكام المذكي في غير الصلاة ، واشتراط المأكولية في خبر ابن أبي حمزة إنما هو للصلاة لا للتذكية ، فدلالته حينئذ على خلاف ما ذكره الخصم أولى ، أو يراد التذكية المسوغة للصلاة . وحصر المحرمات في الميتة والدم ولحم الخنزير لا يقتضي اندراجها فيه ، بل لعله خرج من مفهوم الحصر بالنصوص ، ولو سلم فلعلم تعارف الميتة في غير المذكي متأخر عن زمان الآية ، أو أنه أريد منها ذلك في خصوص الآية بالقربة ، فالأولى للاقتصار في الاستدلال على ما ذكرنا ، والأمر سهل .

ثم إن مقتضى إطلاق النص والفتوى والعموم اللغوي في الموثق المزبور عدم الفرق في ذلك بين ذي النفس وغيره إذا كان له لحم ، بل اقتصرهم على استثناء الخنزير والحوامل بناءً على أنه لا نفس له مما يؤكد ذلك ، ودعوى انصراف الإطلاق إلى ذي النفس - بل هو المراد من العموم في الموثق بقربة قوله (ع) في ذيله : « ذكاه الذبح أولم يذكه » المشعر بكون ذكاته الذبح - واضحة المنع ، خصوصاً في العموم المزبور ، وما في الذيل لا دلالة فيه ، ضرورة إمكان الذبح في كثير مما لا نفس له من الحيوانات البحرية وإن كانت طهارته غير موقوفة عليه ، إذ لا تنحصر فوائد التذكية بالطهارة بناءً على إصالة قبول كل حيوان للتذكية ، لأنها لغة الذبح يمكن القول بوقوعها على غير ذي النفس مما لم يجعل له الشارع ذكاة مخصوصة كالسمك ونحوه ، ولو سلم عدم قبولها للذبح فقد يقال : إن المراد ذكاه الذبح أولم يذكه ، إما لعدم قابليته للتذكية بالذبح ، أو لعدم وقوعها عليه وإن كان قابلاً ، فيدخل فيه ما لا نفس له على كل حال ، ولا يتوهم أن ذكاته موته ، فلا يندرج حينئذ ، إذ من المعلوم أنه ميتة وإن كان طاهراً ، لكن الطهارة

لا تكفي في صدق التذكية ، وإلا فهو طاهر حال الحياة كما هو واضح ، وقد ظهر من ذلك كله اندراجة حينئذ في نصوص المنع هنا التي من الواضح الفرق بينها وبين نصوص الميتة ، ولذا قلنا بخروجه عنها هناك .

نعم لا ريب في خروج القمل والبراغيث ونحوها مملا اللحم له ، لاسيرة القطعية ، وقصور النصوص من تناوله ، والعسر والخرج في اجتنابه ، وغير ذلك ، فلا بأس حينئذ بالشمع في الثوب وغيره ، ولا بالحرير الممزج ، ولا باللاؤاؤ ونحوه مما هو من فضلات مثل هذه الحيوانات التي لا تدرج في غير مأكول اللحم قطعاً ، بل في كشف الاستاذ أن إطلاق جواز التلييد في الحجج بل ظهور بعضه فيما فيه الشمع من الشواهد على ذلك ، بل قد يقال : إن ظاهر اقتصار أساطين الأصحاب قديماً وحديثاً إلى زمن بعض متأخري المتأخرين على الجلد والشعر والوبر والصوف والعظم ظاهر في عدم البأس بغير ذلك من فضلاته ، لا أقل من أن يكون ذلك من المثال لباقي أجزائه التي لا بدخل فيها الرطوبات ونحوها من الفضلات التي ليست من أجزائه ، بل لعل الموثق (١) الذي هو الأصل في هذا التعميم يراد منه ذلك وإن كان بعيداً أو ممتنعاً ، وربما أبعد إطلاق نفي البأس عن سورها نصاً وفتوى المستلزم عادة لمباشرة اللباس أو البدن لأمثال هذه الرطوبات ، بل كأنه في بالي أن في بعض النصوص نفي البأس عن لمس الحرة بدن المصلي في أثناء الصلاة ، بل لعل إطلاقهم هناك واقتصارهم هنا على ما عرفت كالظاهر أو الصريح فيما ذكرنا ، اللهم إلا أن يكون الوجه في الاقتصار هنا إرادة بيان جنس المتخذ من اللباس ، وهو لا يكون في المادة إلا من ذلك ، ولذا تركوا التعرض لباقي الأجزاء التي من المعلوم مساواتها في الحكم ، وفيه أنه احتمال مقابل بالاحتمال شعر الانسان وأظفاره من قبل أن ينفضه ويلقيه عنه ، فوقع (عائيه السلام) يجوز »

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

السابق ، والأصول والاطلاقات تقتضي الصحة ، لأن الحق عدم مانعية ماشك في مانعيته  
بمئذنا ، لسكن الاحتياط لا ينبغي تركه ، خصوصاً بعد ظهور الموثق فيما يتناول ذلك ،  
ولم يثبت الاعراض عنه كي يخرج عن الحجية ، بل ظاهر مشائخنا كون الحكم من  
القطعيات المفروغ منها .

وعلى كل حال فلا حاجة إلى ما في كشف الثام من حمل صحيح علي بن جعفر (١)  
سأل أخاه (عليهما السلام) « هل يصلح للرجل أن يصلي وفي فيه الخرز والأواؤ ؟ قال :  
إن كان بمنعه . من قراءته فلا ، وإن كان لا يمنعه فلا بأس » على الفرق بين الظاهر  
والباطن ، لما سمعته من عدم اندراج مثله في نصوص المنع عما لا يؤكل لحمه ، اللهم إلا  
أن يقال : إن الموثق المذكور الذي هو العمدة في الباب خال عن ذكر اللحم (٢) بل فيه  
حلال الأكل وحرامه ، وجود لفظ اللحم في غيره لا يقتضي تقييده بذلك بعد فرض  
شموله لذي اللحم وبغيره ، ولعله من هنا توقف الأستاذ الأكبر في شرحه في الشمع  
ونحوه مما ليس فيه سيرة قطعية ، لسكن قد يناقش بمنع عدم السيرة أولاً ، وبانصرافه  
وإن لم يكن فيه لفظ اللحم ثانياً ، ضرورة ظهور المنشئية والاستعداد مما لا يؤكل لحمه  
كما هو واضح ، فتأمل .

بل قيل لبعض ما عرفت بخروج الانسان عنه أيضاً ، خصوصاً مع ملاحظة  
السيرة والعريضة في مص ريق الزوجة ومباشرة النساء لفضلات الأطفال بالرضاع وغيره ،  
والصلاة في ثياب بعضهم بعضاً وإن كان فيها من العرق وغيره ، وفي الصحيح (٣)  
« كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) هل يجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من

(١) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) فيه ذكر اللحم فلا حظ ( منه رحمه الله )

(٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

وفي آخر سأل علي بن الريان بن الصلت أبا الحسن الثالث (عليه السلام) « عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره ثم يقوم إلى الصلاة من غير أن ينفذه من ثوبه فقال : لا بأس » وخبر الحسين بن علوان (٢) عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) المروي عن قرب الاسناد قال : « سئل عن البزاق يصيب الثوب قال : لا بأس به » وما دل (٣) على جواز حمل المرأة ولدها وإرضاعه في الصلاة ، كاطلاق خبر سعد الاسكاف (٤) قال : « إن أبا جعفر (عليه السلام) سئل عن القرامل التي تضيء النساء في رؤوسهن يصلن بهن بشعورهن قال : لا بأس به على المرأة ما تزينت به لزوجها » وفي خبر آخر (٥) عن الصادق (عليه السلام) « يكره للمرأة أن تجعل القرامل من شعر غيرها » والله على ذلك يحمل ما في ثالث (٦) « إن كان صوفاً فلا بأس » وإن كان شعراً فلا خير فيه من الواصلة والموصولة » وما في مكارم الأخلاق (٧) عن زرارة عن الصادق (عليه السلام) قال : « سأله أبي وأنا حاضر عن الرجل يسقط سنه فيأخذ سن إنسان ميت فيجعله مكانه قال : لا بأس » ، مضافاً إلى عدم انفكاك الثياب من الفضلات شتاءً وصيفاً بحيث يعسر التجنب عنه » على أنه بملاحظة ذكر الأمثلة في بعض النصوص وكون الخطاب مع الإنسان ونحو ذلك بقطع بارادة غيره مما لا يؤكل كما هو واضح .  
وحينئذ تجوز الصلاة في شعره مثلاً حتى لو نسج منه لباساً ، للاطلاق بلا مارض ،

(١) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب النجاسات - الحديث ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب قواطع الصلاة

(٤) (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب مقدمات النكاح وآدابه - الحديث ١-٢

من كتاب النكاح

(٦) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٥ من كتاب التجارة

(٧) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ .

قلت : قد يقال : إنه لو سلم ذلك فقد يمنع الصلاة فيه لظهور الموثق المزبور في اشتراط كون ما يصلّى فيه مما يؤكل لحمه ، بخروج الانسان حينئذ مما لا يؤكل لا يقتضي تحقق الشرط المزبور ، إذ أقصاه البقاء على إصالة الجواز التي لا تمارض الدليل ، نعم لا بأس بما جرت السيرة والطريقة عليه ، وما فيه عسر و حرج باجتنابه ، وما دل عليه بالخصوص أما غير ذلك كاللباس المنسوج منه مثلاً فيمنع لا لتحقيق المانع بل لانتفاء الشرط ، أهم إلا أن يكون المراد اعتبار المأكولية فيما إذا كان اللباس من حيوان غير الانسان مؤبداً بمعلومية جواز الصلاة في غير المأكول كالتقطن ونحوه مما يقتضي بكون موضوع الشرط المزبور الصلاة فيما كان من حيوان ، فمع فرض انسياق غير الانسان بكون الموضوع الحيوان غير الانسان مثلاً ، ولا ريب حينئذ في انطباق الشرط المزبور ، بل هو غير منافي للقول بجواز التستر بكل شيء لم يمنع منه الدليل ، ضرورة كون اشتراط المأكولية إنما هو في المتخذ من حيوان غير الانسان ، ومن ذلك كله يعلم أنه لا وجه يعتد به في الفرق بين الانسان نفسه وغيره كما عساه يظهر من كشف اللثام تنزيلاً لخبر السن (١) على الفرق بين الظاهر والباطن ، وخبر ابن الريان (٢) وسابقه (٣) على شعر الانسان نفسه ، ولا يخفى ما فيه من الضعف بعد الاحاطة بما ذكرنا ، حتى لو سلمنا إرادة الانسان مما لا يؤكل لحمه أمكن دعوى افتضاء السيرة ورفع الحرج وإطلاق بعض الأدلة السابقة الأعم من ذلك ، كما هو واضح .

ثم انه لا فرق في إطلاق النص والفتوى بين ما تتم الصلاة فيه منفرداً وغيره كما صرح به بعضهم ، بل هو كصريح الموثق وغيره ، فما عساه يظهر من التحرير - من الاشكال في التكة والقلمنسوة من جلد ما لا يؤكل لحمه ، ثم قال : أحوطه المنع ، كقوله

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٢

في التذكرة : « لو عمل من جلد ما لا يؤكل لحمه فانسوة أو تنكة فالأحوط المنع » . بل فيها أن للشيخ قولاً بالسكرامية وإن أنكره عليه بعض من تأخر عنه - في غير محله ، ويمكن أن يريد التنكة والقانسوة المتخذة من صوف الجلد وورده كما يؤتى إليه استدلاله ، فيكون خارجاً عما نحن فيه ، وللشيخ قول بالسكرامة فيه كما ستسمع ، فلاحظ وتأمل .

وعلى كل حال فلا ريب في المنع ، وخبر ريان بن العات ( ١ ) سأل الرضا ( عليه السلام ) « عن أشياء منها الخفاف من أصناف الجلود فقال : لا بأس بهذا كله » - مع الطعن في سنده - بينه وبين الأدلة السابقة تعارض العموم من وجه ، والتراجع هنا من وجوه ، كما أن ما في كشف اللثام ( ٢ ) عن بعض الكتب عن الرضا ( عليه السلام ) « وقد تجوز الصلاة فيما لم تنبت الأرض ولم يحل أكله مثل السنجاب والفئنت والسمور والحواصل إذا كان مما لا يجوز في مثله وحده الصلاة » غير صالح لإثبات ذلك الإرسال ، واحتمال أنه من الفقه المنسوب إلى الرضا ( عليه السلام ) الذي ليس بحجة عندنا ، وعدم ذكر الجلود فيه واختصاصه بالحيوانات الخاصة التي ستسمع البحث فيها ، فلا ريب في عدم جواز الصلاة في ذلك مطلقاً .

كما أنه لا ريب في عدم الفرق بين الجلد وغيره من أجزائه التي تحلها الحياه ، وتخصيص الجلد في عبارات الأصحاب لأنه هو الذي مظنة اللباس في الصلاة ، بل لا فرق أيضاً بين اتخاذ ذلك على شبه اللباس المعتاد وعده ، إذ المدار على صدق ذكره كلاً أو بعضاً فيه حال الصلاة ، وهو المراد من النهي عن الصلاة فيه ، نعم قد بنو وقف في المحمول منه على وجه لا تصدق معه الصلاة فيه الذي هو مناط البطالان ، واشتال

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

الموثق على البول والروث ونحوها مما يراد من الصلاة فيها الصلاة في ملابسها لا يقتضي المنع في المحمول ، ضرورة انصراف الذهن بعد تعذر الحقيقة إلى إرادة معنى مجازي لا يشمل المحمول ، كتأليف الثوب بها ونحوه ، كما ستسمع تحقيق ذلك إن شاء الله ، فحينئذ يقوى القول بعدم المنع حينئذ ، للأصل والاطلاق السالمين عن المعارض .

( و ) كيف كان ؟ ( هل يفتقر استعماله ) أي الجلد ( في غيرها ) أي الصلاة ( إلى الدباغ ؟ قيل : نعم ) بل هو المشهور نقلاً إن لم يكن تحصيلاً ( وقيل : لا ) بل عن صلاة الايضاح أنه مذهب الأكثر ، وطهارة روض الجنان أنه أشهر الأقوال ، ومقتضاه أن في المسألة قولاً آخر ، واهله أشار إلى ما حكاه المحقق الثاني عن بعض مشائخه والشهيد عن بعض الأصحاب كما قيل من اشتراط الدبغ إن استعمل في مائع ، وإلا فلا ( و ) كيف كان فلا ريب في أن الثاني ( هو الأشبه على كراهية ) لما تقدم في كتاب الطهارة ، ويأتي إن شاء الله في كتاب الصيد والذبابة ، بل قد ذكرنا سابقاً أننا لم نمزجهم إلا على مرسل (١) لم يصلح للحجبة فضلاً عن أن يعارض إطلاق الأدلة كرواية أبي مخنف السراج (٢) قال : « كنت عند أبي عبد الله ( عليه السلام ) إذ دخل عليه معتب فقال : بالباب رجلان ، فقال : أدخلهما ، فقال أحدهما : إني سراج أبيع جلود النمر ، فقال : أمدبوغه هي ؟ قال : نعم » إذ هي - مع أنها في البيع دون الاستعمال ، والضعف في السند ، واحتمال التقية ولو ائتمت معرفة الرجلين ، وغير ذلك - لدلالة فيها على المطلوب إلا باشعار ضعيف ، ثم على تقدير الاشتراط فهل لتوقف الطهارة والاستعمال عاياه أو الثاني خاصة ؟ قولان ، تقدما في كتاب الطهارة ، ويأتي إن شاء الله تمام البحث في ذلك .

(١) المتقدم في الجزء ٦ - ص ٣٥١

(٢) الوسائل - الباب ٣٨ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ١ من كتاب التجارة

المسألة ( الثانية الصوف والشعر والوبر والريش مما يؤكل لجله طاهر سواء جرت من حي أو مذكى أو ميت ، ونجوز الصلاة فيه ) بلا خلاف في شيء من ذلك ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منهما مستفيض كالنصوص (١) فما عساه يظهر من المحكي عن المراسم من اشتراط التذكية في الصلاة فيها في غير محله أو غير مراد له ، لأنه قد ذكر الجلد ، فلعله اعتبر التذكية بالنسبة اليه ، وإلا فذلك معلوم من مذهبننا ، نعم فيه خلاف بين العامة ، بل لا يحتاج إلى الفصل عندنا للأصل والاطلاق ، وخبر حريز (٢) منزل على غير ذلك كما أوضحناه في كتاب الطهارة ، نعم قد قلنا هناك إنه لو فرض تكونه بعد الموت وقد تأخر الجز عنه بحيث كان فيما جز بعض الأصول التي لاقت الميتة برطوبة اتجه وجوب الغسل حينئذ ( و ) من هنا يعلم أنه ( لو قلع من الميت ) قلماً أزيل منه ما استصحب من الأجزاء و ( غسل منه ) وضع الاتصال ( انجاسته بملاقاة رطوبة باطن الجلد بناءً على عدم انفكاكه عن ذلك ، ولا طلاق حسن حريز وغيرهما مما تقدم في الكتاب المزبور ، فما عن الأردبيلي من أنه لم يظهر دلائل على وجوب الغسل في غير محله ، كما أن ما عن نهاية الشيخ والمهذب والاصباح والوسيلة من إطلاق عدم الحل مع القلع كذلك أيضاً ، إلا أن يراد قبل الغسل وإزالة ما استصحبه ، أما المقلوع من الحي فإن لم يستصحب شيئاً من الأجزاء فلا ريب حينئذ في عدم حاجته إلى الغسل ، وإن استصحب وجب الإزالة والغسل مع فرض الرطوبة في الحل المستصحب ، انجاسته الجزء المبين من الحي ، وعليه ينزل إطلاق ما عن النهاية والمنتهى من اشتراط الإزالة والغسل في المنتوف من الحي ، بل وما عن الوسيلة من اشتراط الصلاة بما لم يكن منتوقاً من حي ، ولعل ما يرى في أصول الشعر عند تسريح اللحية والوضوء في الأهوية الحارة اليابسة ليس منه ، بل من الفضلات ، أو يعنى عنه كالبثورات للعسر والحرج ، فلا جهة

(١) و (٢) الوسائل - الباب ٣٣ - من أبواب الأطعمة المحرمة - الحديث . - ٣



حينئذ المناقشة في الحكم المزبور ، فتأمل .

﴿ وكذا ﴾ في جميع ما ذكرنا ﴿ كل ما لا تحله الحياة من الميت إذا كان طاهراً في حال الحياة ﴾ فتجوز الصلاة حينئذ فيه على النحو السابق لا لأنه طاهر ، إذ لا تلازم بين ذلك وبين الصلاة فيه ، وإن كان هو مقتضى الأصل ، لكن إطلاق النهي عن شيء من الميتة قطع ذلك ، بل التعليل الصلاة في الصوف بأنه لا روح فيه المشترك بين الجميع وغيره مما هو ظاهر من النصوص (١) ومن ذلك يظهر وجه التوقف في جواز الصلاة فيما كان من الميتة مما حكم بطهارته ولا يجري فيه التعليل المزبور كالأفحة ، ولا ريب في أن الأحوال اجتنابها ( و ) أما ﴿ ما كان نجساً في حال حياته فجميع ذلك منه نجس على الأظهر ﴾ كما تقدم البحث في ذلك ، بل وفيما تقدم أيضاً في كتاب الطهارة مفصلاً ، فلاحظ وتأمل .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ لا تصح الصلاة في شيء من ذلك ﴾ لو جعل لباساً أو جزء لباس إذا كان مما لا يؤكل لحمه ولو أخذ من مذكى عسداً ما استثنى مما ستعرف إجماعاً محصلاً ومحكماً مستفيضاً ، بل عن المعتبر والمنتهى الإجماع على أن ما لا تجوز الصلاة في جلده لا تجوز في وبره أو شعره أو صوفه إلا ما استثنى ، وقد عرفت الحال في الجلد وعدم الفرق بين الوبر وغيره ، وترك الريش من بعضهم كالصوف من آخر ليس خلافاً في المسألة ، بل هو إما لادراج بعضها في بعض ، أو لمعلومية الحكم في الجميع ، أو غير ذلك ، كما أن عدم نهى الصدوق في المقتنع إلا عن الصلاة في الثعلب وما يليه من فوق أو من تحت والحز ما لم يغش بوبر الأرانب قيل : وكذا الفقيه ليس لجواز غير ذلك مما لا يؤكل لحمه عنده ، كما يكشف عنه كلامه في هدايته وأماله ، فالإجماع حينئذ بحاله ،

(١) الوسائل — الباب — ٦٨ — من أبواب النجاسات — الحديث ٧١٠ والباب ٣٣ من

وهو الحجة ، مضافاً إلى الموثق (١) المتقدم سابقاً ، والمرسل في التهذيب المروي (٢) عن العلل صحيحاً « كان أبو عبد الله (عليه السلام) يكره الصلاة في وبر كل شيء ، لا يؤكل لحمه » بناءً على إرادة الحرمة من الكراهة للنصوص والفتاوى ، والمروي (٣) عن العلل « لا تجوز الصلاة في شعر ووبر ما لا يؤكل لحمه ، لأن أكثرها مسوخ » وخبر إبراهيم بن محمد الممداني (٤) « كتبت إليه يسقط على ثوبي الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة فكاتب لا تجوز الصلاة فيه » إلى غير ذلك مما تسمعه في أثناء البحث ، بل للأخير جزم بعضهم ، بل قيل : إنه ظاهر الأكثر ، بل عن الذخيرة والمجلسي أنه المشهور ببطان الصلاة في الشعرات الملقاة على اللباس وإن لم تكن جزءاً منه ، بل في جامع المقاصد وإن كانت شعرة واحدة ، بل في حاشية المدارك للأستاذ « أن الظاهر من غير واحد من الفقهاء أن المنع غير مختص باللباس بل شامل للاستصحاب أيضاً ، لأنهم يذكرون الأخبار الدالة على ذلك في جملة أدلتهم من غير تعرض لسكون مدلولاتها غير المطلوب ، بل يذكرون ما دل على جوازه ويتمرضون للعلاج من غير تعرض بأن ذلك غير المطلوب - ثم قال - : وأرى العلماء وأسمع أنهم يتنزهون عنه » .

وعن الكفاية أن كلام أكثر الأصحاب مطلق في المنع من الصوف والشعر والوبر وغيرها ، وخصه بعضهم باللباس دون الشعرات الملقاة ، واحتج عليه مضافاً إلى الخبر المزبور (٥) بما ورد (٦) من النهي عن الصلاة في الثوب الذي يلي جلود الثعالب من حيث ظهوره في أنه لما يقع عليه من شعره ، وبالموثق (٧) الذي هو العمدة في الباب

١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١-٥-٧

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٧) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

وغيره مما دل على النهي عن الصلاة فيه ، إذ توهم اختصاصه بالملايس بملاحظة لفظ « في »  
المقتضية لذلك مدفوع بعدم جريانه في الموثق لدخولها عليه وعلى البول والروث مما ليست  
هي بالنسبة اليهما للظرفية قطعاً ، بل لمطلق الملابس الشاملة لمحل البحث ، واليه أوماً  
الأستاذ في الحاشية ، قال : رواية ابن بكير أيضاً ظاهرة فيه ، فإن الصلاة في الروث  
مثلاً ظاهرة في المعية ، وتقدير الكلام بارادة الثوب الذي يتلوث به غلط ، لأن الأصل  
عدم التقدير سيما مثله ، وقد قرر في الأصول أنه إذا دار الأمر بين المجاز والاضمار  
فالمجاز متقدم . تمين .

قلت : قد يناقش في ذلك بأنه لا ريب في ظهور لفظ « في » في الظرفية ، واسكن  
لما تعذرت الحقيقة بالنسبة إلى الروث ونحوه حمل على أقرب المجازات ، وهو ظرفية  
المتلطف به بخلاف الشعر ، فإن الحقيقة ممكنة فيه ، فلا حاجة إلى صرفه ، بل ولا قرينة ،  
ضرورة عدم صلاحية التجوز في الروث ، لمكان تعذر الحقيقة للصرف ، كما هو واضح ،  
ونصوص النهي عن الصلاة فيما يلي الثعلب لا صراحة فيها بكون ذلك لما عليه من  
الشعر ، بل هو منافٍ لإطلاق النهي عنه ، ولعله للكرهية فيما يباشره ، كما يؤدي إليه  
النهي ( ١ ) عن الصلاة فيما يليه من تحت ، بل في خبر ابن مهزيار ( ٢ ) « عن رجل سأل  
الماضي ( عليه السلام ) عن الصلاة في جلود الثعالب فنهى عن الصلاة فيها وفي الثوب الذي  
بليته ، فلم أدر أي الثوبين الذي يلصق بالوبر أو الذي يلصق بالجلد ، فوقع بخطه  
الثوب الذي يلصق بالجلد ، قال : وذكر أبو الحسن يعني علي بن مهزيار أنه سأله عن

( ١ ) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

( ٢ ) فروع الكافي ج ١ ص ٣٩٩ المطبوعة بطهران عام ١٣٧٧ لكن في الوسائل في

الباب ٧ من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨ وكذا الاستبصار ج ١ ص ٣٨١ والتهذيب

ج ٢ ص ٢٠٦ من طبعة النجف عن الرضا عليه السلام

هذه المسألة فقال : لا تصل في الثوب الذي فوقه ولا في الذي تحته .

ومن هنا قال بعضهم : إن ما في النهاية من أنه لا تجوز الصلاة في الثوب الذي يكون تحت وبر الثعالب ولا في الذي فوقه يحتمل أن يكون لما يقع من الشعر ، أو أن يكون لأن الثعلب نجس عنده كما صرح بذلك في المبسوط وقد حكم فيه بالكرهية في الثوبين المذكورين ، ولعله لا إطلاق ما سمعت ، فدعوى أن المنع حينئذ لا شعر المتساقط يمكن منعها ، بل هي أشبه شيء بالعلة المستنبطة ، بل لو فرض حصول الفطن بذلك أمكن منع حجته ، لعدم استغاثته مما جعله الشارع حجة ، فلم يبق إلا خبر الهمداني المعارض بما في المدارك من صحيح ابن عبد الجبار (١) قال : « كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام) هل يصلي في قلنسوة عليها وبر مالا يؤكل لحمه أو تكة حرير أو تكة من وبر الأرانب فكاتب لا تحل الصلاة في الحرير المحض ، وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه » وإن كان فيه ما فيه كما تسمعه في التكة والقلنسوة ، وكذا عارضته بالنصوص (٢) السابقة في شعر الإنسان وأظفاره وباقي فضلاته ، إذ قد عرفت خروجه عن موضوع البحث ، فلا بدل على مانحن فيه ، نعم قد يناقش فيه بأنه مضمحل ، وفي سنده عمر بن علي بن عمر ، وهو مجهول ، لكن قيل : إنه لم يستثن من نواذر الحكمة ، ولا ريب في احتياجه إلى جابر ، وليس ، إذ جبره بدعوى الشهرة يمكن المناقشة فيه بأنها مستنبطة من إطلاق قولهم : « لا يجوز الصلاة في الشعر » وقد عرفت أن مثله في الموثق المشتمل على غيره مما لم يرد فيه الظرفية حقيقة لا يقتضي ذلك فضلاً عنه .

ولعله من هنا كل خبرة المسالك والمدارك والمفاتيح والحكي عن الروض الجواز ، بل عن الأخير أنه حكاه عن صريح الشيخ والذكرى وظاهر المعتبر ، بل قد يشعر ما في

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ،

(٢) المقدمة في ص ٧٠

الأول بكون ذلك ظاهر الأصحاب من حيث أن السياق في اللباس ، ولذا استظهر من عبارة المتن اختصاص الحكم به ، فالنعم حينئذ لا يخلو من إشكال ، لاطلاق ما يقتضي الصحة ، وإن كان هو أحوط .

وأولى منه إشكالاً المحمول الذي لم يلتصق بالثياب حتى يكون من توابعه ويصدق الصلاة فيه ولو مجزأ ، إذ إرادة المعية من « في » كما ذكره الأستاذ في حاشيته ممنوعة ، ضرورة عدم اقتضاء تسليم إرادة المعنى المجازي الشامل للشعرات الملقاة وتلطيخ الثوب ونحوه المعية الشاملة للمحمول ، فالإطلاقات حينئذ تقتضي الصحة ، لكن عن الجعفرية وشرحها أنه من صلى في جلد أو ثوب من شعر حيوان ، أو كان مستصحباً في صلاته عظم حيوان ولم يعلم كون ذلك الجلد وذلك الشعر والعظم من جنس ما يصلى فيه فقد صرح الأصحاب بوجوب الإعادة مطلقاً ، يعني أن الحكم بوجوب الإعادة إجماعي الأصحاب ، ومقتضاه أنه لا بحث في المستصحب مع العلم بحاله ، وعن مجمع البرهان الظاهر من كلام بعض الأصحاب أن كمالاً لا يعلم أنه مأكول لا تجوز الصلاة في شيء منه أصلاً حتى عظم يكون عروة للسكين وغير ذلك ، بل إله ظاهر من منع الصلاة في العظم من غير المأكول سلباً أو شكاً ، لتعارف المحمول منه ، اللهم إلا أن يفرض كونه خاتماً ونحوه مما يعد ملبوساً أو توابع الملبوس ، كما مثل به له في المسالك والمحكي عن الميسية ، بل يمكن إرادته كذلك من المستصحب في عبارتي الجعفرية وشرحها ، إذ هو مظنة الاجماع ، لا المحمول الذي يمكن بسبب التعبير بلفظ « في » دعواه على خلافه ، على أنه إنما هو بصدد بيان حكم المشكوك من حيث كونه مشكوكاً فيه ، فلعل الاجماع المدعى حينئذ على ذلك ، فإنه هو المصرح به في كلامهم ، ففي المدارك في أحكام الخلل وعن الشافعية نسبة المنع عند عدم العلم بجنس الشعر والجلد إلى الأصحاب مع زيادة قطعهم في الأول ، وفي المنتهى « لو شك في كون الصوف أو الشعر أو الوبر من مأكول

الاحتم لم تجز الصلاة فيه ، لأنها مشروطة بستر المورد بما يؤكل له ، واشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط « ونحوه ما في التحرير والفوائد والشرائع في بحث السهو والبيان والهلالية وفوائد الشرائع والميسية والمسالك على ما حكى عن البعض مع زيادة الجلد في بعض والمعظم في آخر ، لكن في البيان « إلا أن نقوم قرينة قوية » .

وأشكله في المدارك وتبعه المحدث البحراني بأنه يمكن أن يمال : إن الشرط ستر العورة ، والنهي إنما تعلق بالصلاة في غير المأكول ، فلا يثبت إلا مع العلم بكون السائر كذلك ، وبؤيده صحيحة عبدالله بن سنان (١) قال : « قال أبو عبدالله ( عليه السلام ) : كل شيء يكون فيه حرام وحلال فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه وتذوقه » ورده الأستاذ الأكبر ( رحمه الله ) بما حاصله عدم مدخلية العلم في مفاهيم الأيمان ، فالمسند حينئذ للصلاة واقفاً حرام الأكل فيه ، فلا بد أن يكون سده في الواقع شرطاً ، وليس هو إلا حلال الأكل ، فالمشكوك غير مجز ، لاشك في الشرط ، ولا أصل بتمجده ، وانهم العلم بالصحة حتى يخرج عن يقين الشغل على حسب ما قررود في اشتراط العدالة من قوله تعالى (٢) : « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » ونظائره .

قلت : قد يقال : إنه بعد فرض الإطلاق أو العموم المتناول لكل سائر لا يتم الكلام المزبور ، ضرورة كون المعلوم ان فائدتها دخول الفرد المشتبه ، وهذا هو الدارق بين مانحن فيه وبين اشتراط العدالة ، لعدم الأمر بقبول كل خبر ثم نهى عن خبر الفاسق كي يدخل مجبول الحال ، بل ظاهر الآية إنما اقتضى رد خبر الفاسق ، واستيفاد من مفهومه قبول خبر غيره ، وليس هو إلا العدل في الواقع ، فمن هذه الجهة اشترط

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ١ من كتاب التجارة

(٢) سورة الحجرات - الآية ٦

العدالة ، ولم يعتبر خبر مجهول الحال لعدم العلم بكونه غير فاسق في الواقع ، بخلاف المقام المفروض فيه تحقق الاطلاق أو العموم الذين فائدتها دخول مثل ذلك ، ولا ينافيه كون المانع عدم المأكولية واقعاً ، لعدم تحققها مع تحقق مقتضى الصحة ، وهو مطلق الاستتار ، ودعوى صيرورة المأم أو المطلق بعد التقييد وصوفاً بضد ذلك القيد ، فلا يتحقق مع الشك يمكن منعها ، لعدم تعقل ذلك من نحو استتر بأي ساتر ولا تستتر بما لا يؤكل مثلاً كما في نظائره ، والاتجاه إلى باب المقدمة في اجتناب المشكوك يدفعه أنه في حكم غير المحصور من المشتبه الذي لا يجب اجتنابه ، كما في كل فرد واحد لم يعلم أنه من المحلل أو المحرم ، انما الذي يجب اجتنابه المعلوم تحققة المشتبه شخصه ، ودعوى إلحاق ذلك به باعتبار أن المدار في المحصور وغيره على الحرج في الاجتناب وعدمه ، وإلا فالجميع تجري فيه باب المقدمة ، وما نحن فيه مما لا حرج في اجتنابه يدفعه أنه خلاف المعلوم منهم في عدم اجتناب ذلك منهم المقدمة ، خصوصاً في نحو المقام المتحقق فيه . مقتضى الامتثال للاطلاق أو العموم مع إصالة البراءة عن مقتضى النع .

فالأولى حينئذ في الرد دعوى ظهور قوله ( عليه السلام ) في الموثق الزبور (١): « لا يقبل الله تلك الصلاة » إلى آخره في اشتراط المأكولية في الساتر إذا كان من حيوان كما أوأنا اليه سابقاً ، ولعله اليه مطمح نظر العلامة ، فالمشكوك فيه لا يجري لعدم تحقق الشرط المنصوص عليه المقيد للاطلاق المفروض ، بل الظاهر ذلك حتى لو كان الثوب . مشتبهاً بغير المحصور ، فإن سقوط حكم باب المقدمة فيه لا يقتضي تحقق الشرط الوجودي الذي فرض النص عليه ، فإن ذلك أمر آخر زائد على سقوط حكم المقدمة ، ضرورة عدم صدق الامتثال عليه ، ومن ذلك لو اشتبه التراب بغير محصور لم يجز التيمم به ، وكذلك الماء ، نعم لو كان النع من حيث النجاسة وفرض الاشتباه

بغير المحصور أسقط الشارع وجوب الاجتناب من جهتها ، فجاز استعماله حتى فيما اشترط فيه الطهارة ، لعدم الواسطة عنده بينهما ، إذ كل ما لم يعلم نجاسته وليس بمحصور طاهر عنده ، وكذا الكلام في الحل والحزمة ، فتأمل جيداً فإنه نافع جداً .

ألهم إلا أن يقال في خصوص المحصور المشتبه بغير المحصور : إنه يستفاد من الشرع إعطاء حكم غير المحصور للمحصور المشتبه موضوعاً وحكماً ، فغير الماء المحصور المشتبه فيما لا ينحصر من الماء ماء ، وبالعكس غير ماء ، وغير الحرير (١) مثلاً المشتبه فيما لا ينحصر في غيره من القطن محكوم بكونه قطناً على وجه تجري عليه الأحكام ، وكذا غير المأكول المحصور فيما لا ينحصر من المأكول ، وهكذا حتى لو حصل الشك في الفرد بل والظن ، فإنه يعطي حكم غير المحصور المشتبه فيه ، وهو حسن إن ثبت إجماع ونحوه عليه ، وإلا فقاعدة الشك في الشرط بحالها ، هذا .

ولكن قد يقال : إن المستفاد من الموثق المزبور شرعية المأكول بالنظر إلى الملبوس نفسه ، أما ما كان عليه من الشعرات بناءً على المنع منها أو الفضلات أو المحمول أو نحو ذلك فلا دلالة فيه على اشتراط كونه من المأكول كي لا يجزي الصلاة مع الشك فيها ، بل هي تبقى على النهي عنها من غير المأكول ، فمع تحققها تبطل الصلاة ، ومع الشك فلا ، ويؤيده مع ذلك استصحاب عدم المانعية ، بل والسيرة المستمرة على عدم اجتناب اللباس بمجرد عدم معرفة ما فيه من رطوبة أو شعر أو نحو ذلك ، بل والعسر والخرج وغير ذلك مما لا يخفى ، وهذا مؤيد آخر لما ذكرناه من عدم استفادة الشرعية من النهي المزبور ، وإلا لاقتضى وجوب اجتناب جميع ذلك ، كما هو واضح .

ومن ذلك كله يعلم ما في منظومة العلامة الطباطبائي ، قال :

وغلب التحريم فيما مرجا \* بالحل إلا ما بنص خرجا

(١) هكذا في النسخة الأصلية والصحيح « الحرير ، بدل « خير الحرير ،



يعني كالمتزج بالحريز ، ثم قال :

وهكذا مشتبه بما حظر \* منحصر دون الذي لا ينحصر  
واحتمال انه مبني ذلك على المانعية التي تسقط في غير المنحصر بدفعه - مضافاً  
إلى ما عرفته من الموثق في غير المأكول - انه خلاف ما يظهر منه سابقاً ، قال في بيان  
شرائط السائر :

وكونه ان كان من حيوان \* محلل اللحم على الانسان  
وهو مضمون الموثق المزبور ، وكذا يظهر النظر في ما ذكره بعض مشائخنا (١)  
فيما نحن فيه من « أن الأقسام أربعة ، إذ الشك إما أن يكون بين فرد مثلاً من الحريز  
محصور وفرد من غيره محصور ، أو بين أفراد غير محصورة منها ، أو بين فرد من غير  
الحريز محصور في أفراد من الحريز غير محصورة ، أو بين فرد من الحريز محصور وأفراد  
من غيره مما يجوز لبسه غير محصورة ، والمتجه البطلان فيما عدا الأخيرة ، أما فيها فالأقوى  
الصحة وعدم الالتفات إلى هذا الشك - ثم قال - : هذا بالنسبة إلى الصلاة الموقوف  
صحتها على العلم بحصول شرطها ، أما بالنسبة إلى اللبس فيما يحرم لبسه وكذا بالنسبة إلى  
الصلاة حيث يكون المنع فيها تابعاً للتحريم كالمقصوب فالظاهر قصر التحريم ، ويتبعه  
البطلان على الصورة الأولى والثالثة ، لحصول العلم بالحرام فيهما - إلى أن قال - : أما  
الصورة الثانية فالأقوى سقوط حكم التحريم فيها كالرابعة ، وحيث أن الشارع قد جعل  
الطهارة أصلاً يرجع إليه عند الاشتباه والأصل الشرعي بمنزلة العلم كان الحكم في مشكوك  
النجاسة في الصلاة كحكم المشكوك في جواز اللبس ، فيمنع منه في الأولى والثالثة ، ويجوز  
في الثانية والرابعة وفي كلامه مواضع للنظر تعرف بأدنى تأمل ، على أن مقتضى ما يظهر  
منه بعد ذلك أن محل البحث هنا في غير المشتبه المعلوم اشتماله على الجائز وغيره كالفرد

(١) هو الشيخ موسى في شرح الرسالة ( منه رحمه الله )

المتحد مثلاً ، وهو لا ينطبق عليه بعض ما ذكره ، والتحقيق ما عرفته سابقاً ، فلاحظ وتأمل . هذا كله في المشكوك فيه ابتداءً أما المشتبه فيما يعلم اشتأله على القابل ، ولا سائر عنده غيره فستعرف الحال فيه عند البحث عن تعذر السائر ، والله اوفق .

ثم ان الظاهر عدم الفرق بين ما تتم الصلاة فيه وحده وغيره نحو ما ذكرناه في الجلد وفقاً لجماعة ، بل الأكثر كما في المدارك ، بل المشهور كما في غيرها ، فلا يجوز في التكة والقلنسوة المعمولتين منها ، لا طلاق النصوص (١) ومعاهد الاجماع ، بل العموم في بعضها (٢) وخصوص خبر علي بن مهزيار (٣) « كتب اليه إبراهيم بن عقبة عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر الأرناب فهل تجوز الصلاة في وبر الأرناب من غير ضرورة ولا تقية فككتب (عليه السلام) لا تجوز الصلاة فيها » وخبر أحمد بن إسحاق الأبهري (٤) قال : « كتبت اليه » وذكر نحو ذلك ، والضعف في السند مجبور بالمشهرة ، وبالموافقة لعموم النصوص المعمول بها ، خلافاً للبسوط والمنتهى فالسكراهة إذا عملا من وبر ما لا يؤكل لحمه ، بل والاصباح على ما قيل وإن لم يذكر إلا التكة من وبر ما لا يؤكل لحمه ما لم يكن هو أو المصلي رطباً .

وعن ابن حمزة انه قسم ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً إلى ما يكره فيه ، وعد منها التكة والجورب والقلنسوة المتخذات من شعر الأرنب والثعلب ، وما لا يكره فيه ، وعد منها الثلاثة من غير ما ذكر ، بل مال اليه في المدارك كما عن المعتبر ، للأصل المنقطع بما عرفت ، والجواز في النجس والحرير الذي لا يتم بعد حرمة القياس عندنا .

واحتمال أنه ليس من القياس بل هو من القاعدة المعلومة المقررة - وهي كلما كان ملزوم المدعى شيئاً يلزم أي المدعى من وجوده وعدمه يثبت المدعى على كل حال ، إذ

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث . - ١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - •

يكشف حينئذ أن العلة في ثبوت اللازم الذي هو المدعى أمر آخر غير ذلك المألوم ،  
ففي المقام مثلاً المدعى جواز الصلاة في التكة النجسة ، ولزومه وصف النجاسة ،  
والفرض ثبوته على تقدير وجوده وعدمه ، فيعلم حينئذ أن العلة في الجواز التكة مثلاً ،  
وهي موجودة إذا كانت من وبر الأرانب ، بل هي من أفراد عادم الوصف - يدفعه  
أولاً إمكان منع القاعدة ، لجواز توجه النبي إلى الذات لا إلى وجودها مع فرض  
استلزامها وجوداً وعدمًا ، وهو أمر ثالث غير الوجود والعدم اللذين هما فرع التصور  
نحو قولهم بانتفاء النقيضين . وثانياً ثبوت المدعى الذي هو اللازم من حيث عدم المألوم  
الخاص لا ينافي امتناعه من حيث أمر آخر كالفصب ونحوه ولو بعد دلالة الدليل عليه  
كما هو واضح ، فتأمل جيداً .

ولما في كشف اللثام من أنه وجد في بعض الكتب (١) عن الرضا (عليه السلام)  
« وقد تجوز الصلاة فيما لم تنبت الأرض ولم يحمل أسكه مثل السنجاب والفنك والسمور  
والحواصل إذا كان مما لا تجوز في مثله وحده الصلاة » وهو مع عدم دلالة على تمام  
المدعى مرسل لا جابر له ، بل من المحتمل أنه من الفقه المنسوب إلى الرضا (عليه السلام)  
وهو غير حجة عندنا ، على أنه ربما كان فيه إشعار ببطالان بعض الدعوى ، فالتميم  
حينئذ بعدم القول بالفصل مقلوب ، كما هو واضح .

ولصحيح محمد بن عبد الجبار (٢) المتقدم سابقاً المرجح غيره عليه بالمشافهة التي  
هي أقوى من الكتابة باعتبار شدة احتمال وقوعها في يد أعدائهم ، وقد كان أحمد بن  
حنبل المعاصر الرضا (عليه السلام) يحكم بعدم جواز الصلاة في الحرير المخض ، وباشتراط  
كون الشعر والوبر مأخوذاً من حي أو مذكي ، بل في أحد قولي : النجاسة إذا أخذ

(١) المستدرک - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

من ميت ، وقد اشتهر مذهبه ومذهب الشافعي في زمن العسكري ( عليه السلام ) ، ولذا اشتدت التقية فيه ، ولعله من هنا فرض في السؤال في المسكاتبين السابقتين عدم التقية ، وبقوة الدلالة ، لاحتمال إرادة المأكل من المذكي ، كما أوما اليه خبر علي بن أبي حمزة (١) وإلا فاشتراط التذكية لحلية الصلاة في الوبر وغيره مما لا تحله الحياة مخالف لاجماع الفقهاء من العامة والخاصة ، وبكثرة العدد ، وبالموافقة لما عليه الامامية من منع الصلاة فيما لا يؤكل لحمه ، وبغير ذلك مما لا يخفى ، على أنه لا يدل على تمام المدعى ، إذ القلنسوة انما كان عليها الوبر لا أنها متخذة منه ، والتمسك باطلاق الجواب بحمل اللام فيه على الحقيقة لا العهد مع أنه خلاف الظاهر يوهن الخبر من وجه آخر ، فلا ريب حينئذ في كون الترجيح للمنع الموافق للاحتياط .

وكيف كان فقد استثنى المصنف من الكلية السابقة الحز ، فقال : ﴿ إلا ﴾ وبر ﴿ الحز الخالص ﴾ من وبر الأرانب والثعالب ونحوهما ، فتجوز الصلاة فيه بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منه متواتر كالنصوص (٢) فاعساه يظهر - من ترك الحلبي التعرض له وعدم استثناء الصدوق له في الهداية بعد أن قال : « باب ما تجوز الصلاة فيه وما لا تجوز » مقتصر آ على قول الصادق ( عليه السلام ) (٣) : « صل في شعر ووبر كل ما أكلت لحمه ، وما لم تأكل لحمه فلا تصل في شعره ووبره » كالمحكي عن الشيخ في كتاب عمل يوم وليلة من الخلاف فيه - لا يلتفت اليه ، مع أن من المحتمل أن يكون ذلك منهم لظهور الحال فيه ، وما عن الأمالي « الأولى ترك الصلاة فيه » يمكن حمله على الجلد ، اذ من البعيد إرادة الوبر بعد تصريحه به في

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي

(٣) المستدرک - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

الفقيه حاكياً له عن رسالة والده التي هي الركن الأعظم عنده . وبعد استفاضة النصوص (١) في صلاتهم (عليهم السلام) به ، حتى أن في خبر دعبل (٢) المشهور خلع الرضا (ع) قيصاً من خبز ، وقال له : « احتفظ به فقد صليت فيه ألف ليلة كل ليلة ألف ركعة » كما أن من البعيد إرادة الفاضل من قوله في التحرير : « إلا الخبز الخالص والحواصل والسنجاب على قول » ذلك ، إذ مثله مما هو مجمع عليه بين الطائفة لا يعبر عنه بذلك ، وما عن المنتهى من نسبة الجواز إلى الأكثر مشعراً بوجود المخالف لم تتحققه ، بل المحكي عنه أنه نسبة فيه في موضعين إلى فتوى علمائنا مشعراً بالاجماع عليه .

وكيف كان فلا ريب في جواز الصلاة فيه إن لم يكن مستحباً ، لما في صحيح ابن مهزيار (٣) « رأيت أبا جعفر (عليه السلام) يصلي الفريضة وغيرها في جبة خبز طاروي ، وكساني جبة خبز وذكر أنه لبسها على بدنه وصلى فيها ، وأمرني بالصلاة فيها » إلا أنه ظاهر في الإباحة لتوهم الحظر ، أو في الرجحان لسكن لتشرفها بلبسه وصلاته فيها لا لسكونها خبزاً ، بل الأقوى جواز الصلاة في جلده أيضاً وفقاً لجماعة ، بل عن كشف الالتباس أنه المشهور ، وفي الذكرى وغيرها أن مضمون خبر ابن أبي يعفور (٤) عن الصادق (عليه السلام) مشهور بين الأصحاب ، قال : « إنه كان عنده ودخل عليه رجل من الخزازين ، فقال له : جعلت فداك ما تقول في الصلاة في الخبز ؟ فقال : لا بأس بالصلاة فيه ، فقال له الرجل : جعلت فداك انه ميت وهو علاجي وأنا أعرفه ، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام) : أنا أعرف به منك ، فقال له الرجل : إنه علاجي وليس أحد أعرف به مني ، فتبسم أبو عبد الله (عليه السلام) ثم قال : أتقول إنه دابة تخرج

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي

(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أعداد الفرائض - الحديث ٧

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٤

من الماء أو تصاد من الماء فتخرج ، فإذا فقد الماء مات ، فقال الرجل : صدقت جعلت فداك هكذا هو ، فقال أبو عبد الله ( عليه السلام ) فانك تقول : إنه دابة تمشي على أربع ، وليس هو على حد الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماء ، فقال الرجل : إي والله هكذا أقول ، فقال له أبو عبد الله ( عليه السلام ) : فإن الله أحله وجعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكاتها موتها « ضرورة أن التذكية إنما تعتبر في الجلد دون الوبر ، فيبانه ( عليه السلام ) أن ذكاته موته ردأ على السائل الذي زعم أنه ميتة ، وأنه لا تجوز الصلاة فيه لذلك أظهر شيء في إرادة الجلد ، بل منه يستفاد دخول الجلد في إطلاق الخبز ، فترك الاستفصال حينئذ في موثق معمر بن خلاد ( ١ ) دال على المطلوب أيضاً ، قال : « سألت أبا الحسن الرضا ( عليه السلام ) عن الصلاة في الخبز فقال : صل فيه » وخبر يحيى بن عمران ( ٢ ) أنه قال : « كتبت إلى أبي جعفر الثاني ( عليه السلام ) في السنجاب والفنك والخبز ، قلت : جعلت فداك أحب أن لا تحيييني بالنقية في ذلك ، فكتب إلي بخطه صل فيها » مضافاً إلى صحيح سعد بن سعد ( ٣ ) قال : « سألت الرضا ( عليه السلام ) عن جلود الخبز فقال : هو ذا نحن نلبس ، فقلت : ذاك الوبر جعلت فداك فقال : إذا حل وبره حل جلده » قيل : « هو ذا » في كلامه ( عليه السلام ) بفتح الهاء وسكون الواو كلمة مفردة تستعمل للتأكيد والتحقيق والاستمرار والتتابع والاتصال مرادفة « هي » في لغة الفرس المستعملة في أشعار بلغائهم كثيراً ، لا أن المراد منها الضمير واسم الإشارة كما يشهد له التأمل من وجوه ، فيكون إخباره ( عليه السلام )

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦ وفيه عن يحيى ابن أبي عمران وهو الصحيح كما يأتي نقل الحديث عنه قريباً

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٤

باستمرار إلبسه واتصاله كالصريح في شموله لحال الصلاة ، وإلا انقل عنهم (ع) نزعم لها حالها ، وقول السائل : « ذلك الوبر » اشتباه منه ، إلا أنه (عليه السلام) أراد قطعه على فرض ذلك ، فقال له (عليه السلام) : « إذا حل » إلى آخره . على أن ظاهر تعليق حل الجلد على حل الوبر الشامل بإطلاقه لحل الصلاة مع حل الصلاة فيه إجماعاً ونصاً هو حل الصلاة في الجلد ، بل قد يقال بإرادة التلازم بالنسبة إليها لا اللبس في غيرها ، لأنها هي المشروطة بأن لا يكون اللباس حالها من ما لا يؤكل لحمه من غير فرق بين الجلد والوبر ، فإذا حل الوبر حينئذ منه فيها حل الجلد ، لا شترأكما في علة المنع ، أما اللبس فلا تلازم بينه وبين الجلد قطعاً ، ضرورة جوازه في الصوف ونحوه مطلقاً من غير فرق بين المأكول وغيره والمدكى وغيره بخلاف الجلد ، ولعله إلى ذلك أوماً في الذكرى بقوله بعد أن حكى عن الحلبي المنع : ولا وجه له ، اعدم افتراق الأوبار والجلود في الحكم غالباً ، فتأمل .

بل قد يستفاد منه على هذا التقدير الجواز في باقي أجزاء الخبز ، وعدم ذكر الأصحاب ذلك اعدم تعارف استعمال غيرهما ، كما يؤدي إليه اقتصارهم عليهما في مطلق ما لا يؤكل لحمه ، ولعله لذا اقتصروا عليهما هنا ، لا أنه استثناء منهما ، فتأمل ، ولو أغضى عن ذلك كله وقلنا بدلائلها على اللبس دون خصوص الصلاة فلا ريب في كون التعارض حينئذ بينه وبين ما دل (١) على المنع عما لا يؤكل لحمه من وجه ، والترجيح له ، خصوصاً بعد تطرق التخصيص إليه بالشهرة وبالأخبار السابقة ، وبأقرية إرادة الصلاة من هذا الاطلاق ، خصوصاً بعد تعارف السؤال عن الصلاة من إرادة جلود الخبز من ذلك العموم ، وبغير ذلك مما لا يخفى .

ومنه يظهر حينئذ وجه الاستدلال أيضاً بما في صحيح ابن الحجاج (٢) « سأل

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

أبا عبد الله (عليه السلام) رجل وأنا عنده عن جلود الخنزير ، فقال : ليس بها بأس »  
 وغيره (١) كما أنه يظهر فساد المناقشة في هذه النصوص بأنها ما بين صريح في الجلود لاسكن  
 في اللبس ، وبين صريح في الصلاة لاسكن صريح في الوبر أو ظاهر ، ولو لأنه المتعارف  
 في الاستعمال حتى صار متعارفاً في الاطلاق ، كما يشهد له النصوص ، إذ هي كما ترى  
 دعوى بلا شاهد ، بل يمكن دعواه على خلافها ، على أن تعارف الاستعمال لا يقتضي  
 تعارف الاطلاق ، وأيضاً هو لا إشكال في مجازيته في كل منهما ، والملاقة في الجلود أتم  
 وأظهر ، وليس هو من المتواطىء الذي يشيع بعض أفرادهم وينصرف إليها الاطلاق ،  
 ودعوى شهرة المجاز في الوبر بحيث ينصرف اللفظ إليه بمجرد العلم بتعذر الحقيقة واضحة  
 المنع ، فما عن العجلي والفاضل في المنتهى والتحرير من المنع من الصلاة فيه - بل عن  
 الأول نفي الخلاف فيه - ضعيف ، على أن الثاني منها خيرته في التذكرة ، والمحكي من  
 المختلف الجواز ، فأنحصر الخلاف صريحاً في الأول ، ومنه يعلم ما في نفي الخلاف وإن  
 كان زبماً استظهر من عدم تعرض جماعة من الأصحاب له واقتصارهم على استثناء الخنزير  
 الخالص الظاهر بقربينة الوصف في الوبر ، مع أنه يمكن منع ظهور ذلك فيما لا يشمل  
 الجلود ، كما أنه لم نعتز لهم على ما يتدل على ذلك سوى العمومات المخصصة بما عرفت ،  
 وما عن كتاب الاحتجاج مما كتبه محمد بن عبد الله بن جعفر الطبري (٢) إلى الناحية  
 المقدسة « روي عن صاحب العسكر أنه سئل عن الصلاة في الخنزير الذي يغش بوبر  
 الأرانب فوق (عليه السلام) يجوز ، وروي عنه أيضاً أنه لا يجوز ، فأبي الأحرش  
 فعل به ؟ فأجاب إنما حرم في هذه الأوبار والجلود ، فأما الأوبار وحدها فحلال » وعن  
 نسخة « فكلها حلال » وما عن كتاب الملل لمحمد بن علي بن إبراهيم الذي لم يتداول  
 بين الطائفة ، ولم تعرف عدالة مصنفه ، قال : « والملة في أن لا يصل في الخنزير أنه من



كلاب الماء ، وهي مسوخ إلا أن يصف وينقى « وهما معاً كما ترى لا يلتفت اليهما في مقابلة ما عرفت ، سيما مع الاضطراب في الجملة في متن أولهما ، والفرابة في الفرق بين الجلود والأوبار مما لا يؤكل لحمه ، وعدم نقل الثاني منها عن معصوم ، مع إمكان حمله على خصوص كلب الماء من الخنز بناءً على أنه أحد أفرادهِ وإن كان بعيداً بل ضعيفاً . ثم ان الظاهر جريان الحكم على ما في أيدي التجار مما يسمى في زماننا خزاناً ، لإصالة عدم النقل كما جزم به الأستاذ في كشفه ، لكن عن المجلسي والاسترآبادي الاشكال فيه ، ولعله للشك في كونه الخنز في زمن الخطاب ، بل الظاهر عدمه ، لأنه يظهر من الأخبار (١) انه مثل السمك يموت بخروجه من الماء ، وذكاته إخراجاً ، والمعروف بين التجار أن المسمى بالخنز الآن دابة تعيش في البر ولا تموت بالخروج من الماء ، إلا أن يقال : إنها صنفان بري وبحري ، وكلاهما يجوز الصلاة فيه ، وهو بعيد خصوصاً مع إطلاق تشبيهه بالسمك ، واستبعاد اتصال هذا الزمان بذلك الزمان مع الاختلاف في حقيقته في زمن علمائنا السابقين .

قلت : لكن ذلك كله كما ترى لا يقدح في حجية إصالة عدم النقل ، وما في خبر ابن أبي يعفور (٢) من موته بخروجه من الماء - كصحيح عبد الرحمن (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال له فيه : « إنها في بلادتي ، وإنما هي كلاب تخرج من الماء ، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام) : إذا خرجت من الماء تعيش خارجه فقال الرجل : لا ، فقال : لا بأس » - يمكن حمله على إرادة عدم بقاءه زماناً طويلاً جمعاً بينه

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ ، والباب ١٠ - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

وبين ما في خبر حران بن أعين (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) من انه سمع يرعى في البر ، ويأوى في الماء ، وقد يشهد له الجملة ما عن مجمع البحرين أنه « دابة من دواب الماء تمشي على أربع تشبه الثعلب ، وترعى من البر ، وتنزل البحر ، لها وبر يعمل منه الثياب ، تعيش بالماء ولا تعيش بغيره ، وليس على حد الحيتان ، وذكاؤها إخراجها من الماء حية ، قيل : وكانت أول الاسلام إلى وسطه كثيرة جداً ، بل عن السرائر انه قال بعض أصحابنا المصنفين : « إن الخنز دابة صغيرة تطلع من البحر تشبه الثعالب ، ترعى في البر وتنزل البحر ، لها وبر يعمل منه ثياب » ثم قال فيها : وكثير من أصحابنا المحققين المسافرين يقول : إنه القنفس ، ولا يبعد هذا القول من الصواب ، لقوله (عليه السلام) (٢) : « لا بأس بالصلاة في الخنز ما لم يكن مفسوشاً بوبر الأرانب والثعالب » والقنفس أشد شبيهاً بالوبرين المذكورين ، وفي المعتبر أنه حدثني جماعة من التجار أنه القنفس ، ولم أتحققه ، وعن الشهيد في حواشي القواعد سمعت بعض مدني السفر يقول : إن الخنز هو القنفس ، قال : وهو قسمان ذو إلية وذو ذنب ، فذو الإلية الخنز ، وذو الذنب الكلب ، وفي الذكرى انه لعله ما يسمى في زماننا بمصر وبر السمك ، وهو مشهور هناك ، وفي كشف اللثام عن القانون أن خصيته الجندباد ستر (٣) وقيل : إن الذي يصلح من ذكره الخصي ، ومن الأتني الجلد والشعر والوبر ، وفي جامع الأدوية للمالقي عن البصري أن الجندباد ستر هيئته كهيئة الكلب الصغير ، وفي الذكرى أن من الناس من زعم انه كلب الماء ، وجزم به المحدث البحراني ، واهله لما في ضحيج ابن الحجاج (٤) فإن كان هو في كلام السائل ولا إضافة فيه ، ولذا كلف خبر ابن

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الأطعمة المحرمة - الحديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ مع تفاوت

(٣) في القانون ج ١ ص ٢٨١ من طبع مصر «جندبيد ستر هو خصية حيوان البحر ،

وهو معرب كجند بيد ستر وقد يقال : جندبيدست كما في برهان قاطع ج ١ ص ٤٢١

(٤) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

أبي يعفور (١) أولى منه في ذلك ، قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن أكل لحم الخز قال : كلب الماء إن كان له ناب فلا تقربه ، وإلا فاقربه » بل عن بعضهم القطع بأنه القندس فينطبق عليه حينئذ جميع ما سمعته ممن فسره بالقندس ، بل قد يؤيده ما قيل من قرب وبره لو بر الثعالب والأرانب ، لكن في الذكرى انه على هذا يشكل ذكاته بدون الذبح ، لأن الظاهر انه ذو نفس سائلة .

قلت : وهو المتعارف بين من يصطاده في زماننا ، وما في كشف الثام من أن المعروف أنه لا نفس لأكثر حيوانات الماء بل لغیر التمساح والتنين غير مجد مع الاختيار التام ممن يعتاد صيده ، نعم يمكن دعوى خروجه عن قاعدة توقف ذي النفس على الذبح بخبر ابن أبي يعفور الناص على أن ذكاته ذكاة السمك ، لكن الخروج به عن ذلك كما ترى ، بل حمله حينئذ على غير كلب الماء المتعارف في هذا الزمان أولى ، كما يشهد له أيضاً أن المشاهد منه الآن لا وير له بحيث يعمل منه ثياب ، وهو خلاف الاستفادة من النصوص وغيرها من وصفه بذلك ، فما وقع من المحدث البحراني من حصول تذكّيته بذلك وإن كان ذا نفس للخبر المزبور في غاية الضعف ، كما أن ما وقع منه من حل أكل غير ذي الناب منه للخبر المزبور ، وخبر عمران بن أعين (٢) « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) فقلت : إن أصحابنا يصطادون الخز أفأكل من لحمه ؟ قال : فقال : إن كان له ناب فلا تأكله ، ثم سكت ساعة فلما هممت بالقيام قال : أما أنت فاني أكره لك ، فلا تأكله » وخبر ابن أبي يعفور المتقدم المخصصة لقاعدة حرمة حيوان البحر إلا السمك ،

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الأطعمة المحرمة - الحديث ٣ من كتاب

الأطعمة والأشربة عن أبي جعفر عليه السلام

(٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب الأطعمة المحرمة - الحديث ١ لكن رواه

عن ذكرى بن آدم

وحرمة السمك إلا ماله فلس كذلك أيضاً في غاية الضعف ، خصوصاً مع احتمال الأخير إرادة مساواته في التذكية للحيثان لا للأكل ، وإمكان تحصيل الإجماع على عدم حل أكله ، وظهور خبر حران السابق في أنه سبغ المعلوم حرمة أكله ، وحمله على ذي الناب خاصة يحتاج إلى شاهد معتد به .

وكيف كان فينبغي أن يعلم أن الظن هنا كافٍ ، لأنه من الظن بمفهوم الموضوع لا مصداقه ، ولا ريب في حصوله فيما في يد التجار ، بل يمكن دعوى حصوله بجميع ما ذكر من كلب الماء والقندس وغيرها ، لا أنه كلب الماء خاصة أو غيره ، وأمل هذا هو الجامع بين الجميع ، بل كان سبب الاختلاف تخجيل كون بعض الأفراد تمام المصداق ، فيضبطه بأوصاف لا تنطبق على المصداق الآخر ، ولم يتنبهوا إلى كون مفهوم اسم الخبز للأعم من ذلك ، فتأمل جيداً .

ثم ما كان منه تذكيته بغير الذبح فهل هي مجرد موته ولو في البحر بمعنى أن الشارع جعل نفس موته كيفما كان تذكيته ، فلا مية له حينئذ ، أو أنها كتذكية السمك من الإخراج حياً ؟ قولان كما عن المقاصد العلية ، بل فيها أن أجودها الاشتراط ، وأمله الاقتصار على المتيقن ، ولا مكان استفادته من التشبيه في خبر ابن أبي يعفور السابق ، وغير ذلك ، هذا .

وظاهر تقييد المصنف وغيره بالخالص عدم جوازه بالمغشوش بغيره مما لا تجوز الصلاة فيه مطلقاً ، لكن قال: ( وفي المغشوش منه بوير الأرناب والشعالب روايتان (١) أصحهما النع ) فيعلم إرادة ما قابل الفش المخصوص منه ، وكأنه لتعرض النصوص (٢) بالمخصوص له ، بل يمكن دعوى ظهور الخلوص فيها في ذلك ، خصوصاً وقد كان المتعارف

غشه فيها ، وكيف كان فرواية المنع مرفوعة أحمد بن محمد (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « في الخبز الخالص أنه لا بأس به ، فأما الذي يخلط فيه وبر الأرناب وغير ذلك مما يشبه هذا فلا تصل فيه » وبمعناها مرفوعة أيوب بن نوح (٢) إليه (ع) أيضاً ، ورواية الجواز خبر داود الصرمي (٣) لكن تارة قال : « سأل رجل أبا الحسن الثالث ( عليه السلام ) « وأخرى عن بشر بن بشار (٤) قال : « سألته عن الصلاة في الخبز يفس بوبر الأرناب فكتب يجوز ذلك » إلا أنها - مع اتحادها ، واختصاصها بوبر الأرناب ، واضطرابها بما عرفت ، وضعفها ولا جابر ، واحتمالها الصلاة عليه ، واحتمال « تجوز » كونه من التجوز أي يجوزه العامة ، وموافقتها للتقية ، وغالفتها لعمومات الامامية ، بل في الخلاف الاجماع على اشتراط الخلو عن وبر الأرناب ، وفي الغنية والشعاب كالحكي في المفتاح من الاجماع أيضاً على ذلك عن التذكرة ونهاية الأحكام وكشف الالتباس وجامع المقاصد وظاهر المنتهى وإن كنت لم أتحققه فيما حضرني من نسخ بعضها كالتذكرة وجامع المقاصد ، وظنى أنه اشتباه في الفهم ، فلاحظ وتأمل ، بل عن المعتبر والمنتهى أن أكثر أصحابنا ، وإن كنا لم نعرف من ادعى الاجماع فيها غير الشيخ في الأرناب وابن زهرة فيها ، كما عرفت ادعوا الاجماع على العمل بمضمون مرفوعي أحمد بن محمد وأيوب بن نوح - لا تصلح معارضة ، خصوصاً مع تبين ذلك كله منا ، فلم نعلم على مفتريها إلا الصدوق ( رحمه الله ) ، فانه بعد أن رواها قال هذه رخصة ، الآخذ بها مأجور ، والراد لها مأثوم ، والأصل ما ذكره أبي في رسالته إلى « وصل في الخبز ما لم يكن مغشوشاً بوبر الأرناب » وخلاف مثله غير قادح ، مع احتمال

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ عن بشر بن بشار

الرخصة للضرورة لا مطلقاً .

نعم لا بأس به لومزج بالابرسم وغيره مما تحمل الصلاة فيه ولو ممزجاً ، لوجود  
المقتضي وعدم المانع ، واحتمال اشتراط الخلو من غيره مطلقاً لصدر الخبر السابق الذي  
بين فيه إرادة الخلو منها في غاية الضعف ، أما لومزج بما يمنع من الصلاة فيه كصوف  
مالا يؤكل لحه غير الثعالب والأرانب فالمنع المنع ، لصديق الصلاة في شيء مما لا يؤكل  
لحه قطعاً ، كما هو واضح بعد الاحاطة بما ذكرناه ، بل لعل المراد من الثعالب والأرانب  
في المرفوعين المثال لغيرهما مما لا يؤكل ، وخصاً لتعارف الغش بهما ، بل هما بمعونة قوله  
( عليه السلام ) فيهما : « أو غير ذلك مما يشبه هذا » كالصريحين في ذلك ، اسكن في  
الحكي عن التحرير بعد القطع بالمنع منها قال : « والأقرب المنع من الخبز المغشوش  
بصوف مالا يؤكل لحه وشعره » ولفظ الأقرب فيه مشعر بالفرق بينهما ، بل عن المنتهى  
بعد ذلك أيضاً « وفي المتزج بصوف مالا يؤكل لحه أو شعره تردد ، والأحوط فيه  
المنع ، لأن الرخصة وردت في الخالص ، ولأن العموم الوارد في المنع من الصلاة في شعر  
مالا يؤكل لحه وصوفه يتناول المغشوش بالخبز » وهو كما ترى ، اللهم إلا أن يكون  
فرقه بالنظر إلى فتاوى الأصحاب ، لاقتصار أكثرهم عليهما ، وادعاء الاجماع عليهما ،  
والله أعلم .

المسألة ( الثالثة تجوز الصلاة في فرو السنجاب ، فانه لا يؤكل اللحم ، وقيل :  
لا يجوز ، والأول أظهر ) وفقاً للشيخ والفاضل والشهيد والمقداد والمحقق الثاني  
والفاضل الميسي وغيرهم ، بل عن الأنوار القمرية نسبته إلى الأكثر خصوصاً بين  
التأخرين ، وفي جامع المقاصد إلى جمع من كبراء الأصحاب ، وعن الذخيرة إلى المشهور  
بين التأخرين ، وفي الرياض وهو كذلك ، بل لعله عليه عامتهم عدا الفاضل في التحرير

والقواعد وفخر الدين في شرحه والصيمري ، فظاهرم التردد ، لاقتصارهم على نقل القولين من غير تزجيح وإن كان ستعرف ما فيه ، وفي كشف الرموز عن القطب أنه الأظهر بين الطائفة ، بل عن المبسوط نفي الخلاف فيه والحواصل ، وفي المنظومة إرسال الاجماع عليه ، وعن الأمامي أن من دين الامامية الرخصة فيه والفنك والسمور ، والأولى الترك ، واحتمال أن مراده ورود الرخصة وإن لم يكن معمولاً بها - بقرينة أن والده الذي هو من رؤساء الامامية من جملة المانعين ، فعدم معلومية قائل بجوازه في الفنك والسمور ، بل ظاهرهم الاتفاق على العدم - خلاف الظاهر ، على أن المحكي من رسالة والده اليه مشتمل على ذكر الرخصة ، قال : « لا بأس بالصلاة في شعر ووبر ما أكل لحمه ، وإن كان عليك غيره من سنجاب أو سمور أو فنك وأردت أن تصلي فأنزعه وقد روي فيه رخص » .

وكيف كان فالمتبع الدليل ، ولا ريب في اقتضائه الجواز ، إذ روى علي بن راشد (١) في الصحيح « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : ما تقول في الفراء أي شيء يصلى فيه ؟ فقال : أي الفراء ؟ قلت : الفنك والسنجاب والسمور ، فقال : فصل في الفنك والسنجاب ، فأما السمور فلا تصل فيه ، قلت : في الثعالب نصلي فيها قال : لا ، ولسكن تلبس بعد الصلاة » إلى آخره . والحلي (٢) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « سألت عن الفراء والسمور والسنجاب والثعالب وأشباهه فقال : لا بأس بالصلاة فيه » وبشر بن بشار (٣) « سألت عن الصلاة في الفنك والفراء والسنجاب والسمور والحواصل

(١) ذكر صدره في الوسائل - في الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

وذيله في الباب ٧ - الحديث ٤ لكن رواه عن أبي علي بن راشد

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ لكن رواه عن

التي تصاد ببلاد الشرك أو بلاد الاسلام أن أصلي فيه لغير تقية ، قال : فقال : صل في السنجاب والحواصل الخوارزمية ، ولا تصل في الثعالب والسمور » ويحيى بن أبي عمران (١) انه قال : « كتبت إلى أبي جعفر الثاني ( عليه السلام ) في السنجاب والفنك والحز وقلت : جعلت فداك أحب أن لا تجهيني بالتقية في ذلك ، فكتب بخطه إليّ صل فيه » والوليد بن أبان (٢) : « قلت للرضا ( عليه السلام ) : أصلي في الفنك والسنجاب قال : نعم » إلى غير ذلك .

واحتال هل الجميع على التقية - بقرينة اشتغالها على ما علم كون الاذن في الصلاة فيه لذلك حتى عند الخصم - يدفعه أولاً اشتغالها على ما ينافي التقية ، لجواز الصلاة في جميع ما لا يؤكل لحمه ، اللهم إلا أن يكتفى في التقية بمجرد وقوع الخلاف بين الشيعة كي لا يعرفوا فيؤخذوا ، وفيه بحث ، أو بالموافقة لبعض رواياتهم وإن كان علمهم على خلافه ، وثانياً أن العلم بكون الجواز في غير ما نحن فيه للتقية لا يقضي به فيه ، إذ هو في الحقيقة إبطال للدليل بمجرد الاحتمال ، على أن من المعلوم عدم الاتجاه إلى التقية التي لا تخفى على الخواص الذين كان من المعروف عندهم الاعطاء من جراب النورة إلا عند الضرورة ، فحينئذ لا يقدح في الحجية وحدة الجواب عنها بعد اشتراك الجميع في الجواز ، وإن كان بعضها للتقية والضرورة ، وآخر مطلقاً ، وكان اختصاص بعضها بذلك لتفاوتها في مصلحة الامتناع ، كما يؤمى إليه خبر محمد بن علي بن عيسى (٣) المروي عن مستطرفات السرائر قال : « كتبت إلى الشيخ يعني الهادي ( عليه السلام ) أسأله عن الصلاة في الوبر أي أصنافه أصلح ؟ فأجاب لا أحب الصلاة في شيء منه ، قال : فرددت الجواب أنا مع قوم في تقية ، وبلادنا بلاد لا يمكن أحد أن يسافر منها بلا وبر ، ولا

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦ - ٧

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣



يأمن على نفسه إن هو نزع وبره ، وليس يمكن الناس ما يمكن الأئمة ( عليهم السلام )  
 فما الذي ترى أن نعمل به في هذا الباب ، قال : فرجع الجواب إليّ تبس الفك  
 والسمور » وثالثاً أن في النصوص ما فقد المانع المزبور ، بل الشاهد على ما قلناه من إرادة  
 التقية والاضطرار في غير السنجاب ، كخبر مقاتل بن مقاتل (١) قال : « سألت أبا الحسن  
 ( عليه السلام ) عن الصلاة في السمور والسنجاب والتملب فقال : لا خير في ذاك ما خلا  
 السنجاب ، فإنه دابة لا تأكل اللحم » وذيل خبر علي بن أبي حمزة (٢) عن أبي عبد الله  
 ( عليه السلام ) « قلت : وما يؤكل لحمه من غير الغنم قال : لا بأس بالسنجاب ، فإنه  
 دابة لا تأكل اللحم ، وليس هو فيما نهى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ، إذ نهى  
 عن كل ذي ناب ومخلب . »

والضعف في السند منجبر بما عرفت ، والمناقشة فيه أيضاً - باقتضاء الثاني كونه  
 من ما كول اللحم ، وهو مجمع على خلافه ، واقتضاء التعليل فيهما أن كل ما لا يأكل اللحم  
 تجوز الصلاة فيه وإن كان غير ما كول اللحم - يدفعها عدم قدح ذلك في الحجية فيما نحن  
 فيه ، مع أن الموجود فيما حضرني من الوسائل التي عليها آثار الصحة « وما لا يؤكل »  
 إلى آخره . بل وفي وسائل أخرى ، لكن فيها أن ذلك نسخة ، وكان المراد بالتعليل  
 دفع ما اشتهر من عدم الصلاة في السباع ، فهو خبر قاسم الخياط (٣) قال : « سمعت  
 موسى بن جعفر ( عليهما السلام ) يقول ما أكل الورق والشجر فلا بأس بأن يصلى فيه ،  
 وما أكل الميتة فلا تصل فيه » كل ذلك مع السلامة عن المعارض عدا عمومات تقبل  
 التخصيص بذلك ، سيما بعد الاعتضاد بما عرفت .

---

(١) و(٢) الوسائل - الباب ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢-٣ والثاني  
 في الكافي هكذا ولكن في الوسائل والتحذير « قلت : وما لا يؤكل لحمه »  
 (٣) الوسائل - الباب ٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

وما في المدارك - من أن رواية ابن بكير (١) وإن كانت عامة إلا أن ابتناءها على السبب الخاص وهو السنجاب وما ذكره مما يجعلها كالنص في المسؤول عنه ، وحينئذ يتحقق التعارض ، ويصار إلى الترجيح - يدفعه أن مثله لا يقدح في التخصيص في النص قطعاً ، فكذا المنفصل ، خصوصاً مع اندراج بعض أفراد السؤال في عموم الجواب ، ولعله نصب للسائل قرينة حالية على إخراج السنجاب ، وليس المقام مقام حاجة ، ولذا لم يستثن فيها الخبز المعلوم استثنائه ، كما أن ما يقال من عدم مقاومة لهذا الخاص على تلك العمومات المزبورة المخالفة للعامة ، لمعارضة الشهرة المتأخرة بالمشهرة المتقدمة ، إذ هو منقول عن علي بن بابويه في الرسالة وولده في الفقيه والهداية والمقنعة وجمل العلم والجل والعقود والمصباح ومختصره والكتاب والتقي والديلمي والخلاف والنهاية في الأطعمة والسرائر وكشف الروز والتذكرة والمختلف ونهاية الأحكام والمهذب البارع والموجز الحاوي ، بل نسبه غير واحد إلى ظاهر الأكثر ، بل عن روض الجنان أنه مذهب الأكثر ، وفي السرائر « لا تجوز الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحمه بغير خلاف من غير استثناء - إلى أن قال - : فعلى هذا لا تجوز الصلاة في السمور والسنجاب » إلى آخره . وهو كالصریح في اندراجہ فی معقد نفی خلافہ ، وفي الخلاف والفنية الإجماع على المنع في كل ما لا يؤكل لحمه ، لكن قال في الخلاف : « وردت رخصة في الفئك والسنجاب ، والأحوط ما قلناه من المنع » وربما استفيد من ذلك ظهوره أو صراحته في إرادة دخول السنجاب في معقد إجماعه ، على أن نفی الخلاف في المبسوط يوهنه تحقيق الخلاف أولاً وبالإجماع أو الشهرة العظيمة على خلافه في الحواصل ، مضافاً إلى ما في الفقه الرضوي (٢) « ولا تجوز الصلاة في فرو سنجاب ولا سمور » وإلى ما

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - اسکن باسقاط لفظ « فرو » كما في فقه الرضا عليه السلام.

سمعت سابقاً من المناقشة في إجماع الأمالي وغيره ، إذ هي لو سلمنا دفعها أو دفع بعضها فلا ريب في أنها تورث وهنا في تلك الأدلة .

واعلم لهذا اضطرب الأمر على بعض الأصحاب فلم يرجح أحد القولين بل اقتصر على نقلهما ، كالحكي عن الإيضاح وغاية الرام وكشف الالتباس وتلخيص التلخيص بل والتحرير والتلخيص على ما حكى ، فلا أقل من ذلك كله الشك في خروج هذا الخاص عن تلك العمومات التي هي كالصريحة فيه المعتضدة بالاحتياط الذي إن لم نقل بوجوب مراعاته في الفراغ من الشغل اليقيني فلا ريب في رجحانه .

(و) قد يذنب عنه بمنع تحقق الشهرة وإن حكيت ، لأن التلخيص يشهد بأن جماعة من نسب إليه ذلك لا تصریح له فيه ، نعم أطلق النع مما لا يؤكل لحمه ، ومن هنا حكاة في كشف اللثام عن ظاهر الجمل والاقتصاد والمصباح ومختصره والسيد وأبي علي والحليين والمفيد ، بل من لاحظ الخلاف علم أنه مائل إلى الجواز لا العدم ، لأنه بعد الحكم بالمنع فيما لا يؤكل قال : ورويت رخصة في جواز الصلاة في الفلك والسمور والسنجاب ، والأحوط ما قلناه ، لا أقل من أن يكون غير معلوم الحال ، ولذا اقتصر في الكشف على ذكر أنه احتاط فيه ، ومن الغريب دعوى تناول إجماعه لذلك ، والصدوق (رحمه الله) قد صرح بالجواز فلا يلتفت إلى إطلاق بعض كلماته ، بل جماعة ممن نسب إليه المنع قد صرح بوردود الرخصة فيه ، منهم الديلمي ويحيى بن سعيد وعلي بن بابويه ، فبناءً على عمله بها وإرادته ذلك على الإطلاق لا في حال الضرورة يكون ممن قال بالجواز ، وليس في التذكرة وكشف الرموز إلا أنه أحوط .

وبالجملة من تتبع كلمات الأصحاب مع التأمل علم الفرق بين الشريطين ، وعلم مافي دعوى كونه من معقد إجماع الغنية والخلاف ، بل ونفي الخلاف في السرائر مع أنه لو كان مراداً أمكن له دعوى كونه مما تبين الخطأ فيه ، والرضوي ليس حجة عندنا ، مع

أنه مصرح بالرخصة أيضاً ، فلا شك حينئذ في خروجه عن العمومات الزبورية ، لا أقل من الشك في تناولها له ، فتبقى الصحة حينئذ على مقتضى الاطلاقات ، لاصالة عدم مانعية المشكوك فيه عندنا ، فالجواز حينئذ لا ريب في أنه أقوى ، بل قد يتوقف في السكراهة فيه فضلاً عن المنع وإن حكي عن ابن حمزة القول بها ومال إليها في الرياض ، اسكن لا دليل ، إذ إرادة القدر المشترك من العمومات لا قرينة عليه ، بل هي على خلافه ، نعم الأولى والأحوط الترك خروجاً عن شبهة الخلاف نصاً وفتوى .

ثم من المعلوم انه على تقدير الجواز الظاهر عدم الفرق بين الجلد نفسه والوبر ، لأنه مقتضى الأدلة السابقة ولو بضميمة قوله ( عليه السلام ) ( ١ ) في الخنز : « إذا حل وبره حمل جلده » ومن هنا نص المصنف على الفرو ، بل اعلم ظاهر الجميع لاطلاق السنجاب ، وجمع البسوط وغيره له مع الخواصل ، وغير ذلك ، وأما المانعون ففي كشف الثام أن ما عدا السرائر والنهاية يعم الجلد والوبر ، قلت : وهو المتجه ، لأنه مقتضى العمومات ، وكذا من المعلوم اعتبار التذكية فيه ، لأنه من ذي النفس ، فمع عدمها يندرج فيما دل على المنع من الميتة ، مضافاً إلى ما في بعض النصوص ( ٢ ) السابقة الذي ينبغي تنزيل إطلاق الآخر عليه ، اسكن يد المسلم تكفي في الحكم بتذكيته كغيرها من الامارات السابقة . فلا عبرة بما اشتهر بين التجار والمسافرين من أنه غير مذكي ما لم يحصل منه علم بذلك ، فيحرم حينئذ كما هو واضح ، فظهر حينئذ من ذلك كله أن المستثنى عندنا من السكلية المزبورة الخنز والسنجاب وبراً وجلداً .

( و ) أما الصلاة ( في الثعالب والأرانب ) ففيها ( روايتان ( ٣ ) أصحهما )

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٤

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب لباس المصلي

وأشبههما وأشهرهما (المنع) بل لم يعمل برواية الجواز أحد كما اعترف به في التنقيح ، بل والمحكي عن المذهب ، بل في كشف الرموز الاجماع عليه ، بل حكاه أيضاً عن علم الهدى والشيخ ، ولعله لذا قال في الدروس والبيان : إن رواية الجواز مهجورة ، مضافاً إلى ما سمعته سابقاً في الخز المشوش بوبرهما ، وعن مجمع البرهان أنه ورد في المنع أربعة عشر حديثاً ، قلت : بل يمكن دعوى تواتر رواية المنع (١) في الثعالب ، وفيها الصحيح الصريح وغيره ، فمن العجيب بعد ذلك كله ما في المدارك حيث أنه ذكر منها صحيح ابن مهزيار (٢) الوارد في التلوك والجوارب من وبر الأرناب المتقدم سابقاً ، وصحيح ابن مسلم (٣) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جلود الثعالب فقال : ما أحب أن أصلي فيها » ثم قال : وبازاء هاتين الروایتين أخبار كثيرة دالة على الجواز ، كصحيحة الحلبي (٤) وصحيحة علي بن يقطين (٥) وصحيحة جميل (٦) ثم حكى عن المعتبر أنه قال : واعلم أن المشهور في فتوى الأصحاب المنع مما عدا السنجاب ووبر الخنز ، والعمل به احتياط في الدين ، وقال بعد أن أورد روايتي الحلبي وعلي بن يقطين : وطريق هذين الخبرين أقوى من ذلك الطريق ، ولو عمل بها عامل جاز ، وعلى الأول عمل الظاهرين من الأصحاب منضماً إلى الاحتياط للعبادة ، ثم قال : قلت : ومن هنا يظهر أن قول المصنف « أصحابها المنع » غير جيد ، ولو قال أشهرها المنع كما ذكر في النافع كان أولى ، والمسألة قوية الاشكال من حيث صحة أخبار الجواز واستفاضتها واشتهار القول بالمنع بين الأصحاب ، بل إجماعهم عليه بحسب الظاهر ، وإن كلف ما ذكره في المعتبر

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ و ٦ و ٧ وغيرها

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

(٣) و (٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٩ - ٩

(٤) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧

(٥) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

لا يخلو من قرب .

إذ فيه ما لا يخفى ، بل لولا الوثوق بعدالته وكمال تقواه لا يمكن كونه من التدايس  
المهرم ، ضرورة استفاضة المنع في الثعالب ، مع أنه لم يذكر منها إلا صحيح ابن مسلم  
الذي ظاهره الجواز ، وترك موثق ابن بكير (١) أو صحيحه الذي هو عنده من  
الصريح باعتبار بناء العام فيه على السبب الخاص ، وصحيح ابن راشد (٢) وعلي بن  
مزيار (٣) وصحيح الريان بن الصلت (٤) وخبر ابن أبي زيد (٥) وخبر الوليد بن  
أبان (٦) وخبر بشر بن بشار (٧) ومقاتل بن مقاتل (٨) وغيرهم ، بل قد سمعت  
الاعتراف عن أستاذة بأنها تبلغ أربعة عشر خبراً ، على أن ظاهره عدم الفرق بين  
الثعالب والأرانب في قوة الاشكال ، مع أنه لم يذكر خبراً دالاً على الجواز فيه  
بالخصوص ، بل ولا وقفنا نحن عليه بالنسبة إلى الجلود إلا ما في مكتبة محمد بن إبراهيم (٩)  
من الكراهة في جلد الأرانب ، وهي مع عدم جمعها لشرائط الحجية يراد الحرمة من  
لفظ الكراهة فيها قطعاً ، وأما وبره ففيه صحيح محمد بن عبد الجبار (١٠) المتقدم

- 
- (١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١  
(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ٣  
(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢  
(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦ - ٧  
(٧) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ لكن عن بشار  
لبن بشار

- (٨) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢  
(٩) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤  
(١٠) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

سابقاً ما فيه عند البحث عن حكم ما لا تتم الصلاة فيه ، بل تقدم هناك ما يعارضه من خبر إبراهيم بن عقبة (١) وغيره . كما أنه تقدم في الخبر الغش بوبر الأرناب (٢) وما فيه .

كل ذا مع أن صحيح علي بن يقطين الذي ذكره في اللباس لا الصلاة حتى يعارض ما دل على المنع منها فيه ، ولو أريد ذلك منه فلا ريب في حمله على التقية ، لما فيه من نفي البأس عن جميع الجلود الذي علم من ضرورة مذهب الشيعة خلافه ، مع أن علي بن يقطين كان من الوزراء الذين لا بد لهم من التقية ، بل ظاهر صحيح الحلبي أيضاً ذلك باعتبار اشتماله على قول السائل : « وأشباهه » كجميع الجلود في السابق ، على أن في صحته إشكالاً ، وهو محتمل لارادة نفي البأس عن الصلاة في الأول ، لأنه أفرد الضمير فيه ، لا أقل من أن يكون قصد الاجمال بذلك من جهة التقية ، ضرورة حصوله بتعدد المرجع ولا قرينة ، وإلا لقال : لا بأس بالصلاة فيها ، وأما صحيحة جميل فقد يتوقف في صحتها ، لأن الشيخ على ما قيل رواها بسند آخر عن جميل عن الحسين بن شهاب عن الصادق (عليه السلام) ، والظاهر أن الروایتين واحدة ، وإلا كان اللازم عليه أن يذكر لهذا الراوي روايته عن الصادق (عليه السلام) بلا واسطة ، ولراوي الأولى رواية بالواسطة كما هو الظاهر من حالهم ، ولو قلنا بعدم ظهور الاتحاد فظهور التعدد محل نظر ، وكيف كان فثبوت العدالة بالنسبة إلى الجميع لا يخلو من شك ، ولو سلم فهي لا تعارض ما عرفت من وجوه ، بل يمكن كون اشتراط نفي البأس فيها بالتذكية كناية عن عدم الجواز ، لاستحالة تحقق الشرط بناءً على اعتبار المأكولية فيها ، كما نص عليه الصادق

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب لباس المصلي

(عليه السلام) في خبر علي بن أبي حمزة (١) على ما سمعته سابقاً من الفضالين ، ومنه يعلم الوجه حينئذ في جملة من النصوص في غير المقام أيضاً ، فلا بد من طرحها أو حملها على التقية ، ومن الغريب ما في المعتبر من تجويز العمل بها بعد أمرهم (عليهم السلام) بطرح أمثالها وعدم الالتفات إليها ، وكأنه (رحمه الله) هو الذي أوقع هؤلاء في هذه الوسوسات فيما هو عندنا الآن من الضروريات ، والحمد لله رب الأرضين والسماوات .

وقد ظهر من هذا كله أن الكلية السابقة بحملها بالنسبة إلى الثعالب والأرانب جلدأ وويرأ وغيرها من الأجزاء ، أما الفئك والسمور والحوامل الخوارزمية ففي جملة من النصوص (٢) جواز الصلاة فيها ، وفيها الصحيح وغيره ، بل في كشف الثمام لم أظفر بخبر معارض للجواز في خصوص الفئك ، وإن كان قد يناقش فيه بأن المنع منه كصريح موثق ابن بكير الذي هو الأصل في الباب ، بل ربما عد من الصريح باعتبار إبتنائه على السبب الخاص ، بل لعل خبر بشر بن بشار (٣) أيضاً كذلك ، وإن اقتصر في النهي فيه على الثعالب والسمور ، إلا أنه بقربة تقدم الاذن فيه في السنجاب والحوامل يراد منه غيرها (٤) مما وقع في السؤال ، ومنه الفئك ، بل لعل خبر محمد بن علي بن عيسى (٥) الروي عن مستطرفات السرائر كالصريح في عدم جواز الصلاة لغير الضرورة من التقية ونحوها ، بناءً على إرادة المنع من نفي الحب فيه ، كما في صحيح ابن مسلم (٦)

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣ و ٤ - من أبواب لباس المصلي

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - يمكن رواه عن

بشير بن بشار

(٤) في النسخة الأصلية ، وغيرها ، والصحيح ما أئتمناه

(٥) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١



وأنه عبّر بذلك للتقية ، قال فيه : « كتبت إلى الشيخ يعني الهادي ( عليه السلام ) أسأله عن الصلاة في الوبر أي أصنافه أصلح ؟ فأجاب لا أحب الصلاة في شيء منه ، قال : فرددت الجواب أنا مع قوم في تقية ، وبلادنا بلاد لا يمكن أحداً أن يسافر منها بلا وبر ، ولا يأمن على نفسه إن هو نزع وبره ، وليس يمكن للناس ما يمكن الأئمة ( عليهم السلام ) فما الذي ترى أن نعمل به في هذا الباب ، قال : فرجع الجواب إليّ " تلبس الفنك والسمور " وكان نظر الشيخ في النهاية إلى هذا الخبر ، فجوز الصلاة في وبريهما اضطراراً ، ولا بأس به ، بل لا يبعد ذلك في جلدیهما كما هو ظاهر المحكي عن الوسيلة حيث أطلق جواز الصلاة فيهما اضطراراً ، ولعله نزل أخبار الجواز على ذلك .

ومنه يعلم حينئذ أولوية تقديمها في حال الضرورة على غيرها مع التعارض ، وربما يشتم أولوية الفنك من السمور للتصريح في كثير من النصوص ( ١ ) بالمنع منه دونه ، فلم نجد تصريحاً بالمنع منه عدا ما عرفت ، وإن كان يحتمل لكثرة استعماله في ذلك الوقت ، وكيف كان فلا يجوز فيها اختياراً وفقاً للمشهور ، بل في المفاتيح الاجماع عليه ، كما أن في الدروس والبيان ان رواية الجواز متروكة ، ولعلهما لم يفهما العمل من قول علي بن بابويه في الرسالة المتقدم آنفاً ، ولا مما عن المبسوط « وردت فيها رخصة » والأصل المنع كالخلاف ، لكن فيه والأحوط المنع ، والمراسم وردت الرخصة فيهما ، بل قد سمعت ما عن الأمالي ان من دين الامامية الرخصة فيهما بحمل الرخصة في كلامهم على الجواز بعد النهي لضرورة لا الرخصة الاختيارية ، أو على إرادة الرواية وإن لم يفتم بها ، أو أن عملهم خاصة لا يرفع المتروكة ولا يمنع الاجماع ، أو غير ذلك ، لكن من الغريب نقل هذا الاتفاق في المفاتيح فيهما دون الثعالب ، بل فيها أن منهم من كرهها ، والتتبع يشهد بخطئه في ذلك ، وعلى كل حال فرواية الجواز فيهما قاصرة عن

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ و ٤ و ٥

معارضة دليل المنع من وجوه ، خصوصاً السمور الذي روي المنع فيه بالخصوص ، بل في خبر سعد بن سعد (١) عن الرضا (عليه السلام) ما يقضي بأنه من السباع التي عدم الجواز فيها قطعي أو ضروري ، كما يؤيى إليه ما سمعته في السنجاب من تعليل الجواز فيه بأنه لا يأكل اللحم .

بل من ذلك يعلم وجه المنع في الحواصل زيادة على عموم المنع فيما لا يؤكل لحمه ، لأن الظاهر انها من سباع الطير كما ذكره في تفسيرها من أنها طيور لها حواصل عظيمة تعرف بالجمع والكي بضم الكاف وجمل الماء ، طعامها اللحم والسمك يعمل من جلودها بعد نزع الريش مع بقاء الوبر ، ويتخذ منه الفراء ، وقد ينسج من أوبارها الثوب ، مع أن رواية الجواز هي خبر داود الصرمي عن بشير بن بشار (٢) وهما معاً لم ينص على توثيقهما ، على أنها مضمرة ، وإن قيل : إنها في مستطرفات السرائر مسندة إلى علي ابن محمد (عليهما السلام) ، وفيها أيضاً تصاد في بلاد الشرك أو بلاد الاسلام ، مع أن الأولى ميتة ، وأما صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٣) « سأله عن الاحاف من الثعالب أو الخوارزمية أيصلى فيها أم لا ؟ قال : إن كان ذكياً فلا بأس » ففي الوافي أن الذي وجدناه في نسخ التهذيب « أو الجرذ منه » قيل بكسر الجيم وتقديم المهملة على المصحفة من لباس النساء ، وعلى هذا فلا شاهد فيه ، لكن قال : وفي الاستبصار « أو الخوارزمية » وكأنها الصحيح ، فيكون المراد بها الحواصل ، قلت : يحتمل العكس ، وعلى كل حال يكون الخبر مضطرباً ، وحجية مثله - خصوصاً في نحو المقام ، وخصوصاً مع اشتماله على الثعالب التي قد عرفت الحال فيها - كما ترى ، ولم أعتز على غيرها مما يدل

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١١

على الجواز ، وما عن الخرائج من توقيع الناحية المقدسة. لأحمد بن أبي روح (١) «وسألت ما يحل أن يصلى فيه من الوبر والسمور والسنجاب والفنك والداق والحواصل ، فلما السمور والشعالب فحرام عليك وعلى غيرك الصلاة فيه ، ويحل لك جلود المأكول من اللحم إذا لم يكن فيه غيره ، وإن لم يكن لك ما يصلى فيه فالحواصل جائزة أن تصلى فيه » فهو خاص بعدم السائر من غيرها ، كالذي في كشف اللثام عن بعض الكتّاب (٢) من الرضا (عليه السلام) « وقد تجوز الصلاة فيما لم تنتبه الأرض ولم يحل أكله مثل السنجاب والفنك والسمور والحواصل إذا كان مما لا يجوز في مثله وحده الصلاة » خاص بما لا تتم الصلاة به ، والتتيميم بعدم القول بالفصل ليس أولى من العكس ، فلا محيص حينئذ عن القول بعدم الجواز الموافق للإطلاقات والعمومات ومعاهد الاجتماعات ، خصوصاً ولم يعرف الخلاف في ذلك إلا من الشيخ والاصباح والجامع والوسيلة ، مع أن الأخير قيده بالخوارزمية موافقة لما سمعته من النص ، والأولون أطلقوا ، ولم نعرف لهم دليلاً بل ولا موافقاً سوى ما عن المراسم من أنه وردت رخصة في الحواصل ، وفيه الاحتمال السابق ، فمن الغريب دعوى الشيخ في المبسوط عدم الخلاف في الجواز ، ومنه يعرف ما في منظومة الطباطبائي من الجواز للنص والاجماع المنقول ، فإن أراد ما في المبسوط فاعتماده عليه فضلاً عن تسميته إجماعاً غريب ، وإن أراد غيره فلم نعر عليه ، وأما النص فهو قيد بالخوارزمية ، فكان عليه التقييد به ، مع أنه من الغريب على طريقته العمل بمثله ، خصوصاً بعدما في الدروس والبيان من أن رواية الجواز مهجورة ، والله أعلم.

المسألة (الرابعة) لا يجوز لبس الذهب للرجل إجماعاً أو ضرورة ، ولا الصلاة في السائر منه بلا خلاف أجده ، بل ولا فيما تتم الصلاة به منه وإن لم يقع به السترة فعلاً ،

(١) المستدرک - الباب - ٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

كما عن الشيخ نجيب الدين الاعتراف به ، قال : « يشترط أن لا يكون لباس الرجل في الصلاة ذهباً بلا خلاف » وما في المحكي عن الألفية والمقاصد العلية ورسالة صاحب المعالم « يشترط في الساتر أن لا يكون ذهباً » لا يراد منه الجواز في غيره ، بل قد يظهر من منظومة العلامة الطباطبائي عدم الخلاف في مطلق الملبوس من الذهب ولو خاتماً ، وأعله كذلك ، وإن كان قد تردد فيه في المحكي عن المنتهى والمعتبر ، بل في الأول التردد في غير الساتر من الثوب المنسوج بالذهب والمموه به وفي المنطقة ، سكن قرّب البطلان ، لأن الصلاة فيه استعمال له ، والنهي في العبادة يدل على الفساد ، ومثله لا يعد خلافاً ، بل قد يناقش في دليله المقتضي للبطلان في كل ما حرم لبسه من الذهب وغيره بأنه لا تلازم بين الحرمة والبطلان إلا إذا أريد من اللبس السكون فيه ، كما هو ظاهره أو صريحه في التذكرة ، فينتجه البطلان حينئذ كالصلاة في المكان المنصوب ، بناءً على المعلوم من مذهب الإمامية من عدم جواز اجتماع الأمر والنهي ، سكن قد يمنع ، للفرق الواضح بين حرمة اللبس وبين السكون في المكان المنصوب بعدم رجوع الأول إلى النهي عن شيء من أجزاء الصلاة ، فإن اللبس أمر مغاير للأجزاء بخلاف الثاني .

نعم لو قلنا باقتضاء الأمر بالشيء النهي عن الضد أمكن ذلك ، لأنه مأمور بالترفع من غير فرق بين الساتر وغيره مع استلزام نزعه ما يبطل الصلاة كالفعل الكثير وزوال الطمأنينة ، كما أنه يمكن البطلان فيما يحصل به الستر فعلاً منه وإن لم تقل بذلك ، لسكونه من موارد اجتماع الأمر والنهي عندنا ، لعدم الفرق بين الواجب الأصلي والمقدي في ذلك ، بناءً على وجوب مقدمة الواجب شرعاً ، أو على أن الأمر بالستر في الصلاة قد تحقق ، فلا يتحقق في المنهي عنه ، وليس هو كقطع المسافة للحج الذي علم إرادة التوصل منه صرفاً بحيث لا يقدر اجتماعه مع المحرم ، مع أن المنتجه بناءً على وجوب المقدمة شرعاً التزام أنه حرام سقط به الواجب لا أنه مما اجتمع فيه .

والمناقشة بأنه يلتزم بنحوه في المقام أيضاً يدفعها إمكان الفرق بينهما أولاً بظهور أدلة الشرطية هنا فيما لا يشمل مثل هذا الستر ، فالبطالان حينئذ لعدم تحقق الشرط بخلاف مثال القطع الذي لا مدخلية له في الصحة ، وثانياً بأنه لما أمر بالستر للصلاة كان الشرط الستر المأمور به ، ولا ريب في عدم حصوله في الفرض ، ضرورة كون الحاصل منه في الخارج فرداً للباس المحرم ، فلا يتحقق كونه المأمور به ، لعدم اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد شخصي من غير فرق بين العبادة وغيرها ، فلم يحصل الشرط للصلاة ، فتبطل كما تسمعه إن شاء الله في الاستتار بالمقصوب ، وأهل ما ذكرناه أولاً يرجع إلى هذا ، ومن ذلك كله يظهر لك ما في كشف اللثام ، فإن الجمع بين أطراف كلامه محتاج إلى تأمل ، بل أهل كلامه في المقصوب كالصریح فيما ينافي أول كلامه هنا ، فلاحظ وتأمل .

كما أنه ظهر لك وجه البطلان لو كان هو الساتر من غير جهة اتحاد الكون ، إلا أنه على كل حال لا ريب في أولوية الاستناد هنا إلى النصوص الدالة على الحكم في جميع أفراد الدعوى ، ففي موثق عمار (١) عن الصادق (عليه السلام) « لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه ، لأنه من لباس أهل الجنة » وفي خبر موسى بن أكيّل (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً « جعل الله الذهب في الدنيا زينة النساء فحرم على الرجال لبسه والصلاة فيه » وفي خبر جابر الجعفي (٣) المروي عن الخصال عن أبي جعفر (عليه السلام) « يجوز للمرأة لبس الديباج - إلى أن قال - : ويجوز أن تتختم بالذهب وتصلي فيه ، وحرم ذلك على الرجال » والمناقشة في السند أو الدلالة أو فيها مدفوعة بالانجبار بالمشهرة العظيمة أو الاجماع كما عرفت .

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦

نعم قد يتوقف في المذهب تمويهاً أو غيره باعتبار انسياق لباس خصوص الذهب من الأدلة ، لا أقل من أن يكون مشكوكاً فيه منها ، فينبغي الاقتصار على المتيقن فيما خالف الأصل ، خصوصاً ولا جابر للنصوص هنا ، لاختلاف الأصحاب فيه ، ففي الغنية : « تكره الصلاة في المذهب والملحم بالذهب بدليل الاجماع المشار اليه » وفي الاشارة : « وكما يستحب صلاة المصلي في ثياب البيض القطن والكتان كذلك تكره في المصبوغ منها ، وتتأكد في السود والحر ، وفي الملحم بذهب أو حرير » وفي المحكي عن الوسيلة : « والمموه من الخاتم والمجرى فيه الذهب والمصبوغ من النقدين . على وجه لا يتميز والدروس من الطراز مع بقاء أثره حل الرجال » وعن الحلبي : « وتكره الصلاة في الثوب المصبوغ ، وأشد كراهية الأسود ، ثم الأحمر المشيع والمذهب والموشح والملحم بالحرير والذهب » واختاره العلامة الطباطبائي في المنظومة ، بل لعله ظاهر من اقتصر على اشتراط أن لا يكون من ذهب .

خلافاً للفاضل والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم على ما حكى عن البعض فالبطالان مطلقاً ، ولعله لا إطلاق للنصوص السابقة ، خصوصاً في المنسوج الذي هو جزء لباس ، بل قد يدعى أن المراد من النهي في النصوص أمثال ذلك ، لعدم تعارف لباس ساتر مثلاً منه خالص ، فالمراد حينئذ ما تعارف اتخذ منه من حلي أو نسج أو تمويه أو نحو ذلك ، اسكن قد يناقش بأنه مجاز في لفظ « في » لا قرينة عليه ولو تعذر الحقيقة كما سمعته فيما لا يؤكل لحمه ، اللهم إلا أن يدعى أن ذلك كله من مصداق « في » حقيقة ، أو أن القرينة تعارف لباس الذهب على النحو المزبور ، ومن هنا جزم الأستاذ في كشفه بالبطالان ، فقال : « الشرط الثالث أن لا يكون هو أو جزؤه ولو جزئياً أو طليه مما يعد لباساً أو فيما يعد لباساً أو لبساً ولو مجازاً بالنسبة إلى الذهب من الذهب ، إذ لبسه ليس

على نحو لبس الثياب ، إذ لا يعرف ثوب مصوغ منه ، فلبسه إما بالمزج أو التذهب أو التحلي أو التزيين بخاتم ونحوه » وإن كان لا يخلو من مناقشة في الجملة ، لكن لا ريب في أنه أحوط إن لم يكن أقوى .

نعم ينبغي الجزم بعدم البأس في المحمول منه سواء في ذلك المسكوك وغيره ، والمتخذ للنفقة وغيره ، لعدم تناول الأدلة السابقة له حتى خبر الثميري (١) فيبقى على الأصل ، بل قد يؤيده إطلاق الأمر للحاج بشد هميان نفقته على بطنه مع غلبة كونها دنائير ، وما تسمعه من جواز ضرب الأسنان به ، والسيرة المستمرة ، وظهور تلك النصوص في أن المبطل للصلاة ما يحرم لبسه منه ، ضرورة انسياق وحدة الموضوع في اللبس والصلاة منها ، ولذا قيل : إن لبسه في الصلاة يجمع ثلاثة آثام لحرمة لبسه في نفسه وللصلاة ذاتاً وتشريعاً ، وإن كان لا يخلو من نظر ، وعلى كل حال فن هذا الأخير يستفاد حينئذ عدم البطالان فيما جاز منه وإن سمي لبساً عرفاً ، كالسيوف المحلاة به والخناجر وغيرها من أنواع السلاح ونحوه مما دلت النصوص على نفي البأس عنه ، كخبر داود (٢) عن الصادق (عليه السلام) « ليس بتحلية المصاحف والسيوف بالذهب والفضة بأس » وعبد الله بن سنان (٣) « ليس بتحلية السيف بأس بالذهب والفضة » وبه جزم الأستاذ في كشفه ، بل لم أعرف من تردد في المحمول منه عدا الأستاذ الأكبر في أول كلامه لخبر الثميري ، واحتمال صدق « في » على نحو ما ادعى في غير المأكول ، مع أن ظاهره العدم أيضاً بعد ذلك ، وهو الوجه ، بل ينبغي الجزم بعدم البأس في شد الأسنان

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٣ - ١

به ، إما لعدم اندراجہ فی النصوص السابقة ، أو لما فی صحيح ابن مسلم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) « أن أسنانه استرخت فشدّها بالذهب » وفي خبر عبد الله بن سنان (٢) الروي عن مكارم الأخلاق للطبرسي عن أبي عبد الله (عليه السلام) « سألتہ عن الرجل ينضم سنہ أیصلح له أن يشدها بالذهب ؟ وإن سقطت أیصلح أن یجمل مکانها سن شاة ؟ قال : نعم إن شاء لیشدّها بعد أن تكون ذکية » وكان اعتبار التذکية فيه كخبري الحلبي (٣) عنه (عليه السلام) لما يستصحبها من اللحم ، واحتمال أن الجواب فيه للثاني دون الأول بعيد ، ولعله لذا جزم به الأستاذ في كشفه ، بل زاد على ذلك ، فقال : « والضب للأسنان أو بعض الأعضاء والوجود في البواطن لا بأس به » والله أعلم .

وكذا ﴿ لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال ﴾ إجماعاً من المسلمين ﴿ ولا الصلاة فيه ﴾ عندنا إذا كان مما تم به الصلاة ، سواء كان ساتراً أم لا كما في الذكرى وكشف الثام ، بل هو مقتضى إطلاق معقد الإجماع في الخلاف والتذكرة ، والمحكي عن كشف الالتباس والتمنعى على البطالن به ، بل عن الأخير في أثناء عبارته التصريح به ناسباً له إلى علمائنا ، ولعله كذلك ، لما عرفته في الذهب وإن كان لا ينطبق على تمام المدعى إلا على وجه سمعت البحث فيه ، وللنصوص المستفيضة المعتبرة ولو بضميمة ما سمعت ، ففي مكتبة ابن عبد الجبار (٤) إلى أبي محمد (عليه السلام) « عن الصلاة في قلنسوة حرير محض أو قلنسوة ديباج فكتب لا تحل الصلاة في حرير محض » ونحوها مكاتبتها

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ و ٣

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢



الأخرى (١) المتقدمة سابقاً ، وسأل أبو الحارث (٢) الرضا (عليه السلام) « هل يصلي الرجل في ثوب ابريسم ؟ فقال : لا » ونحوه خبر إسماعيل بن سعد الأحوص (٣) إلى غير ذلك من النصوص الدالة على المطلوب منطوقاً أو مفهوماً .

فما في خبر ابن بزيع (٤) « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الصلاة في ثوب ديباج فقال : ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس » يجب طرحه أو حمله على التقية ، لأن المشهور عندهم صحتها وإن حرم اللبس ، أو على إرادة المتزج بالحرير من الديباج فيه ، كما يؤمى إليه مقابلته بالحرير المحض في الخبر السابق وغيره ، وعن المغرب الديباج الثوب الذي سدهاء أو لحته ابريسم ، وعندهم اسم المنقش ، والجمع : ديابيج ، وعن النخعي أنه كان له طيلسان مديج أي أطرافه مزينة بالديباج ، أو على غير ذلك مما لا ينافي ما ذكرناه .

فعدم الجواز حينئذ في الصلاة وغيرها لا ريب فيه ﴿ إلا في ﴾ حال ﴿ الحرب ﴾ وعند الضرورة كالمبرد المانع من نزعه ﴿ فيجوز لبسه حينئذ بلا خلاف أجده ، بل في الذكرى وظاهر المدارك وصریح المهكي عن المعتبر وكشف الالتباس الاجماع عليه ، كهرميج جامع المقاصد في الأول ، وظاهره والمهكي عن المنتهى وصریح التذكرة في الثاني ، وقال الصادق (عليه السلام) في خبر إسماعيل بن الفضل (٥) : « لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير إلا في الحرب » ومرسل ابن بكير (٦) « لا يلبس الرجل الحرير والديباج إلا في الحرب » ولسماعة بن مهران (٧) لما سأله عن لباس الحرير والديباج

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ١٠

(٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٢ - ٣

« أما في الحرب فلا بأس وإن كان فيه تماثيل » إلى غير ذلك مما ورد في الحرب .  
 أما الضرورة فمع معلومية إباحة المحظورات عند الضرورات يدل عليها عموم (١)  
 قولهم (عليهم السلام) : « ليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه » و« كلما  
 غلب الله عليه فالله أولى بالعدر » (٢) و« رفع عن أمتي ما لا يطيقون » (٣) ونحو  
 ذلك مما دل على دفع الضرر من العقل والنقل ، وتقدمه على غيره من الواجبات ،  
 ولا إشكال حينئذ في صحة الصلاة معها ، لعدم سقوطها بحال ، والبحث في وجوب  
 التأخير مع العلم بالزوال أو رجائه وعدمه ما سمعته مكرراً في غيره من ذوي الأعذار ،  
 فلا وجه لاعادته ، كما أنه لا وجه للبحث عن الضرورة ، إذ هي كغيرها من الضرورات  
 التي يسقط بها التكليف في الواجبات والمحرمات ، وربما كان دفع القمل والحكة ونحوها  
 منها إذا كانا بحيث لا يتحملان عادة ، ولعله لذا رخص النبي (صلى الله عليه وآله) (٤)  
 عبد الرحمن بن عوف والزبير في لبسه لما شكيا من القمل .

ومن الغريب ما عن المعتبر من أن الأقوى عدم التعدية إلى غيرها وإن وجه  
 بأنه مبني على ما ذهب إليه في أصوله من عدم حجية منصوص العلة إلا أن يكون هناك  
 شاهد حال دال بالقطع على سقوط اعتبار ما عدا تلك العلة حتى يصير برهاناً . إذ فيه  
 أن الدليل ما عرفته لا العلة المزبورة ، نعم لو أراد عدم التعدية من حيث القمل وإن  
 لم يبلغ حد الضرورة أتجه ذلك ، لعدم العلم بكيفية ثبوت ذي العلة ، بل لم أعر على الخبر  
 المزبور مسنداً من طرقنا وإن اشتهر نقله في كتب أصحابنا ، قال في الفقيه : لم يطلق

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب القيام - الحديث ٦ و ٧

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب جهاد النفس - من كتاب الجهاد

(٤) صحيح مسلم ج ٦ - ص ١٤٣ - المطبوع بالأزهر

النبي (صلى الله عليه وآله) لبس الحرير لأحد من الرجال إلا لعبد الرحمان بن عوف ، وذلك انه كان رجلاً قلاً ، ولا ريب في إرادة وصوله إلى حد الضرورة المبيحة ، وإلا ثبت جوازه لغير الأمرين المذكورين المنافي لظاهر النصوص والفتاوى ، بل ربما أدرج أولهما في ثانيهما ، وإن كان هو خلاف ظاهر العطف في كلام الأكثر ، بل وخلاف إطلاق النصوص ، نعم ينبغي الفرق بين ضرورة القمل ونحوه وضرورة البرد مثلاً بجواز الصلاة فيه في الثانية دون الأولى ، لعدم خوف ضرر القمل بلبس غيره حال الصلاة خاصة ، بخلاف البرد المفروض التضرر بنزعه معه ولو حال الصلاة خاصة ، أما لو فرض العكس انعكس الحكم ، وبالجمله فالمدار على الضرورة حال الصلاة ، واحتمال الاكتفاء في رفع مانعيته للصلاة بجواز لبسه للضرورة لا للتلازم بين البطلان وحرمة اللبس ، والجواز والصحة ، ضرورة تعقل الانفكاك ، بل لدعوى ظهور النصوص والفتاوى في اتحاد موضوع الحرمة والبطلان والصحة والجواز واضح المنع ، بل يمكن القول بوجوب ساتر آخر ولو فوقه في صورة جوازه للضرورة ، إذ هي ترفع مانعيته لا تثبت (١) صلاحيته ، لتحقيق الساتر المأمور به الذي علم من الأدلة كونه غير حرير ، لعدم اقتضاء دليلها ذلك ، ونحوه يأتي في الحرب أيضاً ، ودعوى التلازم بين رفع المانعية هنا وبين تحقيق الشرطية التي هي مطلق التستر يمكن منعها ، اظهره قوله ( عليه السلام ) في التوقيع (٢) : « لا تجوز الصلاة إلا في ثوب سدهاء أو لحته قطن أو كتان » وغيره في خلافه بعد حمل ذلك فيه على المثال لكل ما تجوز الصلاة فيه ، ولو سلم في المقام أمكن منعه في غيره من محال الضرورة كالأكولية ونحوها ، فتأمل جيداً فإن المسألة عامة نافعة . وليس من الضرورة عدم الساتر غيره بلاخلاف أجده فيه ، بل في الذكرى وغيرها

(١) هكذا في النسخة الأصلية والمصحح ، لا انها تثبت ،

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨

ما قد يشعر بالاجماع عليه ، فيصلي حينئذ عارياً وإن فاتته من الأركان ما لم يفته لو صلى فيه ، لاطلاق النهي ، فوجوده كعدمه حينئذ ، فيشمله حينئذ ما دل (١) على كيفية صلاة فاقد الساتر، ودعوى أن ما دل (٢) على وجوب الركوع ونحوه يشرع الصلاة في الحرير مقدمة لحصوله كما ترى ، ولو سلم أن بين الأدلة التعارض من وجه كان الترجيح لما ذكرنا قطعاً ، فتأمل .

ولو اضطر إلى لبسه أو النجس بناءً على عدم الاذن في النجس مطلقاً إلا للضرورة أمكن ترجيحه على الحرير بأن مانعه عرضي بخلاف الحرير ، وبأن في الحرير حرمة اللبس وليس في النجس ذلك ، واحتمال معارضة ذلك بأهوية حرمة من النجس ، ولذا جوز في الحرب ، وبأنه خص جواز لبسه للضرورة في الفتاوى ، وهو أولى مما بقي تحت الضرورة الكلية ، ولعله بهذا الاعتبار يرجح الفنك والسمور على غيرها مما لا يؤكل ، لما سمعته من النص عليها بالخصوص للضرورة ، كما أنه بالاعتبار الأول يعلم ترجيح النجس على غير المأكول ، وبالثاني ترجيح غير المأكول على الحرير ، والمدار في الترجيح على تعدد جهة النهي وعلى شدة المبعوضة ونحو ذلك مما يساعد عليه العقل ، أما غيرها من الاعتبارات فيقوى عدم اعتبارها ، ولعل هذا هو الذي أرادته العلامة الطباطبائي بقوله:

وفي اضطرار استبح ما منعا \* وأخر المغصوب حيث وقعا

وأنت في الباقي على الخيار \* وقد يرى الترتيب باعتبار

ولعل منه ترجيح الفنك بكثرة ما دل على جوازه أو الحواصل بناءً على المنع منها بأنه قد ذهب جماعة إلى جوازها اختياراً ونحو ذلك مما لا يرجع إلى شيء معتبر شرعاً أو عقلاً بحيث يصلح للوجوب .

(١) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب لباس المصلي

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الركوع

ثم إن إطلاق الحرب في النصوص يقضي بعدم اختصاص الرخصة فيه بكونه بطانة للدرع ، ليدفع ضرر زرده عند الحركة ، كما عساه يتوهم من تعليل بعضهم بذلك ، مع أنه علل أيضاً بأنه يحصل به قوة القلب ونحوه مما لا يخصه ، وما عن المراسم « وكذلك رخص للمحارب أن يصلي وعليه درع ابرينم » كالحكي عن الجامع يراد منه الثوب ، وما في كشف اللثام من أن المراد بطانة الدرع بعيد ، وعليه فقد لا يريد الاختصاص ، نعم الظاهر اختصاص الرخصة في الجائز من الحرب ولو للدفع عما له الدفع دونه ، لأنه المنساق ، واحتمال التخصيص بالجهاد مع الامام أو مأذونه بعيد ، ولعل التقييد في كشف اللثام بالحرب في سبيل الله يرجع إلى ما ذكرنا ، والمدار على صدق كونه في الحرب عرفاً ، والظاهر تحقق ذلك في الاشراف والاستعداد ونحوها ، فلا يعتبر فعلية القتال ، ولا يكفي المقدمات البعيدة .

والمراد استثناء حال الحرب من حرمة اللبس وبطلان الصلاة معاً كما هو ظاهر المتن أو صريحه ، بل وغيره من كلمات الأصحاب ، ولعله لإطلاق نفي البأس حاله في النصوص السابقة المرجحة على إطلاق النهي عن الصلاة فيه بفهم الأصحاب ، ومناسبة التخفيف الذي هو الحكمة في الرخصة ، وبغير ذلك ، فلا يقدح حينئذ كون التعارض بينهما من وجبه ، فتصح الصلاة فيه حينئذ حال الحرب وإن أمكنه النزاع بمقدار الصلاة ، لما عرفت من إطلاق النص والفتوى ، فما عساه يظهره مما عن المبسوط « فإن فاجأته أمور لا يمكنه معها نزعه في حال الحرب لم يكن به بأس » من اعتبار عدم التمكن ضعيف ، أو لا يريد ، والله أعلم .

هذا كله في الرجال (و) إلا في (يجوز) لبسه (للنساء) من حيث كونه لبساً إجماعاً أو ضرورة من المذهب بل الدين ، بل (مطلقاً) في حال الصلاة وغيرها على المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً ، بل في حاشية الأستاذ الأكبر والحكي عن شرح الشيخ

نجيب الدين أن عليه عمل الناس في الأعصار والأمصار ، بل في الذكرى وغيرها أن عليه فتوى الأصحاب مشعراً بدعواه ، ولعله كذلك ، إذ لم أجد فيه خلافاً إلا من الصدوق ( رحمه الله ) ، فلم يجوزها لمن فيه (١) وحكي عن أبي الصلاح ولم أتحققه ، وربما مال إليه المقدس الأردبيلي والفاضل البهائي ، وخلاف مثلهم لا يقدر في دعواه ، وكأنه من جملة الأحكام التي استغنت بشهرتها عن ورود النصوص فيها بالخصوص ، مع أن أكثر ما ورد بالنوع من الصلاة لا يخلو من إشار بالاختصاص بالرجل ، كصحيح إسماعيل بن سعد (٢) وخبر أبي الحارث (٣) بل وصحيح ابن عبد الجبار (٤) الذي ذكر فيه القانسوة التي هي من خواص الرجال ، وإن كان هو لا يخصص الجواب ، وكخبر الحلبي (٥) المذكور فيه مع ذلك لفظ « ويصلى فيه » الظاهر فيهم أيضاً ، بل قصر السؤال في بعض النصوص (٦) على الرجل كالصريح في ذلك ، ضرورة أولوية النساء منهم في السؤال باعتبار حلية لبسه لمن المقتضية بالاستصحاب ، وباطلاق ما دل عليها من النصوص (٧) منطوقاً أو مفهوماً ، كالمنطوق جوازه في الصلاة أيضاً ، مضافاً إلى إصالة عدم المانعية ، ومرسل ابن بكير (٨) « النساء يلبسن الحرير والديباج إلا في الاحرام » الذي هو بقرينة الاستثناء كالصريح في ذلك ، على أنه لم تقف على شاهد لدعوى الصدوق بالخصوص إلا خبر جابر الجعفي (٩) المروي عن الخصال « يجوز للمرأة

(١) هكذا في النسخة الأصلية والصحيح « فلم يجوز لمن فيها »

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٧ - ٢

(٥) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٦) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ و ٧ والباب

١٢ - الحديث ١ و ٢

(٧) و(٨) و(٩) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٦ - ٩

المجواهر - ١٥

لبس الحرير والديباغ في غير صلاة أو إحرام » الذي هو قاصر عن معارضة ما تقدم حتى الأصل منه من وجوه ، ويحتمل لارادة الجواز الذي لا كراهة شديدة فيه .  
وأما صحيح زرارة (١) « سمعت أبا جعفر (عليه السلام) ينهى عن لبس الحرير الرجال والنساء - إلى أن قال - : إنما يكره الحرير المحض للرجال والنساء » فلا إشعار فيه بالصلاة ، فهو على تقدير إرادة الحرمة منه من الشواذ التي يجب الاعراض عنها ، وحمله على الصلاة - مع أنه من المأول الذي ليس بحجة عندنا - ليس بأولى من إرادة الأعم من الحرمة من النهي والكراهة فيه على عموم المجاز ، بل هو أولى من وجوه ، كما أن تناول إطلاق الجواب في صحيح ابن عبد الجبار (٢) وخبر التوقيع الآتي (٣) وخبر عمار (٤) سأل الصادق (عليه السلام) « عن الثوب يكون علمه ديباجاً قال : لا يصلى فيه » إذا قرئ بالبناء للمجهول للمرأة ليس بأولى من تناول إطلاق ما دل على جواز اللبس لها لحال الصلاة ، إذ التعارض من وجه ، ولا ريب في رجحانه عليه لو سلم جفقه لشرائط الحمية من وجوه لا تخفى ، فقاعدة الاشتراك بعد تسليمها يجب الخروج عنها بما ذكرنا ، كما أن تأييده بما في جملة من النصوص (٥) الآتية في محلها من النهي عن إحرامها فيه باعتبار ما دل (٦) على عدم جواز الاحرام إلا بما تصح الصلاة فيه ستعرف ما فيه هناك إن شاء الله .

فمن الغريب بعد ذلك كله الوسوسة فيه من بعض متأخري المتأخرين ، خصوصاً إذا قلنا باتحاد موضوع حرمة اللبس والبطلان ، فإن عدم الأولى معلوم هنا بالضرورة كما عرفت .

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لبس المصلي - الحديث ٥ - ٨

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لبس المصلي - الحديث ٢ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب الاحرام من كتاب الحج

(٦) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الاحرام - الحديث ١ من كتاب الحج

والختى المشكل ملحق بها في جواز اللبس على الأقوى ، لاصالة البراءة الذمة ، بل وفي الصلاة أيضاً عندنا ، لصديق الامثال ، وعدم العلم بالفساد ، وما ذكره غير واحد من مشائخنا من إلحاقها في الصلاة بأخس الحالين ، بني على إصالة الشغل وإجمال العبادة ونحو ذلك مما لا نقول به ، كما هو محرر في محله .

ولا يجب على الولي للطفل والمجنون منعه منه ، بل لا يحرم عليه تمكينه ، الأصل السالم عن المعارض ، لاختصاص أدلة المنع حتى قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « هذان حرام على ذكور أمتي » بالمكلفين ، وليس فيها ما يقضي بالتكليف بعدم لبس الذكر له في الخارج حتى يجب على الولي أو على غيره كفاية المنع من وجود ذلك في الخارج فهو ما قلناه في مس كتابة القرآن ، وقول جابر : « كنا ننزعه عن الصبيان ونتركه على الجوارى » لادلالة فيه على فعل ذلك على جهة الوجوب كي يستكشف منه تقرير المعصوم أو أمره ، إذ لعله للتزهد والمبالغة في التورع ، فاصالة البراءة حينئذ بحالها ، لكن لا تصح صلاته فيه بناءً على شرعيتها ، ضرورة كون المعتبر فيها ما يعتبر في صلاة المكلف ، ولذا جعلوا مورد البحث في التشريع والتمرين ما لو جاء بها جامعة للشرائط فاقدة للعوانع التي تراد من المكلف ، ألهم إلا أن يفرق بين ما كان منشأ الشرطية أو المانعية فيه الحرمة المنتفية في الصبي كالنصب مثلاً ونحوه وبين غيره ، فيعتبر الثاني دون الأول ، وفيه بعد التسليم أن مانع فيه من الثاني لا الأول ، لما عرفت من ظهور النصوص (٢) في مانعية الحرير للصلاة لا حرمة اللبس .

﴿ وفيما لا تم الصلاة فيه منفرداً ﴾ للرجل المستوي الخلقة ، بل المراد الوسط ، لا أن المراد كل بحسب حاله حتى أنه يجوز لموج بن عناق ومتعدد العورة ما لا يجوز

(١) المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي



لغيرهما ، بل لا يجوز لذي العورة الواحدة ما يجوز للوسط ، لعدم الدليل ، بل المنساق إلى الذهن ما ذكرناه كما في غير المقام من الأشبار والذراع ونحوهما ، كما أن المراد عدم التهمة به لصفه لالرقته ولا لطية ولا نحوهما ، بل كان ﴿ كالتكة والقلنسوة تردد ﴾ واختلاف بين الأصحاب ، إلا أن الأشهر بينهم كما في الوافي ﴿ والأظهر ﴾ كما في التنقيح ، وعليه المتأخرين كما في المفاتيح ، وأجله الأصحاب كما في حاشية الإرشاد لولد العلي الجواز وفاقاً للشيخ وأتباعه والمجلى والآبي والفاضلين والشهيد والكركي والمبسي والمنظومة وكشف الأستاذ وغيرهم على ما حكى عن البعض ، بل في شرح الأستاذ انه يظهر من الشهيد الثاني كونه ليس محل كلام كالسكف به ، ثم قال : والظاهر من المفيد في المقنعة ذلك أيضاً ، بل يظهر منه أن ما لا تتم به الصلاة لا مانع فيه أصلاً سواء كان نجساً أو حريراً أو غيرهما ، للأصل والاعلاق ، وقول الصادق ( عليه السلام ) في خبر الحلبي (١) : « كلما لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الابريسم والقلنسوة والخلف والزناز يكون في السراويل ويصلى فيه » المؤيد بحكم السكف به ، وحكم العلم في الثوب ونحوه مما سيأتي ، وبالعفو في النجاسة ، والمناقشة في سنده بأحمد بن هلال يدفعها أولاً ما قيل من أن ابن النضائري لم يتوقف في حديثه عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب ، لأنه قد سمع كتابيها جسل أصحاب الحديث . وثانياً أن التأمل في كلام الأصحاب هنا حتى بعض المانعين يرشد إلى عدم الاشكال في حجته ، ضرورة كونهم بين عامل به وبين متوقف متردد من جهته وبين مرجح لغيره عليه ، والجميع فرع الحجية ، بل في جملة القائلين به . من لا يعمل إلا بالقطعيات كابن إدريس وغيره ممن حكى عنه . خلافاً للصدوق ، بل بالغ فمنع من التكة التي في رأسها الابريسم ، والجامع وفخر المحققين والمنتهى والمختلف والبيان والموجز ومجمع البرهان والمدارك ورسالة الشيخ

حسن والكفاية والمفاتيح والرياض على ما حكى عن البعض ، بل قيل : إنه ظاهر الكتاب والمنفعة وجه العلم والمراسم والوسيلة والغنية والمهذب البارع ، بل عن الشيخ أن له قولاً بالمنع إلا أنا لم نتحققه ، كما أننا لم نتحقق النسبة إلى الجامع والفخر ، بل ولا بعض المنسوب إلى ظاهره الذي مستنده في الظاهر إطلاق النهي عن الحرير ، وهو - مع إمكان دعوى انصرافه إلى غير محل البحث - لا يوثق بظهوره حتى يلحظ كلامه في العفو عن ذلك من حيث النجاسة ، فانه ربما ذكر ما يفني عن الاستثناء في المقام كما سمعته عن المفيد ، ولم يحضرني جميعها .

وعلى كل حال فدعوى شهرة المنع حينئذ مطلقاً أو بين المتقدمين لا تخلو من نظر بل منع ، قطعاً للأولى (١) كما لا يخفى على الخبير الممارس ، لعمومات ، ومكاتبة محمد ابن عبد الجبار (٢) المتقدمة سابقاً فيما لا يؤكل لحمه ، ومكاتبته الأخرى في الصحيح (٣) قال : « كتبت إلى أبي محمد أسأله هل يصلى في قلنسوة حرير محض أو قلنسوة ديباج فكتب لا تحمل الصلاة في حرير محض » وفيه أننا لم نعتز على عموم النهي عن الصلاة في الحرير غير الصحيحين ، وإطلاق حرمة اللبس - مع أنها لا تقضي ببطان الصلاة - يمكن صرفه إلى غير ذلك ولو بقرينة باقي النصوص (٤) المهرجة بالثوب ونحوه ، بل الموجود في نصوص الصلاة عدا الصحيحين ذلك ونحوه مما لا يشمل ما نحن فيه ، بل يمكن منه دعوى إرادة الثوب ونحوه من الحرير في الصحيحين إن لم نقل إنه المنساق منه ، كما عن الشهيد والمختلف عند الرد على القاضي الاعتراف به ، ومنه يرتفع الوثوق بخلافه هنا ، بل قيل : إن الحرير المحض لفة هو الثوب المتخذ من الأبريسم أي مع الإطلاق ، ولا

(١) أي للشهرة مطلقاً

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - . .

ينافيه العرف المظنون حدوده بنص الغوي المزبور على ذلك وتركه المعنى العرفي ، لا أقل من أن يكون من تعارض العرف واللغة ، وفي تقديم أيها بحث معروف ، وربما تقدم اللغة هنا بما سمعته من الانسياق واشتمال غيرها على الثوب وغير ذلك ، فيكون بناءً على ذلك جواب السؤال متروكاً فيه ، ولعل تركه لاشعار الحكم بالصحة فيه بالبطلان في غيره ، وهو منافٍ للتقية ، إذ الصلاة صحيحة عندهم وإن حرم اللبس من غير فرق بين ما تتم فيه الصلاة وغيره ، فمدل الامام ( عليه السلام ) إلى بيان حرمة الصلاة فيه المسئلة عندهم ، وإن اقتضى ذلك الفساد عندنا دونهم ، بل ربما كان في التعبير بالحل إيماء إلى ذلك ولعل السبب في التجائه ( عليه السلام ) إلى ذلك زيادة على ما عرفت هو إشعار السؤال أيضاً بما ينافي التقية من مفروغية عدم الصلاة في غير التكة والقلنسوة ، والفرض أنها مكاتبه ، وشدة التقية فيها مطلوب ، لكثرة احتمال العوارض فيها ، بل يؤيد ذلك كله ما ذكرناه سابقاً في صحيحه ( ١ ) السابق مما يشرف على القطع أو الظن الغالب بخروجه منخرج التقية ، فلاحظ وتأمل ، بل قد يؤمى تكرار الكتابة من الراوي إلى عدم ظهور الجواب عنده في حكم ما يسأل عنه ، بل لعله ظهر له أنه قد صدر منه ذلك للتقية ، ولهذا احتاج إلى تكرار الكتابة تخيلاً منه أن المصلحة قد تغيرت ، فيجيب بالواقع لا التقية .

فن الغريب بعد ذلك كله ما في الرياض من عدم إمكان حملها على التقية باعتبار صراحتها في نفي الصحة المخالفة لمامة ، وأغرب منه الترفي إلى قابلية خبر الحلبي ( ٢ ) للحمل على ذلك باعتبار تضمنه صحة الصلاة في الأمور الزبورية ، وهي مذهبه ، ودلالته على نفي الصحة في غيرها إنما هي بالمفهوم الضعيف ، إذ جميعه كما ترى ، كدعواه الشهرة على الإطلاق على المنع ، ومعارضته خبر الحلبي بالرضوي ( ٣ ) الذي قد عرفت عدم

( ١ ) و ( ٢ ) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ٢

( ٣ ) فقه الرضا عليه السلام ص ١٩

حجته عندنا غير مرة ، وغير ذلك مما اُستنب في ما لا يخفى ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه ، كل ذامع أن خبر الحلبي مشافهة ومخالف للعامة ، وهذه مكتوبة موافقة لهم ، بل هي عامة تقبل التخصيص به ، وابتناؤها على السبب الخاص لا ينافية كما أوضحناه سابقاً ، بل قد يقال : إن احتمال التخصيص فيها بحمل التكة والقلنسوة فيها على الأعم مما لا تتم الصلاة فيها ، فيخصان حينئذ بخبر الحلبي ، بل ربما قيل ان : « لا تحل » فيها يراد منه « لا تباح » وهو في الاصطلاح المتساوي فعلاً وتركاً ، والقائل بالجواز يقول بالكراهة وإن كان فيه ما فيه ، اللهم إلا أن يريد حمل نفي الحل فيه على القدر المشترك بين الحرمة والكراهة ولو بقرينة خبر الحلبي ، ولعله لذا حكم بها في النافع والتذكرة والمحكي عن المبسوط والنهاية والسرائر ، وإن كان موضوعها في كلامهم التكة والقلنسوة كما عن الكافي مع زيادة الجورب والنملين والخفين ، لسكن مراد الجميع المثال على الظاهر لكل ما لا تتم الصلاة فيه ، ولذا عمم « الكراهة » في المتن ، بل منه يعلم أن مراد المجوز والمانع ذلك أيضاً ، وإن مثل بعضهم بالتكة والقلنسوة ، إذ قد عرفت أن الدليل من الطرفين يقتضي التعميم ، كما أن المراد مما في الارشاد من جواز التكة والقلنسوة من الحرير والمحكي عن التلخيص من الصلاة فيها واحد على الظاهر ، واحتمال أعمية الجواز من صحة الصلاة هنا بعيد ، فينبئنا من جواز الصلاة فيما لا تتم به جواز لبسه في غيرها ، ومن منع منه فيها حرم لبسه في غيرها (١) .

وكيف كان فالبحث في أن العمامة مما لا تتم الصلاة بها وفي أن مدار العفو كونها في الحال أو مطلقاً وغيرهما يعرف مما قدمناه في أحكام النجاسات ، نعم ينبغي أن يعلم أن المراد هنا بقرينة التمثيل في النصوص والفتاوى مما لا تتم الصلاة به ما لا يشمل الرقعة

(١) لا يلزم من المنع فيها حرمة لبسه في غيرها لانفكاكها في غير المأكول فلمله استفاد التلازم في المقام من قرائن خارجية (منه رحمه الله)

ونحوها للثوب ، ولعله لذا استثنائها في فوائد الشرائع ، وإن كان قد يقال بالعفو عنها من غير هذه الجهة كما تسمعه فيما يأتي إن شاء الله ، وربما يؤدي إلى ما ذكرنا عدم إدراج الأصحاب علم الثوب ونحوه تحت هذه المسألة ، ولا استدلووا بدليلها على تلك ، والزناز في خبر الحلبي (١) يراد به ما يشد به على الوسط ، فهو كالكرة من الملابس ، نعم قد يقوى الجواز في المنتفع به من الحرير كانتفاعها وإن لم يدخل تحت اسمها لكن بشرط كونه بمقاديرها ، فيعفى حينئذ عن قطعة من الحرير مثلاً اتخذت اتخاذ القلنسوة في الانتفاع والفرض أنها بقدر المعتاد منها ، وإن كان هي مع الاسم وعدم تمتة الصلاة بها معفواً عنها ولو خرجت عن المعتاد بالتركيب من طبقات متعددة ، هذا .

وليعلم أن المنع في الحرير إنما هو من حيث اللبس كما هو ظاهر الأدلة السابقة ، ﴿و﴾ إلا ف ﴿يجوز﴾ كل ما عداه مما لا يدخل تحت اسمه ، ومنه ﴿الركوب عليه واقتراشه على الأصح﴾ وفاقاً للأكثر ، بل المشهور نقلاً وتخصيلاً ، بل في المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب ، بل قال بعد ذلك : حكى العلامة في المختلف عن بعض المتأخرين القول بالمنع ، وهو مجهول القائل والدليل ، لكن فيه أن ابن حمزة في المحكي عن الوسيلة في آخر كتاب المباحات ممن صرح بالمنع ، قال : « وما يحرم عليه لبسه يحرم فرشته والتدثر به والالتكاه عليه وإسباله سترأ » بل عن المبسوط مثل ذلك أيضاً ، وتردد فيه في النافع ، نعم هو لا دليل يعتد به عليه ، إذ النصوص السابقة بين صريح في اللبس وبين منساق إليه حتى النبوي (٢) الذي لم نجد مسنداً في طرفنا « هذان - أي الحرير والذهب - محرمان على ذكور أمتي » فلا استدلال حينئذ بمحوم تحريمه على الرجال فيه ما لا يخفى ، لما عرفت ، وما عن الفقه الرضوي (٣) « لا تصل على شيء من هذه الأشياء

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٢

(٢) والمستدرک - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ١ - ٢

إلا ما يصلح لبسه» - مع أنه ليس بحجة عندنا - قاصر عن معارضة ما سمعت ، مضافاً إلى صحيح علي بن جعفر (١) سأل أخاه « عن الفراش الحرير ، ومثله من الديباج ، والمصلي الحرير ، هل يصلح للرجل النوم عليه والتكأة والصلاة ؟ قال : يفترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه » وعدم ذكر التكأة في الجواب غير قادح بعد تنقيح المناط وعدم القول بالفصل ، وإلى خبر مسمع بن عبد الملك البصري (٢) « لا بأس أن يأخذ من ديباج الكعبة فيجعله غلاف مصحف ، أو يجعله مصلي يصلي عليه » وحله وسابقه على إرادة المتمتزج مع بعده لا داعي إليه ، على أنه قد عرفت أنا في غنية عن ذلك بالأصل السالم عن المعارض ، إذ المحرم اللبس ، والظاهر عدم صدقه على الالتحاف والتدثر ، خلافاً لما عن مجمع البرهان من أنه إن كان عموم يدل على تحريم اللبس حرم التدثر والالتحاف ، وفرق بينهما في المدارك فجوز الالتحاف ومنع التدثر ، لصدق اسم اللبس عليه دونه ، وهو بعد الاغضاء عن الفرق بين موضوعيهما كما ترى ، نعم قد يتوقف في صحة الصلاة تحته خصوصاً إذا كان هو الساتر ، مع أن الأقوى الصحة إذا كان الساتر غيره ، بل وإن كان هو أيضاً سكن على إشكال ، وتوسده كافتراشه ، فما عن المحقق الثاني من التردد فيه في أول كلامه في غير محله ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ تجوز الصلاة في ثوب مكفوف به ﴾ عند الشيخ وأتباعه كما عن المنتهى ، وعليه المتأخرون كما في المفاتيح ، بل في الذكري والمحكي عن شرح الشيخ نجيب الدين نسبته إلى الأصحاب ، بل فيه أنه لا خلاف فيه إلا من القاضي ، فمنع منه ، قلت : وهو كذلك ، فإنه لم يحك عن غيره إلا المرتضى في بعض مسائله ، والكتاب في ظاهره ، حيث منع من العلم الحرير في الثوب ، مع أنه يمكن فرقه بينهما ولو بالأدلة ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٢

بل يمكن أن لا يريد القاضي من المديح بالديباج أو الحرير المحض الذي حكي عنه بطلان الصلاة فيه ، وأعله لذا ادعى في الرياض الإجماع عليه ، إذ المرتضى لم يثبت النقل عنه ، نعم مال إليه جماعة من متأخري المتأخرين ، منهم الفاضل الأصهباني وسيد المدارك وغيرها ممن لا يقدح خلافهم في دعوى الإجماع ، لكن لا ريب في أنه أحوط وإن كان الأول أقوى ، للأصل أو الأصول والاطلاق ، وخبر جراح المدائني (١) « ان الصادق (عليه السلام) كان يكره أن يلبس القميص المكشوف بالديباج ، ويكره لباس الحرير ولباشي الوشي ، ويكره الميثرة الحمراء ، فانها ميثرة إبليس » والعامي عن أسماء (٢) « انه كان للنبي (صلى الله عليه وآله) جبة كسروانية لها لبنة ديباج ، وفرجها مكشوفان بالديباج وكان يلبسها » وخبر عمر (٣) « وان النبي (صلى الله عليه وآله) نهى عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع » بل لعله المراد من صحيح ابن بزيع (٤) لما سأل أبا الحسن (عليه السلام) « عن الصلاة في ثوب ديباج ، فقال : ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس » كما أنه يمكن استفادته من صحيح صفوان عن يوسف بن إبراهيم (٥) « لا بأس بالثوب أن يكون سداه وزرّه وعلمه حريراً ، وانما يكره الحرير المبهم للرجال » ورواه الصدوق بإسناده عن يوسف بن محمد بن إبراهيم ، كصحيحه الآخر عن العيص ابن القاسم عن أبي داود بن يوسف بن إبراهيم (٦) قال : « دخلت على الصادق (عليه السلام) وعليّ قباء خز - إلى أن قال - : عليّ ثوب أكره لبسه ، قال : وما هو ؟ قلت : طيلسانى هذا ، قال وما طيلسانك ؟ قلت : هو خز ، قال : وما بال الخز ؟ قلت :

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٩ - ١٠

(٢) و (٣) صحيح مسلم ج ٦ - ص ١٤٠ - ١٤١ المطبوع بالأزهر

(٥) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٩

(٦) ذكر صدره في الوسائل في الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٢

وذي له في الباب ١٦ - الحديث ١

سداه ابريسم ، قال : وما بال ابريسم ؟ لا يكره أن يكون سدى الثوب ابريسم ولا زره ولا علمه ، وانما يكره المصمت من ابريسم الرجال ولا يكره للنساء ، ولو كان الكف بما لا تتم الصلاة به كما هو الغالب ، وقلنا بتناول خبر الحلبي (١) لمثل ذلك لأنه مما لا تتم فيه الصلاة تكثرت الأدلة أو المؤيدات . بل لعل ما تسمعه مما ورد (٢) من عدم البأس في المحشو بالقز مما يؤيده أيضاً ، ضرورة ابتناؤه على كونه ليس من الحرير المصمت ، بل قد يؤيده أيضاً ما في خبر إسماعيل بن الفضل (٣) الذي تسمعه فيما يأتي عن الصادق (عليه السلام) « عن الثوب يكون فيه الحرير فقال : إن كان فيه خلط فلا بأس » بناءً على إرادة المنسوج من الحرير فيه ، كما هو الظاهر المناسق لا ابريسم ، فانه لا يسمى حريراً ، فيشمل حينئذ ما نحن فيه ، فتأمل .

والمناقشة - باقتطاع الأصل والاطلاقات بعموم النهي (٤) عن الصلاة في الحرير المحض ، وبجهل جراح والقاسم بن سليمان الذي رووا عنه الخبر ، وبمنع الحقيقة الشرعية للفظ الكراهة في المعنى المصطلح ، مع أنها من لفظ جراح ، بل لعل قوله بعده : « ويكره لباس الحرير » مما يعين إرادة الحرمة منه ، وبأن خبر أسماء وعمر من طرق العامة ، وبجهل يوسف ، ومعارضته بخبر عمار (٥) عن الصادق (عليه السلام) « عن الثوب يكون علمه ديباجاً قال : لا يصلى فيه » الذي هو أخص منها ، وبأنه لا تلازم بين الجواز في العلم والجواز في المكفوف ، إذ لعل النساجة لها مدخلية - يدفعها منع شمول النهي بعد ظهور « في » في الملابس ، لا أقل من الشك ولو بملاحظة ما سمعته وتسمعه ، وجهل جراح والقاسم غير قادح بعد الانجبار ، خصوصاً في مثل المقام الذي هو كالاتحاد ،

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٤

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٨



مع أن المحكي عن الصدوق عدّ جراح من المدوحين ، وللصدوق إليه طريق ، وقال النجاشي: « يروي عنه جماعة منهم النضر بن سويد » بل عن الأستاذ لعله كثير الرواية ، ورواياته متلقاة بالقبول ، وأما القاسم فلا صدوق إليه طريق ويروي عنه النضر بن سويد وأحمد بن محمد والحسين بن سعيد ، وقد قيل فيه إنه صحيح الحديث ، ولفظ الكراهة من الحقيقة الشرعية المفروغ من البحث فيها في زمن الصادقين (عليهما السلام) كما أوما إليه الشهيد والسكري ، ولا ينفيه قوله : « ويكره لباس الحرير » إذ هو لفظ آخر ذات القرينة على إرادة الحرمة منه ، مع أنه ليس بأولى من أن يقال معلومية إرادة المعنى المصطلح منها في لباس الوشي والميثرة الجراء مما يؤكد إرادتها في محل النزاع ، لظهور إرادة المعنى الواحد من الجميع ، فيحمل الحرير فيه حينئذ على غير المحض ، بل قد يؤكد عطف لباس الوشي عليه من غير إعادة لفظ الكراهة ، وإن أبيت عن ذلك كله فلا أقل من أن يكون لفظ الكراهة للقدر المشترك تعين إرادة أحد فرديه بالشبهة والاجماع وما سمعته من الأدلة الأخر ، وجراح إن كان ناقلاً للفظ فلا بحث ، وإن كان ناقلاً بالمعنى فشرطه القطع والاتيان بلفظ مرادف ، والخبر العاي إذا تناقلته الأصحاب في كتبهم وعملوا به لا بأس بالعمل به عندنا ، إذ هو أعظم طرق التبين ، كما يكشف عن ذلك تصفح كلام الأصحاب في القصاص والديات وغيرها من المقامات ، ويوسف بن إبراهيم لا يقدح جهله بعد أن كان الراوي عنه صفوان بن يحيى الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وأنه لا يروي إلا عن ثقة ، على أن هذا الخبر قد رواه المحدثون الثلاثة ، وفيهم الصدوق الذي أخذ على نفسه أن لا يروي فيه إلا ما هو حجة بينه وبين ربه ، بل قيل : إن يوسف هذا ملقب بالطاطري ، وقد نقل الشيخ في العدة إجماع الشيعة على العمل بما رواه الطاطريون ، كل ذا مع قطع النظر عن الشهرة العظيمة

الجارية وعن باقي الأخبار المعاضدة له في أنه انما يكره الحرير المبهم كخبر زرارة (١) وغيره (٢) ومنها وغيرها يضعف خبر عمار عن التخصيص ، خصوصاً وإطلاق نفي البأس فيه كالصريح في عدمه بالنسبة للصلاة ، إذ هي أعظم الأحوال وأهمها في نظر السائل والامام (عليه السلام) على أنه يمكن دعوى الاجماع المركب على خلافه ، فحينئذ لا بأس بحمل موثق عمار على الكراهة التي هي مجاز شائع في النهي ، والعلم لا يخص المنسوج ، بل هو العلامة في الثوب من طراز وغيره كما عن المصباح المنير ، مع أن الخبر قد اشتمل على الزر ، وعلل الجواز في الجميع بأنه ليس من الحرير المبهم ، فهو كالصريح في تخصيص المنع بما إذا كان الملبوس حريراً مبهماً لا بعضه ، بل قد يدعى أولوية جواز المكفوف من ذي العلم الذي نسج طرائق بعضها من ابريسم محض سدى ولحمة وبعضها من غيره ، كما يظهر من بعضهم تفسيره بذلك ، والعمدة ظهور الخبرين في أن علة الجواز عدم كونه حريراً مبهماً ، وهي بعينها جارية في المكفوف .

ومنه يعلم أن المراد من قوله (عليه السلام) (٣) : « لا تصل في حرير محض » ما لا يشمل المكفوف ، ضرورة عدم صدق كونه حريراً محضاً ، وكون البعض كذلك لا يقدح ، وإلا لقدح في العلم ونحوه .

ومن ذلك ينقدح جواز الكف بما لا يدخل تحت اسم اللباس اسعته ، كما لعله مقتضى عدم التحديد في المتن والنافع والقواعد والارشاد والتذكرة والدروس والبيان والذكرى والمحكي عن النهاية واللبسوط والوسيلة والمعتبر والتحرير والمختلف ونهاية الأحكام ، لكن المحقق والشهيد الثاني حماده بأربع أصابع كما عن الفاضل الميسي وصاحب القرية وإرشاد الجعفرية ، بل عن مجمع البرهان نسبته إلى الشهرة ، بل عن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٥ - ٦

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٢

شرح الشيخ نجيب الدين نسبة ذلك إلى الأصحاب ، وربما كان من معقد ما في المدارك من نسبة القطع به إلى كلام المتأخرين ، وعن رسالة الشيخ حسن حدّوه بذلك ، وقد يحتمل رجوع الاطلاق السابق اليه بدعوى أنه المتعارف من الكف ، وعن الصحاح « كفة القميص : ما استدار حول الذيل » بل قد يظهر من استدلال بعض المطلقين على حكم الكف بخبر عمر (١) التحديد بما فيه أيضاً ، بل ينبغي الاقتصار حينئذ على المضمومة كما صرح به بعض من سمعت ، لأنها المنساقعة منها في التحديد ، بل إن لم يكن مضمومة لم يصدق الكف بقدرها ، على أنها كالتقدير بالأربع هي المتيقن في الحكم الخالف لاطلاق المنع ، بل ينبغي الاقتصار حينئذ على مسمى الكف ، وقد سمعت من الصحاح أنه المستدير حول الذيل ، لكن في المدارك وغيرها انه الذي يجمل في رؤوس الأكام والذيل وحول الزيق ، ولعل ما في الصحاح تفسير بالأخص ، بل قد يشكل إلحاق الابنة به التي هي الجيب ، وإن صرح به بعضهم لضعف دليلها ، بل هو من طرق العامة ، ولا شهرة تجبره ، فلا يصح الخروج به عن مقتضى عموم المنع ، لكن لا يخفى عليك بعدد الاحاطة بما ذكرناه ما في ذلك كله ، وإن المتجه إن لم ينعقد إجماع على خلافه جواز كل ما لم يكن ملبوساً ، كالحمول والموضوع على اللباس والجزء كالأعلام والرقاع ما لم تكن حتى تبعث على الالم ، والملفوف والمشدود كخرق الجبيرة وعصائب الجروح والقروح وحفيظة المسالوس والمبطون ، والموضوع في البواطن كخرقة المستحاضة وغير ذلك ، فاللينة والكف بالأزيد من الأربع وغيرها على حد سواء في الجواز ، بل لو نسج ثوب طرائق أو لاق من قطع متعددة من حرير وغيره صح لبسه والصلاة فيه .

نعم لو كان من قبيل البطانة للقميص لم يصح ، لأنها ملبوسان وإن وصلت مع الوجه ، وكذا لو كانت إلى نصفه أو خيط ثوب نصفه الأعلى من حرير والأسفل من

غيره أو بالعكس ؟ فإن ذلك كله من لبس الحرير المبهم ، وعدم صدق التعدد عرفاً إنما هو للوحدة العرفية ، وإلا فكل منها قابل لأن يكون لباساً متعدداً وإن لم يدخل تحت اسم من أسماء اللبوسات ، إذ ليس المدار عليه ، فتأمل جيداً فإنه نافع دقيق .

ومن ذلك كله ظهر لك أنه لا ينبغي التوقف في الثياب المحيطة بالابريسم التي يمكن دعوى القطع بخلاف ذلك فيها للسيرة القطعية ، ولا فيما هو مستعمل في زماننا من وضع السفايف والقياطين على أكمام الثياب وعلى الزيق وغير ذلك وإن تعددت وتكثرت ، ولا في مثل العباية القزبة المستعملة في زماننا أيضاً التي يحمل لها شمسية على يمينها أو عليه وعلى شمالها ، ولا في التكة التي في رأسها الابريسم ، ولا في غير ذلك مما لا يمكن حصره بناءً على المختار بلا خلاف صريح معتد به أجده في شيء من ذلك عدا ما عن النكاتب « لا أختار للرجل الصلاة في الثوب الذي علمه حرير محض » المحتمل لارادة الكراهة بحمل خبر عمار السابق عليها ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت ، كالذي في جامع المقاصد من الجزم بمنع الرقعة والوصلة من الابريسم ، وعدا ما يحكى عن الصدوق من التصريح بالمنع في الأخير ، وربما استنبط منه ومما سلف له انه يمنع في مطلق الحرير المحض ولو خيط الثياب إلا المتزج سدىً ولحمةً ، ولم نعرف له دليلاً عدا المنع عن الحرير المحض الذي قد عرفت عدم شموله لأمثال ذلك ، إما لاقتضاء الظرفية كونه من الملابس ، خصوصاً مع ملاحظة باقي النصوص ، أو لعدم صدق الحرير على نحو الخيوط لفة وعرفاً ، لاختصاصه بالمنسوج ، أو لانسباق غيرها منه ، أو لغير ذلك مما لا يخفى بعدما عرفت .

(و) منه يعلم انه ﴿ إذا مزج ﴾ الابريسم والقز ﴿ بشيء ﴾ مما يجوز لبسه دون الصلاة فيه كوبر ما لا يؤكل لحمه جاز لبسه دون الصلاة فيه ، وإن كان بشيء ﴿ مما تجاوز فيه الصلاة ﴾ كالقطن والكتان وغيرها بأن جعل أحدهما سدىً والآخر لحمةً ﴿ حتى خرج عن كونه محضاً جاز لبسه والصلاة فيه سواء كان أكثر من الحرير أو أقل منه ﴾

بلاخلاف أجله فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل الثاني منها مستفيض كالنصوص (١) أو متواتر ، قال الصادق ( عليه السلام ) في خبر عبيد بن زرارة (٢): « لا بأس بلباس القز إذا كان سداً أو لحته من قطن أو كتان » وقال في خبر إسماعيل بن الفضل (٣) في الثوب يكون فيه الحرير : « إن كان فيه خلط فلا بأس » وفي خبر أبي الحسن الأحمسي (٤) : « انه سأل أبو سعيد أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الخميصة وأنا عنده سداً ابريسم ألبسها وكان وجد البرد ؟ فأمره أن يلبسها » والخميصة : كساء أسود مربع له علان ، وقال زرارة (٥) : « سمعت أبا جعفر ( عليه السلام ) ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء إلا ما كان من حرير مخلوط بخز ، لحته أو سداً خز ، أو كتان أو قطن ، وإنما يكره الحرير المحض للرجال والنساء » وعن الاحتجاج (٦) : « ان محمد بن عبد الله ابن جعفر الحيري كتب إلى صاحب الزمان ( عليه السلام ) يتخذ باصبهان ثياب فيها عتائية على عمل الوشي من قز و ابريسم هل تجوز الصلاة فيها أم لا ؟ فأجاب ( عليه السلام ) لا تجوز الصلاة إلا في ثوب سداً أو لحته قطن أو كتان » إلى غير ذلك من النصوص التي تقدم بعضها ، كخبري (٧) يوسف بن إبراهيم وغيره ، وصرح المتن والتذكرة كالحكي عن الوسيلة والسرائر والمعتبر ونهاية الأحكام الاكتفاء بالزج بكل محل تجوز الصلاة فيه من غير فرق بين القطن والكتان وغيرهما ، كما هو مقتضى كل من أطلق الامتزاج ، أو ذكر القطن والكتان بكلف التشبيه ونحوه مما يشعر بارادة المثال ، بل لعله مراد الجميع وإن لم يأت بالكاف اعتماداً على ظهور الحال ، وعلى معلومية إرادة

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢٠-٢-٤

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣-٥-٨

(١) الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦ والباب ١٦

الحديث ١ لكن روى الثاني في الوسائل عن أبي داود بن يوسف بن ابراهيم وهو الصحيح

كما تقدم نقل الحديث عنه في التعليقة ( ٦ ) في ص ١٢٩

الخروج عن المحضية والابهامية بذلك ، والاقتصار في المحكي عن الخلاف والنهاية والمراسم على القطن والكتان وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية بزيادة الصوف - مع أن من المعلوم نهياً وفتوى وسيرة الجواز بالخز ، وعن المنتهى الاجماع عليه - محمول على إرادة المثال من ذلك ، كما أنه المراد من الاقتصار في المحكي عن المنقح والمنقعة والبسوط والمذهب والجامع على القطن والكتان والخز ، للمعلوم أيضاً من الجواز بالصوف ، فلا ريب في إرادة المثال ، ومن هنا نسب الاجتزاء بمزج كل محل في التذكرة والمحكي عن المعتبر إلى علمائنا مشعرين بدعوى الاجماع عليه ، مع أن هذه الاقتصارات بمراى منها ومسمع ، ومن عاداتها وعادة من تأخر عنها كالشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم التعرض للنادر من خلاف القدماء ، بل لا يتركون احتمال الخلاف .

فما عساه يظهر - من بعض متأخري المتأخرين من احتمال الخلاف في المسألة ، وأنها ثلاثية الأقوال أو رباعيتها حتى أنه ذكر مستنداً لكل واحد من الثلاثة ، فجعل خبر إسماعيل (١) وما شابهه ولو بالمفهوم دليل الاطلاق ، وخبر زرارة (٢) وما شابهه دليل الاقتصار على الثلاثة : الخز والقطن والكتان ، وخبر التوقيع (٣) وما شابهه دليل الاقتصار على الأخيرين - في غير محله قطعاً ، بل لا بد من حمل ما في النصوص على إرادة المثال كما سمعته في الفتاوى ، وخصاً بالمثال لقلبة الامتزاج بهما وبالخز ، وكان ما في زماننا الآن من غلبة الامتزاج بالصوف في العبادة وغيرها حادث ، ولذا ترك التمثيل به ، بل ظاهر المتن وغيره - ممن عبر كعبارة ، بل ومن ذكر السدى والاحمة لكن بكاف التشبيه المشعر بالمثال للامتزاج - الاجتزاء بمطلق الخلط والامتزاج

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨

الرافعين للمحضية والابهامية والمصتية من غير فرق بين امتزاج السدى واللحمة وغيره ، لاطلاق خبر إسماعيل المتضد بمفهوم الحصر والوصف في غيره ، وبالقطف بجواز لبس المنسوج من خيوط اتخذت من القطن والا بريسم مثلاً الذي هو أشد امتزاجاً من امتزاج السدى واللحمة ، وبخصوص الثوب (١) ذي العلم المتقدمة آنفاً التي منها خبر الخبيصة (٢) ولعل ذكر السدى واللحمة في بعض النصوص السابقة للتمثيل في رفع الابهام ، كما يشعر به خبر زرارة المتقدم ، وخص بالتمثيل لغلبة حصول الامتزاج به ، فحينئذ لا ينبغي التوقف في المنسوج من الكلبدون إذا كان مركباً من الفضة والحرير ، ولا في المنسوج طرائق ، ولا في غير ذلك مما هو مخلوط بغير السدى واللحمة : أي ليس السدى بتمامه قطعاً أو حريراً مثلاً .

وفي كشف الاثام في شرح قول الفاضل في القواعد « ويجوز الممزج كالسدى واللحمة » قال : « لا المموه بالفضة ، أو المحيط بخيوط من نحو القطن ، أو المحيط مع ثوب من نحوه ، أو المصق به ، أو المحشو بنحوه ، أو المنسوج طرائق بعضها من الحرير المحض وبعضها من نحو القطن كما هو المتبادر من هذه العبارة الشائعة في الأخبار والفتاوى ، ويؤيده خبر عمار (٣) سأل الصادق (عليه السلام) « عن الثوب يكون علمه ديباجاً قال : لا يصلح فيه » نعم خبر إسماعيل بن الفضل (٤) يشمل ما إذا كان الخليط بعضاً من السدى أو اللحمة ، ويحتمله العبارة الشائعة أيضاً ، ويؤيده أن المجمع على حرمة فساد الصلاة فيه هو المحض ، فيحل ما خرج عن اسمه عرفاً وتصح الصلاة فيه ، ويؤيده

(١) المتقدمة في ص ١٢٩ - ١٣٠

(٢) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨

(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

خبراً يوسف بن إبراهيم (١) المتقدمان آنفاً « وفيه انه إن كان المدار على العبارة الشائعة في الأخبار والفتاوى التي ادعى تباذرها فيما عرفت - بل صريح النصوص أو ظاهرها اعتبار كون تمام السدي أو اللحمه غير حرير - وجب حمل إطلاق خبر إسماعيل ومفهوم الحصر والوصف عليه ، نعم التحقيق ما عرفت من أن هذه العبارة الشائعة مراد منها التمثيل ، كما يشمر به الكاف في عبارة الفاضل وغيره ، بل الظاهر إرادته من الخلط أيضاً في خبر إسماعيل ، وإلا فالمدار على المستفاد من مفهوم الحصر والوصف وغيرها من رفع المحضية والابهامية عرفاً الموافق للأصول ، بل والفتاوى مع التأمل والتدبر من رفع المحضية والابهامية عرفاً ، فلو فرض الارتفاع بما لا يصدق معه الخلط وإن كان نادراً جاز لبسه والصلاة فيه .

نعم لا عبرة بما لا يرفعها كما في الأمثلة التي ضربها في الكشف عدا المنسوج طرائق منها والمموه إن أراد ما فرضناه من الكلبدون بناءً على أنه منسوج من الفضة والحرير ، وكما في الخليط المستهلك الذي لا يرفع صدق كونه لباس حرير محض حقيقة لا على وجه التسامح العرفي الذي هو ليس من الحقائق العرفية ، فلا يجدي الهلاك بالنسبة إلى اسم الحريرية دون المحضية ، وكأن هذا هو مراد من صرح من الأصحاب بعدم اعتبار المستهلك ، وما عساه يظهر من بعض العبارات - من أنه لا يجدي المستهلك الذي لا يرفع صدق الحريرية - محمول على إرادة ما ذكرنا من الحريرية المحضة ، ودعوى أنه لا استهلاك إلا على وجه التسامح بالنسبة إلى المحضية يدفعها التأمل في مصاديق ذلك عرفاً ، وما عن السرائر - من أنه يجوز وإن كان أكثر بعد أن يكون منسوباً إليه بالجزئية كعشر وتسع وثمن وأشال ذلك - ليس منعاً من فرض الاستهلاك ، بل يمكن أن يكون مراده بذلك اعتبار عدم الاستهلاك كقول غيره : « يجزي ولو كان الخليط عشراً » بل



في معقد المحكي من صريح الاجماع في المنتهى وظاهره في المعتبر والتذكرة التصريح باعتبار عدم الاستهلاك المصريح به في عبارات الشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم ممن تأخر عنهم ، نعم مع عدم الاستهلاك لا فرق بين تساوي الخليط وأقليته وأكثريته عندنا ، بل الاجماع صريحاً وظاهراً عليه ، وقال أحمد بن محمد بن أبي نصر (١) « سأل الحسين بن قيسما أبا الحسن (عليه السلام) عن الثوب الملحم بالقز والقطن والقز أكثر من النصف أيصلي فيه ؟ قال : لا بأس قد كان لأبي الحسن (عليه السلام) منه جباب » بل وافقنا على ذلك ابن عباس وجماعة من أهل العلم ، خلافاً للشافعي وأبي حنيفة فيحرم إذا كان الحرير أكثر ، ولو تساوى فلا شافعي قولان ، والتعقيق ما عرفت ، لكن ينبغي أن يعلم أن المراد بالاعشر ونحوه في معاهد الاجماع السابقة الاكتفاء بمزجها سدى ولحمة وإن كان القطن الذي هو أحدهما عشراً من الآخر ، لا أن المراد الاجتزاء بمشر أو نصف العشر مثلاً من السدى وإن كان اللحمة كلها حريراً ، فيجتزى حينئذ بالثوب المنسوج من الحرير الممزج بالخليط في حاشيته التي هي نسبتها إلى الجميع عشر أو نصف عشر مع فرض الثوب مثلاً في نهاية العرض .

ومن هنا صرح الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح بأن العبرة بصدق الحرير المحض ، فلا ينفع إذا حصل في خصوص الحاشية شيء من الخليط بعد أن يكون الأصل حريراً محضاً ، ومما يؤيد أن مرادهم بالاعشر ونحوه ما ذكرنا ظهور اتفاقهم على الاجتزاء به ، بل قد عرفت التصريح به من بعضهم مع توقفهم في العلم للثوب الذي هو مع فرض الاجتزاء بذلك لا ينبغي التوقف فيه ، فلا ريب في إرادتهم ما ذكرناه من الامتزاج بأن يكون أحدهما تمام السدى والآخر تمام اللحمة وإن كان نسبة أحدهما إلى الآخر عشراً أو أقل .

نعم التحقيق ما عرفت من دوران الحكم على صدق لباس الحرير المحض وعدمه كما سمعته مفصلاً ، بل المدار على غير المقترح من الصدق قطعاً ، فلا بأس بالصدق الذي منشأ وضع جديد أو نحوه ، فالعباءة القزية التي لحتها صوف لا إشكال فيها ، ومن القريب ما حكاه المحقق الثاني عن بعض الأصحاب من أن العباءة التي سداها قز لا يصلح فيها ، لتسميتها قزية ، إذ هو كما ترى من الأوهام الفاسدة التي لا ينبغي سطرها في كتب الأفاضل .

وأما اللباس المحشو بالابزيسم أو القز في الفقيه والتذكرة والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمحكي عن المعتمد والفريفة والجعفرية والروض وظاهر الشيخ المنع ، بل قد يظهر من نسبة الخلاف في التذكرة وغيرها إلى غيرنا الاجماع عليه عندنا ، ولعله لصدق المحض والمبهم والمصمت عليه ، ولأنه بتلبده يكون كالبطانة ونحوها من اللباس ، لكن قطع في المفاتيح بالجواز ، ولم يستبعده في الذكرى ، واحتمله في المدارك ، قيل واليه مال مولانا محمد تقي ونقله عن شيعته الفاضل الشوشطري ، ولعله لصحيح الريان بن الصلت (١) « سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن لبس فراء السمور والشعاب والحواصل وما أشبهها والمناطق والكيمخت والمحشو بالقز والخفاف من أصناف الجلود فقال : لا بأس بهذا كله إلا بالثعالب » والحسين بن سعيد (٢) قال : « قرأت في كتاب محمد بن إبراهيم إلى الرضا (عليه السلام) يسأله عن الصلاة في ثوب حشوه قز فكتب اليه وقرأته لا بأس بالصلاة فيه » وخبر سفيان بن السمط

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ لكن فيه « لبس الفراء والسمور » وفي التهذيب الذي نقل عنه في الوسائل ج ٢ ص ٣٦٩ الرقم ١٥٢٣ « لبس فراء السمور »

(٤) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

في حديث (١) قال : « قرأت في كتاب محمد بن إبراهيم إلى أبي الحسن (عليه السلام) يسأله عن ثوب حشوه قز يصل في فيه فكاتب نعم لا بأس به » وخبر إبراهيم بن مهزيار (٢) « إنه كتب إلى أبي محمد (عليه السلام) الرجل يجعل في جيبه بدل القطن قزاً هل يصلي فيها ؟ فكاتب نعم لا بأس به » مضافاً إلى عدم صدق اللباس عليه ، بل ولا صدق الحرير بناءً على أنه المنسوج ، بل ولا المحض ، وبعد التسليم فهي خاصة تقدم على العام ، واحتمال إرادة قز المعز - كما عن الصدوق وارتضاه الشيخ ، ولعله لعدم معهودية غيره إلا من مترف جاهل ، لعلوا القيمة وعدم المنفعة والزينة بخلاف قز المعز في البلاد الباردة بالنسبة إلى أهل الفقر والمسكنة - يدفعه انه مجاز بلا قرينة ، ومن القز ما لا ينفع به إلا لذلك ، بل قيل : إنه يفيد الثوب ثخانة ، كما ان احتمال عدم جواز العمل ببعضها لأن الراوي لم يسمعه من محدث وانما وجده في كتاب يدفعه - مع عدم انحصار الدليل فيما فيه هذا المخدور - ان إخبار الراوي بصيغة الجزم ، والمكاتبة المحزوم بها في قوة المشافهة ، نعم يمكن حملها على التقية كما هو المظنة في المكاتبات ، بل يشهد له خبر الريان لسكن إن تم الاجماع الذي استظهرناه من عبارة الفاضل وغيرها ، ولا ريب أن الأحوط التجنب ، والله أعلم .

المسألة ﴿ الخامسة الثوب المغصوب لا تجوز ﴾ ولا تصح ﴿ الصلاة فيه ﴾ إجماعاً في الفنية والتذكرة والذكرى والمحكي عن الناصريات والتحرير ونهاية الأحكام وكشف الالتباس وظاهر المنتهى ، بل قد يظهر من الأول كهرجج الثاني والخامس والسادس والبيان أيضاً والدروس وفوائد الشرائع والمحكي عن الموجز والجمعونية وغيرها أنه لا فرق بين الساتر منه وغيره ، بل عن المقاصد العلية نسبتة إلى الأكثر ، وفي المدارك إلى العلامة ومن تأخر عنه ، قلت : بل هو ظاهر كل من أطلق ، وعلى كل حال فقد يمكن

تخصيله : أي الاجماع في خصوص السائر منه المدعى عليه الاجماع زيادة على ما عرفت في جامع المقاصد وعن الغربية وإرشاد الجعفرية وروض الجنان ، إذ المحكي عن الفضل بن شاذان من القول بالصحة فيه وفي المكان المفصوب ونحوها غير متحقق ، وعلى تقديره غير قادح ، وإن وافقه عليه جماعة من محققي متأخري المتأخرين ، مع احتمال كون ذلك منهم للقاعدة ، وإلا فقد يستظنون من الأدلة الخاصة ما يقضي بالبطلان ، فالخلاف منهم هنا غير متحقق ، أما غير السائر منه ففي المعتبر والمدارك عدم البطلان فيه ، بل في الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام والمحكي عن المقاصد العلية وإرشاد الجعفرية الميل إليه ، قال في المعتبر : « أعلم أنني لم أقف على نص من أهل البيت ( عليهم السلام ) بإبطال الصلاة ، وإنما هوشني ذهب إليه المشايخ الثلاثة وأتباعهم ، والأقرب أنه إن ستر به العورة أو سجد عليه أو قام فوقه كانت الصلاة باطلة ، لأن جزء الصلاة يكون منهيًا عنه ، وتبطل الصلاة بفواته ، أما لو لم يكن كذلك لم تبطل وكن كلبس خاتم من ذهب » .

قلت : قد يناقش فيه بأنه يكفي فيه إطلاق الاجماع السابقة المعتضدة بعدم ظهور مخالف محقق فيه قبله ، مضافاً إلى خبر إسماعيل بن جابر (١) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) بل صحيحه بناءً على توثيق محمد بن سنان ، بل إرسال الصدوق له في الفقيه إلى الصادق ( عليه السلام ) على سبيل الجزم مما يشعر بوصوله إليه بطريق صحيح ، خصوصاً بعد التزامه أنه لا يورد فيه إلا ما هو حجة بينه وبين ربه ، قال : « لو أن الناس أخذوا ما أمرهم الله به فأنفقوه فيما نهاهم عنه ما قبله منهم ، ولو أخذوا ما نهاهم الله عنه فأنفقوه فيما أمرهم الله به ما قبله منهم حتى يأخذوه من حق وينفقوه في حق » بناءً على إرادة عدم الاجزاء من عدم القبول كما هو الظاهر منه حال عدم القرينة ، وعلى إرادة ما يشمل ما نحن فيه من الانفاق ولو من حيث المنفعة ، أو كونه مفهوماً منه ،

والمرسل في المحكي من تحف العقول للحسن بن علي بن شعبة (١) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصيته لكيلا « يا كيلا انظر فيما تصلي وعلى ما تصلي إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول » بل عن الطبري انه رواه في بشارة المصطفى عن كيلا بسند لا يقدح ما فيه. بعد الانجبار بما عرفت ، بل يكفي فيه إمكان دعوى معلومة اعتبار تجنب أمثال ذلك من المحرمات في الصلاة التي هي الوصلة إلى الله تعالى ، وبأنه لا يتم بناءً على اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن الضد ، بل وعلى ما هو المعلوم عند الشيعة من عدم اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد شخصي ، ولو لأنه فرد لكلي متعلق الأمر وفرد لكلي متعلق النهي ، إذ لو قلنا إن الأمر بالكلي أمر بأفراده خصوصاً مثل هذه الكليات كان منع الاجتماع واضحاً ، بل وكذا إن قلنا إنه مقدمة له لكن مثل هذه المقدمة التي لا يتصور حصول لذيها متميزاً عنها تعامل معاملة المتعلق الأصلي في المنع قطعاً ، وما نحن فيه بعد ضرورة حرمة التصرف والانتفاع في مال الغير من ذلك قطعاً ، إذ القيام فيه والركوع والسجود وغيرها من حركات الصلاة وأكوانها من التصرف والانتفاع فيه ، فيجتمع حينئذ فيه الأمر والنهي كالصلاة في المكان المنصوب ونحوه مما رجع النهي فيه إلى جزء الصلاة ، بل هو مثل ما اعترف فيه بالفساد من القيام عليه والسجود عليه ، فالمكلف إذا كان متلبساً بلباس منصوب في حال الركوع مثلاً فلاخفاء في أن الحركة الركوعية منه حركة واحدة شخصية محرمة ، لسكونها بحركة للشيء المنصوب ، فيكون تصرفاً في مال الغير ، فلا يصح التعبد به مع أنه جزء الصلاة .

ومن ذلك يظهر وجه الفساد حتى لو كان خيطاً كما صرح به في البيان وغيره ، أو مصطحباً فضلاً عما كان ملبوساً ، لاتحاد الجميع فيما ذكرناه الذي لولاه لم يتجه الفساد فيما اعترف فيه في الساتر منه ، لأنه وإن كان شرملاً لكن النهي عنه يقتضي الفساد فيه

إذا كان عبادة لا مطلقاً ، ولذا لم يقدح إزالة النجاسة التي هي شرط لصحة الصلاة بالماء المغصوب مثلاً ، والستر ليس عبادة قطعاً ، وإلا لما صح بدون النية ، فليس الفساد فيه حينئذ إلا للاتحاد المزبور الذي إليه يرجع ما في الخلاف من الاستدلال على البطلان في المغصوب بأن التصرف في الثوب المغصوب قبيح ، ولا تصح نية القربة فيما هو قبيح ، ولا صلاة إلا بنية القربة ، بل وماعن الناصريات من أن صحة الصلاة وغيرها من العبادات إنما يكون بدليل شرعي ، ولا دليل ، إذ الظاهر إرادته أنه بعد تعارض الأمر والنهي ينتفي المقتضي لصحة العبادة ، لأن تحكيم الأمر على النهي ليس أولى من العكس ، بل ربما ادعى أولويته أو تبادره ، بل وما في غيرها من كتب الأصحاب مما يقرب إلى ذلك .

لسكن قد يدفع ذلك كله عنه بعدم ثبوت إجماع محصل لديه ، وعدم حجية مثل هذا المنقول منه عنده ، كعدم حجية مثل هذه النصوص القاصرة سنداً ودلالة ، خصوصاً مع عدم معروفة استناد الأصحاب إليها ، وبمنع المعلومية المزبورة ، بل لعل المعلوم خلافها في سائر المحرمات المقارنة ، وبأن بناء المقام على مسألة الضد - مع أنه لا يخص الملبوس بل ولا المصطحب ، ولا يتم مع فرض عدم الضدية ، ومع وجوب حفظه عليه ، وكان لا يتم إلا باللبس - موقوف على القول فيها بالاقتضاء المقتضي للفساد ، ولعله لا يقول به ، وبأن حاصل مراده كافي كشف اللثام أن النهي إنما يقتضي الفساد إذا تعلق بالعبادة لجزئها أو لشرطها ، وأدرجه هنا في الجزء في كلامه لجريانه مجراه باعتبار مقارنته ، فإذا استتر بالمغصوب صدق أنه استتر استتاراً منهياً عنه ، ضرورة كون الاستتار به عين لبسه والتصرف فيه ، فلا يكون استتاراً مأموراً به في الصلاة ، فقد صلى صلاة خالية عن شرطها الذي هو الاستتار المأمور به ، وليس هذا كالتطهر من الخبث بالمغصوب ، فإنه وإن نهي عنه لسكن تحصل الطهارة ، وشرط الصلاة إنما هو

الطهارة لا فعلها لينتفي الشرط إذا نهي عنه ، وإذا سجد أو قام على المفضوب فعمل سجوداً أو قياماً منهيًا عنه لمثل ذلك ، بخلاف ما إذا قام وركع وسجد لا يسأ للمفضوب متحركاً فيه ، إذ ليس شيء من ذلك عين التصرف فيه ، وإنما هو مقرون به ، والتصرف هو لبسه وتحريكه ، ثم قال : وهو كلام متين لا يحدشه شيء . وإن اتجه البطلان بغير الساتر ، بل وغير اللباس وغير المستصحب أيضاً ، بناءً على الأمر بالرد أو الحفظ ، مع منافاة الصلاة وكون الأمر نهيًا عن الضد واقتضائه الفساد إن كان الضد عبادة .

ومن ذلك ظهر لك وجه الفرق بين الساتر وغيره ، وأنه يتجه الفساد مع حرمة وإن لم يكن عبادة يشترط في صحتها القرابة ، ضرورة أنه بعد فرض اعتبار صفة المأمورية فيه لم يمكن حصوله في المنهي عنه ، سواء كان الأمر عبادة أولاً ، لعدم تصور الاجتماع في الجميع عندنا ، فيكون العبادة منهيًا عنها ، لفقد شرطها .

ومن الغريب ما في الرياض من دعوى عدم تصور الفساد في النهي عن الشرط إلا إذا كان عبادة قائلاً إن النهي عن غيرها لا يقتضي إلا الحرمة التي لا تلازم بينها وبين فساد المشروط ، والستر من هذا القبيل ، وإلا لما صح صلاة من ستر عورته من دون قصد القرابة ، بناءً على اشتراطه في مطلق العبادة ، وأنها به تفرق عما ليس بعبادة ، ثم قال : « ومن هنا يظهر ما في دعوى بعض الأفاضل كون الستر عبادة — مشيراً به إلى ما سمعته من كشف اللثام ، وقد حكاه عنه بلفظه إلى أن قال — : ومحصل كلامه كما ترى في وجه الفرق بين التطهير والستر كونه عبادة دون سابقه ، إذ به تتم الخصوصية للستر ، وقد عرفت ما فيه ، فليت شعري ما الذي دعاه إلى جعله عبادة ، ولم أر له أثراً عدا تعلق الأمر بالستر ، وإن الأصل فيما تعلق به أوامر الشرع أن تكون عبادة موقوفة على قصد القرابة ، وهذا بعينه موجود في إزالة الخبث عن الثوب ، فإن ادعى خروج ذلك بالاجتماع على عدم اعتبار قصد القرابة قلنا له كذلك الأمر في محل النزاع ، وإلا

لما صح صلاة من ستر عورته بمحلل بلا قصد قرينة فيه ، وهو خلاف الاجماع بل البدئية ، ومن هنا ظهر أنه لا وجه للفساد في المنصوب الساتر إلا ما قدمنا اليه الاشارة من كون الحركات الأجزائية منهيًا عنها باعتبار كونها تصرفاً فيه ، وهذا لا يختلف فيه الحال بين الساتر وغيره .

قلت : قد عرفت تماميته من دون التزام بكونه عبادة ، بل ليس في كلامه ما يؤم ذلك عدا قوله أولاً إن النهي إلى آخره ، ومراده من التعلق بالعبادة رجوع النهي إلى جزئها أو شرطها الذي ينافي النهي بتحقيقه باعتبار دخول صفة المأورية في الشرط كما كشف عنه ما سمعته من كلامه ، نعم يتوجه عليه أنه ليس في الأدلة ما يستفاد منه اعتبار الصفة المزبورة في الشرط المقتضية على تقديرها بطلان صلاة من أجبر شخصاً على تسيره بقبض إزار ونحوه إلى تمام الصلاة أو إمضاها ، ودعوى استفادتها من مجرد الأمر بها للصلاة - كما هو الظاهر من جملة ذلك كالتقاعدة ، وإلا لاستند إلى خصوص الأدلة في المقام - في غاية المنع ، ضرورة كونه أعم من ذلك ، فلعل مطلق الستر شرط العبادة وإن كان لا يؤمر إلا بالمحلل منه لا أن الشرط الستر الأمور به ، فالحرم حينئذ يتحقق به الشرط دون الأمر حتى لو كان دليل الشرطية منحصراً في الأمر ، ضرورة ظهوره في الحكم الوضعي الذي هو غير مقيد بالتكليف ، اللهم إلا أن يقال : إنه هو المتيقن من الشرط ، وغيره محل شك ، وليس في الأدلة إطلاق يقضي بأجزاء الستر كيفما كان ، بل قد يقال إنه الموافق لقوله : صل واستتر للصلاة الذي فرض عدم غيره من النصوص ، إذ لا تكليف إلا بخطاب الشارع ، وقولهم شرط وما منع انما هو أسماء المدحرج منه ، وإلا فالمدار على امتثال نفس الخطاب ، ولا ريب في عدمه في محل البحث ، لعدم اندراجہ تحت الأمر بالاستتار قطعاً وإن لم يكن الأمر عبادة ، لكن فيه أن المتجه عندنا الصحة فيما شك في شرطيته ، تمسكاً باطلاق أوامر الصلاة ، والأمر بالاستتار منصرف كما في



نظائره إلى إرادة بيان الشرطية ، ولذا لا يقدح فيه الوقوع عن غفلة ونحوها ، فتأمل جيداً ، ألهم إلا أن يدعى الشك في كون ذلك مراداً من الاطلاق بحيث يشكل التمسك به عليه ، اسكنه كما ترى .

فالانصاف كون المسألة جميعاً من وادٍ واحد بحسب القاعدة ، إذ احتمال الفرق بين السائر وغيره مبني على ما هو ممنوع ، أو خروج عن محل البحث ، كدعوى ظهور نصوص الشرطية في المحلل ، أو أن الأمر به للصلاة يقضي بذلك ، أو أن السائر المقارن للصلاة من جملة أجزائها كما هو ظاهر عبارة المحقق إن لم تنزل على ما عرفت ، أو غير ذلك مما لا يخفى عليك ما فيه بعد الاحاطة بما سمعت ، فان قلنا باتحاد كون الصلاة وكون التصرف أنجه المنع في الجميع ، وإلا فلا .

وامل عدم الاتحاد لا يخلو من قوة ، وذلك لأن المتصور في ابس المفصوب ثلاثة محرمات :

أولها أصل الغصب ، وهو لا يقضي بالفساد إلا على مسألة الضد كما عرفت سابقاً .  
وثانيها لبسه بمعنى ملابسته ، وهو لا يقضي بالفساد أيضاً ، ضرورة عدم كون اللبس أحد أجزاء الصلاة ، إذ هو يرجع إلى حرمة كونه عليك لا كونك فيه ، ومن هنا كان المتجه الصحة في كل ما حرم لبسه كلباس الشهرة وغيرها ، خلافاً للأستاذ في كشفه ، فقال في الشرائط : السابع أن لا يكون محرماً من جهة خصوص الزي كلباس الرجال للنساء وبالعكس ، ولباس الشهرة البالغة حد النقص والفضيحة ، والحاصل أن كلما عرضت له صفة التحريم من الوجوه لا تصح به الصلاة على الأقوى ، وكأنه إن أراد الأعم من السائر بناء على اتحاد الكون المحرم والواجب ، لسكن قد يستظهر من اقتصار الأصحاب على اشتراط ما عدا ذلك عدم البأس في ذلك ، وأنه ليس من الاتحاد في شيء ،

وفي خبر يونس بن يعقوب (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلي وعليه البرطلة فقال : لا يضره » وبه أفق الشهد في الذكرى ، والبرطلة بالتخفيف وقد تشدد قلنسة ، ولعلها من لباس الشهرة لبعض الناس ، وفي صحيح الميص (٢) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلي في ثوب المرأة وفي إزارها ويعتم بخمارها قال : نعم إذا كانت مأونة » وهو محتمل للصلاة فيه لا على وجه زي النساء حتى يكون محرماً ، لكننه غير خفي عليك أنا في غنية عن إثبات الصحة به بالاملاق الأدلة السالم عن المعارض ، نعم في خصوص السائر منه البحث السابق ، وقد عرفت أن التحقيق كونه كغيره بالنسبة إلى القاعدة ، والظاهر عدم اقتضاءها الفساد هنا كما أوضحنا في الذهب ، ضرورة عدم اتحاد اللبس مع شيء من أجزاء الصلاة ، إذ ليس القيام والركوع والسجود أفراداً له ، بل هي أفعال تقارنه ، فحرمة الملابس حينئذ حالها لا تقتضي حرمة في شيء منها ، ولعله لذلك بنى في الرياض البطلان في الذهب مع قطع النظر عن الأدلة الخاصة على مسألة الضد مع قوله بالبطلان في المنصوب للاتحاد ، وليس إلا لافرق بينهما ، فظهر حينئذ أنه لا اقتضاء للبطلان في المنصوب من حيث اللبس .

وثالثها تحريكه بالقيام والركوع والسجود ونحوها ، ولا ريب في حرمة ذلك ، لكن قد يمنع اتحاده مع الأفعال المزبورة التي هي حركات للبدن وتصرف فيه من غير توقف على حركات اللباس ، نعم تحريكه مقارن لها ، فهو محرم حالها لا أنها هي هو ، ضرورة كون المتحرك أمرين متغايرين هما البدن واللباس ، والفرق بينه وبين المكان واضح بمعلومية ضرورة الجسم وأكوانه للمكان ، بخلاف اللباس المعلوم كونه ليس من ضرورياته ، وما يترأى في بادى النظر - من أن هذه الأفعال نفسها تصرف في اللباس ،

(١) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

وحرمة التصرف في مال الغير من الضروريات - يرفعه التأمل الجيد فيما ذكرناه ، وأن مرجع هذا التصرف إلى التحريك المزبور ، وليس المدار على إطلاق التصرف فيه في العرف الذي لم يلتفت إلى التحليل المذكور ، ومن ذلك يظهر لك الحال في حمل المصوب الذي أ بطل الصلاة به أيضاً جماعة ، بناءً منهم إما على مسألة الضد أو على الاتحاد المذكور ، وفيهما معاً ما عرفت ، فالنتيجة فيه حينئذ الصحة إن لم يقم إجماع أو غيره من الأدلة المعتبرة ، والظاهر عدم قيام شيء منها له ، لأن المتعرض له بعض المتأخرين كالفاضل وبعض من تأخر عنه ، خصوصاً مع ذكر بعضهم المستند لذلك مما عرفت فساداً ، نعم يمكن دعوى تحققه في السائر منه بل وفي غيره ، لكن قد يورث التردد فيه الاستدلال عليه من جماعة بما سمعت النظر فيه من مسألة الضد والاتحاد ونحوها ، إلا أن الاحتياط لا ينبغي تركه في مثل المقام الذي قد يقال فيه إنه لا أقل من الشك ، لجميع ما سمعته سابقاً في تناول الاطلاقات المقتضية للصحة لمثله ، فيبقى شغل الذمة مستصحباً .

هذا كله في العالم بالنصب وحرمة ، أما الجاهل بها أو بالأول منهما فالوجه فيه الصحة ، لعدم النهي المقتضي للفساد بسبب اتحاد السكونين ، أو لانتفاء الشرط الذي هو الستر للأمور به ، وكذا لو جهل بها خاصة جهلاً يعذر به كغير المتن به غير تقصير منه ، بخلاف غير المعذور منه الذي هو كالعالم في العقاب الذي عليه يترتب الفساد هنا ، واحتمال انحصار إثمه بترك السؤال خاصة ، فلا عقاب عليه في الخصوصيات قد بينا ضعفه سابقاً ، وإطلاق بعضهم البطالان هنا لجهل الحرمة كإطلاق عسده من آخر محمول على التفصيل المزبور ، وجهل البطالان هنا لا أثر له كنسيانه ، لأن المدار على علم الحرمة كما هو واضح ، ولعله المراد من إطلاق بعضهم البطالان مع العلم بالنصب وإن جهل الحكم أو هو مع الحرمة إذا لم يكن معذوراً ، والجهل بأسباب النصب وما في حكمه من أحكام المعاملات ونحوها لا يعذر فيه إلا غير المقصر ، كالجهل بالحرمة الذي منه أو في حكمه

نسيان الحرمة أيضاً ، ضرورة كونه بنسيانه رجوع إلى الجهل .  
ولعله لذا قال في البيان وعن كشف الالتباس والمقاصد العلية وروض الجنان  
من أن ناسي الحكم كجاهله ، بخلاف نسيان الغصب من غير الغاصب ، فانه عذر قطعاً ،  
لعدم تكليفه بعده ، للأصل وعدم القدرة عادة في أكثر أفرادها ، فلا نهي حينئذ  
يعارض الاجزاء الحاصل بامتنال الأمر بالصلاة مستتراً حتى يحكم عليه ، أو تحتاج الصحة  
إلى شيء غير الأمر ، وليس ، والفرض انحصار مقتضى الفساد بالنهي ، أما الغاصب  
فلا ريب في عذرية غير المقدور منه عادة بالنسبة إليه ، وعلى فرض خروجه مطلقاً عن  
القدرة فهو عذر مطلقاً ، فتصح صلاته حينئذ ولا إعادة عليه في الوقت ولا في خارجه ،  
لما عرفت وفقاً للبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والمحكي عن ابن إدريس والمنتهى  
وإرشاد الجعفرية ، وخلافاً للقواعد والتذكرة والمحكي عن نهاية الأحكام والايضاح  
والوجز الحادي وروض الجنان ، بل قيل : إنه مقتضى إطلاق الفتاوى ، فيعيد في الوقت  
بل وخارجه على الظاهر من إطلاقهم الإعادة ، والدروس وظاهر الذكري والمحكي من المختلف ،  
فيعيد في الوقت لا في خارجه . إذ ليس الأول إلا أنه كالمصلي عارياً ، لأن هذا الستر  
كالهري وكالتستر بالظلمة وباليدين والنجس ، وأنه مفترط بالنسيان ، لأنه قادر على  
التكرار الموجب للتذكر ، وأنه لما علم كان حكمه المنع من الصلاة ، والأصل بقاؤه ، ولم  
يعلم زواله بالنسيان .

وفي الأول أن الفرق واضح بعدم حصول الشرط في المشبه به ، وحصوله في  
المشبه ، ضرورة عدم المانع شرعاً ، لصلاحيته الامتنال به ، ودعوى أن أوامر الستر  
تنصرف إلى المحلل بدفعها . مع أن فرض البحث كون الفساد من النهي الذي لا يجمع  
الأمر . انه محلل له واقعاً ما دام الوصف وان ضمن الأجرة ، إذ لا نعتي بالمباح إلا  
ما لا عقاب على فعله ، فان قيل : إن المراد انصراف أوامر الستر إلى غير هذا الفرد

كانت دعوى بلا شاهد ، بل اتفاقهم ظاهراً في الحكم بالصحة مع الجهل هنا وفي المكان وغيرهما مما يشهد بخلافها ، إذ ليس الجهل إلا عدم العلم كالنسيان مما رفع المؤاخذة عليه . وفي الثاني ما في جامع المقاصد لا نسلم أن التكرار الموجب للتذكر يمنع عروض النسيان ، والوجدان يشهد بخلافه ، قلت : على أنه يفرض البحث في غير المفرط بسبب الاشتغال بواجب . مضيق أهم منه ، أو بغير ذلك ، بل قد يقال بعدم المؤاخذة له حال النسيان وإن فرط حتى نسي ، لخبر الرفع (١) والالجماع في جامع المقاصد على عدم الاثم على الناسي ، والعقاب على التفريط حتى نسي لا يستلزمه بعد تحققه المقتضي لاندراجة في موضوع خبر الرفع ، كالمضطر باختياره .

وفي الثالث أن الاستصحاب لا وجه له هنا بعد معلومية كون الفساد للنهي المنتفي في محل البحث ، فلا حاجة حينئذ إلى الاستناد في قطعه إلى خبر الرفع بحمله على رفع جميع الأحكام التي منها عدم الاعادة ، لأنه أقرب المجازات ، أو على إرادة إلغاء الفعل الحاصل معه من الرفع ، فلو ثبت له شيء من الأحكام لم يصدق إلغاؤه كي يناقش في الأول بمنع إرادة العموم المستلزم زيادة الاضمار ، وفي الثاني بأن صحة الصلاة معه تستلزم ثبوت حكم له ، فلا يصدق الرفع السكلي ويحتاج في الدفع إلى ما أطنب به في جامع المقاصد من « أن زيادة الاضمار في اللفظ لا المدلول ، فلو كان أحد اللفظين أشمل وهما في اللفظ سواء لم يتحقق الزيادة ، بل زيادة الاضمار لازمة له بتقدير بعض الأحكام ، بخلاف تقدير لفظ « من » دون « بعض » على أن الاختصار على الأقل إذا كان بمرتبة واحدة ، فلو اقتضى المقام الأكثر وجب المصير إليه ، وليس المراد رفع جميع الأحكام حتى المترتبة على النسيان باعتبار كونه عندي ، بل المراد رفع الأحكام المترتبة على الفعل إذا وقع عمداً ، فإن المعنى والله أعلم اغتفر لا متي الأمر الممنوع منه إذا كان

خطأ أو نسياناً حتى كأنه لم يكن ، فلا يتعلق به شيء من أحكام عهده ، ولو قدرنا أن المراد رفع جميع الأحكام فإنما يرفع الحكم الممكن رفعه لا مطلقاً ، وما ذكره غير ممكن الرفع ، لامتناع الخلو عن جميع الأحكام الشرعية « إلى آخره . مع أنه لا يخلو بعض كلامه من نظر ، والعمدة ما ذكرنا .

وليس لما في المختلف سوى ما حكى عنه من أنه لم يأت بالمأمور به على وجهه ، فلم يخرج عن العهدة ، فيعيد في الوقت لا في خارجه ، لأن القضاء يحتاج إلى أمر جديد ، وفيه أن مقتضى الأدلة السابقة الاشتراط بعدم العلم بالغصب لا عدم الغصب ، فهو حينئذ على وجهه ، ولو لم تكن على وجهها فهي فائتة ، ومن فاتته فريضة فليقضها إجماعاً ونصاً (١) ولعله لذا عدل عنه في الذكرى إلى الاستدلال بأن السبب وهو الوقت قائم ، ولم يتيقن الخروج عن العهدة ، بخلاف ما بعد الوقت ، لزوال السبب ، والقضاء يحتاج إلى أمر جديد ، وإن كان فيه ما فيه أيضاً ، وعلى كل حال فلا وجه للتفصيل المزبور ، كما أنه لا وجه لما في كشف اللثام من أنه يمكن الفرق بين العالم بالغصب عند اللبس الناسي له عند الصلاة وبين الناسي له عند اللبس ، لتفريط الأول ابتداءً واستدامةً دون الثاني ، ضرورة أنه لو أثر ذلك لأثر أصل التفريط بالغصب في الثاني أيضاً ، فتأمل .

(ولو أذن صاحبه لغير الغاصب أولاً) في الانتفاع به فضلاً عن خصوص الصلاة فيه (جازت الصلاة فيه) وصحت بلا إشكال ولا خلاف ، لعدم حرمة التصرف عليه كي يقتضي ذلك البطلان ، وقول المصنف: (مع تحقق الغصبية) محمول على إرادة الضمان ، أو على إرادة أن العين باقية على الغصب بسبب منع يد المالك عنها وإن كان اللبس والحركات مأذوناً فيها ، فإن هذا الالتماس لا ينافي بالغصب للعين بالمعنى المذكور ،

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات

أو على إرادة تحقق الغصب في غير ما أذن له فيه ، أو غير ذلك مما لا يقتضي الغصب فيما أذن له فيه ، ضرورة امتناع اجتماعهما ، كما هو واضح ، وفي جواز رجوعه عن الأذن في أثناء الصلاة مع اقتضاء النزاع البطلان وجوه ، ثالثها التفصيل بين الأذن باللبس وبين الأذن بخصوص الصلاة فيه ، فيجوز في الأول لا الثاني ، تسمع تمام البحث فيها في المكان إن شاء الله ، كما أنك تسمع فيه إن شاء الله غير ذلك مما له تعلق في المقام .

( ولو أذن مطلقاً ) بأن قال : أذنت في الصلاة فيه أو لكل أحد ( جاز لغير الغاصب ) قطعاً ، أما له فلا ، عملاً ( على الظاهر ) من حاله الاستفادة من عادة غالب الناس من الحقد على الغاصب وميل النفس إلى مؤاخذته والانتقام منه ، فيقيد به المطلق ويخص به العام بلا خلاف أجده بين من تعرض له ، كالفاضل والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم ، ومرجهه إلى ظن إرادة غيره من العام والمطلق ، فيكون حينئذ هو المدار وجوداً وعدمًا ، إذ لا ريب في اختلافه باختلاف الأشخاص وكميات الغصب وغير ذلك ، نعم قد يتوقف في الخروج عن ظاهر اللفظ بمثل هذا الظن ، خصوصاً في تخصيص العام الذي يمكن دعوى تعبدية العمل بظاهره ، إلا أن يعارض بظاهر آخر علم حجتيه ، بل قد يمنع حصول الظن مع التصريح بالعموم اللغوي خصوصاً إذا أكدته ، فتأمل جيداً .

المسألة السادسة لا تجوز الصلاة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك ) - بضم الأولين وسكون الثالث ، وقيل بضم الأول وكسر الثاني ، لكن في كشف اللثام ولعله ليس بصواب - عند أكثر القدماء كما في المفاتيح ، وكبراء الأصحاب كما في جامع المقاصد ، بل الأشهر كما في البيان ، بل المشهور كما في المسالك والروضة وحكاة الفاضلان وغيرهما عن الشيخين في المنفعة والنهاية ، بل في المدارك زيادة ابن البراج وسلار ، لكن المحكي عنهم جميعاً والجامع في كشف اللثام لا تجوز في الشمشك والنعل السندي مع استثناء الصلاة على الموتى من سلار ، ولا يظهر منه إلا النهي عنها بخصوصهما ، فقد لا يكون لسترهما ظهر

القدم كما ظنه الفاضلان وغيرهما من سمعت حتى نسبة إلى الشهرة ونحوها ، بل لورود خبر (١) بها كما عن الوسيلة ، أو لأنه لا يمكن معها الاعتماد على الرجلين في القيام أو على أصابعهما أو إبهاميهما على الأرض عند السجود ، نعم هذا التعميم خيرة المصنف والفاضل في بعض كتبه والشهيد والمحكي عن السرائر ، خلافاً للفاضل في بعض آخر من كتبه والمحقق الثاني والفاضل الميسي والشهيد الثاني وسبطه والكاشاني فالسكراة ، كما عن البسوط والوسيلة والاصباح لكن مع عدم التعميم المزبور ، بل خصوصها بالشمشك والنعل السندي ، وعن جمع البرهان والبحار والكفاية الجواز من غير تعرض للكرامة ، وفي الروضة أن الجواز قوي متين ، ولم يتعرض له في الدروس ، وضعف ما في المعتبر من دليل المنع في الذكرى .

وكيف كان فلا ريب في أن الأقوى الجواز ، لا إطلاق أو امر الصلاة ، وإطلاق جوازها في النعل ، والتوقيع (٢) الروي عن الاحتجاج وغيره « ان محمد بن عبد الله ابن جعفر الحميري كتب إلى صاحب الزمان (عليه السلام) يسأله هل يجوز للرجل أن يصلي وفي رجله بطيط لا يغطي الكعبين أم لا يجوز ؟ فوقع (عليه السلام) جائز » بناءً على إرادة العظمين من الكعبين فيه ، بل وعلى إرادة قبتي القدم منهما إن قلنا بأن موضوع البحث ما يستر ظهر القدم بعضاً أو كلاً كما فهمه في حاشية الارشاد وإن كان خلاف ظاهرهم ، والبطيط رأس الخف بلا ساق ، كأنه سمي به تشبيهاً بالبط ، وغير ذلك مما هو سالم عن معارض معتد به ، إذ ليس إلا ما في المعتبر من عدم فعل النبي (صلى الله عليه وآله) والصحابة والتابعين ، يعني (٣) وقوله (صلى الله عليه وآله) : « صلوا كما رأيتموني أصلي » والمرسل (٤) في الوسيلة « روي أن الصلاة محظورة في الشمشك والنعل السندية »

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب ٣٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧ - ٤ - ٧

(٣) هكذا في النسخة الأصلية والظاهر زيادة كلمة « يعني » ،



وخبر سيف بن عميرة (١) « لا يصلى على جنازة بمحذاه » مع أن صلاتها أوسع من غيرها. والجميع كما ترى ، إذ الأول شهادة على نفي غير محصور ، إذ من الذي أحاط علماً بأنهم كانوا لا يصلون فيه ، واحتمال كون المراد منه الدليل الثاني - فيكون المراد أنه يجب أن يصلى كما رأوه يصلي ، فلا يجوز أن يصلى إلا فيما رؤي يصلي فيه ، أو رأى غيره فأقره عليه ، فيكفي في المنع حينئذ عدم العلم بصلاتهم فيه - يدفعه أولاً أنها دليلاً مستقلاً لا يدخل أحدهما في الآخر ، ضرورة رجوع الأول منها إلى أدلة التأسي المطلقة ، والثاني إلى خصوص الخبر المزبور ، وثانياً أن المراد بالخبر بعد التسليم وجوب الصلاة عليهم كصلاته ( صلى الله عليه وآله ) التي رأوها منه ، فكل فعل فيها أولها وترك كذلك يجب فعله وتركه ، أما إذا كان محتملاً لعدم اعتياده لم فانه ليس لباس العرب والحجاز فليس مما رأوه تركه للصلاة ، إذ ذاك إنما يعلم باستمرار نزعه لها ، بل في جامع المقاصد لو علم نزعهم له حال الصلاة لم يكن دالاً على ذلك لأعميته منه ومن الاستحباب ، وإن كان قد يناقش بمنافاته الخبر المزبور ، بل وللدليل التأسي السابق الذي لا يفرق فيه بين الفعل والترك ، ألاهم إلا أن يعتبر في مفهومه معرفة الوجه كما هو ظاهر كلام الأصوليين .

وفي الثاني - بعد تسليم حجية مثله مما لم نجهده مسنداً في طرقنا ، مضافاً إلى ما عرفت - ما في كشف اللثام ، قال : « إنه ظاهر في إرادة أجزاء الصلاة وكيفياتها لا كيفيات شروطها » قلت : بل لو كان المراد من هذا الخبر تناول اعتبار كل ما تركه ( صلى الله عليه وآله ) في صحة الصلاة وإن لم يعلم كونه لها لكان مقتضاه ثبوت فقه جديد لا يقول به أحد من الإمامية بل ولا من المسلمين ، وليس هو من التخصيص قطعاً بناءً على جواز به وإن كان أضعاف الداخل ، بل هو مما لم يرد فيه العموم أصلاً كما ذكرنا ، ولعله إلى (١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١ من كتاب الطهارة

ذلك يرجع ماعن المختلف من الجواب بأن المراد المتابعة في الأفعال والأذكار لا في الجميع، إذ لابد من مفارقة بين المثليين وإلا اتحاداً، يعني لا في التروك، وإلا لم تجز الصلاة إلا في عين ماضى فيه من اللباس والمكان والزمان، لأنه (ص) تارك للصلاة في غيرها وإن قال: لابد من المتابعة في توك نوع مائة تركه لزم أن لا تجوز الصلاة إلا في الأنواع التي صلى فيها من الألبسة، فلم يجز في غيرها ولا يقول به، واحتمال أن له أن يقول لابد من المائلة في كيفية الستر لا كيفيات الألبسة في أنفسها ولا في أنواعها يدفعه ما عرفت، مع أنه تشهي وتحكم.

وفي الثالث أنه - مع عدم حجية مثله، وعدم اقتضائه التعميم الذي في المتن وغيره، وعدم العمل به ممن أرسله - لا يصلح معارضاً لما سمعت، ودعوى جبر سنده ودلالته بالشبهة كما ترى.

وفي الرابع - مع قصوره أيضاً - أنه غير معمول بظاهره كما ستعرفه إنشاء الله في صلاة الجنابة كي يستفاد من فحواه مانحن فيه، ودعوى أن المراد من هذه الأدلة منضمة إلى الشهرة حصول الشك، فيجب حينئذ اجتنابه تحصيلاً ليقين البراءة يدفعها أنها قاصرة عن إفادة الشك أيضاً حتى الشهرة بين القدماء وبعض المتأخرين في خصوص الشمش والنعل السندي لو قلنا بتحقيقها بذهاب من عرفت بعد نفي إرادتهم الكراهة من نفي الجواز كما وقع لهم، لمعارضتها بالشبهة المتأخرة وغيرها مما سمعت، على أنه قد عرفت غير مرة عدم شرعية المشكوك فيها عندنا، فلا يحصى عن القول بالجواز.

نعم لا يبعد الكراهة في خصوص الشمش والنعل السندي تنزيلاً لم رسل ابن حمزة (١) عليها، ولو جعلناها فيه مثالا لكل ما يستر ظهر القدم أو قلنا بالاكتفاء فيها بالتفصي عن شبهة الخلاف أو بفتوى الفقيه أمكن القول بالتعميم.

ثم ان الظاهر كما عرفت اختصاص البحث بمناء أو كراهة بما يستر تمام ظهر القدم، أما ماستر بعضه فينبغي القطع في جوازه ، لسكن في حاشية الارشاد للسركي التعميم في الكراهة ، كما عن البحار أنه لا يبعد شموله لما يستر أكثر ظهر القدم ، ولعلها أخذاً ذلك من التمثيل بالشمشك والنعل السندية ، وهما غير ساترين تمام ظهر القدم على الظاهر ، وكأن المجلسي (رحمه الله) لحظ في اقتصراره على إلحاق الأكثر أنها - خصوصاً الشمشك بناء على أنه المشاية البغدادية كما عن مجمع البحرين نسبتها الى بعضهم ، ولعلها المشاية عندنا الآن باليمنى - يستران الأكثر ، وهو كما ترى خروج عن ظاهر عبارات الأصحاب بالتهجس ، نعم يمكن إلحاق ما استغرق تمام الظهر ولم يستر لعدم كشافته أو لأن فيه بعض الخروق التي لم تخرجه عن اسم الساتر ، بل جزم به الأستاذ في كشفه ، بل يمكن القول بعدم المداقة في استيعاب تمام الظهر ، والظاهر أن المراد المتخذ لباساً كذلك ، فلا يشمل الستر بخرقه ونحوها ، ولو خيط بغيره من السروال ونحوه ، لكن ارتفاع الكراهة والحرمه ، بخلاف اللبوس معه من غير خياطة وإن كان متصلاً به .

﴿و﴾ كيف كان فـ ﴿يجوز﴾ بلا كراهة ﴿ فيما له ساق كالخف والجورب ﴾ إجماعاً بقسميه ونصوصاً (١) والمراد من كون الساق له أنه يغطي بعض الساق ، ليسكن يكنى فيه مسمى تغطية بعض الساق لا أن المراد وضعه على أن له ساقاً وإن كان لبسه من لا يغطي به بعض ساقه ، مع احتمال أن يكون المدار على الوضع ، لسكن يشكل بأن مقتضاه النع أو الكراهة من الصلاة فيما لا ساق له لمن يغطي به بعض ساقه لصغر قدمه ، ولعلنا نلتزمه ، وأولى بالجواز الصلاة بذى الساق الذي لم تحصل فيه التغطية الفعلية لمعارض في ساقه من كف ونحوه ، فتأمل .

﴿ويستحب في النعل العربية﴾ إجماعاً محكيكاً إن لم يكن محصلاً صريحاً وظاهراً ،

لنصوص السكثيرة (١) حتى أن في بعضها عن الرضا (عليه السلام) (٢) « أفضل موضع القدمين للصلاة النعلان » لاسكنها مطلقة نزلها الأصحاب على العربية للانسياق من الاطلاق ، ولانها هي التي لا تمنع من السجود على الابهامين وغيره مما يعتبر في الصلاة ، لالتعارف اللبس الذي لا يقضي بتعارف الاطلاق ، إلا أن الانصاف عدم خلوه من إشكال ، ولذا عمم الحكم في المدارك والمحكي عن البحار ، وبؤبده التسامح ، نعم ينبغي استثناء النعال الملس المسماة بالمسوحة ، وكأنها لعدم تخصيرها ، وللمبالغة في النهي عنها في النصوص (٣) كالنعل السوداء (٤) المضعفة للبصر والرخية للذكر والمورثة للهم ، عكس الصفراء التي لم يزل لابسها مسروراً حتى يبليها (٥) بل ان كانت مائلة الى اليباض لم يعدم مالا وولداً (٦) كما أن البيضاء لم يبليها حتى يكتسب مالا من حيث لا يحتسب (٧).  
 المسألة ( السابعة كل ماعدا ما ذكرناه ) من الذهب ولباس الشبهة وغيرهما مما حرم لبسها وذكره المصنف ( تصح الصلاة فيه بشرط أن يكون مملوكا ) عيناً ومنفعة أو منفعة غير ممنوع من التصرف فيه برهن أو غيره ( أو مأذوناً فيه ) عمومياً أو خصوصاً منقولاً أو مفهوماً ، بل لو أفادت القرائن القطعية الرضا الفعلي جاز أيضاً ، إذا احتمال التعمد بالألفاظ مقطوع بعده ، بل يمكن دعوى القطع من النصوص (٨) والسيرة القطعية وغيرها الاكتفاء بها في تحصيل الرضا التقديري ، بمعنى أنه لو علم بذلك لرضي

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث . - ٩

(٣) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة

(٤) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة

(٥) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث . - ٩

من كتاب الصلاة

(٨) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب مكان المصلي

به ، أما القرائن المفيدة ظناً بالاذن الفعلية أو الاذن التقديرية فتسمع البحث فيها في المكان إن شاء الله ، وكان اشتراط المصنف ذلك هنا مع تقديمه حكم المصوب الذي قد يظن أن غيره ليس إلا المملوك أو المأذون فيه ، فيندرج حينئذ فيما ذكره ، لأهمية غير المصوب من ذلك كالشترى بالبيع الفاسد وغيره مما لا يندرج تحت اسم المصوب عرفاً وإن كان هو بحكمه شرعاً في عدم جواز الصلاة فيه لفقده الملك والاذن وغيره .  
(و) أما اشتراط (أن يكون طاهراً) فهو مفروغ منه في الجملة (و) انما لم نذكره هنا لأنه (قد بينا حكم) الصلاة في (الثوب النجس) مفصلاً في كتاب الطهارة ، ومنه يعلم اشتراط الطهارة ، فلاحظ وتأمل .

(و) كيف كان في (يجوز للرجل أن يصلي في ثوب واحد) قولاً واحداً ونصوصاً (١) وما في بعض النصوص (٢) من الأمر بلبس ثوبين محمول على الاستحباب ، كآخر (٣) الدال على وضع شيء على منكبيه إذا صلى بالسراويل ، ضرورة كون المستفاد من الأصل والنصوص (٤) والفتاوى ونجوب ستر العورة خاصة للرجل في الصلاة من غير مدخلية للاتحاد والتعدد ، فلو تستر حينئذ بمجموع ثوبين كل منهما غير ساتر بانفراده جاز كالثوب الواحد الساتر بلا خلاف أجده ، عدا ما عساه يظهر مما في المقنعة « لا يجوز في قبض شفرته حتى يكون تحته غيره . كالمنزرو السراويل أو قبض سواء غير شفاف » وهو - مع أنه قد لا يريد الاشتراط بحيث لا يجوز في الفرض - ضعيف محجوج بالمستفاد نصاً وفتوى من أجزاء مطلق الستر من غير اشتراط أمر زائد ، مضافاً إلى الأصل ، وإطلاق مرفوع أحمد بن حنبل (٥) الآتي مراد منه ما لا يشمل ذلك قطعاً ، فليس

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١١ - ٢

(٤) الوسائل - الباب ٢١ و ٢٢ - من أبواب لباس المصلي

(٥) الوسائل - الباب ٢١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤

الشرط حينئذ إلا سترها .

نعم في اعتبار سترها حتى حجمها خـلاف بين الأصحاب ، خيرة الفاضلين والذكرى والمحكي عن ابن فهد والصيمري والبحار والمدارك والمنظومة على ما حكى عن البعض الثاني ، للأصل وتحقيق الستر ، ولتنجيز الصلاة في قبض واحد إذا كان كشيئاً في صحيح محمد بن مسلم وحسنه (١) والكشاف لا تفيد إلا ستر اللون ، ولأن جسد المرأة كله عورة ، فلو وجب ستر الحجم وجب فيه ، وهو معلوم البطلان في الصلاة فضلاً عن غيرها ، خصوصاً في الإحرام ونحوه ، وأقول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر عبيد الله الواقفي (٢) لما أطل ف قيل له : رأيت الذي تكره ، فقال : « كلا ان النورة سترة » بل فيه أيضاً انه (عليه السلام) « كان يطلي عانته وما يليها ، ثم يلف إزاره على أطراف إحليله » ثم كان يدعو القائد فيطلي سائر جسده » ولرسل محمد بن عمر (٣) « ان أبا جعفر (عليه السلام) تنور فلما أن أطبقت النورة على بدنه ألقى المنزر ، ف قيل له في ذلك ، فقال : أما علمت أن النورة قد أطبقت العورة » .

لكن قد يناقش في ذلك كله بمنع تحقق الستر المطلق ، لا المقيد باللون مثلاً عرفاً بدون الحجم ، إذ المراد به الشبح الذي يرى من خلف الثوب من غير تمييز لونه ، لا أن المراد به شكله الذي يرى مع الثوب حال لونه مثلاً ، فان ذلك لا يمنع تحقق الستر قطعاً ، انما البحث في الأول الذي هو عند التأمل الجيد إِبْصَارُ انفس البشرية من خلل الساتر وإن لم يتميز لونها ، ضرورة عدم كون المتستر به صقياً لترسم فيه صورته ، أو يحدث به ظل كي يكون هذا المرئي مثاله أو ظله ، بل ليس هو إلا نفس الجسم ،

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) و(٣) الوسائل - الباب ١٨ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ١ - ٢ من كتاب الطهارة

مع أنه يمكن منع الاجتزاء بالأول منهما ، لعدم كونه سترأ عرفاً ، ولمرفوع أحمد بن حماد (١) « لا تصل فيما شف أو وصف » الذي قد يدعى أولوية إرادته من وصف الثوب فيه مما نحن فيه ، قال في التهذيب : يعني « الثوب المصقل » وهو إما كلام الشيخ أو أحد الرواة كما جزم به في الوافي ، وأنه تفسير للوصف . وعن المقنع وهو المصقل ، قال في كشف اللثام : « وهو يعطي إهمال الصاد إن كان تفسيراً له ، أو للفظين كالقناع الصنف أي الأملس » قلت : لم أر من احتمل كونه بالصاد المعجمة عداً ، فانه قال : يجوز أن يكون باعتبار الضاد من الضف : أي الضيق كما في الصحاح عن أبي يزيد ، وفي الفائق عن ابن الأعرابي والضيق يؤدي إلى الوصف ، وفيه مع أن المعروف كونه بوادين من الوصف ، وإن قال الشهيد في الذكري : إن في خط الشيخ أبي جعفر « أوصف » بواد واحدة ان الضيق قد يؤدي إلى وصف الحجم الذي قد عرفت أنه لا ينبغي البحث في عدم وجوب ستره ، وقال في الذكري : « معنى شف لاحت منه البشرة ، ووصف حكى الحجم » وفي الوافي شف الثوب : أي رق ، فحكى ما تحت ووصفه ، والمتجه حينئذ على ذلك بقاء النهي على الحرمة ، لسكن عن الوسيلة كراهية الثوب الشاف ، والمذهب الشفاف ، إلا أنه قال في كشف اللثام : فاما أن يريد الصقيل أو الرقيق كما في المبسوط والنهاية والنقليات : أي رقيقاً لا يصف البشرة كما في المنتهى والتحرير ، أو مع وجود ساتر غيره ، قلت : لا الشفاف الذي في الخبر المزبور الذي قد سمعت تفسيره بما لا يناسب السكرانة .

نعم لا بأس بزيادة الأعم مما نحن فيه والارتسام من الخبر المزبور ، فيكون حينئذ مؤكداً لما قلناه من عدم حصول الستر به ، مع احتمال أن يقال : لو قلنا بعدم تيقن توقف صدق الستر على ستر الحجم باعتبار ستره في خصوص الصلاة للخبر المزبور

الذي لم يظهر من الأصحاب الاعراض عنه بالنسبة إلى ذلك ، إذ إطلاقهم الستر محتمل لما يشمله باعتبار توقف الصدق عليه ، وإرساله بعدم كونه في الكتف المعتمدة وقيام بعض القرائن على صحته غير قادح ، لا أقل من أن يكون ذلك مضافاً إلى ما ذكرنا موجباً للشك ، فيجب حينئذ تحصيلاً ليقين البراءة ، بناءً على إصالة الشغل ، بل وعلى المختار إن قلنا بانقذاح الشك بذلك في المراد من الاطلاقات كـ قررناه غير مرة ، ودعوى عدم الشك للأدلة المزبورة يدفعها أنه قد ظهر مما ذكرنا خروج أكثرها أو جميعها عن الدلالة على عدم ستر الحجم بالمعنى الذي ذكرناه حتى صحيح ابن مسلم (١) إذ الكثافة غالباً تستره بالمعنى المراد ، بل الخبران (٢) منها لا يحتملان أو ظاهران في إرادة العانة لا القضيب الذي لم يتعارف وضع النورة عليه ، وإعله لذلك أو غيره كان خيرة الأستاذ الأكبر الأول : أي وجوب الستر ، بل هو المحكي عن فوائد الشرائع وفوائد القواعد والجعفرية وجامع المقاصد ، وإن كان لم نعر عليه في الأول ، والذي عثرنا عليه في الأخير عدم الخلو من قوة ، نعم حكاه فيه عن الذكرى وغيرها ، ولم نجد فيها صريحاً ، وقد ينقذح من تلك الأدلة المزبورة لنظية النزاع بحمل الحجم في كلام النافي على غير الحجم في كلام المبتدئ .

وكيف كان فالمدار على تحقق إطلاق الستر بدون قيود كالستر في غير الشمس وعدمه فيها وإن قرب أو بعد للعمق في النظر وعدمه ولحدّ البصر وعدمه ونحو ذلك ، فإن الظاهر تحقق مسداق لمطلقه في العرف ، فيكون هو المدار ، ضرورة كونه هو متعلق الحكم لا المضاف منه ، والحجم فيه بناءً على وجوب ستره كاللون في ذلك ، والله أعلم .  
﴿ ولا يجوز للمرأة ﴾ الحرة ﴿ إلا في ثوبين : درع وخمار ساترة جميع جسدھا ﴾

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب ١٨ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ٢١ من كتاب الطهارة



بها أو بغيرها مما يهزي الستر به ، ضرورة عدم مدخلية خصوصها في الصمعة ، فذكرها في بعض النصوص (١) والفتاوى المشال ، انما الكلام هنا فيما يجب ستره من بدنها ، ففي التذكرة وعن المعتبر والمختار « عورة المرأة الحرة جميع بدنها إلا الوجه باجماع علماء الأئمة » وفي المحكي عن المنتهى « بدن المرأة الحرة عورة بلا خلاف بين كل من يحفظ عنه العلم » وامله يريد ما عدا الوجه بقرينة ما حكى عنه أيضاً من أنه لا يجب ستر الوجه في الصلاة ، وهو قول كل من يحفظ عنه العلم ، وفي الذكري « أجمع العلماء على عدم وجوب ستر وجهها إلا أبا بكر بن هشام » وفي التنقيح وعن الروض الاجماع على ذلك أيضاً ، مضافاً إلى ما سمعته من معابد الاجماع السابقة التي ظاهرها الاستثناء من موضوع العورة لا عدم الستر في الصلاة خاصة حتى يجمع بينها وبين مقعد إجماعه بذلك ، نعم يمكن أن يجاب بنحو ذلك بالنسبة إلى مقعد إجماعه وما شابهها ، كما أنه يجاب بنحوه عن المناقشة في مقعد إجماع الكتب السابقة عليه بما تسمعه من الاجماع صريحاً وظاهرآ منها ومن غيرها على عدم وجوب ستر الكفين في الصلاة ، فيقال حينئذ إنه عورة لا يجب سترها في الصلاة .

لسكن قد يناقش في ذلك كله بما تعرفه إن شاء الله في باب النكاح من الخلاف في جواز النظر للأجنبي إلى الوجه والكفين ، بل في الرياض أن المشهور فتوى ورواية الجواز في الجملة أو مطلقاً ، وحينئذ يشكل كونها عورة مطلقاً ، إذ معظم أحكامها النظر والستر في الصلاة مثلاً ، ومن هنا قال في الرياض : لا يأتي لنا القطع بكون المرأة بمجملتها عورة من جهة الاجماع لسكن الخلاف ، نعم في جملة (٢) من النصوص العامة والخاصة ما يدل عليها ، لسكنها بحسب السند قاصرة ، ودعوى جبرها بفتوى العلماء غير ممكنة على سبيل الكلية ، بل هي جابرة في الجملة ، كما أن منه يعرف ما في شرح الأستاذ

الأكبر ، حيث أنه بعد أن ذكر أن مقتضى الاجماع والأخبار وجوب ستر ما سمي عورة قال : « لا شك أن المرأة كلها عورة لغة وعرفاً ، أما لغة فظاهر ، وأما عرفاً فلا أن المتعارف التعبير عنها بالعورة ، وإطلاق هذه اللفظة عليها شائع ذائع مع عدم صحة السلب ، على أنه قد ثبت كونها عورة شرعاً من الأخبار مثل « ان النساء عورات » (١) وغيره والاجماع ، فان الفقهاء قد اتفقت كلمتهم على أن المرأة كلها عورة ، ثم يستثنون شيئاً منها .

ومن الغريب دعواه ظهور أنها عورة لغة وعرفاً ، قال في المجلد : « عورة الانسان سوائته ، وكل شيء يستحي منه عورة » وفي مختصر النهاية ما يستحي منه إذا ظهر ، والمراد أنه يستحي منه في نفسه لكل أحد يراه ، ولاريب أن المرأة لا تستحي من خروج شيء من جسدها مثلها أو لمخارمها مثلاً ، كما أن الرجل لا يستحي إلا من خروج سوائته ، وأما العرف فليس العورة فيه إلا السوأة ، نعم لما عرف وجوب الستر للمرأة عن النظر وللصلاة وغيره من أحكام العورة تعارف حتى في النصوص المدعاة إطلاق اسم العورة عليها بطريق الحل مراداً منه أنها بمجموعها لا جميعها كالعورة في أكثر الأحكام ، نحو قولهم (٢) : « الطواف في البيت صلاة » لا أن لفظ العورة مشترك فيسه بين السوأة والمرأة لفظاً أو معنى كما هو واضح بأدنى تأمل في العرف واللغة وفي كلامهم في البحث عن العورة ، ولو سلم فلا دليل على وجوب ستر المسمى بالعورة في الصلاة ، بل أقصى مفاد النصوص وجوب ستر السوأة كما لا يخفى على من تأملها .

(١) الوسائل - الباب - ١٣٠ - من ابواب مقدمات النكاح وآدابه - الحديث ١ من كتاب النكاح

(٢) كنز العمال - ج ٣ ص ١٠ - الرقم ٢٠٦ وسنن البيهقي - ج ٥ ص ٧٨

فظاهر من ذلك كله أنه يمكن حينئذ نفي كل ما شك في وجوب ستره منها في الصلاة بالأصل السالم عن معارضة الدعوى السابقة التي لا يمكن ثبوتها بالاجماع المحصل ، ولا بما يورث الظن المعتقد به من الاجماع المنقول وبعض النصوص .

نعم يمكن تحصيل الاجماع على وجوب ستر ما عدا الوجه والكفين والقدمين والشعر والعنق في الصلاة فضلاً عن منقوله ، إذ المحكي عن ابن الجنيد من تساري الرجل والمرأة في العورة - مع أنه غير ثابت ، لاحتمال وقوع ذلك منه في بيان اتحاد مسمى العورة لا المالحق بها في الحكم من باقي الجسد ، كما يؤيده ما قيل من أن المصنف في المعتبر نسب إليه أن المرأة لا تكشف في الصلاة غير الوجه ، وإن أبا العباس في المهذب نسب إليه أن جسدها عورة دون رأسها - غير قادح ، خصوصاً مع عدم الدليل له سوى الأصل المقطوع بما عرفت وتعرف ، وما في كشف الاثام من قول أبي جعفر ( عليه السلام ) في خبر زياد بن سوقة (١) : « لا بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد وأزراره محلاة ، إن دين محمد ( صلى الله عليه وآله ) حنيف » الذي هو كما ترى ظاهر في غير المرأة . كما أنه غير قادح أيضاً في الاجماع بقسميه لو كان خلافه في خصوص الرأس على ما حكاه عنه أبو العباس ، وإن كان قد يشهد له قول الصادق ( عليه السلام ) في خبر ابن بكير (٢) : « لا بأس بالمرأة المسلمة الحرة أن تصلي وهي مكشوفة الرأس » إلا أنه - مع قصوره عما عرفت وتعرف من المعارض - محتمل للضرورة ، وللتخلي من الجلباب وإن كان عليها خمار ، وعن الشيخ « والصغيرة » وفي كشف الاثام « وللنافلة ، وأن يراد أنه لا بأس بها أن تكون بين أيدينا مكشوفة الرأس ونحن نصلي ، أو وأنت تصلي » وقوله ( عليه السلام ) في خبر آخر (٣) له أيضاً : « لا بأس أن تصلي المرأة المسلمة وليس

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥ - ٦

على رأسها قناع « الذي هو - مع أنه كسابقه حتى في جملة من الاحتمالات - محتمل للأمة والستر بغير القناع من ملحنة ونحوها ، كما في خبري علي بن جعفر (١) ومعلي ابن خنيس (٢) الآتين ، بل في النهاية الأثرية وعن العين والمحيط والمحكم والصحاح أن القناع أكبر من المقنعة وإن أنكره الأزهرى على ما قيل .

فلا إشكال حينئذ في غير المذكورات ، بل وفي الأخير منها أيضاً المندرج في النصوص والفتاوى ومما قد الاجماعات ، وليس مما ظهر أو يحتاج إلى كشفه ، مع التصريح به من جماعة ، بل في الذكرى لاشك في وجوب ستره من الحرة ، بل لاختلاف فيه فيما أجد ، نعم في كشف اللثام في الألفية أنه أولى ، ولعله ليس خلافاً ، وفي المدارك يمكن الاستدلال ببحر الفنيل (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « صلت فاطمة (صلوات الله عليها) في درع وخمارها على رأسها ، ليس عليها أكثر مما وارت به شعرها وأذنيها » ثم قال : « وفي رواية زرارة إشعار به أيضاً مشيراً إلى صحيحته (٤) قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أدنى ما تصلي فيه المرأة فقال : درع وملحفة تنشرها على رأسها وتجعل بها » وهو مع أنه ليس خلافاً أيضاً فيه أن الصحيح مشعر بخلاف ذلك ، ضرورة كون التجمل بالملحفة المنشورة على رأسها ساتراً للعنق ، إذ المراد به الالتفاف بها أو نحوه ، وأما خبر الفضيل فمع ضعفه وقصوره عن المقاومة لما سمعت وتسمع من النصوص (٥) الآمرة بالقناع والمقنعة والخمار ونحوها الساترة للعنق عادة ، بل في التذكرة الخمار هو الجلباب ، وهو ما يغطي رأسها وعنقها محتمل لارادة بيان عدم الزيادة على الدرع والخمار من الازار والملحفة ونحوها ، لا أن المراد ما كان على رأسها من الخمار إلا قدر قليل تستر به الشعر والأذنين ، بل ظاهر قوله (عليه السلام) :

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٥

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٩ - ١٠

« وارت به شعرها » كون خمارها (عليها السلام) كالخمر المتعارفة التي تستر الشعر المنسدل على الكتفين والعنق غالباً ، وليس فيه أنه جملت الشعر كله تحت ذلك ، فالخبر المزبور حينئذ أولى في الدلالة على ستر العنق من عدمه ، لاستلزام ستر الشعر المنسدل عليه ستره قطعاً ، كما انه واضح الدلالة على ستر الشعر وإن كان هو حكاية فعل ، إلا أنه مع إمكان جريان دليل التأمي بناءً على عدم اختصاصه بالنبي (صلى الله عليه وآله) وعدم اشتراط معرفة الوجه فيه ظاهر في كون المراد من حكاية ذلك أنه لا يجب أزيد من ذلك من إزار ونحوه ، وأن هذا أقل الواجب ، وسأل علي بن جعفر أخاه (عليهما السلام) في الصحيح (١) « عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلي ؟ قال : تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلي ، فان خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس » وزيارة (٢) أبا جعفر (عليه السلام) ما سمعته ، ولعل المراد برأسها ما يشمل الشعر ، فيشملة حينئذ الاجماع في الخلاف ، بل في كشف الثام عن عدا أبي علي على وجوب ستر الرأس .

كما أنه يدل عليه فحوى ما تسمعه في الصبية والأمة قيل والاجماع المحكية على انها عورة من غير استثناء للشعر مع استثناء غيره ، كما يؤمى اليه ترك التمرض له بالخصوص من كثير لا لقدم وجوبه عندهم كما ظن ، بل لا يبعد إرادته من الجسد والبدن في معقد إجماع بعضهم ، بل في الرياض لو كان مرادهم بالجسد ما يقابل الشعر لما كان لأمرهم بلزوم الخمار وجه ، لستر الشعر جلد الرأس ، فكان فيه غنى عن الخمار قطعاً ، وإن كان قد يناقش فيه بأنه يمكن عدم الاكتفاء بالشعر في الساتر ، لعدم اعتياده أولاً ، ولظهور الأدلة في اعتبار كون الساتر من غير المستور كما ستعرف ثانياً .

نعم لا بأس بالاستدلال في نصوص الخمار لا لذلك بل لظهوره ولو بحسب المتعارف

فيه المشاهد منه الآن على نساء الأعراب في السائر للشعر ، ففي صحيح يونس بن يعقوب (١) « انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلي في ثوب واحد قال : نعم ، قلت : فالمرأة ؟ قال : لا ، ولا يصلح للحررة إذا حاضت إلا الخمار إلا أن لا تجده » وصحيح محمد بن مسلم (٢) « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « ما ترى الرجل يصلي في قميص واحد ؟ فقال : إذا كان كثيفاً فلا بأس به ، والمرأة تصلي في الدرع والمقنعة إذا كان الدرع كثيفاً ، يعني إذا كان ستيراً » ووثق ابن أبي يعفور (٣) قال أبو عبد الله (عليه السلام) : « تصلي المرأة في ثلاثة أبواب : إزار ودرع وخمار ، ولا يضرها بأن تقنع بخمار ، فان لم تجد فتشويين تنزر بأحدهما وتقنع بالآخر ، قلت : فان كان درع وملحفة ليس عليها مقنعة فقال : لا بأس إذا تقنعت بملحفة ، فان لم تكفها فلتلبسها طولاً » وخبر أبي البخري (٤) المروي عن قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي (عليهم السلام) « إذا حاضت الجارية فلا تصلي إلا بخمار » إلى غير ذلك من النصوص التي لا ينكر ظهورها في ذلك .

ومن هنا نص الشهيدان في الذكرى والدروس والروض والمقاصد العلية على ما حكى عن ثانيهما والمحقق الثاني في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والاصبهاني في كشفه والعلامة الطباطبائي في منظومته والفاضل المعاصر في رياضته على وجوب ستره ، وأعله ظاهر الأستاذ الأكبر ، بل والمحكي عن الألفية وإن قال فيها إنه أولى ، خلافاً للسيد في المدارك ، ولم أجد له موافقاً صريحاً معتداً به ، نعم عن القاضي في شرح الجمل أنه حكى عن بعض أصحابنا ذلك أيضاً ، ولا ريب في ضعفه كاستنده من الأصل المقطوع

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧-٨-١٣

بما عرفت ، وإشعار اشتراط الكشافة في الدرع خاصة في صحيح ابن مسلم الذي هو منافٍ له أيضاً ، إذ لا ريب في اعتبار ستر المقنعة ولو من جهة جلدة الرأس ، بناءً على عدم الاكتفاء بالشعر كما عرفت ، فلا بد من عدم إرادة ذلك من التخصيص ، واحتمال خروج ما طال من الشعر عن الرأس الذي يمكن منعه عايه ، لما عرفت ، وغير ذلك مما لا يخفى الجواب عنه بعد الاحاطة بما عرفت ، فحينئذ ستره مع كونه أحوط أقوى .

نعم لا بأس باستثناء ما عدا ذلك مما ذكرناه وذكره المصنف وغيره بقوله: (سدا الوجه والكفين وظاهر القدمين على تردد في القدمين) أما الوجه فلا أصل بناءً على ما ذكرنا ، ولا استثنائه في معاقلة الاجتماعات السابقة ، وخصوصاً إجماع الذكرى والروض والتنقيح المتقدمة آنفاً ، والسيرة القطعية ، وشدة الحاجة إلى كشفه ، وتفسير ابن عباس ما ظهر من الزينة به والكفين ، وغيره مما استدلوا به على جواز النظر اليه ، بناءً على اقتضاء ذلك عدم كونه من العورة فيه وفي الصلاة ، واهور جملة من النصوص (١) السابقة وغيرها خصوصاً خبر الفضيل (٢) فيه ، ضرورة عدم تعارف ستره بالمقنعة والخمار ونحوهما ، وخصوصاً موثق مماثلة (٣) « سألت عن المرأة تعلي متعبة قال: إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به ، وإن أسفرت فهو أفضل » وغير ذلك ، خصوصاً ما ستره إن شاء الله من كراهة النقاب لها ، فما عن ابن حمزة في وسيلته من أنه يجب ستر جميع بدناتها إلا موضع السجود ، بل في الغنية والجلل والعقود ذلك من غير استثناء كما ترى ، وكذا ما في الإشارة « تكشف بعض وجهها وأطراف يديها وقدميها » لكن قد يريد ستر بعض الوجه من باب المقدمة ، كما أنه يمكن إرادة ما عدا الوجه من السابقين عليها ، بل عن السرائر أنه حكى استثناءه عن الجلل والعقود ، وإلا لم يكن لهم دليل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٠ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

سوى بعض نصوص (١) الملحقة والازار التي لو سلم دلالتها لا تقاوم ما ذكرنا ، ودعوى كونها جميعها عورة ممنوعة كما عرفت ، أو تخصيصاً بعد التسليم بما سمعت .  
والمراد بالوجه وجه الوضوء بناءً على أن ذلك التحديد من الشرع ، اسكشف العرف كما قلناه في نظائره ، فيخرج عنه حينئذ الصدغان وغيرهما مما لا يجب غسله منه ، ويدخل فيما دل على وجوب ستر الرأس ، اسكن في الذكرى وفي الصدغين وما لا يجب غسله من الوجه نظر ، من تعارض العرف اللغوي والشرعي في كشف اللثام يعني في الوجه ، فانه لغة ما يواجه به ، وشرعاً ما دارت عليه الاصبعان ، اسكنه انما ثبت في الوجه المغسول في الوضوء خاصة ، أو في الرأس ، لدخول ما خرج من الوجه فيه ، وهو إن سلم فالخروج في الوضوء خاصة ، وفي الجميع ما عرفت ، مع أن اللغوي لا يعارض العرف الشرعي ، واحتمال كون التعارض المزبور في الرأس كما ترى .  
وكيف كان فلا ريب في خروج الأذنين منه ، كما صرح به في الذكرى والدروس ، ومن الغريب ما قيل من احتمال دخولهما في الوجه ، ضرورة خروجهما عنه عرفاً وشرعاً كما هو واضح .

وأما الكفان فعدنا كما في المختلف لا يجب سترهما في الصلاة ، بل عن المعتبر والمنتهى نسبته إلى علمائنا ، بل في التذكرة وجامع المقاصد وعن الروض الاجماع صريحاً عليه ، بل في الذكرى إجماع العلماء إلا أحمد وداود ، وهو الحجة في تخصيص ما دل على عورية بدن المرأة كله إن كان ، وإلا كان هو مع الأصل الحجة على ذلك ، مضافاً إلى ما في صحيح ابن مسلم (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) وخبر الفضيل (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً ، وصحيح ابن أبي يعفور (٤) عن الصادق (عليه السلام) وخبر

(١) (٢) و (٣) الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٧٠-١٧١

(٤) الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨



يونس بن يعقوب (١) عنه (عليه السلام) أيضاً المتقدمة سابقاً ، وغير ذلك مما دل (٢) على جواز صلاتها بالدرع والخمار ، بناءً على ما ذكره غير واحد من أن الغالب في الدرع عدم ستره الكفين الذي يقصر . عارضته بما في الحدائق من أن الغالب فيه العكس مدعيًا أنه المشاهد في نساء العرب الآن ، والأصل عدم التغير ، وأنه الذي أوجي إليه في بعض النصوص ، كالمرسل « ان فاطمة (عليها السلام) كانت تجر أذراعا وذبولها » وان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة ، فقات أم سلمة : كيف تصنع النساء بذبولهن ؟ قال : يرخين شبراً ، قالت : إذن تنكشف أقدامهن ، قال : إذن يرخين ذراعاً لا يزدن » (٣) وقوية سماعة (٤) عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يجر ثوبه قال : إني أكره أن يتشبه بالنساء » مع أن هذا المرسل المزبور غير ثابت ، كما أنه غير دال إلا على الذبول التي لا مدخلية لها فيما نحن فيه لا غيرها الذي لو كان منع من المشي ، بل هو دال على ذلك بالنسبة إلى زمان النبي (صلى الله عليه وآله) قبل أن تغلب على الناس المدن والتحضر كما في زمن الصادقين (عليهما السلام) ، كل ذا . ضافاً إلى ما دل على جواز النظر اليهما من السيرة وشدة الحاجة ، وما عن ابن عباس من تفسير قوله تعالى (٥) : « إلا ما ظهر » بهما والوجه ، وغير ذلك مما يقضي بأنه ليس كالعورة ، فلا يجب ستره في الصلاة ، للأصل ، وحصر وجوب الستر في العورة في النص (٦) والفتوى ، أو ما نزل منزلتها .

وأما القدمان فالمشهور بين الأصحاب نقلاً وتخصيلاً ذلك أيضاً من غير فرق

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - .

(٣) سنن النسائي - ج ٨ ص ٢٩ المطبوعة بالأزهر

(٤) الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٤ من كتاب الصلاة

(٥) سورة النور - الآية ٣١

(٦) الوسائل - الباب - ٣ و ٤ - من أبواب آداب الحمام من كتاب الطهارة

بين ظاهرهما وباطنهما كما صرح به الشهيذان والمحقق الثاني ، بل امل الاقتصار على الظاهر في القواعد والتحرير والبيان والمحكي عن المبسوط والاصباح والجامع وغيره لالوجوب ستر الباطن كما ظن باعتبار استناره غالباً بالأرض أو الثياب ، فلاحاجة إلى كشفه ، بل لأنه مفروغ منه ولوللسيرة القطعية على عدمه ، وإلا لم يجتز بالأرض ساترة له مع التمكن من غيرها ، ولأولويته من الظاهر والوجه والكفين قطعاً ، فما في المدارك من الاقتصار على الظاهر في معقدنسبته إلى الأكثر يمكن إرادته ذلك ، وإن كان قد يناقش فيه أيضاً بأن إطلاق عدم ستر القدمين أو مع التخصيص على عدم الفرق بين الظاهر والباطن هو المشهور كما عرفت ، بل هو الأقوى ، للأصل ، ونصوص الدرع والثوب (١) التي قد تقدم شطر منها ، بناءً على ما عرفته من أن الغالب فيه عدم سترة الظهر تماماً أو بعضه ، ويتم بعدم القول بالفصل ، بل هو المشاهد الآن ، والأصل عدم التغير ، لا أقل من أن يكون ذا فردين أو أفراد ، منها مالا يحصل به التغطية خصوصاً في زمن الصادقين (عليهما السلام) فلا إطلاق وترك الاستفصال حينئذ هو الحجة .

وما في التذكرة من أن الدرع هو القميص السابق الذي يغطي ظهور القدمين لم تنحقيقه ، على أن في بعض النصوص الثوب ، وتمازف الذيل كما في الخبر (٢) والمرسل السابقين لا يقتضي ستر الظهر وأولويتهما من الوجه والكفين ، بل يمكن دعوى السيرة أيضاً على عدم سترهما ، كل ذا مضافاً إلى ما ذكره في باب النكاح مما يدل على عدم وجوب سترهما عن الأجنبي ككونهما مظهر من الزينة في بعض النصوص وغيره مما هو مسطور في محله مما هو ظاهر في اقتضائه عدم كونهما نازل منزلة المورة في وجوب الستر للصلاة أيضاً ، وإلى إمكان دعوى الاجماع على عدم وجوب الستر في خصوص الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٢ من كتاب الصلاة

هنا كالكفين ، إذ لا خلاف فيها فيما أجد إلا من خالف في الوجه ، والاقتصاد حيث اقتصر على استثناء الوجه خاصة ، والمقنع حيث قال : « أقل ما يجزي الحرة البالغة درع سابغ إلى القدمين وخمار » وبعض متأخري المتأخرين مما لا يقدح خلافهم في تحصيل الاجماع ، ولذا ادعاء من عرفت في الوجه والكفين ، أو يكون مرادهم مما أطلقوه من كون بدن المرأة عورة عدا هذه المستثنيات المعلومة ، ولعله لذا حكى عن ابن إدريس أنه حكى عن الشيخ في الخلاف والجلل استثناء الثلاثة ، مع أنه ليس إلا الوجه خاصة في الخلاف ، فتردد المصنف فيه هنا والنافع حينئذ في غير محله ، خصوصاً المتن حيث لم يعقبه كما في النافع بالجواز بعد ذلك ، بل يمكن أن يقال : إن القول بالوجوب فيها مع القول بعدمه في الكفين خرق الاجماع المركب ، كما أنه يمكن القول بأنه إن تم في الظهر تم في الباطن ، لعدم قائل معتد به في التفصيل بينهما ، لما عرفت من احتمال الاقتصار على الظهر في الكتب السابقة المفروغية منه .

ومن ذلك كله تعرف ما في الحدائق من الميل إلى ما سمعته عن الاقتصاد من وجوب ستر ما عدا الوجه محتجاً بأنه عورة ، وقد عرفت ما فيه ، وبأن النصوص عدا أخبار الدرع (١) لا تأتي الانطباق عليه ، بل هي ظاهرة فيه ، كصحيح زرارة (٢) ومحمد بن مسلم (٣) وعلي بن جعفر (٤) وموثق ابن أبي يعفور (٥) المتقدمة سابقاً ، وصحيح المعلى بن خنيس (٦) « سألت عن المرأة تصلي في درع وملحفة ليس عليها إزار ولا مقنعة قال : لا بأس إذا التفت بها ، فإن لم تكفها عرضاً جعلتها طولا » قال : والظاهر من قوله : « إذا لم تكفها » إلى آخره . يعني لأجل الوصول إلى القديمين وسترهما ،

(٢) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧-٧-٧

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨-٨-٨

وفيه اعتراف بأن الدرع قد لا يستر الظهر ، وصحيح جميل بن دراج (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تصلي في درع وخمار قال : يكون عليها ملحفة تضمها عليها » وفيه أن نصوص الملحفة والازار ونحوها مما زاد على ما تستر به البدن كالدرع والخمار محمولة على الندب عند الجميع ، بل قد يفهم الكراهة من قول أبي الحسن (ع) في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٢) : « لا ينبغي للمرأة أن تصلي في درع وخمار ، قال : ويكون عليها ملحفة تضمها عليها » وخبر علي بن جعفر (٣) حيث سأل أخاه « عن المرأة الحرة هل يصلح لها أن تصلي في درع ومقنعة قال : لا يصلح لها إلا في ملحفة إلا أن لا تجدد بدآ » وأما صحيح علي بن جعفر المتقدم (٤) فمحتمل لارادة ما عدا القدم من الرجل فيه ، والأمر بالالتفاف في الملحفة لتوقف الستر عليه في مفروض السؤال ، ولا بأس بوجوب ستر الكفين مقدمة لستر غيرهما ، فلا يتوهم منه حينئذ وجوب سترها إصالة ، وبالحلة إعطاء النظر حقه في النصوص يقضي بما ذكرناه ، بل قد يستفاد من نصوص الملحفة والازار ، بناءً على أن الحكمة في ذلك الاستظهار في ستر القدمين والكفين ، إذ لا ريب في اقتضاء حملها على الاستحباب عدم لزوم الستر المزبور الحاصل منها للقدمين وغيرهما ، فتأمل جيداً .

وقد ظهر من ذلك كله بمحمد الله ما يجب على المرأة ستره للصلاة من غير فرق بين وجود الناظر وعدمه وما لا يجب ، لكن في كشف الأستاذ احتمال إلحاق ما في باطن الفم من اللسان أو الأسنان ونحوها بعمرة الصلاة للمرأة في وجه قوي ، ثم قال :

(١) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١١ - ١٤ - ٧

(٢) الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٠ ونصه ، قال :

ليس على المرأة أن يتقنع في الصلاة ، ولا ينبغي للمرأة أن تصلي إلا في ثوبين ، ولم نعر على رواية لأن الحجاج على ما نقله في الجواهر

وكذا الزينة المتصلة بالبدن الحاجة له عن الرؤية كما سيحيي، مشيراً به إلى قوله فيما بعد ذلك : « والزينة المتعلقة بما لا يجب ستره في النظر على الأصح والصلاة من خضاب أو كحل أو حمرة أو سواد أو حلي أو شعر خارج وصل بشعرها ولو كان من شعر الرجال أو قرامل من صوف ونحوه يجب ستره عن الناظر دون الصلاة على الأقوى ، ومع كشفها للناظر في غير محل الرخصة عمداً لا يبعد البطلان » وهو بعد الاغضاء عن بعض ما في عبارته كما ترى لا تساعد عليه التصووس ولا الفتاوى ، بل ظاهرهما إن لم يكن المعلوم منها خلافه ، خصوصاً مع السيرة القطعية على عدم المحافظة على ستر اللسان والأسنان ونحوها ، ومعلومية عدم بطلان صلاتها بالتبسم ونحوه ، كمعلومية كراهة النقاب لها ، وكشف الزينة عمداً لو قلنا بحرمة لا مدخلية له في الصلاة ، لا طلاق الأدلة ، ضرورة عدم التلازم بين وجوب الستر عن النظر ووجوبه للصلاة ، ولذا اتفق ظاهراً على عدم وجوب ستر الوجه مثلاً لها حتى على القول بوجوب ستره للنظر ، وكذا رأس الأمة لو قلنا بوجوب ستره عن النظر ، إذ من الواضح كون الحرمة حينئذ خارجة عن أفعال الصلاة ، فلا تقتضي فساداً ، وهو أدري بما قال ، على أن ما حضرني من نسخة كشفه غير نقية من الخلط ، والله أعلم .

﴿ ويجوز أن يصلي الرجل عرياناً إذا ستر قبله ودبره ﴾ بناءً على أنها تمام العورة ﴿ على كراهية ﴾ لا إذا لم يسترها مختاراً ، فإنها تبطل حينئذ ، الاجماع بقسميه منا ومن أكثر العامة على اشتراط الصحة معه ، ولقوله تعالى (١) : « خذوا زينتكم عند كل مسجد » بناءً على ما حكاه في الذكرى بلفظ القيل من أنه اتفق المفسرون على أن الزينة هنا ما يوارى به العورة للصلاة والطواف ، لأنها المعبر عنها بالمسجد ، بل قال : ويؤيده قوله تعالى (٢) : « يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم » امتن

الله تعالى باللباس الواري للسوء ، وهو ما يسوء الانسان انكشافه ويقبح في الشاهد إظهاره ، وترك القبيح واجب ، وإن كان فيه ما لا ينجي ، والعصبيح ابن مسلم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) في الرجل يعلي في قميص واحد فقال : « إذا كان كشيء فلا بأس » إذ ليس البأس الثابت في المفهوم إلا الفساد ولو بمعونة الاجتماع السابق ، والنصوص العمري (٢) المشتبهة على إبدال الركوع والسجود بالإيماء ، والقيام في بعض الأحوال بالعمود التي من المعلوم وجوبها في الصلاة ، ولولا أن الستر شرط في الصلحة لما جاز ترك مثل ذلك افتقده ، مع أن إطلاق وجوبها المتوقف وجوده على الستر قاض بوجوبه ضرورة المقدمة ، ويتم حينئذ بعدم القول بالفصل ، وبغير ذلك مما سمعته وتسمعه في غير المرأة وفيها ، إذ وجوب سترها في الصلاة باعتبار كونها عورة ، حينئذ جميع ما دل على ذلك فيها دال على المطلوب هنا ، خصوصاً مع انضمام عدم القول بالفصل ، فالشرطية في الجملة حينئذ عندنا من الواضحات فيها وفي أجزائها المنسية والركعات الاحتياطية ، بل وسجود السهو فيها على ما تعرفه في محله كسجود الشكر والتلاوة .

والظاهر أن النافلة كالفريضة في ذلك ، لاصالة الاشتراك ، لكن قد يظهر من حمل ما في خبر ابن بكير (٣) من نفي البأس عن صلاة الحرة مكشوفة الرأس في كشف اللثام على النافلة الفرق بينهما في الجملة .

أما صلاة الجنائز فلا أقوى عدم اشتراطها به ، للأصل ، وإطلاق النصوص (٤) وعدم كونها من الصلاة حقيقة ، ولو سلم وأنه على الاشتراك المعنوي فلا إطلاق في

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي

(٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجنائز من كتاب الطهارة

النصوص (١) دال على اعتباره في مطلق الصلاة ، مثل لا صلاة إلا بستر ونحوه كي تندرج فيه ، كما لا يخفى على من لا حنظها ، ومن ذلك يعلم حينئذ سقوط ما في الذكرى وجامع المقاصد من القول به أو الميل اليه ، لأنها من الصلاة حقيقة .

كما أنه علم مما عرفت أنه لا بحث في الاشتراط في الفريضة في الجملة ، إنما البحث في إطلاقها أو تخصيصها بالذاكر أو بغير التكميل مع عدم العلم في الأثناء أو مطلقاً ، قد اضطربت كلمات الأصحاب في ذلك دعوى واستدلالات وتحريراً لحل البحث كما لا يخفى على من لاحظ جملة منها كاللبس والتمتع والتذكير والمنتهى والمختلف والذكرى والمدارك وشرح الأستاذ والرياض وغيرها ، وكان المهم تحرير دليل الشرعية كي يصح التمسك باصالة انتفاء الشروط بانتفاء شرطه مطلقاً التي مرجعها إلى إطلاق دليل الشرعية وإن كان بلفظ الأمر والنهي ، بناءً على استفادة حكم وضعي منها غير مقيد بالحكم التكليفي ، بل قد يقال بعدم إرادة غير الوضعي منها إذا كانا في بيان ذلك ، فيقتصر حينئذ في الخروج عن الأصل المزبور - على تقدير ثبوته هنا ، وعدم تحكيم حديث الرفع (٢) عليه - على خصوص المستفاد من صحيح علي بن جعفر (٣) الآتي ، أما إذا لم يكن دليل للشرعية يتمسك بإطلاقه كان المتجه حينئذ الاختصار على المعلوم منها ونفي الباقي بالأصل ، بناءً على المختار عندنا ، ولعل الاضطراب الواقع في كلمات بعض الأصحاب لعدم تحرير ذلك هنا . وقد يحتاج لثبوتها على الوجه الأول مضافاً إلى الآية (٤) والصحيح السابق (٥) بإطلاق .

- 
- (١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي  
 (٢) الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب جهاد النفس من كتاب الجهاد  
 (٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١  
 (٤) سورة الأعراف - الآية ٢٥  
 (٥) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

حاكيه الشرطية في الجملة منه ، وبالنهي في الرفع (١) السابق عن الصلاة فيما شف  
أوصف الظاهر في إرادة الكناية بذلك عن غير الستير ، وبما في صحيح علي بن جعفر (٢)  
عن أخيه من الأمر بالستر بالحشيش إذا تمكن منه ، قال فيه : « سأنته عن الرجل قطع  
عليه أو غرق متاعه فبقي عرياً وحضرت الصلاة كيف يصلي ؟ قال : إن أصاب حشيشاً  
يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود ، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو ما  
وهو قائم » وبالأمر بفصل الثوب من النجاسة والصلاة فيه مع الامكان في بعض  
النصوص (٣) وبالصلاة فيه مع عدم الامكان في آخر (٤) وبما تقدم من نصوص ستر  
الامراة (٥) وبغير ذلك ، بل لعل ملاحظة جميع النصوص سؤالاً وجواباً تشرف  
الفقيه على القطع بإرادة شرطية الستر للصلاة منها ، حينئذ لا بأس بالتمسك في المقام بأصانها  
بناءً على عدم تحكيم حديث الرفع عليها ، فن صلى حينئذ ناسياً للستر بطالت صلاته كما  
صرح به الشهيد وغيره ، بل ظاهر التذكرة والمنتقى والمحكي عن المعتبر الاجماع عليه  
ظهوراً كالصريح في ذلك كما لا يخفى على من لاحظها ، ومنه يعلم حينئذ خروج هذا الفرد  
عن محل النزاع ، فإما في المدارك والرياض وشرح الأستاذ من تحريره بما يشمل ذلك ،  
وأنه كغيره مختارين الصحة فيه أيضاً في غير محله قطعاً ، ودعوى تنقيح المناط بينه وبين  
مضمون صحيح علي بن جعفر ممنوعة كدعوى شموله لذلك ، بل هي أشد منعاً من  
الأولى ، فلا مناص عن البطلان حينئذ بناءً على ما ذكرنا ، كما أنه لا خلاف معتد به  
على ما عرفت ، نعم قد يظهر من المحكي عن الكتاب اختصاص الاعادة في الوقت دون

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢ و ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب النجاسات

(٥) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي



خارجة ، لأنه بأمر جديد ، وفيه أن عموم « من فاتته » وغيره من أدلة القضاء (١) شامل له كفقدان غيره من الشرائط .

ولا فرق فيما ذكرنا بين نسيان ستر جميع العورة أو بعضها ، ولا بين جميع الصلاة أو بعضها ، كما لو علم عدم الستر في الأثناء فنسأه حتى فرغ ، أما لو انكشف قهراً بريح أو غيره على علم منه بذلك حال وقوعه فقد يقال : إن مقتضى ما ذكرناه سابقاً من الأصل البطلان وفقاً للتذكرة والمحكي عن المعتبر ونهاية الأحكام ، بل هو من معقده نسبة الأول له إلى علمائنا ، لعدم شمول صحيح علي بن جعفر (٢) الآتي له ، اسكن قد يدعى الخروج عنه فيقال بالصحة ، وفقاً للدروس وكشف اللثام والمنظومة وظاهر المبسوط والبيان ، لاقتضاء صحتها لو لم يعلم به ثم علم به في الأثناء وستره الاستفادة من الصحيح الآتي الصحة هنا ، ضرورة اتحادهما في العلم إلى حصول الستر ، وعدم العلم به سابقاً إنما يرفع قدح الكشف حاله لاحال العلم الذي هو مقارن لبعض الصلاة ، إذ لا فترة فيها ، فلا يصلح فارقاً بين المسألتين ، واحتمال الالتزام بعدم الصحة فيها أيضاً يدفعه أولاً أنه خلاف الاستفادة من البيان والتحرير والتذكرة والمحكي عن المعتبر والمختلف والمنتهى ونهاية الأحكام ، بل لم أجد مخالفاً صريحاً في ذلك ، نعم ظاهر التحرير احتمال البطلان . وثانياً أنه لا ريب في صدق مضمون الصحيح عليه ، ولو سلم ظهوره في ذي الغفلة إلى الفراغ أمكن دعوى استفادة حكم ذهابه قبله منه بدعوى أن الظاهر اتحاد الجميع والبعض في الحكم في الشرطية وعدمها ، ومع فرض هذا الظهور لا ريب في استفادة اغتفار زمان الستر كجهل النجاسة وغيره مما لا ينكر ظهور العفو عنه في العفو عن لوازمه التي تلغى ثمرة العفو بدونها ، نعم يجب المبادرة إلى الستر ، فلوترأخى فيه بطلت وإن لم يقع جزء

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب قضاء الصلوات

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

جديد منه كقراءة ونحوها ، بل قد يشكل الصحة فيما لو احتاج الستر إلى زمان لا يصل إلى حدِّ محو صورة الصلاة ، اقتصاراً فيما خاف الأصل على المتيقن ، أما إذا لم يحتاج إلى زمان معتد به فيتجه الصحة حينئذ لما ذكرناه ، اللهم إلا أن يقال : إن اشتراك الجميع والبعض في العفو إنما يقتضي عدم البطلان من حيث الكشف زمن الغفلة ، والفرض أن البطلان ليس من ذلك ، بل من الكشف من حال العلم إلى حال الستر ، وهو أمر آخر ، فمع فرض تسليم ظهور الصحيح المزبور في ذي الغفلة المستمرة لا يستفاد منه حكم الحال المزبور ، وليس هو بمنزلة التصريح بالعفو عن الغفلة التي تعقبها العلم في الأثناء كي يستفاد منه ولو بالالتزام العرفي العفو عن زمن العلم إلى التستر .

ولعله لذا فرق في التحرير بين استمرار الغفلة إلى تمام الصلاة وعدمه ، فقال : « لو انكشفت عورته في الأثناء ولم يعلم صحته صلاته ، ولو علم في الأثناء سترها سواء طالت المدة قبل علمه أو لم تطل ، أدى ركناً أولاً ، ولو علم به ولم يستره أعاد سواء انكشف ربع العورة أو أقل أو أكثر ، ولو قيل بعدم الاجتزاء بالستر كان وجهاً ، لأن الستر شرط وقد فات ، أو يكون قد اكتفي باحتمال عدم الاجتزاء بالستر عن احتمال البطلان مع استمرار الغفلة » وفيه أن مرجع ظهور اتحاد الجميع والبعض في حكم العفو مثلاً إلى الاندراج في الدليل وأنه لا مداخلية للجمعية الواقعة في السؤال مثلاً ، فتتحقق حينئذ الدلالة على العفو عن زمان العلم إلى وقوع الستر الذي سلم أنه يستفاد من نفي اليأس عن الغفلة التي لم تستمر ، فتأمل فإنه مع أنه ربما دق لا يخلو من بحث أيضاً .

ومن ذلك كله ظهر لك أنه لا إشكال في الصحة مع استمرار الغفلة لا لعدم التكليف معها الذي لا ينافي الفساد ، بناءً على إرادة رفع الاثم من حديث رفع (١) بل لأنه

من مدلول صحيح علي بن جعفر (١) عن أخيه الذي رواه الشيخ وابن إدريس في المحكي عن مستطرفاته نقلاً عن كتاب محمد بن علي بن محبوب ، قال : « سألته عن الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادة أو ما حاله ؟ قال : لا إعادة عليه وقد تمت صلاته » وإطلاقه يقتضي عدم الفرق بين انكشاف جميع العورة أو بعضها وبين الخروج في تمام الصلاة أو بعضها واستمر إلى الفراغ ، وبه ينقطع الأصل المزبور في ذلك كله وفي غيره مما يندرج فيه ، خصوصاً بعد عدم الخلاف فيه فيما أجد إلا ما سمعته من احتمال التحرير ، ولا ريب في ضعفه ، وأنه كالأجتهاد في مقابلة النص .

وفي الذكرى بعد أن حكى عن ابن الجنيد « لو صلى وعورته مكشوفتان غير عامد أعاد في الوقت فقط » وعن المبسوط « فإن انكشفت عورته في الصلاة وجب عليه سترها ولا تبطل صلاته سواء كان ما انكشف عنه قليلاً أو كثيراً بعرضه أو كله » والمعتبر « لو انكشفت العورة ولم يعلم سترها ولم يبطل صلاته . تطاوت المدة قبل علمه أو لم تعلم ، كثيراً كان الكشف أو قليلاً ، اسقوط التكليف مع عدم العلم - قال - : كلام الشيخ والمحقق ليس فيهما تصريح بأن الإخلال بالستر غير مبطل مع النسيان على الإطلاق ، لأنه يتضمن أن الستر حصل في بعض الصلاة ، ولو انتفى في جميع الصلاة لم يتعرض له بخلاف كلام ابن الجنيد ، فإنه صريح في الأمرين ، والرواية تضمنت الفرج ، وجاز كونه للجنس فيشمل الفرجين ، وللوحدة ، فإن كان للجنس ففيه مخالفة في الظاهر لكلام ابن الجنيد ، وإن كان للوحدة ففيه موافقة في الظاهر لكلام الجماعة ، وليس بين الصحة مع عدم الستر بالكلية وبينها مع عدمه ببعض الاعتبارات تلازم ، بل جاز أن يكون المقتضي للبطالان انكشاف جميع العورة في جميع الصلاة ، فلا يحصل البطلان بدونه ، وجاز أن يكون المقتضي للصحة ستر جميعها في جميعها ، فيبطل بدونه - إلى أن

قال - : ولو قيل بأن المصلي عارياً مع التمكن من الساتر يعيد مطلقاً ، والمصلي مستوراً ويعرض له التكشف في الأثناء بغير قصد لا يعيد مطلقاً كان قوباً « وفيه أولاً أن النسيان خارج عن كلام الجميع كما عرفت ، إنما المندرج فيه الانكشاف قهراً أو غفلة ، وهو لا يعلم به ، وثانياً أنه وإن كان لا تلازم عقلاً ولا شرعاً بين الصحتين إلا أنه لا ينكر اقتضاء الصحة في البعض الصحة في الجميع عرفاً ، لمعروفية اتحاد أجزاء الصلاة في الشرطية ، على أن ذلك هو مقتضى الأدلة هنا كما عرفت . وثالثاً أنه لا فرق بين الجميع والأثناء في الصحة مع فرض صدق مضمون الصحيح السابق ، كما لا فرق بينها في الفساد مع عدمه كصورة النسيان . ورابعاً أنه لا ريب في ظهور الفرج فيما يتناول الكل والبعض كما اعترف به في كشف اللثام ، ومن ذلك كله يظهر لك عدم تحرير المسألة في المدارك وشرح الأستاذ والرباض وغيرها من كتب الأصحاب على ما ينبغي ، فلاحظ وتأمل .

وكيف كان فما ذكره المصنف من أن العورة هي القبل والدبر هو المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً ، بل في الخلاف وعن السرائر الإجماع عليه ، كما عن المعتبر والمنتهى الإجماع على أن الركبة ليست من العورة ، وفي التحرير وجامع المقاصد وظاهر التذكرة الإجماع على خروجها ، والسرة من العورة ، لاصالة عدم ترتب شيء من أحكام العورة على غير القبل والدبر مع قطع النظر عن كونها في العرف اسماً لها ، والأصل عدم التفسير ، ولمرسل أبي يحيى الواسطي (١) عن الصادق (عليه السلام) « العورة عورتان : القبل والدبر ، والدبر مستور باليتين ، فإذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ٢ عن أبي الحسن الماخطي عليه السلام

العورة » وخبر الصدوق (١) ومحمد بن حكيم عنه ( عليه السلام ) أيضاً « الفخذ ليس من العورة » كقولہ ( عليه السلام ) في خبر الأخير : « إن الركبة ليست من العورة » (٢) وسأل علي بن جعفر أخاه في المروي (٣) عن قرب الاسناد « عن الرجل يفخذ أو إيتيه الجرح هل يصلح المرأة أن تنظر أو تدأويه ؟ قال : إذا لم يكن عورة فلا بأس » وفي خبر عبيد الله الواقفي المتقدم (٤) سابقاً ما سمعته ، إلى غير ذلك .

والمراد بالقبل للرجل في النص والفتوى القضيب والبيضتان كما صرح به غير واحد ، بل في الذكرى أنه المشهور لأنه المتبادر ، والمرسل المزبور (٥) بل لا أجد فيه خلافاً إلا ما في حاشية الارشاد للكركي من أن الأولى إلحاق العجان بذلك في وجوب الستر ، والمراد به ما بين الأنثيين والدبر ، ولا دليل له يعارض ما عرفت ، كما أن ما عن القاضي من أنها من السرة إلى الركبة ، وامله مذهب التقي أيضاً وإن قال : إنه لا يتم ذلك في الصلاة إلا بسائر من السرة إلى نصف الساق ليصح سترها في حال الركوع والسجود ، حتى أنه نسب إليه من جهة ذلك تحديد العورة به ، لكنه كما ترى ضعيف متروك عند الأصحاب ، نعم هو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال أبو حنيفة : « إن الركبتين عورة » وهو مع مخالفته لما عرفت لا دليل عليه سوى ما عن قرب الاسناد من قول أبي جعفر ( عليه السلام ) في خبر الحسين بن علوان (٦) : « إذا زوج الرجل

(١) الوسائل - الباب ٤ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ٤ - من كتاب الطهارة

(٢) الوسائل - الباب ٤ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ١ - من كتاب الطهارة

وفي الوسائل والتحذير « أن الفخذ ليس من العورة »

(٣) الوسائل - الباب ١٣٠ - من أبواب مقدمات النكاح وآدابه - الحديث ٣

من كتاب النكاح

(٤) الوسائل - الباب ١٨ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ١ - من كتاب الطهارة

(٥) الوسائل - الباب ٤ - من أبواب نكاح العييد والاماء - الحديث ٧ - من كتاب النكاح

أمنه فلا ينظر إلى عورتها ، والعورة ما بين السرة إلى الركبة » وخبر بشير الزبال (١) « ان أبا جعفر ( عليه السلام ) انزr بازار وغطى ركبتيه وسرته ، ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجاً من الازار ، ثم قال : اخرج ، ثم طلى هو ما تحته بيده ، ثم قال : هكذا فافعل » وخبر الخصال (٢) عن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) « ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم » وهي - مع ضعفها ، وعدم الجابر لها ، ومخالفتها لما عرفت ، وموافقتها للعامة ، وعدم صراحة بعضها ، بل وعدم ظهوره - محمولة على الاستحباب المشهور بين الأصحاب ، بل عن الخلاف الاجماع على أن الفضل في ذلك ، وكأنه هو المراد مما في الغنية والمحكي عن الوسيلة من تسميته عورة إلا أنه يستحب ستره ، إذ احتمال إرادتهما كون ذلك منها حقيقة بحيث تجري عليه أحكامها في غير المقام لكن فيه بالخصوص يستحب ستره بعيداً جداً يخالف الاجماع بقسميه على وجوب سترها في الصلاة ، كما أن المحكي عن القاضي من الاحتياط في ستر ذلك مع قوله بما عرفت كذلك أيضاً ، وربما يكون ذلك منه قرينة على عدم إرادة كونه من العورة حقيقة كأبي المبكر وابن حمزة ، ولعل التي كذلك أيضاً ، فتخرج المسألة حينئذ عن الخلاف . ويكون المراد بسبب شدة الرجحان في ستره حتى في غير الصلاة استحق إطلاق اسم العورة عليه ، وامتناز بذلك عن باقي البدن الذي يعتاد ستره عن يحترم ، وهو الرأس وما تحت الرقبة إلى القدمين خلا الكفين ، وإن كان ستره أيضاً مستحباً كما صرح به غير واحد ، لقوله تعالى (٣) : « خذوا زينتكم عند كل مسجد » والنبوي (٤)

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من ابواب آداب الحمام - الحديث ١ من كتاب الطهارة

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أحكام الملابس - الحديث ٣ من كتاب الصلاة

(٣) سورة الأعراف - الآية ٣٩

(٤) كنز العمال - ج ٤ - ص ٧٢ - الرقم ١٤٣٧

« إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه ، فإن الله أحق أن يتزين له » وخبر علي بن جعفر (١) المروي عن قرب الاسناد للحميري سأل أخاه (ع) « عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في سراويل وهو يصيب ثوباً ؟ قال : لا يصلح » لكن ليس متأكداً كما بين السرة إلى الركبة .

ولعله للخبر الزبور ، ومفهوم مرسل سماعة (٢) « سأل أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي في ثوب واحد يأتزر به قال : لا بأس به إذا رفعه إلى الشدين » حكم المصنف بالكره ، لما في المدارك من صحيح زرارة (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) « أدنى ما يجزيك أن تعلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخطاف » وصحيح عبد الله بن سنان (٤) « سئل أبو عبدالله (عليه السلام) عن رجل ليس معه إلا سراويل فقال : يحل التكة منه ويضعها على عاتقه ويصلي » ضرورة عدم اقتضاه ذلك الكراهة في مفروض المتن ، كما أن قوله بعد ذلك : « وتؤكد الكراهة للامام ، بل يكره له الصلاة في القميص وحده - لما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان بن خالد (٥) » سألت أبا عبدالله (ع) عن رجل أم قوماً في قميص واحد ليس عليه رداء قال : لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها » - خروج عما نحن فيه ، ضرورة كون الكراهة من حيث ترك الرداء لا من حيث الاقتصار على ستر القبل والدبر ، نعم قد يكون في صحيح علي بن جعفر (٦) عن أخيه موسى (ع) قال : « سألت عن الرجل هل يصلح أن يؤم في سراويل وقلنسوة ؟ قال : لا يصلح » دلالة على ذلك ، كل ذامع التسامح . نعم ينبغي تقييده بحال الاختيار ، أما مع الاضطرار بأن ستر العورتين ولم يجد

(١) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧-٦-٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ وهو مرسل رفاعة

(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٢

الثوب مثلاً لسائر جسده فلا كراهة ، لكن صرح في القواعد وغيرها بأنه يستحب أن يجعل على عاتقه شيئاً ولو تكة ، لصحيح ابن سنان السابق ، بل قد يقال باستحباب ذلك مطلقاً ولو حال الاختيار ، لخبر جميل (١) « ان سرازماً سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل الحاضر يصلي في إزار مؤتزراً به قال : يجعل على رقبته مندبلاً أو عمامة يرتدي به » وقال (عليه السلام) في حسن ابن مسلم (٢) : « إذا لبس السراويل فاجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً » هذا . وعن التذكرة والنهاية استحباب ستر جميع البدن بقميص وإزار وسراويل ، قال في النهاية : « وان اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء أو قميص وسراويل ، فان اقتصر على واحد فالقميص أولى ، ثم الازار ، ثم السراويل ، ولا بأس به » وكان أولوية الازار لأنه يتجافى ، وربما تسمع إن شاء الله فيما يأتي ما ينفع في المقام ، والله أعلم .

﴿ وكيف كان فـ ﴾ (إذا لم يجد ثوباً) يستر به القبل والدبر ﴿ سترها بما وجدته ولو بورق الشجر ﴾ لصحيح علي بن جعفر (٣) سأل أخاه (ع) « عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلي ؟ قال : إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بركوع وسجود ، وإن لم يصب شيئاً يستر عورته أو مأ وهو قائم » إذ من المعلوم إرادة المثال من الحشيش لما يشمل الورق ونحوه ، خصوصاً بعد قوله (عليه السلام) : « وإن لم يصب شيئاً » مؤيداً بإمكان دعوى الاجماع على عدم الفرق بين هذه الأفراد ونظائرها ، نعم لا دلالة فيه على اشتراط جواز الستر بها بانتفاء الثوب وإن ظنه بعض الناس ، ضرورة أهمية فرض السؤال من ذلك ، فالأصل حينئذ يقتضي عدمه وفاقاً

(١) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١



الذكرى وجامع المقاصد والمحكي عن المذهب وغيره ، بل ربما نسب إلى الأكثر ، وكون الدرع والثوب والقميص والملحفة ونحوها في النصوص مثلاً لصنفها مادة وهيئة أو هيئة لا مادة ليس بأولى من دعوى كونها مثلاً لما يشمل الحشيش والورق ونحوها ، بل قد يقال : إنها خصت بالذكر لغلبتها وتعارفها لا لارادة عدم جواز الصلاة بغيرها وغير صنفها ، وليس في النصوص لفظ الساتر والستر كي يدعى انصرافها إلى المعتاد الذي يمكن منعه أيضاً ، وإلا لوجب مراعاة الاعتیاد في ذلك الزمان في الساتر بل وكيفية الستر كما التزم به بعض مشائخنا ، نعم يجتزى بالوضع ونحوه مما لا يعد أبساً ، ضرورة عدم الاكتفاء باعتیاد غير ذلك الزمن ، لعدم تعليق الحكم على الاعتیاد المختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة كالمسكيل والموزون ، وأهل بأدنى نظر وتأمل في خلو النصوص عن الإشارة إلى شيء من ذلك تقطع بطلان الدعوى المزبورة وإن اشتهرت في هذه الأعصار التي قد اشتهر فيها قاعدة الشغل وإجمال العبادة المقتضيان لليقين بالخروج عن العهدة ، فأثبت بها فقه جديد لم يكن معروفاً في الأزمنة السابقة ، بل ربما تجاوز بعضها لعدم معرفته بمحال الشك الذي تجرى فيه نحو ذلك ، فلم يميز ما يختلج في نفسه أنه شك أو احتمال قريب أو بعيد ، وكل ذلك من الخلط والخبط وقلة التدبر والتأمل في الفقه ، وكان المقام من ذلك .

ومن هنا كان خيرة الذكرى وجامع المقاصد وكشف الثام ومنظومة الطباطبائي والمحكي عن المذهب والموجز وكشف الالتباس وغيرها جواز التستر بالحشيش والورق ونحوها اختياراً ، بل لعله مقتضى إطلاق معقد إجماع التحرير والتذكرة والمحكي عن المنتهى جوازه به من غير تقييد بالضرورة ، بل في الأخير نفي الخلاف فيه بين أهل العلم ، بل قيل : إن ذكر القطن والكتان معه دال على ذلك ، بل قد يقال : إنه مراد المتن والقواعد وما مثلها في التعبير وإن عبروا بما ظاهره الشرطية ، إلا أنه يمكن

إرادتهم الترتيب في الوجود والتنبيه على الأفراد الغير المتعارفة ، ضرورة عدم صحة الشرطية بالنسبة إلى الجلد والمبد غير المنسوج من الصوف والقطن ونحو ذلك مما لا يسمى ثوباً ، ولم يحك عن أحد الخلاف فيه ، بل يمكن دعوى الاجماع والنصوص على خلافه ، فلا بد من حمل الشرطية في كلامهم على ما ذكرنا ، وربما يؤيده عدم ذكر الخلاف في الجواز اختياراً في كشف اللثام ، مع أن عبارة القواعد والشرائع بمرأى منه .

بل ظاهر اقتضائه على نقله في الطين يقضي بذلك ، كما أن ما عن المجلسي من نسبة الجواز اختياراً حتى في الطين إلى الأكثر يؤيد ما ذكرنا ، خصوصاً مع تنصيصه أن منهم الشيخ والفاضلين والشهيد في البيان ، مع أن عبارة البيان « وفقد الستر يستر بما أمكن من ورق الشجر والحشيش والبارية والطين » فلم يفهم منه اشتراط الستر بذلك بالفقد ، وقد يشهد له ما في المبسوط والسرائر والمنتهى والتحرير والارشاد ونهاية الأحكام على ما حكى عن بعضهم ، قال في المحكي عن موضع من الأول : « فان لم يجد ثوباً يستر العورة ووجد جلدأ طاهراً أو ورقاً أو قرطاساً أو شيئاً يمكنه أن يستر به عورته وجب عليه ذلك ، فان وجد طيناً وجب عليه أن يطين عورته » وفي آخر « وأما العريان فان قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطلي به وجب عليه أن يستره » ومثلها عن السرائر ، ضرورة عدم إرادة حقيقة الشرطية ، لما عرفته من إمكان دعوى الاجماع على عدمها بالنسبة إلى الجلد ، ومنه يعلم عدم إرادة مفهوم الوصف مما في التحرير كما عن المنتهى « الفاقد لاساتر لو وجد جلدأ طاهراً أو حشيشاً وجب ، ولو وجد طيناً وجب عليه تطين العورة » قيل ونحوه ما في نهاية الأحكام ، وما في القواعد « ولو فقد الثوب ستر بغيره من الشجر والطين ونحوها » وفي النافع كما في المعتبر « يجوز الاستتار بكل ما يستر العورة كالحشيش وورق الشجر والطين » وفي الارشاد « ويجب سترها مع القدرة ولو بالورق والطين » إلى غير ذلك من الامارات الكثيرة

الدالة على عدم كون المراد من أمثال هذه العبارات الشرطية التي أوقعت بعض الناس - منهم سيد المدارك تبعاً لجده في المسالك ، ففي الأخير « الثوب ثم الحشيش ثم الطين ثم الحفيرة ثم الوحل والماء السكدر » - في الوهم حتى جعلوا الساتر مراتب وأشكال عليهم الحال في بعض صور التعارض كتمعارض غير المنسوج من الصوف والقطن مثلاً مع الحشيش ونحوه ، وربما قدّموا الأول باعتبار كونه مادة المعتاد من المنسوج منها ، وغير ذلك مما لا دلائل عليه بعدما عرفت .

نعم في جوازه اختياراً بالطين والجص ونحوهما قولان ، فظاهر العبارات السابقة الأول ، وقرب الشهيد العدم ، لعدم انصراف اللفظ اليه ، يعني الستر في فتاوى الأصحاب ، وتردد الغاضل فيه في المحكي عن نهايته ، وقد يقوى في النظر العدم في الإطلاء به ، لعدم شاهد على إرادة المثال لما يشمله مما في النصوص خصوصاً بعد ترك الاستفصال فيها عن وجوده وعن إيجاده بوضع الماء على التراب مثلاً للرجل والامراة ولو لستر بعض العورة الأول والبدن الثانية ، وكذا عن باقي الطولحات ، وقوله ( عليه السلام ) في الصحيح السابق : « إن لم يصب شيئاً » بعد تقديم الحشيش ظاهر في إرادة شيء من الحشيش ونحوه الذي قد ذكر الستر به مما هو سائر منفصل عن البدن ، وما دل (١) على أن النورة ستر يراد منه بالنسبة إلى النظر لا الصلاة ، كالإيتين المدلول على الستر بهما في خبر آخر (٢) بل اهل إطلاق نصوص العار (٣) يشمله .

نعم لو فرض إمكان التستر به على وجه يساوي التستر بالحشيش ونحوه في الانفصال وشبهه أمكن الصحة ، كما أن المتجه بعند البناء على أنه ليس سترّاً صلانياً

(١) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ١ من كتاب الطهارة

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ٢ من كتاب الطهارة

(٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي

وجوب التستر به عن الناظر المحترم ، فيصلي به حينئذ قائماً وفي الركوع والسجود ، أو الإيماء لما تعرفه إن شاء الله في العاري الآمن من قوة القول بالأول فيه ، خلافاً للمشهور بين المتأخرين فالثاني ، فيركع ويسجد حينئذ أو يؤمّي على اختلاف القوانين ، إلا أنّي لم أجد قائلاً صريحاً بالثاني ، بل ظاهر القائل بكونه ساتراً ولو حال الضرورة أنه به يتم الركوع والسجود ، نعم قال في كشف الثام : « إن ستر اللون والحجم فلا كلام ، وإن ستر اللون فقط فكذلك ، بناءً على ما مرّ يعني من عدم وجوب ستر الحجم وخصوصاً عند الضرورة ، اسكن إن لم يكف إلا عند الضرورة احتمال أن يجب عليه ما على العاري من الإيماء للركوع والسجود » وأشار بذلك إلى ما في الذكرى حيث أنه بعد أن ذكر وجوب ستر الحجم واللون به عند الاضطراب قال : « ولو ستر اللون فقط لا مع إمكان ستر الحجم وجب لما روى ابن بابويه عن عبيد الله الواقفي (١) عن قيم حمام الباقر (عليه السلام) أنه قال : « النورة سترة » وفي سقوط الإيماء هنا نظر ، من حيث إطلاق الستر عليه ، ومن إياه العرف » ونحوه في الدروس ، بل عن الموجز وكشفه أنه يؤمّي حينئذ ، إذ المراد على الظاهر بستر الحجم واللون به أو الثاني خاصة أن التستر به إن كان بطريق الإطالة به فهو الثاني ، وإن كان متمسكاً يمكن أن يستتر به منفصلاً فهو الأول لا الحجم الذي ذكرناه سابقاً ، لاستبعاد عدم ستر الطين له بالمعنى الذي قلناه سابقاً في حال ستره اللون ، كما هو واضح .

وكيف كان فقد عرفت أن الأقوى عدم الاجتزاء به للستر من حيث الصلاة وإن وجب من حيث النظر ، وأنه به يكون العاري آمناً المطلع ، فيجب عليه الإطالة به لذلك ، إذ الظاهر وجوب تحصيل ما يأمن به العاري عن المطلع من مكان وغيره لتحصيل الواجب من القيام ، أوله والركوع والسجود على القول الآخر ، وإطلاق

(١) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ١ من كتاب الطهارة

الاذن (١) بالجماعة للمرأة من جلوس للدليل لا ينافيه .

ومن ذلك كله يظهر ضعف القول بكونه من السائر اختياراً ، وأضعف منه القول به عند الاضطرار ، لعدم الدليل على الترتيب ، إذ هو إما أن المفهوم من الأدلة الاجتزاء في الصلاة بكل ما يستر عن النظر ، ومقتضاه عدم الفرق بين الثوب والطين ، بل وغيره من يده أو يد زوجته ونحوها ، بناءً على عدم اشتراط المأكولية في السائر ، وعدم شمول دليل مانعية ما لا يؤكل لمثل الانسان ، أو أن المفهوم منها خصوص ما لا يشمل الاطلاء بالطين ونحوه ، فلا يجزي حينئذ مطلقاً ، ويجري عليه حكم العريان ، وبالجملة تحصيل الترتيب المزبور في غاية الصعوبة من النصوص ، وإن كان قد يقال : إن المعتاد منه لاطلاق السائر المعهود منه والثوب والدرع والملحفة في النصوص ، وأما تقديم الحشيش ونحوه على الطين فلا قرينته إلى السائر المعتاد المدعى فهمها من الاطلاق عند تعذر الفرد الغالب كما هو الشأن في سائر المطلقات ، أو شمول لا يسقط اليسور بالمسور (٢) للأجزاء العقلية كالحسية ، وغير ذلك ، لكن الجميع كما ترى لا يعذر به الفقيه .

وأضعف من الجميع القول بعدم أثر للطين أصلاً كما عساه يظهر من صاحب المدارك وغيره ، ضرورة أنك قد عرفت اندراج العاري بسببه تحت آمن المطلق ، لكون المقصود حصول مانع من الرؤية ، فيصلي حينئذ قائماً مؤمياً أو راکهاً وساجداً على الخلاف الآتي .

كما أنه يظهر لك أيضاً ضعف ما ذكره غير واحد ، بل عن الروض أنه المشهور مرتباً له على انتفاء الطين ، أو مقدماً له عليه ، أو مخيراً بينهما من النزول في الوحل والماء السكدر مع عدم التضرر به والمشقة الرافعة للتكليف ، والتحقيق فيه أنه مع وجود

(١) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلي

(٢) غوالي اللثالي عن أمير المؤمنين عليه السلام

المطلع وعدم حصول ما يمنع الرؤية من الطلوع ونحوه يجب النزول فيه ، تحصيلًا للقيام الواجب في الصلاة ، ويأتي بما يتمكن من الانحناء للركوع والسجود ، ومع عدمه فبناءً على أن العاري الآمن يصلي بركوع وسجود لا يجوز له النزول فيها إذا كانا مفويتين لهما ، لعدم كونهما من الستر الصلوتي ، وبناءً على أنه يؤدي لا يجب عليه النزول ، لعدم المقتضي بعدما عرفت من عدم حصول الستر الصلوتي بشي من ذلك ، نعم لو قلنا بكونه سترًا صلاتيًا وجب ، وفي الإيحاء حينئذ لهما أو المتعذر منها أو الانحناء الممكن ، لعدم كونه من العاري كي تشمله نصوص الإيحاء وجوه لا تخفى .

بل وكذا يظهر لك مما ذكرناه ما في التحرير وجامع المقاصد والحكي عن المعتبر والمتنهي والموجز الحاوي وكشفه وروض الجنان « أنه إذا وجد حفيرة دخلها وصلي قائمًا ويركع ويسجد » وفي البيان « صلى قائمًا أو جالسًا ويركع ويسجد إن أمكن » وعن المبسوط ونهاية الأحكام والمهذب البارع « انه يصلي قائمًا » ولم يذكر الركوع والسجود ، وظاهر التذكرة والذكرى والدروس التوقف فيها ، لاقتصارها على نسبة ذلك للبعض ، وأن دليله حصول الستر ، وليس التصاقه بالبدن شرطًا ، والمرسل الآتي (١) قال الشهيد وتبعه غيره : وأولى بالجواز الفسطاط الضيق إذا لم يمكن لبسه ، أما الحب والتابوت فترتب على الفسطاط والحفيرة ، لعدم التمكن من الركوع والسجود إلا أن تكون صلاة الجنابة والخوف ، وقد ينافية إطلاق التذكرة عدم الاكتفاء بإحاطة الفسطاط الضيق به ، لأنه ليس بلبس كما عن نهاية الأحكام ، إلا أن ينزل كما في كشف اللثام على إرادة الاختيار .

وكيف كان فالأصل في ذلك مرسل أيوب بن نوح (٢) عن بعض أصحابه

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « العاري للذي ليس له ثوب إذا وجد حفرة دخلها وسجد فيها وركع » ولا يقدر إرساله بعد العمل به ، لكن أشكل الحال على بعض المتأخرين كالفاضل الاصبهاني وغيره من حيث أن مثله عار لفة وعرفاً ، إذ الحفرة كالحجرة إنما تجدي في الأمن عن المطلع فيؤي ، لا في الركوع والسجود ، ومن هنا قال : « الذي أفهمه من الحفرة حفرة ضيقة قريبة القرار توارى العورة ، إذا قام أو قعد فيها سائر بدنه خارج ، وقد تكون ملتصقة به ، فعليه ولوجها والركوع والسجود على الخارج وهو فيها ، وأما حفرة تسمع سجوده فهي كحجرة لا يجدي ولوجها » وفيه أنه يخالف لظاهر النص والفتوى والذي ألجأه إلى ذلك الحكم بإجماع العاري الآمن ، أما إذا قلنا بأنه يركع ويسجد كما ستعرف قوته ودعوى ابن زهرة الاجماع عليه فلا إشكال ، إذ المرسل حينئذ منزل على ولوج الحفرة ليأمن بها عن المطلع ويركع ويسجد ، ولا حاجة حينئذ إلى ما ذكره ، ولا إلى تخصيص أدلة العاري بما إذا لم يتمكن منها ، وكذا الفسطاط ، أما الحب والتابوت فيجب ولوجها لتحصيل القيام بأمن المطلع كما سمعته في الطين لا لتحصيل الستر الصلاني ، ومع فرض عدمه لا يجوز الولوج ، لفواتها حينئذ مع وجوبها عليه ، وعدم كون مثله سترأ صلاتياً .

أما لو دار الأمر بين الستر والقيام والركوع والسجود كما إذا فرض وجود ساتر عنده حال الجلوس خاصة في كشف اللثام وجوب الجلوس عليه ، لأن الظاهر أن الستر أهم من الركوع والسجود فضلاً عن القيام ، وفيه أنه من فاقد الساتر نصاً وفتوى ، إذ الظاهر إرادة فقد الصلاة المختار ، فيجري عليه حكمه الذي منه أنه إن كان آمناً صلى قائماً ، نعم يتجه القول بوجوب الاستتار به للصلاة لو كان فرضه الجلوس ، لعدم أمن المطلع ، خصوصاً إذا تمكن من الركوع والسجود فيه ، لممكنه من الستر للصلاة في هذا الحال الذي فرضه الجلوس ، وقد ظهر بما ذكرنا تشويش كثير من كلمات الأصحاب ،

وأن الحلال غير منقطع عندهم ، بل وسقوط جملة من الكلام زيادة على ما عرفت ، كاللحكي  
عن للذهب والوجز من « أن الحفرة مقدمة على الماء الكدر ، وهو مقدم على الطين »  
وما في جامع المقاصد من تقديم الحفرة على ولوج الوحل والماء الكدر إذا تمذر استيفاء  
الأفعال فيها ، قال : « ولما مع الامكان فيحتمل التخيير أو تقديم الوحل أو تقديم  
الحفرة » وما في حاشية الارشاد وعن الجعفرية والمسالك من تقديم الماء الكدر على  
الحفرة ، وظاهر الأول تقديمها على الحب والتابوت ، كما أن ظاهره تقديم الطين عليها  
جميعاً . وما عن إرشاد الجعفرية « إنما يقدم الماء والوخل إذا تمكن من استيفاء الأفعال  
فيها ، وإلا فالحفرة » وما عن حاشية الميسي « الطين مقدم على الماء الكدر » وما عن  
الروض « الوحل مقدم على الماء الكدر وعلى الحفرة إلا إذا تمكن من السجود فيها  
ولم يتمكن منه في الماء ، فإنه تقدم الحفرة » إلى غير ذلك مما هو واضح السقوط على  
ما ذكرناه من أنه لا ترتيب في ستر الصلاة ، بل هو مرتبة واحدة يشترك جميع الأفراد  
في الصلاة فيها اختياراً ، وأنه ليس منها الطين والوخل والماء الكدر والحفرة والفسطاط  
ونحوها ، بل هي وأشباهاها إنما ينفع بالنسبة إلى منع النظر ، فيكون المصلحة به آمناً للمطلع ،  
ويجري عليه حكمه من القيام خاصة ، أو الركوع والسجود معه ، فتأمل جيداً ، فإن  
تحقيق ذلك على الوجه الذي ذكرنا مما لم يقيم به أحد ، والحمد لله رب العالمين .

ثم من المعلوم أن البحث في وجوب تهصيل السائر كالبحث في الماء وغيره من  
مقدمات الواجب المطلق ، فيجب حينئذ شراؤه بما لا يضر به ، وفي قبول هبته أو عاريته  
ما سمعته في الماء من احتمال المدم للثة ، فضلاً عن الاتهاب والاستمارة ، إلى غير ذلك  
ما سمعته سابقاً ، كما أن البحث في وجوب الانتظار على فاقده إلى آخر الوقت وعدمه ،  
أو التفصيل بين الرجاء وعدمه كالبحث في غيره من ذوي الأعذار التي تقدم البحث  
فيها سابقاً ، وأنه يقوى التفصيل بين ما كان من نحو المقام مما علق فيه الحكم على موضوع



لا يتوقف صدقه على التأخير إلى الآخر كالعري ونحوه وبين غيره مما لم يرد فيه بالخصوص مثل ذلك ، فلأول المبادأة ما لم يعلم الحصول ، بل ربما احتل مع العلم بخلاف الثاني ، وقد تقدم البحث في ذلك منصلاً ، وفي خبر أبي البختري ( ١ ) المروي عن قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه ( عليهما السلام ) ما يشعر باستحباب التأخير وكراهة التقديم مع الرجاء ، قال : « من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يخلف ذهاب الوقت ينتهي ثيابه ، فإن لم يجد صلى عرياناً » الحديث .

وذو الساتر بين المرأة يستأثر به ، فلو أعاره في ضيق الوقت وصلى عارياً بطلت صلاته حيث يكون له الرجوع ، لصدق اسم الواجد عليه ، والأقوى صحة صلاة المستمير لسن في البيان فيها نظر ، ثم قال : ولو جهل الحكم فالأقرب أنه معذور ، فتأمل .  
ولو نقله بناقل لازم أثم وصحت صلاته علانياً ، ولو كان له خيار سابق ففي وجوب الفسخ عليه نظر ، من صدق التمكن والقدرة ، ومن أن مثله تحصيل للقدرة التي هو مقدمة وجوب لا وجود ، ومثله الرجوع في الهبة ونحوها .

ولو صلى فيه ما لكانه في البيان استحبابه إعارته ، فيختص به النساء ، ثم القارىء العدل ليؤتم به ، وفي كشف الأستاذ « لو وجد المباح أو المشترك استحباب ترجيح الفاضل من العباد أو العباد ، ومع التعارض ترفع الميزان » قلت : لا بد من مراعاتها في جميع ذلك ، لعدم دليل بالخصوص .

وكل من تمكن من شرط الساتر وغيره بمقدار صلاة من فرضه التقصير تعين عليه القصر في مواضع التأخير .

ولو بذل له الساتر أو غيره على وجه يجب قبوله بشرط التمام أو القصر تعيننا عليه . ولو كان الساتر القابل مشتبهاً في غيره من المحصور صلى عارياً إذا كان في المشتبه

فيه محرم ذاتي كالمقصوب والحريز والذهب ولباس الشهرة وزى الرجال للنساء والعكس بالنسبة إلى الرجال ، بل قد يقع في بادي النظر أنه كذلك هنا وإن قلنا بالصحة والائتم لو صلى فيما لا نهي عن الصلاة فيه بالخصوص منه في الاختيار ، لأنه مكلف بصلاة المختار معه بخلافه في المقام الذي قد انقلب تكليفه فيه إلى كيفية صلاة العاري ، فهو كواجب الماء في الآنية المنصوبة ولا ماء غيره ، كما أن الأول بمنزلة من توضأ فيه مع وجدان غيره من المباح ، سكن فيه أولاً بعد التسليم أن المتعج الصلوة إذا كان لا مخالفة في صلاته على فرض عريه لصلاة المختار كما لو كان آمن المطلق ، بناءً على ما تسمعه من ابن زهرة إن شاء الله ، ضرورة عدم المقتضي حينئذ للبطان ، لعدم زيادته على العري إلا بالائتم المفروض عدم مدخليته في صحة الصلاة . وثانياً أنه يمكن منع أصل الدعوى ، ويقال بوجوب صلاة المختار عليه مطلقاً على القولين بعد إقدامه على الائتم ، ضرورة عدم شرطية الجلوس تبعداً في صلاة العاري ، بل هو للأمن من المطلق الحاصل ولو بمقدمة محرمة ، كما أن الإيماء مقدمة لعدم التكشف الحاصل بالستر المزبور ، واحتمال أن هذا الستر كعدمه لحرمته يدفعه أن مثله جارٍ في الصلاة فيه مع الاختيار الذي قد فرض تسليم الصحة فيه ، وعدم الأمر بالصلاة فيه لحرمته لا ينافي الأمر بها فيه بعد الائتم ، فيكون حينئذ مكلفاً بصلاة العاري ما لم يأتم باللبس ، وإلا كلف بصلاة المختار ، إذ المحرم إنما يمتنع كونه مقدمة وجود لا وجوب ، على أن مبنى الصحة في المختار لو فرض كونه السائر عدم اتحاد كون اللبس والصلاة ، وعدم اشتراط الحلية في الستر الذي هو ليس بعبادة ، ولا دليل على كونه مأموراً به كما سمعته سابقاً مفصلاً ، وهو بعينه جارٍ في المقام الذي هو كما إذا لم يكن عنده إلا المحرم ، نعم لو فرض اختصاص الصحة في المختار بما إذا لم يكن هو السائر أمكن الفرق بين ما نحن فيه وبينه ، وأتجه حينئذ إجراء حكم العاري عليه إلا في الجلوس مع وجود المطلق ، فانه قد يقال بوجوب القيام عليه لحصول الأمن

له بذلك وإن كان محرماً ، فإنه لا دليل على اشتراط الحلية فيما يحصل به الأَمْس ، فيصلي فيه قائماً حينئذ مؤمياً بناءً على القول به فيه ، وعلى عدم تعليل الإيماء بالتكشف ، وأنه يمكن كونه تعبدياً .

وعلى كل حال فلو ذهل وصلى صحت صلاته من غير حاجة إلى تكرار فيما لو كان المانع من الصحة في المشتبه به حرمة اللبس المدعى اتحادها مع كون الصلاة كاللشبهة بالمغصوب ، ضرورة ارتفاعها في الفرض ، فيكون الستر به في محله ، كالتداهل عن مدهوم الفصية وصلى فيه .

أما لو كان المانع أمراً تعبدياً كالحريرية مثلاً فإن استمر ذهوله حتى صلى بالجميع الذي يقطع معه بوقوع صلاة في الساتر القابل صحت ، وإلا وجب عليه ما كان واجباً عليه قبل الذهول من حكم العاري مع فرض استمرار الفقد ، فيفعله ويجزى به حتى لو كان قد تذكر في أثناء الأخيرة . وأتمها على كيفية صلاة العاري ، وقد يحتمل وجوب الاستيناف ولو عارياً قضاءً مطلقاً في غير المشتبه بالمغصوب ، تنزيلاً لهذا المشكوك منزلة المعلوم ، ولأنه هو تكليفه ، فما أمر به لم يقع ، وما وقع لم يؤمر به ، إذ الفرض وجوب الاجتناب عليه ، وفيه منع واضح بعد عدم توجه النهي للذهول .

أما المشتبه بغير المحرم لبسه ذاتاً كجلد غير المأكول ونحوه وجب التكرار زائداً على غير القابل بواحدة ، فلو ترك الجميع أو البعض عن نسيان أو عمد وجب القضاء ، لكن يجزئه مرة واحدة إذا فعلها بالساتر القابل ، لاصالة براءة الذمة من قضاء ما يجب للمقدمة كما سمعته في مشتبه القبلة ، بل ذكرنا هناك من الفروع ما لا يخفى جريانه في المقام . ولو ضاق الوقت قيل أتى بالممكن مع الصلاة عارياً ، وإلا اقتصر على الصلاة عارياً ما لم يكن الاشتباه بالنجس ، فيصلي الممكن حتماً ، ولا يجمع معه الصلاة من عري ، وهو لا يخلو من نظر ، كما أنه لا يخلو منه ما قيل أيضاً من أنه لو تلف بعض المشتبه وارتفع بسببه

العلم بوجوده القابل فالأظهر رجوعه إلى حكم المشكوك فيه ابتداء مع الحصر من أنه بمنزلة المعلوم ، فيترك ويصلي عارياً في غير النجس ، واحتمال لزوم الصلاة به مع الصلاة عارياً له وجه ، ويتخير فيه في النجس ، إلى آخره . ومن أحاط خبراً بما ذكرناه في كتاب الطهارة في الصلاة في الثوب المشتبه بالنجس ، وفي بحث القبلة عند اشتباه القبلة ، وما نذكره بعد من قوة ما ذهب إليه ابن زهرة من اتحاد صلاة العاري مع صلاة المختار حال أمن المطلق يعرف مواقع النظر فيه ، بل يموف كثيراً مما يذكر هنا من الفروع ، كما أن كثيراً مما ذكر في كشف الأستاذ وغيره من الفروع المتعلقة بالعاري لا يخفى وجه الحكم فيها بأدنى نظر ، على أنك ستسمع البحث في المهم منها عند التعرض لسكيفية صلاة العاري ، والله أعلم .

(و) كيف كان في (مع عدم ما يستتر به) ولو اضطرراً على القول به الذي هو ستر عن النظار على ما عرفت لم تسقط الصلاة عنه قولاً واحداً كغيره من الشرائط عدا الطهورين ، ولكن في كيفية صلاته حينئذ لو صلى منفرداً بالنسبة إلى القيام مطلقاً والجلوس كذلك أو التفصيل ، وإلى وجوب الإيماء عليه مطلقاً أو الركوع حال القيام خلاف بين الأصحاب ، فالتشهور بين الأصحاب نقلاً وتخصيلاً في الأول أنه ﴿ يصلي عرياناً قائماً إن كان يأمن أن يراه أحد ﴾ يحرم نظره على الأصح كما ستعرف ﴿ وإن لم يأمن صلى جالساً ﴾ بل في التذكرة نسبته إلى علمائنا ، بل في الغنية الإجماع عليه ، كما أن في الخلاف ذلك أيضاً حيث لا يأمن المطلق ، وهو الحجة مع زيادة الأصل حال الأمن ، وأنه مقتضى الجمع بين النصوص الذي هو أرجح من الطرح قطعاً بعد الشاهد من النص والإجماع السابق ، إذ في صحيح علي بن جعفر (١) السابق « وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ وهو قائم » وصحيح ابن سنان (٢) عن الصادق (عليه السلام)

(١) (٢٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٤

« وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليقتل السيف ويصلي قائماً » وموثق بمحاكاة (١) على ما في التهذيب « في رجل يكون في فلاة من الأرض ليس عليه إلا ثوب واحد وأجنب فيه وليس عنده ماء قال : يقيم ويصلي عرياناً قائماً ، ويؤمى إيماء » وفيه على ما في الكافي « قاعداً » بدل « قائماً » وفي صحيح زرارة أو حسنه الآتي (٢) وخبر أبي البختري (٣) وخبر محمد بن علي الحلبي (٤) يصلي جالساً فيحصل الأول على أمن المطلع ، والثاني على عدمه للإجماع السابق ، ومرسل ابن مسكّن (٥) المنعبر بالشبهة وغيرها « يصلي عرياناً قائماً إن لم يره أحد ، فإن رآه أحد صلى جالساً » وصحيحه المروي عن المحاسن (٦) عن أبي جعفر (عليه السلام) « إذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً » وإن كان في روايته عنه بلا واسطة غرابه ، والمروي عن نوادر الراوندي (٧) بسنده إلى موسى بن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) في العريان « إن رآه الناس صلى قاعداً ، وإن لم يره الناس صلى قائماً » والمرسل في الفقيه (٨) قال : « وروي في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة أنه يصلي قائماً إن لم يره أحد ، فإن رآه أحد صلى جالساً » على انه قد عرفت كونه موافقاً للأصل حال الأمن ومجمّعاً عليه حال عدمه .

وما عن ابن إدريس - من إطلاق صلاته قائماً مع ما فيه من طرح جملة من النصوص المعتمدة ، وهتك الستر الذي هو أعظم حرمة من القيام في الصلاة الذي له

(١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب النجاسات - الحديث ٣ و ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٩

(٣) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٧

(٧) المستدرک - الباب - ٣٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧

(٨) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

بدل عند التعذر الذي منه ما نحن فيه - واضح الضعف ، على أن المحكي من كلامه في بحث اللباس وصلاة العاري لا يخلو من اضطراب في الجملة ، كما أن ما عن المصنف من احتمال التخيير لتعارض النصوص وضمف خبر ابن مسكان عن إثبات التفصيل كذلك أيضاً ، لما عرفت من عدم انحصار الدليل فيه أولاً ، ومن أن المراسيل إذا تؤيدت بالشبهة والايحاء السابق والمحافظة على الستر صارت في قوة المسانيد ، وخصوصاً مع كون المرسل من أجل الثقات ثانياً ، على أنه على التخيير قد يقال : إنه إذا انضم الاحتياط إلى خبره وشبهة العمل به تعين العمل على وفقه من غير حاجة إلى مراعاة صيرورته حجة بالانجبار . بل من ذلك كله يظهر أن مثلها في الضعف أو أزيد ما يحكي عن الصدوق في الفقيه والمقنع والسيد في الجمل والمصباح والشيخين في المقنعة والتهذيب من الجلوس مطلقاً الذي هو مقتضى لطرح الأدلة السابقة ، ومخصص لأدلة وجوب القيام في الصلاة الذي يعمده زيادة على ما عرفت أنه لا داعي للجلوس بعد سقوط الستر من حيث الصلاة ، وأنه ليس الستر بالبدن والأرض منه في حال من الأحوال ، لعدم الدليل ، فلا يحصى بحمد الله عن التفصيل المزبور .

(و) أما البحث في المقام الثاني أي أنه ( في الحاليين يؤمى للركوع والسجود ) أو يختص ذلك بحال الجلوس فستعرف الحال فيه عند البحث في كيفية جماعة المرأة ، لكن حيث يجب الإيماء فالظاهر كفاية مسماه ، لصدق الامتثال ، وظهور قوله ( عليه السلام ) في صحيح زرارة (١) : « إيماء برؤوسها » فيه ، بل منه فضلاً عن انصراف لفظ الإيماء إليه يعلم اعتبار كونه بالرأس كإيماء عليه غير واحد من الأصحاب ، بل إن تعذر فبالعينين ، لما ستعرفه إن شاء الله في إيماء المريض ، لظهور اتحاد كيفيته في كل مقام وجب فيه .

(١) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦

نعم ينبغي أن يكون الايماء للسجود أخفض منه للركوع على مانص عليه غير واحد ، بل في الذكرى نسبته إلى الأصحاب ، ولعله لخبر أبي البخري (١) الآتي ، ولتحصيل الفرق بينهما بالمناسبات الذي يمكن استفادة اعتباره مع التمكن منه من النصوص (٢) في المريض وغيره ، ومن ذلك مع الأصل والاطلاق استفادة عدم وجوب الممكن من الانحناء الذي لا تبدو معه العورة ، ضرورة أنه على تقدير وجوبه والفرض أنه دون الركوع لم يبق محل للخفض المزبور ، ألهم إلا أن يقال بوجوب الممكن إلا ما يحصل به الفرق ، كما يظهر من المحقق الثاني ، لكن قد عرفت عدم انحصار الدليل فيه ، فما في الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وغيرها - من وجوب ذلك ، لقاعدة الميسور ونحوها التي يجب الخروج عنها بالاطلاق المزبور الذي يقطع بتحقيقه بدون ذلك ، بل يمكن دعوى القطع بعدم إرادة خصوص هذا الفرد منه لو سلم تحقق المطلق فيه - ضعيف قطعاً ، بل قد يشكل فعله الاحتياط ، لاحتمال عدم كونه من أفراد الايماء ، وأضعف منه احتمال وجوب وضع اليدين والركبتين وإيهامي الرجلين على الكيفية المعتبرة في السجود ، بل اختاره ثاني الشهيدين والميسري فيما حكى عنه ، كما أنه قواه في الجامع ، وفي كشف اللثام أن الأقرب وضع اليدين أو إحداها على الأرض دون أطراف أصابع الرجلين إن كان يؤدي إلى انكشاف العورة ، وأما الركبتان فهما على الأرض إن كان جلس عليهما ، وإلا وضعهما على الأرض إن لم تؤد الحركة إلى الانكشاف ، ضرورة كون جميع ذلك خلاف الأصل مع الاجتزاء بالايماء في النصوص في مقام البيان ، ولحتمال الاكتفاء باصالة وجوبها ، ومعلومية كون الايماء بدل الانحناء حتى يصل إلى وضع الجبهة على المسجد ،

(١) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب القيام - الحديث ١٥ و ١٦ والباب ١٥

من أبواب القبلة - الحديث ١٤ و ١٥

فلا يجزي عن غيره مما وجب كما ترى ، ضرورة انصراف كون المراد من السجود في نصوصهم (عليهم السلام) الهيئة الخاصة المركبة من جميع ذلك ، فيكون الايماء حينئذ بدلاً عن ذلك كله ، على أن وجوب ذلك إنما علم حال السجود على الأرض لا الايماء ، ودعوى أن ذلك مقتضى البدلية يدفعها أن وجوبها وإن كان حاله لسكن ليس له حتى يجري ذلك في البدل ، فالأقوى الاجتزاء بسمى الايماء عن ذلك كله ، بل قد يقوى في النظر عدم وجوب رفع شيء يسجد عليه على وجه لا يخل بما وجب عليه من وضع اليدين ، وإلا سقط وجوب وضع اليد التي يرفع بها ، ترجيحاً له على وجوب وضعها ، للأصل ، وظاهر بيان الكيفية في النصوص (١) خلافاً للمسالك وغيرها ، ولعله للقياس على المريض ونحوه مما ورد (٢) فيه من الذي هو بعد التسليم في القيس عليه ليس بحجة عندنا .

وكيف كان فلو وجد السائر في أثناء الصلاة في المدارك تبهماً للتذكرة « إن أمكنه السر من غير فعل المنافي استمر وجوباً وأتم ، وإن توقف على فعله بطلت صلاته إن كان الوقت متسعاً ولو بركة » وإلا استمر « وزاد في الأول احتمال الاستمرار مطلقاً ، للأصل والنهي عن الإبطال ، وقد يناقش في الأول مع السعة أولاً بعدم تحقق الامتثال مع التمكن من الستر في وقت الصلاة ، ولذا جزم الأستاذ الأكبر في الشرح بالاستيناف ، وفيه أن صحة ما فعله قبل الوجدان مقتضى إجزاء الأمر ، وما بعده بالاحراز ، وما بينهما من الزمان عفو نحو ما قلناه في المنكشف قهراً ، فلعل بناء المسألة على تلك المسألة أوجه ، اللهم إلا أن يقال وإن كان فيه ما فيه : إنه إن قلنا به في تلك فلمخصوص الخبر المزبور (٣) بخلافه هنا ، ولا دليل على التعدية ، ومقتضى إصالة الشرطية الفساد .

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلي

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب القيام - الحديث ٧ و ١١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١



نعم تنتج الصحة في الفرض لو صادف حصول الستر به العلم بوجوده ، إذ لا ريب في ضعف دعوى البطلان فيه أيضاً وإن كان هو ظاهر الأستاذ ، لعدم تحقق الامتثال المبني على إنكار قاعدة الاجزاء المفروغ منها في الأصول ، أو لأن مانعاً فيه من تخيل الأمر لا من الأمر حقيقة الذي يردده ظاهر النصوص والفتاوى وحملها على إرادة العاري الذي لم يحصل له الستر في وقت الصلاة لا دليل عليها ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، ولذا كان المتجه عدم الاعادة لو وجد الساتر بعد الفراغ ، ومفروض المسألة جواز البدار لذوي الأعذار مع الرجاء ، وإلا كانت صلاته باطلة وإن لم يجده في الأثناء مع فرض فعلها معه في السعة ، ألانهم إلا أن يفرض عدم الرجاء فاتفق حصوله ، لسكن المتجه عليه الصحة أيضاً لقاعدة الاجزاء السابقة ، كما هو واضح ، فتأمل . وثانياً بأنه يمكن القول بالصحة بدونه فيما إذا كان محتاجاً إلى زمان أكثر من زمن فعل الباقي من الصلاة كال تسليم ونحوه ، بل ظاهر الأستاذ في كشفه الجزم بها في نحو المقام ، لسكن قد يجاب بأن الاستفادة المفو عن زمن الاستمرار إلى حصول الستر دون غيره من أجزاء الصلاة ، فلا مدخلة للطلول والقصر كي يرجح بهما ، فتأمل .

وفي الثاني بأنه قد يمنع البطلان مع فرض إدراك وقت الاضطراب ، ترجيحاً لمصلحة الوقت على مصلحة الساتر ، ومنه ينقذ حينئذ وجوب الصلاة عارياً إذا لم يبق من الوقت إلا مقدار الصلاة كلاً وإن علم حصوله لو أخر بحيث يتمكن من الركعة أو أزيد في الوقت ، وقد يحتمل ترجيح مصلحة الساتر على الوقت بالبديلة للثاني دون الأول ، بل اهل مشروعية اضطرابي الوقت لذلك ونحوه ، بل قد يندرج بذلك تحت المتمكن من الساتر ، فتشمله العمومات حينئذ ، ولا يمثل بالصلاة عازياً ، كالتمكن من فعلها به تامة في الوقت الاختياري الذي لا ريب في البطلان معه والاستيناف ، وما في المدارك من الاحتمال المزبور في غاية الضعف ، والأصل بعد تغير الموضوع لا يجري ،

والنهي لا يشمل المقام كما تعرفه في محله إن شاء الله ، على أنه كافي شرح الأستاذ بمخصص بما دل على وجوب الستر ، وأن الصلاة باطلة بدونه ، فتأمل .

ثم من المعلوم بالسيرة القطعية في جميع الأعصار والأمصار من العوام والعلماء عدم وجوب الستر للصلاة والطواف من جهة التحت ، بل هو مقتضى إطلاق ما دل (١) على جواز الصلاة في القميص ونحوه ، وعدم وجوب السراويل والاستئفان ونحوها ، نعم ذلك كله في غير الواقف على طرف سطح بحيث ترى عورته لو نظر إليها ، ولذا جزم بالبطلان فيه في التذكرة وحاشية المدارك للأستاذ الأكبر ، واستقر به في المحكي عن نهاية الأحكام ، بل وشيخنا في كشفه مع الناظر ، وتردد فيه في الذكرى من أن الستر إنما يلزم من الجهة التي جرت العادة بالنظر منها ، ولذا جزم الشافعي بالصحة ، ومن أن الستر من تحت إنما لا يراعى إذا كان على وجه الأرض لمسرت التطلع حينئذ ، أما في صورة الفرض فالأعين تبتدر لادراك العورة ، قال : « ولو قام على مخرم لا يتوقع ناظر تحته فالأقرب أنه كالأرض ، لعدم ابتدار الأعين » .

قلت : قد يشكل عليه الفرق بين السطح والمخرم كالشباك ونحوه ، ولا مدخلية لعدم توقع الناظر ، إذ المدار في عورة الصلاة على الستر على تقديره ، ومنه يعرف ما في كشف الأستاذ ، بل منه يعرف الحكم في أصل المسألة ، ضرورة عدم صدق المطلق عليه من الستر الذي هو شرط الصلاة لا المضاف كما أشرنا إليه سابقاً ، والمراد من أول وجهي التردد عدم الوجوب من حيث الصلاة لا النظر ، فما في حاشية الأستاذ الأكبر - من المناقشة فيه بأنه لا خفاء في وجوب الستر مطلقاً عقلاً وتقلياً ، وعدم جواز كشفها كذلك ، وأي عاقل يرضى بأن يكشف عورته على الناس من تحت لسكون الكشف من تحت حلالاً ، أي عاقل يرضى بالحلية والكشف بوجه من الوجوه - كما ترى .

وعلى كل حال فما ينافي إطلاق الستر المزبور للتكشف من جهة الفوق أيضاً ،  
فلو صلى في ثوب واسع الجيب بحيث تنكشف عورته عند الركوع لغيره بطلت صلاته  
بلاخلاف أجده فيه إن لم يتداركه قبل الانكشاف عمداً ، بل الظاهر البطلان في صورة  
النسيان أيضاً ، لما سمعته سابقاً من إصالة الشرطية ، لكن من المعلوم أن البطلان فيه  
وفي سابقه من حينه لا قبله كما عن بعض العامة ، لعدم الدليل ، نعم إن كان حين ينوي  
الصلاة متذكراً لهذا الانكشاف عازماً على عدم التدارك وقلنا بالبطلان في مثله من نية فعل  
المنافي اتجه حينئذ البطلان ، قيل وتظهر الفائدة للصحة قبله وحينه في نية الانفراد للمأموم .  
ولو كان شعر رأسه أو لحينه يمنع من الانكشاف المزبور فعن نهاية الأحكام  
أن الأقرب الجواز كما لو ستره بمندبل ، وفي الذكرى الأقرب الاجتزاء بكشفة الاحية  
المانعة عن الرؤية ، وفيه ما قد عرفته سابقاً من عدم الاجتزاء بمثل هذا الساتر وإن كان  
من جهة ، ضرورة عدم تحقق إطلاق الستر بالثوب ، بل هو لا يوافق ما اختاره فيما لو  
كان في الثوب خرق ، قال وتبعه غيره : « فاما لم يحاذ العورة فلا بحث ، وإن حاذها  
بطل ، ولو جمعه بيده بحيث يتحقق الستر بالباقي صحح ، ولو وضع يده عليه فالأقرب  
البطلان ، لعدم فهم الستر ببعض البدن من إطلاق اللفظ ، ولو وضع غير المصلي يده عليه  
في موضع يجوز له الوضع أمكن الصحة ، لحصول الستر وخروجه عن المصلي ، والوجه  
البطلان أيضاً ، لخالف الستر المهود ، وإلا لجاز ستر جميع العورة ببدن الغير » قلت :  
مع أنك عرفت فيما تقدم اعتبار المأكولية فيما إذا كان الساتر من حيوان ، وما عساه  
يقال : إنه في صورة الوضع على الخرق غير ساتر بانفراده بل هو مع الثوب يدفعه عدم  
الفرق بين كونه ساتراً وبعضه ، نعم لو فرض كون الوضع بحال لا يرفع صدق اسم  
الستر بالثوب حقيقة صحح ، لحصول الشرط وعدم المانع ، ومن ذلك يعلم أن المدار في  
هذه المسألة ونظائرها على ذلك ، ولعله هو الذي دعا الشهيد إلى الفرق ، بل والفاضل

فما حكى عنه من نهايته ، حيث أنه تردد في مسألة الخرق ، واستقرب الصحة في واسع الجيب للتستور بالحية ، وإلا فمن المعلوم عندم عدم الاجتزاء بستر مثل ذلك لسكونه بعضاً من المكلف ، ولأنه مما لا يؤكل لحمه ، فالحكم بالصحة حينئذ ليس إلا لتخيل أنه ستر بالثوب مثلاً لا غير ، لكنه في حال من أحوال المكلف ، فتأمل جيداً فإنه دقيق نافع.

هذا كله إذا انكشف لغيره ، أما إذا لم ينكشف إلا لنفسه فلا قرب البطلان أيضاً ، لعدم تحقق الاطلاق المزبور الذي هو المدار في الصلاة ، ولو فرض تحققه اتجه الصحة ، ولعله إليه أوماً في الذكرى حيث اشترط البطلان بما إذا قدر رؤية الغير إذا حاذى الموضع ، فإنه به ينتفي الاطلاق حينئذ ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك ، بل كان لنفسه خاصة من جهة تسلط بصره مثلاً ، فلا ينتفي الاطلاق ، ولعله أولى مما في كشف اللثام ، قال : يعني إذا نظر الغير من حيث ينظر نفسه ، وإن كان حين ينظر نفسه مانعاً من نظر الغير ، بناءً على أنه ستر لعورته بوجهه مثلاً ، والستر يجب أن يكون بغيره لا بمضوه ، بل قد يحمل ما ذكرنا وجه جمع بين ما قلناه وبين المحكي عن المعتبر والمنتهى والتحرير من أنه لا بأس بالصلاة إذا لم ينكشف إلا لنفسه بحمله على الصورة الأخيرة التي ذكرنا فيها الصحة ، كما أن مافي الخلاف والمحكي عن المبسوط - من إطلاق نفي البأس عن حلة الرجل في قميص واحد وأزراره محمولة حاكياً عليه في الأول الاجماع - يجب حمله على ما إذا لم ينكشف العورة بذلك ، وإن قال في الثاني : « واسع الجيب أو ضيقه ، دقيق الرقبة كان أو غليظه ، كان تحته مئزر أو لم يكن » ، إذ ذلك منه تعريض بخلاف بعض العامة ، كقول الباقر ( عليه السلام ) في خبر زياد بن سوقة ( ١ ) : « لا بأس أن يعلى أحدكم في الثوب الواحد وأزراره محلاة ، إن دين محمد ( صلى الله عليه وآله ) حنيف » وقيل للصادق ( عليه السلام ) في مرسل ابن فضال ( ٢ ) : « إن الناس يقولون : إن

الرجل إذا صلى وأزراره محمولة وبداه داخله في القميص انما يصلي عرياناً ، فقال : لا بأس « وأما قوله ( عليه السلام ) في صحيح ابن مسلم (١) : « إذا كان عليه قميص صفيق أو قباء ليس بطويل الفرج فلا بأس » وقول أبيه ( عليها السلام ) في خبر غياث (٢) : « لا يصلي الرجل محلول الأزرار إذا لم يكن عليه إزار » ففي صورة انكشاف العورة ، أو للاحتياط تحرزاً عن التعرض له ، أو على الكراهية ، كما ورد (٣) « إن حل الأزرار من عمل قوم لوط » هذا .

ولا ريب في استحباب الجماعة للمرأة ، بل في ظاهر التذكرة وصرح الذكري والمحكي عن المنتهى والمختلف الاجماع عليه ، لاطلاق الأدلة ، وخصوص صحيح ابن سنان (٤) « سألت عن قوم صلوا جماعة وهم عراة ، قال : يتقدمهم الامام بركبتيه ويصلي بهم جلوساً » ووثق إسحاق بن عمار (٥) « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : قوم قطع عليهم الطريق وأخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضرت الصلاة كيف يصنعون ؟ قال : يتقدمهم إمامهم فيجلس ويجلسون خلفه ، فيؤمى إيماء الركوع والسجود ، وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم » فما في خبر أبي البخري (٦) عن الصادق ( عليه السلام ) المروي عن قرب الاسناد « فان كانوا جماعة تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى » محمول على عدم إرادة الجماعة منهم ، اهدم من يؤتم به منهم ، أو لغير ذلك ، أو على التقية بقرينة الراوي ، أو غير ذلك ، وإن كان المحكي عن المنقح والشيخ في آخر باب صلاة الخوف والمطاردة من الخلاف العمل به .

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من ابواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٦

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٥٩ - من ابواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٥٢ - من ابواب لباس المصلي - الحديث ١

إنما الكلام في كيفيتها . والمعروف في الفتاوى كالتحريين السابقين إطلاق الجلوس فيها ، بل هو معقد المحكي عن السرائر من الإجماع أيضاً ، والنسبة إلى أهل العلم في الاعتبار والمنتهى من غير تفصيل بين أمن المطلق وعدمه ، اسكن الخروج به عن إطلاق ما دل على القيام مع الأمن المؤيد باصالة وجوبه في الصلاة وبغيرها لا يخلو من إشكال ، خصوصاً بعد خروج هذا الإطلاق مخرج الغالب من عدم الأمن في الفرض إلا ببعض الصور النادرة كالعمى والظلمة ونحوهما ، وخصوصاً بعد كون التعارض بين الأدلة من وجه لا بالخصوص المطلق ، فترجيحه حينئذ على إطلاق القيام لا يخلو من منع ، وأمله لذا جزم في البيان بمراعاة الأمن وعدمه .

وكيف كان في الوسيلة والدروس والمحكي عن النهاية والجامع والاصباح والمعتبر والمنتهى العمل بما في الموثق المزبور (١) من إيماء الامام خاصة ، وركوع المأمومين وسجودهم ، ولم يرجح في التذكرة والتحرير وعن المختلف من جهته ، بل في المعتبر الرواية حسنة لا يلتفت إلى من يدعي الإجماع على خلافها ، معترضاً بذلك على المعجلي حيث حكى الإجماع على إيماء الجميع الذي هو خيرة القواعد والبيان والمدارك وغيرها من كتب متأخري المتأخرين ، والمنقول عن جمل السيد ومصباحه والمفيد ونهايه الأحكام وإن كنا لم نتحققه من الأخير منهم ، اللهم إلا أن يكون قد استفيد مما ذكره في المفرد ، اسكن لا ينبغي الاقتصاد عليه في النسبة حينئذ ، إذ الغنية أيضاً كذلك ، لاسكنك خير أن مثل هذا الإجماع لا يعارض مثل الخبر المزبور ، كما أن إطلاق نصوص الإيماء لا تعارضه بعد كونه مقيداً ومن قسم الموثق الذي هو حجة عندنا ، ومعمولاً به عند جماعة من الأساطين ، والمناقشة فيه - كما في شرح الأستاذ مع أن ظاهره في حاشية

(١) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

المدارك العمل به بأن المفهوم منه كون الستر لأجل عدم رؤية الناس لا لله ، وهو يخالف لظاهر الأخبار الصحاح والمعتبرة المعمول بها بين الأصحاب ، بل الإجماع أيضاً ، لأن وجوب ستر المورة عند الفقهاء ليس سترها عن الناظر بل لله تعالى بالبدية - كما ترى ، إذ لا خبر فضلاً عن الأخبار ، والإجماع يدل على سترها في هذا الحال للصلاة ، بل لعل الظاهر من نصوص التفصيل ( ١ ) بالأمن وعدمه والتعليل بالبدو في الحس الظاهر للناظر بقرينة الجلوس فيه خلافه كما ستعرفه مفصلاً ، وبه يندفع ما في الذكرى من إشكاله بأنه يلزم من العمل به أحد أمرين ، إما اختصاص المأمومين بعدم الإيماء مع الأمن أو عمومها لكل عاري آمن ، ولا سبيل إلى الثاني ، والأول بعيد ، إذ الظاهر إمكانها معاً ، وأما ما في كشف اللثام من احتمال إيمانهم لركوعهم وسجودهم بوجوههم ، وركوعهم وسجودهم على الوجه الذي لهم ، وهو الإيماء ، ولذا قال في نهاية الأحكام : إنها متأولة ، فهو كما ترى لا يترك بمثله المعتبر من النصوص ، مع أنه لا ينبغي تخصيص المأمومين بذلك ، فالعمل به حينئذ متجه ، ولا غرابة حينئذ في التفصيل بين المأموم وغيره لذلك . بل يمكن الفرق بينهما أن الإيماء في الجالس غيره ، لعدم أمن المطلق الذي سوغ له الجلوس بخلافه ، فانه باعتبار التصاق المأمومين بعضهم ببعض في سمت واحد لا إطلاع لأحد على الآخر في الركوع والسجود ، ولذا اختص الإمام بالإيماء بينهم ، لعدم الأمن بالنسبة إليه باعتبار تقدمه عليهم ، وإلى ذلك أشار في المنتهى بعد أن رجح الموثق المزبور بقوله : « لا يقال : إنه قد ثبت أن العاري مع وجود غيره يصلي بالإيماء ، لأننا نقول : إنما ثبت ذلك فيما إذا خاف من المطلق ، وهو مفقود هنا ، إذ كل واحد مع سمت صاحبه لا يمكنه أن ينظر إلى عورته حالتي الركوع والسجود » ونحوه في الذكرى ، أسكن أشكله بأن المطلق هنا إن صدق وجب الإيماء ، وإلا وجب القيام ، وأجاب بأن التلاصق

( ١ ) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ و ٥ و ٧

في الجلوس أن سقط اعتبار الاطلاع بخلاف القيام ، وكان المطلع موجوداً حالة القيام وغير معتد به حالة الجلوس ، وهو جيد جداً .

نعم لو فرض صف ثانٍ بعد الصف الأول كان فرض الأول الایماء كالامام ، لوجود المطلع ، وفي التحرير الاجماع عليه ، والركوع والسجود لاصف الثاني ، نعم إذا كانوا في مكان مظلم مثلاً أمكن وجوب الركوع والسجود على الجميع كما صرح بجميع ذلك في الذكرى أيضاً ، ولا ينافيه الرواية المزبورة المنزلة على الغالب ، كما أنه لا مجال لاحتمال اشتراط صحة الجماعة بكونها في صف واحد بعد إطلاق النص والفتوى وتصريح البعض .

بل من تلك كاه يظهر قوة ما ذهب اليه ابن زهرة مبدعياً الاجماع عليه من الفرق في المنفرد بين صلاته من جلوس لعدم أمن المطلع وصلاته من قيام لأمنه ، فيؤمى الأول للركوع والسجود ، دون الثاني فيركع ويسجد ، الأصل ، وخبر الحفيرة (١) والوثق المزبور (٢) والاجماع المنقول ، ولأن الذي يسوغ له القيام مقتضي لانكشاف قبله الأمن من المطلع فليقتض أيضاً وجوب الركوع والسجود وان استلزاما انكشاف العودة ، ضرورة اشتراكهما في عدم قدحها مع عدم التمكن ، ولذا لم يقدح انكشاف قبله في القيام ، ودعوى الفرق بينهما بإمكان وضع يده في القيام على قبله ، فيكون مستور العورتين باليد والاليتين بخلافهما يدفعها أن ظاهر النص والفتوى عدم وجوب الوضع المزبور ، على أنه عليه لم يتجه التفصيل بين أمن المطلع وعدمه ، ضرورة ظهوره في عدم البأس في التكشف في الأول دون الثاني .

وما في حسن زاراة (٣) « قلت لأبي جعفر ( عليه السلام ) : رجل خرج من

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢



سفينة عريانا أو سلب ثيابه ولم يجد شيئا يصلي فيه فقال : يصلي إيماء ، فإن كانت امرأة جمعت يدها على فرجها ، وإن كان رجلاً وضع يده على سوائته ، ثم يجلسان فيؤمنان ولا يسجدان ولا يركعان فيبدو ما خلفهما ، تكون صلاتهما إيماء برؤوسهما ، قال : وإن كانا في ماء أو بحر لجي لم يسجدا عليه وموضوع عنهما التوجه فيه يؤمnan في ذلك إيماء رفعهما توجه ووضعهما « - مع إجمال لفظ التوجه فيه « بل وترتب الجلوس فيه على الوضع « وربما قيل : إنه يشهد لما تسمعه عن السيد العميد من وجوب الجلوس لا إيماء السجود على القائم الآمن ، وعدم اطراد التعليل فيه عندهم ، ضرورة عدم جوازها عندهم بمجرد عدم البدو بوضع يده أو بد زوجته أو شعره أو غير ذلك ، ومع أنه كاف في الوافي رواه عن الفقيه مرسلًا ، مقطوعًا مختلفًا في الألفاظ والزيادة والنقيصة وغير ذلك مما يقضي باضطرابه ، قال فيه : « والعريان يصلي قاعدًا ويضع يده على فرجه ، وإن كانت امرأة وضعت يدها على فرجها ثم يؤمnan إيماء ، ويكون سجودها أخفض من ركوعها ، ولا يركعان ولا يسجدان فيبدو ما خلفهما ، ولكن إيماء برؤوسهما ، وإذا كانوا جماعة صلوا وحدانًا ، وفي الماء والطين تكون الصلاة بالإيماء ، والركوع أخفض من السجود « لكن قد يدفع بإمكان أن يكون ذلك من كلام الفقيه بمضمون الخبر المزبور ، لعدم ما يشعر فيه بصدور ذلك منه على وجه الرواية ، فلاحظ ، وعلى كل حال - محمول عندهم على عدم الآمن ، ولذا كانت الصلاة فيه من جلوس ، فيخرج حينئذ عن مفروض المسألة الذي هو من صلى قائمًا لآمن المطلق ، وإلا لم أر من عمل به من الأصحاب ، فإن الفتاوى كالنصوص مطلقًا في الصلاة من قيام من غير تعرض لوضع اليد ، بل لعل اشتراط القيام بأمن المطلق والجلوس بعده كالصرح في عدم اعتباره ، كما هو واضح بأدنى تأمل ، فتعليل عدم الركوع والسجود فيه بالبدو يراد منه الظهور للنظر المحترم الذي يمكن دعوى أهمية مراعاته عند الشارع من القيام والركوع والسجود ونحوها من أفعال

الصلاة المقتضية للبدن للناظر .

بل يقوى في النفس مع التأمل الجيد أن المراد من النصوص سقوط الستر من حيث الصلاة كباقي الشرائط المتعذرة ، إلا أن الفرق بينها وبين وجوب الستر عن الناظر لا للصلاة ، فمع فرض عدمه لا يسقط شيء من أفعال الصلاة ، ومعها يتعارض ما دل على وجوب القيام والركوع والسجود وما دل على وجوب الستر ، إلا أن الظاهر من هذه النصوص المعتضدة بالفتاوى تقديم الثاني على الأول ، فينتقل من القيام إلى الجلوس ، ومن الركوع والسجود إلى الإيماء ، فيتجه على ذلك عدم بطلان الصلاة بتكشف العورة في حال القيام والجلوس عمداً فضلاً عن السهو ، ضرورة كون النهي من حيث النظر لا الصلاة ، وهذا وإن صعب على أذهان جملة من الناس لغلبة التقليد عليهم ، إلا أن التأمل الجيد في الموثق (١) وخبر الحفيرة (٢) وفي نصوص التفصيل (٣) بين أمن المطلع وعدمه ، وفي إطلاق ما دل على وجوب القيام (٤) والركوع (٥) والسجود (٦) في الصلاة ، وفي أنه لا دليل على شرطية الستر للصلاة بالاليتين ويبقى بدن المصلي وغيره مما هو محل لمس ، بل ظاهر كثير منهم وصريح بعضهم انتهاء مراتب الستر بالأمور السابقة ، وأن البدن والشعر وغيرهما ليس منها ، وفي غير ذلك مما لا يخفى على الماهر يشرف الفقيه على القطع بما ذكرنا .

ومنه يظهر ما في شرح الأستاذ من دعوى عموم في الستر للصلاة معها أمكن بحيث يشمل البدن ونحوه ، بل يظهر غير ذلك مما فيه أيضاً ، وما في خبر أبي يحيى

(١) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ و ٥ و ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب القيام

(٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب الركوع

الواسطي (١) » ان الدبر مستور بالائتين ، فاذا سترت القضيب والائتين فقد سترت العورة » لا دلالة فيه على أن ذلك للصلاة ، بل ظاهره تحقق الستر من حيث النظر ، كما أن المراد من إطلاق النصوص الصلاة قائماً صلاة القائم المهدودة ، بمعنى أنه مع عدم المطلع يرتفع المانع عن القيام ، لا أن المراد الايمان بجميع صلاته من ركوع وسجود وتشهد وتسليم حال القيام ، بل وكذا قوله ( عليه السلام ) : « صلى جالساً » أي جاء بصلاة الجالس المهدودة ، إلا أنه لما تكررت النصوص (٢) المتى بها من الأصحاب في أن فرضه الايماء ، وعلم أن الجلوس لمكان حصول الستر به عن المطلع تعين القول به حينئذ مع وجود المطلع ، وعدم إمكانهما مع الأمن من بدو همله .

أما القيام فلم نجد في النصوص ما يدل على أمره فيه بالايماء سوى ما في صحيح علي بن جعفر (٣) » وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم » الذي هو - مع عدم العمل به على إطلاقه لوجوب الجلوس عليه مع عدم الأمن ولا صراحة فيه بالايماء للسجود - قاصر عن معارضة ما سمعته ، خصوصاً مع إمكان حمل الايماء فيه على إرادة أول أفراد مسمى الركوع .

ودعوى ترجيحه على ما تقدم - باعتضاده بفتاوى الأصحاب ، وباجماع ابن إدريس ، وبأن المحصل من الأدلة وجوب ستر العورة للصلاة وإن كان ما تستر به مرتباً ، وبما في مضمهر سماعة (٤) المروي في التهذيب » سأله عن رجل يكون في فلاة من الأرض وليس عليه إلا ثوب واحد وأجنب فيه وليس عنده ماء كيف يصنع ؟

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب آداب الحمام - الحديث ٢ من كتاب الطهارة

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٠ -

(٤) الاستبصار - ج ١ ص ١٦٨ - الرقم ٥٨٢ من طبعة النجف والموجود في

التهذيب ج ٢ ص ٢٢٣ - الرقم ٨٨١ ، قاعدة ،

قال : يتيمم ويصلي عرياناً قائماً ويؤتي إيماءه بل هو دليل في نفسه خصوصاً بعد اعتنائه بما عرفت ، وبأنه لو كان المدار في الركوع والسجود على أمن المطامع وعدمه لم يصح إطلاق الإيماء للجلوس في جملة من النصوص المعتبرة (١) مع إمكان عدم البدو بوضع يديه أو يد زوجته أو نحو ذلك - يدفعها أنه لا شهرة في العمل بالخبر المزبور فضلاً عن الاجتماع ، وذلك لأن الصدوق والمفيد والسيد وإن حكى عنهم الإيماء إلا أن مذهبهم تعين الجلوس على العارى المنفرد مطلقاً أمن المطلق أولاً كما عرفت سابقاً ، كما أن ابن إدريس مذهبهم وجوب القيام عليه مطلقاً ، وهذا منهم طرح لنصوص التفصيل ، بل من الأولين طرح لنصوص القيام التي هذا الصحيح من جهاتها ، والبحث في الركوع والسجود والقيام على تقدير العمل بنصوص التفصيل ، وأما الشيخ في بسوطة ونهايته وخلافه وابن حمزة في الوسيلة وابن البراج والديلمي في الراسم فالحكي عنهم عدم التعرض للإيماء في المنفرد أصلاً ، نعم الشيخ وابن حمزة منهم ذكره في الامام خاصة ، وربما استظهر منهم جميعاً موافقة ابن زهرة في الركوع والسجود ، ضرورة أنه لو كان الفرض عندهم الإيماء لوجب ذكره خصوصاً ، ومقتضى الأصل وجوب غيره ، فليس حينئذ إلا يحيى بن سعيد والفاضلان والشهيدان والمحقق الثاني ومن تأخر عنهم من متأخري المتأخرين .

بل المحكي عن العلامة منهم في النهاية التردد في الإيماء قائماً مع تقريره من أنه أقرب إلى الستر ، وأبعد عن الهيئة المستنكرة في الصلاة ، ومن أنها ركنان ، والستر زينة وكامل للركن ، فلا يسقط الركن لسقوط الزينة ، والوجه الأول من التردد كما ترى ، وقد سمعت كلامه في المنتهى في ركوع المأمومين وسجودهم ، وربما ظهر من كشف اللثام نوع ميل إليه ، قال بعد أن حكى عن ابن زهرة الجزم وعن الفاضل التردد : « قلت :

(١) الوسائل - الباب ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦ والباب ٥٢

الحديث ٩ والمستدرک - الحديث ١ من باب ٣٣ و ٣٤ من أبواب لباس المصلي

وفرقهما بين الحالتين اللأمن حال القيام ووحدة خبره . ولم يذكره أي الإيحاء سلاسل أصلاً ولا الشيخ وإبنا حمزة والبراج إلا إذا صلى المرأة جماعة ، فأوجبوه على الإمام خاصة « إلى آخره . بل قد يوهن الخبر المزبور زيادة على ذلك عدم العمل به من بعض المفصلين ، حيث أوجبوا الجلوس لإيحاء السجود كما حكاه في الذكرى عن شيخه عميد الدين ، وفي مفتاح الكرامة عن أبي العباس ، ومال إليه في كشف الثام لأنه مستطاع فيجب ، خصوصاً إذا قلنا باصالة وجوبه لا أنه مقدمة للسجود ، وإن أشكله في الذكرى بأنه تقييد للنص من غير دليل ، ومستلزم للتعريض لكشف العورة في القيام والقعود ، فإن الركوع والسجود إنما سقطا لذلك ، فليست سقط الجلوس الذي هو ذريعة إلى السجود ، ولا أنه يلزم القول بقيام المصلي جالساً ليؤمي الركوع لمثل ما ذكره ، وما أعلم به قائلًا ، فالتمسك بالاطلاق أولى ، لكن قد يدفعه أنه ليس من التقييد في شيء ، وإنما هو إيجاب لما وجب بدليله من غير علم بسقوطه ، بل في كشف الثام أن الأخفض يحتمله ، وكذا خبر زرارة (١) المتقدم كما أشرنا إليه سابقاً ، والفرق بين القيام والقعود وعكسه ظاهر ، فإن القعود أستر ، ولذا وجب إذا لم يأمن ، بل الفرض أنه كان قد تعين الجلوس عليه لعدم أمنه ، فلا يسوغ له القيام للركوع ، وإلا لقام قبله ، والتعرض للتكشف مع أنه لا نهي عنه بالخصوص برفعه الأمر بالتحفظ في هذا الحال بأن يجلس على هيئة لا تقتضي التكشف بناءً على مراعاة مستورية الدبر ، وأن الإيحاء لذلك لا أنه تعبد محض كما عساه يتخيل ، بل العلة أقوى من سابقه ، ضرورة خلو النص والفتوى عما يقتضي اشتراط الستر هنا للصلاة ، وإيجاب الإيحاء فيها أعم من ذلك كما أن قوله ( عليه السلام ) : « ولا يركمان ولا يسجدان فيبدو ما خلفهما » قد عرفت كونه من حيث وجود الماطل لا من حيث الصلاة ، والتمسك باطلاق هذه العلة المنافية لاطلاق

(١) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦

الفتاوى - بل قد عرفت قصورها من وجوه آخر، منها أن مقتضاها الركوع والسجود للقيام مع عدم البدو أو كان الدبر مكشوفاً لا يمكن ستره بالآيتين، وهو مخالف لإطلاق الفتاوى - كما ترى، فالمتجه حينئذ بناءً على العمل بهذا الصحيح (١) وغيره من النصوص الاقتصار على الكيفية المزبورة للعاري من غير مدخلية لانكشاف العورة حينئذ في الصلاة، لعدم الدليل، بل إطلاق الأدلة قاضٍ بخلافه، وحينئذ لا بأس بالجلوس لايماء السجود وإن تكشف به فضلاً عن تعرضه له، على أن مقتضاه أنه يشهد ويسلم قائماً، ولا أعرف تصريحاً به ممن تقدم عليه، كما أنه لا أعرف دليلاً له، بل الأصل قاصٍ بخلافه، ومن ذلك كله تعرف وهن الصحيح المزبور (٢) بل قد يوهنه أيضاً بعد وجوب الإيماء من قيام بحيث لا يجوز له الجلوس في صورة عدم بدو العورة، بل يمكن دعوى أنه لا يلتزمه أحد منهم، ولذا صرح بعض مشائخنا بالجواز في مثل الفرض مع قوله بمقاتلتهم، فتأمل.

وإجماع ابن إدريس معارض بإجماع ابن زهرة، بل قد يشهد التبع برجمان الثاني عليه، خصوصاً وقد ادعاه في المأمومين الذين قد عرفت حالهم، والقائل بركوعهم وسجودهم، كما أنك قد عرفت ما في دعوى أن المحصل من الأدلة وجوب الستر للصلاة مطلقاً، بل سبرها مع التأمل فيها قاضٍ بخلاف ذلك كما هو واضح.

وهضم سماعة (٣) مروى في الكافي الذي هو أضيظ من التهذيب بلفظ القعود، فيكون حينئذ كباقي نصوص الإيماء (٤) للقاعد المحمولة على عدم أمن المطلاع، ولا ريب

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب التجاسات - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦ والباب ٥٢

الحديث ٩ والمستدرک - الحديث ١ من باب ٣٣ و ٣٤ من أبواب لباس المصلي

أن إطلاقها منزل على الغالب من عدم التمكن من الركوع والسجود على وجه لا عسر فيه، ولا تشويش بالبدن معه، وإلا فلو فرض إمكانه كذلك وجب من غير فرق بين المأمومين وغيرهم، بناءً على ما ذكرنا الذي مع التأمل فيه يظهر لك ما في جملة من المصنفات في النقل والاستدلال وتحرير البحث، خصوصاً مصنفات أهل العصر من مشائخنا وغيرهم، وهو الذي دعانا إلى التطويل في البحث.

والمحصل أن الذي يمكن دعواه في المقام أحد أمور أربعة: أولها ما ذكرناه من سقوط الستر للصلاة وبقائه من حيث النظر، فمع عذمه يأتي بالصلاة تامة، ومع وجوده ينتقل إلى الإبدال كلاً أو بعضاً، كما لو أمن المطلع في القيام دون الركوع أو بالعكس. وثانيها السقوط للصلاة أيضاً إلا أنه يجب التعبد بالكيفية المحصورة الحاصلة من مجموع النصوص والفتاوى، وهي على الأصح الجلوس مع عدم الأمن، والقيام معه، والإيماء في الحالين. ثالثها هذه الكيفية المحصورة إلا أنه يجب ستر المورتين في حال الجلوس للصلاة وعن النظر، والدبر خاصة للصلاة في حال القيام والركوع والسجود. رابعها وجوب ستر القبل باليد ونحوها لها أيضاً، وأضعفها الأخير، لما عرفته من منافاته لأكثر النصوص والفتاوى، ثم سابقه، بل لا يخلو تخصيص ستر الدبر بالشرطية من غرابة، وأما الأولان فقويان جداً، ولعل أولهما لا يخلو من رجحان، لما عرفته، فتأمل جيداً، فإن المسألة غير محيرة في كثير من الكتب.

ثم من الواضح أنه يجب على الأول إرادة الناظر المحترم من النص والفتوى لا مطلق الناظر وإن لم يكن محترماً، لما عرفته سابقاً من سقوط الستر للصلاة، وعدم حرمة التكشف إلا من حيث النظر، فيجب حصره حينئذ في المحترم منه لا غيره كالزوجة ونحوها كما جزم به شيخنا في الرياض، ولعله المتبادر من نحو قولهم: أمن المطلع، خلافاً لشيخنا في كشفه فالجميع، تمسكاً بعموم النصوص المنصرف إلى ما ذكرنا ولو بقرينة

الفتاوى وما سمعته سابقاً منا مفصلاً، كما أنه من المعلوم عدم الاجتزاء بالركوع والسجود منه عمداً حيث يكون فرضه الايماء، للنهي، وعدم الامتثال للأمر به في النص والفتوى المراد منه العزيمة وانتقال الفرض قطعاً لا الرخصة، والجهل غير عذر فيه كغيره من الأحكام، بل ولا النسيان أيضاً وإن احتمل الصحة فيه في البيان، بل جزم بها الأستاذ الأكبر في شرحه، قال: لعدم توجه النهي والخطاب بالايماء، لقبحه، والصلاة ثلثها ركوع وسجود، بل ما دل على الايماء نص في أن الأصل الركوع والسجود، والعدول إلى الايماء ثلاثاً يبدو ما خلفه، فإذا بدا نسياناً لم يبق مانع من الأصل، ولا مقتضي للعدول. والجميع كما ترى لا يجدي في صدق الامتثال الزبور، فالبطلان حينئذ لذلك لا للتكشف كي بنافي ما قلنا من عدم قدحه في الصلاة في هذا الحال، كما أن تعليل الايماء وعدم الركوع والسجود لهما بالبدن لا يقتضي كون المدار في التكليف بذلك على الاثم وعدمه، كما هو واضح، لكن هذا لو اجتزى بهما، أما لو ذكر بعد فعل الركوع والسجود فقد يحتمل أن له التدارك فيؤمى وتصيح صلاته، لعدم ركنيتها في هذا الحال كي يستلزم زيادتهما البطلان، اقتصاراً فيما دل عليها على المتيقن، حينئذ لو نسي إيماء الركوع حتى دخل في السجود نفسه أو ما وصحت صلاته، اسكن الأحوط استيناف الصلاة مع ذلك، خصوصاً مع القول باصالة الفساد مع الزيادة التي هي مبنى الركنية، أما لو زاد إيماء أو تركه فلا إشكال في البطلان، للبداية، كما أنه لا إشكال فيه أيضاً لو نسي إيماء الركوع حتى دخل في إيماء السجود.

وكيف كان فلم يجد الرجل سائراً إلا لاحدى العورتين وجب ستره للصلاة بلا خلاف أجده بيننا، لأنه المستطاع والميسور والمدرک، وإطلاق الأدلة منفعلاً إلى إصالة عدم اشتراط ستر أحدهما بالآخر، بل لا يبعد لذلك كله وجوب ستر البعض مع إمكانه، ولا ترتيب في أجزائه على الظاهر، نعم يقدم القبل عند كثير ممن تعرض لذلك كالفاضلين



والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم ، نعم عن حواشي الشهيد منهم جعله والدبر احتمالين ، وفي بيانه احتمال رجحان الدبر ، لاستتمام الركوع والسجود بستره مع كون القبل مستور بالفخذين ، واحتمال جعل الساتر حال القيام على القبل ، وعلى الدبر في حالتي الركوع والسجود ، ولا يمد ذلك مبطلاً ، لأنه من أفعال الصلاة .

وكيف كان فقد علوه . بأن الدبر مستور بالأيدين كما في خبر أبي يحيى (١) ويبرزه وكونه إلى القبلة ، بل صرح جماعة بالبطلان لو خالف ، كما صرحوا ببقاء الأيماه عليه حينئذ ، لسكن قد يناقشون بعدم صلاحية الأمور المزبورة للترجيح من حيث ستر الصلاة ، وبحيث يقتضي مخالفتها بالبطلان المذكور ، وبامكان أولوية الدبر بناءً على التمكن بذلك من الركوع والسجود ولو حالهما كما سمعته من الشهيد ، ضرورة أهمية المحافظة عليهما من غيرهما ، لأنهما معظم الأركان وثلاث الصلاة ، ولأن الدبر لم يسقط قاذية كشفه عندهم في حال من الأحوال بخلاف القبل ، ولغير ذلك ، بل ينبغي الجزم فيما لو فرض كفاية الساتر له دون القبل ، بل ذلك كله مع التأمل الجيد مما يؤيد ما ذكرناه سابقاً من سقوط اشتراط الصلاة ، وأنه لا تبطل بانكشاف الدبر حال القيام والقبل أيضاً حال الجلوس ، إذ المتجه بناءً على ذلك ترجيح الدبر أو التخيير كما عرفت ، أما على ما حققناه فقد يتجه الأخير حتى في حال الجلوس إلا إذا كان بستر الدبر به عن النظر يتمكن من الركوع والسجود ، لعدم انكشاف القبل مثلاً ، فقد يترجح كالعكس لو فرض ذلك فيه ، لعدم مرجح يصل إلى حد الوجوب ، ولعله لندرة الفرض المزبور أطلق ما يقتضي التخيير في المحكي عن البسوط ، قال : « لو وجد ما يستر به بعض عورته وجب ستر ما يقدر عليه » وفي المحكي عن المنتهى نسبة التخيير إلى قوم ، وتقديم الدبر إلى آخرين ، وفي التحرير اقتصر على نسبة الأول إلى البعض .

وأما المرأة فلا ريب في تقديم فرجها على باقي بدنها ، بل بالتمكن من سترها يجب عليها صلاة المختار ، لعدم اندراجها في نصوص العاري حينئذ قطعاً ، بل ربما كان في قوله (عليه السلام) : « وإن خرجت رجلها » في بعض النصوص السابقة (١) إشارة إلى عدم اعتبار كشف ما عدا المورتين للضرورة ، فلا يجب عليها الجلوس حينئذ مع وجود المطلع وإن استترت به ما ينكشف حال القيام ولا الإيماء .

أما إذا وجدت سائر أحدهما خاصة فقد قدم القبل أيضاً جماعة منهم الشهيد والمحقق الثاني لما سمعته في الرجل ، لكن قد يقال بالتخير هنا وإن قلنا بالتقديم هناك ، لا شترأكما في المستورية عن النظر بالفخذين والاليتين ، أو لأن ستر الاليتين بالنسبة إليها باعتبار كونها منها عورة كعدم الستر ، فلا يرجح (٢) الدبر بذلك على القبل ، كما أنه لا يرجح هو على الدبر بالأفضمية ، ولعله لذا جزم في كشف اللثام بالتخير هنا مع قوله بالتقديم في الرجل ، بل كأنه مال إليه العلامة الطباطبائي في منظومته ، قال :

وعند فقد سائر الكل الرجل \* قدم من سترها ستر القبل

والمرأة الفرجين ثم القبلا \* والاختيار فيه وجه قبلا

وعلى كل حال فلا يسقط الإيماء عنها بذلك عند من أوجه حال القيام ، لعدم حصول شرط الركوع والسجود الذي هو ستر المورتين ، كما هو ظاهر صحيح علي بن جعفر (٣) السابق الذي هو الأصل في إيماء القائم عندهم ، لكن في كشف اللثام ما يوم ركوعها وسجودها ، قال : « وإن لم تجد المرأة إلا ما يستر السوأتين أو إحداها فالأقرب الستر

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

(٢) هكذا في النسخة الأصلية ولكن الصحيح « فلا يرجح القبل بذلك على الدبر » إذ لو لا ستر الاليتين للدبر كعدم الستر لكان القبل أولى بالستر بالسائر الذي لا يكفي إلا لأحدهما لمستورية الدبر بالاليتين إلا أن هذا الستر كعدم فلا يرجح على الدبر بل بخير بينهما

(٣) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

لمثل ما عرفت ، ولا أولوية لأحدهما إلا في الركوع والسجود ، وهو غريب مع إيجاب الإيماء في الرجل ، ولعل العبارة لا في الركوع ولا السجود كما حكاه عنه في مفتاح الكرامة ، لكنه كما ترى أيضاً ، أو يراد أن الأولوية تنصور في حالتي الركوع والسجود باعتبار ستر أحدهما حالهما ومستورية الآخر ، والفرض أن لا ركوع ولا سجد لها ، لأن فرضها الإيماء ، فليس حينئذ إلا حال القيام والجلوس ، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر حالهما كما عرفت ، فتأمل جيداً .

وأما الخشّي المشكل فلا ريب في وجوب ستر الفرجين عليها ، بل في التحرير وعن المنتهى الإجماع عليه للمقدمة ، وفي وجوب ستر غيرها عليها قولان مبنيان على إقعاد قاعدة الشغل وعدمه ، ولو لم تجد إلا ساتر أحدهما قيل قدمت القبل ، لاحتمال أنها رجل ، وإن لم تجده إلا لأحد القبليين قدمت القضيبي ، وعن بعض العامة أنه إن كان عنده رجل ستر آلة النساء ، وإن كان امرأة فآلة الرجال ، وقواء في جامع المقاصد ، قال : ولو اجتماعاً فاشكال ، قلت : قد يرجح الدبر على كل حال باعتبار أنه ستر عورة قطعاً بخلاف القضيبي أو الفرج ، لكن الجميع كما ترى اعتبارات يشكل بناء البطلان عليها ، والله أعلم .

﴿ والأمة والصبيّة تصليان بغير خمار ﴾ لعدم اشتراط صحة صلاتهما بستر الرأس إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً عنا وعن غيرنا من علماء الاسلام عدداً الحسن البصري ، فأوجب على الأمة إذا تزوجت أو اتخذها الرجل لنفسه ، وقد سبقه الإجماع ولحقه ، وانصوحاً مستفيضة (١) في الأمة أو متواترة ، فها حينئذ مستثنيان من إطلاق أدلة الشرطية ، وعدم تكليف الصبيّة لا ينافي اشتراط صحة عبادتها بناءً على الشرعية بذلك ، بل موضوع القول بالشرعية العبادة الجامعة للشرائط ، لعدم ثبوت شرعية غيرها ،

فاستثناء الأصحاب الصبية حينئذ هنا في محله ، ولا وجه لما في الحدائق من الانكار عليهم بذلك ، كما أنه لا وجه للاستدلال من غير واحد على عدم شرطية ستر رأسها بعدم تكليفها ، وبعدم تناول دليل الشرطية لها باعتبار اشتغالها على المرأة ونحوها ، ضرورة أنه على ما ذكرنا يكفي ثبوت شرطيته للبالغة في ثبوته لها .

وكيف كان فاطلاق معاقبة الاجماع وأكثر النصوص يقتضي عدم الفرق في الأمة بين القن والمديرة والمكاتبة المشروطة والمطلقة التي لم تؤد شيئاً والزوجة وموطوءة المولى وأم الولد وغيرها ، بل استثناء خصوص خلاف الحسن البصري في خصوص السرية والزوجة كالصريح في إرادة العموم المزبور ، بل عن جمهور علمائنا التصريح بذلك كله ، بل في الخلاف الاجماع على أن أم الولد مثل الأمة ، لسكن ومع ذلك كله احتمال في المدارك إلحاق أم الولد مع حياة ولدها بالحرية ، لصحيح محمد بن مسلم (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قلت له : « الأمة تعطي رأسها فقال : لا ، ولا على أم الولد أن تعطي رأسها إذا لم يكن لها ولد » قال : « وهو يدل بمفهومه على وجوب تعطيته الرأس مع الولد ، ومفهوم الشرط حجة كما حقق في محله ، ويمكن حمله على الاستحباب إلا أنه يتوقف على وجود المارض ، وفيه - مع أنه لا ذكر فيه للصلاة وإنما يدل على أنها تعطي في الجملة إذا كان لها ولد فقد يكون بعد موت المولى - ان المارض ما عرفته من إطلاق النص ومعتقد الاجماع الذي من الواضح قصور تقييده بالمفهوم المزبور ، خصوصاً بعدما عرفت ، وخصوصاً بعد ما في خبر محمد بن مسلم الآخر (٢) انه سأل أبا جعفر (عليه السلام) « عن الأمة إذا ولدت عليها الحمار فقل : لو كان عليها لسكن عليها إذا حاضت ، وليس عليها التقنع في الصلاة » بناءً على إرادة ما يشمل أم الولد من الضمير ، فتأمل . وخصوصاً بعد موافقته للمحكي عن ابن سيرين وأحمد في إحدى

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ٧

الروایتین ، والله أعلم .

والظاهر المنساق إلى الذهن من النص والفتوى ما صرح به الشهيديان والمحقق الثاني وغيرهم من دخول الرقبة في الرأس سيما في المقام ، وسيأتي مع ، ملاحظة غلبة سترها بالتقنع المصريح بسقوطه في النصوص (١) كالإذن لها في الصلاة في قميص واحد (٢) فاحتمال العدم كما عن الأروض في غاية الضعف ، نعم يجب عليها ستر ما عدا ذلك مما سمعته في الحرمة لتلك الأدلة في المستثنى والمستثنى منه ، بل هي أولى منها بالأول ، وفي التذكرة « عورة الأئمة كالحرمة إلا في الرأس عند علائنا أجمع » وعن المنتهى أنه نسب إلى علائنا عدم جواز كشف الأئمة ما عدا الوجه والكفين والقدمين خلافاً لبعض الشافعية وأحمد في إحدى الروايتين ، فحكها حكم الرجل ، ولعل إلى ذلك نظر الشيخ في المحكي عن مبسوطه وخلافه ، قال في الأول : « وأما ما عدا الرأس فإنه يجب عليها تغطيته من جميع جسدتها ، لأن الأخبار وردت بأن لا يجب عليها ستر الرأس ، ولم ترد بجواز كشف ما عداها » لأن مراده عدم استثناء ما يستثنى في الحرمة ، اسكن عن المعتبر بعد نقل ذلك عنه قال : « ويقرب عندي جواز كشف وجهها وكفيها وقدميها كما قلناه في الحرمة » وكأنه فهم منه خلاف ذلك ، ولقد أجاد في الذكرى بعد أن حكى عن المعتبر ما سمعت فقال : ليس هذا موضع التوقف ، لأنه من باب كون المسكوت أولى بالحكم من المنطوق ، ولا نزاع في مثله ، ومنه يعلم ما في نسبة بعض مشائخنا وجوب الجميع حتى الوجه والكفين والقدمين إلى ظاهر المبسوط والخلاف والسرائر والتبصرة والبيان وصریح كشف اللباس والمدارك ، مع أننا لم نجد في الأخير ، ولعل سابقه مثله ، كما أن ظهور الباقي من نحو ما عرفت ، اللهم إلا أن يقال : إن الشيخ ممن لا يرى الاستثناء في الحرمة ، اسكن قد عرفت أن ذلك في غير الكتاين المزبورين ، وبالجملة لا ينبغي

(١) و (٢) الرسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث . - ١٠

التوقف في ذلك بعد الاشتراك في الأدلة وأولية الحرمة بالستر .  
ثم انه قد يوهم ظاهر المتن وجوب الكشف وعدم جواز الستر حتى في الصبية  
لكن بمعنى الشرط في الصحة حينئذ ، إلا أنه من المعلوم إرادة الرخصة من الأمر فيه  
الذي هو في مقام توهم الخطر ، بل لم أجد خلافاً في ذلك إلا ما يحكى عن علل الصدوق  
من عدم الجواز في الأمة ، ويمكن إرادته الكراهة من ذلك كما عن المجلسي ، ولعله  
لخبر حماد الأحام (١) المروي عن العلل سأل الصادق (عليه السلام) في أحد خبريه « عن  
الخادم تقنع رأسها في الصلاة فقال : اضربوها حتى تعرف الحرمة من المملوكة » وفي  
الآخر (٢) المروي عنها وعن المحاسن وفي الذكرى نقلاً من كتاب البزنطي « عن  
المملوكة تقنع رأسها إذا صلت فقال : لا ، كان أبي إذا رأى الخادم تصلي وهي مقنعة  
ضربها لتعرف الحرمة من المملوكة » وربما استفيد منه الحرمة لسكنه كما ترى قاصر عن  
معارضة الأصول وظاهر رفع الوجوب في النصوص والاجماع عن عداه ، وقول الصادق  
( عليه السلام ) في خبر أبي بصير (٣) : « ليس عليها خمار إلا أن تحب أن تختمر »  
وخبر أبي خالد القهط (٤) المروي في الذكرى عن كتاب علي بن إسماعيل الميثمي « سألت  
أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الأمة أتقنع رأسها ؟ فقال : إن شئت فعلت ، وإن  
شئت لم تفعل ، سمعت أبي يقول : كن يضر بن ، فيقال لمن : لا تشبهن بالحرائر . »  
بل قد يناقش في العمل به على الكراهة بظهور إعراض الأصحاب عنه بالنسبة  
اليها ، إذ المصريح به في الوسيلة والفنية والنافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير  
والمراسم على ما حكى عن بعضها الاستحباب ، لأنه أنسب بالحياة والعفة ، ولأن

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٩ - ٣ - ١١

الجواهر - ٢٨

النصوص إنما أفادت رفع الوجوب ، وبأن الغالب في الظن صدور ذلك مصدر التقية ، لأن المحكي عن عمر أنه كان يضرب الأمة لذلك ، وقد ضرب أمة لآل أنس ، وقال لها : لا تشبهني بالحرائر ، بل في الخبر المزبور إشارة إلى ذلك ، بل قد يؤيده أيضاً أن الضرب أذية لا يجوز أن يرتكب إلا لفعل حرام أو ترك واجب ، وليس عدم الستر ، اجباً ، إذ لا قائل به سوى الصدوق في ظاهره كما عرفت ، وقد ورد النهي الشديد (١) عن ضرب المملوك ، والأمر بالعفو عنه (٢) حتى أنهم أمروا بالعفو عنه سبعين مرة (٣) وعن ضربه في النسيان والزالة فضلاً عن إرادة الستر والعفاف والحياء ، مع أن ظاهر الروايات أن الضرب كان من دون أن يتقدم اليهن بالمنع ، ولا كان منهن إصرار ، كما صنع عمر بأمة آل أنس ، ومعرفة المملوكة من الحرية في الصلاة ما الباعث عليها ، على أنها معروفة بلا شبهة ، وكل ذلك وغيره شواهد على التقية ، ألهم إلا أن يكون هناك حكمة خفية ، فالحكم بالكرهية حينئذ لهذه النصوص لا يخلو من شيء ، كالحكم بنadb الكشف كما في منظومة الطباطبائي ، بل والحكم بعدم استحباب الستر كما في المدارك ، ولعله ظاهر الذكرى ، أو الكراهة أو التردد ، وليس التسامح في الكراهة أولى من التسامح في استحباب الستر الذي هو مخالف لفعل عمر ، والأمر سهل ، هذا .

ولا يندرج في الأمة نصاً وفتوى البعضة ، فتبقى حينئذ على إطلاق الستر للنساء في الصلاة ، قيل : وربما كان في صحيح ابن مسلم (٤) إشعار به ، قال : « سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول : ليس على الأمة قناع في الصلاة ولا على المدبرة ولا على

(١) كنز العمال - ج ٥ ص ١٨ - الرقم ٣٩٤ و ٣٩٥

(٢) كنز العمال - ج ٥ ص ٢٠ - الرقم ٤٤٧

(٣) كنز العمال - ج ٥ ص ٢٠ - الرقم ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠

(٤) الوسائل - الباب ٢٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧

المكاتبه إذا اشترطت عليها قناع في الصلاة وهي مملوكة حتى تؤدي جميع مكاتبته » الحديث . حيث خص الحكم بالمكاتبه المشروطة التي لا يتحرر منها شيء حتى تؤدي الجميع بخلاف المطلقة ، قلت : في الصحيح عن حمزة بن حمران (١) على ما في الوسائل عن الشيخ انه سأل أحدهما (عليهما السلام) « عن الرجل أعتق نصف جاريته - إلى أن قال - : قلت : فتعطي رأسها منه من حين أعتق نصفها قال : نعم ، وتصلي وهي مخمرة الرأس » الحديث . وعلى كل حال فما عساه يتخيل من بقاء البعضة على الأصل لا تندرج فيما دل على الستر ولا فيما دل على عدمه غلط قطعاً ، لعدم اختصاص أدلة الستر بالحرة كما هو واضح .

وكيف كان ﴿ فإن أعتقت الأمة في أثناء الصلاة ﴾ وعلمت به ﴿ وجب عليها ستر رأسها ﴾ وحينئذ فإن لم يتخلل زمان بين العتق وستر رأسها أتمت صلاتها قطعاً ، للأصل بلا معارض ، وما سبق من احتمال عدم الاجتزاء في واجد السائر في الأثناء حتى إذا لم يتخلل زمان بين وجدانه والستر لا يتأتى هنا ، وإن كان هو ضعيفاً عندنا كما عرفت ، للفرق الواضح بينهما بحصول التمكن الذي عليه المدار في مثله من الصلاة تامة بسائر ، فلا يجتزى منه بالفاقد ولو بعضاً ، وعدم مدخايته في المقام ، ضرورة تغير الموضوع فيه ، وعدم احتمال العذرية له ، بل وكذا يقوى الصحة إذا علمت به حال وقوعه وبادرت إلى الستر للباقي من الصلاة بلا فعل مناف ، لعموم الدليل ، وزوال المسقط ، وصدق الامتثال ، وإصالة صحة ما مضى ، فيختص التكليف حينئذ بالستر الباقي ، ويلزمه العفو عن التكشف زمن الاشتغال بالامتثال ، ولم تكن مكافئة قبل العتق بستر الرأس مع التمكن منه كي يحتمل هنا الاستيناف لحصوله ، كما سمعته فيمن وجد السائر في الأثناء ، ولعله لذا جزم الأستاذ الأكبر هنا بالستر والمضي ، وهناك بالاستيناف ، وإن كان قد عرفت



ما فيه سابقاً ، كما أن الفرق المزبور يمكن المناقشة فيه ، ضرورة واقعية التكليف فيها للأصل وظاهر الأوامر ، فإن كان ذلك يقتضي اختصاص التكليف بالستر للباقي المستلزم للعفو عن التكشف زمن الاشتغال بالامتناع فليقتض فيهما ، وإن كان لا يقتضي فهو كذلك فيها أيضاً باعتبار أن الأصل والواقعية المزبورة لا تقتضي كون التكليف بالاتمام حتى يستلزم ذلك ، إذ يمكن التكليف بالاستيناف الذي لا ينافيها ، إذ هو إنما كان للتكشف آنما من الصلاة حال كونها حرة ، وقد عرفت إصالة شرطية الستر ، والافتقار في الخروج عنه على خصوص غير العالم بالكشف ، وكون تكليف الواجد في الأثناء الصلاة به مع التمكن بخلافها لا يجدي عند التأمل بعد تغير موضوعه بصفة التمكن وعدمها ، والفروض عدم انكشاف فساد ما فعله بحدوث صفة التمكن .

نعم يؤيد الصحة في المقام عدم الخلاف فيها فيما أجد إلا ما حكاه في كشف اللثام عن ابن إدريس من البطلان ، بناءً على أن انكشاف العورة كالحديث فيها ، مع أن المحكي عن سرائره خلاف ذلك ، قال : « إن بلغت الصبية بغير الحيض وجب عليها ستر رأسها وتغطيته مع قدرتها على ذلك ، وكذلك حكم الأمة إذا اعتقت في خلال الصلاة » إلى آخره . وبناءً على اتحاد المقامين تتأكد الصحة حينئذ هناك ، فلاحظ وتأمل .

أما إذا تركت ستر رأسها فلا ريب في البطلان وإن جهلت الحكم ، لكن أطلق الخلاف أنها إذا اعتقت فآثمت صلاتها لم تبطل صلاتها ، بل قد يظهر من نسبة التفصيل لاشافعي الصحة وإن لم تستر ، ولعله لاحتمال كون شرطية الستر في الابتداء لا ما يشمل ذلك ، إلا أنه كما ترى ، وإن كان هو مقتضى ما تسمعه من المدارك .

وإن لم تعلم بالعتق حتى آثمت الصلاة ففي التحرير والبيان والمحكي عن نهاية الأحكام والمنتهى الصحة ، لامتناع تكليف الغافل ، بل في شرح الأستاذ أنه لا تأمل فيها ، وإن كان الإعادة لا تخلو من احتياط ، بل قيل : إنه يظهر من المنتهى دعوى

الاجماع على ذلك حيث نسب الخلاف فيه لبعض الجمهور ، لكن الانصاف أنه إن لم يتم الاجماع عليه لا يخلو من مناقشة بناءً على ما ذكرناه من الاختصار على خصوص الغفلة عن الانكشاف في الخروج عن شرطية الستر ، إذ الظاهر عدم كون ما نحن فيه منه وإن احتمله في كشف اللثام ، لكنه ضعيف كضعف تردد التذكرة من امتناع تكليف الغافل ، ومن كونها صلت جاهلة بوجوب الستر ، فهي كما لو جهلت الحكم ، إذ الوجه الأول لا يقتضي الصحة التي يكفي في عدمها انتفاء الشرط ولو بغير تقصير من المكلف ، والثاني واضح المنع ، ضرورة كونه من الجبل بالموضوع لا الحكم ، وكان الأولى جعل الصحة والفساد من احتمال انه من الغفلة عن الانكشاف أو ملحق بها ، ومن قاعدة انتفاء الشروط بانتفاء شرطه ، فتأمل ، ونحو المسألة ما لو تخلل زمان بين عتقها وبين العلم بذلك وهي في أثناء الصلاة ، وإن أطلق الأصحاب فيه ما عرفت .

﴿ وان افتقرت ﴾ في الستر ﴿ إلى فعل كثير ﴾ أو غيره من المنافيات ﴿ استأنفت ﴾ الصلاة كما عن الجامع ، لانتفاء الشرط ، والمراد ما في التذكرة والتحرير والذكرى والدروس والمسالك وغيرها مع اتساع الوقت ولو لركعة ، إذ لا ريب في مضيتها مع الضيق ترجيحاً لمصلحة الوقت وعدم سقوط الصلاة بحال كما في غيره من الشرائط ، فما في فوائد الشرائع من التردد في الاستمرار فيه لاشك في كونه مسقطاً للستر في غير محله قطعاً ، كما أن ما يقتضيه إطلاق الخلاف - من الاستمرار مطلقاً ولو مع السعة بل عن البسوط والمعتبر التصريح به ، لأن دخولها كان مشروعاً ، والصلاة على ما افتتحت عليه - كذلك أيضاً ، وإن قال في المدارك: إنه لا يخلو من قوة ، لأن الستر إنما ثبت وجوبه إذا توجه التكليف قبل الشروع في الصلاة مطلقاً ، إذ هو كما ترى مقتضاه عدم وجوب الستر حتى إذا لم يتوقف على منافي ، وهو معلوم البطلان ، لإطلاق دليل الشرطية ، وقاعدة أن كل شرط لكل شرط للجزء ، فما في جامع المقاصد والمهكي عن المنتهى - من

التردد من ذلك ، ومن تساوى المانع الشرعي والعقلي مع انعقاد الصلاة صحيحة ، وعموم (١) « لا تبطلوا أعمالكم » وأصل البراءة - في غير محله قطعاً كما عرفته في واجد الستر في الأثناء ، إذ الظاهر اتحاد المسألتين هنا ، فلاحظ وتأمل ، نعم إذا لم تتمكن من الستر لفقدته مثلاً مضت في صلاتها وسقط عنها الستر إجماعاً كما في كشف اللثام ، وهو واضح .

﴿ وكذلك ﴾ البحث بتمامه في ﴿ الصبية إذا بلغت في أثناء الصلاة بما لا يبطلها ﴾ كما عن المبسوط والسمرازم والمعتبر والمنتهى ، ولعله بناءً منهم على شرعية عبادتها والاجتزاء بها عن الفرض ، فتستر حينئذ إذا أمكن بلامناف ، ومعه تستأنف في السعة ، وتستمر في الضيق ، لكنه مناف لما سمعته من بعضهم في المواقيت ، بل قد يتجه ذلك أيضاً وإن لم نقل بالاجتزاء به عن الفرض وإنما هو نافلة وقلنا بجرمة القطع ، نعم يتجه الاستيناف حينئذ إذا بقي من الوقت قدر ركعة ترجيحاً لوجوب الفرض على حرمة القطع كما أوضحناه في مسألة بلوغ الصبي في الأثناء ، بل قد يتجه أيضاً وإن لم نقل بجرمة القطع في غير الضيق لكن على وجوب الستر حينئذ شرطاً لا شرعاً ، بل قد عرفت في المواقيت احتمال جامع المقاصد الاتمام نافلة على التمرينية أيضاً وإن كان هو ضعيفاً ، لكن يأتي عليه في غير الضيق وجوب الستر شرطاً بل وشرعاً ، بناءً على حرمة القطع .

ومن ذلك كله يعلم ما في المحكي في مفتاح الكرامة عن المنتهى ونهاية الأحكام والمختلف والتذكرة والتحرير والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي وحاشية الميسبي والروض وفوائد القواعد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك وغيرها من إطلاق الاستيناف وإن أمكنها التستر من غير فعل منافٍ إذا اتسع الوقت لاستر

وركعة ، ولعله بناءً منهم على الترينية ، إلا أنه ينبغي حينئذ اعتبار مقدار الطهارة مع ذلك ، لعدم اعتبار الطهارة السابقة ، بل ينبغي بناء اعتبار الستر على اعتبار سعة الوقت لأحرار غير الطهارة من الشرائط في ابتداء التكليف وعدمه كما سمعت الكلام فيه مفصلاً في الأبحاث السابقة ، أو يكون ذلك بناءً منهم على عدم الاجتزاء بالنفل عن الفرض ، فيراد حينئذ الاستيناف بعد إتمام ما في يدها على الوجه الذي ذكرنا ، ولعل تصفح جملة من الكتب المنسوب إليها ما عرفت يشهد لذلك ، ومن هنا اقتصر في كشف اللثام على نسبة الاستيناف وإن أمكنها الستر بلا منافٍ إلى والد العلامة ، بل حكى عن المنتهى ما نقلناه سابقاً ، وبالجملة كلامهم في المسألة لا يخلو من تشويش ، وتنقيح الحال فيه موقوف على ملاحظة ما تقدم في بلوغ الصبي في الأثناء ، وعلى معرفة القائل بالشرعية والترينية ، وعلى معرفة اعتبار سعة الوقت لساير الشرائط مع الركعة في ابتداء التكليف أو الطهارة خاصة ، فنأراده فليلاحظ ذلك كله حتى يعرف مواقع المناقاة بين الكلمات ، بل يعرف الحال أيضاً في الإتمام ندباً أو وجوباً إذا كان الباقي أقل من ركعة ، فلاحظ وتأمل ، والمخلص ما ذكرناه أولاً ، والله أعلم .

المسألة ( الثامنة تكره الصلاة في الثياب السود ما عدا العمامة والخف ) بخلاف أجله في المستثنى منه ، بل ربما ظهر من بعضهم الإجماع عليه ، بل عن الخلاف ذلك صريحاً ، وهو الحجة ، مضافاً إلى استفاضة النصوص ( ١ ) في النهي عن لبسه الذي ربما قيل باستفادة السكراهة في خصوص الصلاة منه ، إما لدعوى اتحاد السكونين كما سمعته في المنصوب ، أو لأن إطلاق السكراهة يقتضي شمول خصوص الصلاة ، ولا ينافيه شمول غيرها ، إذ ليس المراد اختصاص الصلاة بذلك من بين الأفراد ، بل المراد السكراهة فيها بالخصوص وإن كان غيرها من الأفراد كذلك ، وقد سمعت نظيره في استحباب

خصوصاً بعض الأذكار في الصلاة ، لكن لا يخفى عليك أنا في غنية عن هذا التكلف .  
 خصوصاً الأخير الذي يمكن دعوى ظهور العبارات بخلافه . بما سمعت من الإجماع المحكي  
 المعتضد بما عرفت ، وبالمرسل (١) في الكافي أنه « روي لا تصل في ثوب أسود »  
 فأما الكساء والخلف والعمامة فلا بأس « بل والمستفاد من بعض النصوص في القلنسوة  
 من كراهة لباس أهل النار في الصلاة ، ففي مرسل محمد بن سليمان (٢) « قلت  
 لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : إني أصلي في القلنسوة السوداء قال : لا تصل فيها فإنها  
 لباس أهل النار » ولا ريب في ظهور التعليل فيه بكراهة الصلاة في كل ما كان كذلك .  
 وقد ورد في السواد أنه لباس فرعون ، وأنه زي بني العباس ، وفي المطر منه  
 أنه لباس أهل النار ، ففي مرسل الفقيه (٣) قال أمير المؤمنين ( عليه السلام ) : « فيما علم  
 أصحابه : لا تلبسوا السواد فإنه لباس فرعون » وفيه أيضاً (٤) « روي أن جبرائيل  
 ( عليه السلام ) هبط على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) في قباء أسود ومنطقة فيها  
 خنجر ، فقال : يا جبرائيل ما هذا ؟ فقال : زي ولد عمك العباس ، يا محمد (ص) وبل  
 لولدك من ولد عمك العباس » وفي خبر حذيفة بن منصور (٥) قال : « كنت عند  
 أبي عبد الله ( عليه السلام ) بالحيرة فأتاه رسول أبي العباس الخليفة يدعوه ، فدعا بمطر  
 أحد وجهيه أسود والآخر أبيض فلبسه ، ثم قال : أما أني ألبسه وأنا أعلم أنه لباس أهل  
 النار » بل من المعلوم كون ذلك من حيث السواد لا خصوصية المطر ، كما أن من المعلوم  
 كون لبسه للتيق ، فيشبه حينئذ كراهة الصلاة فيه للتعليل المزبور ، بل منه ينقدح المناقشة  
 فيما ذكره غير واحد من الأصحاب من شدة الكراهة وتأكدتها في القلنسوة السوداء  
 للخبر المزبور ، ضرورة أنه بعد تعليل الكراهة فيه بالعلة المشتركة بين الجميع لم يبق

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٣

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥ - ٦ - ٧

حينئذ خصوصية لمورد التعليل ، سيما مع كونه من كلام السائل ، ولعله لذا أطلق الباقر .  
 أما المستثنى فقد يقضي عدم الاستثناء في كلام كثير من الأصحاب على ما في  
 الذكرى بعده ، اسكن فيه أن النصوص صريحة في الاستثناء ، منها مرسل الكليني  
 السابق ، ومنها قول الصادق ( عليه السلام ) في مرسل أحمد بن محمد ( ١ ) : « يكره  
 السواد إلا في ثلاثة : الحنف والعمامة والكساء » ومنها المرسل الآخر ( ٢ ) « كان  
 رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يكره السواد إلا في ثلاثة : الحنف والكساء والعمامة »  
 وكذا الفتاوى بالنسبة للحنف والعمامة ، بل عن المعتبر نسبة ذلك إلى الأصحاب ،  
 والمنتهى إلى علمائنا ، ومنه يعلم حينئذ ما في اقتصاد المفيد وسائر وابن حمزة والشهيد  
 في الدروس على استثناء العمامة ، اللهم إلا أن يكون لعدم دخول الحنف في المستثنى منه ،  
 لأنه ليس من الثياب ، اسكن فيه أولاً أن المحكي عن المقنعة عدم كون العمامة من الثياب  
 أيضاً كما عن جماعة من الأصحاب في بحث الحبوة ، وثانياً بقاء المناقشة بالنسبة إلى  
 الكساء ، بل في كشف اللثام أنه لم يستثنه أحد من الأصحاب إلا ابن سعيد إلى أن  
 قال : « وكان إعراضهم جميعاً عنه لسكونه من الثياب ، مع إرسال أخبار الاستثناء ،  
 وعموم نحو قول أمير المؤمنين ( عليه السلام ) « مشيراً به إلى ما سمعت ، قلت : قد  
 يؤيده أيضاً خبر المطر السابق بناءً على أنه من الأكسية ، لكن فيه أنا لم نجد الحنف  
 مستثنى إلا مع الكساء ، أما العمامة فقد يفهم استثناءها من قول الباقر ( عليه السلام )  
 في خبر علي بن المغيرة ( ٣ ) : « كافي بعبد الله بن شريك العامري عليه عمامة سوداء  
 ذوابتها بين كتفيه مصعداً في حلف الجبل بين يدي قائمتا أهل البيت ( عليهم السلام )

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ٢ - ١٠٠

في أربعة آلاف يكبرون ويكررون » وخبر عبدالله بن سليمان (١) المروي عن مكارم الأخلاق « إن علي بن الحسين (عليهما السلام) دخل المسجد وعليه عمامة سوداء قد أرسل طرفيها بين كتفيه » وخبر معاوية بن عمار (٢) عن الصادق (ع) المروي عن الكتاب المزبور أيضاً قال : « سمعته يقول : دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحرم يوم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وعليه السلاح » .

اسكن الظاهر ان مستند الأصحاب في الاستثناء خبرها ، بل ليس هو إلا تلك النصوص ، وحينئذ يقوى الاعتماد عليها ، خصوصاً مع ما قيل من استثناء جماعة له كالخلاف والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح ، بل عن ظاهر الخلاف اندراج هذا الاستثناء في مقعد إجماعه ، ومن ذلك يعلم ما في قوله : إنه لم يذكره إلا ابن سعيد .

كما أنه منه يعلم الحال فيما عساه يقال في المقام : « إن النصوص هنا جميعها لا تخلو من ضعف مانع عن الحجية إلا أنه لما علم التسامح في الكراهة وجب قبولها بالنسبة إليها بخلاف الاستثناء منها ، فإنه محتاج إلى دلائل معتبر ، والفرض عدمه ، وليس دليل الكراهة منحصراً في المشتمل على الاستثناء حتى يلتزم قبوله في المشتمل والمستثنى منه ، لسكونه هو الذي بلغنا ، بل قد سمعت نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) الظاهر في العموم بلا استثناء » إذ قد عرفت أولاً اعتضاد أخبار الاستثناء بما تقدم ونحوه مما لا يخفى على الفقيه الماهر من الفرائن الدالة على اعتبارها وإن ضعفت أسانيدُها ، وثانياً يمكن أن يقال - بعد اشتراك جميع النصوص في الضعف مطلقاً ومقيداً - : إنه ما بلغنا إلا

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٩ - ١٠

المقيد ، ضرورة تساوي المطلق والمقيد في غير جهة التقييد ، فيحكم حينئذ عليه ، ويتجه الاستثناء المزبور ، فكان على المصنف وغيره ذكره ، بل هو أولى من الخلف الذي لا يحتاج إلى الاستثناء ، لعدم اندراج في الثياب ، بل والعامة في وجهه ، وربما يؤيد ذلك كله سيرة من شاهدناه من العلماء على لبس العباءة السوداء وعدم اجتنابها ومعاملتها معاملة غيرها من الثياب ، وأهلها من الكساء عندهم ، كما عن الميسي وتلميذه التصريح به ، بل في المسالك نسبته إلى الجوهري ، بل قيل : وفي القاموس أن العباءة ضرب من الأكسية . وكيف كان فالمدار في السواد على مسماه عرفاً من غير فرق بين المصبوغ وغيره ، نعم يمكن عدم اندراج الأدكن فيه عرفاً ، بل عن المجمع أنه لون بين الغبرة والسواد ، فلا حاجة حينئذ إلى حمل ما في خبر جابر (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) « قتل الحسين بن علي (عليهما السلام) وعليه جبة خز دكناء » على بيان الجواز ونفي التحريم ، لكن عن المسالك « تكره الصلاة في غير السواد من الألوان » وهو - مع أنه لا صراحة في الخبر المزبور أنه كان يلبسها وقت الصلاة - لم نقف على دليل له في ذلك ، واستفاضة النصوص (٢) بلبس الأبيض لا تقتضي كراهة غيره ، وكان ما عن الميسي - من أن الصلاة في غير السواد من الألوان أيضاً على خلاف الأصل ، لأن الأصل البياض - يريد به ما ذكرنا ، بل ولم نقف على ما يدل على ما عن الغنية من كراهة الصلاة في الثوب المصبوغ ، وأشدّه الأسود ، وإن قيل : إن ظاهره الاجماع عليه .

أما ما عن السرائر - من الكراهة في الثوب المشبع الصبغ ، وكأنه بمعنى ما عن الكاتب والمبسوط - من الكراهة في الثوب المصبوغ المشبع المقدم - فقد يدل عليه قول

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة



الصادق (عليه السلام) في خبر حماد بن عثمان (١) : « يكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع المقدم » بناءً على إرادة الأعم من الأحر من «المقدم» فيه ، فمن الجوهري يقال صبغ مقدم أي خائر مشبع ، وكأن من خص الكراهة بالأحر حمل المقدم بكسر الدال على المصبوغ بالحررة المشبع كما عن الجوهري أيضاً ، ولعل التميم أكثر فائدة وأقرب إلى العرف ، بل المفرد في الدهن منه المشبع الشديد .

أما المزعز والمعصر فقد نص على كراهة الصلاة فيهما في المحكي عن المعتبر والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس ، ولعله المرسل (٢) عن يزيد بن خليفة عن أبي عبد الله (عليه السلام) « انه كره الصلاة في المشبع بالمعصر والمضرج بالزعفران » إلا أنه كان عليهم التعبير بمضمون الخبر المزبور ، والأمر سهل في ذلك كله بعد التسامح ، هذا .

وعن غير واحد من كتب الأصحاب التصريح باختصاص كراهة السواد في الرجل ، ولعله لأنه أبلغ من غيره في سترها ، وظهور نحوى استثناء العامة ونحوها فيه ، إلا أنه كما ترى منافي لقاعدة الاشتراك وظاهر التعليل السابق ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا تكره الصلاة ﴿ في ثوب واحد رقيق للرجال ﴾ وفقاً لسكثير من الأصحاب ، بل هو المراد بالشاف في الوسيلة وعن الأصحاب ، وبالشاف في المحكي عن الجامع والمهذب ، تحصيلاً لكمال الستر ، ولمفهوم (٣) « إذا كان كثيفاً فلا بأس » في الصحيح ، وإن فسر بالستر الذي يمكن إرادة الكامل بالستر منه ، ولو أريد به ما يفيد نفس الستركما يقضي به الاستدلال به على وجوب الستر هناك أشكل إرادة الكراهة من البأس في مفهومه ، ضرورة كون المتجه حينئذ إرادة المنع ، كما أنه يشكل استفادتها

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

من قوله (عليه السلام) (١) : « لا تصل فيما شف أو صف » مع إرادة حكاية اللون أو الحجم منها كما سمعته سابقاً ، بناءً على وجوب ستر كل منهما ، نعم يمكن للتسامح وفتوى الأصحاب إرادة الأعم من ذلك حتى في مفهوم الصحيح السابق على عموم المجاز ، بل ومفهوم ما في الحسن (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « إذا كان عليه قميص صفيق أو قباء ليس بطويل الفرج فلا بأس » خصوصاً بمسند قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث الأربعمائة (٣) المروي عن الخصال : « عليكم بالصفيق من الثياب ، فإن من رق ثوبه رق دبه ، لا يقوم أحدكم بين يدي الرب جل جلاله وعليه ثوب يشف » . كل ذلك إذا لم يحك ، وإلا « فإن حكى ما تحته لم يجز » لونا أو حجماً على ما ذكرناه سابقاً الذي قد يشهد له إطلاق عدم الجواز هنا من المصنف وغيره إذا حكى ، والظاهر عدم زوال السكراة بالتعدد الذي لا يدفع مقتضى الرقة لشدها فيها مثلاً ، ضرورة عدم حصول كمال الستر فيها أيضاً ، وقد عرفت أنه مدار البأس في المفهوم السابق ، بل مقتضاه ثبوت البأس في غير الكثيف والصفيق وإن لم يسم رقيقاً وشفافاً في العرف ، ومقتضى المتن وغيره عدم السكراة في غير الرقيق ، وهما غيران .

وعلى كل حال فلا كراهة في الوحدة من حيث كونها وحدة وفقاً لصريح جماعة ، والمفهوم من عبارات كثير من الأصحاب هنا ، ومن إطلاقهم الجواز فيه من غير تعرض للكراهة ، ومن هنا نسب عدمها فيه في المدارك وعن غيرها إلى الأصحاب ، خلافاً للنافع فيكره ، واختاره في الذكرى لمعوم (٤) « خذوا زينتك » ودلالة الأخبار (٥) على

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - هـ

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ عن أبي عبد الله

عليه السلام

(٤) سورة الأعراف - الآية ٢٩

(٥) كنز العمال ج ٤ ص ٧٢ - الرقم ١٤٣٧-١٤٥٥ وسنن البيهقي ج ٢ ص ٢٢٦

ان الله أحق أن يتزين له ، والاتفاق على أن الامام يكره له ترك الرداء ، وما روي (١) من قوله (صلى الله عليه وآله) : « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما » قال : وبالمظاهر ان القائل بثوب واحد من الأصحاب إنما يريد به الجواز المطلق ويريد به أيضاً على البدن وإلا فالعمامة مستحبة مطلقاً ، وكذا السراويل ، وقد روي (٢) تعدد الصلاة الواحدة بالتمتع والتسرو ، وفيه أن جميع ما ذكره عدا كراهة ترك الامام الرداء إنما يدل على استحباب التعدد ، وهو غير كراهة الوحدة ، نعم عن قرب الاسناد للحميري عن أبي عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر (٣) انه سأل أخاه ( عليه السلام ) « عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً ؟ قال : لا يصلح » مع أنه في خصوص وحدة السراويل ، كما أن كراهة ترك الرداء للامام لا تقضي بكراهة الوحدة من حيث كونها وحدة ، مع أنه قد استظهر في المدارك عدم كراهة ترك الرداء مع كثافة الثوب ، كما يدل عليه قول أبي جعفر ( عليه السلام ) (٤) لما أم أصحابه في قميص بغير رداء وسألوه عن ذلك : « إن قميصي كثيف ، فهو يجزي أن لا يكون عليه إزار ولا رداء » وإن كان لا يخلو من نظر ، لما استعرفه ، واحتمال الخبر إرادة بيان أصل الاجزاء .

( و ) كذا ( يكره أن يأتزر فوق القميص ) وفقاً للمشهور كما في الحدائق ، لقول أبي عبدالله ( عليه السلام ) في خبر أبي بصير (٥) المروي في الكافي لا التهذيب : « لا ينبغي أن تتوشح بإزار فوق القميص وأنت تصلي ، ولا تتزر فوق القميص إذا

(١) سنن أبي داود ج ١ - ص ٢٤٢ من الطبعة الثانية

(٢) الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب لباس المصلي

(٣) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧

(٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

أنت صليت « بعد حمل ما في خبر البجلي (١) » رأيت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) يصلي في قميص وقد انزr فوقه بمنديل وهو يصلي « وخبر موسى بن عمر بن يزيد (٢) قلت للرضا (عليه السلام) : « أشد الازار والمنديل فوق قميصي في الصلاة فقال : لا بأس به « على الجواز ، خصوصاً بعد قوله (ع) في الخبر الأخير : « لا بأس « كما في الذكرى ان في الاتزار فوق القميص تشبهاً بأهل الكتاب وقد نهينا عن التشبه بهم « ومن ذلك يعرف ما في المدارك وغيرها تبعاً للمعتبر من نفي الكراهة للأصل والخبرين المزبورين ، والذي أوقعهم في ذلك أنهم رويوا خبر أبي بصير المتقدم على ما في التهذيب من الافتصار فيه على التوشع ، كما انه في المدارك روى خبر ابن يزيد إلى قوله : « لا بأس « وقالوا : إن التوشع غير الاتزار ، وقد عرف روايته في الكافي الذي هو أضبط من التهذيب سنداً ومتناً خصوصاً في المقام على الوجه المذكور .

بل الظاهر كراهة التوشع أيضاً لخبر أبي بصير السابق ، وخبر زياد بن المنذر (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) « انه سئل وهو حاضر عن الرجل يخرج من الحمام أو يغتسل فيتوشع ويلبس قميصه فوق إزاره فيصلي وهو كذلك قال : هذا من عمل قوم لوط ، فقلت له : إنه يتوشع فوق القميص قال : هذا من التجبر « والمراد فوق إزاره الذي توشع به ، للاجتماع نقلاً إن لم يكن تحصيلاً على عدم كراهة الاتزار تحت القميص ، وخبر الفقيه (٤) المروي عن العلل عن الصادق (عليه السلام) « انه سئل ما العلة التي من أجلها لا يصلي الرجل في قميص متوشحاً ؟ فقال : لعله التكبر في موضع الاستكانة والنل « وخبر أبي بصير ومحمد بن مسلم (٥) المروي عن الاتصال عن الصادق عن آبائه

(١) (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥ - ٦ - ٤

(٤) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١١ - وهو خبر يونس

ابن عبد الرحمن عن جماعة من أصحابه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام

(٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٩

عن أمير المؤمنين ( عليهم السلام ) « لا يصلي الرجل في قميص متوشحاً فإنه من أفعال قوم لوط » بل يتأكد ذلك في الامام ، للموثق (١) عن الصادق ( عليه السلام ) « سئل عن رجل يؤم بقوم يجوز له أن يتوشح فوق القميص قال : لا ، لا يصلي الرجل بقوم وهو متوشح فوق ثيابه وإن كان عليه ثياب كثيرة ، لأن الامام لا يجوز له الصلاة وهو متوشح » .

ولابن أبي ذلك ما في حسن حماد بن عيسى (٢) « كتب الحسن بن علي بن يقطين إلى العبد الصالح (ع) هل يصلي الرجل الصلاة وعليه ثوب متوشح به ؟ فكتب نعم » وخبر علي بن جعفر (٣) الروي عن كتاب المسائل وقرب الاسناد عن أخيه موسى ( عليه السلام ) قال : « سألت عن الرجل يتوشح بالثوب فيقع على الأرض أو يتجاوز عاتقه أيصلح ذلك ؟ قال : لا بأس » بعد إمكان خروج الثاني عما نحن فيه ، وحله بعد التسليم كالأول على الجواز والرخصة ، كما أوما إليه في الفقيه بعد أن روى ما دل على الكراهة ، قال : « وقد روي رخصة في التوشح بالازار عن العبد الصالح وعن أبي الحسن الثالث وعن أبي جعفر ( عليهم السلام ) ، وبها أخذ وأفتي » (٤) وإن كنا لم نعتز على ما أرسله عنا ما عرفت ، واهله أولى مما ذكره الشيخ من الجمع بحمل النهي على الالتحف بالثوب كما يلتحف اليهود به ، والجواز على أن يتوشح بالازار ليفغطي ما قد كشف منه ويستتر ما ترى من بدنه ، مستشهداً له بموثق سماعة (٥) « سألت عن رجل يشتمل في صلاته بثوب واحد فقال : أما أن يتوشح فيغطي منكبه فلا بأس » إذ هو لا يتم في التوشح فوق القميص ، مع أن ظاهر التعليل السابق له كونه من فعل الجبابة وأصحاب التكبر

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٧

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٢ - ٨

(٥) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

لا التشبيه باليهود الوارد في سدل الرداء (١) وفي اشمال الصماء ، فلاريب أن الأرجح ما قلناه . بل هو مقطوع به بناءً على أن التوشح الشملة الصماء ، كما يقضي به بعض التفاسير لهما .

وكيف كان فالمراد بالتوشح بالثوب كما عن بعض أهل اللغة والمصباح المنير إدخاله تحت اليد اليمنى وإيقاظه على المنكب الأيسر كما يفعله المحرم ، وزاد في المصباح وكذلك الرجل يتوشح بجائل سيفه ، فتقع الحائل على عاتقه الأيسر وتكون اليمن مكشوفة ، ولعله اليه يرجع تفسيره بالتقلد ، يقال : توشح الرجل بثوبه أو سيفه إذا تقلد بها ، خصوصاً مع إرادة المثال من المنكب الأيسر ، وإلا فهو يحصل أيضاً باللقاء على الأيمن ، نعم هو غير ما يحكى عن بعض العامة من أنه أخذ طرف الذي ألقاه على المنكب الأيمن من تحت يده اليسرى ، وأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى ، ثم يعقدهما على صدره ، بالتحالفة بين طرفيه . والاشمال بالثوب بمعنى التوشح ، اللهم إلا أن يجعل مشتركاً ، والله أعلم .

(و) كذا يكره ﴿ أن يشتمل الصماء أو يصلي في عمامة لا حنك لها ﴾ متلحياً به أو مسدلاً له ، بل كانت طابقية بلا خلاف أجده فيه في الأول ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي منهما مستفيض أو متواتر ، بل في المدارك والتحرير والمحكي عن المنتهى انه إجماع العلماء ، وكفى بذلك مستنداً للكراهة من حيث الصلاة ، بل لعله المراد مما في صحيح زرارة (٢) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) ولو بقرينة ما عرفت « إياك والتحاف الصماء » قلت : وما التحاف الصماء ؟ قال : أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد « بل قد عرفت سابقاً إمكان استفادة الكراهة بالخصوص من أمثال

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ١

الجواهر - ٣٠

هذه الاطلاقات وإن كان لا ينفرد من نظر بل منع إن أريد به زيادة الخصوصية ، أو الاتحاد الذي قد سمعته في حرمة لبس الذهب والحديد .

وكيف كان فالحكم لا إشكال فيه بعدما صرحت ، بل ولا في الموضوع بعدم تفسيره في الصحيح السابق الذي لم أجد مخالفاً له من الأصحاب عدا ابن إدريس فيها حكى عنه من اتحاده مع السدل ، وهو مع مخالفته للصحيح المزبور لا شاهد له في النصوص سوى ما دل على النهي عن السدل مما ستره من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) الآتي وغيره ، ولا دلالة فيه على الاتحاد المزبور ، بل هو مكروه آخر ، خصوصاً والسدل الارسل المنافي للاشتغال والالتحاف ، كما أن ما تسمعه فيما يأتي إن شاء الله من صحيح علي بن جعفر (٢) عن أخيه الأمر بجمع طرفي الرداء على اليمين أو تركها لا مدخلية له فيما نحن فيه ، بل المراد منه التعريض بما يفعله أهل الهند وأنه خلاف السنن ، فلا يبيح حينئذ عن تفسيرها بما في الصحيح السابق ، ولا حاجة إلى كلام أهل اللغة وأقوال العامة المختلفة فيه أشد اختلاف ، والكيفية المذكورة فيه واضحة ، لكن في جامع المقاصد بعد ذكر الخبر المزبور قال : « وهو يحتمل أمرين : الأول أن يأخذ الأزار على المنكبين جميعاً ، ثم يأخذ طرفيه من قدامه ويدخلهما تحت يده ويجمعهما على منكب واحد ، وهو المتبادر من قوله (عليه السلام) : « التحاف » والثاني أن يجعله على أحد الكتفين مع المنكب بحيث يلتحف به من أحد الجانبين ، ويدخل كلا من الطرفين تحت اليد الأخرى ويجمعهما على أحد المنكبين » وفيه أن ما في الصحيح لا يتوقف تحققه على شيء من ذلك . وأغرب منه ما في وافي الكاشاني ، قال بعد أن روى الصحيح المزبور : « في هذا التفسير إجمال ، قال في الصحاح : اشتغال الصماء أن تجال جسدك بشوبك نحو شملة الأعراب بأكتيتهم ، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وبجانبه

الأيمن، ثم بولادة ثالثة من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيهما جميعاً، وعن أبي عبيدة أن اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوب يجلل به جسده كله، ولا يرفع جانباً يخرج منه يده، قال بعض الفقهاء: وإنما قيل صماء لأنه إذا اشتمل به سد على يديه المتلفذ كلها كالصخرة للصماء، قال بعضهم: إنما كان غير مرغوب فيه لأنه إذا سد على يديه للنافذ فله يصبه ما يريد الاحتباس منه، فلا يقدر عليه، وقال أبو عبيدة: إن الفقهاء يقولون: إن اشتمال الصماء هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يعرفه من أحد جانبيه فيضمه على منكبيه فيبدو فرجه، وفي القاموس فسر هذه قلعة بهذا المعنى، وأخرى بالمعنى الأول، وما في الحديث لا ينافي شيئاً من هذه التفسيرات انتهى، إذ هو كما ترى - مع أن ما في الحديث لا إجمال فيه - هو غير هذه التفاسير كلها.

ولقد أجداد في كشف اللثام حيث أنه - بعد أن حكى ما سمعته عن أبي عبيدة ناسباً له إلى الديوان وأدب الكاتب وفقه الأمة للشعالي والنائق والمقرب والمغرب وإلى تهذيب الأزهري، والقرابين نسبتته إلى الأصمعي، ثم قال: وهو ما في الصحاح إلى آخره، ونحوه المحيط بالصاحب، وفي العين أن الشملة أن يدبر الثوب على جسده كله لا يخرج منه يده، والشملة الصماء التي ليس تحتها قميص ولا سراويل، وقال أبو عبيدة: إن الفقهاء إلى آخره - قال: «وقيل غير ذلك»، ولا طائل في استيفائه، فأنما العبارة عندنا بما نطلق به الخبران «مشيراً» إلى الصحيح المزبور باعتبار روايته في الكافي والتهذيب. ينسند من عن زرارة مختلفين.

وأما الثاني فلا أجد فيه خلافاً بين أصحابنا سوى ما حكاه في الفقيه، فقال: «سمعت مشايخنا يقولون: لا تجوز الصلاة في طائفة، ولا يجوز للمتم أن يصلي إلا وهو متحنك» وربما نسب إليه نفسه ذلك أيضاً، ولعله لما وقع له في غير المقام من نحو ذلك



وظهر منه اختياره ، بل قيد به النصوص ، وما هو إلا لاعتماده على مشافهة ، وانهم لا يقولون بغير دليل ، الصحن على كل حال لا ريب في ضمنه ، بل الاجماع في المحكي عن المنتهى على كراهة الثاني أي ترك التحنك كما عن المعتبر نسبتة إلى علاننا ، والبحر إلى الأصحاب ، وفي المدارك انه مذهبهم لا أعلم فيه مخالفاً ، على أننا لم نعر على دليل صالح بعد ذلك لتقييد الاطلاقات ، بل ليس في الطائفة إلا ما في الكافي روي (١) « ان الطائفة نعمة إبليس » ومثله عن محاسن البرقي (٢) وجامع أنها ليس في الصلاة مرسلا صالحا للكره دون الحرمة ، كما أن ما ورد في ترك التحنك ظاهر أو صريح في الكراهة كما لا يخفى على من رزقه الله معرفة لسانهم (عليهم السلام) ، قال الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن أبي عمير (٣) : « من تعمم ولم يحنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلوم إلا نفسه » وفي الموثق (٤) « من اهتم فلم يدر العمانت تحت حنكه فأصابه ألم لا دواء له فلا يلوم إلا نفسه » والتبوي الرسل في الفقيه (٥) « الفرق بين المسلمين والمشركين التلعي بالمعالم » وسفر أبي البختري (٦) المزوي عن قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهم السلام) « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : الفرق بيننا وبين المشركين في المعالم الالتحاء بالمعالم » وهي كما ترى غير صالحة إلا لاستحباب فعله وكراهة تركه ، ضرورة ظهور بمثل هذا الخطاب في إرادتهما معا .

بل لا اختصاص فيها بالصلاة ، ومن هنا صرح الفاضل في المحكي عن متناه والشهيدان وغيرهم بمنوم الحكم لها وتغيرها ، بل عن البهائي « كأن تخصيص الصلاة في كلام الأصحاب مأخوذ من كلام علي بن بابويه ، فانهم يتسككون بما يجدونه في كلامه عند إعواز النصوص ، فالأولى المواظبة على التحنك في جميع الأوقات ، ومن لم يكن

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ١٢ - ١

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ٨ - ١٠

متحكما وأراد الصلاة فالأولى أن يقصد أنه مستحب في نفسه لا أنه مستحب لأجل الصلاة ، قلت : يمكن الاكتفاء في ذلك بما عرفت من الاجماع السابقة على الكراهة التي تركها هنا من المستحب ، مضافاً إلى ما في كشف الثام عن شرح الارشاد لمؤخر الإسلام وفي غيره عن غوالي الثاني (١) « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال : من صلى مقتطعا فأصابه داء لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه » وإلى ما قيل من أنه يظهر من النصوص أن ما هو ممنوع في نفسه ممنوع من الصلاة فيه ، بل قد سمعت دعوى ذلك مع قطع النظر عن استفادته من النصوص ، كما أنك سمعت دعوى استفادة الخصوصية بالمعنى المزبور من أمثال هذه الاطلاقات ، بل ربما استفيد ما نحن فيه من قول الصادق ( عليه السلام ) (٢) : « وصاحب الفقه والعقل ذو كآبة وحزن وسهر قد تحنك في بونسه وقام الليل في حنسه » وإن كان فيه ما فيه ، والعمدة بمد التسامح تغافر الفتاوى . وعلى كل حال فالسيرة وظاهر النصوص والفتاوى والعرف أن التحنك والتلحي بإدارة جزء من الهامة تحت الحنك ، فلا يهزى في تأدي السنة التحنك بغيرها وإن احتله في كشف الثام ، قال : خصوصاً إذا أوصله بها بحيث لا يتميز في الحسن منها ، بل عن الموجز الجزم به ، كما عن أول الشهيدين وثاني المحققين التردد فيه ، من مخالفة للمهود ، ومن إمكان كون الترض حفظ الهامة من السقوط ، وهو حاصل ، لكن الوجه الثاني لتردد كما ترى ، وكذا لا تتأدى السنة بالتحنك حال فعل التعمم كما نشاهده من بعض السواد وإن كان ربما توهم من نحو قوله ( عليه السلام ) : « من تعمم ولم يتحنك » إلى آخره . إلا أنه كما ترى مع النظر إلى السيرة ، وما دل (٣) على أنه الالتجاء الفارق بين المسلمين والمشركين ، وأنه ضد الطابقية والافتقار الذي قد عرفت النهي عن الصلاة

(١) و (٢) المستدرك - الباب - ٢١ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٠

معه ، بل هو كالصريح في نفي المعنى المزبور ، ضرورة تحقق صدق الطابقية وإن تحنك حال التعمم . بل من الواضح كون المراد منهما صنفاً خاصاً من كيفية الحمة ، وهو معنى قوله ( عليه السلام ) : « حمة إبليس » على أنه لو كان المدار على حال التعمم لم يمكن الحكم بوصف الاقتعاط والطابقية بالرؤية ، بل لابد من تعرف حال التعمم الذي قل ما يعرف بدون تعرف ، كما أن من الواضح صدق الصلاة مقتطعاً وفي الطابقية وإن كان قد تحنك حال التعمم .

فمن الغريب ما في كشف اللثام من احتمال تأدي السنة بفعله ثم الاقتعاط أو السدل فلا تنافيه أخير السدل (١) وهي كثيرة ، بل جزم به في الوسائل والحدائق ، وهو مما ينبغي أن يقضى العجب منه ، وكأن الذي ألجأه إلى ذلك الجمع بين أخبار التحنك والسدل ، وانسياق المعنى المزبور في بادئ النظر من نحو العبارة المزبورة ، ولم يفتطنوا لمنافاة ذلك للعلوم من المذهب ، وأن المراد من العبارة المزبورة ولو بقراءة ما سمعت لزوم التحنك لوصف التعمم لا فعله ، ولو سلم فالنصوص الأخر ٢ دالة على استحباب استمراره وأنه الفارق بين المسلمين والمشركون ، فيتحقق حينئذ التعارض المزبور بالنسبة إلى ذلك ، واستحباب التحنك حال الفعل بعد تسليمه لا يجدي ، إذ أقصاه أنه مستحب واستمراره مستحب آخر ، لا أنه هو المراد من التحنك الراجح فعله والرجوح تركه على وجه الكراهة ، والجمع بين النصوص لا يكون سبباً لارتكاب الفاسد ، على أن التخيير متجه حينئذ بعد فرض التعارض ، ويكون مراد الأصحاب بترك التحنك كون الحمة طابقية لا تلحي ولا سدل فيها ، خصوصاً مثل عبارة المتن ، بل لعلها هي شاهد على غيرها ، ولقد أجاد العلامة الطباطبائي في اقتصاره هنا على كراهة الصلاة فيها ، فقال :

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة

(٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب لباس المصلي

وعمة حرما بعض السلف \* بلا تلحي وبلا سدل الطرق

وربما كان في النصوص (١) ما يشهد لذلك وأن المقصود عدم الطابقية والاقتضا  
الذي يحصل إما بالتلحي أو السدل ، وبما يمتاز المسلم من المشرك لا بخصوص التلحي ،  
فإنه وإن اقتضاه بعض تلك النصوص (٢) لسكن في بعض أخبار السدل ما تضمن أنه  
به يحصل الامتياز ، فعن كتاب الأمان للسيد بن طاووس نقلاً عن كتاب أبي العباس  
ابن عقدة المسمى بكتاب الولاية (٣) بإسناده قال : « بعث رسول الله ( صلى الله عليه  
وآله ) يوم غدیر خم إلى علي ( عليه السلام ) فعممه وأسدل العمامة بين كتفيه ، وقال :  
هكذا أبدني ربي يوم حين بالملائكة معممين قد أسدلوا العمام ، وذلك حاجز بين  
الطيبين والمشر كين » .

بل ربما يستفاد منه ومن قوله في الحديث الآخر (٤) : « هم رسول الله ( صلى الله  
عليه وآله ) حلياً ( عليه السلام ) يوم غدیر خم عمامة فأسدلها بين كتفيه ، وقال : هكذا  
أبدني ربي بالملائكة » فحقق السدل ولو من خلف ، ولا يعتبر فيه كونه بين الطين  
والخلف كما تقتضي به الأخبار الأخر كالاصحاح (٥) عن الرضا ( عليه السلام ) في قول  
الله عز وجل (٦) : « محومين » « لفها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فسدلها بين  
يديه ومن خلفه ، وأعم جبرائيل ( عليه السلام ) فسدلها بين يديه ومن خلفه » وقال  
الصادق ( عليه السلام ) (٧) : « عم رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) علياً بيده فسدلها

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث - ٨

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث

١١ - ١٢ - ١ من كتاب الصلاة

(٦) سورة آل عمران - الآية (٢١)

(٧) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث - من كتاب الصلاة

بين يديه وقصرها من خلفه قدر أربع أصابع ، ثم قال : أدبر فأدبر ، ثم قال : أقبل فأقبل ، ثم قال : هكذا تيجان الملائكة » وعن ياسر الخادم (١) « انه لما حضر العيد بعث المؤمنون إلى الرضا ( عليه السلام ) يسأله أن يركب ويحضر العيد ويصلي ويخطب ، فبعث الرضا ( عليه السلام ) يستغفبه ، فألح عليه فقال ( عليه السلام ) : إن لم تعفني خرجت كما خرج رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وأمير المؤمنين ( عليه السلام ) ، فقال المؤمنون : أخرج كيف شئت - إلى أن قال - : فلما طلعت الشمس قام ( عليه السلام ) واغتسل واعتم بعمامة بيضاء من قطن ، ألقى طرفاً منها على صدره وطرفاً منها بين كتفيه » وفي المروي (٢) عن السكارم المتقدم آنفاً « ان علي بن الحسين ( عليه السلام ) دخل المسجد وعليه عمامة سوداء ألقى طرفاً منها على صدره وطرفاً منها بين كتفيه » إلى غير ذلك ، أو يقال : إنه لا صراحة في الخبرين الأولين بعدم السدل بين اليدين .

وكيف كان فالجمع بين النصوص بما عرفت ضعيف جداً ، والأولى منه ما قلناه ، بل هو أولى أيضاً مما يقال من حل نصوص السدل على حال الحرب ونحوها فيما يراد فيه الترفع والاختيال ، والتلحي فيما يراد منه التخشع والسكينة ، كما يرشد إليه ما ذكره الوزير السعيد أبو سعد منصور الآبي في نثر الدر (٣) قال : « قالوا : قدم الزبير بن عبد المطلب من إحدى الرحلتين ، فبينما رأسه في حجر وليلة له تدرى لفته إذ قالت : ألم يركب الخبر ، قال : وما ذلك ؟ قالت : زعم سعيد بن العاص أنه ليس لأبطحي أن يعتم يوم عتمته ، فقال : والله لقد كان عندي ذا حصى وقد يأجن القطر وانزع لفته

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٥ من كتاب الصلاة

(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٩ من كتاب الصلاة

مع الاختلاف

(٣) هكذا في النسخة الأصلية والصحيح نثر الدر ، وهو مخطوط غير مطبوع

من يدها ، وقال : يا رعاث علي عمامتي الطولى فأتى بها فلا بسها على رأسه وألقى ضيفها قدام وخلف حتى اطلخا قدميه وعقبه ، وقال : علي فرسي فأتى به فاستوى على ظهره ومضى يخرق الوادي كأنه لمب عر فجع ، فلقبه سهل بن عمرو فقال : بأبي أنت وأمي يا أبا الطاهر مالي أراك تغير وجهك ؟ قال : أو لم يبلغك الخبر هذا سعيد بن العاص يزعم أنه ليس لأبطحي أن يعتم يوم عتمه ، ولم فوالله لطلونا عليهم أوضح من وضح النهار وقر التمام ونجم الساري . والآن ننزل كنانتنا فتعجم قريش عيادها فتعرف بأزل عامنا وثنياته ، فقال له سهل : رفقا بأبي أنت ، فانه ابن عمك ولم يملك شأوه وان يقصر عنه طولك ، وبلغ الخبر سعيداً فرحل ناقته واغترز رحله ونجا إلى الطائف .

إذ هو - مع أنه لا شاهد له ولا إشارة في شيء من النصوص على كثرتها - حتى هذا الخبر عند التأمل ، إذ أقصاه وقوع ذلك منه في هذا الحال ، ونحن نقول ، به ، بل الظاهر عدم معرفة التلحي قبل الاسلام - قد سمعت ما في بعض نصوص التلحي مما يقضي بأعميته من الحاليين ، كما أن في بعض نصوص السدل مما يقضي بفعله في غير الحرب كصلاة العيد وغيرها الذي يظهر من فعل علي بن الحسين ( عليهما السلام ) ( ١ ) .

بل وأولى مما قيل أيضاً من اختصاص السدل بالنبي والآئمة وأولادهم ( صلوات الله عليهم أجمعين ) ، ضرورة خلو النصوص عن الإشارة إليه أيضاً ، بل هي في مقام التعليم والبيان ظاهرة فيما ينافي ذلك إن لم تكن صريحة .

بل وأولى مما يقال أيضاً إنه لا منافاة بين السدل والتلحي ، إذ هما مجتمعان معاً فيتلحي ولو ببعض العمامة ويسدل بعد ذلك ، إذ هو كما ترى مخالف لظاهر الكيفيتين المستفادتين من النصوص ، بل يمكن القطع مع ملاحظتها بعدمه .

( ١ ) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٩ من كتاب الصلاة

بل وأولى مما تكلفه المجلسي في المحكي من بحاره من إرجاع التلحي إلى السدل ، قال بعد نقل أخبار التحنك : « ولنرجع إلى معنى التحنك ، والظاهر من كلام بعض المتأخرين هو أن يدخل جزءاً من العمامة تحت حنكه ويفرز في الطرف الآخر كما يفعله أهل البحرين في زماننا ، وبوجهه كلام بعض اللغويين أيضاً ، والذي نفهمه من الأخبار هو إسدال طرف العمامة من تحت الحنك وإسداله كما مر في تحنيك الميت ، وهو المضبوط عند سادات بني حسين ، أخذوه عن أجدادهم خلفاً عن سلف ، ولم يذكر في تعميم رسول الله والأئمة ( عليهم الصلاة والسلام ) إلا هذا - ثم ذكر أخبار السدل وكلام اللغويين وقال - : لم يتعرض في شيء من تلك الروايات لإدارة العمامة تحت الحنك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا مع التعرض لتفصيل أحوال العمام وكيفية ، وأكثر كلمات اللغويين لا تأتي عما ذكرناه ، إذ إدارة رأس العمامة من خلف إلى الصدر إدارة أيضاً ، بل كلام الجزري والزخشري ظاهر في ذلك ، حيث قالوا في تفسير الاقتطاع : ان لا يجعل شيئاً منها تحت حنكه - ثم استظهر من ابن طائوس موافقته على ذلك إلى أن قال - : وكذا سائر أخبار تعميم الميت ( ١ ) ليس فيها غير إسدال طرفي العمامة على صدره كما عرفت في باب التكفين » .

ولقد أطلب في الحدائق في مناقشته وأجاد إلا فيما أساء الآداب به معه مما لا ينبغي من مثله لمثله ، خصوصاً وتحقيق الحق غير موقوف على السب والشتم ونحوها ، ولو ساغ ذلك لوقع منا نظيره فيما سمعته منه من الجمع بين النصوص بما عرفت مظهر أنه مما وصل إليه فكره ، مع أنه هو على فساد من وجوه قد سبقه إليه الحر في وسائله واحتمله الاصبهاني في كشفه .

وكيف كان فلا ريب في ضعف ما ذكره شيخنا المزبور ، ضرورة عدم صدق

التحنك والتلحي لغة وعرفاً على مثل الاسدال المذكور الذي هو من جانب الوجه ، وليس شيء منه تحت الحنك الذي هو مجمع الالحيين ، وما ذكره من كلام أهل اللغة حتى الجزري والزنجشري ظاهر في خلافه ، قال الجوهري : التحنك التلحي ، وهو أن تدبر العمامة تحت الحنك ، وقال : الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك ، وفي الحديث أنه نهي عن الاقتعاط وأمر بالتلحي ، وقال : التلحي تطويق العمامة تحت الحنك ، وقال الفيروزآبادي : « اقتعط تعمم ولم يدبر تحت الحنك - وقال - : العمة الطابقية هي الاقتعاط - وقال - : تحنك أدار العمامة تحت حنكه » وقال الجزري : « أنه نهي عن الاقتعاط ، وهو أن يتعمم بالعمامة ولا يجعل شيئاً منها تحت ذقنه - وقال - : إنه نهي عن الاقتعاط وأمر بالتلحي ، وهو جعل بعض العمامة تحت الحنك ، والاقتعاط أن لا يجعل تحت حنكه شيئاً » وقال الزنجشري في الأساس : « اقتعط العمامة إذا لم يجعلها تحت حنكه » وقال الخليل في العين : « اقتعط بالعمامة إذا اعتم ولم يدبرها تحت حنكه » وقال في مختصر النهاية للسيوطي : « الاقتعاط أن يعتم بالعمامة ولا يجعل منها شيئاً تحت ذقنه » واقتصر في التحنك على حكاية ما سمعته من الصحاح ، وقال في المجمل : « يقولون : اقتعطت العمامة إذا لم تجعلها تحت الحنك » وقال في المحكي عن مجمع البحرين : « قد تكرر في الحديث ذكر الحنك ، وهو إدارة جزء من العمامة تحت الحنك ، والحنك ما تحت الذقن من الانسان وغيره » .

وهو جميعه كما ترى ظاهر المخالفة لما قاله من تحقق التحنك بالاسدال ، نعم بعضه ظاهر فيما قلناه من ارتفاع الاقتعاط بارسال جزء من العمامة وان لم يكن بطريق التحنك ، وليس في نصوص تعميم الميث ما يدل على أن التحنك هو الاسدال ، وحكم الأصحاب باستجاباه قد ذكرنا مستنده هناك لا للاسدال الموجود في بعض النصوص ، لكن قد يفهم منها ومن بعض كلام أهل اللغة السابق وغيرها تحقق التحنك بمجرد



ميل الطرف بحيث يصير تحت جهة الذقن المسمى بالحنك ، بل يمكن القطع بعدم اعتبار الهيئة التي نقلها عن علماء البحرين من إدارة جزء من العمامة وعرزها بالطرف الآخر المأخوذة كما في الحدائق من ظاهر قوله في الصحاح : تطويق العمامة المراد منه جملة كالطوق لها ، وربما يؤديه تعليل بعض الأصحاب فائدة الحنك بمخافة السقوط ، لكن الجميع لا يعاب به في مقابلة المستفاد من النصوص ، خصوصاً نصوص الميت والفتاوى وكلام أهل اللغة والسيرة من عدم اعتبار ذلك فيه .

وحينئذ يمكن انقذاح وجه آخر للجمع بين النصوص بارادة السدل الذي لا ينافي التحنك بمعنى الميل بالطرف إلى ما يتحقق معه مسمى التحنك بالمعنى المزبور ، فهو حينئذ سدل وحنك ، ولعله هو المراد مما سمعته سابقاً من عدم المنافاة بين التحنك والسدل وانها يجتمعان معاً ، وإن أبيت فلا محيص عن التخيير الذي قلناه .

وعلى كل حال فلا ريب في تأكيد استعجاب التحنك للحاجة وعند الخروج في السفر ، المرسل (١) عن الصادق (عليه السلام) « اني لأعجب ممن يأخذ في حاجة وهو متممم تحت حنكه كيف لا تقضى حاجته » وموثق الساباطي (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً « من خرج في سفر فلم يدر العمامة تحت حنكه فأصابه الداء الذي لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه » وعن أمان الأخطار انه روينا من كتاب الآداب الدينية للطبرسي (٣) فيما رواه عن مولانا موسى بن جعفر (عليهما السلام) انه قال : « أنا ضامن ثلاثاً لمن خرج يريد سفرأ معتمراً تحت حنكه أن لا يصيبه السرق ولا الفرق ولا الحرق » ورويناه أيضاً عن البرقي من كتاب المحاسن باسناده إلى أبي الحسن (عليه السلام) انتهى . وبذلك يقيد حينئذ أخبار السدل بناءً على التعارض المزبور كما هو واضح .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٧ - هـ  
(٣) الأمان من الأخطار - الباب السابع الفصل الثاني الحديث ٩ - ص ٩١ من طبعة النجف

ثم من الواضح كون السكرامة المذكورة لذي العمامة بمعنى أنه هو الذي يكره له ترك التحنك ، ويستحب له فعله ، فمن صلى بلا عمامة لم يكن له هذا الحكم .

نعم قد يقال باستحباب العمامة المصلي كما صرح به الشهيد وغيره ، ولعله لأنها من الزينة ، والنهوي (١) المروي عن مكارم الأخلاق « ركعتان بعمامة أفضل من أربعين بغير عمامة » وعن الأستاذ الأكبر في حاشيته عن جوامع الجامع (٢) على الظاهر « إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال : لو أن رجلاً صلى معتماً بجميع أمتي بغير عمامة تقبل الله صلاتهم جميعاً من كرامته عليه » مضافاً إلى التسامح ، لسكن عن البحار أن الظاهر كون رواية المكارم عامية ، وبها استدل الشهيد وغيره ممن ذكر استحبابها في الصلاة ، ولم أر في أخبارنا ما يدل على ذلك ، نعم ورد استحباب العمامة مطلقاً في أخبار كثيرة (٣) وحال الصلاة من جملة تلك الأحوال ، وكذا ورد (٤) استحباب كثرة الثياب في الصلاة ، وهي منها ، وهي من الزينة ، فتدخل تحت الآية السكرمة (٥) والأمر سهل بعدما عرفت ، هذا .

وفي المفاتيح « إن التحنك صار في هذا الزمان لباس شهرة » قلت : فينبغي أن يكون محمواً بناءً على حرمة الشهرة في اللباس وإن كان في الأصل مندوباً كما يقضي به

(١) مكارم الأخلاق ص ١٣٦ - المطبوعة بطهران عام ١٣٧٩ وفيه « أربعة » بدل « أربعين »

(٢) المستدرک - الباب - ٢٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ، لكن عن جامع الأخبار

(٣) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة

(٤) الوسائل - الباب - ٦٣ - من أبواب لباس المصلي

(٥) سورة الأعراف - الآية ٢٩

إطلاق قول الصادق (ع) في صحيح أبي أيوب (١) : « إن الله يبعث شهرة اللباس » ومرسل ابن مسكان (٢) « كفى بالمرء خزيًا أن يلبس ثوبًا يشهره ، أو يركب دابة تشهره » ومرسل عثمان بن عيسى (٣) « الشهرة خيرها وشرها في النار » وقول الحسين (عليه السلام) في خبر أبي سعيد (٤) « من لبس ثوبًا يشهره كساه الله يوم القيامة ثوبًا من النار » اسكن قد يناقش في خصوص ما كان منه مندوبًا سابقًا بأن بين هذه الأدلة وأدلة النذب تعارض العموم من وجه ، وإله لذا تأمل فيه الأستاذ الأكبر ، وقد تدفع بأن الحرية من جهة الشهرة لا تنافي دليل النذب الظاهر فيما لا يشمل هذه الجهة ونحوها ، مضافاً إلى إمكان ترجيح هذا الإطلاق بما في خبر مهلى بن خنيس (٥) عن الصادق (عليه السلام) « ان علياً (عليه السلام) اشترى ثلاثة أثواب بدبنار : القميص إلى فوق الكعب ، والازار إلى نصف الساق ، والرداء من بين يديه إلى ثدييه ، ومن خلفه إلى إيلتيه ، ثم رفع يده إلى السماء فلم يزل يحمد الله على ما كساه حتى دخل منزله ، ثم قال : هذا اللباس الذي ينبغي للمسلمين أن يلبسوه - قال أبو عبد الله (عليه السلام) - : ولسكن لا يقدرين في هذا اليوم ، ولو فعلنا قاتلوا : مجنون ، وقاتلوا : مرأى ، والله تعالى يقول : « وثيابك فطهر » (٦) وثيابك ارفعها ولا تجرها ، وان قام قائمنا كان هذا اللباس » والله أعلم ، ولتمام الكلام في المراد من الشهرة وفي أصل الحكم وفي خصوص المندوب منه محل آخر.

﴿و﴾ كذا ﴿ يكره اللثام للرجل ﴾ وفاقاً المشهور ، بل عن المختلف أنه مذهب

(١) و. (٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ١ - ٢

من كتاب الصلاة

(٣) و. (٤) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٣ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام الملابس - الحديث ٧

(٦) سورة المدثر - الآية ٤

جل علمائنا ، بل في الخلاف الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد صحيح ابن مسلم (١) « قلت لأبي جعفر ( عليه السلام ) : أيصلي الرجل وهو متلثم ؟ فقال : أما على الأرض فلا ، وأما على الدابة فلا بأس » المحمول تفصيله بقرينة عدم القائل به على خفة الكراهة الاحتياج إلى الاثام حينئذ توقيفاً عن الغبار ، كحمل ما في مظهر سماعة : (٢) « سألته عن الرجل يصلي فيتلو القرآن وهو متلثم فقال : لا بأس به ، وإن كشف عن فيه فهو أفضل » على إرادة مرجوحية التلثم على وجه الكراهة ، ضرورة عدم الفضل فيه ، وإلا كانا معاً مستحبين ، ويكون الجائز حينئذ ستر الفم بما لا يسمى لثاماً ، وهو مقطوع بعده ، فلا بد حينئذ من عدم إرادة معنى التفضيلية من أفعّل التفضيل فيه ، وهو وإن كان لا يستلزم الكراهة في الاثام على هذا التقدير ، لا يمكن تحقيقه بجواز الاثام ، لكن بقرينة ما عرفت ينبغي إرادة المرجوحية السابقة ، لكن على كل حال هو مع الأصل والاجماع المعتضد بالشهرة حجة على المحكي عن المفيد من إطلاق عدم جوازه حتى يكشف موضع السجود والفم للقراءة ، قيل : وكذا في المبسوط والنهاية أطلق النهي عنه حتى يكشفها ، ويحتمل إرادة المانع منه للقراءة والسجود حال منعه ، وإلا فلا دليل له سوى النهي في الصحيح السابق المشتمل على ما لا يقول به من التفصيل المحمول على الكراهة بقرينة ما عرفت ، مضافاً إلى صحيح ابن سنان (٣) « سأل أبا عبد الله ( عليه السلام ) هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه ؟ فقال : لا بأس بذلك » وقول أحدهما (عليهما السلام) في مرسل الحسن بن علي (٤) « لا بأس بأن يقرأ الرجل في الصلاة وثوبه على فيه » ونحوهما صحيحا الحلبي عن الصادق ( عليه السلام ) اسكن مع تقييد نفي البأس بما إذا سمع المهمة في أحدهما (٥) وفي الآخر (٦) إذا سمع أذنيه المهمة ، واحتمال كون

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١-٩-٢

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ٣

(٦) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

اللاثام غير وضع الثوب بدفعه - مع أن المنساق إلى الذهن منه ما يشمل - ظهورها في كون المدار على تحقق القراءة ، كما هو واضح .

﴿ و ﴾ أما كراهة ﴿ النقاب للمرأة ﴾ فقد يكفي في ثبوتها - بعد النسبة إلى المشهور في المدارك ، وجل علمائنا في المحكي عن المختلف ، والتسامح - نفوى كراهة اللثام في الرجل ، وما في مضر سماعة (١) « سألت عن المرأة أصلي متنقبة قال : إن كشفت عن موضع السجود فلا بأس به ، وإن أسفرت فهو أفضل » إذا كان المراد منه نحو ما سمعته في اللثام ، إذ هي رواية واحدة .

﴿ و ﴾ كيف كان ف ﴿ إن منع ﴾ كل منهما ﴿ القراءة ﴾ الواجبة مثلاً ﴿ حرم ﴾ الاكتفاء بالصلاة المشتملة عليه ، انقوات القراءة ، ونفهوم صحيحي الحلبي السابقين المعبر بلفظهما في المحكي عن التهذيب والمعتبر والمنتهى والتحرير من الحرمة إذا منع إسماع القراءة الذي يمكن دعوى ظهوره في إرادة الكسبية بذلك عن تحقق القراءة ، فانها متى تحققت سمع القارى المهممة إذا صح سمعه ، بل المراد منشئية الإسماع لا فعليته التي قد يمنعها هو مع تحقق القراءة ، ضرورة عدم كون ذلك المدار ، وإلا فوانع السمع كثيرة ، ولعل ما في التذكرة والدروس والبيان من الحرمة إذا منع القراءة أو سمعها مبني على وجوب كون القراءة بحيث يسمعها القارى ، وأنها تتحقق بدون ذلك كما ستعرفه إن شاء الله في تحديد الجبر والاختفات ، وينبغي حينئذ اكتفاؤهما بسماع المهممة في سماع القراءة لهذين الصحيحين ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ تكره الصلاة في قباء مشدود ﴾ في المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً إلا أنه بناءً على إرادة غير التحزم منه لم نقف لها على مستند فضلاً عن دعوى الحرمة الظاهرة من « لا يجوز » في الوسيلة والمحكي عن المقنعة ، بل قيل هو ظاهر المبسوط

والنهاية ، وفي التهذيب « قد ذكر ذلك علي بن الحسين ، وسمعه من الشيوخ مذاكرة ، ولم أعرف به خبراً مسنداً » انتهى . ويمكن إرادتهم الكراهة من ذلك كما وقع التعبير به عنها كثيراً من مثلهم ، أما لو أريد منه التحزم كما عساه يؤي إليه قول المصنف وغيره : ﴿ إلا حال الحرب ﴾ الذي من العادة التحزم له ، ومظنة المشغولية عن حله ، أو ما يشمله . فقد يقال : إن مستنده ما رواه العامة (١) عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) انه قال : « لا يصلي أحدكم وهو محزم » وهو كناية عن شد الوسط ، بل في الخلاف يكره أن يصلي وهو مشدود الوسط ، ولم يكره ذلك أحد من الفقهاء ، داليلنا إجماع الفرقة وطريقة الاحتياط ، بل ربما استفيد من الخبر المزبور كراهة مطلق الشد وإن لم يكن بالتحزم بدعوى أولويته منه بذلك ، لأنه شد قليل ، وهو كما ترى نحو المحكي عن بعضهم من حمل القباء المشدود في كلام الأصحاب على إرادة شدة الأضرار ، وفيه أنه قد صرح غير واحد بكراهة حل الأزار جمعاً بين النهي عن ذلك في خبر غياث (٢) إذا لم يكن عليه إزار و « لا ينبغي » في خبر إبراهيم الأحمري (٣) وبين نهي البأس عنه في غيرها من النصوص (٤) اللهم إلا أن يخص ذلك بالقميص الواسع الجيب دون غيره ، لكن يبقى عليه حينئذ أنه لا دليل على كراهة ذلك أيضاً إلا أن يكون مراده بيان المراد لا إثبات الدليل ، وفيه حينئذ أن الأولى من ذلك إرادة التحزم كما عرفت ، أو إرادة ما يستعمله العجم من القباء والشد ، وربما يؤيده ما حكاه في كشف اللثام من تفسيره ، قال : والقباء قيل عربي من القبو ، وهو الضم والجمع ، وقيل : هرب ، قال عيسى بن إبراهيم (١) لم نثر على هذا النص والموجود في سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٠ ، نهى أن يصلي الرجل حتى يحزم ،

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ و ٢ و ٧

الجواهر - ٣٢

الرجعي في نظام القريب : « انه قيصر ضيق الكين مفرج المقدم والمؤخر » قلت :  
إن المتعارف في هذا الزمان تفرجه من الجانبين لا المقدم والمؤخر ، والله أعلم .

( و ) كذا يكره ( أن يؤم بغير رداء ) إجماعاً محكماً في الذكرى إن لم يكن  
محصولاً معتزلاً بالشهرة العظيمة بقسميها التي كادت تكون إجماعاً ، بل هي كذلك في  
الجملة ، بل مطلقاً أيضاً ، لعدم قدح خلاف من ستعرفه من متأخري المتأخرين في ذلك ،  
وبالصحيح ( ١ ) « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل أم قوماً في قيصر واحد  
ليس عليه رداء فقال : لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها » بل منه  
ومن أنه من الزينة والتأسي والمعلوم من طريقة السلف بل والخلف يستناد استحباب  
الفعل أيضاً من غير حاجة إلى إثباته بدعوى لزومه لسكراهة الترك التي يمكن منها ،  
كنح لزوم السكراهة لترك المستحب ، إذ هما من واحد واحد عند التأمل ، وعلى كل حال  
فما في المدارك وغيرها - من أنها إنما تدل على كراهة الامامة بدون الرداء في القميص  
وحده لا مطلقاً ، ويؤكد هذا الاختصاص قول أبي جعفر ( عليه السلام ) ( ٢ ) لما أم  
أصحابه في قيصر بغير رداء : « إن قيصر كئيف فهو يجزى أن لا يكون علي إزار ولا  
رداء » وإليه يرجع ما في كشف اللثام من أنه يجوز أن يراد السؤال عن إمامته إذا لم  
يكن عليه إلا قميص أو لم يلبس فوق القميص شيئاً ، فلا يفيدها مطلقاً - بدفعه أنه يمكن  
إرادة السائل السؤال عن أن القميص من حيث كونه قميصاً يجزى عن الرداء ، خصوصاً  
وفيما حضر في من الوسائل عدم وصفه بالواحد ، أو السؤال عن الامامة من غير رداء ،  
فيكون الضمير المجرور راجعاً للرجل ، وحاصل المعنى أنه سأله عن رجل ليس عليه رداء  
قد أم قوماً ، فيكون المستثنى منه في الجواب حينئذ سائر الأحوال : أي لا ينبغي أن

( ١ ) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

( ٢ ) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦

يؤم في حال إلا أن يكون عليه رداء ، بل لعله أولى من تقدير جميع ما في السؤال الذي لا يحسن الاستثناء منه حينئذ ، أو تقدير خصوص الإتيان في القميص منه ، ولو سلم المساواة أمكن ترجيح ما ذكرناه بالاجماع المتقدم المعتضد بما عرفت ، بل لو سلم ظهوره في ذلك فأقصاه أنه أخص من المدعى ، ويجبر بعدم القول بالفرق بين جمهور أصحابنا الذي لا يقدح فيه خلاف الشاذ من متأخري المتأخرين ، خصوصاً والمقام مقام كراهة يتسامح فيه ، وأما قول أبي جعفر ( عليه السلام ) فلا تأيد فيه لما ذكره من الاختصاص المزبور ، لاحتمال الاجزاء فيه الاكتفاء بأقل الواجب من ستر العورة لا الاجزاء عن الاستحباب كما يؤمى اليه ذكر الازار ، وإلا لنافي إطلاق الصحيحة المتقدمة ، بل عمومها الناشئ عن ترك الاستفصال ، وتقييدها أو تخصيصها به يقتضي عدم الاستحباب في هذه الصورة وإن اتحد القميص ، وظاهره هنا عدم القول به ، بل قد يقال : إن التأمل في الصحيح المزبور يؤكد ما قلناه ، ضرورة ظهوره في معروفية الرداء للامام ، ولذا احتاج ( عليه السلام ) إلى الاعتذار عنه بكثافة القميص ، وظاهر افظ الاجزاء فيه على هذا التقدير أن هذا أقل المجزئ ، وإلا فالفضل في غيره ، فلا بأس حينئذ بالقول بخفة السكراة بحصول بعض الرجحان بكثافة القميص لهذا الصحيح ، كما أنها تخف بوضع القميص تحت المطر أو الجبة ، بل بمطلق لبس الثوبين ، لا لجمع بين ما عرفت وبين ما في خبر علي بن جعفر ( ١ ) المروي عن كتاب المسائل سأل أخاه ( عليه السلام ) هـ . عن الرجل هل يصلح أن يؤم في مطر وحده أو جمة وحدها ؟ قال : إذا كان تحتها قميص فلا بأس . وسأله أيضاً - عن الرجل يؤم في قباء وقميص قال : إذا كان ثوبين فلا بأس ، يحمل البأس للنفي فيه على البأس الحاصل من ترك ذلك مع الرداء ، إذ هو أولى من تخصيص ما عرفت من دلائل السكراة المبنية على التسامح بذلك خصوصاً مع قوة إطلاق



معقد الاجماع المعتضد باطلاق الفتاوى .

فقد ظهر حينئذ أنه لا ريب في كراهة الترك واستحباب الفعل للإمام ، بل ضريح  
الشهيدين والمحكي عن الحلي وابن فهد استحبابه لمطلق المصلين ، بل قد يريدون هنا عدا  
الشهيد الثاني منهم الاستحباب الذي تركه مكروه ، فيكون غير الامام حينئذ كالامام  
في ذلك وإن أمكن اختلافها في الشدة والضعف ، أما هو فقد صرح بأن غير الامام  
يستحب له الرداء ، لكن لا يكره تركه بل هو ترك الأولى ، ولعل المستند على التقدير  
الأول ظاهر ما تسمعه من خبر علي بن جعفر (١) والتميز بلفظ الاجزاء في الصحيح  
الآتي (٢) الذي هو ظاهر في الواجب ، فمع معلومية عدمه يراد منه القريب اليه ، وهو  
راجع الفعل مرجوح الترك على وجه الكراهية ، مضافاً إلى دعوى انسياق التخلص  
عن الكراهية مما تسمعه في النصوص (٣) من المحافظة على صورة الرداء فضلاً عن  
حقيقته ، خصوصاً بعدما عرفت سابقاً من كراهة الاكتفاء بالسراويل ، فيكون المراد  
هنا من وضع التكة ونحوها رفع تلك الكراهية ، كما أنه مما هنا قد يستكشف كون الكراهية  
في مثل الصلاة في السراويل مثلاً وحدها من جهة ترك الرداء وصورته ، كما أوماًنا اليه  
سابقاً ، فحينئذ إرادة الاستحباب الذي يكون تركه مكروهاً لا يخلو من قوة .

وعلى كل حال فقد استدل على الاستحباب المزبور في المحكي عن الروض بتعليق  
الحكم على المصلي في عدة أخبار ، كصحيح زرارة (٤) « أدنى ما يجزيك أن تصلي فيه  
بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخطف » وصحيح عبد الله بن سنان (٥)

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١١

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ و ٥٣ - من أبواب لباس المصلي

(٥) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

« سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل ليس معه إلا سراويل قال : يحمل التكة منه فيطرحها على عاتقه ويصلي ، وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليثقله السيف ويصلي قائماً » وصحيح محمد بن مسلم (١) عن أحدهما (ع) « إذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً » قلت : ومرفوع علي بن محمد (٢) عن الصادق (عليه السلام) « في رجل يصلي في سراويل ليس معه غيره قال : يحمل التكة على عاتقه » وخبر جميل (٣) « سأل مرزوم أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا معه حاضر عن الرجل الحاضر يصلي في إزار أو تزرأ به قال : يحمل على رقبته منديلاً أو عمامة يرتدي به » وخبر علي ابن جعفر (٤) المروي عن كتابه سأل أخاه (ع) « عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في قميص واحد أو قباء وحده ؟ قال : ليطرح على ظهره شيئاً » إلى غير ذلك .

اسكن في المدارك بما أن حكى عن جده الاستدلال بالأخبار الثلاثة الأول قال : « ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من الضعف ، لاختصاص الروايتين بالعاري ، وعدم ذكر الرداء في الرواية الأولى ، بل أقصى ما يدل على استحباب ستر المنكين سواء كان بالرداء أم بغيره ، وبالجملة فالأصل في هذا الباب رواية سليمان بن خالد (٥) وهي إنما تدل على كراهة الإمامة بدون الرداء في القميص وحده ، فثبت ما زاد على ذلك محتاج إلى دليل ، وينبغي الرجوع في الرداء إلى ما يصدق عليه الاسم عرفاً ، وإنما تقوم التكة ونحوها مقامه مع الضرورة ، كما يدل عليه رواية ابن سنان ، أما ما اشتهر في زماننا من إقامة غيره مقامه مطلقاً فلا يبعد أن يكون تشريعاً » .

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢ عن أبي عبد الله عليه السلام

(٢) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

(٣) و (٥) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ١

(٤) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١١

وفيه مواضع للنظر ، منها ما عرفت ، ومنها أنه قد يدفع التشريع إطلاق صحيح زرارة وخبر علي بن جعفر وخبر جميل وغيرها الذي لا يعارضه مورد السؤال في صحيح ابن سنان ، بل ولا ما فيه من اشتراط تقلد السيف بعدم الثوب الخارج مخرج القالب في تردي الثوب لواجده ، على أن المقصور منه على الظاهر بيان شدة المحافظة على صورة التردى وعدم سقوطها حتى في هذا الحال ، لا أن المراد منه حقيقة الشرطية ، كما أن صحيح ابن مسلم كذلك قطعاً ، فن الغريب دعوى التشريعية بعد ظهور النصوص في ذلك ، نعم ظاهر قوله ( عليه السلام ) في الصحيح : « تجزيك » إلى آخره أن ذلك أقل المجزي في رفع السكراة أو حصول الاستحباب ، بل المراد من أقلية على الأول تخفيف السكراة ، كما أن المراد منه على الثاني تحصيل جملة من ثواب المستحب ، وإلا فالأفضل منه التردى مثلاً حقيقة ، ومنها أنه لا يخفى على كل ذي مسكة بعد معرفة ستر المنكين بالرداء أن المراد من هذه النصوص البدلية عنه ، وأنه هو الفرد الكامل ، بل قوله ( عليه السلام ) في خبر مرآزم : « أو عمامة يرتدي به » كالصريح في ذلك ، وأصرح منه خبر وهب بن وهب (١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « أن علياً (ع) قال : السيف بمنزلة الرداء تصلي فيه ما لم تردماً ، والقوس بمنزلة الرداء » فلا ريب حينئذ في دلالة هذه النصوص على كون الرداء هو الأصل ، وأن هذه أبدال له تخفف بها السكراة أو يحصل بها معظم الثواب ، بل قد ترتفع الأولى ويحصل الجميع في مقام الاضطرار ، فتأمل جيداً في جميع ما ذكرنا ليظهر لك أيضاً ما في المحكي من البحار أيضاً من أن الرداء إنما يستحب للإمام وغيره إذا كان في ثوب واحد لا يستر منكبيه أو لا يكون صفيقاً وإن ستر منكبيه ، ولسكنه في الإمام أكد ، وإذا لم يجد ثوباً يرتدي مع كونه في إزار وسراويل فقط يجوز أن يكتفي بالثكة والسيف والقوس ونحوها ، ويمكن

القول باستحباب الرداء مع الأثواب ، اسكن الذي ورد فيه التأكيد الشديد يكون مختصاً بما ذكرناه ، أما ما هو الشائع من جعل متديل أو خيط على الرقبة في حال الاختيار مع لبس الأثواب المتعددة ففيه شائبة بدعة ، بل وما في الحداث من أنه لا خصوصية للرداء أصلاً لا في الامام ولا في غيره ، وإنما المستحب ستر المنكبين به أو بغيره ، وربما أمكن كونه خرق الاجماع ، بل وما في غيرهما من كتب متأخري المتأخرين ، والحمد لله رب العالمين ، هذا .

وقد صرح غير واحد من الأصحاب بكراهة سدل الرداء ، بل ربما نسب إلى الأكثر ، ولعله خبر زرارة (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « خرج أمير المؤمنين (عليه السلام) على قوم فرآهم يصلون في المسجد قد سدلوا أردبتهم فقال : ما لكم قد سدلتهم ثيابكم ؟ كأنكم يهود قد خرجوا من فهرهم يعني بيعهم ، إياكم وسدل ثيابكم » اسكن قد ينافيه خبر عبد الله بن بكير (٢) « سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلي ويرسل جاني ثوبه قال : لا بأس » وخبر علي بن جعفر (٣) عن أخيه موسى (عليه السلام) « سألت عن الرجل هل يصلح له أن يجمع طرفي رداءه على يساره ؟ قال : لا يصلح جمعها على اليسار ، ولكن اجمعها على يمينك أودعها » وخبر أبي بصير (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا بأس بأن يصلي الرجل وثوبه على ظهره ومنكبيه فيسبله إلى الأرض ولا يلتحف به ، وأخبرني من رآه يفعل ذلك » . وقد يجمع بينها - مع عدم كون الثاني منها في الصلاة ، ولعل معناه النهي عما يفعله أهل الهند من إلقاء طرف الرداء على الأيسر ، والأمر بالمنسئون الذي هو إلقاءه على الأيمن ، فهو جمع الطرفين عليه - بحمل نفي البأس والأمر بالدعة على الجواز ، أو

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣-٤-٧

(٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢

بما عن النهاية ، قال : « نهي عن السدل في الصلاة ، وهو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك ، وكانت اليهود تفعله فنهوا عنه ، وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب » وقيل هو أن يضع وسط الازار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه ، ومنه حديث علي (عليه السلام) (١) « انه رأى قوماً » إلى آخره . ومنه حديث عائشة (٢) « انها سدت قناعها وهي محرمة » أي أسبلته ، وقال في المغرب : « سدل الثوب سدلاً من باب طلب إذا أرسله من غير أن يضم جانبيه ، أو هو أن يلقيه على رأسه ويرخيه على منكبيه ، وأسدل خطأ » قال الكشاف : « والفرق بين ما نهي عنه في هذا الحديث وبين ما جوز في الحديث السابق بوضعه على الرأس ووضعه على المنكب » قلت : هو مخالف المعروف من معنى السدل الذي هو الارخاء بلا شاهد ، قال في المحكي عن نهاية الأحكام : « السدل أن تلتقي طرف الرداء من الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر ولا يضم طرفيه بيده » وعن النفلية « هو أن يلتف بالازار ولا يرفعه على كتفيه ، وعلى كل حال هو مخالف لما ذكره ، ولو جمع بينهما بأن المكروه سدل الرداء على الازار مثلاً دون الجبة والقميص كان وجهاً ، لشهادة خبر الحسين بن علوان (٣) المروي عن قرب الاسناد عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال : « انما كره السدل على الازار بغير قميص ، فأما على القميص والجباب فلا بأس » لكنه خلاف إطلاق المصريح بالكراهة ، فالأولى ما ذكرناه أولاً .

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٨

مع اختلاف في اللفظ في الثاني

(٢) سنن أبي داود - ج ٢ ص ١٦٧ - باب المحرمة تغطي وجهها - الرقم ١٨٣٣

ونصه « عن عائشة قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذونا سدت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه ،

والمراد بالرداء على ما صرح به بعضهم الثوب الذي يجعل على المنكين ، وامل  
المراد الاشارة بذلك إلى ما هو المستفاد من النصوص وغيرها من أنه ثوب مخصوص  
ليس بذئ أكلم يستر أعالي البدن يلبس فوق الثياب ، قال في المحكي عن مجمع البحرين :  
« إنه ما يستر أعالي البدن فقط ، أو الثوب الذي على العاتقين وبين الكتفين » ومن  
ابن الأثير « أنه الثوب أو البرد الذي يضعه الانسان على عاتقه وبين كتفيه وفوق  
ثيابه » قلت : على كل حال كون الصباغة فرداً منه به يرفع يقين السكراة ويحصل يقين  
الاستحباب لا يخلو من إشكال ، فالأحوط وضع غيرها مما هو على الكيفية المزبورة ،  
والله أعلم .

﴿و﴾ كذا يكره ﴿ أن يصحب شيئاً من الحديد بارزاً ﴾ إجماعاً محكياً عن المصبر  
وللتذكرة وجامع المقاصد إن لم يكن محصلاً سواء كان ملبوساً أو غير ملبوس ، قال  
الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني (١) : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) :  
لا يصل الرجل وفي يده خاتم حديد » وسأله الساباطي (٢) « عن الرجل يصلي وعليه  
خاتم حديد قال : لا ، ولا يتختم به الرجل فإنه من لباس أهل النار » بل هو ظاهر في  
كرهية للتختم به في غير الصلاة ، كخبر أبي بصير (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال :  
« قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : لا تخنموا بغير الفضة ، فإن رسول الله (صلى الله  
عليه وآله) قال : ما ظهرت كف فيها خاتم حديد » وقد يستفاد منه أن الحديد غير  
الفضة ، وعلى كل حال فهو ظاهر الدلالة على كراهة اللبس مطلقاً ، ويتأكد حينئذ في  
الصلاة ، واليه أوماً في الخلاف بقوله : « يكره التختم بالحديد خصوصاً في حال الصلاة »

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - هـ

(٣) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤

ثم احتج بالاجماع ، ولا ينافيه ما في خبر مبد خير (١) المروي عن العمل « كان لعلي ابن أبي طالب (عليه السلام) أربعة خواتيم يتختم بها : ياقوت لئيله ، وفيروزج لئصره ، والحديد الصيني لقوته ، وعقيق لحرزه » بعد إمكان حمله على إرادة بيان الجواز ، أو على اقترانه بما يرفع الكراهة من المرجحات ، أو على التخصيص بالصيني سكن في اللبس خاصة ، لأنه غير منافٍ لإطلاق الكراهة فيها الذي ذكرناه ، خصوصاً بعد مكاتبة الحيري (٢) المروية عن الاحتجاج إلى صاحب الزمان (عليه السلام) « يسأله عن الفص الحماهن هل يجوز فيه الصلاة إذا كان في إصبعه ؟ فكتب الجواب فيه كراهية أن يصلي فيه وفيه أيضاً إطلاق ، والعمل على الكراهية ، وسأله عن الرجل يصلي وفي كفه أو سراويله سكين أو مفتاح حديد هل يجوز ذلك ؟ فكتب في الجواب جائز » والحماهن على ما قيل الحديد الصيني ، سكن عن نسخة « الجوهر » بدل الحماهن ، فيسقط بها التأييد حينئذ ، إلا أنك قد عرفت عدم الحاجة إليه .

وكيف كان فقد يقال بشدة الكراهة في خصوص الحاتم من حديد ، لأنه عنه بالخصوص في جملة من النصوص ، منها ما عرفت زيادة على اندراج في لبس الحديد المنهي عنه فيها ، قال الصادق (عليه السلام) في خبر الفيري (٣) في الحديد : « أنه حلية أهل النار - إلى أن قال - : وجعل الله الحديد في الدنيا زينة الجن والشياطين ، فحرم على الرجل المسلم أن يلبسه في الصلاة إلا أن يكون قبال عدو فلا بأس به ، قال : قلت : فالرجل يكون في السفر معه السكين في حقه لا يستغني عنها ، أو في سراويله مشدوداً ، والمفتاح يخشى إن وضعه ضاع ، أو يكون في وسطه المنطقة من حديد قال : لا بأس بالسكين والمنطقة للمسافر في وقت ضرورة ، وكذا المفتاح إذا خاف الضيعة والنسيان ، ولا بأس بالسيف وكل آلة السلاح في الحرب ، وفي غير ذلك لا يجوز الصلاة

(١) و(٢) (٣) الوسائل - الباب ٣٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤٠ - ١١ - ٦

في شيء من الحديد ، فإنه نجس ممسوخ » ومنه يستفاد عدم الاختصاص باللبس ، كقول الصادق (عليه السلام) في مرسل المدائني (١) : « لا يفصل الرجل وفي تكبته مفتاح حديد » . لكن هذه النصوص كما ترى لا فرق فيها بين البارز وغيره ، فلا يبعد القول باطلاق السكراهة المتسامح فيها ، بل قد يؤيده النهي (٢) عن الصلاة في السيف ونحوه مع غلبة كونه في الغلاف ، نعم ينبغي استثناء حال الحرب وخوف التلف والضرورة للخبر المزبور ، بل قد يستفاد منه مراعاة الميزان لا ارتفاعها بمعلق الستر ، ألهم إلا أن يكون الدليل عليه ما عن المصنف في المعتبر ، قال : قد بينا أن الحديد ليس بنجس باجماع الطوائف ، فإذا ورد التنجيس حملناه على كراهية استصحابه ، فإن النجاسة تطلق على ما يستحب أن يجنب ، وتسقط السكراهية مع ستره ، وقوفاً بالسكراهة على موضع الاتفاق ممن كرهه ، وما أرسله الكليني (٣) بعد خبر المدائني المزبور أنه « روي وإذا كان المفتاح في غلاف فلا بأس » وما عن التهذيب من أنه قد قدمنا في رواية عمار (٤) « أن الحديد متى كان في غلافه فلا بأس بالصلاة فيه » متعمين بعدم القول بالفصل بين الغلاف وغيره مما يستره ، بل قد يدعى انسياق إرادة الستر من ذلك ، خصوصاً بعد فهم المشهور .

وكيف كان فلا ريب في كون الحكم على السكراهة ، اضعف الأخبار المزبورة عن تقييد الاطلاقات ، ومعارضة المحكي من الاجماع المتخذة بالشرية ، وما دل (٥) على جواز الصلاة في السيف ، وخصوص التوقيع السابق وغير ذلك ، بل في المدارك احتمال ضعفها عن معارضة إصالة عدم السكراهة ، فضلاً عن معارضة دليل الجواز ، على

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ٦ - ٣

(٤) التهذيب ج ٢ - ص ٢٧٧ من طبعة النجف

(٥) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب لباس المصلي



أنا لم نجد عاملاً صريحاً بهذه النصوص ، لجريان احتمال الكراهة في عبارة من عبّر بمضمونها من القدماء ، كالحكي عن مقنع الصدوق « لا تصل وفي يدك خاتم حديد ، ولا تجوز الصلاة في شيء من الحديد إلا إذا كان سلاحاً » والنهاية « لا تجوز الصلاة إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشهر مثل السكين والسيف ، فإن كان في غمد أو قراب فلا بأس بذلك ، والمفتاح إذا كان مع الإنسان لفه في شيء ولا يصلي وهو معه مشهر » والمهذب « ان مما لا تصح الصلاة فيه على حال ثوب الإنسان إذا كان عليه سلاح مشهر ، مثل سيف أو سكين ، وكذلك إذا كان في كفه مفتاح حديد إلا أن يلفه » وإلا كانوا محجوجين بما عرفت ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا يكره الصلاة ﴿ في ثوب متهم صاحبه ﴾ المباشر له بالنجاسة ، وفاقاً المشهور ، لأن علي بن جعفر (١) سأل أخاه (عليهما السلام) « عن رجل اشترى ثوباً من السوق للباس لا يدري لمن كان قال : إن اشتراه من مسلم فليصل فيه ، وإن اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يفسله » وعبدالله بن سنان (٢) عن الصادق (ع) في الصحيح أيضاً « عن الذي يعبر ثوباً لمن يعلم أنه يأكل الجري ويشرب الخمر فيرده أفيصلي فيه قبل أن يفسله ؟ فقال : لا يصلي فيه حتى يفسله » وسأله العيص (٣) في الصحيح أيضاً « عن الرجل يصلي في إزار المرأة وفي ثوبها ويعتم بخمارها ؟ فقال : إذا كانت مأمونة فلا بأس » ومنه يعلم عدم الفرق بين الاتهام لأن دينه عدم النجاسة ، أو لعدم المبالاة بما يقتضيه دينه ، كما يؤدي إلى ذلك ما تقدم سابقاً في كراهة سؤر الحائض غير المأمونة (٤) بل للتسامح

(١) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب النجاسات - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب الأسار من كتاب الطهارة

في الكراهة يمكن تعميمها للاتهام بسائر المحرمات من الغصب وغيره كما صرح به الفاضل والشهيدان والعليان وغيرهم على ما حكى عن البعض ، وربما كان في إطلاق الأمن وما تقدم سابقاً من تجنب الجلود المأخوذة من مستحل الميتة بالدبغ ومعلومية رجحان الاحتياط الذي يمكن دعوى ظهور بعض أدلته في كراهة تركه مطلقاً ، أو في خصوص الصلاة التي أمرها شديد ، وبغني النظر فيما يفعلها فيه وعلى ما يفعلها ( إيماء إلى ذلك ) ( ١ ) . وعلى كل حال فلا حرمة قطعاً في المتهم بالنجاسة فضلاً عن غيره ، لما سمعته سابقاً في كتاب الطهارة مفصلاً من عدم التنجيس بغير العلم من الاحتمال والظن ، واحتمال التعبد للنواهي السابقة وإن لم نقل بالتنجيس في غاية الضعف ، لوجوب حمل النهي فيها على الكراهة ، لأن ابن سنان كما سأله عن ذلك فنهاء كذلك ، سأله ( ٢ ) « عن الذي يعمره الثوب وهو يعلم أنه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير فيرده عليه أيغسله ؟ فقال له : صل فيه ولا تغسله ، فانك أعرتة وهو طاهر ولم تستيقن أنه نجسه ، فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقن أنه نجسه » وسأله ابن عمار ( ٣ ) أيضاً « عن الثياب السابرية يعملها المجوس وهم أخبات وهم يشربون الخمر ونساؤهم على تلك الحال ألبسها ولا أغسلها وأصلي فيها قال : نعم ، فقطعت له قميصاً وخطته وفتلت له أزراراً ، ورداه من السابري ثم بعثت بها إليه في يوم جمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج فيها إلى الجمعة » وجميل بن عياش ( ٤ ) أيضاً « عن الثوب يعمله أهل الكتاب أصلي فيه قبل أن يغسل

( ١ ) ما بين القوسين ليس في النسخة الأصلية وإنما زاده القمهسي رحمة الله عليه لتصحیح العبارة ولعل العبارة وافية بدونه بأن كان الإيماء ، مستتراً في قوله قدس سره : « وربما كان في إطلاق الأمن »

( ٢ ) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب النجاسات - الحديث ١

( ٣ ) الوسائل - الباب - ٧٣ - من أبواب النجاسات - الحديث ١

( ٤ ) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب النجاسات - الحديث ١ . وفي الوسائل

« عن عبدالله بن جميل بن عياش عن أبي علي البراز عن أبيه قال ... الخ

قال : لا بأس ، وإن يفصل أحب إلي « إلى غير ذلك من النصوص الواضحة الدلالة التي يجب بسبب اعتضاها بأكثر الفتاوى مع ذلك ، وبالأمر (١) بالرش للثوب المأخوذ من المجوسي الظاهر فيه عدم إرادة التطهير منه ، وبغير ذلك حمل النهي في غيرها على الكراهة ، فما عن البكاتب والبسوط والجامع والسرائر من حرمة الصلاة في ذلك لا ريب في ضعفه ، بل ربما حكي عن الأول ما يقضي بموافقة المشهور ، كما أن ما حكي عن الثاني من النهي لا صراحة فيه ، خصوصاً بعد تصريحه في الهي عن نهائه بعدم الحرمة ، وعلى كل حال فالتحقيق ما عرفت ، والله أعلم .

(و) كذا يكره ( أن تصلي المرأة في خلخال له صوت ) وفقاً للمشهور بين الأصحاب ، لما فيه من اشتغال القلب به الذي يمكن دعوى ظهور النصوص (٢) في كراهة كل ما يحصل به ، فيتعدي حينئذ إلى كل شاعل للقلب أي شاعل يكون ، ولعله لذا كان المحكي عن الروض تعدياً الحكم إلى الجملجل وكل مصوت ، لكن عن نهاية الأحكام الاشكال فيه ، وفي كشف اللثام يقوى التعدية النهي عن اتخاذه ، وفي السرائر انه مروى وفي الصحيح (٣) ان علي بن جعفر سأل أخاه (ع) « عن الخلاخل هل يصلح للنساء والعبيان لبسها ؟ فقال : إذا كانت صماء فلا بأس ، وإن كان له صوت فلا » قلت : قد يقال بظهور هذا الصحيح في الصلاة بملاحظة ما قبله وما بعده ، لأنه قد اشتمل على أسئلة كثيرة كلها متعلقة بالصلاة ، بل المتأخر عنه بلا فصل (٤) « وسألته عن فأرة المسك تكون مع الرجل فيه جيبه أو ثيابه قال : لا بأس بذلك » ولا شك في أن المراد حال الصلاة مع أنه أطلق كالإطلاق السابق ، كل ذلك مضافاً إلى ذكر الأصحاب له

(١) الوسائل - الباب - ٧٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ - ١

(٤) الوسائل - الباب - ١٤٩ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

بالخصوص ، وإلى ما يمكن أن يقال من أن إطلاق الكراهة يقضي بالكراهة في خصوص الصلاة ، كما يؤمى إليه تعليل النهي (١) عن السواد والحديد بأنه لباس أهل النار (٢) بل قد عرفت في الذهب والحرير دعوى أن عموم المنع في مثل ذلك يقضي به في الصلاة وإن كان فيها ما فيها .

وعلى كل حال فما عن المذهب من « أنها مما لا تصح فيها الصلاة بحال » والنهاية « لا تعلي المرأة فيها » لا ريب في ضعفه إن أريد منه ذلك حقيقة ، اعدم دليل يصلح لتقييد الاطلاقات والعمومات ، ونفي الصلاحية في الصحيح الزبور إن لم يكن ظاهراً في الكراهة ولو بمعونة الشهرة القرية من الاجماع هنا فلا ظهور فيه بالمنع قطعاً ، كما هو واضح ، والأمر بستر الزينة والنهي عن ضرب الأرجل وقلنا إن صوت الخلخال منها لا مدخلة له في الصلاة ، فلو كشفته حينئذ عمداً للناظر المحترم لم تبطل صلاتها وإن قلنا بوجوب ستره عليها عن الناظر ، لسكنها حرمة خارجية لا تقدر في الصلاة ، الأصل ، وإطلاق الأدلة ، خلافاً للأستاذ في كشفه ، فلم يستبعد البطلان بكشف الزينة عمداً في غير محل الرخصة ، وضعفه واضح .

وكذا يجوز (و) السك ( بكره الصلاة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة ) على المشهور بين الأصحاب ، بل عن المختلف نسبته إلى الأصحاب ، لصحيح ابن بزيع (٣) سأل الرضا ( عليه السلام ) « عن الصلاة في الثوب المعلم فكره ما فيه التماثيل » وخبر عبدالله بن سنان (٤) عن الصادق ( عليه السلام ) « انه كره أن يصلي وعليه ثوب فيه

(١) هكذا في النسخة الأصلية المسودة والمبيضة والأولى أن تكون العبارة كذا  
« تعليل النهي عن الصلاة في السواد ،

(٢) الرسائل - الباب ٢٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١ والباب ٣٢ - الحديث ٥

(٣) و (٤) الرسائل - الباب ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٤ - ٢

تماثيل « بناءً على أن لفظ الكراهة ولو في زمن الصادقين (عليهما السلام) حقيقة في جائز الفعل راجع الترك ، بل لو سلم كونه للقدر المشترك يجب هنا للشبهة العظيمة بين الأصحاب وغيرها إرادة ذلك منه ، فيشهد حينئذ على إرادة الكراهة. أيضاً مما في خبر علي بن جعفر (١) عن أخيه (ع) المروي عن المحاسن « عن الثوب يكون فيه التماثيل أو في علمه ، أيصلى فيه ؟ قال : لا يصلى فيه » من النهي ، ومما في موثق عمار (٢) عن السائق (عليه السلام) أيضاً « في الثوب يكون في علمه مثال الطير أو غير ذلك أيصلى فيه ؟ قال : لا ، والرجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير أو غير ذلك قال : لا تجوز الصلاة فيه » خصوصاً بعد اشتغال الموثق المزبور على النهي عن التعمم بالحديد والصلاة فيه الذي قد عرفت حمله على الكراهة ، وخصوصاً بعد خبر علي بن جعفر (٣) المروي عن قرب الاسناد للحميري أنه سأل أخاه (عليهما السلام) « عن الخاتم يكون فيه نقش سبع أو طير أيصلى فيه ؟ قال : لا بأس » مؤيداً بما في الصحيح عن البرنطي (٤) « ان الرضا (عليه السلام) أراه خاتم أبي الحسن (عليه السلام) وفيه وردة وهلال في أعلاه » بناءً على إرادة الأعم من ذي الروح من المثال والصورة ، وعلى إرادتها من البأس في مفهوم الصحيح (٥) عن أبي جعفر (عليه السلام) « لا بأس أن تكون التماثيل في الثوب إذا غيرت الصورة منه » مؤيداً ذلك كله بما في الصحيح (٦) « لا بأس أن يصلى وفي كفه طير » بل وبما في الحدائق من الاستدلال على الجواز بصحيح ابن مسلم (٧) الوارد في الدرهم ، ونفي البأس في صحيحه الآخر (٨) وغيره « عن تماثيل الشجر والشمس »

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب ٤ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٦ - ١٥ - ٢٣

(٤) الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٥) و (٧) الوسائل - الباب ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٣ - ٩

(٦) الوسائل - الباب ٩٠ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١

(٨) الوسائل - الباب ٢ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ١٧ و ٩ من كتاب الصلاة

ولفظ « لا أشتري » هو « لا أحب » في بعض النصوص (١) ونحو ذلك ، بل جعل فيها هذا ونحوه الدلائل التي به يخرج عن حقيقة النهي ، وإن كان قد يناقش فيه بأن ليس شيئاً ما ذكره فيما نحن فيه من الصلاة في الثوب والخاتم ، ولا أولوية ولا تنقيح ، فالأولى أخذ ذلك مؤيداً لا دليلاً على المطلوب ، فضلاً عن كونه الدليل .

وعلى كل حال فما عن النهاية وظاهر المبسوط من الحرمة فيهما والمذهب وظاهر المقنع في الخاتم خبر عمار المزبور ضعيف ، لما عرفت ، بل عن المنتهى أنه لا يعتمد على هذه الرواية في الملافة على التحريم ، لقصور اللفظ عنه ، وضعف السند ، ولعل القصور المزبور لسكونه استعمال « لا تجوز » في شدة السكراهة ، واحتمال نفي الجواز بالمعنى الأنص الذي هو الاباحة ، بل الاحتمال الأول جارٍ في عباراتهم كما مضته مكرراً ، فبرفع الخلاف حينئذ في المسألة .

وتزول السكراهة أو تخفف بتغيير الصورة أو حكايتها ناقصة ولو في بعض الأجزاء ، الصحيح (٢) السابق الذي يمكن تأييده بما في خبر الحلبي (٣) المروي عن كتاب المكرم عن الصادق (عليه السلام) « قد أهديت إلي طائفة من الشام فيها تماثيل طائر فأمرت به فميز رأسه ، فجعل كهية الشجر » وبما في خبر علي بن جعفر (٤) سأل أخاه (ع) « عن البيت قد صور فيه طير أو سمكة أو شبهه يعبث به أهل البيت هل يصلح الصلاة فيه ؟ قال : لا حتى يقطع رأسه أو يفسده » وبما في مرسل ابن أبي عمير (٥) عنه (عليه السلام) « عن التماثيل تكون في البساط تقع عينك عليه وأنت تصلي - وفي

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣ - ١٣

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٧ من كتاب الصلاة

مع اختلاف في اللفظ

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ١٨ - ٧

الجواهر - ٣٤

التهديب لها عينان وأنت تصلي - فقال : إن كان له عين واحدة فلا بأس ، وإن كل له عينان فلا ، وغيرها مما هو في غير ما نحن فيه ، نعم قد يقوى بقاؤها في التغيير الذي لا يخرج عن صدق التمثال ، لاطلاق النص والفتوى على وجه يبعد تقييدها بالصحيح المزبور في الصورة المذكورة ، هذا .

وفي المدارك أنها تخف أيضاً بالستر ، لصحيح حماد بن عثمان (١) سأل أباعبدالله (عليه السلام) « عن الدراهم السود التي فيها التماثيل أيصلي الرجل وهي معه ؟ قال : لا بأس إذا كانت مواواة » قلت : قد ورد في غيره من النصوص (٢) ما يقضي بزوال الكراهة أو خفتها في الصلاة إلى الصورة أو معها بسترها ، بل أقل منه ما في صحيح ابن مسلم (٣) . سأل أبا جعفر (عليه السلام) « عن الرجل يصلي وفي ثوبه دراهم فيها تماثيل فقال : لا بأس بذلك » إن لم يحمل على إرادة بيان الجواز ، إلا أنه في استفادة ذلك منها فيما نحن فيه يحتاج إلى ما يدل على المساواة أو الأولوية ، وليس بقاء الكراهة التي يتسامح فيها فيه حيثنذكر كما هو مقتضى الأصل وإطلاق النص والفتوى قوي ، نعم لا بأس به في الدراهم وغيرها من المحمول الذي يقضي بالكراهة فيه مع عدم الستر جملة من النصوص ، منها ما عرفت ، ومنها ما في خبر علي بن جعفر (٤) : سأل أخاه (ع) عن الدراهم والحجرة فيها التماثيل أيصلي فيها؟ قال : لا تصلي في شيء منها ، وإنما قلنا بالتخفيف دون الارتفاع لظاهر جملة من النصوص من بقاء الكراهة حتى مع الستر ، منها الصحيح (٥) عن الصادق (عليه السلام) سأل عبد الرحمن بن الحجاج « عن الدراهم السود تكون مع الرجل وهو يصلي مربوطة أو غير مربوطة فقال :

(١) (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٨ - ٩ -

(٤) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٢١ مع الاختلاف

(٥) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

ما أشتي أن يصلي ومعه هذه الدراهم التي فيها التماثيل ، ثم قال : ما للناس بد من حفظ بضائعهم ، فإن صلى وهي معه فلتكن من خلفه ، ولا يجعل شيئاً منها بينه وبين القبلة » ومنها ما في الروي عن الخصال (١) بسنده عن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) « ولا يعقد الرجل الدراهم التي فيها صورة في ثوبه وهو يصلي ، ويجوز أن يكون الدراهم في هيمان أو في ثوب إذا خاف الضياع ويجعلها في ظهره » .

نعم قد يستفاد منها أيضاً حصول خفة أخرى بالوضع خلف ، كصحيح إيث (٢) عن الصادق ( عليه السلام ) « وإذا كان معك دراهم سود فيها تماثيل فلا تجعلها بين يديك ، واجعلها من خلفك » بل يمكن استفادة نحو ذلك من نحوها فيما نحن فيه أيضاً ، ضرورة كون الحكمة التجنب عن شبه السجود للثال ، وهي جارية في الثوب أيضاً ، نعم ربما يقال بتخصيص ذلك فيما إذا كان عليه نحو ما على الدراهم من تمثال الأصنام ونحوها مما يسجد له .

ثم انه صرح جماعة من الأصحاب بعدم الفرق في السكراة بين مثال الحيوان وغيره ، لاطلاق النصوص ، بل نسبة بعض منهم إلى الأكثر ، وآخر إلى الأصحاب تارة ، وإلى المشهور أخرى ، كما أنهم لم يحكوا الخلاف إلا عن ابن إدريس ، فخصها بالأول ، وفيه أن المحكي عنه التعرض للخاتم خاصة ، وظاهر كل من عبر فيه بالصورة وفي الثوب بالتمثال كالتن وغيره ، بل لعل أكثر عبارات الأصحاب على ذلك موافقته لما صرح به في الروضة وحاشية الارشاد والمحكي عن حاشية المديني والروض من اختصاصها بالحيوانات بخلاف التمثال ، قال في كشف اللثام : ظاهر الفرق تغاير المعنى ، وقد يكون المراد بالصور صور الخيوانات خاصة ، وبالتماثيل الأعم ، ولعل وجه الفرق أنه المنساق مما ورد فيه ، وما سمعته مما روي « ان نقش خاتم أبي الحسن ( عليه السلام )



هلال ووردة » واحتمل صحيح ابن بزيع السابق الوارد في المعلم أنه المراد من التماثيل ، فيكون نصاً في غير ذي الروح ، لكن قد يقال إن ذلك تفنن منهم في التعبير ، وإلا فالهكي عن أكثر اللغويين تفسير الصورة والمثال والتمثال بما يشمل غير الحيوان ، ومقتضاه حينئذ اتحاد المراد في المقامين ، وامله الأقوى ؛ إلا أن المنساق إلى الذهن خصوصاً من لفظ الصورة المرادف لها التمثال ذو الروح ، وربما يؤيده إطلاق نفي البأس عن تمثيل غير الحيوان من الشجر ونحوه المقتضي عموم سائر الأحوال التي حال الصلاة أهمها وأعظمها ، وما سمعته من زوال الكراهة بتغيير الصورة المنصرف إلى الذهن منه ذلك ، خصوصاً بعد ملاحظة ما في الصحيح (١) « لا بأس أن يكون التماثيل في البيوت إذا ميزت رؤوسها » ونحوه غيره ، بل لا يخفى على من لاحظ ذلك ، وخبر ابن أبي عمير السابق وخبر الطنفسة وخبر الحاتم وجميع ما ورد من النصوص (٢) في تعذيب المصورين وتكليفهم نفخ الروح ، وقوله تعالى (٣) : « يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل » وما قيل في تفسيرها ، قيل : قال في الوافي : « التمثال الصورة ، وقد يخص بما فيه روح ، لأنه المحرم تصويره والمكروه استعماله دون غيره مما لا روح فيه » ثم نقل ذلك عن الصادق (عليه السلام) ، وغير ذلك من النصوص أنه يمكن القطع بأن المراد من الصورة والتمثال المنهي عن فعلها واستعمال ما فيها لذي الروح ، كما يؤمى إليه إطلاقها في السؤال أو غيره ، ثم ذكر خواص ذي الروح من قطع الرؤوس ونفخ الروح ونحو ذلك ، ضرورة إشعار كون ذلك مما هو مفروغ منه ، ومن هنا مال إلى التخصيص المزبور المجلسي في الهكي عن بحاره ، والاصبهاني في كشفه ، والأستاذ الأكبر في شرحه ، بل

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٣ من كتاب الصلاة

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٢ و ٥ و ١٢

(٣) سورة السبا - الآية ١٢

هو الذي وجدناه في السرائر كما حكاه عنها في كشف اللثام وغيره لا خصوص الخاتم ، بل أيده زيادة على ذلك في كشف اللثام بأنه لو عمت السكراة كرهت الثياب ذات الأعلام ، أشبه الأعلام بالأخشاب والقصبات ونحوها ، والثياب المحشوة أشبه طرائقها المحيطة بها ، بل الثياب قاطبة ، أشبه خيوطها بالأخشاب ونحوها ، وإن كان هو كما ترى واضح الضعف ، ضرورة عدم صدق التمثال على شيء من ذلك ، وهو المدار ، هذا كله إن لم نقل إن التمثال حقيقة في صورة ذي الروح ، وأنه إن صح تمثال شجر فجاز كما عن العرب المهمل ، وإلا فلا إشكال أصلاً ، إلى غير ذلك من المسكروحات والمندوبات التي ذكرنا بعضها سابقاً ، وتضمن النصوص والمطولة من كتب أصحابنا التعرض لها تماماً ، من أرادها فليرجع اليها ، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين صلوات متتابعة إلى يوم الدين ، ووقفنا بيركتهم إلى إتمام ما بقي من كتاب الصلاة عاجلاً متبوعاً بقتيم ما بقي من هذا الشرح ، انه أكرم المسؤولين ، وأجود المعطين ، وأرحم الراحمين ، وخير الموفقين .

### ﴿ المقدمة الخامسة في مكان المصلي ﴾

وقد قيل إنه في عرف الفقهاء بين معنيين : أحدهما باعتبار إباحته ، والآخر باعتبار طهارته ، وفيه نظر بل منع ، إذ الظاهر كما ستعرف إرادة معنى مجازي منه بالنسبة إلى الثاني ، أما الأول فعن الإيضاح « أنه في عرف الفقهاء ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط ، وما يلاقي بدنه وثيابه وما يتخلل بين مواضع التلافة من موضع الصلاة كما يلاقي مساجده ويمحاذي بطنه وصدره » وهو قريب إلى ما عن بعض الحكماء من « انه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي » لكن أورد عليه بأنه يقتضي بطلان صلاة ملاصق الحائط المغصوب ، وكذا واضع الثوب المغصوب الذي لا هواء له بين الركبتين والجبهة ، والحكم به غير واضح ، والقائل به غير معلوم ، ولذا

عدل عن تعريفه إلى انه الفراغ الذي يشغله بدن المصلي أو يستقر عليه ولو بوسائل ، وبطلان الصلاة تحت الخيمة والسقف المفصولين لو قلنا به ليس من حيث كونه مكاناً للمصلي ، بل من حيث صدق التصرف والانتفاع ، إذ هما بالنسبة إلى كل شيء بحسبه ، قلت : ستعرف تحقيقه بالمعنى الثاني بما لا مزيد عليه عند البحث في اعتبار الطهارة فيه ، بل ستعرف المراد بالأول الذي متى تحقق وصف الغصب عليه كانت الصلاة باطلة ، لعدم اجتماع الأمر والنهي ، وأن المدار فيه على صدق كون الواجب من أفعال الصلاة تصرفاً فيه من حيث كونه محلاً ضرورياً للجسم فراغاً أو مستقراً وإن اختلف ذلك باعتبار القيام والركوع والسجود وغيرها من الأجزاء ، أما المندوبة كجلسة الاستراحة ونحوها فالبطلان مع غصب المكان فيها من حيث التشريع ، وإلا فلو فرض غصب الفضاء مثلاً فيها فليس يقتضي إلا بطلانها لا بطلان الصلاة ، لعدم الملازمة بينهما ، بل بطلان بعض الأجزاء الواجبة إنما هو من ذلك ، وإلا فلو أراد تداركها بالانتقال إلى الفضاء المباح مثلاً صححت الصلاة ، بناءً على عدم قدح مثل التشريع المزبور فيها ، وأنه إنما يقتضي فساد ذلك الجزء خاصة ، فعلى الافتصار عليه تبطل الصلاة لفقد الجزء ، وأما مع التدارك فالصلاة صحيحة ، وتسمع تحقيق ذلك إن شاء الله في القراءة ونحوها من أفعال الصلاة .

وعلى كل حال فمدار البطلان في الغصب على ما عرفت ، وإلا فلو فرض كون يده في حال القيام مثلاً أو في حال الركوع أو غيرها مما لا مدخلة لمكان وضعها في الصلاة في مكان مفصوب لم تبطل الصلاة من حيث غصب بعض المكان ، بل لو فرض كون مكان بعض ثيابه المتصلة به مفصوباً فكذلك ، ضرورة عدم تصور اتحاد الأمرين فيه : أي السكون الصلوتي والسكون الغصبي ، كما هو واضح ، ومن التأمل في ذلك فضلاً عما تسمعه إن شاء الله فيما يأتي تعرف المراد من المكان الذي تشترط إباحته في

الصلاة بحيث تبطل الصلاة بعدمها حتى بالنسبة إلى ما يستقر عليه منه ولو بوسائط ، فانه لا ريب فيه في الاستعلاء الحقيقي ، أما إذا كان مثل ساباط أو أرجوحة غصب قوائمها وفضائها محالاً فقد يتأمل في البطلان فيه ، لعدم صدق اتحاد الكونين فيه وإن كان هو بالواسطة مستقراً عليه ، ولعل من ذلك الصلاة في السفينة التي فيها لوح منصوب متوقف عليه بقاؤها في البحر مثلاً ، فإن المتجه الصحة إذا لم يكن مباشراً لذلك اللوح ولو بالواسطة كما مرّح به المحقق الجزائري في شافيته ، ولعله لا ينافيه ما في الذكرى من البطلان في السفينة ولو كان المنصوب لوحاً واحداً مماله مدخل في استقرار المصلي ، بناءً على إرادته من المدخلة ما لا يشمل محل الفرض ، فتأمل جيداً ، بل قد تأمل المحقق الجزائري في شافيته في البطلان بغصب غير ما استقر عليه المصلي وما تقع عليه مساجده ولو بواسطة أو وسائط من الفضاء ، قال فيها تارة بعدما سمعت : وقيل : المراد بالمكان ما يشغله المصلي من الحيز أو يستقر عليه ولو بالواسطة أو الوسائط ، فيدخل فيه الهواء المنصوب وإن كان الاستقرار على موضع مباح ، وفيه تأمل ، وفي حاشية على هذا الكلام مكتوباً بعدها منه كالجنّاح إلى الدار المنصوبة ، مثلاً لو صلى في نفس الجنّاح المباح تكون الصلاة باطلة ، لأن الهواء إلى عنان السماء مملوك لصاحب تلك الدار المنصوبة فيكون الهواء المحيط ببدن المصلي في الجنّاح منصوباً تبعاً للدار ، والحق أن الهواء لا يملك ، نعم لصاحب الدار أولوية بالفضاء المقابل ، وقال في الشافية تارة أخرى : الرابع الرواشن والأجنحة الخارجة إلى حيث يكون ما تحتها ملك غيره ، وكذا الحفائر العميقة بحيث يكون ما فوقها ملك غيره مع عدم الضرر . فإن قلنا إنه لا يملك إلا ما جرت به العادة وكانت هذه خارجة عنه جازت الصلاة فيها ، وإن قلنا إنه يملك إلى عنان السماء وتخوم الأرض احتمل الصحة في نحو الأجنحة أيضاً ، لأن المنصوب إنما هو الهواء ، وهو ملاصق للمصلي ، فلا يقدح في الصحة كالحائط والسقف المنصوبين ، ومثله الرف المعلق

بين تخلين للمالك الرف. إذا كان ما تحته من الأرض منصوباً ، وإن كان ما ذكره واضح النظر فيه ، للسيرة المعلومة في ذلك الفضاء ، وجريان حكم الأملاك عليه ، وليس هو في الحقيقة ملكاً للهواء بل الفضاء ، و فرق واضح بينهما ، نعم قد يشك في ملك خارج المعتاد منه ، وعلى تقدير الملك فحكمه حكم غيره مما لم يكن خارجاً عن المعتاد الذي جزم الشهيد وغيره بالفساد فيه ، ووجهه واضح .

وكيف كان في ( الصلاة في الأماكن كلها جائزة بشرط أن يكون ) المكان ( مملوكاً أو مأذوناً ) في السكون ( فيه ) باجماع العلماء كافة في المدارك ، وبلا خلاف فيه في الذكرى وبين العلماء في التذكرة مع التقييد بالخلو عن النجاسة ، والأخبار به متواترة معنى إلا ما خرج بالدليل في المحكي عن البحار ، قلت : لعل منها نصوص (١) عموم مسجدية الأرض التي في بعضها (٢) أيضاً « أننا أدركتني الصلاة صليت » مضافاً إلى إطلاقات الصلاة ، والمراد بالاذن الأعم من الشرعية والمالكية ، فيشمل المباحات ونحوها ، ولا ينافية قوله : ( والاذن قد يكون بعوض كالأجرة وشبهها وبالاباحة ، وهي إما صريحة كقوله : صل فيه ، أو بالفحوى كاذنه في السكون فيه ، أو بشاهد الحال كما إذا كان هناك إمارة تشهد أن المالك لا يكره ) إذ لم نقل إن الاباحة تشملها أيضاً ، فأقصاه بيان تعميم إذن المالكية ، وهو لا ينافي غيرها . نعم ننظر فيه في المدارك بأن جعل المستأجر من أقسام المأذون فيه الذي هو قسيم للمملوك غير جيد ، لأن الاجارة تقتضي ملك المنفعة ، فكان الأولى إدراج المستأجر في المملوك كما فعله غيره من الأصحاب ، وقد يدفع بأن الاذن بعوض لا يجب أن تكون اجارة يملك فيها المنفعة ليندرج في الملك ، فاعل المصنف أراد به ما لا يحصل به ملك المنفعة ، كما هو واضح ، ونظر فيه أيضاً تبعاً لجده في المسالك بأن تمثيله للفحوى بالاذن في السكون غير واضح ،

إذ المعبود من اصطلاحهم أن دلالة الفحوى هي مفهوم الموافقة ، وهو التنبيه بالأدنى على الأعلى : أي كون الحكم في غير المذكور أولى منه في المذكور باعتبار المعنى المناسب المقصود من الحكم ، كالأكرام في منح التأنيف ، وقد مثل له هنا بادخال الضيف في المنزل للضيافة ، وهو إنما يتم مع ظهور المعنى المناسب المقصود من الادخال ، وكونه في غير المذكور وهو الصلاة مثلاً أتم منه في المذكور ، وصرحها إلى مناقشة لفظية اصطلاحية لا تحسن من مثله بعد وضوح المراد ، وإلا فالفحوى عند متشعبة العصر ليست إلا حصول القطع بالرضا بسبب صدور فعل من المالك أو قول لم يكن المقصود منه بيان الرضا في المراد ، أو غيرها بلامراعاة أولوية ومساواة ونحوها من أسباب القطع ، ولعل المصنف يريد السكون الذي ليس بصلاحي المستفاد منه السكون الصلاحي بالفحوى لا مطلق السكون الذي أحد أفراد السكون الصلاحي ، فيكون من مدلول عبارة الاذن لاستفاداً من الفحوى ، وأما دليل جواز غير الناقل من التصرف بالقطع المزبور فالسيرة القطعية ، بل يمكن دعوى الضرورة من المذهب بل الدين ، سواء كان الرضا المقطوع به فعلياً أو تقديرياً ، بمعنى أنه لو علم به رضي به ، وربما كان في خبر سعيد بن الحسن (١) إيماء إليه ، قال : « قال أبو جعفر ( عليه السلام ) : أيحيي أحدكم إلى أخيه فيدخل يده في كيسه فيأخذ حاجته فلا يدفعه ؟ قلت : ما أعرف ذلك فينا ، فقال أبو جعفر ( عليه السلام ) : فلا شيء إذا ، قلت : فاهلاك إذا ، فقال : إن القوم لم يعطوا أحلامهم » كالروى عن كتاب الاختصاص للعقيد عن أبان بن تغلب عن ربعي عن يزيد العجلي (٢)

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤ وفي الوسائل عن

يزيد العجلي وهو الصحيح

قال : « قيل لأبي جعفر (عليه السلام) : إن أصحابنا بالسكوفة لجماعة كثيرة فلو أمرتهم لأطاعوك واتبعوك ، قال : يحیی : أحدهم إلى كيس أخيه فيأخذ منه حاجته فقال : لا ، قال : هم بدمائهم أبخل ، ثم قال : إن الناس في هدنة تناكحهم وتوارثهم حتى إذا قام القائم (عليه السلام) جاءت الزائلة وآتى الرجل إلى كيس أخيه فيأخذ حاجته فلا يمنعه » وتزيلهما على صورة علم المالك به لا داعي إليه ، وإن كان في قوله (عليه السلام) : « يدفعه » و« يمنعه » نوع إيماء إليه ، ونصوص (١) عدم حل مال المسلم أو المؤمن إلا بطيب نفسه إن لم تشمل مثل الفرض يجب تخصيصها به .

ولا فرق في ذلك بين المکان وغيره من أموال المسلم ، ومنع ثاني الشهيدين الاكتفاء بشاهد الحال في الالباس بخلاف المکان ، قال : اقتصاراً فيما خالف الأصل ، وهو التصرف في مال الغير بغير إذنه على محل الوفاق قد لا يريد به ما يشمل الفرض ، وإلا كان واضح الفساد بما عرفت ، وكذا نظر في المدارك في اكتفائه في شاهد الحال بأن يكون هناك إمارة تشهد أن المالك لا يكره بأنه غير مستقيم ، لأن الإمارة تصدق على ما يفيد الظن أو منحصرة فيه ، وهو غير كاف هنا . بل لا بد من إفادتها العلم كما بيناه ، وظاهره المفروغية من عدم الاكتفاء بما لا يفيد القطع من شاهد الحال ، قلت : هذه العبارة كما وقعت للمصنف حكيت عن غيره ، فإن كان ظاهرها ذلك فهو ظاهر الجميع ، بل قد عرفت أنه معقد وفاق الشهيد الثاني في خصوص المکان ، ولعل مرادهم منه ما جرت السيرة والطريقة في سائر الأعصار والأمصار على الأخذ به والتصرف معه مما نصب دلالة على الاذن ، كنعيب الضاييف والرباع ونحوها التي في كثير من الأحوال لم يحصل العلم بالرضا معها بل ولا الظن المعتد به ، بل يؤخذ بظاهر ما وقع منه مثلاً مما هو منصوب الدلالة على الاذن من أفعاله ما لم يعلم الكراهة ، ولعل هذا الظاهر

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب مآكل المصلي - الحديث ١ و ٣

من الأفعال أو غيرها حجة كظاهر الأقوال ما لم يحصل الصارف المعتد به في صرف أمثاله ، لا أن المراد بشاهد الحال الكناية عن حصول الظن مطلقاً وإن لم يكن بسبب فعل يعتاد التعويل عليه مثلاً من المكلف ، أو اتساع في التصرف به لم يعتد المنع عنه ، أو نحو ذلك ، فانه لا يساعد عليه دليل بحيث يخرج به عما علم عقلاً من قبح التصرف في مال الغير بدون طيب نفسه بخلاف الأول الذي قامت عليه السيرة المزورة التي بالأقل منها يخرج عن ظاهر ذلك ، ولا قبح للعقل هنا قطعاً ، فلعل المصنف وغيره ممن عبر بشاهد الحال يريد ذلك ، وهو شيء غير مستنكر حتى يحتاج إلى التنزيل على إرادة ما يفيد العلم كما وقع من بعض متأخري المتأخرين ، بل لم يتعارف التعبير عن ذلك بهذه العبارة ، وأمله المراد مما حكى عن البحار والكفاية من جواز الصلاة في كل موضع لم يتضرر المالك بالسكون فيه وجرت العادة بعدم المضايقة في أمثاله وإن فرضنا عدم العلم برضا المالك ، بل عن البحار من أن استتار العلم ينفي فائدة هذا الحكم ، إذ قلما يتحقق ذلك في مادة ، فاعتبار الظن أوفق بعمومات الأخبار ، وإلا فإن أرادوا بذلك مطلق الظن كان فيه ما عرفت ، بل لعله مراد العلامة الطباطبائي بقوله :

والأذن بالنص وبالفحوى ومن \* شواهد الأحوال في ذلك استتب

فكلما لم تجر فيه العادة \* بالمنع لم تفسد به العبادة

بل بنى بعضهم جواز الصلاة في الأراضي المتسعة على قيام شاهد الحال . مصرحاً بعدم اعتبار العلم فيه ، بل ظاهره أن مداره على عدم علم السكرامية ، ولعله كذلك حيث لا يقوم شاهد حال على السكرامة ، للسيرة القطعية على أمثال هذه التصرفات من غير مراعاة إذن المالك وأنه ممن له الأذن أولاً ، أو من أعداء الدين أولاً ، بل يمكن عدم مراعاة منعه فضلاً عن إذنه فيما يلزم الحرج والعسر والضرر باجتنابه كما جزم به شيخنا في كشفه ، قال : لأن المالك للمالك ومالكه أذن في ذلك باعتبار لزوم المنع للحرج العام ،



فيسري إلى الخصوص كما في المياه إن لم يترتب ضرر على بعض المالكين والعابرين ، وإن كان قد يناقش فيه بدمم اقتضاء في الحرج في الدين والضرر والضرار حل أموال المسلمين المحرمة في الكتاب والسنة وفطرة العقل مجاناً بلا عوض ، وإلا لاقتضى ذلك إباحة كثير من المحرمات ، ولعله بعموم التحريم يستكشف أنه لا حرج لا يتحمل في الحرمة المزبورة ، وكأنه لذا وغيره أطلق غير واحد من الأصحاب كالشهيد في الذكرى وغيره حرمة التصرف مع العلم بالكراهة في الأراضي المتسعة ، بل هو المستفاد من جعل التصرف فيها بشاهد الحال ، بل يمكن تحصيل الإجماع على خلافه من ملاحظة حصرهم أسباب إباحة مال الغير في الاذن ولو بعوض أو الفحوى أو شاهد الحال ، ودعوى أن مالك الملك الأصلي أذن بذلك معاصرة واضحة ، لعدم الدلائل على إذنه ، ضرورة أن الأصل في الحكم المزبور السيرة ، وهي غير معلومة في الفرض . أو معلوم عدمها ، فينبذ الاقتصار على المعلوم منها من الذي لم يعلم الكراهة فيه هو المتجه .

لكن الانصاف مع ذلك كله أنه يمكن دعوى تحقق السيرة في نحو الأراضي التي في غاية السعة التي كان بناء ملك المالك لها من المالك الأصلي على جواز هذه التصرفات من الاستطراق والمكث اقتضاء الحوائج وأمثالها فيها ، فنحو ملك المياه المحاذة في الأنهار العظيمة التي لا ينكر تحقق السيرة على عدم الامتناع من الشرب منها ، ونقل المياه للمسافرين والمترددين ونحو ذلك وإن كره المالك ، فالتحقيق حينئذ التفصيل في الأفراد وتمييزها بحسب قيام السيرة ، فمنها ما يجوز التصرف فيه بالصلاة ونحوها وإن كره المالك ، ومنها ما قد عرفت من أن مقتضى السيرة فيه عدم مراعاة كون المالك مما له الاذن أو لا أو ممن يأذن أولاً ، بل المدار عدم علم الكراهة ، ولعله كذلك في كل ما كان مستند التصرف فيه شاهد الحال كالمضاييف والرباع ونحوها ، أما ما كان مستنده الفحوى : أي القطع بالاذن فلا بد من اعتبار حصول العلم بالاذن ممن له الاذن من مالك

أو ولي إجباري أو شرعي مع المصلحة أو عدم المفسدة ، وإلا لم يجوز التصرف قطعاً ، ضرورة عدم الجدوى بالعلم بمحصولها على تقدير من التقادير مع احتمال غيره كما هو واضح ، وحينئذ فلا فرق في هذا بين العلم بكونه لمولى عليه وعدمه ، أما الأول أى الذي قامت السيرة على التصرف فيه بدون مراعاة الاذن إذا علم بكونه لمولى عليه ففي الذكرى أن الظاهر الجواز ، لإطلاق الأصحاب ، وعدم تخيل تحقق ضرر لاحق به كالاستغلال بمخاطبه ، ولو فرض ضرر امتنع منه ومن غيره ، ووجه المنع أن الاستناد إلى أن المالك أذن بشاهد الحال ، والمالك هنا ليس أهلاً للاذن ، إلا أن يقال : إن الولي أذن هنا ، والطفل لا بد له من ولي ، قلت : لا يخفى عليك ما فيه وإن تبعه غيره عليه ، إذ لا إطلاق للأصحاب يطمان به في إدراج هذه الصورة على وجه يصلح للمعذر عن القول بغير علم ، وعدم الضرر لا يبيح التصرف في أموال الناس الذي ليس به الاستغلال بالمخاط ، إذ هو انتفاع لا تصرف ، وقد يفرق بينهما ، وما ذكره في وجه المنع بدفعه ما عرفت سابقاً من أنه ليس ببناء التصرف على حصول الاذن ، وإلا لم يجوز مع ظن عدمها أو الشك فيها ، بل مبناه السيرة القطعية ما دام لم يعلم الكراهية ، وأولياء الطفل منهم من له الاذن من غير اشتراط المصلحة ، وآخر ليس له ذلك إلا معها ، فالتحقيق بناء الحكم في الفرض المزبور على السيرة ، فإن كانت جاز التصرف بالمراعاة شيء من ذلك ، وإلا فلا ، والظاهر تحققها في نحو الأراضي المتسمة والأنهار والطرق المرفوعة وأمثالها وإن علم بكونها لمولى عليه .

﴿ و ﴾ كيف كان في المكان المفصوب الذي هو غير ما عرفت ﴿ لا تصح الصلاة فيه للغاصب ولا لغيره ممن علم بالغصب و ﴾ كان مختاراً ، ﴿ إن صلى عامداً عالماً ﴾ والحال هذه ﴿ كانت صلاته باطلة ﴾ للإجماع محصله ومحكيه صريحاً وظاهراً مستفيضاً

إن لم يكن متواتراً ، ولبعض النصوص (١) التقدم في اللباس المنجية سنداً ودلالة بما عرفت ، كـ بعض الأخبار (٢) الواردة في حل ما فيه الخس من المساكن الشيمة لتصح عباداتهم ، ولاجماع المسلمين على حرمتها فيها ، لأن أكوانها حركات وسكنات بعض أفراد الغصب المعلوم حرمة ، فيمتنع الأمر الذي تتوقف عليه صحة العبادة بها ، ضرورة امتناع اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد شخصي عرفاً ، لقبح التكليف بما لا يطاق عندنا ، بل يمكن دعوى استحالة أصل التكليف هنا باعتبار عدم تصور تحقق طلب الفعل وطلب تركه في وقت واحد من مكلف واحد ، وكون متعلق الأمر هنا الصلاة والنهي الغصب وهما كليان متغايران يجتمعان ويفترقان لا يجدي في رفع اتحاد الحركة والسكون الخارجيين اللذين هما محل تحقق الكلين معاً ومتعلق خطاب الله ، كما أنه لا ينافي ما ذكرناه عدم كون التكليف بالكلية تكليفاً بالفرد على ما هو التحقيق ، بل ولا أن مقدمة الواجب من التوصليات التي يمكن حصولها بالمحرّم ، إذ الظاهر أن نحو ما نحن فيه من أفراد أمثال هذه الكليات لا إشكال في تعلق الأوامر بها تعلقاً لا يحصل امتثاله بالمحرّم ، والتدقيقات الحكمية التي هي عند التأمل خيالات وهمية بل شبيهة بالخرافات السوداوية لا يبنى عليها شيء من الأحكام الشرعية ، على أنه قد كتبنا والله الحمد رسالة مستقلة في فسادها على التفصيل ، فما وقع من جماعة من متأخري المتأخرين ممن له أنس ببعض التدقيقات الكلامية من القول بالصحة تبعاً للمحكي عن الفضل بن شاذان المحتمل صدور ذلك منه للالتزام للعامة على مقتضى قياسهم وأصولهم في غاية الضعف بل الفساد ، بل لو أغضى عن ذلك كله أمكن دعوى فهم أهل العرف من أمثال هذين الخطابين : أي « صل » و« لا تغصب » تحكيم خطاب النهي على الأمر ، فيراد الصلاة حينئذ في غير المغصوب ،

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب الأتقال - الحديث ١٢ من كتاب الخس

كالإمام والخاص المطلقين ، وتفصيل هذه الجملة ذكرناه في الأصول تحريراً وتقريباً ،  
والحمد لله رب العالمين .

ولا فرق في جميع ما ذكرنا بين مفصوب العين والمنفعة ولو بدعوى الاستيجار  
أو الوصية بها أو الوقف كذباً ، بل من الغصب التصرف في الأعيان التي تعلق بها حق  
مالي للغير كحق التحجير المانع من تصرف الغير بالمحجر وإن لم يدخل به في الملك ،  
أما حق السبق في المشتركات كالسجدة ونحوه ففي بطلان الصلاة بغصبه وعدمه وجهان  
بل قولان ، أقواهما الثاني وفقاً للعلامة الطباطبائي في منظومته ، لاصالة عدم تعلق الحق  
للسابق على وجه يمنع الغير بعد فرض دفعه عنه ، سواء كان هو الدافع أو غيره وإن أتم  
بالدفع المزبور ، لأولويته ، إذ هي أعم من ذلك قطعاً ، وربما يؤيده عدم جواز نقله  
بعقد من عقود المعاوضة ، مضافاً إلى ما دل على الاشتراك الذي لم يثبت ارتفاعه بالسبق  
المزبور ، إذ عدم جواز المزاحمة أعم من ذلك ، فتأمل .

وكذا لا فرق في الصلاة بين اليومية وغيرها ، وما عن بعض العامة من أنه  
يصلى الجمعة والعيد والجنائز في الموضع المفصوب ، لأن الإمام إذا صلى في موضع  
مفصوب فامتنع الناس فاتهم الصلاة ، ولهذا أيسحت الجمعة خلف الخوارج والمبتدعة -  
غلط فاحش ، نحو ما يحكى عن المحقق منا ، وإن كنا لم نتحققه من جواز النافلة في  
المفصوب ، لأن السكون ليس جزءاً منها ولا شرطاً فيها ، مع أنه قال في كشف اللثام  
يعني أنها تصح ماشياً مؤمياً للركوع والسجود ، فيجوز فعلها في ضمن الخروج المأمور به ،  
والحق أنها تصح إن فعلها كذلك لا إن قام وركع وسجد ، فإن هذه الأفعال وإن لم  
تتعين عليه فيها لسكنها أحد أفراد الواجب فيها ، وقطع في التذكرة ونهاية الأحكام  
بتساوي الفرائض والنوافل في البطلان ، وكأنه يريد إذا قام وركع وسجد لا إذا مشى  
وأوماً ، وهو خارج ، قلت : لا ريب في البطلان حينئذ ، واحتمال أنها لا تتشخص

بذلك - فلا يلزم من بطلان هذه الحركات والسكونات بطلانها ، بل أقصاه الانتقال إلى فردها المجرد عن هذه الأفعال - واضح الفساد ، ضرورة أنه يرجع إلى أن النافلة مجرد النية ونحوها من الأفعال القلبية ، أو هي القراءة مثلاً ، وهو خلاف المنقطع به من النصوص والفتاوى بل الضرورة ، مع أن القراءة في التحقيق أيضاً من التصرف في الفراغ ، لأن حركات الفم تقوم بالألفاظ التي هي عبارة عن الأصوات المنقطعة لا مقدمة ، فيتجه اجتماع الأمر والنهي فيه ، وأمله لذا جزم ببطلان القراءة المنذورة في المكان المنصوب في المحكي عن نهاية الأحكام والدروس والموجز الحاوي والروض والمقاصد العلية ، خلافاً لما عن مجمع البرهان من عدم البطلان ، وأما صحتها ماشياً خارجاً مؤمياً فقد يشهد لها ما تسمعه من صحة صلاة الغاصب عند الضيق ماشياً خارجاً مؤمياً ، إذ ليس مبناه إلا نفي الانتم في الكون الخروجي ، فلا مانع من وقوع الصلاة حاله فريضة كانت أو نافلة ، إلا أن الفرق بينهما عدم جواز السكيفية المزبورة في الأولى إلا في حال الاضطرار ولو للضيق ، بخلاف الثانية ، فيجوز فيها ذلك اختياراً ، وهو لا ريب فيه ، بناءً على عدم اختصاص ذلك بدليل يختص به من إجماع ونحوه ، وستعرف البحث فيه ، اسكن حمل كلام المصنف عليه كما ترى كاد يكون مقطوعاً بعدم إرادته .

وأولى منه تنزيله على ما سمعته منه في الفئلة سابقاً مما يظهر منه أنه لا يعتبر في النافلة كون ولا استقبال ولا غيرها ، فحينئذ له فعلها قائماً وجالسا وضطجماً وماشياً وراكباً ، ومحصله أن ذلك كله من ضروريات الجسم ، وإلا فلا يعتبر فيها شيء من الكون وإن كان فرد من أفرادها كذلك ، فحينئذ له فعل ما لا مدخلية للكون فيه من أفرادها كاصلاة ماشياً وإن لم يكن خارجاً من الدار الخروج المأمور به ، أو واقفاً لا بقصد إرادة الفرد الوقوفي منها ، أو غير ذلك ، وأمله لا يعتبر الإيماء للركوع والسجود فيها كي يلزم به

التصرف المهي عنه ، بل يكتفي بالقصد القلبي مع الاتيان بذكرها ، كما أنه لعله لا يرى كون الطاق في المغصوب من التصرف فيه كما سمعت وجهه ، بل قواه شيخنا في كشفه ، فيثبت يتم له القول بصحة الناقلة في المغصوب بمعنى فعل غير ذات السكون منها ، فتأمل جيداً فإنه دقيق نافع ، بل منه ومما تقدم يظهر أن البطلان الناشئ من القاعدة المزبورة لا يخص الصلاة ، بل هو ثابت في كل عبادة اتحد شيء من أجزائها مع السكون الغصبي ، بخلاف ما إذا لم يتحد فلا فساد فيه من هذه الجهة .

واعلم منه عند الفاضلين في المحكي عن المعتبر والمنتهى والسيد في المدارك والبهائي في حبله الوضوء في المكان المغصوب ، فحكوا بصحته فيه ، وينبغي أن يكون مثله الأغسال الواجبة والمندوبة ، ضرورة اشتراك الجميع في ما ذكره له من التعليل بأن السكون ليس جزءاً منها ولا شرطاً فيها ، فلا يؤثر تعلق النهي به في فسادها ، بل يمكن أولويتها منه بالصحة باعتبار أن من أجزائه المسح دونها ، وهو إمرار المناسح على الممسوح الذي هو عين الحركة ، فيكون السكون حينئذ جزءاً ، نعم هما على حد سواء لو فرض إيقاع المسح في خارج المغصوب ، لسكون الباقي حينئذ الفصل المشترك بين الجميع ، فع فرض أن السكون ليس جزءاً منه صح في الجميع ، وبه حصل الفرق بين ذلك وبين الصلاة التي قد عرفت جزئية السكون منها ، لكن في الحقائق لا فرق بينهما في ذلك ، لأن المكان كما يطلق على ما استقل عليه الانسان واعتمد عليه كذلك يطلق على الفراغ الذي يشغله بدن الانسان كما عرفت في تعريفه ، فكما أن القيام في الصلاة منهي عنه باعتبار أنه استقلال في المكان كذلك حركات اليد في الوضوء في هذا الفراغ ، وإذا بطلت بطل الوضوء ، وهو كما ترى واضح الفساد ، ضرورة أن حركات اليد وإن كانت محرمة إلا أنه لا يستلزم ذلك بطلان الوضوء ، لأنها ليست أجزاءً ، بل هي

مقدمة لخصوص فرد من أفراد الغسل الذي هو عبارة عن انتقال الماء من جزء إلى آخره فالنهي حينئذ عن أمر خارجي لا مدخلية له في العبادة ، بخلاف قيام الصلاة ونحوه من حرركاتها وسكناتها ، ومثلها المناقشة من بعض مشائخنا أيضاً بأن المقدمة إذا انحصرت في الحرام فالتكليف بذاتها إن كان باقياً لزم التكليف بالمحال ، وإن لم يكن باقياً لزم أن لا تكون المقدمة واجبة مطلقاً ، لأن وجوبها من جهة وجوب ذبيها ، إذ هي أيضاً كما ترى يدفعها فرض المسألة الوضوء مثلاً بالمكان المنصوب مع القدرة على المباح ، فلا انحصار للمقدمة بالمحرم ، وأوضح منها فساداً ما عن الذكرى من المناقشة بأن هذه الأفعال من ضرورتها المكان ، فالأمر بها أمر بالسكون مع أنه منهي عنه ، إذ بعد تسليم التلازم بين هذين الأمرين لا يقتضي توقف امتثال الأمر بالأفعال على امتثال الأمر بالسكون ، فالعصيان فيه حينئذ لا يقتضي بطلاناً في الأفعال بعد عدم ثبوت اشتراط صحتها بعدم العصيان في السكون ، إذ التلازم بين الأمرين لا يقتضي ذلك قطعاً ، كما هو واضح .

نعم قد يناقش بأن الغسل جريان الماء على المغسول ، وانتقال الماء من جزء إلى آخر ، وكل منهما حركة توليدية من المكلف في المنصوب ، فهي محرمة لا يصح تعلق الأمر بها فيبطل ، ألهم إلا أن يقال : إن الغسل عبارة عن نفس الأثر الحاصل من تلك الحركة ، فهي مقدمة له لا عينه ، فلا يقدح حرمتها حينئذ في صحة العبادة التي هي شيء آخر غيرها ، أو يناقش بأن أهل العرف لا يتوقفون في صدق التصرف عرفاً في المكان المنصوب بنفس الوضوء والغسل والانتفاع ، بل لو كان مسقط الماء مضموناً بالمكان كفاً في الصدق المزبور فضلاً عن نفس الوضوء فيه مثلاً ، والمدار في الحرمة على هذا الصدق لا على تلك التدقيقات الحكيمة ، ولعله لذا جزم بالبطلان في المحكي عن نهاية الأحكام والذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والمقاصد العالية ومجمع البرهان ، بل تسرى شيخنا وحيد عصره الشيخ جعفر إلى البطلان في كل

ما يعمد الوضوء فيه تصرفاً فيه بحسب حاله حتى اللباس والنعل المغصوبين ونحوهما مما يصدق معه التصرف فيه بالوضوء ، لكنه كما ترى غريب ، والفرق بين ما يكون التصرف فيه حال الوضوء أو بنفس الوضوء في غاية الوضوح ، وأعله صدر ذلك منه ( رحمه الله ) لشدة تورعه عن اجتناب المحرمات . نعم لا يبعد القول بالبطالان في خصوص الوضوء بالفراغ المغصوب ، لما عرفت .

وقضاء الدين ليس من العبادات ، فلا ينبغي التأمل في صحته في المغصوب كغيره من أقسام المعاملات والايقاعات فعلية وقولية ، إذ نحو هذه الحرمة فيها لا تستلزم البطالان ، بل وكذا الصوم من العبادات الذي لا تصرف في شيء منه فيه ، والانتفاع به حاله لا يقتضي البطالان قطعاً ، ولذا جزم بصحته وقضاء الدين في المحكي عن نهاية الأحكام والدروس والموجز ، فما عن الروض والمقاصد العملية من التردد في غير محله ، أما الزكاة والخمس والكفارة ونحوها ففي المحكي عن الروض والمقاصد الجزم بالبطالان فيها ، كالمحكي عن الكتب الثلاثة في خصوص الزكاة وإن كان يلزمه ذلك فيما بعدها ، ولعله لأن الدفع نفسه هو الابتاء المشروط بنية القرية ، ويمكن أن يكون المراد منه الوصول والدفع مقدمة ، فحينئذ يتجه الصحة ، والله أعلم بتحقيق ذلك كله ، وربما يوفق الله لتفصيل البحث في جميع ذلك في محل آخر .

وكيف كان فقد عرفت أن مدار البطالان الناشئ من قاندة الاجتماع الاتحاد المزبور ، فمع عدمه يكون المتجه الصحة ، فلو صلى تحت سقف مغصوب أو خيمة فقد جزم في جامع المقاصد بأنه لا بطلان فيه من حيث إباحة المكان ، لأنه لا يعد مكاناً بوجه من الوجود وإن كان المصلي متصرفاً بكل منهما ومنتفعاً به ، لأن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به ، والانتفاع فيه بحسب ما أعد له ، قال : « لكن هل تبطل بهذا القدر من التصرف ؟ لا أعلم لأحد من الأصحاب المعتبرين نصريحاً في ذلك بصحة



ولا فساد ، والتوقف ، ووضع السلامة إلى أن يتضح الحال .  
قلت : قد يقوى الصحة وفقاً للشهيد في البيان والمحكي عن الروض والمحقق  
الجزائري في شافيته والعلاءة المجلسي في البحار ، للفرق الواضح بين الانتفاع حال الصلاة  
وبين كون الصلاة نفسها تصرفاً منهاً عنه ، والمتحقق في الفرض الأول ، إذاً لا كون  
من الحركات والسكنات في الفضاء المحلل ، ويقارنها الانتفاع حالها بالحرم ، وهو أمر  
خارج عن تلك الأكوام لا أنها أفراد : ضرورة عدم حلول الانتفاع فيها لحلول الكلبي  
في أفرادها ، كما هو واضح بأدنى تأمل ، وقد مرّ في لباس المنصوب ما يزيد ذلك  
إيضاحاً ، وربما اشتبه الحال على بعض الأعيان فحكم بالبطالان في ذلك وأشباهه حتى  
تعدى إلى الحجر الواحد في حائط الدار ، وقارب في ذلك ما يحكى عن أهل البحرين  
من بطلان الصلاة مع غضب الجدار ، بل أدرجوه في المكان بتقريب أنه ما أحاط بك ،  
والجدران محيطية وإن كان جدران سور البلد ، قال : « يعتبر في المكان الإباحة بحيث  
لا يتوجه إليه منع التصرف أو الانتفاع بوجه من الوجوه في أرض أو فضاء أو فراش  
أو خيمة أو صهوة أو أطناب أو حبال أو أوتاد أو خف أو نعل أو مركوب أو سرجه  
أو طائله أو رحله أو نعله أو باقي ما اتصل به أو بعض منها مع الدخول في الاستعمال  
وإن قل أو سقف أو جدار أو بعض منهما ولو حجر واحد ، وإباحة البيت مع إحاطة  
جدار الدار المنصوب ، لا يخرج منه من حكم المنصوب ، بخلاف سور البلد » وهو  
كما ترى وإن خالف المحكي عن أهل البحرين باستثناء سور البلد لسكنه أيضاً لا يوافق  
ما سمعته منا ، وكان استثناءه للسور لعدم صدق الاستعمال ، أو لأن النصب في مثل  
السور ونحوه مما يعسر التجنب عنه ، فهي كالأراضي المتسعة التي يشق على الناس التحرز  
عنها ، ولا يحتاج مثل هذا التصرف فيها إلى مراعاة إذن المالك الصوري ، بل لا فرق  
فيه بين الناصب وغيره ، أو لغير ذلك مما لا حاجة إليه بعدما عرفت من اشتراك الجميع

في الصحة ، لعدم اتحاد مورد النهي والأمر في شيء من ذلك ، إذ من الواضح الفرق بين الانتفاع بالشيء حال الصلاة وبين كون الصلاة نفسها استعمالاً وتصرفاً في الشيء ، نعم لا ريب في تحقق الفساد في الثاني كما عرفتة . منصلاً .

وما عن المرتضى ( رحمه الله ) وأبي الفتح السكراجي . من الصحة في وجه في الصحاري المفصولة استصحاباً لما كانت الحال تشهد به . من الاذن فيه ليس خلافاً في ذلك قطعاً ، على أنه باطلاً واضح الفساد ، ضرورة اختلاف الأمانة والمالك والأحوال والمصلين والأوقات في منع الغصب . من استصحاب الاذن الذي شهدت به الحال ، وإلا فن الواضح الاكتفاء بمثله في التصرف في مال الغير في نحو الماقيم بعد تسليم تصور جريانه فيه ، ولا فرق في ذلك بين القول باستناد الجواز لشهادة الحال باذن المالك الصوري والمالك الحقيقي دفعاً للمخرج ، ضرورة كون الفرض في الجملة خارجاً عن موضوع الجواز على كل حال ، فيبقى حينئذ على إصالة المنع كما هو واضح ، وإذن الغاصب بالتصرف كعدمها ، ولذا قال في المحكي عن المبسوط : « فان صلى في مكان مغصوب مع الاختيار لم تجز الصلاة فيه ، ولا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلاة فيه ، لأنه إذا كان الأصل مغصوباً لم تجز الصلاة فيه » لكن عن المصنف أنه فهم منه إرادة إذن المالك لا الغاصب ، وأيده في الذكرى بأنه لا يذهب الوهم إلى احتمال جواز إذن الغاصب ، فكيف ينفيه الشيخ معللاً له بما لا يطابق الحكم ، كما أنه قد يناقش في إرادة المالك بما عن . معتبر المصنف من أن الوجه حينئذ الجواز لمن أذن له المالك ولو الغاصب لا المنع ، اللهم إلا أن يكون وجه ما ذكره الشهيد من أن المالك لا يمكن متمكناً من التصرف لم يفد إذنه الإباحة ، كما لو باعه فانه باطل لا يبيع المشتري التصرف فيه ، وفيه أن الفرق واضح بين البيع وغيره باعتبار اشتراط القدرة على التسليم في صحة البيع وعدمه ، نعم قد يقال بعدم تأثير إذن المالك في خصوص الصلاة مثلاً

لغاصب الذي لم يرفع يده عن الغصب ، ضرورة صدق اسم الغاصب عليه في حال الصلاة التي أذن المالك فيها ، مع أن التحقيق خلافه ، إذ صدق اسم الغاصب عليه وكونه آثماً باستمرار المنع على المالك لا يقتضي حرمة في نفس حركات الصلاة وسكناتها التي فرض الاذن فيها كي تبطل الصلاة بذلك ، هذا . وفي الذكرى أنه يجوز أن يقرأ « أذن » بصيغة المجهول ويراد به الاذن المطلق المستند إلى شاهد الحال ، فإن طريان الغصب يمنع من استصحابه كما صرح به ابن إدريس ، ويكون فيه التنبيه على مخالفة المرتضى (رحمه الله) وتعليل الشيخ مشعر بهذا ، قلت : لا يخفى بعده ، كما أنه لا يخفى قلة الجدوى في البحث عن مراده بعد معرفة الحكم على سائر التقادير .

﴿و﴾ على كل حال ف ﴿ إن كان ناسياً أو جاهلاً بالغصب صحت صلاته ﴾ بلا خلاف أجده في الثاني ، بل في المدارك والمحكي عن المشتى الاجماع عليه ، لعدم النهي المقتضي للبطلان ، ضرورة تعلقه في معلوم الغصب لا بمجهوله ، نعم لو انعكس الأمر بأن صلى فيه على أنه غصب فبان أنه لم يبعد البطلان هنا ، لعدم تصور نية القرية فيه ، فتأمل جيداً ، أما الناسي ففي القواعد إشكال ، ولعله لما مر في اللباس ، إلا أنه لم يقو البطلان هنا كما قواه قم ، وكأنه لأنه نزل الناسي فيه منزلة العاري ناسياً ، وهذا لا ينزل منزلة الناسي للكون ، لسكن فيه أنه يمكن أن ينزل منزلة الناسي للقيام والركوع والسجود لأن هذه الأفعال إنما فعلت فيما لا يريد الشارع فعلها فيه ، على أن علة التزويل بأن هذه الأفعال إنما فعلت فيما لا يريد الشارع فعلها فيه مشتركة وإن كان فيها مثل ما مر من أن الشارع إنما أنكر فعلها في معلوم الغصبية كما تقدم الكلام فيه مفصلاً ، ولذا كان الأقوى الصحة هناك فضلاً عن المقام من غير فرق بين الغاصب وغيره ، فلاحظ وتأمل .

﴿و﴾ أما ﴿ إن كان جاهلاً بـ ﴾ الحكم الشرعي ولو الوضعي كـ ﴿ تحريم المغصوب ﴾ وفساد الصلاة فيه وغصبية المأخوذ بالبيع الفاسد ﴿ لم يعذر ﴾ كغيره من الجاهل بالحكم

الشرعي ، فلم يند حينئذ هذا الجهل الصلاة صحة ، لتحقيق النهي فيه ، نعم لو فرض جهله بحال لاعقاب ولا إثم عليه فيه وكان متمكناً من نية القربة . مع اتجه الصحة ، لعدم النهي كما أوضحناه هناك بما لا مزيد عليه ، فما في كشف الاثام من الحكم بالبطلان مطلقاً معللاً ذلك بأنها صلاة لم يردّها الشارع وإن لم يأتها إذا كان غافلاً كما ترى ، وإن كان قد يشهد له إطلاق الفتاوى بطلان عبادة الجاهل ، إلا أنه يجب تنزيهه على غير الفرض ، لأن مدار البطلان وعدمه في المقام على تحقيق النهي وعدمه كما سمعته غير مرة ، والله أعلم .

﴿ وإذا ضاق الوقت و ﴾ كان ﴿ هو ﴾ أي الغاصب ﴿ أخذاً في الخروج ﴾ متشغلاً به صلى على هذا الحال و ﴿ صحت صلاته ﴾ وإن كان قد أتم بابتداء السكون واستدامته إلى الخروج ، أما هو فلا ريب في طاعته وعدم النهي له عنه ، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق ، وربما ظهر من المحكي عن المنتهى الاجماع عليه كما ستسمع ، فالجمع حينئذ بين هذين الواجبين الفوريين ليس إلا بذلك ، لسكن عن أبي هاشم أن الخروج أيضاً تصرف في المنصوب فيكون معصية ، فلا تصح الصلاة حينئذ وهو خارج ، سواء نضيق الوقت أم لا ، وعن المنتهى « ان هذا القول عندنا باطل » بل في التحرير « أطبق العقلاء كافة على تخطئة أبي هاشم في هذا المقام » قلت : لا ريب في صحة كلامه إذا كان الخروج لا عن ندم على الغصب ولا إعراض ، ضرورة كونه على هذا الفرض كال دخول تصرفاً فيه ، أما إذا كان مع التوبة والندم وإرادة التخلص من الغصب فقد يقال أيضاً : إن محل التوبة بعد التخلص ، والتخلص بلا إثم هنا غير ممكن بعد قاعدة الامتناع بالاختيار لا بنافي الاختيار ، فلا قبح حينئذ في تكليفه بالخروج مع تحريمه عليه كما حقق في الأصول ، فينتجه حينئذ قول أبي هاشم بحرمة الصلاة .

نعم قد يقال : إن السكون حال تشاغله بالخروج ليس صلاتياً كي يقتضي حرمة فساده ، بل الصلاة ليس إلا النية والأقوال بنساء على أنها ليست من التصرف ،

وحينئذ فلا بأس بتكليفه بالصلاة في هذا الحال ، لعدم سقوط الصلاة بحال ، والميسور بالمعسور .

لكن قد يشكل الاجتزاء بمثل هذه الصلاة بأنه مع فرض تكليفه بصلاة المختار لفائدة الاختيار لا يصلح حينئذ الخطاب بالبدل معه ، وإلا كان جمعاً بين المعوض والمعوض عنه ، وأعله من هنا نسب يحيى بن سعيد على ما قيل صحة نحو هذه الصلاة كما ستسمع إلى القيل مشعراً بنوع توقف فيها ، اللهم إلا أن يقال : إنه لا خطاب بالمبدل بحيث يراد منه الأداء حقيقة ، بل أقصاه إجراء حكم ذي الخطاب عليه من العقاب ونحوه ، ومثله لا ينافي الخطاب بالبدل حقيقة ، ولا يناقض بعدم ثبوت بدلية هذا الفرد ، ضرورة أنه يكفي فيه قاعدة الميسور ومالا يدرك مع عدم سقوط الصلاة بحال . وكذا قد يشكل بأن مقتضى ذلك أنه لو صلى هذه الصلاة من غير اشتغال بالخروج تصح صلاته وإن أتم بترك التشاغل ، وحينئذ فقول المصنف : ﴿ ولو صلى ولم يتشاغل بالخروج لم تصح ﴾ صلاته في غير محله ، إلا أن يريد الصلاة المشتملة على الركوع والسجود مثلاً ، وإلا فقد عرفت أن مقتضى ما ذكرنا صحة تلك الهيئة من الصلاة وإن لم يتشاغل ، بل مقتضاه صحة الصلاة جالساً مثلاً لو فرض مساواته القيام في المبادرة للخروج من المنصوب ، ضرورة عدم مدخلية القيام وغيره من الأكواف الصلاة على الفرض المزبور، ويندفع بأنه لا مانع من التزام ذلك كله إن لم ينعقد إجماع على خلافه . ﴿ ولو حصل في ملك غيره باذنه ثم أمره بالخروج ﴾ قبل التلبس بما يحرم بعده قطع الصلاة ﴿ ووجب عليه ﴾ ذلك فوراً مع التمكن ما لم يعلم الاذن في التراخي فيه ﴿ فإن صلى والحال هذه ﴾ والوقت متسع ﴿ كانت صلاته باطلة ﴾ قطعاً ، سواء صلاها مستغلاً بالخروج أو مستقراً كما هو واضح ﴿ و ﴾ مثله وضوحاً ما ذكره المصنف وغيره من أنه ﴿ يسلي وهو خارج إن كان الوقت ضيقاً ﴾ ترجيحاً لحق الآدمي على حق الله تعالى

مع عدم سقوط الصلاة بحال والميسور بالمسور ونحو ذلك ، فيؤمى للركوع والسجود حينئذ ، وبراعي باقي الشرائط من الاستقبال ونحوه بمقدار الممكنة من الاتيان مع مراعاة الخروج على حسب المعتاد ، فما عن المنتهى من أنه لا اعتبار بالقبلة منزل على ذلك ، كما أن ما عن نهاية الأحكام من أنه إن تمكن من القهقري وجب كذلك أيضاً ، لكن عن ابن سعيّد أنه نسب صحة هذه الصلاة إلى القيل . شعراً بنوع توقف فيها ، ومثله العلامة الطباطبائي في منظومته ، ولعله لعدم ما يدل على صحتها ، بل قد يدعى وجود الدليل على عدم باعتبار معلومية اعتبار الاستقرار والركوع والسجود ونحو ذلك ولم يعلم سقوطها هنا ، والأمر بالخروج بعد الاذن في السكون وضيق الوقت بتحقيق الخطاب بالصلاة غير مجسّد ، فهو كما لو أذن له في الصلاة وقد شرع فيها وكان الوقت ضيقاً مما ستعرف عدم الاشكال في إتمام صلاته ، فالنتجه حينئذ عدم الالتفات إلى أمره بعد فرض كونه عند ضيق الوقت الذي هو محل الأمر بصلاة المختار المرجح على أمر المالك بسبق التعلق ، فلا جهة للجمع بينهما بما سمعت ، بل يصلي صلاة المختار مقتصرّاً فيها على الواجب مبادراً في أدائها على حسب التمكن ، لكن لم أجد قائلًا بذلك ، بل ولا أحداً احتمله ممن تعرض المسألة كالشيخ والفاضلين والشهيد وغيرهم ، ولعله لأن الاذن في السكون ليس إذناً في الصلاة كي يكون الأمر بالخروج رجوعاً عما أذن ، فلا يسمع بعد فرض تعلق الأمر بالصلاة عند ضيق الوقت ، ومشروعية الصلاة كما هو المفروض لعلها من جهة الاذن في السكون مع عدم المنع عن أفراد خاصة منه ، وبالجملة الأمر بالخروج ليس رجوعاً عن الاذن في الصلاة قطعاً حتى يتجه ما سمعت ، فتأمل جيداً . وإن كان أمره بالخروج بعد التلبس بالصلاة مع اتساع الوقت ففي الإتمام والقطع والخروج مصلياً وجوه أو أقوال ، أضعفها الأخير ، بل لم أعرفه لغير الفاضل

في الارشاد ، كما أنني لم أعرف له وجهاً سوى تخيل أنه جمع بين امتثال النهي عن الإبطال والتصرف في مال الغير ، وهو كما ترى فيه . تغيير هيئة الصلاة من غير ضرورة ، الاتساع . فهو في الحقيقة ، إسقاط لحق الله لا جمع بينه وبين حق الآدمي ، وحرمة القطع إن فرض تحققها هنا فليس حينئذ إلا الوجه الأول الذي قواه الشهيد في الذكرى والبيان ، والأستاذ الأكبر ، وهو الاتمام مستقراً بالانتصحاب ، وإن الصلاة على ما افتتحت ، والمانع الشرعي كالمقلي ، مع أن المالك إن علم بتلبسه بها فهو آسر بالمنكر ، فلا ينفذ أمره ، لأن الفرض دخوله بوجه شرعي ، ولأن المالك باذنه في السكون واللبث مثلاً قادم على احتمال اشتغاله بما لا يمكنه قطعه . لاحتمال القتل أو الضرر العظيم أو نحو ذلك . وإن لم تكن متحققة بل قلنا بانقطاع الصلاة كالحديث ونحوه مما لم يتمكن منه من الاتمام فليس حينئذ إلا الوجه الثاني الذي اختاره جماعة . ترجيحاً لحق الآدمي الذي لا يجمع أداؤه صلاة الاختيار التي لم يثبت التكليف بغيرها في هذا الحال ، بل التكليف بها ، وهو مقتضى الأدلة ، فلا محيص حينئذ عن إبطال المشغول بها وتخليص مال الغير ، ثم استئناف صلاة جديدة ، لفرض الاتساع ، والاذن في اللبث ليس إذناً في الصلاة ، ولا بد من خلوة العبادة من المفاسد ، والتصرف في ملك الغير بغير إذنه مفسدة ، ألهم إلا أن يقلل بترجيح نهى الإبطال باعتبار سبق تعلقه . لفرض الدخول الشرعي من المصلي ، فهو في الحقيقة كالملزمة بالعارض ، بل مانع فيه من ذلك ، ضرورة رجوع الاذن في السكون أو اللبث مثلاً إلى الاذن في الصلاة ولو باعتبار هككونها من أفراد المطلق المأذون فيه ، والفرض أن النهي عن اللبث رجوع عن الاذن الأولي لا كشف لارادة غير هذا الفرد من المطلق ، ومثله الاذن في التصرف بمال مثلاً فرهنه أو دفن فيه ميتاً أو غير ذلك مما هو لازم شرعاً .

وربما ينقدح من ذلك التفصيل بين الكشف والبداء ، فيقطع في الأول لعدم

الاذن فيه ، وتحيلها بسوغ الاقدام . لا أنه يذهب حرمة مال الغير ، بخلاف الثاني الذي لا فرق عند التأمل بينه وبين الاذن بخصوص الصلاة ، إذ المرض تعلق الاذن بالمطلق الشامل ، والنهي رجوع لا كشف ، وأولى منه بذلك العموم في المأذون فيه ، فرجوعه حينئذ بعد التلبس في الصلاة التي نهاه الشارع عن قطعها في غير محله ، ولا يؤثر أثره فضلاً عن أن يعارض نهي المالك الأصلي ، ودعوى تقييد النهي عن الابطال بما إذا لم يرجع المالك تحكم محض ، بل لعل اللزوم في المقام من تسلط الناس على أموالها ، ضرورة اقتضائه ترتب أحكام كل ما أذنوا فيه من بيع أو رهن أو إجارة أو دفن ميت أو غير ذلك مما رتب الشارع عليه حكماً ، فلا تعارض حينئذ بين نهي الابطال وقاعدة التسلط ، ولو سلم فتقييد قاعدة تسلط الناس على أموالها بغير المقام ونحوه أولى من وجوه ، خصوصاً بعد أن أوضحنا رجوعه للاذن في الصلاة التي لا ريب في وجوب الاتمام عليه معها كما صرح به جماعة ، بل لم أجد أحداً أفنى بغيره ضائق الوقت أم اتسع ، لما عرفت من أن الاذن في اللازم شرعاً يفضي إلى المألوم كالاذن في الرهن وفي دفن الميت . نعم احتمال الوجهان الآخران في الذكرى من الأصل وإمكان الجمع بين الحقيقتين ، بل في المحكي عن مجمع البرهان لا يبعد أن لا يلزم المالك شيء على تقدير الاذن الصريح ، لأن له أن يرجع ، للاستصحاب ، والناس مسلطون على أموالهم (١) واللتزم في بعض الأفراد لدليل مثل اللزوم باذنه في الرهن والدفن ، فلا يجوز له الاخراج ، بخلاف الاذن في الصلاة ، فانه لا يضره المنع ، ولا يلزم محذور أصلاً ، إذ لا يفعله هو حراماً ، ولا يأمر بالحرام ، لأن القطع مع عدم إذنه واجب لا حرام ، وفيه ما لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرنا .

نعم المراد تعين الاتمام عليه مع هذا الفرض ، أما لو فرض حصول الضرر العظيم



على المالك مثلاً بالاتمام فذلك أمر آخر خارج عما نحن فيه ، ولعلنا نقول بالابطال معه في الاتساع ، والتشاغل به خارجاً في الضيق ، ترجيحاً لقاعدة التسلط بسبب اعتضاها بقاعدة نفي الضرر وتقديم حق الآدمي ونحو ذلك ، واليه أوماً المحقق الثاني في المحكي عن حاشية الارشاد حيث قيد الاتمام هنا بما إذا لم يحصل ضرر على المالك ، قال : « وإلا قطع قطعاً » .

وعلى كل حال فيما ذكرنا ظهر لك الحال في أكثر صور المسألة وإن لم نصرح بها جميعها ، بل منه يظهر لك التأمل في جملة من عبارات الأصحاب حتى ما في المسالك على جودته ، قال في صور المسألة : « إن من دخل أرض غيره فلا يخلو إما أن يكون بصريح الاذن في الصلاة أو في السكون ، أو بالهوى ، أو بشاهد الحال ، أو بغير إذن كمن دخل المفصوب جاهلاً بالغصب ثم علم ، وعلى التقادير الخمسة فلا يخلو إما أن يكون الرجوع في الاذن أو النهي أو العلم بالغصب قبل الشروع في الصلاة ، أو بعده مع سعة الوقت أو ضيقه ، ومضروب الأربعة في الخمسة عشرون ، والأجود في حكمها أنه مع الاذن في الصلاة ثم الرجوع بعد التلبس لا التفات اليه بل يستمر على الصلاة حتى يفرغ ، سواء كان الوقت واسماً أو ضيقاً ، وإن كان بغير الصريح في الصلاة أو كان الرجوع قبل التلبس وجب الخروج على الفور مطلقاً ، ثم إن كان الوقت واسماً أو ضيقاً فلا يخرج أو قطعها ، وإن كان ضيقاً تشاغل بالخروج والصلاة جامعا بين الحقين مؤمينا للركوع والسجود بحيث لا يتناقل في الخروج عن المهود مستقبلاً ما أمكن قاصداً أقرب الطرق تخلصاً من حق الآدمي المضيئ بحسب الامكان » انتهى . غير خفي عليك محال التأمل فيه بعد الاحاطة فيما ذكرنا .

ثم لا يخفى عليك أنه لا إشكال عندم في الصحة مع فرض عدم الرجوع بمن غير فرق بين الاذن بالصلاة أو السكون صريحاً أو فحوى ، ومنه يعلم حيثئذ أنه لو كان

مكرهاً على السكون في المكان، طيبس يبطل من الملك أو غيره، لا على هيئة مخصوصة أو خوف على النفس أو غير ذلك من وجود الاكراه تصح منه صلاة المختار، ضرورة عدم الفرق بينه وبين المأذون في السكون بعد اشتراكهما في إباحته وحليته، نعم لو استلزم الصلاة تصرفاً زائداً على أصل السكون لم يجز، لعدم الاذن فيه، لا ما إذا لم تستلزم، فإنها حينئذ أحد أفراد السكون الذي فرض الاذن فيه، على أن القيام والجلوس والسكون والحركة وغيرها من الأحوال متساوية في شغل الحيز، وجميعها أكوان، ولا ترجيح لبعضها على بعض، فهي في حد سواء في الجواز، وليس مكان الجسم حال القيام أكثر منه حال الجلوس، نعم يختلفان في الطول والعرض، إذ الجسم لا يحويه الأقل منه ولا يحتاج إلى أكثر مما يظرفه كما هو واضح بأدنى تأمل.

ومن الغريب ما صدر من بعض متفقي العصر، بل محققه من بعض مشائخنا المعاصرين من أنه يجب على المحبوس الصلاة على الكيفية التي كان عليها أول الدخول إلى المكان المحبوس فيه، إن قائماً فقام، وإن جالساً فجالس، بل لا يجوز له الانتقال إلى حالة أخرى في غير الصلاة أيضاً، لما فيه من الحركة التي هي تصرف في مال الغير بغير إذنه، ولم يفتن أن البقاء على السكون الأول تصرف أيضاً لا دليل على ترجيحه على ذلك التصرف، كما أنه لم يفتن أنه عامل هذا المظلوم المحبوس قهراً بأشد ما عامله الظالم بل حبسه حبساً ما حبسه أحد لأحد، اللهم إلا أن يكون في يوم القيامة مثله، خصوصاً وقد صرح بعض هؤلاء أنه ليس له حركة أجفان عيونه زائداً على ما يحتاج إليه، ولا حركة يده أو بعض أعضائه كذلك، بل ينبغي أن تخلص الحاجة في التي تتوقف عليها حياته ونحوها مما ترجح على حرمة التصرف في مال الغير، وكل ذلك ناش عن عدم التأمل في أول الأمر والأثرة عن الرجوع بعد ذلك، أعاذ الله الفقه من أمثال هذه المخزافات، وأغرب شيء دعواهم أن الفقهاء على ذلك، ولم يتأمل أنهم لو أرادوا ذلك

وجب المبالغة في تحريره وإظهاره وبيان مقدار الجائز من حرركاته وسكناته وغير الجائز، بل كان من الأمور المنجبة في الفقه المحتاجة إلى كمال الاطناب في موضوع الحكم ودليله، ولا كان ينبغي ذكرهم الملبوس مع جاهل النصب ونحوه المشعر باتخاذ كيفية الصلاة فيهما، قال العلامة الطباطبائي في منظومته :

واستثنى ملبوساً من المكان \* لعالم بالنصب ذي إمكان

فما على الجاهل والمضطر \* شيء سوى ضمانه للأجر

وفي الروضة بعد أن ذكر المنع في المنصوب قال : « كل ذلك مع الاختيار ، أما مع الاضطراب كالملبوس فيه فلا منع » وفي الارشاد « ولو كان محبوساً أو جاهلاً لا ناسياً جاز » وفي حاشيته للكركي « المراد بالجاهل جاهل النصب - إلى أن قال - : وإنما تصح صلاة الملبوس إذا كان المجلس باطل أو يحق هو عاجز عن أدائه ، وإلا لم يكن عذراً » وفي حاشية ولده « وهل يرعى الملبوس ضيق الوقت رجاء لزوال العذر ؟ يحتمل ذلك ، ومن فقهاءنا من أطلق الجواز لقبح للتحريم » وفي البيان « ولو جهل النصب أو كان محبوساً فيه أو ضاق الوقت فيصلي وهو آخذ في الخروج ، أو أذن المالك ولو كان المأذون له الغاصب أو أذن مطلقاً وصلى غير الغاصب ، أو نهي على أقوى الوجهين ، أو أذن في الصلاة ثم رجع بعد التلبس وإن اتسع الوقت ، أو قبل التلبس مع ضيق الوقت إذا صلى ماشياً مؤمياً للركوع والسجود ويستقبل ما أمكن ولا يفعل حراماً بخروجه ، أو أذن في السكون في المنصوب فصلى ، أو كان السقف أو الجدار منصوباً صنعت الصلاة » وهو - مع التأمل فيه ، وذكره المحافة في الكيفية حيث تكون في بعض وتركه في آخر - كما صرح فيما قلنا ، وفي الذكرى « ولو صلى في المنصوب اضطراباً صنعت صلاته كالملبوس ، ومن يخاف على نفسه التلف بخروجه منه صنعت صلاته لعموم (١)

وما استكرهوا عليه « وفي المفاتيح » تبطل في المغصوب عالماً اختياراً ، أما مع الجهل والاضطرار فلا « وفي القواعد » ولو صلى في المغصوب عالماً في الغصب اختياراً بطلت صلاته وإن جهل الحكم « وفي جامع المقاصد » صرح بقيد الاختيار لم يخرج حال الاضطرار ، كالمحبوس في مكان مغصوب ، والمتوسط أرضاً مغصوبة عالماً وجاهلاً إذا أراد الخروج منها تخلصاً من الغصب ، ومن يخاف على نفسه التلف بخزوجه ، والضابط زوال المنع من التصرف للضرورة ، فإن الصلاة في هذه المواضع كلها صحيحة لقبح التحريم حينئذ ، إذ هو تكليف بما لا يطاق ، إلا أن المحبوس ونحوه يصلي بحسب تمكنه ، والخارج من المغصوب مع ضيق الوقت براعي الجمع بين الحقين ، فيخرج مصلياً « وهي كالصريحة فيما قلناه ، خصوصاً بعد فرقه بين المحبوس وغيره بعدم مراعاة الأول الجمع بين الحقين الذي هو مبنى كلام المعاصر بخلاف الثاني ، إلى غير ذلك من العبارات ، ولولا وقوع الشبهة ممن لا ينبغي وقوعها منه ما أطيننا في مثل هذه المسألة الواضحة ، بل اللازم على كلام المعاصر عدم صحة الوضوء والغسل مثلاً من المحبوس ، لاستلزامها الحركات التي هي غير جائزة ، فتنسقط الصلاة حينئذ ولم يسقطها الشارع بحال ، بل لا ينبغي له الابتداء من نجاساته ولا نحو ذلك مما هو لا يعارض حرمة التصرف في مال الغير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله للعلي العظيم ، والله أعلم .

﴿ ولا يجوز أن يصلي الرجل ﴾ (وإلى جانبه امرأة) محاذية له ولم يحصل ما تسمعه من الحائل ونحوه ﴿ يصلي ﴾ عند الشيخين والحليين وابن حجر والبراج والفاضل في تلخيصه ، والحلي مع التقييد بالعمد على ما حكى عن البعض ﴿ أو أمامه ﴾ كما نص عليه للشيخ وابن حجر وابن زهرة والحلي في الإشارة ، بل لعله مراد الجميع وإن لم يتعرضوا له ، لمعنوية أولويته ، نعم ربما قيل بالعكس كما عن كشف الرموز ، وعن المقنع « أنها لا تبطل إلا أن تكون بين يديك ، ولا بأس لو كانت خلفك وعن يمينك وعن شمالك »

وإن كان في كشف اللثام بعد حكاية ذلك غنه قال : « والذي فيما عندنا من نسخه لا تصل وبين يديك امرأة تصلي إلا أن يكون بينكما بعد عشرة أذرع ، ولا بأس بأن تصلي المرأة خلفك » قلت : وعليه يمكن دعوى الاجماع على عدم الفصل فضلاً عن مملومية أولوية ما بين اليدين منها ، كملومية إرادة البطلان من المنع هنا ، وإن كان الذي نص عليه جماعة منهم الشيخان وابن حمزة الثاني ، إلا أنه مراد الجميع على الظاهر ، كما أن مرادهم اشتراط ذلك بالنسبة للرجل والمرأة لا الأول خاصة وإن أوجه جملة من العبارات حتى عبارة المتن والقواعد ، بل لم يحك في كشف اللثام إلا عن الشيخين وابن حمزة النص على بطلان صلاتهما ، لكن التدبر في الأدلة وفي باقي العبارات يقضي بإرادة الجميع ذلك ، وبه صرح في جامع المقاصد وغيره ، ولعله لذا قال الشهيد في المحكي عن غاية المراد : إنه إذا بطلت صلاته بطلت صلاتها ، ولا قائل بالفرق وإن كان ستعرف ما فيه عند البحث في اختصاص البطلان بحال الاقتران وإلا فيختص اللاحق وعدمه ﴿ سواء صلت بصلاته أو كانت منفردة ﴾ خلافاً لأبي حنيفة في الثانية ﴿ وسواء كانت محرماً أو أجنبية ﴾ لا إطلاق أكثر النصوص (١) والفتاوى والاجماع في المحكي عن التحرير وظاهر التذكرة وخصوص بعض النصوص الآتية (٢) .

وكيف كان فقد نسب عدم الجواز إلى أكثر القدماء بل العلماء بل المشهور ، بل في الخلاف والغنية لاجماع عليه ، وهو الحجة بعد اعتضاده بما عرفت ، مضافاً إلى صحيح ابن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) ، وخبر أبي بصير (٤) عن الصادق (عليه السلام) ، واللفظ الأول « عن المرأة تزامن الرجل في المحمل يصليان جميعاً فقال : لا ، ولكن يصلي الرجل فإذا فرغ صلت المرأة » وخبر إدريس بن عبد الله

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ه - من أبواب مكان المصلي

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ه - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ٤

القمي (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلي وبجباله امرأة قائمة على فراشها أجنبية فقال : إن كانت قاعدة فلا يضرك . وإن كانت تصلي فلا » وموثق عمار (٢) عن الصادق (عليه السلام) انه سأل « عن الرجل يستقيم له أن يصلي وبين يديه امرأة تصلي قال : لا يصلي حتى يحمل بينه وبينها أكثر من عشرة أذرع ، وإن كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك ، فإن كانت تصلي خلفه فلا بأس وإن كانت تصيب ثوبه ، وإن كانت المرأة قاعدة أو نائمة أو قائمة في غير صلاة فلا بأس حيث كانت » وصحيح علي بن جعفر (٣) سأل أخاه موسى (عليهما السلام) « عن إمام كان في الظهر فتحات امرأته بجباله تصلي وهي تحسب أنها المصير هل يفسد ذلك على القوم ؟ وما حال المرأة في صلاتها معهم وقد كانت صلت الظهر ؟ قال : لا يفسد ذلك على القوم ، وتعيد المرأة » وصحيح الحلبي (٤) وابن مسلم (٥) واللفظ للأول سأل الصادق (عليه السلام) « عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وامرأته أو ابنته تصلي بمحاذ في الزاوية الأخرى قال : لا ينبغي ذلك إلا أن يكون بينهما ستر ، فإن كان بينهما ستر أجزأه » والنبوي (٦) « أخرجهن حيث أخرهن الله » وصحيح ابن أبي عمير (٧) « قالت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أصلي والمرأة إلى جنبي

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ مع الاختلاف في نقله بين الكافي والتهذيب والوافي والوسائل

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣

(٥) و (٧) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٥

(٦) المستدرک - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

وهي تصلي فقال : لا إلا أن تتقدم هي أو أنت ، ولا بأس أن تصلي وهي بهذا جالسة أو قابعة « المراد منه بحسب الظاهر التقدم من أحدهما في فعل الصلاة ثم يفعل الآخر بعد فراغ الأول من صلاته ، بل بذلك كله يظهر إرادة المنع من البأس في مفهوم خبر عبد الرحمن (١) . ووثق عمار السابق (٢) وخبر البصري (٣) وصحيح ابن مسلم (٤) في الحاجز وغيرها ، فتكثر الأدلة حينئذ على المطلوب ، بل تزداد كثرة أيضاً بتفسير جملة من نصوص (٥) الشبر والذراع ونحوها بارادة تقدير تقدم الرجل عليها بذلك كما ستعرف .

﴿ وقيل ﴾ والقائل السيد فيما حكى عنه وأكثر المتأخرين ومتأخريهم بل عامتهم عدا النادر كالفاضل في المحكي عن تلخيصه ، والمحدث البحراني في حقائقه ﴿ ذلك مكروه وهو الأشبه ﴾ . بأصول المذهب وإطلاق الأدلة ، مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) في صحيح جميل (٦) : « لا بأس أن تصلي المرأة بحذاء الرجل وهو يصلي ، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض ، وكان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد » وفي خبر ابن فضال عن أخيره عن جميل (٧) عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يصلي والمرأة تصلي بحذاء فقال : لا بأس » وإرساله - بعد انجباره بالعمل ممن عرفت ، خصوصاً وفيهم من لا يعمل إلا

(١) و (٦) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤ - ٤  
(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١  
(٣) لم نثر على خبر البصري غير خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري الذي ذكره آنفاً

(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢  
(٥) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ و ٣ و ٤ و ٧  
(٦) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

بالقطعيات كاستيد وابن إدريس - غير قادح ، على أن المظنون اتحاد هذا الخبر مع الصحيح السابق وإن اختلف في التلدية للنقل بالمعنى فيه ، فلا بأس حينئذ بالارسال فيه بسند زوايته بطريق صحيح في الفقيه ، ولا يقدح في دلالة التعليل المحتمل إرادة الاستدلال به بطريق الأولوية : أي إذا جازت الصلاة مع اضطجاعها بين يديه وهي حائض فبالأولى الجواز حال صلاتها بحاذية له ، أو بطريق عدم التفصيل بين المسلمين ، أو بغير ذلك ، فاحتمال تصحيح « تصلي » فيه بتضطجع لا داعي اليه ولا شاهد عليه ، وفتح مثله في النصوص يرفع الوثوق في كثير منها .

وصحيح الفضيل (١) للروى عن العلاء عن أبي جعفر (عليه السلام) « إنما محبت مكة بكة لأنه يبك بها الرجال والنساء ، والمرأة تصلي بين يديك وعن يمينك وعن يشارك وممك ، ولا بأس بذلك وإنما يكره في سائر البلدان » وهو نص في المطلوب ينه عن ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الكراهة أو المقتضية في زمن الباقر (عليه السلام) وإلا فلا ريب في ظهوره في ذلك ، خصوصاً بعد غلبة التعبير عند إرادة الحرمة بغيره ، على أنه يمكن الاستدلال بالنص فيه على رفع المنع عن ذلك في مكة متمماً بعدم القول بالفصل ، بل هو مؤيد حينئذ لإرادة المصطلح من لفظ الكراهة ، وإلى خبر عيسى بن عبدالله القمي سأل الصادق (عليه السلام) « عن امرأة صلت مع الرجال وخلفها صفوف وقدامها صفوف قال : مضت صلاتها ولم تفسد على أحد ولا تعيد » .

وإلى شدة اختلاف النصوص في تقدير البعد والتقدم المقتضيين لرفع المنع ، ففي موثق عمار (٢) وغيره ما عرفت ، وفي خبر أبي بصير (٣) « سألت الصادق (عليه السلام) عن الرجل والمرأة يصليان جميعاً في بيت ، المرأة عن يمين الرجل بمحذاه قال :

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١٠ - ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١



لا حتى يكون بينهما شبر أو ذراع أو نحوه » ونحوه خبره الآخر (١) لكن مع حذف « أو نحوه » وزيادة » ثم قال : كان طول رجل رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذراعاً وكان يضع بين يديه إذا صلى شيئاً يستتره ممن يمر بين يديه « وصحيح معاوية بن وهب (٢) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الرجل والمرأة يصليان في بيت واحد قال : إذا كان بينهما قدر شبر صلت بحذاء وحدها وهو وحده لا بأس » وفي صحيح زرارة (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) « إذا كان بينهما وبينه ما لا يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعداً فلا بأس إن صلت بحذاء وحدها » وفي حسن حرير أو صحيحه (٤) عن الصادق (عليه السلام) « في المرأة تصلي إلى جنب الرجل قريباً منه فقال : إذا كان بينهما موضع رجل فلا بأس » وفي خبر هشام بن سالم (٥) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث « الرجل إذا أم المرأة كانت خلفه عن يمينه سجودها مع ركبته » وفي صحيح زرارة (٦) عن أبي جعفر (عليه السلام) « سألت عن المرأة تصلي عند الرجل فقال : لا نصلي المرأة بحمال الرجل إلا أن يكون قدأما ولو بصدرة » وفي الرسل عن جميل (٧) عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يصلي والمرأة بحذاء أو إلى جنبه فقال : إذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس » ونحوه مرسل ابن بكير (٨) وفي الروي عن مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب حرير عن زرارة (٩) عن أبي جعفر (عليه السلام) إلى أن قال : « قلت له : المرأة تصلي حمال زوجها قال : تصلي بازاء الرجل إذا كان بينها وبينه قدر ما لا يتخطى أو قدر عظم الذراع فصاعداً » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٩) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي

الحديث ٣ - ٧ - ١٩ - ٩ - ١٣

(١٣) الفقيه ج ١ ص ١٥٩ - الرقم ٧٤٨ من طبعة النجف مع اختلاف يسير

(٦) و (٧) و (٨) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ٣ - ٥

إلى غير ذلك من النصوص التي قد يقرر دلالتها على المطلوب بأن هذا الاختلاف فيها لا يصلح له إلا السكراهة المختلفة باختلاف هذه المراتب شدة وضعفها كما لا يخفى على الخبير الممارس لما وقع منهم (عليهم السلام) في بيان المندوبات والمكروهات من منزهات البثر وغيرها ، أو بأن هذه النصوص قد اشتركت في الدلالة على عدم اعتبار الحائل والعشر ، فإذا اتفقت ذلك ثبت الجواز مطلقاً ، إذ لا قائل بالفصل سوى ما يحكى عن الجمعني من المنع فيما دون عظم النزاع والجواز معه ، وهو شاذ لم ينقله إلا قليل ، بل ظاهر جمع الاجماع على خلافه حيث ادعوا عدم القول بالفرق بين القولين المشهورين مؤذنين بدعوى الاجماع على فساد القول الثالث ، فلا بد حينئذ من حل النهي في بعضها والبأس في مفهوم الآخر على السكراهة ، ومارضة ذلك بأنها قد اشتركت في الدلالة على المنع في الجملة ، فيثبت خصوص العشر والحائل مثلاً لعدم القول بالفصل إلى آخر ما عرفت بدفعها أن ذلك مقتضى لطرحها ، ضرورة عدم الوجه لما فيها من التصريح بالجواز مع حصول الشبر ونحوه بما ذكر فيها ، بخلافه على التقدير الأول الذي قد عرفت حل النهي والبأس على السكراهة باختلاف مراتبها بناءً عليه ، ولاريب أن ذلك أولى من الطرح .

بل منه ينقدح مرجح آخر لأدلة الجواز زائد على الأصل والاطلاقات والشبهة المتأخرة وغير ذلك مما عرفت ، وهو أنه بناءً على العمل بها يتجه حمل نصوص المنع على السكراهة التي هي مجاز شائع حتى ادعي مساواته للحقيقة ، بخلاف العكس المقتضي لطرح أدلة الجواز التي هي أكثر عدداً وأوضح سنداً بل ودلالة ، إذ الأولان وإن اشتملا على لفظ النهي في جواب السؤال الذي يمكن دعوى ظهوره في إرادته مطلق الجواز ، إلا أن الاستدراك بعده بذكر تقديم الرجل الذي هو مستحب على الأصح كما ستعرف قد يشعر بعدم إرادة الحرمة منه ، وإلا كان المناسب استدراك الجائز : أي تقدم

أحدهما الذي هو ضد المنوع لا المستحب الذي هو ضد المكروه .  
والثالث أقصاه بملاحظة أن نفي النفي إثبات ثبوت الضرر في المفهوم ، وهو أعم  
من الكراهة والفساد ، ضرورة تحققه بنقصان ما أعده الله من الثواب لطبيعة الصلاة  
كتحققه بانعدامه أصلاً على تقدير الفساد ، بل ربما ادعي عدم ترتب الثواب بالمرّة على  
المكروه في العبادة وإن حصل به الاجزاء ، ولا ريب في حصول الضرر حينئذ ، كما أنه  
كذلك أيضاً بناءً على تفسير الكراهة في العبادة باقتران العبادة بمجهة تقتضي المرجوحية  
بالإضافة لا من جهة نقصان الثواب كما حرر في محله .

والرابع مع الاعضاء عما فيه من التقدير بالأكثر من عشرة مما لا يقول به مرجعه  
بعد التدبر إلى نفي الاستقامة الذي إن لم يكن مشعراً بالكراهة فلا ريب في تحققه بها  
ضرورة عدم استقامة المكروه واعتداله واستوائه بنقصانه عما وضع عليه الفعل المجرد  
عن أمثال هذه العوارض ، وأما إثبات البأس في مفهوم ذيله فهو كغيره من النصوص  
التي هي كذلك قدر مشترك عرفاً بين المحرم والمكروه .

والخامس يمكن إرادة تلقاء الوجه من الخيال فيه كما فسر به في مختصر النهاية  
الأنثوية ، فيكون فساد صلاتها حينئذ أفقد شرط الجماعة ، إذ الظاهر من الخبر أن  
صلاتها معهم كانت جماعة ، فلا دلالة فيه على المطلوب ، واستبعاد سؤال علي بن جعفر (ع)  
عن صحة صلاتها في هذا الحال لمعلومية مانعية تقدم المأموم من الصحة يدفعه احتمال  
الاغتفار في خصوص النساء كالاقتداء لمن خلف الحائل ونحوه .

والسادس مع إشعار لفظ « لا ينبغي » فيها بالكراهة إن لم يكن ظاهراً فيها  
بناء الاستدلال بها على كون الستر فيهما بالمسكين المهملة والناء المثناة لا الشين المعجمة  
والباء الموحدة كما عن المشايخ ضبطه بذلك ، ضرورة كونها حينئذ من نصوص الشبر  
التي عرفت شهادتها للمطلوب ، وربما يؤيد الثاني زيادة على ضبط المشايخ لفظ الاجزاء

فيهما الذي لا ينكر ظهوره في أقل المجزي ، وهو إنما يتجه عليه لسكونه أقل ما ترتفع به السكراهة ، أما على الأول فهو تمام المجزئ ، إذ ليس بعد الستر منع إجماعاً ، ولا يعارضه ظهور لفظ الروايتين فيهما بكون ما بينهما أزيد من شهر ، فلا وجه للاستثناء حينئذ ، إذ قد يقال بأنه يكفي في حسنه كون بعض البيوت في غاية الضيق ، وأن المراد إظهار أقل ما يرفع به المنع ، أو يكون قوله : « ذلك » فيهما إشارة إلى نفس المحاذاة حتى يكون ضابطة كلية .

والسابع إنما يدل على وجوب تأخيرهن حيث أخرهن الله ، والبحث في أن المقام منه .

والثامن - مع احتياجه إلى التقييد بالمشروء والحائض ، وتسليم أن المراد منه ما عرفت لا التقدم في الصلاة كما فهمه في المدارك ، وإلا كانت دليلاً ، للاقتصار في المنع على المحاذاة دون التقدم لو وجد قائل به كما يوهمه ظاهر بعض من قصر كما عرفت - لا يجوز الاستدلال لأحد الفريقين ، إذ ليس فيه إلا النهي الذي قد عرفت ما يشهد لارادة السكراهة منه ، مع احتمال النفي وأن السؤال عن الجواز بلا كراهة ، فليس حينئذ إلا الاجماعين المحكيين الموهنين بمصير السيد وأكثر المتأخرين بل عاصمتهم إلى خلافها ، بل عن الشيخ حاكي أحدهما في استبصاره ظهور الموافقة المختار ، ومثلها لا يعارض بعض الأدلة السابقة فضلاً عن جميعها .

وما عساه يقال في معارضة ذلك كله - بأن الذي تجتمع عليه جميع النصوص (١) عدا النادر اعتبار الحائض أو المشرة في صورتها تقدم المرأة والمحاذاة ، والاكتفاء بعظم الذراع والشبر ونحوهما في تقدم الرجل عليها ، كما يشهد لذلك خبر تقدمها (٢) بصدده

(١) الرسائل - الباب - ٧ و ٨ - من أبواب مكان المصلي

(٢) هكذا في النسخة الأصلية ولكن الصحيح ، قدمها ولو بصدده ، كما تقدم في

صحيفة ٣٠٧ في التعليقة (٦)

وخبر (١) سجودها عند ركوعه أو ركبتيه ، وصحيح محمد بن مسلم (٢) المتقدم ، بناءً على ما رواه الشيخ وغيره من أفظ الشبر بالباء الموحدة ، وزاد يعني « إذا كان الرجل متقدماً على المرأة بشبر » فتكون حينئذ نصوص الشبر ونحوه على حالها من الدلالة على المنع إذا لم يحصل تقدم الرجل ولو بما سمعت ، فلا اختلاف في النصوص ، كما أنه لم يبق بعد ذلك من النصوص ما يدل على الجواز بما يمتد به سوى مرسل جميل (٣) المجرد عن التعليل ، وإرادة القرب من المحاذاة منه للتقدم بشبر ونحوه ممكنة ولو للجمع - يدفعه ما عرفت من أنه ليس المنع من الأدلة ما يحسن له هذا التكلف المنافي لفظ المحاذاة ولا لفظ البينية ، ضرورة عدم صدقها بتقدم الرجل المقدار الزبور مع خلو الجميع عن إشعار بإرادة تقدم الرجل من البينية المذكورة ، وخبر الصدر (٤) أقصاه الدلالة على الاجتزاء به لا الشهادة على كون المراد ذلك من هذه النصوص ، مع أنه في كشف اللثام احتمل إرادة الخلف منه ، كما أنه احتمل في مرسل جميل (٥) وابن بكير (٦) وصحيح هشام (٧) إرادة أنها إذا سجدت حاذته إذا ركع وإن كان هو بعيداً ، بل المراد التقدم بالصدر وحده . وأن محل سجودها يكون عند ركبتيه اللتين هما محل الركوع نعم لا شهادة فيها على إرادة التقدم بالشبر وعظم الفراغ وموضع الرجل من النصوص الآخر ، على أنه لم يعلم من المانع اكتفاؤه بمثل هذا التقدم ، خصوصاً مع ظهور موثق عمار (٨) في خلافه .

بل ظاهر بعض ما حضرني من كتب المانعين عدم الاكتفاء به في رفع المنع ،

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣ والباب ٥ - الحديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٦ - ٩

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ٣ - ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

وامل الباقي كذلك ، قال في الخلاف : « لا يجوز للرجل أن يصلي وامرأة تصلي إلى جانبه أو قدمه - إلى أن قال - : ومتى صلى وصلت إلى جانبه أو قدمه بطلت صلاتها معاً اشتركا في الصلاة أو اختلفا » ثم ادعى إجماع الفرقة على ذلك ، والظاهر تحقق صدق الصلاة إلى الجانب مع التقدم بشبر ونحوه ، وقال في الفنية : « ويجب عليه أن يمتنع وأماه أو إلى جانبه امرأة تصلي سواء اشتركا في الصلاة أو اختلفا بدليل الإجماع » وقال في الوسيلة : « فلما نفع من صحة الصلاة ثلاثة أشياء : كونه مفصوباً أو نجساً بحيث يتعدى إليه النجاسة أو يجنبه أو قدمه تصلي امرأة » وقال في إشارة السبق : « ويحتمل إيقاعها وراء امرأة مصلية أو مع أحد جانبيها » إلى غير ذلك ، بل في ظاهر الرياض حكايته الشهرة على العمل بالموقوف الزبور بالنسبة إلى ذلك ، حيث أنه - بعد أن حكى من الفاضلين والخيرة الاجتزاء بتقدم الرجل بشبر ونحوه في رفع الكراهة ، واحتماله عن الشيخ في كتابي الحديث - قال : « ولا بأس به لولا الموثقة السابقة الظاهرة في بقاء المنع في صورة التأخر إلى أن تتأخر عنه بحيث لا يجاذي جزء منها جزءاً منه ، والأخبار الصحيحة وإن ترجعت عليها من وجوه عديدة - ولكن الأخذ بها أولى في مقام الكراهة بناءً على التسامح في أدلتها مع اشتهاار العمل بها أيضاً ، فلتعمل الصحاح على خفة الكراهة لا انتفاءها ، وعليه يحمل الموثقة » قلت : هو جيد لو أن هذه الصحاح دالة على إرادة التقدم بشبر وعظم الذراع ونحوها ، وقد عرفت بعده فيها باشمالها على لفظ المهاداة واليمنية وغيرها ، بل قد يظهر من ذيل خبر أبي بصير منها أن المراد تقدير الحامل بالشبر وعظم الذراع والرجل ونحوها وإن كان بعيداً في بعضها ، لا المسافة حتى يمسح قوله ( عليه السلام ) فيه : « كان رجل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) » إلى آخره الظاهر في إرادة بيان الاجتزاء بمثله سائر أ من المارة فليجتز به بين

الرجل والمرأة لتحقيق الحبز به ، وإلا فلا معنى للاستدلال به على الاجتزاء بالمسافة المذكورة ، ألهم إلا أن يكون كلاماً مستأنفاً لا مدخلية له في الأول ، اسكن على كل حال فيه إشعار بالكراهة لما نعرفه إن شاء الله في استحباب السنوة عن المارة ، وأنها بها ترتفع الكراهة ، فيبانها في المقام مما يشعر بكونه مقام كراهة أيضاً .

وعلى كل حال فقد ظهر لك من ذلك كله أنه لا يحصى عن القول بالكراهة ، كما أنه يظهر لك من التأمل فيه وجه النظر فيما أظن فيه في الحدائق من ترجيح المنع ، والظاهر أن المدار في الكراهة أو المنع صحة الصلاتين لولا المحاذاة ، فلا عبرة بالفاسدة أفقد طهارة مثلاً ، أما بناءً على أنها اسم للصحيح فواضح ، وأما على الأهم فلا أنها المنساقة إلى الذهن في أمثال هذه المقامات ، بل هي السؤؤل عن صحتها وقسدها في النصوص السابقة ، فاطلاق الأدلة المقتضي صحة المقارنة لها الفاسدة بحاله بلا معارض .

ومنه يظهر ضعف احتمال التعميم في جامع المقاصد وغيره لاطلاق اسم الصلاة على الصورة غالباً ، ولا متناع تحقق الشرط عند بطلان الصلاتين ، ولا يجدي التخصيص بقيد لولاه ، وفيه أن الاطلاق لا ينافي الانسياق في خصوص المقام ، وأنها عند الصحة لولاه تتمقدان ثم تبطلان ، ولا تتمقدان عند البطلان ، فلا تبطل الصحيحة منهما بل هو عند التأمل مرجحه إلى مغالطة ، كالمحكى عن بعضهم من المناقشة في أصل الحكم بأن المانع إما صورة الصلاة ، وهو باطل ، أعدم اعتبار الشارع إياها ، وإما الصحة ، وهو باطل ، وإلا لاجتماع الضدان أو ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح ، ضرورة عدم كون الشرط الصحة ، بل هو عدم البطلان بسبب آخر ، ومعناه الصحة على تقدير عدم المحاذاة والتقدم ، وما أشبه هذه المناقشة بما وقع لأبي حنيفة في الاستدلال على دعواه من اقتضاء النهي في العبادة الصحة ، فلا ينبغي وقوع مثلها بعد وضوح المراد .

ثم لا ينبغي أن مقتضى ما ذكرنا عدم الفرق بين معلوم الفساد حال الشروع أو في

الأناء أو بعد الفراغ ، ضرورة انكشاف عدم تحقق المانع حيثئذ ، نعم يعتبر إمكان فرض حصول النية من ذي الصلاة الصحيحة ولو بسبب جهله بحكم المحاذاة شرعاً على وجه يحصل معه نية التقرب وإن لم يكن معذوراً به ، إذ عدم معذورية الجاهل لا منخلية له في المقام ، إذ ليس العذر هنا لجهله بل لانكشاف عدم المانع ، والجهل إنما أفاده إمكان حصول نية التقرب ، وبالجملة فمحل البحث الفساد وعدمه من حيث محاذاة الفاسدة واقعاً لا من حيث النية وعدمها .

ومن ذلك يظهر لك ما في شرح الأستاذ الأكبر وغيره ، قال : « يعتبر في رفع المنع حرمة أو كراهة العلم بالفساد قبل الشروع ، فلو علم بعد الفراغ لم يؤثر في الصحة وعدم الكراهة ، لصيرورتها باطلة أو مكروهة بالمحاذاة عنده ، أما الأول فلعدم تأتي نية القرية التي هي شرط الصحة والحلية ، وأما الثاني فلإقدامه على فعل المكروه والرجوح ، والظاهر أنه مكروه ومرجوح » إذ هو كما ترى خروج عن محل البحث ، وأغرب من ذلك ما في الحدائق من أن الظاهر بناء هذه المسألة على مسألة أخرى ، وهي أن الصلاة إذا كانت صحيحة بحسب الواقع ونفس الأمر وإن كانت بالنظر إلى الظاهر باطلة فهل يحكم بصحتها باعتبار ما كانت عليه في الواقع أو يحكم بالبطلان بالنظر إلى الظاهر المشهور الثاني ، وعليه يتجه ما ذكره الأصحاب هنا ، إلى أن قال : وأما على ما ذهب إليه جمع من الأصحاب من القول الأول في تلك المسألة ، ومنهم السيد في المدارك في مسألة الصلاة قبل الوقت جاهلاً أو ناسياً فالوجه الصحة ، وكيف للسيد اختيار البطلان هنا مع اختياره في تلك المسألة الصحة ، إذ لا ينبغي على من له أدنى نظر أن ما فرضه من موضوع المسألة غير متصور فضلاً عن أن يكون فيه خلاف بين العلماء ، إذ مع فرض الصحة في نفس الأمر كيف يتجه حيثئذ البحث في صحتها وفسادها ، والبطلان الظاهري قد انكشف فسادها نعم له خلاف أشرنا إليه سابقاً في بحث القبلة في خصوص بعض الشرائط كالوقت



ج ٨ ﴿في جواز رجوع كل من الرجل والمرأة إلى إخبار الآخر وعدمه﴾ - ٣١٥ -

والقبلة أن الشرط فيها إحراز المكلف لها بطريق العلم أو الظن حيث يعتبر ، أو يكفي مصادفة المكلف لها مع فرض حصول نية التقرب ، وهو لا مدخلية له هنا ، ضرورة كون المحاذاة مانعة ، فمع فرض أن المانع منها الصحيحة لولا المحاذاة وفرض حصول نية التقرب المكلف لم يكن وجه للبطلان أصلاً بعد انكشاف عدم المانع وتحميله آناً ما لم يثبت مانعته كما هو واضح ، وبه يعلم ما في كلام جماعة من المحققين ، منهم من عرفت ، ومنهم المحقق الثاني في جامعهم ، ولذا قال في كشف اللثام : « وإن صلى مع الغفلة عن التحاذي أو الحكم أو الاستفسار وكان الظاهر البطلان لم يعد » .

هذا كله في المنكشف فساده من رأس بفقد الطهارة ونحوها ، أما لو حدث الفساد فيه بعروض مبطل في الأثناء ففي البطلان به وعدمه وجهان بنشأن من أنه كالمنكشف فساده بالآخرة ، ومن تحقق الحكم بالمحاذاة واقعاً قبل عروض الفساد ، وهو كافٍ في حصول الفساد ، لعدم الدليل على اعتبار الإتمام صحيحة لولا المحاذاة في مانعية المحاذاة ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، وأن المدار على تحقق المحاذاة ولو في بعض صلاة صحيحة لولا المحاذاة ، وهو الأقوى ، هذا .

وفي رجوع كل منهما إلى إخبار الآخر بالصحة . والبطلان نظر كما في القواعد وغيرها يفشأ من أن من أسباب الصحة والبطلان ما لا يعلم إلا من قبل المصلي مع إصالة صدقه ، ولأنه إذا أخبر بالبطلان لم يتحقق شرط بطلان صلاة الآخر ، والأصل الصحة ، ولأن إقرار العقلاء على أنفسهم جائز ، ولأن الصحة التي قد لا تعلم إلا من قبل المصلي لو تعلق بها تكليف مكلف ولم يقبل فيها قول الغير لزم تكليف ما لا يطاق ، ومن أن إخبارها بحال صلاتها بمنزلة الإخبار بحال صلاته ، وهو غير مسموع خصوصاً البطلان ، لأصل الصحة وانتفاء شرطه ، والأقرب الأول وفاقاً لثاني المحققين والاصهباني والمحكي عن غيرهما ، خصوصاً في البطلان وإن كان في بعض تلك الأدلة نظر .

وقد يظهر من المحكي عن حواشي الشهيد عن نسخة مقروءة على الفاضل المصنف التفصيل بين الاخبار بالبطلان والصحة ، فيقبل الاول دون الثاني ، قال : « الأقرب قبول إخبارها بعدم طهارتها ، الاستناد إلى أصليين : علمها وصحة صلاة الرجل ، لا بطهارتها ، استناداً إلى خلافها : طهارتها وبطالان صلاته » وفيه - مع أن هذا رجوع إلى الأصول لا إخبارها - يعضد إخبارها بالطهارة إصالة الصحة والاندراج في ظاهر النصوص ، ضرورة صدق أنه صلى وامرأة تصلي بجذاه أو أملمه صلاة لم يعلم فسادها . بل قد يقوى اعتماداً على ذلك ، وعلى إصالة البراءة عدم وجوب السؤال والاستفسار عليها ، خلافاً لجامع المقاصد معللاً له بأنه متى صح الرجوع إلى المرأة المهاذية في صحة صلاتها تحتم على الرجل إعادة صلاته ، وكذا في الطرف الآخر ، لأن شرعية الاعادة حتماً موقوفة على تحقق الاعادة ، فمع تحقق فساد صلاتها لا تشرع الاعادة كذلك ، وهو كما ترى ، إذ يكفي في تحتم الاعادة ما عرفت من إصالة الصحة والاندراج في ظاهر النصوص من غير حاجة إلى الاستفسار ، ولعل مراده وجوب الرجوع بمفروض الاخبار ، فينتج حينئذ ما ذكره ، إذ هو معنى صحة الرجوع اليها في الحقيقة .

وفي كشف اللثام متصلاً بما نقله عن المقروء على الفاضل « وعليه الاستفسار إذا احتملت الصحة ، وكذا إذا فرغ من الصلاة واحتمل البطلان وقد شرع فيها غافلاً أو مع زعم الفساد ثم احتمل الصحة ، فإن لم يكن لم يشرع فيها » وكأنه أشار بذلك إلى تنقيح ما في جامع المقاصد ، قال : « إني لم أطلع على عبارة لأحد من الأصحاب فيها التعرض لوقت الرجوع هل قبل الصلاة أم بعدها أم في خلالها أم مطلقاً ؟ - إلى أن قال - : والذي يقتضيه النظر ان الاخبار إن كان قبل الصلاة وجب قبوله ، وإن كان بعدها فإن أخبر ببطالان صلاته لم يؤثر ذلك في صلاة الآخر التي قد حكم ببطالانها بصلاة الأصل فيها الصحة ، وإن أخبر بالصحة فلا أثر له ، لتحقق البطلان قبل ذلك ، هذا

إذا شرعاً في الصلاة عالين بالمحاذاة المفسدة ، ولو شرعاً في الصلاة وكان كل واحد غير عالم بالآخر اظلمة ونحوها ففي الابطال هنا تردد ، فإن قلنا به ففي رجوع أحدهما إلى الآخر في بطلان صلاته لتصحيح الأخرى نظر ، من الحكم ببطلانها ، وكونها على ظاهر الصحة ، فلا يؤثر فيها الحكم بالبطال الذي قد علم خلافه بخلاف الصلاة التي فعلها المصلي على اعتقاد فسادها ، فإنها لا تصير صحيحة بعد ، لفوات النية ، وإن كان في خالها فان شرعاً عالين فلا كلام في الابطال . وكذا لو علم أحدهما اختص ببطلان صلاته ، وإن لم يعلم كل منهما بالآخر ثم علما ففي رجوع أحدهما إلى الآخر في بطلان صلاته للتردد » انتهى .

وفيه - واضح للنظر يعرف بعضها مما قدمنا وإن تبعه على بعضه في المدارك فقال : « لا بد من العلم قبل الشروع ولو بالاخبار ، ولو وقع بعده لم يعتد به ، » للحكم ببطلان للصلاة ظاهراً بالمحاذاة وإن ظهر خلافه بعده ، ولو لم يعلم أحدهما بالآخر إلا بعد الصلاة صحت الصلاة ، وفي الأثناء يستمر » إذ قد سمعت أولاً أن الحكم بالصحة ظاهراً لا يمحى بعد ظهور البطال ولو باخباره الذي قد عرفت اعتباره ، وإن احتمل الفساد هنا من جهة النية لا مدخلية له فيما نحن فيه ، وثانياً أن الظاهر مانعية المحاذاة وإن لم يعلم بها إلا بعد الفراغ أو غفل عنها أو كان غير ذلك ، تمسكاً بظاهر الأدلة كغيره من الشرائط والموانع وإن كانت مستفادة من أوامر ونواهي ، لما سمعته غير مرة من انسياق المانعية التي هي حكم وضعي من غير تقييد بالتكليف ، إلى غير ذلك من وجوه النظر التي لا تحفى خصوصاً بعد ملاحظة ما سلف له من قبول إخبار كل منهما ، فلاحظ وتأمل جيداً . ثم إن صريح الدروس وظاهر كثير كتب عن الروض وفي كشف اللثام أنه ظاهر كلام الشيخين والتلخيص بل عن كشف الالتباس انه المشهور عدم الفرق في ذلك بين اقتران الصلاتين وعدمه ، بل قد سمعت ما عن غاية المراد من أنه إذا بطلت صلاته

بطلت صلاتها ، ولا قاتل بالفرق ، قلت : وهو قوي ، لمعلومية قاعدة أن مانع صحة الجميع مانع للبعض ، وبظاهر ذيل صحيحي أبي مسلم (١) وأبي يعفور (٢) وخبر أبي بصير (٣) بل لعله يظهر من باقي النصوص أيضاً وإن كان فيها الجملة الحالية ، إلا أنها تتحقق أيضاً في اللاحقة في الإثناء ، وصحيح علي بن جعفر (٤) . السابق لم يعلم فيه الأمر بإعادة المرأة خاصة الاجتماع المفروض كي يدل على صحة السابقة ، واستبعاد فساد فعل مكلف بفعل آخر خصوصاً إذا لم يكن عالمًا حين شروعه بوقوع التحاذي حتى يجتزئ منه استبعاد الغير البعيد بعد ظهور الأدلة فيه ، كما أنه لا جهة للتمسك باستصحاب الصحة معه .

ومن ذلك كله يعلم ما في المدارك من القطع باختصاص المتأخرة بالنهي تبعاً لجدمه في المسائل ، والمحكي عن أستاذه وابن فهد في الموجز ، ومال إليه في كشف اللثام ، واختاره في المنظومة ، وكأنه يميل إليه في الذكرى ، بل عن المحقق الثاني في أكثر كتبه وتلميذه الليل إليه ، بل عن حاشية الارشاد له الجزم به ، لكن الموجود فيما حضرنى من نسختها التفصيل ، قال في شرح متن الارشاد بعد أن اختار السكراة : « وينبغي أن يخص بها إذا تحرم بالصلاة دفعة ، أو كان بكل منهما غير عالم بالآخر ثم علما في خلال الصلاة ، أو سبق أحدهما ثم تحرم الآخر وهو لا يعلم بالأول ، وإلا فيختص المنع بالثاني أعني الذي تحرم بعد الأول ، لأن المخاذاة في الصلاة الممنوع منها إنما يحصل بسببه » وهو كما ترى لا يساعده على هذا التفصيل دليل ، كما أنه لا يساعد ما عن غير واحد من الكتّاب السافرة التي خصت الفساد بالمتأخرة من التقييد بما إذا لم يكن الأول عالمًا حين شروعه ، وكان ذلك كله لما قوي في نفوسهم استبعاد البطلان المنعقد صحيحاً بما لم يفعله

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ٥

(٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

ولا تقصير له في التحرز عنه ، بل ربما أيد بالأخبار (١) الدالة على أن صلاة المسلم لا يقطعها شيء ، والشئ نكرة في سياق النفي تفيد العموم لمحل البحث ، بل في صحيح أبي بصير (٢) منها « لا يقطع صلاة المسلم شيء كلب ولا حمار ولا امرأة » ولا معنى له إلا إرادة شيء من فعلها ، استكن من المعلوم أن ذلك كله لا يمارض ما سمعته من الأدلة السابقة ، فالقول بالنعيم حينئذ على تقدير البطالان لا يخلو من قوة ، نعم قد يقال بالاختصاص على تقدير الكراهة ، لعدم إمكان التخلص منها بعد فرض تلبسه بما يحرم قطعه عليه ، فلا يصح تكليفه حينئذ بها ، ولعل الحكم بالاختصاص في بعض الكتب الزبورية للبناء منهم على الكراهة ، ألهم إلا أن يقال بجواز القطع له ، أو كان متلبساً فيما يجوز قطعه ، أو يقال بصحة الكراهة بمعنى أقلية الثواب وإن لم يتمكن من بدل كما في النفل في الأوقات المكروهة والصوم تطوعاً في السفر ، فتأمل جيداً ، والله أعلم .

(و) كيف كان في ( يزول التحريم أو الكراهة ) عن المحاذاة ( إذا كان بينهما حائل ) بخلاف أجده فيه ، بل عن المعتبر وما تسمعه من المنتهى الاجماع عليه ، وعن البحار كأنه لا خلاف فيه ، ومنه وغيره يعلم أن ترك ذكره في النهاية والخلاف والوسيلة والغنية والسرائر وكذا المقنعة والمبسوط على ما حكى عن البعض ليس للخلاف فيه ، وكيف كان فاللمجة عليه - بعد الاجماع المحكي المعتضد بما سمعت ، والأصل ، وإطلاق الأدلة السالمة عن المعارض بعد انسياق غيره من نصوص المنع - خصوص صحيح ابن مسلم (٣) عن أبي جعفر ( عليه السلام ) في المرأة تصلي عند الرجل قال : « إذا كان بينهما حاجز فلا بأس » والمروني عن قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسين

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٨ و ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب قواطع الصلاة - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

عن علي بن جعفر (١) أنه سأل أخاه (ع) « عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في مسجد قصير الحائط وامرأته قائمة تصلي وهو يراها وتراه ؟ قال : إن كان بينهما حائط طويل أو قصير فلا بأس » . مضافاً إلى صحيحي الحلبي (٢) وابن مسلم (٣) السابقين على قراءة « ستر » فيها بالمهملة والمثناة ، فتصح حينئذ صلاتهما معاً به كما نص عليه خير واحد ، بل عن المنتهى الإجماع عليه ، بل لعله قضية إجماع المعتبر السابق بل والفتاوى ، لسكن في التحرير « صحت صلاته » ولعله لا يريد التخصيص .

وليس الظلمة من الحاجز والستر عرفاً ، ولا العمى ولا تضيض العين ، وفاقاً للجماعة ، وإلا لأوجب إليه في النصوص ، بل هي خصوصاً الأخير أيسر من غيرها ، خلافاً للمحكي عن الشهيد الثاني في الأولين ، ومتمثل الأول فيهما ، وكشف اللثام في خصوص الأول منهما ، وفي التحرير « لو كان الرجل أعمى فالوجه الصحة ، ولو غمض الصحيح عينيه فاشكال » ولعله لتخيل أن المراد بالستر المنع عن النظر ، ولذا ارتفعت السكراهة مع صلاتها خلف ، وهو كما ترى من العلة المستنبطة ، ولقد أجاد الفاضل في المحكي عن نهايته في قوله : « وليس المقتضي للتحريم أو السكراهة النظر ، لجواز الصلاة وإن كانت قدماه عارية ، ولمنع الأعمى ومن غمض عينيه » وظاهره المفروغية من عدم الاكتفاء بهما ، وهو في محله ، واحتمال تصميم الحاجز والستر لما يشمل ذلك كما ترى حتى في الظلمة فضلاً عن غيرها ، بل ظاهر الخبرين الأولين عدم اعتبار المنع من النظر فيه ، بل هو صريح ثانيهما ، كصحيحه الآخر (٤) سأل أخاه (ع) « عن الرجل يصلي في مسجد حيطانه كوى كله قبلته وجانبيه وامرأته تصلي حياله يراها ولا تراه فقال : لا بأس » بل قد

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤ - ٣ - ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

عرفت ما احتملناه سابقاً في نصوص (١) الشبر والذراع ونحوهما من الحائل بهذا المقدار، فما في المنظومة وعن الشهيد الثاني من اعتبار كونه مانعاً عن الرؤية في غير محله، ومفهوم خبري الستر يجب تقييده بما عرفت، هذا.

وفي المحكي من المبسوط قال: «فإن صلت خلفه في صف بطلت صلاة من عن يمينها وشمالها، ومن يحاذيها من خلفها، ولا تبطل صلاة غيرهم، وإن صلت بمجنب الامام بطلت صلاتها وصلاة الامام ولا تبطل صلاة المأمومين الذينهم وراء الصف الأول» ويحتمل قوله: «من عن يمينها وشمالها» جميع من في صفها، ورجلين منهم خاصة، وكذا يحتمل «من يحاذيها» جميع من في الصف الثاني، ومن يحاذيها حقيقة، ومن يحاذيها ويراهها، لسكن على كل حال قد يشكل بأنه كيف تصح صلاتهم مع بطلان صلاة الامام، وقد يدفع بأنه يجوز أن يريد صحتها إذا نواوا الافراد، ولم يعملوا (٢) بصلاتها إلى جنبه، وبطلان صلاته وعدم العلم بفساد صلاة الامام كاف في جواز الاقتداء، نعم صحة صلاة الصف الثاني في هذا الحال مبنية على أن الصف الأول حائل، فلا يقدر حينئذ تقدمها عليهم، وإنما يقدر بالنسبة إلى الصف الأول لعدم الحائل، بل قد ينقدح من ذلك تعين الاحتمال الثاني فيما لو صلت في الصف الأول، لسكون من على يمينها وشمالها من الرجلين حائلاً بينها وبين الباقيين، كما أنه قد يتعين الاحتمال الأول فيمن خلفها، بناءً على إرادته بطلان صلاة الصف لمكان تقدم المرأة.

ثم من المعلوم أن أصل الفساد فيما ذكره مبني على عدم اختصاص المتأخرة به، وإلا لم يتجه بطلان صلاة الامام، كما أنه من المعلوم الحكم في الفرع الذي فرضه بعد الاحاطة بجميع ما ذكرناه، وأن فصل الشخص ونحوه من الحائل الذي ترتفع الحرمة

(١) الوسائل - الباب - ٥ و ٨ - من أبواب مكان المصلي  
(٢) هكذا في النسخة الأصلية ولكن الصحيح «أولم يعملوا»

أو الكراهة به ﴿ أو ﴾ بالتباعد ﴿ بمقدار عشرة أذرع ﴾ بلاخلاف معتد به أجده فيه أيضاً كالحائل ، بل عن المعتبر الاجماع على سقوط المنع ، وهو معنى ما عن المنتهى من الاجماع على صحة صلاتهما ، بل وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية من الاجماع على عدم الكراهة ، فإني كشف اللثام - من أنه أطلق الشيخان في غير كتابي الأخبار والحليان وابنا حمزة والبراج المنع من غير ذكر للحائل والبعد - غير مراد منه الخلاف كما سمعته في الحائل ، ومراد الجميع على الظاهر صحة الصلاتين ، وما في التحرير - من الاختصار على صحة صلاته - غير مراد منه الخلاف قطعاً .

وكيف كان فالحجة - بعد الأصل والاطلاق والاجماع المحكي المعتضد بما سمعت ، خبر علي بن جعفر (١) المروي عن قرب الاسناد سأل أخاه (ع) « عن الرجل يصلي الضحى وأمامه امرأة تصلي بينهما عشرة أذرع قال : لا بأس ليمض في صلاته » وموثق عمار السابق (٢) الذي يمكن حمل الأكثر فيه على إرادة العشرة فأكثر على حـد قوله تعالى (٣) : « كن نساء فوق اثنتين » خصوصاً مع ملاحظة غلبة وقوع أمثال ذلك في روايات عمار ، وفي كشف اللثام « أهل الأكثر فيه لوجوب العشر بين موقفها ومسجده ، فلا يكفي العشر بين الموقفين إذا تقدمت » قلت : لكن في المدارك والمحكي عن الروض والبحار ذكر ذلك احتمالاً ، وإلا فظاهرهم أن مبدأ التقدير الموقف ، وقد يقوى كون المدار على ذلك في جميع الأحوال ، فيكفي حال الوقوف العشر من محله من طرف إيهامي قدميه إلى عقبها مثلاً لو كانت متقدمة ، ويعتبر في حال السجود من منتهى رأسه إلى عقبها مثلاً ، إذ المدار على صدق بينية في أحوال الصلاة ، والظاهر عدم الاكتفاء بالتساعح العربي ، لاصاله الحقيقة .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ١

(٣) سورة النساء - الآية ١٢



ج ٨ . (في زوال الكراهة إذا كان بين الرجل والمرأة عشرة أذرع) - ٣٣٣ -

وعلى كل حال فلم يقل أحد بالزيادة على العشر كما في جامع المقاصد والمحكمي عن إرشاد الجعفرية ، بل عن الروض الإجماع على عدم اعتبار ذلك ، فها في المفاتيح - من توقف ارتفاع الكراهة أصلاً على الزيادة وإن خفت بال عشرة حتى أشرفت على الزوال بعد أن ترتبت من الشبر إليها ، واهله للخبر المزبور - فيه ما لا يخفى لولا أن الكراهة مما يتسامح بها ، كما أن ما عن الجامع - من زوال الكراهة بذراع وشبر ، والجعفي من أن من صلى وحياله امرأة ليس بينهما قدر عظم الذراع فسدت صلاته مما يظهر منه اعتبار التقدير به - لا يخفى ما فيه أيضاً وإن كان يشهد لهما ما سمعته من النصوص (١) السابقة ، إلا أنك قد عرفت الحال فيها وأن مقتضى الجمع بعد تسليم إرادة ذلك منها بينها وبين الموثق (٢) وغيره التنزيل على تفاوت مراتب الكراهة ، ولا ينافيه الاختصار في الفتاوى على العشر في رفعها من رأس كما هو واضح ، مع احتمال إرادة الجامع التخفيف من الزوال فيه ، ولذا ذكر الشبر والذراع مع أن الأول كافٍ ، بل لامتدخلة حينئذ الزيادة عليه بعد فرض الارتفاع به ، هذا .

وقد أغفل من تقدم على الشهيد من الأصحاب التمرض للفوقية والتحتية ، وأنها ملحقة بالتقدم والمحاذاة أو بالتأخر ، أما هو فقال في المحكي عن غاية المراد : إنه محتمل من نحوى المنع مع إمكان إلحاقه بتأخرها ، وخصوصاً فوقيتها ، وقال عند ذكر موثق صمار : « من هنا وقع الشك في الفوقية والتحتية » قلت : من اختصاص اشتراط البعد بالجهات الثلاث ، ومن اختصاص نفي البأس بالخلف ، فيتدافع المفهومان ، وقال عند قول الباقر ( عليه السلام ) ( ٣ ) : « لا تصل المرأة بحيمال الرجل إلا أن يكون قدأماها

(١) الوسائل - الباب - هـ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩

والباب ٧ - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

ولو بصدده: « إنه يظهر من نحوه المنع من الجهتين » قلت : لا ينبغي عليك ظهور الفتاوى ومعاقدة الاجتماعات في أن المانع المحاذة والتقدم ، لا أن الشرط كونها خلفه ، بل الظاهر أن تعرض النصوص لذلك ، ولا إيماء في شيء منها إلى الفوقية والتهتية ، فالرجوع إلى بعض إطلاقاتها كأنه من الرجوع إلى ما علم عدم إرادته من الإطلاق ، على أنك قد عرفت التدافع في المفهوم منها ، ودعوى أن المسامحة من جهة الفوق أو التحت أولى من المحاذة والتقدم بالمنع ، ضرورة اتحاد جهة المكان فيه بخلافهما لاشاهد لها ، فليس حينئذ إلا الإطلاقات ، وهي تقتضي الصحة ، واختصاص المانعة بغيرها ، ومن هنا جزم بذلك الفاضل الاصبهاني والأستاذ الأكبر والشهيد الثاني في المحكي عن روضته ، ومال إليه العلامة الطباطبائي في منظومته ، إلا أنه ينبغي أن يعلم كون المراد بالفوق والتحت ما لا يصدق معه وصف التقدم والمحاذة وإن كان قد بوم كلام البعض بل هو صريح آخر احتمال السقوط فيه أيضاً ، لكنه لا ريب في ضعفه ، ضرورة تناول أدلة المنع له ، والارتفاع والهبوط لا مدخلية له قطعاً .

نعم في اعتبار العشر حينئذ إشكال ، ففي المحكي عن الروض « أنها لو كانت في إحدى الجهتين التي تتعلق بها الحكم وكانت على مرتفع بحيث لا يبلغ من موقعه إلى أساس الحائط المرتفع عشر أذرع ولو قدر إلى موقعها ، أما مع الحائط مثلاً أو ضلع المثلث الخارج عن موقعه إلى موقعها بلغها ففي اعتبار أيها نظر » وتبعه في المدارك ، لكن قال : « ويحتمل قوياً سقوط المنع مع عدم التساوي في الموقف » وفي كشف الثام « إن كانت على مرتفع أمامه اعتبر كون ضلع المثلث الذي ساقاه من موقعه إلى أصل ما هي عليه من البناء ومن أصله إلى موقعها عشر أ ، وكذا إذا كانت بجانبه وكان أحدها كذلك كانت الزاوية التي بين البناء والأرض قائمة أو حادة أو منفرجة ، واحتمل سقوط المنع حينئذ بناءً على أنه لا يتبادر من الأمام والمحاذة ونحوهما » قلت : قد عرفت

أن في النصوص التقدم والأمام والجنب واليمين واليسار أيضاً مما لا إشكال في صدقه ، وأن المراد الجهة ، نعم العبرة في التقدير بضلع المثلث بين الذاتين أورث زاوية أولاً ، لعدم صدق بينهما حقيقة إلا بذلك ، واحتمال إرادة الجهة حتى في التقدير فلا يعتبر الزوايا لا شاهد له ، بل هو خلاف المعنى الحقيقي للفظ « بينهما » وكذا الظاهر عدم اعتبار نفس الحائط ونحوه من المرتفع ، ضرورة ظهور إرادة البعد المسافي ، وإلا لاجتزي بحفرة بينهما تبلغ ذلك وإن كان الذي بينهما لو لا الحفرة ذراعاً مع احتماله ، لكن الأقوى الأول .

ومن ذلك كله يعلم ما في محتمل الشيخ والمصنف المتقدم سابقاً من الاجتزاء بتقدم الرجل بالشبر ونحوه ، بل ربما جزم غيرها من متأخري المتأخرين به وبزوال المنع بالتقدم بالصدر ونحوه ، ولعله لعدم صدق المحاذاة حينئذ ، مضافاً إلى النصوص السابقة ، وربما بوافقه في الجملة قول المصنف : ﴿ ولو كانت وراءه بقدر ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه سقط المنع ﴾ كاللمعة ، بل قيل : وقول المفيد : « تصلي بحيث يكون سجودها تجاه قدميه في سجوده » بل قد يظهر من المحكي عن المنتهى أنه من الجمع عليه ، حيث أنه بعد أن حكى الاجماع على صحة صلاتيهما مع الحائل والأذرع قال : « وكذا لو وصلت متأخرة عنه ولو بشبر أو قدر مسقط الجسد » بل قد يومم كلام بعضهم أن ما في النافع وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد من التقدير بمسقط الجسد يرجع اليه أيضاً ، لتحقيقه بدون التأخر تماماً ، وفيه منع واضح ، بل ظاهرها خصوصاً فوائد الشرائع أن المراد به تأخرها عنه تماماً بحيث لا يحاذي جزء منها جزءاً منه ، بل لعل عبارة المقنعة والمتن واللمعة يراد منها ذلك كما في كشف اللثام بحمل المحاذاة فيها على قرب المحاذاة أو نحو ذلك ، وإلا فيعتبر التأخر تماماً كما هو صريح الشهيد الثاني والمحكي عن الميسي ، ولعله لموفق صهار السابق ، وصدق اليمين والجنب ونحوهما على غير المتأخر تماماً ، ولا يعارضهما

نصوص الشبر (١٦) بعد أن عرفت الحال فيها ، وصحيح الصدر (٢) يمكن إرادة الكناية به عن تأخرها تماماً كما في كشف اللثام ، وما في الصحيحين السابقين (٣) من أنه إذا كان سجودها مع ركوعه أو ركبته فلا بأس غير متضح المعنى ، فلا يخرج به عما يقتضي المنع خصوصاً مع ندرة العامل بهذه النصوص حتى من المفيد والمصنف ونحوهما من عبر بالمعبرة الزبورة ، ضرورة الزيادة على محاذاة موضع السجود للقدمين المعبرة في الصحة عندهم .

نعم قد سمعت احتماله من الشيخ والمصنف في المعتبر في نصوص الشبر ، وتبعهما الفاضل في المنتهى وبعض متأخري المتأخرين كصاحبي الذخيرة والحدائق ، فالخروج بمجرد ذلك عما يقتضيه الوثوق وغيره من المنع لا يتخلو من إشكال ، سيما وظاهر لفظ الخلف والوراء في عبارات الأصحاب ومقعد إجماع الخلاف خلافه ، ضرورة ظهورها في اعتبار ذلك في الصحة ، ودعوى أن التقدم بالشبر والصدر ونحوهما يصدق معه أنها وراء وخلف دون اليمين واليسار والجانب يشهد العرف بخلافها .

نعم يمكن دعوى ذلك في نحو ما لو حاذى سجودها القدمين ، ولعله لذا عبر في المتن والمقنعة واللمعة بما عرفت ، وهو لا يتخلو من وجه ، فيكون المدار على صدق ذلك وإن حصل معه محاذاة البعض ، كما أن القول بناءً على المختار من الكراهة بالمراتب في المقام كلسافة لا يتخلو من وجه ، فترفع أصلاً بالخلف كلابحيث لا يحاذي جزءاً منها جزءاً منه ، وتخف بدون ذلك إلى أن تحصل المحاذاة حقيقة ، فتثبت الكراهة تماماً ، والله أعلم .

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ و ٣ و ؛

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٧

(٣) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣ والباب ٥ - الحديث ٩

﴿ ولو حصل في موضع لا يتمكنان من التباعد ﴾ ولأن التأخر الراجع للمحاذاة وكان الوقت واسعاً ترتباً في فعل الصلاة وجوباً أو استحباباً ، ولا يتعين تقدم الرجل ، للأصل والاطلاق ، وذيل صحيح ابن أبي يعفور (١) السابق لا إلا أن تتقدم هي أو أنت ، الذي لا ريب في ظهوره ولو الإطلاق بجواز تقدم المرأة ، ولا ينافي الظهور احتمال كون المراد به عدم ارتفاع النهي إلا بذلك ولو حال اتفاق تقدم صلاتها لعدم إرادة الرجل ، أو لعدم علمها بإرادته الصلاة ، أو بالحكم في المسألة ، أو لأنها عصت وتقدمته ، أو غير ذلك ، ضرورة أن مثله ينافي النص لا الظهور ، مع أنه يمكن منع تسويغ التقدم لها ببعض الزبورات ، كما أنه يمكن منع الصحة في صورة العصيان تمسكاً بظاهر الأمر .

اسكن في صحيح ابن مسلم (٢) وخبر أبي بصير (٣) السابقين ﴿ صلى الرجل أولاً ﴾ إذا فرغ صلت ﴿ المرأة ﴾ إلا أنه يجب حملها على الندب بناءً على المختار ، بل وعلى غيره جمعاً بينه وبين ما سمعته من ذيل الصحيح (٤) السابق المعتضد بالأصل والاطلاق ، وقوة احتمال أن المراد من صحيح ابن مسلم عدم الاجتماع واستبعاد وجوب ذلك خصوصاً على إرادة الاشتراط في الصحة ، مع أن المكان قد يكون ملك المرأة ، وقد لا يريد الرجل الصلاة في الوقت المخصوص ، أو له مانع منه عكس المرأة التي يفرض وجود المقتضي لها ، بل قد يفرض كونه على جهة اللزوم ، وبغير ذلك مما لا يخفى استبعاد التزامه في كل شرط صحة فعل مكلف بفعل مكلف آخر لا يدخل تحت قدرة الأول ، بل عن المنتهى الاجماع على صحة صلاتها لو عكست المرأة فصلت أولاً ، فما عن الشيخ ( رحمه الله ) وأتباعه من الوجوب تعبداً أو شرطاً لا ريب في ضعفه ، ولعله عبر بنحو لفظ الصحيح المزبور ، فيمكن حملها حينئذ على الندب ، ويرتفع الخلاف كما يؤمى إليه عدم

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٢

نقل بعض من هو مظنة ذلك عنه ، والظاهر شمول خطاب الذنب لها ، بمعنى أنه يستحب للرجل التقدم وللأمرأة تقديمه وتأخرها عنه حتى لو كان المكان مذكها ، إذ الأمر بأن يصلي الرجل أولاً في الصحيح السابق لا يختص به ، بمعنى أنه لو تقدمت المرأة عليه ما تركت مستحباً لعدم خطاها به ، بل المراد من كل منهما وقوع صلاة الرجل أولاً والأمرأة ثانياً ، فتأمل جيداً فإنه ربما دق .

ولو كان الوقت ضيقاً سقط الوجوب والذنب كما صرح به جماعة ، بل ربما نسب إلى الأكثر بل إلى الأصحاب ، سكن أشكله السكركي بما حاصله أن التحاذي إن كان مانعاً من الصحة منع مطلقاً ، لعدم الدليل على الإبطال بموضع دون موضع ، إذ النص والفنوي عامان ، وحينئذ فعلى الحرمة إن كان المكان لأحدهما اختص به ، ولا يجوز إظهار الآخر به ، وإن كان لها أو استويا فيه أمكن القول بالقرعة ، فيصلي من خرج اسمه ويقضي الآخر ، وفيه أن من المعلوم عدم سقوط الصلاة في الوقت بحال ، وتقديم مراعاة الوقت على سائر الشرائط والموانع حتى فقد الطهورين على قول ، وحتى غصب المكان كما عرفت ، على أنه يمكن الاستناد مضافاً إلى ذلك إلى صحيح الفضل (١) عن أبي جعفر المروي عن العلل المتقدم سابقاً المشتمل على وجه تسمية مكة بككة ، بناءً على تنزيهه على حال الضرورة ، ومنه يظهر أيضاً وجه دلالة خبر معاوية (٢) عليه أيضاً ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أقوم أصلي في مكة والمرأة بين يدي جالسة أو مارة قال : لا بأس ، إنما سميت مكة بككة لأنه يبك فيها الرجال والنساء » .

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١٠ لكن رواه عن

الفضيل وهو الصحيح كما تقدم في التعليقة (١) من الصحيفة ٣٠٦

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٧

وأما احتمال استثناء خصوص مكة لهذين الخبرين فلم أره لأحد من الأصحاب، نعم حكى عن ظاهر الصدوق القول به، وعن البحار نفي البعد عنه، لمكان الحرج غالباً، على أنه على هذا التقدير فيه أيضاً إيماء إلى استثناء الضرورة كما هو واضح، وقد ظهر من ذلك أيضاً أنه وإن كان المكان لأحدهما ليس له منع الآخر من الصلاة ولو الاضطرابية مع الضيق بناءً على ما عرفته في الفاصب، هذا.

وعن الروض « ان المشهور اختصاص الحكم في أصل المسألة بالمكلفين » قلت: لعله لأن الموجود في النصوص لفظ الرجل والمرأة الذي لا يشمل غير المكلفين، ولا ينافيه لفظ البنات في بعضها (١) بعد إمكان حمله على البالغة إن لم يكن الظاهر منه ذلك، لكن قد يقال إنه يتجه بالنسبة إلى صلاة كل من الرجل والمرأة بمعنى أنه لا يفسدها محاذاتها ولا تقدم الصبية، بل ولا يفسد صلاة الصبي محاذاة الصبية أو تقدمها كالعكس، أما بالنسبة إلى صلاتها حال تقدم المرأة على الصبي أو محاذاتها وتقدم الصبية على الرجل ومحاذاتها فقد يتجه الفساد، بناءً على الشرعية التي من المعلوم كون المراد بها المشروعة للبالغ، فكل شرط لصلاة الرجل مثلاً هو شرط في صلاة الصبي، وكل شرط لصلاة المرأة هو شرط لصلاة الصبية، فتفسد صلاة الصبي حينئذ بتقدم المرأة ومحاذاتها كصلاة الرجل، وصلاة الصبية بتقدمها على الرجل ومحاذاتها كصلاة المرأة، ولا ينافي ذلك كون الرجل والمرأة مورد النصوص، إذ الشرائط جميعها أو أكثرها كذلك كالحرير وغيره، ضرورة عدم إرادة شمول الخطابات للصبيان، بل المراد في موضوع عبادة الصبي الجامعة للشرائط عدا البلوغ كما هو معلوم في ذلك، ولعله إلى هذا أو ما الشهيد بما في المحكي عن حواشيه من أن الصبي والصبية يقرب حكمهما من الرجل والمرأة، كما أنه منه يعلم عدم الحاجة في ثبوت ذلك إلى دعوى شمول لفظ الرجل لغير المكلف لما عن القاموس

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

« أنه بالضم معروف ، وإنما هو لمن شب واحتمل أو هو ساعة بولد » والصحيح « هو الذكر من الناس » حتى يحتاج إلى ردها بأنه لا ريب في مجازيته ، والاطلاق أعم منه والحقيقة ، ولو سلم فالمنشأ المسكف منه ، بل لعل حصر القاموس يفي على ذلك أو الأول ، إذ قد عرفت أنا في غنية عن ذلك كله بما عرفت الذي بالتأمل فيه يعرف منشأ الوهم في المقام في كلام بعض الأعلام ، بل ويعرف به الحال فيما أطنب به المولى الأكبر في شرح المفاتيح من تأييد الاختصاص بالبالغين .

وأما الخشني المشكل فالأقوى عدم فساد صلاتها وعدم الفساد بها مطلقاً ، بناءً على التحقيق من عدم المانعية فيما شك فيه بل ولا الشرطية ، وأن التمسك بالاطلاقات في نفي هذا وشبهه في محله كما أوضحناه غير مرة ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً أنه ﴿ لا بأس أن يصلي ﴾ الرجل وغيره ﴿ في الموضع النجس إذا كانت نجاسته لا تتعدى إلى ثوبه ولا إلى بدنه وكان موضع الجبهة طاهراً ﴾ بل في الخلاف الإجماع ، الأصل والاطلاقات وخصوص إطلاق صحيح علي بن جعفر ( ١ ) سأل أخاه ( ع ) « عن البيت والدار لا يصيبهما الشمس ويعسيبهما البول ويفتسل فيهما من جنابة أيصلي بهما إذا جفا ؟ قال : نعم » وخبر عمار ( ٢ ) سأل الصادق ( عليه السلام ) « عن البارية يبل قصبتها بماء فذر هل يجوز الصلاة عليها ؟ قال : إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها » بناءً على إرادة الجفاف بغير الشمس من الجفاف فيه ، وصحيح زرارة ( ٣ ) سأل أبا جعفر ( عليه السلام ) « عن الشاذ كونه تكون عليها الجنابة أيصلي عليها في محل ؟ فقال : لا بأس بالصلاة عليها » وخبر ابن أبي عمير ( ٤ ) « قالت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : أصلي على الشاذ كونه وقد أصابته الجنابة فقال : لا بأس »

( ١ ) و ( ٢ ) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ١ - هـ

( ٣ ) و ( ٤ ) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٣ - هـ



وصحيح علي بن جعفر الآخر (١) « سأله عن البواري يصيبها البول هل يصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تمسل ؟ قال : نعم لا بأس » إن أريد من الجفاف فيه بغير الشمس ، إلى غير ذلك من النصوص المتقدم بعضها في تطهير الشمس من كتاب الطهارة التي يمكن الاستدلال ببعضها هنا في وجه وإن رجحنا خلافه هناك ، بل باطلاق هذه النصوص قد اغتر بعض متأخر المتأخرين ، فقال إلى عدم البأس في ذلك حتى بالنسبة إلى محل الجبهة مؤيداً له بعدم ثبوت الاجماع على خلافه ، لما مر في كتاب الطهارة أن المحقق نقل عن الراوندي منا وصاحب الوسيلة « أن الأرض والبواري والحصر إذا أصابها البول وجففتها الشمس لا تطهر بذلك لكن يجوز السجود عليها » واستجوده ، وفيه أنه يكفي في تقييد غير القابل للحمل على إرادة تخفيف الشمس من الاطلاقات السابقة لاجماع المحكي مستفيضاً بل متواتراً ، إذ ربما زادت حكايته على إثني عشر كتاباً في المقام وفي كتاب الطهارة وفي بحث ما يسجد عليه ، بل في التذكرة منها أنه إجماع كل من يحفظ عنه العلم ، بل يمكن دعوى تحصيله ، وأنه لا يقدح فيه خلاف الراوندي فضلاً عن المجكي عنه كما أوضحناه في بحث تطهير الشمس من كتاب الطهارة ، بل قد ذكرنا هناك انحصار الخلاف فيه ، وأن المصنف وابن حمزة ليس كما حكى عنهما ، بل ربما يظهر مما نقله عنه في الاعتبار أنه فهم منه استثناء السجود ، على أن خلافه في خصوص تخفيف الشمس ، ومرجه إلى أنها يحصل بها العفو عن السجود دون باقي ما يشترط فيه الطهارة ، فهو في الحقيقة موافق على اشتراط الطهارة فيه إلا أنه مخالف في كيفية تأثير الشمس ، بل لعل هذا العفو من الطهارة عنده ، ف يرجع إلى أنها تفيد الطهارة بالنسبة إلى شيء دون آخر ، إذ هي عند التأمل ليست إلا أحكام شرعية ، بل قد سلف لنا في ذلك المبحث من الكتاب المزبور ما يمكن استفادة اشتراط الطهارة في محل السجود

من غير الاجماع ، كمض النصوص (١) المشتملة على اشتراط الصلاة على البارية أو السطح بتجفيف الشمس ، بناءً على إرادة ما يشمل السجود عليها من الصلاة فيها ، ضرورة كون المفهوم حينئذ عدم جواز السجود عليها إذا لم تجففها الشمس وإن جفت بغيرها ، بل قد يستفاد من الصحيح (٢) عن الرضا (عليه السلام) كون الحكم مفروغاً منه « كتب اليه يسأله عن الجلس يوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى يخصص به المسجد أو يسجد عليه ؟ فكتب اليه أن الماء والبار قد طهراه » بل ظني والله أعلم إن لم يكن يقيني أن المقام من الأمور التي استغنت بضرورتها عن تظافر النصوص بها وعن سؤال الرواة عنها أو نقلهم إياها .

فظهر من ذلك كله أن احتمال عدم الاشتراط فيه أو الوسوسة فيه في غير محله ، وما أبعد ما بينه وبين المحكي عن أبي الصلاح من اشتراط طهارة محل غير الجبهة من المساجد السبعة ، بل المرتضى اشتراط ذلك في سائر مكان المصلي وإن كان هما معاً ضعيفين ، إذ لم نجد للأول ما يصلح معارضاً للأدلة السابقة المعتمدة بما عرفت سوى ما قيل من حمل المسجد في جميع ما دل (٣) على اشتراط طهارته على الجبهة وغيرها ، وإطلاق بعض النصوص (٤) التي تسميها للثاني بعد خروج ما عدا ذلك منه بالاجماع وغيره ، وفيه أنك قد عرفت كون العمدة في دليل الاشتراط في محل الجبهة الاجماع بقسميه ، وهما معاً لا يستفاد منهما غيرها ، بل ربما يعطي بعض المحكي منها ففيه في غيرها ، بل هو ظاهر مفهوم اللقب في عبارات الفقهاء الذي عليه مبنى الوفاق والخلاف غالباً ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٨١ - من أبواب النجاسات - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب أحكام المساجد من كتاب الصلاة

(٤) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤ والباب ٣٠ منها الحديث ٦

وصحيح الجص (١) بناءً على عدم إرادة الصلاة من السجود فيه لا يخفى ظهوره في إرادة محل الجبهة منه ، بل هو المنساق إلى الذهن من هذه العبارة وشبهها ، بل تعرف إن شاء الله في بحث السجود عدم مدخلة غير الجبهة في مسماه لغة وشرعاً وإن وجبت حاله ، كما أنك ستعرف حال الاطلاقات ، ولم نجد للثاني سوى خبر ابن بكير (٢) عن الصادق (عليه السلام) « في الشاذ كونه يصيبها الاحتلام أ يصل علىها ؟ قال : لا » وموثق عمار (٣) سأله « عن الموضع القذر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس واسكنه قد يس الموضع القذر قال : لا يصل علىه ، وأعلم موضعه حتى تفصله » وهما - مع احتمالهما السكراهة ، وإرادة موضع السجود خاصة أو ما يشمل من الصلاة فيهما ، والأول منهما التعدية - قاصران عن معارضة ما عرفت من وجوه وإن أبدا بقوله تعالى (٤)

« والرجز فاجر » المحتمل لإرادة العذاب والفضب ، وبأن وجوب تهذيب المساجد النجاسة لسكونها مواضع الصلاة الذي يمكن - بعد تسليمه واحتمال إرادة مواضع السجود من المساجد في أخباره - أن يكون العلة فيه صلاحيتها للسجود على أي موضع أريد منها ، وبأن النهي عن الصلاة في المهزرة والمزبلة والحمامات وبيوت الغائط لأنها مواطن النجاسة الذي يمكن - بعد إرادة السكراهة من النهي كما ستعرف - أن يكون العلة فيه ما فيها من مزيد الاستخبات والاستقذار الدال على مهانة نفس من يستقر بها ، فلا يلزم من منع الصلاة فيها المنع في غيرها مما لا ينتهي في الاستقذار إلى حسدها ، وبغير ذلك كالبأس في مفهوم بعض نصوص الحمام الآتية ونحوه مما لا يخفى ضعفه في مقابلة ما عرفت .

(١) الوسائل - الباب - ٨٩ - من أبواب النجاسات - الحديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب النجاسات - الحديث ٦

(٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات - الحديث ٤

(٤) سورة المدثر - الآية ٥

نعم يعتبر عدم كون النجاسة متعدية إلى ثوبه وبدنه ونحوها مما يعتبر في الصلاة طهارته بلا خلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، كما أن موثق عمار (١) المتقدم في بحث تطهير الشمس بل وغيره مما اشترط الصلاة فيه بالجفاف ظاهر أو صريح فيه ، إلا أن المنساق من الجميع والفتاوى خصوصاً بعد ملاحظة ما استدلوا به عليه تعويت شرط الثوب والبدن للصلاة لأنه من شرائط المكان حينئذ ، وخصوصاً بعد إمتالة عدم شرط آخر ، والنصوص ونماقد الاجماع بعد احتمال كون المنع فيها لفوات طهارة الثوب والبدن لا دلالة فيها ، إذ العام لا يدل على الخاص ، فيبقى الأصل سالماً ، فيجب حينئذ اعتبار عدم تعدى ما لا يعنى عنه من النجاسة إلى ما لا يعنى عنه من اللبوس أو المحمول إن قلنا به ، خلافاً للمحكي عن ظاهر فخر المحققين من كونه ذلك من شرائط المكان حينئذ ، بل عن إيضاحه دعوى الاجماع عن والده على عدم صحة الصلاة في ذي التعدية وإن كان معفواً عنها فيها ، بل ربما أيد بظاهر العبارات هنا المحكي على بعضها الاجماع ، بل هو كالصريح من بعضهم كالذكرى وغيرها ، لكن قد عرفت أن المنساق إلى الذهن خصوصاً مع ملاحظة ما ذكره من الأدلة على ذلك ما سمعت ، ولا ينافيه التخصيص هنا على اشتراط عدم التعدية مع أنه راجع إلى ما ذكره سابقاً من اشتراط طهارة الثوب والبدن ، إذ امله لدفع ما يتوهم من التناقض بين الاطلاقين ، ولذا لم يتعرضوا لأحكامه من السهو والنسيان والجهل والعفو وغيرها ، وما ذاك إلا لارادة التنبيه بذلك على الشرط المزبور الذي قد تقدمت أحكامه لأنه من شرائط المكان . على أنه قد يقال بمساواته لللباس في جميع الأحكام ، فيعفى عما يعنى عنه فيه مثلاً كما استقر به الشهيد في الذكرى ، فلا يتصور له حينئذ ثمرة معتد بها غالباً ، قال : ولو كان المكان نجساً بما يعنى عنه كدون الدرهم دماً ويتعدى فالظاهر أنه عفو لأنه لا يزيد

على ما هو على المصلي ، وعلى قول المرتضى لو كان على المكان أي ما يعنى عنه كدون الدرهم دماً ولا يتعدى فالأقرب أنه كذلك لما قلناه ، ويمكن البطالان ادم ثبوت للعمو هنا ، وإن كان قد يناقش أولاً بأنه لا تلازم بين العموين بعد اختصاص اللباس منها بالدليل ، ولا تنقيح ولا أولوية ، ومن هنا كان المتجه فيما نقول باشتراط الطهارة فيه من المكان كمحل الجبهة عدم العفو فيه عما يعنى عنه في اللباس ، خلافاً له أيضاً ، قال : لو سجد على النجس أو المغصوب فسك الصلاة فيهما في جميع الأحكام وهو جيد في الثاني . مطاب بالدليل في الأول . وثانياً بما عرفت من عدم كون ذلك من شرائط المكان حتى في حال التعدد ، فلا يتجه تفريعه الأول فضلاً عن تعليله بأنه لا يزيد على ما هو على المصلي ، ثم قال : وعلى قول المرتضى الظاهر أنه لا يشترط طهارة كل ماتحته ، فلو كان المكان نجساً ففرش عليه طاهر صحت الصلاة ، وقد رواه عامر القمي (١) عن الصادق (عليه السلام) .

قلت : نسمع في أحكام المساجد بجملة من النصوص (٢) دالة على جواز اتخاذ الحش مسجداً إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه ، ونحوه يأتي على المختار أيضاً بالنسبة إلى خصوص محل الجبهة ، فلا بأس بنجاسة ماتحت المباشر منه كما صرح به الأستاذ في كشمه قال : ولا بأس بنجاسة ماتحت المباشر ما لم ينافي الاحترام كاللوث لأسفل التربة الحسينية ولأسفل قرطاس مكتوب في وجهه الأسفل شيء من القرآن أو الأسماء المحترمة ونحوها ، بل مطلق المتعمل وإن لم يكن ملوثاً لهما في وجه قوي لا يستند إلى النهي عن الضد ، وإن كان لا ينفى عليك ما في استثنائه وأنه مبني على غير مسألة الضد ، ثم قال أي الشهيد . ولو سقط طرف ثوبه أو عمامته على نجاسة أمكن على قوله بطلان الصلاة اعتداداً

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب أحكام المساجد من كتاب الصلاة

ذلك مكان المصلي ، وقد بناء على ما ذكره قبل ذلك بقليل من أن الأقرب دلى قول المرتضى أن المكان ما لاصق أعضاء المصلي وثيابه لا ما أحاط به في الجهات الأخرى ، لأنه المفهوم من المكان ، قلت : هو وإن تبع في ذلك المحكي عن الإيضاح وتبعه عليه غيره ، لكن قد يمنع عليه كونه المفهوم منه ، ضرورة عدم صدقه على ملاقاته الجدار ونحوها مما لا استقرار فيه له ولثيابه .

ومنه يعلم حينئذ ما في المحكي عن الفخر من أن الصدر والبطن والفرج بين الأعضاء في حالة السجود على قول المرتضى والجبايين من المكان ، ودلى تفسير أبي الصلاح ليس من المكان ، فعلى الأول إن لاقى أبطال ، وعلى الثاني لا يبطل ، ضرورة أنه لا دلالة في اشتراط المرتضى طهارة مكان المصلي على إرادة ما يشمل ذلك منه ، وأمله يخصه بالمفهوم منه عرفاً ، وهو محل ثقله من الأرض مثلاً في أحوال صلاته ، فلا يدخل فيه بعض ملاقاته البدن فضلاً عن الثياب ، بل لولا أن العرف يقضي بتبعية الثياب المصلي في نسبة المكان إليه لا مكن القول باختصاصه بخصوص مسقط البدن من الأرض ، وأمله إليه يرجع المحكي عن حواشي الشهيد عن بعضهم من أنه عبارة عن موقفه ومقعده للشهاد أو الجلوس الاستراحة وموضع مساجده السجدة ، ثم قال : وقيل : إنه ما يلاقيه بدنه وثيابه من الموضع الذي هو فيه ، وقيل : هو منسوب إليه لسكونه مكان صلاته ، فيدخل مما يحاذي صدره وبطنه في السجود ، على أن ما ذكره هنا للمرتضى لا يوافق المحكي عن الإيضاح عنه ، قال فيه : إن لفقهاء في تعريف المكان باعتبار الطهارة عبارات ، الأولى تفسير السيد أنه مسقط كل البدن ، الثاني أنه ما يماس بدنه أو ثوبه من موضع الصلاة ، ويلوح هذا من كلام الشيخ ، الثالث أنه مساقط أعضاء السجود ، ويلوح من كلام أبي الصلاح ، ونسبه إلى والده أيضاً ، لقوله : ولا يشترط طهارة مساقط باقي

الأعضاء ، ولادلالة فيه ، بل هو رد لأبي الصلاح ، الرابع أن الصلاة تشتمل على حركات وسكنات وأوضاع لا بد في الجميع من السكون ، فالمكان هو ما تقع فيه هذه الأركان ، قال : وهو مذهب الجبائين والمصنف في بعض أقواله ، وتبعه في نسبة الأول للمرتضى في جامع المقاصد ، وهو كالصرح في خلاف ما ذكره هنا على قوله ، كما أن الرابع لا يناسب ما نحن فيه كما اعترف به في الجامع ، قال : لأنه لو كان في الهواء نجاسة جافة لم يعف عنها تماس بدن المصلي يلزم بطلان الصلاة بها على القول باشتراط طهارة المكان ، ولا نعلم به قائلاً ، ولعله من ذلك يمكن أن يكون مرادها بموضع الصلاة المذكور في التعريف ما يرجع إلى ما قلناه لا مطلق الملاقاة .

لسكن قد يناقش في بعض هذه التفاسير للمكان ، ضرورة ابتنائها على ما يعتبر طهارته منه في الصلاة لا أنه نفس المكان ، إذ ليس هو عند أبي الصلاح مساقط أعضاء السجود خاصة قطعاً ، كما أنه ليس محل الجبهة عند غيره ، فحينئذ يتبع الدليل على خصوص الدعوى ، ومع فرض أن مقتضاه المكان كما بقوله المرتضى رجع في مصداقه إلى العرف واللغة ، لعدم الحقيقة الشرعية فيه قطعاً ، على أنه ليس في شيء من النصوص لفظ المكان ، بل الموجود يصلى عليه وفيه ونحوهما ، ولا ريب في الرجوع فيهما إلى العرف واللغة . ومن ذلك يظهر ما في المحكي عن الإيضاح في وجه الفائدة لمعرفة المكان من أن نجاسة عين المكان إذا لم تتعد إلى ثوب المصلي وبدنه بالملاقاة في الصلاة لا تبطل ، أما نجاسة موضع السجود إذا لاقى الجزء من الجبهة وحده في الصلاة فإنها تبطل عندنا ، وأما عند من يشترط طهارة المكان فنجاسة جزء من المكان مع ملاقاته جزء من البدن أو الثوب مبطل وإن لم تتعد ، ولهذا الفرق احتياج الفقيه إلى مفهوم اسم المكان ، وقد عرفت عدم مدخلة ذلك .

ولو كبر في مكان نجس تتعدى نجاسته عند السجود فانتقل عنه قبله فالتجبه على

تقدير كونه شرطاً للمكان أو لا عدم بطلان صلاته إن قصد ذلك من أول الصلاة أو لم يقصد شيئاً ، لا أن قصد السجود فيه ، فانه يبطل على التقديرين في وجه تعرفه في بحث النية ، كما أنه يبطل على التقديرين لو لم ينتقل إلى أن تعمدت .

ولو كان في مسجد الجبهة نجاسة لا تتعدى أو على نفس الجبهة نجاسة معفو عنها ولم يستوعب المسجد والجبهة بل بقي ما يكفي للسجود بشرطه فالتجته عند المحقق الثاني وغيره عدم بطلان الصلاة إذا سجد على الطاهر ، لعدم تحقق المنافي ، ومقتضاه أنه وإن كان الموجود في الخارج من وضع الجبهة عليهما ، وقد يناقش باطلاق معاهد الاجماعيات اشتراط طهارة محل الجبهة ، وتدفع بأن المراد المعتبر من محل الجبهة ، ضرورة كون الفرض حينئذ كوضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وما لا يصح ، فانه لا إشكال في الصحة مع فرض تحقق مقدار الواجب منها وإن قارنه غيره ، وكونه ضمناً واحداً لا مدخلية له في المقام ، فتأمل .

ولو ضاق الوقت وانحصر الأمر في الفرض ففي كشف الأستاذ أعنى السجود بمقدار ما يقارب محل السجود . ولا يلزمه الاصابة ، ولا يكفيه مجرد الإيما على الأحوط ، ولو أمكن رفع مسجد طاهر لزم ، قلت : يمكن القول بوجوب الاصابة عليه تحصيلاً لكمال السجود إن لم نقل بسقوط شرطية الطهارة في الفرض ، ولو كان بدنه من الجبهة وغيرها وثيابه متلوثاً بالنجاسة ففي كشف الأستاذ استوى المتعدي وغيره في الجواز في وجه يشدد ضعفه مع زوال العين وبقاء الحكم ، وفيه أيضاً ولو أزيل المانع من النجاسة عن المكان وأمكن التطهير أو التبديل من غير فعل منافٍ لزم وأتم ، وإلا قطع وأعاد مع سعة الوقت ، ومع ضيقه بحيث لا يفي بركعة أتم ولا قضاء ، وأما البحث في الجهل بنجاسة محل الجبهة أو نسيانه فتستعرف البحث فيه في أحكام الخلل ، كما أنك تعرف إن شاء الله بعض الأحكام في بحث ما يسجد عليه ، والله أعلم .



( وتكره الصلاة في الحمام ) على المشهور نقلاً وتخصيلاً ؛ بل في الخلاف والغنية الإجماع عليه ، للنهي عنها المحمول عليها في مرسلي عبد الله بن الفضل (١) وابن أبي عمير (٢) « عشرة مواضع لا تصل فيها : الطين والماء والحمام والقبور ومسار الطرق وقرى النمل ومعلطن الابل ومجرى الماء والسيخ والثلج » لضعف السند عن تقييد الاطلاقات ومعارضة المحكي من الإجماعين ، وموثق عمار (٣) سأل الصادق (عليه السلام) « عن الصلاة في بيت الحمام فقال : إذا كان الموضع نظيفاً فلا بأس » وحمله على إرادة المسلخ بقرينة ما في صحيح علي بن جعفر (٤) سأل أخاه موسى (عليه السلام) « عن الصلاة في بيت الحمام فقال : إذا كان الموضع نظيفاً فلا بأس يعني المسلخ » إذ فهم مثله حجة ليس بأولى من الحل على إرادة بيان الجواز ، وفهم علي بن جعفر في خصوص الخطاب المزبور المحتمل اشتماله على قرائن الأحوال لا يقتضي إرادته من الخطاب الآخر ، بل لعل حمل صحيح علي بن جعفر أولى مما فهمه هو ، ودعوى حجية مثله بمعد نقل اللفظ وظهور كون التفسير اجتهاداً لا نقلاً يمكن منعها ، على أن الذي صرح به غير واحد كون التفسير من الصدوق لا من علي بن جعفر ، لسكن المنجى على ذلك شمول الكراهة للمسلخ ، ضرورة كونه منه عرفاً ، وملاحظة مبدأ الاشتقاق فيه منافية للعرف ، ولعله وجه التسمية الذي لا يعتبر إطراده ، أو أنه كان في الأصل كذلك ثم غلب ، وكأنه لذلك لم يستثنه المصنف ، بل هو الظاهر من معقد إجماع الخلاف ، بل عز. الأردبيلي أنه لا يبعد دخوله فيه ، لسكن صريح الفاضل وبعض من تأخر عنه كالخروج عن السرائر وظاهر التهذيب استثناؤه ، ولعل التسامح في أمر الكراهة يؤيد الأول ، وليس العلة فيها مظنة النجاسة كي يتجه انتفاؤها بانتفاؤها ، بل لعلها تكشف العورة أو

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ١

المشغولية بورود الناس وصدورهم ، بل في الفقيه لأنه مأوى الشياطين أو غير ذلك ، فالنهي حينئذ على ظاهره ، إذ احتمال كون العلة فيه النجاسة فيدور الحكم مدارها لا يجدي في رفع ظاهر النهي ، ومن هنا كان المتجه السكراهة فيه وإن كان نظيفاً ، إلا أن الظاهر خفتها فيه ، فما عساه يظهر من بعض متأخري المتأخرين من دورانها على ذلك وعدمه لا يخلو من نظر .

نعم لا بأس بالصلاة على سطحه قطعاً ، الأصل السالم عن المعارض ، وعلى كل حال فلا إشكال في عدم الحرمة من حيث الحمائية ، وما عن الكافي - من أنه لا يحل للمصلي الوقوف في معادن الابل ومرابط الخيل والبغال والحمير والبقر ومرابض الغنم وبيوت النار والمزابيل ومذابج الأنعام والحمامات وعلى البسط المصورة وفي البيت المصور ، ولنا في فسادها في هذه المحال نظر - واضح الضعف ، خصوصاً ما ذكره من النظر في الفساد ، ضرورة عدم الاشكال فيه بناءً على الحرمة كما هو واضح ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا تكره الصلاة في ﴿ بيوت الغائط ﴾ وفاقاً للمشهور نقلاً في المحكي عن التخليص إن لم يكن تحصيلاً ، بل في كشف اللثام عن الغنية الاجماع عليه وإن كنا لم نتحققه ، اللهم إلا أن يكون أخذه من الاجماع فيها على المزبلة ، وحينئذ يمكن الاستدلال عليه بنهي النبي ( صلى الله عليه وآله ) ( ١ ) عن الصلاة في سبعة مواطن : ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمام وعطن الابل ومحجة الطريق مؤيداً بقوله ( عليه السلام ) في خبر عبيد بن زرارة ( ٢ ) : « الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبرة » وبأنه مظنة النجاسة ، ومنافٍ لتعظيم الصلاة ، وبنحو النهي ( ٣ ) عنها إلى حائط ينز من

( ١ ) كنز العمال ج ٤ ص ٧٤ - الرقم ١٤٨٣

( ٢ ) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

( ٣ ) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب مكان المصلي

بالوعة ، والنهي (١) عنها إلى غيرة ، ونصوص (٢) عدم دخول لللائكة بيتاً يبال فيه ، أو فيه بول في إناه فلا يصلح للعبادة ، وصحيح زرارة وحديد بن حكيم الأزدي (٣) سألا الصادق (عليه السلام) « عن السطح يصيبه البول ويبال عليه أ يصل في ذلك الموضع فقال : إن كان يصيبه الشمس والريح فكان جافاً فلا بأس به إلا أن يكون يتخذ مبالاً » مضافاً إلى التسامح ، فالتأمل فيها حينئذ في غير محله ، كالحكي عن المقنعة من التعبير بعدم الجواز ، والنهاية بالنهي ، ضرورة عدم صلاحية ما عرفت لاثبات الحرمة ، ويمكن إرادتها الكراهة من ذلك ، وقد سمعت كلام الحلبي بناءً على إرادته ما يشمل بيوت الغائط من المزابل فيه ، وعلى كل حال فضعه واضح .

﴿ و ﴾ كذا تكره في ﴿ مبارك الابل ﴾ كما في المحكي عن التلخيص ، ونحوه ما حضرني من نسخة النافع « المنازل » والمشهور في التعبير المعان كالتصوص (٤) وكأن المعنف أشار بذلك إلى أن للراد بها للبارك كما عن الفاضل والشهيد وغيرهما التصريح به ، بل في التحرير عن الصحاح وفي جامع المقاصد عن المنتهى أن الفقهاء جعلوا للمعاني هي المبارك التي تأوى إليها الابل مطلقاً ، وعن السرائر أن أهل الشرع لم يخصصوا ذلك بمبرك دون مبرك ، قلت : بل أهل اللغة يعرفون من الفقهاء ذلك ، فمن الأزهرى أنها في كلامهم المبارك ، فما في الروضة تبعاً للمشهور عند أهل اللغة من أنها مبارك الابل عند الشرب ليشرب عللاً بعد نهل لا يخلو من نظر إن أراد بذلك قصر الكراهة عليه ، مع أنه حكى في كشف اللثام عن العين - بعد تفسير العطن بما حول الحوض والبئر من

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مكان المصلي

(٣) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب النجاسات - الحديث ٧ وفي النسخة الأصلية

« حكم ، والصحيح ما أثبتناه

(٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب مكان المصلي

مباركها - أنه قال: « ويقال: كل مبرك يكون مألفاً للابل فهو عطن بمنزلة الوطن للناس ، وقيل: أعطان الابل لا تكون إلا على الماء ، فأما مباركها في البرية فهي المأوى والمراح » وظاهره حيث نسب الأخير إلى القيل اختصار الأول ، وعن ابن فارس في المقاييس « العين والطاء والنون أصل صحيح واحد يدل على إقامة وثبات ، من ذلك العطن والمعطن ، وهو مبرك الابل ، ويقال : إن إعطائها أن تحبس عند الماء بعد الورد ، قال ابويد :

عافت الماء فلم تعطنها \* إنما يعطن من يرجو العلل  
ويقال : كل منزل يكون مألفاً للابل فالمعطن ذلك الموضع .

ولا تكلفني نفسي ولا تقلعي \* حرصاً أقيم به في معطن الهون  
وقال آخرون : لا تكون أعطان الابل إلا على الماء ، فأما مباركها بالبرية أو عند الحلي فهي المأوى والمراح ، وهذا البيت الذي ذكرناه في معطن الهون يدل على أن المعطن يكون حيث تحبس الابل في مباركها أين كانت ، ويدل ليبيد يدل على القول الآخر ، والأمر قريب انتهى . قلت: بل يناسب التعميم عدم تعقل الفرق بين مبارك الماء وغيرها ، بل التعليل في الروي عن دعائم الاسلام (١) عن النبي (صلى الله عليه وآله) « انه نهى عن الصلاة في أعطان الابل ، لأنها خلقت من الشياطين » والنبوي (٢) وإن كان عامياً قال : « إذا أدركتكم الصلاة وأنتم في أعطان الابل فاخرجوا منها وحملوا ، فأنها جن من جن خلقت ، ألا ترونها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها » شاهد عليه ، مضافاً إلى التسامح ، فالمعطن أو الأعطان أو نحوها حينئذ في المراسيل الثلاثة

(١) المستدرک - الباب - ١٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ لكن رواه

عن غوالي اللثالي

(٢) كنز العمال ج ٤ ص ٧٤ - الرقم ١٤٨٤

السابقة وصحیحی الحلبي (١) وابن مسلم (٢) وموثق سماعة (٣) وخبري المعلي (٤) وعلي ابن جعفر (٥) وغيرها ومعقد صريح الاجماع المحكي عن الغنية وظاهر المنتهى إن لم يكن معناها مطلق المبارك فراد منها ذلك ولو بقربة ما عرفت ، بل لا فرق بين وجودها فيه وعدمه ، لكن عن المنتهى انه استوجه عدم الكراهة في المواضع التي تبيت فيها الابل في سبورها أو تناخ لعلها أو وردا ، ولعله يريد الذي لم يتخذ ألقاً ، بل كان في السبر ونحوه ، وإلا كان واضح المنع ، خصوصاً في مناخ الورد الذي هو معنى المعطن أو من أفراد .

وكيف كان فلا ريب في الكراهة كما لا يخفى على من لاحظ نصوص المقام ، وما في بعضها (٦) من نفي الصلاحية ، وآخر (٧) من افظ الكراهة ، وثالث (٨) من اعتبار الرش والكنس ونظمه في سلك المعلوم كراهته ، وإجماع الأصحاب وغير ذلك ، فما سمعته من الحلبي من القول بالتحريم بل قيل : إنه ظاهر المقنعة واضح الفساد ، مع احتمال إرادة الكراهة مما في المقنعة كأنه في المحكي عن نهاية الشيخ ، خصوصاً بعد تصريحه في موضع آخر منها بالكراهة كما قيل .

ثم إن الظاهر خفة الكراهة بالكنس والرش خصوصاً إذا خاف على متاعه التلف لو صلى في غير ذلك ، لكن ينبغي انتظار يسه كما في موثق سماعة (٩) ويحتمل عدم لاطلاق صحیحی الحلبي (١٠) وإمكان حمل موثق سماعة على اليبس في مرايض الغنم ، والأمر سهل ، والله أعلم .

(و) كذا تكره في (مساكن النمل) إجماعاً في الغنية ، ونصوصاً ، منها المرسلان

١١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) الوسائل - الباب - ١٧ - من

أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ٩ - ٤ - ٥ - ٦ - ٦ - ٥ - ٢ - ٤ - ٢

السابقان (١) إذ هي المراد من القرى فيها كما عن المحيط وفقه اللغة للشعالي والسامي تفسيرها بالمأوى ، سكن عن القاموس أنها مجمع ترايبها ، وفي الصحاح والمحكي عن الأساس والشمس جرائيمها أي مجتمعا أو مجتمعا ترايبها ، وفي خبر عبد الله بن عطا (٢) من الباقر ( عليه السلام ) « هذا وادي النمل لا يصلى فيه » وفي المروي (٣) عن تفسير العياشي « هذه أودية النمل وليس يصلى فيها » مضافاً إلى ما عن الصدوق من التعليل بأنها لا تخلو من الناذي بالنمل واشتغاله بذلك ، واهل منه يمكن أن يتعدى إلى مطلق مساكن باقي الحيوانات مما يتأذى الواقف فيه منها ، والظاهر تحقق الكراهة في مسمى القرية والمسكن والوادي وإن لم يكن فيه نمل ظاهر حال الصلاة ، والله أعلم .

(و) كذا تكره عند علمائنا في جامع المقاصد والمحكي عن المنتهى في ( مجرى المياه ) للرسلين (٤) وخبر المناهي (٥) وقول أبي الحسن ( عليه السلام ) في خبر أبي هاشم الجعفري (٦) : « لا تصل في بطن واد جماعة » وفي كشف الثام لا فرق بين أن يكون فيه ماء أولاً توقع جريانه عن قريب أولاً ، صلى على الأرض أو في سفينة ، بل عن المنتهى وكذا لو صلى على ساباط تحته نهر يجري أو ساقية ، ثم قال : « وهل يشترط جريان الماء ؟ عندي فيه توقف ، أقربه عدم الاشتراط » وقال أيضاً : « وهل تكره الصلاة على الماء الواقف ؟ فيه تردد ، أقربه الكراهية » وعن التحرير نفي البأس عن الصلاة على ساباط يجري تحته نهر أو ساقية ، وقرب الكراهية على الماء

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

(٣) المستدرک - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

(٦) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

الواقف ، وعن نهاية الأحكام أنه إن أمن السيل احتمل بقاء الكراهة اتباعاً لظاهر النهي، قال في المدارك: لم أقف على ما ادعاه من الاطلاق ، قلت : يمكن إرادته ما سمعت من قول أبي الحسن ( عليه السلام ) ، بل الظاهر أن المراد بمجرى الماء محل جريان الماء وإن لم يكن جارياً فيه فعلاً بل ولا متوقفاً فيه كما سمعته من الكشف ، فما عن البحار - من أن ظاهر الأخبار كراهة الصلاة في المكان الذي يتوقع فيه جريان الماء ، وفي المكان الذي يجري فيه الماء فعلاً - لا يخلو من تأمل ، وعلى كل حال فليس منه الساباط قطعاً ، بل ولا الماء الواقف ، بل قد يتأمل في السفينة ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا تكراه الصلاة في ﴿ أرض السبخة ﴾ بفتح الباء واحدة السباخ ، وهو ما يعلوها كالملح ، وإن وقعت نعمت الأرض كسر الباء فيها ، وربما قرئت في نحو المتن بكسر الباء على إرادة الأرض ذات السباخ من إضافة الموصوف إلى الصفة كمسجد الجامع ، وكيف كان فالمشهور بين الأصحاب ذلك ، بل عن الخلاف والغنية وظاهر المنتهى الاجماع عليه ، للنهي عنه في المرسلين السابقين المحمول عليها بالاجماع السابق ، وفي خبر معمر بن خلاد ( ١ ) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) « لا تسجد في السبخة » وسأل علي بن جعفر أخاه ( عليه السلام ) في الروي عن كتابه ( ٢ ) « من الأرض السبخة أيعلى فيها ؟ فقال : لا إلا أن يكون فيها نبت إلا أن يخاف فوث الصلاة » وهي المرادة من المألحة أو مندرجة فيها في خبر عبد الله بن عطا ( ٣ ) في حديث « أنه سار مع أبي جعفر ( عليه السلام ) حتى إذا بلغا موضعاً قال له : الصلاة جعلت فداك ، فقال : هذا وادي النمل لا يعلى فيه حتى إذا بلغا موضعاً آخر ، قال له : مثل ذلك فقال : هذه أرض مألحة لا يعلى فيها » وكره الصادق ( عليه السلام ) في صحيح الحلبي أو حسنه ( ٤ )

( ١ ) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

( ٢ ) و ( ٣ ) و ( ٤ ) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١١ - ٥ - ١

الصلاة في السبخة إلا أن يكون مكاناً ليناً يقع فيه الجبهة مستوية ، وسأله في صحيحه (١) الآخر « عن الصلاة في السبخة فكرهه ، لأن الجبهة لا تقع مستوية عليها ، فقلنا فإن كانت أرضاً مستوية فقال : لا بأس فيها » وسأله (ع) أبو بصير أيضاً في الموثق (٢) « عن الصلاة في السبخة لم تكرهه ، قال : لأن الجبهة لا تقع مستوية ، فقلت : إن كان فيها أرض مستوية فقال : لا بأس » ومولى بن خنيس (٣) « عن السبخة أيسلي الرجل فيها ؟ فقال : إنما بكره الصلاة فيها من أجل أنها لا يستمكن الرجل يضع وجهه كما يريد ، قلت : أرأيت إن هو وضع وجهه متمكناً ؟ فقال : حسن » وهي المراد من الحرمة في خبر ابن السري (٤) « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : لم حرم الله الصلاة في السبخة ؟ فقال : لأن الجبهة لا تتمكن عليها » أو تبقى على حقيقتها مع إرادة عدم تحقق الواجب من التمكن ، بل لعله محتمل في كل خبر نهي عنها فيه مع ذكر التعليل وبدونه ، بل والمشتمل على لفظ السكرامة مما سمعت ، بل وخبر يحيى بن أبي العلاء (٥) المروي عن أمالي الشيخ قال : « سمعته ( عليه السلام ) يقول : لما أخرج أمير المؤمنين ( عليه السلام ) إلى نهران وطعنوا في أرض بابل حين دخل وقت العصر فلا يقطعوها حتى غابت الشمس فنزل الناس يميناً وشمالاً يصلون إلا الأشر وحده ، قال : لا أصلي حتى أرى أمير المؤمنين ( عليه السلام ) قد نزل يصلي . فلما نزل قال : يا مالك إن هذه أرض سبخة ولا تحمل الصلاة فيها ، فمن كان صلى فليعد الصلاة » .

وأما احتمال الحرمة وإن حصل الواجب من التمكن فيها فلا ريب في بطلانه ،

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب مكان المصلي

الحديث ٢ - ٧ - ١٠ - ٣

(٥) المستدرک - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ وفي المستدرک

عن يحيى بن العلاء الرازي



لنصوص الزبورة المعتضدة بالاجماع المحكي إن لم يكن محصلاً ، وإطلاق الأدلة ،  
 وخصوص موثق سماعة (١) « سأئنه عن الصلاة في السباخ فقال : لا بأس » والمروي (٢)  
 عن العلل مسنداً عن أم المقدام الثقفية عن جويرية بن مسهر قال : « قطعنا مع أمير المؤمنين  
 ( عليه السلام ) جسر الصراة في وقت العصر ، فقال : إن هذه أرض معذبة لا ينبغي  
 لنبي ولا وصي نبي أن يصلي فيها ، فمن أراد منكم أن يصلي فليصل » ونحوه عن بصائر  
 الدرجات ، بل عن الفقيه (٣) مراسلاً عن جويرية « ان هذه أرض ملعونة عذبت  
 في الدهر ثلاث مرات » قال : « وفي خبر آخر مرتين » مع ورود الأخبار بأن  
 الأرض كانت سبخة ، ولعله لهذا الخبر قال الصدوق في المحكي عن خصاله : « انه لا يصلي  
 في السبخة نبي ولا وصي نبي ، وأما غيرها فانه متى دق مكان سجوده حتى تتمكن الجبهة  
 فيه مستوية في سجوده فلا بأس » وإن كان هو ضعيفاً لم أجد من وافقه عليه إلا ما يحكى  
 عن المجلسي من الميل اليه ، إلا أنه في غير محله ، اهدم صلاحية الخبر المزبور سنداً  
 ودلالة لقطع الاطلاقات ، وإصالة الاشتراك ، خصوصاً بعد الاعراض عنه ، على أنه لا ظهور  
 فيه بأن امتناعه ( عليه السلام ) كان للسبخ ، بل لعله للتعذيب ، بل هو الظاهر منه ،  
 اللهم إلا أن يجعل السبخ علامة التعذيب كما يؤمى اليه ما عن علل محمد بن علي بن إبراهيم  
 ابن هاشم من أن العلة في السبخة أنها أرض مخسوف بها ، واحتمال إرادة أنه ينخسف  
 وينغمر فيها الجبهة وغيرها من الأعضاء بعيد جداً ، وحينئذ فالظاهر ولو بقرينة خبر  
 يحيى بن أبي العلاء المتقدم - إذ الظاهر اتحاد القضية فيهما - كون المراد أنه لا ينبغي للنبي

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ هكذا في النسخة

الأصلية وفي الوسائل ، الفرات ، بدل الصراة ،

(٣) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

والوصي الصلاة من جهة شدة الكراهة لهما ، أو لأنهما لا يفعلان إلا الراجح لا أن ذلك مختص بهما ، وعن القاموس أن الصراة نهر بالعراق ، وعن بعض النسخ الفرات ، فلهذا كان مكان جسر الحلة ، وعن الفقيه والبصائر نهر سوري ، وهو موضع بالعراق .

وعلى كل حال فما عن المقنعة من أنه « لا تجوز الصلاة فيها » والنهاية « لا يصلي » والعلل « باب العلة التي من أجلها لا تجوز الصلاة في السبخة » إن كان المراد منه الكراهة أو الحرمة حيث لا يحصل الواجب من التمكن فربحاً بالوفاق ، وإلا كان ضعيفاً جداً ، ويقوى في النفس بمشاهدة حصول الواجب من التمكن في الغالب من الأرض السبخة أن المراد من التعليل في النصوص السابقة كل التمكن ، بل قد يستفاد منه حينئذ كراهة تركه مطلقاً ولو في غير السبخة ، وحينئذ يزول الكراهة بحصول التمكن ولو بدق الأرض وتسويتها ، ومن هنا قيدها في المفاتيح والمحكي عن المبسوط والوسيلة بما إذا لم يتمكن من السجود عليها ، بل هو مقتضى استدلال غيرهم عليه بعدم حصول التمكن أو كماله ، بل صرح بعضهم أنه إن تمكن فلا بأس ، لكن قد يشكل باطلاق كثير من الأصحاب ومعاقدة الاجماع وبعض النصوص (١) وما سمعته من التعليل السابق بأنها معذبة ، مع التسامح في الكراهة ، فيحتمل حينئذ إرادة الحكمة من التعليل المزبور ، أو حصول الخفة معه لا زوالها أصلاً ، هذا .

وقد يستفاد من التعليل بالتعذيب والخسف كراهة الصلاة في كل أرض عذاب أو خسف بل أو سخط عليها كما عن الحلبي والفاضلين والشهيد التصريح به ، وربما يؤيده ما عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) ( ٢ ) « انه لما مر بالحجر قال لأصحابه : لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم » .

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب مكن المصلي - الحديث ج ٦ و ٩

(٢) سنن البيهقي - ج ٢ ص ٥١ مع اختلاف يسير

قيل : ومن ذلك الصلاة في المواطن الأربعة : البيداء وضجنان وذات الصلاصل ووادي الشقرة ، لأنها من المواضع المغضوب عليها ، وأنها مواضع خسف ، بل قيل : إن ذات الصلاصل اسم الموضع الذي أهلك الله فيه النمرود ، وضجنان وادٍ أهلك الله فيه قوم لوط ، والبيداء هي التي يأتي إليها جيش السفيناني قاصداً مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله) فيخسف الله به تلك الأرض وفي خبر ابن للغيرة (١) للرووي عن كتاب الخرائج والجرائح « نزل أبو جعفر (عليه السلام) في ضجنان فسمعناه يقول ثلاث مرات : لا غفر الله لك ، فقال له أبي : لمن تقول جمعت فداك ؟ قال : مرّ بي الشامي لعنه الله يجر سلسلته التي في عنقه وقد دلع أسنانه يسألني أن أستغفر له ، فقلت له : لا غفر الله لك » وعن عبد الملك القمي (٢) « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : بينا أنا وأبي متوجهان إلى مكة من المدينة فتقدم أبي في موضع يقال له ضجنان إذ جاءني رجل في عنقه سلسلة يجرها فأقبل عليّ فقال : اسقني فسمعه أبي فصاح بي وقال : لا تسقه لا سقاه الله تعالى ، فاذا رجل يتبعه حتى جذب سلسلته وطرحها على وجهه في أسفل درك الجحيم ، فقال أبي : هذا الشامي لعنه الله تعالى » والمراد به على الظاهر معاوية صاحب السلسلة التي ذكرها الله تعالى في سورة الحاقة .

قلت : لسكننا في غنية عن ذلك باستفاضة النصوص (٣) في النهي عنها بالخصوص المحمول على السكراة لقرائن متعددة ، وبما عن الغنية من الاجماع على السكراة في الأربعة ، والظاهر كما هو صريح بعضهم أنها أماكن مخصوصة ، بل هو مقتضى جميع ما سمعته ، بل لا ينبغي التأمل في البيداء وضجنان منها ، لتصريح النصوص (٤) وغيرها

(١) و (٢) الخرائج والجرائح ص ١٣٤ وفي الثاني عن أخيه ادريس

(٣) الوسائل - الباب - ٢٣ و ٢٤ - من أبواب مكان المصلي

(٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب مكان المصلي

بكونهما مكانين مخصوصين ، بل في خبر ابن أبي نصر (١) منها عن أبي الحسن (عليه السلام) قلت : « وأين حد البيداء ؟ فقال : كان جعفر (عليه السلام) إذا بلغ ذات الجيش جد في السير ثم لا يصلي حتى يأتي معرس النبي (صلى الله عليه وآله) ، قلت : وأين ذات الجيش ؟ فقال : دون الحفيرة بثلاثة أميال » بل وذات الصلاصل ، لقول الصادق (عليه السلام) في موثق عمار (٢) : « الصلاة تكره في ثلاثة مواطن من الطريق : البيداء ، وهي ذات الجيش ، وذات الصلاصل وضجنان » والمراد طريق مكة من المدينة ، كما يشهد له المرسل (٣) ، عن المقنعة قال : « قال (عليه السلام) : تكره الصلاة في طريق مكة في ثلاثة مواضع : أحدها البيداء ، والثاني ذات الصلاصل ، والثالث ضجنان » فما عن السرائر والمنتهى من تفسير ذات الصلاصل بأنها الأرض لها صوت ودوي ، وعن الشهيد من أنها الطين الحر المحلوط بالرمل ، فصار صلصلاً إذا جف أي يصوت إن كان انفراد به التعميم لكل أرض كذلك فلا يخلو من إشكال أو منع ، وإن كان المراد به وجه المناسبة أو بيان الأصل فلا بأس به .

أما وادي الشقر بفتح الشين وكسر القاف فمن السرائر أنه موضع مخصوص سواء كان فيه شقائق النعمان أو لم يكن ، قال : وليس كل موضع فيه شقائق النعمان تكره الصلاة فيه ، ثم استند في ذلك إلى كلام ابن الكلبي ، ويؤيده ما عن مجمع البحرين في الحديث (٤) « نهى عن الصلاة في وادي الشقرة » بضم الشين وسكون القاف ، وقيل بفتح الشين وكسر القاف موضع معروف في مكة ، بل يؤيده أيضاً تعليل الصادق (عليه السلام) النهي عن الصلاة فيه في موثق عمار (٥) بأن فيه منازل الجن ، اللهم إلا أن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - يمكن رواه عن معاوية بن عمار

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٢

يكون المراد أنهم ينزلون في كل مكان فيه شقائق النعمان ، وهو المراد من وادي الشقرة كما عن بعض أصحابنا ، ويؤيده التسامح في أمر الكراهة ، وظهور ككون السبب مشغولية القلب ، لسكن يمكن كونه المكان المخصوص وإن قلنا بعموم الكراهة لذلك ، والأمر سهل .

﴿ و ﴾ كذا تكره الصلاة في أرض ﴿ الثلج ﴾ كما ذكره غير واحد المرسلين السابقين ( ١ ) وموثق عمار ( ٢ ) وصحيح هشام بن الحكم ( ٣ ) المروي عن كتاب محمد ابن علي بن محبوب عن الصادق ( عليه السلام ) « عن الرجل يصلي على الثلج قال : لا ، فان لم يقدر على الأرض بسط ثوبه وصلى عليه » وعن مشكاة الأنوار ( ٤ ) للطبرسي « ان رجلاً أتى أبا جعفر ( عليه السلام ) فقال له : أصاحك الله إني أتجر إلى هذه الجبال فتأتي أمكنة لا نستطيع أن نصلي إلا على الثلج ، فقال ( عليه السلام ) : ألا تكون مثل فلان يعني رجلاً عنده يرضى بالفرن ؟ ولا تطلب التجارة إلى أرض لا تستطيع أن تصلي إلا على الثلج » بل اهله المراد من النهي عن السجود في خبري معمر بن خلاد ( ٥ ) وداود الصرمي ( ٦ ) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) ، لظهور إرادة الكراهة منه فيها بقرائن متعددة التي لا تلائم إرادة السجود حقيقة عليه ، لمعومية عدم جوازه لأكراهته وإن أيدت فالنصوص الأول المعتمدة بفتوى من تعرض له كافية فيه ، واضعف بعضها سنداً ، وظهور الكراهة في جميعها ، بل لم أعثر على قائل بالحرمة هنا ، والاطلاقات وجب حمل النهي فيها على ذلك ، ومن الغريب احتمال بعض متأخري التأخيرين بقاء النهي فيها على حقيقته مع حمل الصلاة على ذات السجود عليه ، فيكون الحرمة حينئذ

( ١ ) و ( ٣ ) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦ - ٥  
 ( ٢ ) و ( ٥ ) و ( ٦ ) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢ - ١ - ٣  
 ( ٤ ) المستدرک - الباب - ٢١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

متجهة ، اعدم جواز السجود عليه ، ومقتضاد حينئذ بقاء الكراهة بلا دليل ، وفيه أنه لا دليل في الصلاة عليه على السجود عليه ، بل الظاهر صدقها بدونه ، بل التأمل في النصوص يقضي بالقطع بارادة الصلاة عليه مع السجود على غيره مما يصح السجود عليه ، بل ظاهر موثق عمار وصحيح هشام السابقين بقاء الكراهة حتى لو فرش عليه فراشاً إلا إذا لم يقدر على الأرض .

﴿ وكذا نكرو الصلاة ﴾ بين المقابر على المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً بل عن الغنية وظاهر المنتهى الاجماع عليه ، جمعاً بين ما يقتضي الجواز - من الأصل والاطلاقات والاجماع السابق المعتضد بما عرفت وخصوص صحيح علي بن جعفر (١) سأل أخاه موسى (عليه السلام) « عن الصلاة بين القبور هل تصالح ؟ فقال : لا بأس » وصحيح علي بن يقطين (٢) « سألت أبا الحسن الماضي (عليه السلام) عن الصلاة بين القبور هل تصالح ؟ قال : لا بأس » بل وصحيح ابن خلد (٣) عن الرضا (عليه السلام) « لا بأس بالصلاة بين المقابر ما لم يتخذ القبر قبلة » بناءً على ما تسمع في تفسيره ، كصحيح زرارة (٤) المروي عن العليل قال لأبي جعفر (عليه السلام) : « الصلاة بين القبور فقال : بين خلها ، ولا تتخذ شيئاً منها قبلة ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن ذلك ، وقال : لا تتخذوا قبوري قبلة ولا مسجداً ، فإن الله تعالى لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » - وبين النهي في الرسلين السابقين (٥) وخبر المناهي (٦) نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يصلي الرجل في المقابر والطرق والأرجحية

(١) (٢) (٣) و (٦) الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٤ - ٣ - ٢

(٤) الوسائل - الباب ٢٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

(٥) الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

والأودية ومرايط الابل وعلى ظهر الكعبة » وخبر عبيد بن زرارة (١) سمع الصادق (عليه السلام) يقول : « الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبرة » وخبر النوفلي (٢) « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الأرض كلها مسجد إلا الحمام والقبور » وموثق عمار (٣) سأل الصادق (عليه السلام) « عن الرجل يصلي بين القبور ، قال : لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه وعشرة أذرع من خلفه وعشرة أذرع عن يمينه وعشرة أذرع عن يساره ثم يصلي إن شاء » والشاهد الاجماع السابق المعتضد بما عرفت ، وجمعه في المرسلين وغيرها مع معلوم الكراهة بلفظ واحد ، وعموم المجاز وإن كان جائزاً إلا أنه محتاج إلى قرينة ، وليست ، بل خلافها موجود ، على أن شاهد الجمع يحتاج اليه بعد فرض تكافؤ الأدلة ، ومن المعلوم رجحان أدلة الجواز سنداً واعتضاداً ودلالة ، فيتمين حمل المنافي حينئذ على الكراهة التي هي بعد التسامح فيها أولى من الطرح ، بل الظاهر انسياقها إلى الذهن بعد فرض رجحان المقابل ، وصيرورته بذلك كالنص على الجواز مع معلومية كون كلامهم (ع) بمنزلة متكلم واحد وأن الخبر الوارد عنهم (ع) بالطريق المعتبر حجة علينا يماثل معاملة السموع منهم . ومن ذلك يظهر أن الجمع بينهما يحمل ما دل على الجواز على حصول البعد المزبور للاطلاق والتقييد في غير محله ، لعدم التكافؤ ، مع أنه ينافيه صحيحاً زرارة وممر بناءً على إرادة كونه بين يدي المصلي من الإتحاذ قبلة فيه ، ضرورة اقتضائه منع ذلك فيه وإن حصل البعد المزبور ، ولم يقل به أحد ، نعم - بناءً على إرادة استقبال أي جزء منه كالكعبة من الإتحاذ كما هو الظاهر المناسب للفظ الإتحاذ الظاهر في القصد القلبي ، وظاهر كون الشرط مع تحقق موضوع البينية ، لا أن المراد منه استثناء بعض الأفراد

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

منها ، ولا شمار ذيل صحيح زرارة منهما بذلك ، كالمُرسل (١) في الفقيه عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) « لا تتخذوا قبوري قبلة ولا مسجداً ، فان الله عز وجل لعن اليهود حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » بل الظاهر إرادة ذلك من الاتخاذ قبلة فيه كالاتخاذ مسجداً ، بل لعل المراد النهي عن البناء عليه معاملين له معاملة الكعبة في استقبال أي جزء منه ، كما أن المراد من اتخاذه مسجداً بناؤه معاملاً معاملة المساجد في الصلوات فيه ونحوها - يتجه حينئذ تقييد الصحاح الأربعة (٢) بالموثق المزبور (٣) لو كان له مقاومة ، فما عن سائر - من فساد الصلاة في المقابر ، بل حكاه الشيخ في الخلاف قولاً لبعض الأصحاب لنحو ما سمعت مما ذكرنا حمله على الكراهة - في غاية الضعف ، بل يمكن دتوى سبقه بالاجماع في الجملة ولحوقه به .

كما أن ما عن المفيد والحلي من عدم جواز الصلاة إلى القبور للصحيحين المزبورين (٤) كذلك أيضاً ، وإن اختاره في الحقائق مدعياً أنه هو الذي يقتضيه الجمع بين الأخبار بحمل ما دل على الجواز على غير المتخذ قبلة للاطلاق والتقييد ، بل لا معارض أصلاً للتقييد منهما ، إذ الموثق مؤكد له ، نعم يراد منه الكراهة بالنسبة إلى غيره جمعاً بينه وبين أدلة الجواز من الصحاح الأربعة وغيرها التي لا يمكن تقييدها بما في الموثق من التباعد عشرة أذرع كي يبقى النهي فيه على حاله بعدم تقييد المتخذ قبلة به ، وهو مستثنى منها ، فلا يحيص عن الجمع بالكراهة حينئذ ، ولا مانع من إرادة القدر المشترك على عموم الحجاز من نفي الجواز فيه ، والحرمة والكراهة مشتركان في الرفع بما فيه من

(١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ و ٣ و ٤

والباب ٢٦ - الحديث ٥

(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣ والباب ٢٦ - الحديث ٥



التباعد ، إذ فيه - مع عدم التكافؤ كما عرفت ، وإرادة الحرمة والكراهة من لفظ « لا يجوز » في الموثق بلا قرينة ، وأن أحد الصحيحين مع كون دلالة بالمفهوم لا يقتضي إلا ثبوت البأس الذي هو أعم من الحرمة ، واحتمالها معاً التقية ، لأنهم رَوَوْا نحوها ، وعن أحمد منهم العمل بها - أنك قد عرفت كون المراد بالصحيحين الاتخاذ كالكعبة في استقبال أي جزء منه ، لا أقل من تساري الاحتمالين فيه ، فلا يخرج مثلها عن أدلة الجواز المعتضدة بما عرفت .

على أنه قد يشكل باستفاضة النصوص في الصلاة خلف قبور الأئمة (عليهم السلام) ففي خبر عبد الله الحميري (١) المروي في التهذيب « كتبت إلى الفقيه ( عليه السلام ) أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة (عليهم السلام) هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا ؟ وهل يجوز لمن صلى عند قبورهم (عليهم السلام) أن يقوم وراء القبر ويجعل القبر قبلة ويقوم عند رأسه ورجليه ؟ وهل يجوز أن يتقدم القبر ويصلي ويجعله خلفه أم لا ؟ فأجاب وقرأت التوقيع ومنه نسخت أما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيازة ، بل يضع خده الأيمن على القبر ، وأما الصلاة فإنها خلفه يجعله الأمام ، ولا يجوز أن يصلي بين يديه ، لأن الأمام لا يتقدم ، ويصلي عن يمينه وشماله » ومثله عن الاحتجاج عن الحميري (٢) عن صاحب الزمان (عليه السلام) إلا أنه قال : « ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره ، لأن الأمام لا يتقدم عليه ولا يساوى » وقال الصادق (عليه السلام) في خبر محمد بن البصري (٣) المروي عن مزار ابن قولويه في حديث زيارة الحسين (عليه السلام) : « من صلى خلفه صلاة واحدة يريد بها الله تعالى لقي الله يوم يلقاه وعليه من النور ما يفيش له كل شيء يراه » وعنه أيضاً مسنداً

إلى هشام بن سالم (١) في حديث طويل أنه قيل للصادق (عليه السلام) : « هل يزار والدك ؟ قال : نعم ويصلي عنده ، قال : ويصلي خلفه ولا يتقدم عليه » وعنه أيضاً مسنداً إلى الحسن بن عطية (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً « إذا فرغت من التسليم على الشهداء أتيت قبر أبي عبد الله (عليه السلام) تمهله بين يديك ثم تعلي ما بدا لك » قيل : وهو مردي في الكافي أيضاً .

وتقييد الصحيحين بما في هذه النصوص - فيستثنى حينئذ قبورهم (عليهم السلام) من الاتخاذ قبله فيهما كما التزمه في الحدائق - فيه أولاً أنه لا يقول به المفيد ومن تبعه ، بل ظاهره عدم الفرق بين القبور في منع الصلاة اليها ، لأنه قال بعد إطلاق المنع : وقد قيل : لا بأس بالصلاة إلى قبله فيها قبر إمام (عليه السلام) والأصل ما ذكرنا ، لكنه قال بعد ذلك بلا فصل : ويصلي الزائر مما يلي رأس الإمام ، فهو أفضل من أن يصلي إلى القبر من غير حائل بينه وبينه على حال ، وظاهره الجواز لكنه مفضول ، بل قد ينقدح من ذلك - لمساواته بين الإمام وغيره - إرادة الكراهة من المنع في كلامه ، بل لعل الحلبي كذلك ، فتخرج المسألة حينئذ عن الخلاف ، ويكون المحدث البحراني خارقاً للاجماع بغير شيء يعول عليه . وثانياً أنه لا يتم في صحيح زرارة الذي هو أحد الصحيحين المعتمد عليهما في تقييد أدلة الجواز ، بل هو العمدة منهما باعتبار اشتماله على النهي بخلاف الآخر المقتضي لثبوت البأس في المفهوم ، وهو أعم من المنع ، ضرورة اقتضاء التعليل فيه مساواة القبور في منع الاتخاذ قبله على وجه لا يصح تقييده بالنصوص المزبورة ، وحمله على الكراهة كقول النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) فيما أرسله في الفقيه : « لا تتخذوا قبوري قبله ولا مسجداً » بقضي بارادتها من المعلن حينئذ ، ويتم المقصود

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٧ - ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٦٩ - من كتاب المزار - الحديث ١

حتى في الصحيح الآخر الذي يحمل البأس في مفهومه حينئذ على الكراهة ، واجتال خروج قبر النبي (صلى الله عليه وآله) من بين قبورهم - فيبقى على المنع كغيره من القبور لعله بدفن الفاجرين معه ، أو لأن قبر النبي (صلى الله عليه وآله) هو الذي يمشى من اتخاذه قبلة وكون السجود له والشبه بفعل السابقين - لا يقوله الخصم بل ولا غيره ، وإن احتمله في المهكي عن البحار ، إلا أنه لا يخفى بطله .

وكيف كان فلا ريب في أن الكراهة هي الأقوى ، لكن في مصداق بين القبور الذي هو موضوع الحكم في النصوص ، أما القبر الواحد والقبيران فقد ألحقهما جماعة ، بل عن الروض نسبته إلى الأصحاب ، كما عن المنتهى أنه يلوح منه الاجماع ولعل الظاهر إرادة الجميع الصلاة على القبر واليه ، أما الأول فلما في خبر يونس بن ظبيان (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن يصلى على قبر أو يقعد عليه أو يبنى » بل لعله المراد أيضاً مما في حديث الذوفلي (٢) عن النبي (صلى الله عليه وآله) « الأرض كلها مسجد إلا الحمام والقبر » المراد منه استثناء أرض القبر من المسجدية التي هي بمعنى الصلاة عليها ، بل لعله يندرج في قوله (عليه السلام) في مرسلي العشرة (٣) في القبور على إرادة معنى « على » من لفظ « في » والجمع مع الاستغراق شامل للواحد . وأما الثاني فلنصوص الاتخاذ (٤) بناءً على تفسيرها بالاستقبال ، أو أن احتماله كافٍ في الكراهة ، خصوصاً مع تأييده بفتوى من عرفت ، وبما يشعر به بعض أسئلة قبور الأئمة (عليهم السلام) من معلومية مرجوحية استقبال

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣ والباب ٢٦

غيرها ، وأن غرض السائل كونها هي كذلك أولاً ، والأمر بالتنحي ناحية في قبر الحسين ( عليه السلام ) فضلاً عن غيره في خبر أبي اليسع ( ١ ) المروي عن مزار ابن قولويه ، قال : « سأل رجل أبا عبد الله ( عليه السلام ) وأنا أسمع قال : إذا أتيت قبر الحسين ( عليه السلام ) أجلسه قبلة إذا صليت قال : تنح هكذا ناحية » وبغير ذلك . لا ما إذا كان يميناً أو شمالاً أو خلف ، للأصل بلامعارض ، واحتمال أن المراد بموثق عمار ( ٢ ) عدم كون القبر في جهة من الجهات ، والبينية المذكورة فيه لا يراد منها اشتراط الكراهة بها كما ترى ، وإن كان الحكم مما يتسامح به .

وأما القبران فلا ريب في تحقق البينية بهما حيث يكونان على اليمين والشمال أو أماماً وخلفاً مثلاً ، واحتمال كون المراد ببينية قبور بمعنى كون ما على جهة اليمين مثلاً أقل جمع والشمال كذلك بنفيه إرادة الاستغراق من الجمع المسلخ منه معه معنى الجمعية ، ولولا لفظ البينية لاجتزأنا بالواحد ، لكن معها يجب إرادة مصداقها في أفراد القبر ، ولا ريب في تحققه هنا بالاثنتين بعد الفطع بعدم إرادة البينية بالنسبة إلى جميع القبور ، كما أن احتمال اعتبار البينية المربعة في الكراهة بقريئة استثناء مقدار العشرة من الجهات الأربعة في الموثق - فلا يكفي حينئذ القبور على الجهتين في الكراهة فضلاً عن القبرين - بنفيه ما في ظاهر عبارات الأصحاب من عدم اعتبار أزيد من صدق البينية ، بل لعله مقطوع به من كلامهم ، فينزل الموثق حينئذ على إرادة بيان التبريع حيث يكون ، ومنه يفهم البينية المثناة ، هذا .

وقد ظهر من ذلك كله حينئذ أن الكراهة في الاستقبال والاستعلاء ومصداق البينية ، وقد تجتمع وقد تفترق ، وربما يقال نظراً إلى حديث المناهي ( ٣ ) وخبر عبيد

( ١ ) الوسائل - الباب - ٦٩ - من كتاب المزار - الحديث ٦

( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥ - ٢

ابن زرارة (١) بالكراهة في مسمى المقبرة وإن لم يحصل فيها أحد الأمور الثلاثة ، بل لعل عبارة المصنف وما شابهها يراد منها بينية القبور فيها ، بل لعل ذلك هو المراد من الموثق ، وعليه حينئذ لا تفترق بينية القبور عن الصلاة في المقبرة بخلاف العكس ، وإن أريد من الموثق بينية القبور وإن لم تكن في مقبرة حصل الاقتراق منهما معاً .

وعلى كل حال فالسكراهة ثابتة في مصداق البينية ﴿ إلا أن يكون حائل ﴾ كما في النافع والمحكي عن الجامع والتحرير والارشاد والتذكرة والكفاية ، بل في المدارك نسبتها إلى قطع الأصحاب ، كما عن ظاهر المنتهى الاجماع عليه ، واهله كذلك في الجملة ، إذ معه يخرج عن مفاهيم ألفاظ النصوص والفتاوى ، وإلا لزم الكراهة وإن حالت جدران ، نعم ربما استشكل في المحكي عن المقنعة ونهاية الأحكام والتلخيص والبيان واللمعة وإرشاد الجعفرية والروضة من الاكتفاء به ﴿ ولو عنزة ﴾ بل عن جامع المقاصد أنه مستفاد من كلام الأصحاب ، بل زاد في الأول للمحكي عن الروض « قدر لبنة أو ثوب موضوع » وفي الثاني « وما أشبهها » بعدم الدليل ، وقد يدفع بما في كشف اللثام وغيره من أنه عموم نصوص الحيلولة بها ، ولعل المراد أخبار السترة (٢) ونحوها ، وإلا فلم نقف على نص في المقام في الحائل أصلاً فضلاً عنها ، وكأنه لذا ترك ذكره في المحكي عن المبسوط والمفاتيح واقتصر على العشرة أذرع ، إلا أنك قد عرفت أنه لا ينبغي التوقف فيه في الجملة ، أما المذكورات ونحوها فلمل الوجه فيها ما تسمعه إن شاء الله من أخبار السترة المبينة في الظاهر على أنه بها يخرج عن صدق اسم الصلاة إلى الانسان مثلاً بعد القطع بعدم إرادة المصداق المزبور ولو بعد مصاديق متعددة ، بل المراد أنه هو أول المصاديق ، ومع السترة تكون هي أول المصاديق مثلاً ، ونحوه يقرر في المقام ،

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب مكان المصلي

ضرورة عدم إرادة مصداق البينية كنهما كان ولو بعد مصداق بينيات متعددة قبلها ، بل المراد أول مصاديق البينية ، فمع فرض وجود الحائل يكون هو أول المصاديق . نعم ينبغي أن يعتبر في الحائل كونه مما يلحظ بينيته ويعتد بها عرفاً ولو بضميمة قصد الحيلولة به ، فلا عبرة ببعض الأجسام الصغار ، خصوصاً إذا كانت من توابع الأرض ولا تلاحظ بينيتها ، ومن ذلك يعلم أنه كما ترتفع كراهة البينية بذلك كذلك ترتفع كراهة « إلى » به أيضاً ، بل هو أولى بالفهم من نصوص السترة ، ومن هنا حكى عن المقنعة والبيان والدروس التصريح برفع السكرادة فيه بالحائل ولو عنزة أو ابنة أو ثوب ، وكذا المراسم ، هذا .

وقد ظهر مما ذكرنا أن المنجى في رفع كراهة بين المربعة حائلان : أحدهما في إحدى جهتي الأمام والخلف ، والثاني اليمين والشمال ، أما المنشأة فواحد ، لكن حيث يكون الحائل في غير جهة الأمام قد يتجه بقاء السكرادة فيه . من حيث الصلاة إليه ، إذ أقصاه حينئذ أنه يكون كالقبر الواحد ، وقد عرفت كراهة الصلاة إليه ، أما كراهة « على » و « في » فلا يجدي الحائل من فراش ونحوه في صدقهما ، فحينئذ لا ريب في بقاء السكرادة . نعم لو فرض عدم صدقهما بالاستعلاء ونحوه اتجه ارتفاعها كما هو واضح . ﴿أو﴾ يكون ﴿ بينه وبينها عشرة أذرع ﴾ بالاخلاف أجده فيه ، بل عن المنتهى أنه قد يفهم منه الإجماع عليه ، بل في المدارك قطع به الأصحاب ، قلت : لا ينبغي التوقف فيه بعد ذلك للموثق المزبور (١) الذي لا ريب في ظهوره بل صراحته باعتبار العشر من الجهات الأربع حيث تكون البينية مربعة بحيث لو نقص شيء منها في إحداها لم ترتفع في الجميع لا في خصوص الناقصة ، وليس بعد العشرة بينه وبين القبر في الجهة

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

يُصَيِّرُهُ كَعَدَمِ الْقَبْرِ نَحْوَ مَا سَمِعْتَهُ فِي الْحَائِلِ ، وَإِلَّا لَا جُزْيَ فِي الْمَرْبَعَةِ بِعَشْرِينَ ، عَشْرَةٌ فِي الْأَمَامِ ، وَعَشْرَةٌ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ، ضَرُورَةٌ أَنْكَ عَرَفْتَ سَابِقًا عَدَمَ السَّكَرَاهَةِ فِي الْقَبْرِ فِي الْخَلْفِ أَوْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ، فَمَا فِي التَّذَكُّرَةِ وَالْوَسِيلَةِ وَالْمُحْكِي عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمَبْسُوطِ وَالْجَامِعِ وَالْأَصْبَاحِ وَنَهَايَةِ الْأَحْكَامِ مِنْ اِعْتِبَارِ الْعَشْرِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْخَلْفِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، بَلْ لَعَلَّهُ اجْتِهَادٌ فِي مَقَابِلَةِ النَّصِّ ، وَإِنْ وَجَّهَ فِي الْمُحْكِي عَنِ الرُّوْضِ بِأَنَّهُ إِذَا بَعْدَ عَنِ الْقُبُورِ بِعَشْرَةِ أَذْرَعٍ فِي الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْقُبُورِ وَلَا إِلَى الْقَبْرِ ، لَكِنْ فِيهِ مَا أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ سَابِقًا مِنْ أَنَّ مَقْتَضَى ذَلِكَ عَدَمُ اخْتِصَاصِ الْخَلْفِ ، بَلْ يَجْزِي الْعَشْرُونَ كَمَا عَرَفْتَ ، وَهُوَ وَاضِحُ الْفَسَادِ بَعْدَ الْمَوْثُوقِ الْمَزْبُورِ .

وَاحْتِمَالُ أَنَّ ذَلِكَ بِنَاءٌ مِنْهُمْ عَلَى عَدَمِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْقَبْرِ وَيَمِينِهِ وَيَسَارِهِ وَلَوْ كَانَ مُتَّحِدًا دُونَ مَا إِذَا كَانَ خَلْفًا ، فَاعْتِبَارِ الثَّلَاثِينَ حِينَئِذٍ فِي مَحَلِّهِ يَدْفَعُهُ أَوَّلًا مَا عَرَفْتَ مِنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى التَّمْيِينِ وَالْيَسَارِ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ ، وَاسْتِنْبَاطُهُ مِنْ مَوْثُوقِ عَمَارٍ بِالْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا يَقْتَضِي اِعْتِبَارَ الْخَلْفِ أَيْضًا ، لِذِكْرِهِ فِي الْمَوْثُوقِ الْمَزْبُورِ . وَثَانِيًا أَنَّهُ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ عَدَمِ السَّكَرَاهَةِ مَعَ الْوُقُوعِ خَلْفًا مَعَ عَدَمِ كَوْنِهِ أَحَدَ طَرَفِي الْبَيْنِيَّةِ وَبَيْنَ ثُبُوتِهَا فِيهِ حَالُ كَوْنِهِ أَحَدَ طَرَفِهَا ، فَيَحْتَاجُ حِينَئِذٍ فِي رَفْعِ السَّكَرَاهَةِ عَنْهُ إِلَى الْبَعْدِ الْمَزْبُورِ كَمَا هُوَ مَضْمُونُ الْمَوْثُوقِ ، وَحَيْثُ قَدْ عَرَفْتَ سَابِقًا عَدَمَ اِعْتِبَارِ التَّرْبِيعِ فِيهِ فِي السَّكَرَاهَةِ وَجِبَ حِينَئِذٍ اِلْتِزَامُهُ فِي رَفْعِهَا بِالْعَشْرِينَ فِي الثَّنَاءِ .

هَذَا كُلُّهُ فِي رَفْعِ كَرَاهَةِ « بَيْنَ » بِذَلِكَ ، أَمَا « فِي » وَ « عَلَى » فَلَا يَرْتَفَعَانِ بِهَذَا الْبَعْدَ قَطْعًا ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ فَرَضَ كَوْنُهُ عَلَى قَبْرِ أَوْ فِي الْمَقْبَرَةِ وَقَدْ بَعْدَ عَنِ الْقُبُورِ الَّتِي فِي جِهَاتِهِ الْأَرْبَعَةِ بِالْمَقْدَارِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَجِدْ فِي رَفْعِ كَرَاهَةِ كَوْنِهِ فِي الْمَقْبَرَةِ وَعَلَى الْقَبْرِ ، أَمَا « إِلَى » فَقَدْ يَقْوَى بِمِلَاحِظَةِ عِبَارَاتِ الْأَصْحَابِ وَذِيلِ الْمَوْثُوقِ اِرْتِفَاعُهَا ، مَعَ اِحْتِمَالِ الْبَقَاءِ ، لِأَنَّ الرِّفْعَ مِنْ حَيْثِيَّةٍ لَا يُلْزِمُهُ الرِّفْعَ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أُخْرَى ، لَكِنْ عَلَى الْأَوَّلِ حِينَئِذٍ

يتجه استفادة ارتفاعها في المتحد المستقبل ، ضرورة لزوم ارتفاعها مع البيئية لارتفاعها بعبورها ، بخلاف الثاني ، فيشكل حينئذ ارتدادها بغير البعد الذي لا يجتمع صدق الصلاة اليه ، واحتمال أن التقدير في الموثق للكشف عن عدم صدق ذلك ، وعدم صدق البيئية عرفاً بما يؤيد الأول ، بل قد يؤيده غير ذلك أيضاً مما يظهر بالتأمل ، كما أنه به لا يحتاج إلى تكرار ما ذكرنا سابقاً في نحو هذا التقدير في عوائد النساء مما له تعلق في المقام ، بل ولا يحتاج إلى بعض ما يذكر هنا في موضوع الفبر والمعتبر فيه من السقط والاجزاء ونحوها مما لا ينبغي للفقهاء تضييع العمر في أمثالها ، وترك تحرير المهم مما تعرضت له النصوص والفتاوى .

هذا كله في قبور غير الأئمة ( عليهم السلام ) ، بل أهلها لا تندرج مكان من رتب مرتبتها في إطلاق القبور نصاً وفتوى ، فيبقى حينئذ حكمها مقصوراً على الأصل وما تقتضيه الأدلة بالخصوص ، وتفصيل البحث فيها حينئذ أن الذي يظهر من الأصل وإطلاق الأدلة عدم البطالان بالتقدم عليها ، بل أهل سكوت المعظم عن ذكر ذلك مع ظهور استقصائهم في المندوبات والمكروهات كالصرح في ذلك ، على أنه لم نجد في الأدلة ما يقتضيه سوى النهي في صحيح الخيري ( ١ ) السابق المعتضد بما سمعته في خبر هشام ابن سالم ( ٢ ) المروي عن مزار ابن قولويه ، بل وبالأمر بالصلاة خلفه أو عند الرأس في غيره من النصوص المتقدم بعضها ( ٣ ) وبآتي الآخر ( ٤ ) لسكن التعويل عليه في قطع ما عرفت - بعد ظهور إعراض الأساطين عنه ، إذ هم كما ستعرف بين راد الخبر من أصله ، وبين حامل له على الكراهة - مما لا يلائم أصول المذهب ، خصوصاً مع ظهور

( ١ ) و ( ٢ ) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٧

( ٣ ) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٧ و ٩

( ٤ ) الوسائل - الباب - ٩٩ - من كتاب المزار - الحديث ٥



التعليل فيه في غير الواجب من الأدب إن كان المراد من الإمام فيه المعصوم (عليه السلام) إذ حرمة التقدم عليه في المكان الذي هو غير منافٍ للاحترام الواجب في زمن الحياة غير معلومة ، فضلاً عما بعد الموت ، فضلاً عن كونه شرطاً في صحة الصلاة ، بل معلوم عدمها ، وإن كان المراد إمام الجماعة فإبادة انطباقه على المعمل واضحة ، ومن هنا كان الأتيقار إرادة الأول ، خلافاً لما يظن من غير واحد من الأصحاب ، وحينئذ فيراد غير الواجب من الأدب منه كما عرفت ، وعليه حينئذ يتم القول بكراهة التقدم ، واستحباب تركه باعتبار كونه من الآداب المندوب إليها ، فمن الغريب ركون جماعة من متأخري المتأخرين إلى البطالان كالبهاقي وغيره للصحيح (١٠) المزبور الذي لم يخص الصلاة بالتهيء ، بل مقتضاه مطلق التقدم وإن لم يكن في الصلاة ، ولا غرو ممن لم يتحرر عنده الطريقة منهم ، أو لم يعرض عليها بضرر قاطع ، وعليه قد يقال بعدم البطالان في هذه الأزمنة لوجود الجائل من الصندوق والثياب والشبايك ونحوها ، واحتمال سريان حكم القبر إليها باعتبار معاملتها معاملته في التعظيم وغيره لا تساعده الأدلة .

وأما المحاذاة فهي أولى بالصحة من التقدم ، خصوصاً بعد صحيح الحبري الآمر فيه بالصلاة عن اليمين والشمال ، إذ احتمال عطف قوله (عليه السلام) : « يصلي » فيه على « يتقدم » أو « يصلي » الأولى فلا يكون دالاً على ذلك كما ترى بخلاف المعروف في تأدية هذا المعنى بإعادة النفي ، وعدم الاتكال على النفي الأول بل تركه فيه قرينة على إرادة الإثبات من المعطوف ، ودعوى أن رواية الاحتجاج (٢) قرينة على إرادة ذلك منه يدفعها أولاً أن المعنى المذكور مما لم يتعارف إرادته من مثل العبارة المزبورة اعتماداً على أمثال هذه القرائن . وثانياً أن اليمين والشمال في الصحيح أعم من المساواة في خبر الاحتجاج ، فنفياً فيه لا يصلح قرينة على إرادة النفي من اليمين والشمال فيه ، نعم لولا

أنه قاصر أمكن تقييد الصحيح به ، اسكن لا ريب في قصوره ، اضعفه ، واعتضاد الصحيح باطلاق قول الصادق ( عليه السلام ) في صحيح جعفر بن ناجية (١) : « صل عند رأس الحسين ( عليه السلام ) » وفي خبر الثمالي (٢) « ثم تدور من خلفه إلى عند الرأس ، وصل عنده ركعتين - إلى أن قال - : وإن شئت صليت خلفه ، وعند رأسه أفضل » وفي خبر صفوان (٣) « ثم تصلي ركعتين عند الرأس » وفي خبره الآخر (٤) « ثم صل عند الرأس ركعتين » وفي المروي عن العيون مسنداً إلى ابن فضال (٥) قال : « رأيت أبا الحسن الرضا ( عليه السلام ) وهو يريد أن يودع للخروج إلى العمرة ، فأتى القبر من موضع رأس النبي ( صلى الله عليه وآله ) بعد المغرب فسلم على النبي ( صلى الله عليه وآله ) ولزق بالقبر ثم انصرف حتى أتى القبر فقام إلى جانبه يصلي ، فألحقه الأئمة بالقبور قريباً من الاسطوانة التي عند رأس النبي ( صلى الله عليه وآله ) فصلى ست ركعات أو ثمان ركعات » إلى غير ذلك من النصوص التي أفتى بمضمونها جماعة من الأصحاب في آداب الزيارة ، فرفع اليد عن إطلاقها الذي يمكن دموى أن أظهر أفرادها المحاذاة لمكتبة الحميري (٦) الضعيفة كما ترى .

ومن الغريب ما عن بعض متأخري المتأخرين من تحريم المساواة كالتقدم ، والخبر المزبور (٧) المعارض بما عرفت ، والجاري في تعليقه ما سمعت ، والمخالف للمشهور من جواز المساواة إن أريد من الامام فيه إمام الجماعة ، على أنك قد عرفت عدم الحرمة في التقديم الذي هو أقوى شبهة منه من وجود فضلاً عنه ، بل حمله على السكراةة كالتقدم

(١) الوسائل - الباب - ٦٩ - من كتاب المزار - الحديث ٥

(٢) المستدرک - الباب - ٥٢ - من أبواب المزار - الحديث ٣ من كتاب الحج

(٣) و (٤) البحار - ج ٢٢ - ص ١٥٩ - ١٧٩ من طبعة الكمباني

(٥) الوسائل - الباب - ١٥ - من كتاب المزار - الحديث ٣ مع نقصان في الجواهر

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

بعد المعارضة بما سمعت لا يخلو من إشكال وإن كان مما يتسامح فيها ، لأن معارضتها أيضاً الاستحباب وهو مما يتسامح فيه ، ولكن لا ريب في أن الأحوط في تحصيل التذنب والتجنب عن احتمال الكراهة الصلاة في جهة الرأس لسكن لا على وجه المحاذاة والمساواة ، ولعله هو الذي أومأ إليه في خبر أبي اليسع (١) السابق بالأمس بالتنهي عن الخلف ناحية . أما الصلاة خلفها فقد يظهر من المفيد وغيره المنع ، كما أن الذي يظهر من غيره من القائلين بالكراهة الكراهة فيها ، وربما أشكل على الجميع بالصحيح الزبور ، ودفع بأنه ضعيف شاذ مضطرب اللفظ ، ولعل الضعف لأن الشيخ رواه عن محمد بن أحمد بن داود عن الحيري ، ولم يبين طريقه إليه . ورواه في الاحتجاج مراسلاً عن الحيري ، والاضطراب لأنه في التهذيب ظاهر في الأمر بالصلاة عن يمينه وشماله وفي الاحتجاج نهى فيه عن التقدم والمساواة ، ولأنه في التهذيب كتابة إلى للفقهاء ، وفي الاحتجاج إلى صاحب الأمر ( عليه السلام ) ، وقد يجاب بأن الظاهر من الشيخ في الفرعت كون الواسطة بينه وبين الراوي جماعة المفيد والحسين بن عبد الله وأحمد بن عبدون ، فيكون الخبر صحيحاً كما وصفه غير واحد ، كما أن الظاهر تعدد الخبرين لا أنه خبر واحد مضطرب اللفظ ، أقصاها المخالفة بالاطلاق والقييد ، فطرحه حينئذ حتى بالنسبة إلى الحكم بتذنب الخلف أو جوازه من غير كراهة — مع اعتضاده بما سمعته من النصوص وفتوى جماعة لنصوص النهي عن الاتخاذ قبله التي بعضها يمكن دعوى عدم شموله لقبورهم (عليهم السلام) فليس حينئذ إلا المرسل النبوي الواقع في ذيل صحيح زرارة (٢) الذي قد ذكرنا احتمال كفيده من نصوص الاتخاذ إرادة المعاملة معاملة المكبة ، بل قيل بموافقه لروايات العامة وفتوى بعضهم بالحرمه ، وقد جعل الله الرشد في خلافهم — مخالف لأصول المذهب

(١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من كتاب المزار - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

وطريقته ، على أنه ربما احتمل الفرق بين قبر النبي ( صلى الله عليه وآله ) وغيره من الأئمة ( عليهم السلام ) ، فيقتصر في النهي عن الاستقبال على الأول ، لأنه مضمون المرسل ، ولأن الشبه بالمعبودية فيه أتم ، وكونه كفعل السابقين بأئمتهم ، وإن كان هو في غاية البعد ، بل ظاهر التعليل في ذيل خبر زرارة خلافه ، بل صورة المعبودية في أمير المؤمنين ( عليه السلام ) أتم باعتبار ضلال جمع من الناس ودعواهم فيه الربوبية . فالقول حينئذ بعدم السكراة في الجميع هو المتجه ، وكأنه لخصوصيتهم ( عليهم السلام ) على باقي الناس ، فاعتبر صورة معبوديتهم دون غيرهم ، بل قد يظهر من الأمر به في النصوص السابقة ندبه ، بل هو كالصریح من بعض أخبار الحسين ( عليه السلام ) بل في منظومة الطباطبائي أن الصحيح وغيره صريح في ذلك ، اسكن الجزم به - مع احتمال كون المراد من الأمر به رفع السكراة ، لأنه في مقام توهمها أو عدم التقدم ، خصوصاً مع ملاحظة خبر أبي اليسع المشتمل على الأمر بالتنحي عنه ناحية - لا يخلو من إشكال ، وربما احتمل اختصاص قبر الحسين ( عليه السلام ) بالندبية ، للأخبار السابقة فيه . ولا ريب في أن الأحوط في تحصيل الندوب وفي غيره الصلاة في جهة الرأس من غير محاذاة .

والظاهر عدم الفرق فيما ذكرنا بين الفريضة والنافلة ركعتي الزيارة وغيرها ، لإطلاق الصحيح المنبئ عن الحكمة التي ذكرناها ، فما يظهر من بعض الأصحاب من قصر موضوع البحث على النافلة في غير محله ، خصوصاً بعد ملاحظة معلومية الفرق بين قبورهم ( عليهم السلام ) وقبور غيرهم ، فانه لا مجال حينئذ لتوهم المشاركة ، والله أعلم . ﴿ و ﴾ كذا تكره الصلاة في ﴿ بيوت النيران ﴾ على المشهور بين الأصحاب ، بل من الذكري وجامع المقاصد نسبتة إليهم ، بل عن الغنية الإجماع عليه ، اسكن ظاهرها إرادة المعابد منها . بلذا عمم الحكم مدنياً الإجماع عليه لغيرها من معابدهم ، بل في

كشف اللثام أنه ظاهر المعتبر ، لقوله : « وفي بيوت النيران والمجوس إلا أن ترش » .  
وفي المدارك « ان الأصح اختصاص الكراهة بموضع عبادة النيران ، لأنها ليست  
مواضع رحمة ، فلا تصلح لعبادة الله » قلت : وأعله يمكن تنزيل المطاق من عبارات  
الأصحاب عليه ، لكن صرح ثنائي المحققين والشهيد بن سيد المدارك بأن المراد المعدة  
لاضرام النار بها عادة وإن لم تكن بموضع عبادة ، بل صرح الأولان بأنه على ذلك  
لا فرق بين وجود النار حال الصلاة وعدمه ، وكأنهم أخذوه من إطلاق اللفظ ، وتعليل  
المشهور الكراهة كما قيل بأنه تشبه بعبادها ، وإن استضعفه في المدارك ، وفيه أن  
الإطلاق منصرف إلى الأول ، والتعليل لا ينافي الاختصاص ، بل ظاهر كشف اللثام  
أن مفاده الاختصاص ، وحينئذ يتجه الحكم بالكراهة للاجتماع الزبور المعتضد بما عرفت ،  
وتعليلي المشهور والمدارك ، بل وبالمعنى من علل محمد بن علي بن إبراهيم من أن العلة  
في كراهة الصلاة في بيت فيه صلابان أنها شركاء يعبدون من دون الله ، فينزه الله تعالى  
أن يعبد في بيت يعبد فيه من دون الله ، على أنه يمكن القول بالتعميم بعد التسامح بأن  
الصلاة في غير المعابد من بيوت النيران كافران والأتون والمطابخ ونحوها أقرب إلى معنى  
التشبه بهم من الصلاة في نفس المعابد ، فمع فرض كراهة التشبه بهم - كما يظهر معلومته  
بين الأصحاب من التعليل للزبور ، بل يؤمى إليه في الجملة ما تقدم في أخبار الجنائز (١)  
من تعليل النهي عن اتباع الجنائز المشيع بأنه من عمل المجوس الكاشف عن أن المراد  
في الأمر بمخافة أهل الكتاب في غيرها من أخبارها كراهية المشابهة لهم - يتجه حينئذ  
الحكم بتعميم الكراهة ، لكن مع عدم إرادة خصوص الصلاة من بين أفراد المشابهة ،  
ألهم إلا أن يدعى مرجوحية التشبه بهم فيها بالخصوص ، أو يستند في الكراهة إلى

---

(١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب الدفن - الحديث ٩ من كتاب الطهارة

لغوى ما سمعه من النهي (١) من الصلاة إلى النار المضرة المستفاد من بعض النصوص فضلاً عن الانسياق أن الحنكة فيه صورة عبادة النار ، فلمل مثلها يتأتى في المقام ، لكن من المعلوم زوال السكراة بزوال نسبة الاضافة ، كما أن المعلوم ثبوتها على التقدير المزبور فيما اعتيد إضرار النار فيه وإن لم يكن أمداً من أول الأمر له ، نعم يعتبر في صدق النسبة فيه على الظاهر تكرار الاضرار فيه حتى يصل إلى حد النسبة عرفاً ، أما الممد فقد يشمل الاكتهاء بانداده وكونه مما يضر في النار عرفاً عن الاضرار فيه ، فضلاً عن تكرره ما لم يدل بالقصد فيه إلى أمر آخر غيرها بحيث تنفي النسبة عرفاً ، وفي إلحاق أمكنة النار عرفاً في الصحراء ونحوها مما لا يسمى بيتاً بالبيوت وجه .

وعلى كل حال فما عن المقنعة والنهاية من التعمير بلا يجوز يظن إرادة السكراة منه ، إذ قد عرفت التكلف في داليلها فضلاً عن عدم الجواز ، واحتمال خفاء الدليل في زماننا دون زمانهم مستبعد جداً ، ومنه ينقدح عدم خلافها في جملة مما نسب اليها لهذا التعمير ، كما أن مما ذكرنا يعلم ما في المحكي عن الحلبي من التعمير بعدم حل الوقوف فيها ، وأن له في الفساد نظراً ، والدليل من عدّها في الضرب الذي لا تجوز فيه الصلاة بل تفسد ، والصدوق من الحرمة ، مع أن الأخير لم يثبت ، والجمع بين الحرمة واحتمال عدم الفساد من الأول معلوم البطلان عندنا ، وضعف الجميع بعدم الدليل على ذلك واضح ، لما عرفت من أنه لا دليل إلا على كراهة ما مهمت بالتكلف المزبور .

وعلى كل حال هو لا يشمل سطوحها ، ولذا حكى عن غير واحد التصريح بنفيها عن الصلاة عليها ، نعم مقتضاه كإطلاق الفتاوى بقاؤها ولو مع الرش ، فامهمته عن المعتبر - بناءً على رجوع الاستثناء فيه إلى ما يشمله ، ولذا استظهر منه ما عرفت -

(١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ و ٢

لم نقف له على دليل ، وامل هذا يؤيد رجوعه إلى الأخير ، فيكون الاستظهار السابق منه لا يخلو من منع ، والأمر سهل .

﴿و﴾ كذا في ﴿بيوت الخمر﴾ إذا لم تتعد اليه نجاستها ﴿أي إلى ما يشترط طهارته فيها على المشهور نقلاً في المحكي عن المختلف وتخليص التلخيص إن لم يكن تحصيلاً ، لكن الوجود في موثق عمار (١) عن الصادق (عليه السلام) الذي هو المستند على الظاهر «لا يصلى في بيت فيه خمر أو مسكر ، لأن الملائكة لا تدخله» فكان الأولى التعبير به كعنا الدروس وإرشاد الجعفرية ، إذ الخمر في المتن وغيره وإن أمكن إرادة ما يشمل المسكر منه إلا أن من الواضح صدق ما في النص على غير المعتاد لذلك ، كصدق ما في المتن على المعتاد المعد له غير الوجود فيه فعلاً ، ولو تكلف لكراهة الأخير بأنه من مظان النجاسة ، وبعيد عنه الرحمة ، وأنه عبر بذلك لشموله فيه بعد التسليم أنه مفوت لكراهة غير المعد من البيوت وفيه الخمر المستفاد من الموثق المزبور ، فهو أولى بالتعرض منه ، ألاهم إلا أن يكونوا قد فهموا من قوله (ع) : «فيه خمر» الدوام والاتصال والاعتقاد نحو ما تسمعه إن شاء الله في بيت فيه مجوسي ، فيحسن حينئذ منهم التعبير ببيوت الخمر ، كقولهم : بيوت المجوس .

وفي إلحاق بيت الفقاع أو بيت فيه الفقاع احتمال ينشأ مما في النصوص (٢) من خمر مجهول ، فهو مندرج فيه فيما جاء من الشارع ، أو ثابتة له أحكامه التي منها ما نحن فيه ، وعلى كل حال فالموثق المزبور بعد ظهور الكراهة من تعليمه وإعراض المعظم عن ظهور التحريم منه قاصر عن تقييد إطلاقات الجواز وعموماته ، خصوصاً بعد

(١) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب النجاسات - الحديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب الأشربة المحرمة - الحديث ٩ و ١٢

والباب ٢٨ - الحديث ٢ من كتاب الأطعمة والأشربة

اعتضادها بما عن المقنع من أنه روي (١) أنه يجوز ، فما عن الفقيه والمقنع والمقنعة والنهاية والمراسم من التعبير بلا يجوز ، بل عن المراسم منها التعبير بالفساد مع ذلك لا ريب في ضعفه إن لم يرد منه الكراهة ، وإن كان المحكي من عبارة فقه الرضا (عليه السلام) (٢) نحو ما عن الصدوق من النهي عن الصلاة في بيت فيه خمر محصور في آنية (٣) لكنه مع إمكان حمله على الكراهة أيضاً غير حجة عندنا ، على أنه قد يستبعد من الصدوق إرادة الحرمة مع تجويزه الصلاة في الثوب الذي فيه الخمر لطهارته عنده ، واحتمال عدم البعد مع النص يدفعه أنه هو مما يدل على نجاسة الخمر كغيره من نصوصها ، إذ لا صراحة فيه بذلك مع الحكم بالطهارة كي يلتزم به ، فكان الواجب عليه بعد اختياره الطهارة طرده كغيره من نصوص النجاسة ، لا التزام البطلان مع القول بالطهارة الذي هو في غاية البعد عن مذاق قواعد الشريعة ، والله أعلم .

﴿و﴾ كذا ذكره الصلاة في ﴿جواد الطرق﴾ على المشهور بين الأصحاب ، بل عن الغنية والمنتهى وظاهر التذكرة الإجماع عليه ، لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية (٤) : « لا بأس أن يصلي بين الظواهر وهي الجواد جواد الطرق ، وبكره أن يصلي في الجواد » وصحيح الحلبي أو حسنه (٥) « لا بأس أن يصلي في الظواهر التي بين الجواد ، فأما الجواد فلا تصل فيها » جواب سؤاله عن الصلاة في ظهر الطريق ، ومحمد بن مسلم (٦) « لا تصل على الجادة واعتزل على جانبيها » جواب سؤاله عن الصلاة في السفر ، كقوله (عليه السلام) (٧) في خبره أيضاً : « لا تصل على الجادة »

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣ - ٢

(٢) المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

(٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب مكان المصلي

الحديث ١ - ٢ - ٥ - ٨



وصل على جانيبها » جواب سؤاله عن الصلاة على ظهر الطريق أيضاً ، وخبر الفضيل ابن يسار (١) « لا تصل على الجواد » وأصلها المراد من مسان الطرق في مرسل العشرة (٢) ومن قارعه في مرسل الخصال (٣) عن النبي (صلى الله عليه وآله) « ثلاثة لا يقبل الله لهم بالخلف : رجل نزل في بيت خرب ، ورجل صلى على قارعة الطريق ، ورجل أرسل راحلته ولم يستوثق منها » وفي خبر علي بن مهزيار (٤) « ويجنب قارعة الطريق » وبها عبر في المحكي عن نهاية الأحكام ، بل ومن الطرق في مرسل العشرة (٥) وخبر المناهي (٦) والبيان واللمعة والمنظومة ، لسكن قال الرضا (عليه السلام) في خبر محمد بن الفضيل (٧) « كل طريق يوطأ ويتطرق كانت فيه جادة أم لم تكن لا ينبغي الصلاة فيه ، قلت : فأين أصلي ؟ قال : بمنته ويسرة » وموثق ابن الجهم (٨) « كل طريق يوطأ فلا تصل عليه ، قال : قلت : إنه روي عن جدك أن الصلاة على الظواهر لا بأس بها ، قال : ذلك ربما سائرني عليه الرجل ، قال : قلت : فإن خاف الرجل على متاعه قال : فإن خاف فليصل » .

قلت : ومنه يعلم أن المراد بالظواهر التي نفي البأس عن الصلاة فيها في الصحيح السابق - بل وفي القواعد والمحكي عن للبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الأحكام والمنتهى وغيرها - الأراضي المرقعة عن الطريق حساً أو جهة التي لا تندرج تحت اسم الطريق وإن كانت بيته ، وكأنه أحد الاطلاقين لها ، وإلا فقد صرح في صحيح معاوية بأنها الجواد ، والمراد بها حينئذ الطرق الواضحة ، نعم قد يستفاد شدة الكراهة في الجواد

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب مكان

المصلي - الحديث ٩ - ٤ - ٧ - ٤ - ٣ - ٩

(٩) للوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٩

(٦) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣

باعتبار اختصاصها بالنهي في النصوص المزبورة ، مع أنها من الطريق الذي تكره الصلاة فيه ، هذا إن لم نقل بشهادة العرف ، ولا ينافيه الأمر بالصلاة على الجانبين ويمنة ويسرة بعد إمكان إرادة ما يوافق ذلك منها لا ما كان متصلاً بالجادة منها مما قد يستطرق ، فلا معارضة حينئذ بين نفي البأس عن الظواهر والنهي عن مطلق الطريق حتى يحتاج إلى ما في الرياض من الجمع بتفاوت مراتب السكراة بالنسبة إلى الجادة والظواهر المنافي بحسب الظاهر لظاهر نفي البأس المزبور في النص والفتوى ، ضرورة أولوية ما أشار إليه الرضا ( عليه السلام ) ( ١ ) من الجمع مما سمعت منه ، ( بل يقوى ) ( ٢ ) أن المراد بالجواد بل والقارة والمسار الطرق ، وإلا كانت السكراة في الجميع على مرتبة واحدة ، بل به تجتمع حينئذ جميع النصوص والفتاوى ، وربما يشهد له في الجملة ما عن ابن الأثير من تفسيره القارة في خصوص خبر النهي بنفس الطريق بعد أن فسرهما بالوسط في غيره ، بل قال : ومسار الطرق ما يستطرق منها ، لكن عن القاموس والديوان بتفسير الجادة بمعظم الطريق ، وفي كشف اللثام أي الطريق الأعظم المشتمل على جدد : أي طرق كالحكاة الأزهرية عن الأصمعي ، وفي المغرب المعجم أنها معظم الطريق ووسطه ، فيجتمعت تفسير المعظم بالوسط ، ونحو منه المصباح المنير ، قلت : فيوافق حينئذ ما حكاه هو أيضاً عن المجمل والمقاييس والشمس والنهاية والجزرية من تفسير جواد الطرق بسوائها : أي وسطها السلوك أيضاً من الجدد : أي القطع ، لا تقطاعه مما يليه ، أو من الجدد : أي الواضح كما عن العين والمحيط والسامي ، وفي المدارك وعن غيرها جواد الطرق هي المظلى منها التي يكثر سلوكها إلا أنه على ذلك ينبغي تخصيص السكراة في

( ١ ) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣

( ٢ ) ليس كلمة « بل يقوى » في النسخة الأصلية المبيضة ، ولكنها موجودة في النسخة

الأصلية المسودة ، إلا أنه شطب عليها تباعاً لما قبلها سهواً ، ولكنه محتاج إليها

عبارة الأكثر بوسط الطريق ، لاقتصارهم على ذكر الجواد ، فالصلاة في نفس الطريق الخارج عن الوسط حقيقة أو عرفاً لا كراهة فيها ، وهو كما ترى يمكن القطع بخلافه من النصوص ومن حكمة الكراهة في المقام .

ومن هنا لم يبعد إرادتهم الطريق من الجادة ، بل قد يشهد له أيضاً مضافاً إلى ما عرفت ظهور النصوص في مقابلة الجواد بالظواهر ، وقد بان من موثق ابن الجهم (١) أن المراد بالظواهر المنفي عنها البأس ما لا تدخل تحت اسم الطريق ، فالمراد بالجواد حينئذ ما دخل تحت اسمه .

وكيف كان فلا ريب في إرادة الكراهة من النهي المزبور بعد الأصل وإطلاقات الصلاة وعموم مسجدية الأرض والاجتماعات المحكية المعتضدة بالشهرة العظيمة ، والتعير بلفظ « بكره » و « لا ينبغي » في الخبرين السابقين الذي إن لم يكن حقيقة في إرادة المعنى المصطلح فلا ريب في ظهوره فيه ولو بضميمة ما عرفت ، ودرجه في معلوم الكراهة عندنا في مرسل العشرة وخبر المناهي ومرسل الخصال ، بل لا ينكر ظهور الأخير كما لا يخفى على العارف بلغاتهم (عليهم السلام) ، فما عن الفقيه « لا تجوز في مسان الطرق وجواده » والمقنعة والنهاية « لا تجوز في جواد الطرق » ، وأما الظواهر فلا بأس « ضعيف إن لم يريدوا بذلك الكراهة أيضاً ، وإن احتج لهم في كشف اللثام بظاهر الأخبار الكثيرة التي لم يظفر بمارض لها إلا عموم مسجدية الأرض في خبري النوفلي (٢) وعبيد بن زرارة (٣) إلا أنك قد عرفت غير ذلك مما يعارضها .

ثم لا يخفى أن مقتضى إطلاق النص والفتوى عدم الفرق في الجواد أو الطرق بين كثرة الاستعراق وقلته ، إلا أن يهجر ، فلا يطلق عليه اسم الطريق والجادة فعلاً ،

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣ - ٤

ولا بين وجود المارة أو ترقبها وعدمها ، وحكمة الحكم لا يجب إطرادها ولا يدور عليها ، خصوصاً مع عدم ذكر النصوص لها في صورة العلة ، نعم عن كشف الالتباس والروض والمسالك والبحار انه لو تعطلت المارة اتجه التحريم والفساد ، وقيده في المارك بما إذا كانت موقوفة لا حياة لأجل المرور ، ثم قال : ويحتمل عدم الفرق ، قلت : كأنه لحظ في الأول أن له التصرف بما يريد وإن حرم عليه منع الغير من الاستطراق ، وإثمه في الثاني لا يرفع الأذن في الأول وإن كن هو مقدمة له ، ولادليل على حرمة التصرف عليه في هذا الحال ، ولذا لو منع المارة بغير فعل الصلاة ثم صلى حاله لم يكن إشكال في الصحة ، لكن ذلك كله في الحياة ، أما الموقوفة الاستطراق فلا ريب في تحقق النصية فيها ، ضرورة كون صلاته في هذا الحال تصرفاً منافياً لمرض الواقف ، فيحرم الكون حينئذ كالدائر المخصوصة ، قلت : يمكن دعوى مثله في الأول أيضاً بأن يقال أن له التصرف غير المنافي للاستطراق ، أما هو فمحرم أيضاً ، فتبطل الصلاة كالكون في الدائر المخصوصة ، ويكفي في الدليل على ذلك حرمة الضرر والاضرار فضلاً عن غيره ، وفرق واضح في المقدمات بين كونها أفراداً للنهي عنه وعدمه . ولعل ما نحن فيه من الأول ، وبالجملة فالمسألة مبنية على كون المقام من مسألة الضد أو الصلاة في الدائر المخصوصة ، لا أن المحرم أمر خارجي عن الصلاة ، كما يقال مثله في المسجد على ما عرفت سابقاً . وكيف كان فالمنساق من النصوص كون المراد بالطرق في البرازي ونحوها لا المدن ، إلا أن ظاهر بعض الأصحاب بل صريح آخر عدم الفرق ، ويؤيده أنه مقتضى الحكمة المفهومة في المقام ، بل فيها أشد ، بل هو مقتضى عموم الخبرين السابقين وغيرها بل قللك قيل شمول الحكم للطرق المرفوعة مع إذن أربابها وإن كان لا يخلو من إشكال . وأشكل منه تعدية الحكم لبعض الطرق في الدائر ونحوها ، لعدم انسياقه من الطريق ، وإن كان التعميم للخبرين مع التسامح في الكراهة لا يخلو من وجه ، اللهم إلا أن

يكون مثله تسامحاً في التسامح ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا تكره الصلاة في ﴿ بيوت المجوس ﴾ على المشهور بين الأصحاب ، بل عن جامع المقاصد نسبتة إليهم في أثناء كلامه ، كما أن فيه نسبة تعليل ذلك بأنها لا تنفك عن النجاسة إليهم أيضاً ، لكن لا يخفى عليك أن مقتضاه عدم الاختصاص بالمجوس ، بل وعلمها على فراش المصلي ونحوه ، وهو يخاف لظاهر عبارات ، ومن هنا ربما توقف بعضهم فيها ، بل كما أنه ظاهر كشف اللثام حيث قال : إنما ظفرت بأخبار سئل فيها الصالح ( عليه السلام ) عن الصلاة (١) فقال : « وش وصل » أي وهي لا تقضي بالكراهة بل باستحباب الرش .

﴿ و ﴾ لذا كان ﴿ لا بأس ﴾ ولا كراهة ﴿ بالبيع والكنائس ﴾ عند المشهور بين الأصحاب نقلاً إن لم يكن تحصيلاً ، بل عن المنتهى نسبتة إلى علمائنا ، مع أنه ورد (٢) في نصوصها مثل ذلك ، بل سأل عبد الله بن منان (٣) الصادق ( عليه السلام ) في الصحيح « عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس فقال : رش وصل » فلو اقتضى مثل ذلك الكراهة لاقتضاها في الجميع ، وليس ، كما عرفت ، نعم عن جملة منهم الفاضل وثاني المحققين والشهيدين أنه يستحب الرش فيها كما هو مقتضى الأمر الزبور ، ومن هنا قد استغرب بعض متأخري المتأخرين الفرق بين اللقامين في الكراهة وعدمها مع استحباب الرش ، والدليل واحد ، بل لم يذكروا استحباب الرش في بيوت المجوس عدا ما سمعته من البحار ، وإنما حكى عن المبسوط بعد الحكم بالكراهة أنه إن فعل رش الموضع بالماء ، فإذا جف صلى فيه ، واستحسنه المحقق الثاني ، والوسيلة « تكرم في بيوت

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢٤٠٢ والباب ١٤ منها

(٢) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢٤٠٣

(٣) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٢

المجوس اختياراً ، فإن اضطر رش الموضع أولاً بالماء « والمعتبر » إلا أن يرش بالماء «  
وجملة من كتب : الفاضل « لو اضطر رشه بالماء استحباباً » والبيان « لو اضطر رشه بالماء  
وفرش وصلى أو تركه حتى يجف » وجامع المقاصد وفوائد الشرائع « إذا رش زالت  
السكرامة » بل في اللارك « قطع بذلك الأصحاب » .

قلت : يمكن بعد التسامح والشهرة العظيمة بل ظاهر الاجماع الاستناد فيها إلى  
قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي أسامة (١) : « لا تصل في بيت فيه مجوسي ،  
ولا بأس أن تصلي وفيه يهودي أو نصراني » بناءً ولو بمعونة فهم الأكثر على إرادة  
استقرار المجوسي فيه ، كما يقال في العرف . هذا بيت فيه فلان ، بل قد عرفت احتمال  
سابقاً في بيت فيه خر ، بل لعله المراد من نحو « إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه  
كلب » وحينئذ يتجه اقتضار المشهور في السكرامة على بيوت المجوس ، بل لعله المراد  
أيضاً عما عن الكفاية والمفاتيح من التعبير بلفظ الخبر ، لكن في القواعد كلتن فيما يأتي ،  
والحكي عن الوسيلة والبيان والدروس بل ومجمع البرهان ذكر السكرامة فيها معاً ، إلا  
أنه لعله لصق الخبر المزبور على بيوت المجوس وإن لم يكونوا فيها ، وعلى بيت هم فيه  
وإن لم يكن من بيوتهم على التواطؤ أو عموم المجاز .

وعلى كل حال فما عن المحكي عن البحار - من أن ظاهر الأخبار كراهية الصلاة  
في البيت الذي فيه مجوسي سواء كان بيته أم لا ، وعدم كراهيتها في بيته إن لم يكن  
فيه ، لكن يستحب الرش - لا يخلو من نظر ، إذ مرجعه إلى ما قلناه أولاً ، على أنه  
يمكن استنباط السكرامة من نصوص الرش أيضاً بتقريب أن ظاهره شرطية صحة الصلاة  
بالرش ، فمع فرض معلومية الصحة بدون ذلك وجب إرادة ما يشابهه الفاسد ، وليس

(١) الوسائل - الباب - ٩٦ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

إلا المكروه ، وبتقرير آخر أنه لا يخفى ظهوره في معنى إن رششت صل ، والأمر بالصلاة مراد منه إباحة الإيقاع في المكان الخاص بالمعنى الأخص ، لأنه في مقام توم الحرمة أو الكراهة ، فيكون المفهوم إن لم ترش لا بأذن لك في الصلاة ، فمع فرض معلومية الاذن يجب تنزيهه على الكراهة ، ولا يختص مفهوم الشرط في خصوص التعليق بلفظ « إن » والحاصل أنه مع الرش تكون الصلاة كغيره من الأماكن ، ومع عدمه ينقص ما أعد لطبيعة الصلاة من الثواب ، وإن استصعب جميع ذلك فلا ريب في ظهور النصوص في شرطية الصلاة بالرش لا شرطية استحباب الرش بالصلاة ، وفي أن المراد من الأمر بالصلاة الاذن الخاصة الزبورة ، ومقتضاه عدم الشروط بانعدام الشرط ، فثبتت الكراهة ، لا أقل من جبر ذلك كله بفتوى الأصحاب .

وكان وجه الفرق بين المقام والبيع والكنائس هو ظهور النصوص في عدم الكراهة فيها ولو مع عدم الرش ، ففي خبر حكم بن الحكم (١) « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول وسئل عن الصلاة في البيع والكنائس : صل فيها قدر رأيتهما ما أنظفها ، قلت : أيصلى فيها وإن كانوا يصلون فيها ؟ فقال : نعم ، أما تقرأ القرآن قل كل يعمل على شاكلته ؟ (٢) » إلى آخرها وفي صحيح العيص (٣) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البيع والكنائس يصلى فيها فقال : نعم ، وسألته هل يصلح بعضها مسجداً ؟ فقال : نعم . » بل قد يستفاد من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر أبي البخري (٤) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) : « لا بأس بالصلاة في البيعة والكنيسة الفريضة والتطوع ، والمسجد أفضل » ان الصلاة فيها لا تخلو من فضل إلى غير ذلك من النصوص الظاهرة في عدم الكراهة التي من أجلها وجب حمل الأمر بالرش بالنسبة إليها على الندب ،

(١) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلى - الحديث ٣-١-٦

(٢) سورة الاسراء - الآية ٨٦

بمخلاف بيوت المجوس التي ليس في نصوصها شيء مثل ذلك ، فصيح حينئذ للأصحاب الفرق بين المقامين كما لا يخفى على من لاحظها مع التأمل ، ولا يقدح فيه الجواب عن الجميع بالأمر بالرش في الخبر للزبور ، لأنه يمكن دعوى ندبية الرش في الجميع وإن كان مع ذلك رافعا للكرامة في بيوت المجوس ، بل لا مانع في الجمع المزبور وإن لم نقل بذلك أيضا ، ومن أبي ذلك كله كان لا بأس عليه باتزام السكراة فيها أيضا لذلك كما عن المراسم والاصباح والمهذب والاشارة والدروس والبيان ، بل هو من المندرج في إجماع الفنية على السكراة في معابد أهل الضلال ، ولتساوي الاحتمالين لم يرجح في المحكي عن الذكري ، وقد اتضح بحمد الله الوجه في المسألة .

كما انه اتضح مما ذكرنا ان المنهج على تقدير السكراة ارتفاعها بالرش كما سمعته سابقا من عرفت ، وانه نسبة في المدارك إلى قطع الأصحاب ، أما احتمال التجفيف أو التخصيص بحال الاضطرار فلم أقف على ما يشهد له من النصوص ، كما أنه ليس فيها مراعاة الجفاف إلا أنه قد يكون للتجنب عن النجاسة ، بل هو أولى مما قبل الرش ، لكن قد يناقش بأن الاستفادة من النصوص زوال النفرة من جهة احتمال النجاسة بالرش من غير تقييد بالجفاف ، فلهذه به دونه لم يبق لاحتمال النجاسة حينئذ أثر ، بل لو لا إطباق الأصحاب ظاهرا هنا على كون التجنب لاحتمال النجاسة أمكن حمل النصوص على إرادة الأمر بالأشد لرفع الوسوسة على معنى الاذن في الصلاة مع الرش الذي هو مظنة التمدي فضلا عن غيره ، بل ربما كان في صحيح الحلبي (١) إيماء إليه ، قال : « سئل الصادق ( عليه السلام ) عن الصلاة في بيوت المجوس وهي ترش بالماء قال : لا بأس به » إلا أنه للاتفاق المزبور وجب إرادة المعنى المزبور من الرش .

ثم إن الظاهر المنساق إلى الذهن من بيوت المجوس دورهم من غير فرق بين



الحجر وغيرها ، وإطلاق البيت على الدار غير عزيز ، بل لعل منه قول الملائكة : « إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب » كما أن الظاهر زوال السكراةة من حيث كونها بيوت المحوس بالرش ، أما لو كان فيها مع ذلك محوسي وقلنا بالسكراةة فيه من حيث ذلك كما إذا كان في بيت غيره فلا تزول به ، لعدم الدلائل وحرمة القياس ، هذا .

ولا ينبغي أن مقتضى الأصل والسيرة وظاهر النصوص حتى ترك الاستفصال فيها بل هو كصريح بعضها (١) جواز الصلاة في البيع والكنائس من غير حاجة إلى إذن من أهل الذمة أو الناظر أو الواقف ، وأن حالها كالساجد ، ومثل هذا يجري في مساجد المخالفين أيضاً ، والظاهر أنه لا ينبغي التأمل في الجواز مع العلم بعدم إرادة الخصوصية من الواقف ، بل ومع الجهل ، أما معه فإن وقف على المصلين مثلاً وكان يزعمه أنهم هم فالظاهر الجواز أيضاً ، إذ القلط في الاعتقاد لا ينافي تعلق الحكم بمقتضى اللفظ ، بل لعل القول بالحرمة في الواقع بالنسبة إليهم متجه ، وإن وقف على وجه لا يحتمل إلا الخصوصية لفرقه مثلاً فقد بقوى بطلان الشرط والوقف ، ويحتمل بطلان الأول خاصة ، وتسمع إن شاء الله في المساجد تمام الكلام ، وعلى كل حال فاعن الشبيد ( رحمه الله ) - من احتمال توقف الصلاة في البيع والكنائس على إذن أهل الذمة تبعاً لغرض الواقف وعملاً بالقرينة - لا ريب في ضعفه ، لما عرفت ، بل الأصل عدم ثبوت ملكهم عليها وعدم احترامها ، مع أنه لو ثبت مراعاة غرض الواقف انجبه المنع مطلقاً إلا أن يعلم إناطة ذلك برأي الناظر ، فيتجه اعتبار إذنه خاصة ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ يكره أن يكون ﴾ في حال صلاته ﴿ بين يديه نار مضرمة ﴾ : أي مشعلة ﴿ على الأظهر ﴾ الأشهر ، بل هو المشهور نقلاً إن لم يكن تحصيلاً ، آسن الذي

ظفرنا به في النصوص النار بلا قيد ، ففي صحيح علي بن جعفر ( عليه السلام ) ( ١ ) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) « سألت عن الرجل هل يصلح له أن يصلي والسراج موضوع بين يديه في القبلة ؟ قال : لا يصلح له أن يستقبل النار » وفي موثق عمار ( ٢ ) عن الصادق ( عليه السلام ) « لا يصلي الرجل وفي قبلته نار أو حديد ، قلت : أله أن يصلي وبين يديه مجرة شبه ؟ قال : نعم ، فإن كان فيها نار فلا يصلي حتى ينحياها عن قبلته ، وعن الرجل يصلي وبين يديه قنديل معلق وفيه نار إلا أنه بجياله فقال : إذا ارتفع كان أشرف لا يصلي بجياله » ولعله لذا ترك التقييد في المحكي عن المقنعة والخلاف والنهاية والكافي والاصباح والجامع والتزهة والوسيلة وبعض كتب الفضل والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم ، بل قيل : إنه معقد شهرة المختلف وإجماع الخلاف ، ألهم إلا أن يدعى كون النار حقيقة أو ظاهرة في المضرمة ، سكن العرف شاهد عدل على خلافه ، أو يدعى أنه هو المشابه لعبادة أهل الضلال ، إذ الظاهر أن المجوس كانوا يعبدون النار المضرمة ، ولعلها نار فارس التي خمدت بمولد النبي ( صلى الله عليه وآله ) ، سكن فيه بعد التسليم أنه لا مانع من كون ذلك داعياً لكرهية استقبال مطلق النار لاطلاق النصوص .

نعم قد يقال بأشدية الكراهية فيها للشبه المزبور ، كالأشدية أيضاً إذا كانت معلقة مرتفعة ، لقوله ( عليه السلام ) في الموثق : « أشرف » .

وكيف كان فلإجماع المزبور - المعتضد بالشهرة العظيمة التي لا بأس بدعوى الإجماع معها كما وقع من بعض متأخري المتأخرين ، وبالأطلاقات والعمومات ، ومرفوع عمرو بن إبراهيم الهمداني ( ٣ ) الروي في التهذيب والفقيه والعلل بل والمقنع إن كان هو مراده بما أرسله ، وإلا كان خبراً آخر ( ٤ ) عاضداً له عن الصادق ( عليه السلام )

( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ - ٢ - ٤

( ٤ ) المقنع ص ٢٥ المطبوع بطهران عام ١٣٢٧

« لا بأس أن يصلي الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه ، لأن الذي يصلي له أقرب إليه من الذي بين يديه » والمروي عن إكمال الدين (١) بسنده إلى أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي فيما ورد عليه من محمد بن عثمان العمري عن صاحب الزمان (عليه السلام) في جواب مسأله « وأما ما سألت عنه من أمر المصلي والنار والصورة والسراج بين يديه ، وإن الناس قد اختلفوا في ذلك قبلك فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عبدة الأصنام والنيران » بل عن الاحتجاج روايته عن الأسدي أيضاً مع زيادة « ولا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأوثان والنيران » إذ لا ريب في ظهوره في الجواز لمن لا يعلم ، وهو الغالب إن لم يكن الجميع ، إذ ليس شرط الجواز كونه من غيرهم ، وإلا لم يتم في أحد في هذا الزمان إلا للسادة ، فهو حينئذ عاضد له ، بل يمكن بمعونة الاجماع على عدم هذا التفصيل فيه إرادة تفاوت الكراهة فيه ، فيكون عاضداً للمطلوب على كل حال ، بل قد يؤيده أيضاً جمعه مع الحديد وغيره مما هو مكروه عندنا ، ولفظ « لا يصلح » بل ربما كان في قوله (عليه السلام) : « أشعر » نوع إيماء باعتبار ظهوره في الشدة والضعف اللذين هما من أوصاف الكراهة وغير ذلك - وجب صرف النهي الزبور إلى إرادة الكراهة .

فما عن الكافي من أنها تحرم ، وفي فسادها نظر ، بل عن المراسم الجزم بالفساد لاريب في ضعفه ، وإن أيدته في كشف اللثام وغيره بأن مرفوع الهمداني للجهل والرفع لا يصلح لتنزيل النهي في غيره على الكراهة ، بل حكى عن التهذيب أنه خبر شاذ مقطوع ، وما يجري هذا المجرى لا يعمل إليه عن أخبار كثيرة مسندة ، لكن فيه أولاً ما عرفت من عدم انحصار المعارض به ، ولا أن العدول به نفسه من غير انهيار ولا اعتضاد ، بل عن الصدوق (رحمه الله) أنها رخصة اقترنت بها علة صدرت عن ثقات

ثم اتصلت بالمجهولين والانتقطاع ، فن أخذ بها لم يكن خطأ بعد أن يعلم أن الأصل هو النهي ، وإن الاطلاق هو رخصة ، والرخصة رحمة ، بل ربما استظهر منه صحة الخبر عنده ، ولعله لوجوده في الأصول المعتمدة التي من المعلوم قصد مصنفها العمل بما يودعونه فيها لا أن مرادهم الجمع كما هو ظاهر قصد بعض من تأخر عنهم ، وعبارته ظاهرة في إرادة الجواز اختياراً من الرخصة لا المتعارف منها عند المصنفين ، وهي الاذن في المحرم للضرورة ، فيكون المراد حينئذ الجواز مع الاضطرار ولو بوضع أحد لها قهراً عليه . وثانياً أنا لم نقف إلا على الأخبار السابقة ، وليس النهي عن الصلاة إلا في الموثق منها والتوقيع لخصوص من كان من أولاد عبدة النيران ، فما ذكره من الأخبار الكثيرة لم نتحققه ، فلا ريب حينئذ في الكراهة ، وليس في شيء من النصوص هنا ولا الفتاوى ارتفاع الكراهة أو تخفيفها ببعده العشرة أو القلنسوة ونحوها من الحائل ، مع احتمال الثاني منها هنا بناءً على التقريب الذي ذكرنا سابقاً ، بل ربما كان في التعليل في خبر الهمداني إيماء إليه ، إذ الظاهر أن المراد منه بقرينة ما وقع (١) للكاظم (عليه السلام) مع أبي حنيفة كما تسمعه إن شاء الله في أخبار السترة التعريض في الرد على العامة بذلك وأنه مع أقرية الله للمصلي من كل شيء ، لأنه أقرب إليه من حبل الوريد تكون الصلاة له . فلا ريب حينئذ في ظهوره في رفع نسبة صورة الصلاة إلى النار مثلاً بوجود ما هو أقرب منها من الحائل (٢) وإن لم يكن سائراً ، بل قد يحتمل الاجتزاء بالعشرة أذرع أيضاً بناءً على أن المراد بهذا التحديد فيما ورد (٣) فيه الكشف عن أول

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١١

(٢) هكذا في النسخة الأصلية المسودة وهو الصحيح لأن لفظة «من» بيان للوصول

في قوله «ما هو أقرب»

(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٥

مصاديق البعد التي يصح فيها سلب الصلاة اليها مثلاً كما هي عادة الشارع في نحو هذا التحديد في كل ما كان فيه أول المصاديق غير متضح في العرف ولا منقح ، فلا يخص حينئذ ما ورد فيه من القبور والنساء ونحوها ، إلا أن الجزم بشيء من ذلك مع إغفال الأصحاب والنصوص في المقام لا يخلو من إشكال ، فالاحتياط للاقتصار في الحائل والبعد هنا على ما يرتفع به موضوع من صدق كونه بين يديه ونحوه ، والله أعلم .

( أو ) بين يديه ( تصاوير ) كما في جملة من العبارات ، بل هو معقد الشهرة في المحكي عن تخليص التلخيص ، بل مذهب الأصحاب في المحكي عن جامع المقاصد ، ولعله كذلك وإن عبر في المحكي عن المقنعة والخلاف بالصورة ، بل هو معقد إجماع الثاني منها ، والنزعة والجامع ومجمع البرهان والمفاتيح وموضع من البيان بالتماثيل ، بل هو معقد الشهرة في الثالث منها ، والوسيلة والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة صور وتماثيل ، بل هو معقد النسبة إلى علمائنا في الثاني منها ، لكن المراد من الجميع واحد على الظاهر كما أوضحناه في اللباس ، بل في كشف اللثام هنا أن المعروف عند أهل اللغة ترادف التماثيل والتصاوير ، والصورة بمعنى التصاوير ، قلت : فلعل العطف حينئذ للتفسير والبيان كما عن الطرزي التصريح به ، إلا أنه ادعى اختصاص التماثيل بذئ الروح بخلاف الصورة ، قال : « التمثال ما تصنعه وتصوره شبيهاً لخلق الله من ذي الروح » وقال : « قوله (عليه السلام) : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تماثيل أو تصاوير كأنه شك من الراوي » وقال : « وأما قولهم تكره التصاوير والتماثيل فالعطف للبيان ، وأما تماثيل الشجر فمجاز إن صح » وإن كان لا يخلو بعض كلامه من النظر ، خصوصاً دعواه عموم الصورة ، بل هي أولى من التمثال بدعوى الاختصاص ، كما أن التمثال أولى بدعوى العموم منها ، كما يؤيد ذلك إطلاق الصورة مراداً بها ذات الروح في أخبار كثيرة على وجه إن لم يظهر منه كونها حقيقة في ذلك فلا ريب في ظهوره في أنه المراد

عند الإطلاق ، منها ما ورد (١) في عذاب المصورين ، وأنهم يكلفون بنفخ الروح فيها مع إطلاق التماثيل مراداً بها غير ذي الروح في نحو قوله تعالى (٢) : « يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل » لما عن أهل البيت (عليهم السلام) (٣) أنها كانت أمثال الشجر ، بل يؤيده أيضاً مبدأ الاشتقاق ، فإن التمثال جمل المثل ، وهو أعم من كونه لذي الروح وغيره ، والتصوير حكاية الصورة ، وهي حقيقة في ذي الروح ، أو هو أظهر أفرادها . نعم قد يقال هنا باختصاص السكراة بذي الروح وإن اختلفت النصوص في التعبير كاختلاف العبارات السابقة ، للأصل ، وكثير مما سمعته في اللباس ، ولأنه به يحصل الشبه بعبادة الأوثان . الذين يحكى عنهم عبادة صور ذوات الأرواح ، ولقول جبرائيل في خبر محمد بن مروان (٤) : « إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا تمثال جسد ولا إناء يبال فيه » وغيره من نصوص المقام وإطلاق في اللباس (٥) عن مثال غيره الشامل لحال الصلاة التي هي أهم الأحوال ، ولغير ذلك مما قدمنا ذكره هناك الذي منه النصوص المتضمنة لعدم اللباس إذا كان التمثال بعين واحدة ، قيل : فإنها نص في المطلوب ، منها مرسل ابن أبي عمير (٦) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « في التمثال يكون في البساط فتقع عينك عليه وأنت تصلي قال : إن كان بعين واحدة فلا بأس ، وإن كان له عينان فلا » وخبر ليث (٧) أنه « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) أيضاً عن التماثيل تكون في البساط لها عينان وأنت تصلي فقال : إن كان لها عين واحدة

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٥ من كتاب الصلاة

(٢) سورة السبا - الآية ١٣

(٣) و (٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٤ و ٥ من كتاب الصلاة

(٤) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

(٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦ - ٨

الجواهر - ٤٨

فلا بأس ، وإن كان لها عينان وأنت تصلي فلا « وفي المرسل (١) عنه ( عليه السلام ) أيضاً « لا بأس بالصلاة وأنت تنظر إلى التصاوير إذا كانت بعين واحدة » ونحوه المرسل الآخر (٢) « لا بأس بالصلاة والتصاوير تنظر إليه إذا كانت بعين واحدة » ولها صرح بعض الأصحاب برفع الكراهة أو تخفيفها بنقص الصورة بذلك ، بل تعدى من العين إلى باقي الأعضاء أيضاً ، بل ألحق طمس العين به ، وكأنه لأن المنساق من النصوص والفتاوى الكاملة من الصورة التي هي متعلق الحكم ، وربما تسرى بذلك إلى رفع الحرمة عن عملها مجسمة أو مطلقاً .

لكن الجميع كما ترى ، ضرورة عدم سلب اسم الصورة عرفاً بذلك ، ودعوى أنه المنساق ممنوعة ، بل إن قلنا به ففي المقام خاصة للنصوص السابقة التي يمكن كون المراد بها وإن بعد خصوصاً في بعضها الكناية عن استقبال الصورة وعدمه ، بمعنى إن كانت العينان من المصلي لها أي مشغولة بالنظر إليها من غير انحراف كما يقال عين زيد له فالصلاة مكروهة ، بخلاف ما إذا كانت عين واحدة ، لأنها لا تكون حينئذ إلا عن اليمين أو الشمال ، كما يؤيده وقوع السؤال في بعضها عن نظر المصلي القابل لهذا التفصيل ، وقوله ( عليه السلام ) في خبر إيث : « وأنت تصلي » على أن الواقع في سؤاله فرض العينين ، بل يؤيده أيضاً غلبة نقص العين وغيرها في صورة غير الإنسان المنقوشة على جدار ونحوه ، لعدم التمكن من حكاية الصورة تماماً ، بل والإنسان أيضاً ، فانه لا يحكي ما خلفه إذا نقش نقشاً ، مع إطلاق النهي عن الصلاة إلى التماثيل مطلقاً في الجدران والبسط وغيرها ، وعلى ذلك فلا تكون حينئذ شاهدة لنقص العين فضلاً عن غيره ، بل قد يؤيده ظهور صحيح علي بن جعفر (٣) عن أبي الحسن ( عليه السلام ) في عدم ذهاب مسمى الصورة بقطع الرأس فضلاً عن العين ، قال : « سألت عن الدار والحجرة فيها التماثيل

أيصلي فيها ؟ فقال : لا تصل فيها وفيها شيء . يستقبلك إلا أن لا تجد بداً فتقطع رؤوسها وإلا فلا تصل فيها » وإلا لم يعلقه على عدم وجدان بد ، فوجب حينئذ حمل نفي البأس ونحوه مع كسر الرؤوس وتلطيعها في خبره الآخر (١) المروي عن قرب الاسناد وغيره على حال الضرورة أو تخفيف الكراهة ، قال : « سألت أخي موسى بن جعفر ( عليه السلام ) عن مسجد يكون فيه تصاوير وتماثيل يصلي فيه فقال : تكسر رؤوس التماثيل وتلطخ رؤوس التصاوير وتصلي فيه ولا بأس » وسأله تارة أخرى (٢) « عن البيت فيه صورة محكمة أو طير أو شبهها يعبث به أهل البيت هل تصلح الصلاة فيه ؟ فقال : لا حتى يقطع رأسه منه ويفسد ، وإن كان قد صلى فليس عليه إعادة » .

نعم لو غير تغييراً خرج به عن اسم الصورة ذات الروح وكانت كهيئة الشجر ونحوه لم يكن به بأس ، لانعدام الموضوع ، واليه أوماً لصادق ( عليه السلام ) في المروي (٣) عن مكارم الأخلاق قال : « قد أهديت إلي طنفسة من الشام فيها تماثيل طائر فأمرت به فغير رأسه فجعل كهيئة الشجر » الحديث . بل اعلم هو المراد من الافساد في الخبر المتقدم .

وكيف كان فلا ريب في كراهة استقبال الصورة حملاً للنهي في صحيح علي بن جعفر السابق وصحيح ابن مسلم (٤) « قلت لأبي جعفر ( عليه السلام ) : أصلي والتماثيل قداني وأنا أنظر إليها قال : لا » وعن نسخة « لا بأس اطرح عليها ثوباً ، ولا بأس بها إذا كانت عن يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو فوق رأسك ، وإن كان في القبلة فألق عليها ثوباً وصل » وغيرهما عليها ، للاجماع المحكي المعتضد بظاهره وبالشبهة العظيمة التي لا بأس بدعوى الاجماع معها ، وبالاطلاقات والعمومات ، ومرفوع

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب ٣٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١٠ - ١٢ - ١٣

(٣) الوسائل - الباب ٤ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٧ من كتاب الصلاة



الهمداني (١) والتوقيع (٢) المتقدمين وصحيح علي بن جعفر المتقدم آنفاً الذي لاداعي إلى حمل عدم الاعادة فيه على الجهل أو النسيان ، وبغير ذلك مما لا يخفى على من له أدنى نظر . فما عن كلبي أبي الصلاح - من عدم حلها على البسط والبيوت المصورة ، وإن له في فسادها نظراً ، مع أنه ليس خلافاً في خصوص استقبال الصورة ، إذ يمكن أن يقول بالجواز فيها إذا لم تكن في بساط أو بيت - لا ريب في ضعفه وإن كان ستعرف شهادة بعض النصوص له ، كما أنه لا يخفى عليك شهادة ما دل (٣) من النصوص المستفيضة على نفي البأس عنها إذا لم تكن في القبلة عليه ، مضافاً إلى ما ذكرناه سابقاً ، فمن الغريب ما عساه يظهر من كشف اللثام من نوع ميل إليه ، فانه بعد أن حكى الشهرة على الكراهة قال : وأخبار النهي كثيرة ، إلى أن قال : وسمعت كلام الحلبي ، وبؤيده ظواهر الأخبار ، وإنما يعارضها المرفوع المتقدم ، وبؤيده الفساد توجه النهي فيها إلى الصلاة ، ثم حمل صحيح علي بن جعفر المتقدم على الجهل والنسيان ، وأنت خير بما فيه مما لا يحتاج إلى إطناب .

ثم إن ظاهر النصوص والفتاوى ومعاهد الاجتماعات عدم الفرق بين المجسمة من التماثيل وغيرها ، خلافاً للمحكي عن سلالر ، فخصها بالأول للأصل ، واحتمال اختصاص النصوص بها ، لأنها المشابهة للأصنام ، واحتمال الاشتقاق من المثل بمعنى القيام ، وورود المرفوع المتقدم المنفي عنه البأس بلفظ الصورة ، وللتعمير بالقطع والكسر في خبري علي ابن جعفر السابقين ، وهما يناسبان التجسيم ظاهراً ، قال في كشف اللثام : ولا ينافي ذلك أخبار البسط والوسائد ، فأنها أيضاً مجسمة .

لكن الجميع كما ترى ، إذ الأصل مقطوع بظاهر ما عرفت ، كاندفاع احتمال

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤ - هـ

(٣) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب مكان المصلي

الاختصاص به أيضاً ، وامله المشابهة المزبورة عم الحكم ، واحتمال الاشتقاق معارض بالأقرب منه ، بل هو الظاهر : أي الاشتقاق من المائلة ، والرفوع السابق قد عرفت إرادة بيان الجواز منه لا من حيث عدم التجسيم ، ولفظ القطع والكسر ونحوهما من الألفاظ باعتبار المحكي من ذي الصورة ، على أن مثله لا يرفع به اليد عن مقتضى الأدلة السابقة ، فلا ريب في ضعف القول بالاختصاص وإن احتمل أنه مذهب الصدوق في المنع أيضاً ، قال : « لا تصل وقد امك تماثيل ، ولا في بيت فيه تماثيل - ثم قال - : ولا بأس أن يصلي الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه ، لأن الذي يصلي له أقرب من الذي بين يديه » مع أنه يمكن أن يكون هذا التفصيل منه بناءً على ما سمعته من الطرزي من الفرق بين التمثال والصورة ، ويكون حينئذ موافقاً للمختار من اختصاص النهي بتمثال ذي الروح ، وأظهر من ذلك كله كما لا يخفى على العارف بطريقة الصدوق ومذاقه أنه ذكر مجموع ما ورد في الخبرين قاصداً به ما قصد بها ، لأن من عادتهم الفتوى بضموم النصوص ، وقد عرفت أن الجمع بينها بالجواز مع الكراهة ، فيكون هو مختار الصدوق ( رحمه الله ) ، فيختص الخلاف حينئذ بسار ، وقد عرفت شهادة النصوص بخلافه ، خصوصاً نصوص البسط والوسائد ، ومن الغريب ما سمعت عن كشف اللثام من أنها من الصور المجسمة .

هنا كله في الصورة المستقبلية ، أما إذا كانت في باقي الجهات الخمس فقد قال أبو جعفر ( عليه السلام ) في صحيح ابن مسلم ( ١ ) الروي عن الحسن : « لا بأس بالتماثيل أن تكون عن يمينك وعن شمالك وخلفك وتحت رجلك ، فإن كانت في القبلة فأتق عليها ثوباً إذا صليت » كصحيحه ( ٢ ) المتقدم عنه لسكن مع زيادة « أو فوق رأسك فيه » وفي صحيحه ( ٣ ) الآخر « سألت أحدهما ( عليهما السلام ) عن التماثيل

(١) ر(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١١ - ١٤

في البيت فقال : لا بأس إذا كانت عن يمينك وعن شمالك وعن خلفك أو تحت رجلك ، وإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً « وفي صحيحه (١) الثالث عن أبي جعفر ( عليه السلام ) « لا بأس بأن تصلي على التماثيل إذا جعلتها تحتك » وسأل ليث المرادي (٢) أبا عبد الله ( عليه السلام ) « عن الوسائل تكون في البيت فيها التماثيل عن يمين أو عن شمال فقال : لا بأس به ما لم تكن تجاه القبلة ، وإن كان شيء منها بين يديك مما يلي القبلة فغطه وصل » .

ولعله لذا قصر المشهور الكراهة على ما بين اليدين ، اسكن أطلق ابن زهرة الكراهة على البسط المصورة ، كالْحَكِي عن المختلف والبيان وموضع من التلخيص ، بل هو معقد الشهرة في المختلف والتلخيص ، بل معقد الإجماع في الغنية ، بل زاد في المختلف والتلخيص البيت المصور ، وعن الهداية إطلاق كراهة البيت الذي فيه تماثيل نحو ما سمعته عن المققن ، ومقتضى ذلك ثبوت الكراهة لأجهات مطلقاً ، وعن المبسوط « لا يصلي وفي قبلته أو يمينه أو شماله صور وتماثيل إلا أن يغطيها ، فإن كان تحت رجله فلا بأس » قيل ونحوه البيان والاصباح .

وقد يشهد لخصوص البسط خبر سعد بن إسماعيل (٣) عن أبيه أنه سأل الرضا ( عليه السلام ) « عن المصلي والبساط يكون عليه التماثيل أيقوم عليه فيصلي أم لا ؟ » فقال : والله إنني لأكره « مضافاً إلى ما سمعته من مرسل ابن أبي عمير (٤) وخبر ليث المرادي (٥) بل ربما استشهد له بخبر عبد الله بن يحيى الكندي (٦) عن أبيه المروي عن المحاسن عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) في حديث « إن جبرئيل قال : إنا

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب مكان

المصلي - الحديث ٧ - ٨ - ٣ - ٦ - ٨

(٦) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا جنب ولا تمثال يوطأ .

ولخصوص البيوت إطلاق خبر علي بن جعفر (١) المروي عن قرب الاسناد المتقدم آنفاً بناءً على عدم الفرق بين المسجد والبيت ، وخبره (٢) الآخر الذي تضمن عدم الاعادة مع الصلاة المتقدم آنفاً أيضاً ، وخبره (٣) الثالث سأل أخاه (عليه السلام) « عن البيت يكون على بابه ستر فيه تماثيل أيصلي في ذلك البيت ؟ قال : لا ، قال : وسألته عن البيوت يكون فيها التماثيل أيصلي فيها ؟ قال : لا » مضافاً إلى ما ورد (٤) مستفيضاً عن النبي (صلى الله عليه وآله) عن جبرئيل انه قال : « إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه تماثيل » وفي بعضها « تمثال » وفي آخر « فيه صورة إنسان ، ولا بيتاً فيه تماثيل » وغير ذلك من الاختلاف في المتن زيادة ونقصاً بما لا يقدح في المطلوب متمماً ذلك بمعلومية كراهة الصلاة في مكان لا تدخله الملائكة لبعده عن الرحمة ، ولتتمليل في المرسل (٥) عن الصادق (عليه السلام) قال : « لا يصلي في دار فيها كلب إلا أن يكون كلب الصيد ، وأغلقت دونه باباً فلا بأس ، فإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ، ولا بيتاً فيه تماثيل ، ولا بيتاً فيه بول مجعوع في آنية » .

والمبسوط إطلاق بعض النصوص (٦) السابقة مع صحيح ابن مسلم (٧) المتقدم المتضمن لنفي البأس عن الصلاة على التماثيل إذا جعلها تحتها ، ومرسل ابن أبي عمير (٨) المتقدم المتضمن للنهي حيث تقع العين ، وربما احتج له أيضاً بصحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٩) سأل الصادق (عليه السلام) « عن الدراهم السود تكون مع الرجل وهو

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب مكان المصلي

الحديث ١٠ - ١٢ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠

(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب لباس المصلي - الحديث . - ٤

(٩) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣

يصلي مربوطة أو غير مربوطة فقال : ما أشتى أن يصلي ومعه هذه الدرام التي فيها التماثيل ، ثم قال : ما للناس بد من حفظ بضائعهم ، فإن صلى وهي معه فلتكن من خلفه ، ولا يجعل شيء منها بينه وبين القبلة » والمروي (١) عن الخصال عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر الأربعمائة قال : « لا يسجد الرجل على صورة ولا على بساط فيه صورة ويمحوز أن تكون الصورة تحت قدميه ، أو يطرح عليها ثوباً يوارى بها ، ولا يعقد الرجل الدرام التي فيها صورة في ثوبه وهو يصلي ، ويمحوز أن تكون الدرام في هيان أو في ثوب إذا خاف الضياع ويجعلها في ظهره » .

قلت : قد يقال بتقييد نصوص البساط ببعض النصوص السابقة المشتملة على التفصيل ، فيكره الصلاة عليه مع كون بعض ما فيه من الصور بين يدي المصلي ، لكن فيه أن التعارض بينها من وجه ، وامل الترجيح لها عليها بعدم ظهور نصوص التفصيل فيما يشمل البسط ، بل ظاهر الحجر والبيوت خلافه ، خصوصاً مع التسامح في أمر السكرامة والاجماع المحكي المعتضد بالشهرة المحكية ، وبغير ذلك ، كالنهي عن الجلوس عليه ونحوه ، ألهم إلا أن يقال برجحانها عليها بسبب اعتضاها بظاهر الفتاوى وبالأصل وبالصحة في السند والكثرة في العدد وبظهور الحكمة في الاستقبال ، بل قد سمعت تصريح بعض النصوص (٣) بنفي البأس عما كان منها تحت ، بل ربما كان فيه إهانة لها ، كما أو ما إليه أبو جعفر (عليه السلام) لما سئل عن الجلوس على بساط ذي تمثال فقال : « أردت أن أهينه » .

وربما انتقد منه وجه جمع بقصد الإهانة وعدمه ، كاحتمال الجمع بخفة السكرامة

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ و ٤ و ٧

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٨ من كتاب الصلاة

فيه ، وبما في خبر أبي بصير (١) قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : « إنا نبسط عندنا الوسائد فيها التماثيل ونفرشها قال : لا بأس بما يبسط منها ويقرش ويوطأ ، إنما يكره ما نصب على الحائط والتستر » ويقرب منه خبره الآخر (٢) وخبر الكندي (٣) وإن رواه في الوسائل كما عرفت ، لكن الذي عثرنا عليه في موضع آخر منها « لا يوطأ » وهو الموافق للاعتبار ، وباحتمال جريان إطلاق النهي عن الصلاة على البسط المصورة مجرى الغالب من استقبال الصور حينئذ ، وكيف كان فالتسامح والاحتياط يؤيد الأول ، والأصل يؤيد الثاني ، والأمر سهل .

أما البيوت فقد بقوى في النظر ثبوت السكراهة بمجرد كون الصورة فيها ، الاطلاقات المزبورة التي لا يقبل بعضها التقييد بالتفصيل السابق ، كنصوص عدم دخول الملائكة ، ضرورة ظهوره في أن وجود الصورة مانع لهم عن دخولها كوجود الكلب وإناء البول ، وقد ثبت بالتعليل السابق وغيره كراهة الصلاة فيما لا تدخله الملائكة ، بل قد يقال : إن نصوص التفصيل لا تعارض ذلك ، ضرورة ظهورها في نفي السكراهة من حيث كون الصورة في إحدى الجهات من غير مدخلة البيت ونحوه ، بل لو كان في مفازة جرى الحكم أيضاً ، والمراد بهذه النصوص - الظاهرة في ثبوتها من حيث عدم دخول الملائكة بيتاً هي فيه - أمر آخر غير كون الصورة في إحدى الجهات ، بل الظاهر ثبوت الحكم بناءً على إرادة الدار من البيت وإن صلى في حجرة منها لا صورة فيها ، بل كانت في حجرة أخرى ، ولا تجدي تغطيتها من هذه الحيثية وإن أجبت من حيث

(١) الوسائل - الباب - ٩٤ - من أبواب ما يكتسب به - الحديث ٤ من كتاب التجارة وفي الوسائل د وعلى السير ، بدل والتستر ،

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٣ من كتاب الصلاة

(٣) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٩

كراهة الاستقبال ، فتأمل فانه جيد جداً ، نعم ما سمعته عن المبسوط لا تساعد قاعدة الاطلاق والتقييد ، وصحيح عبد الرحمن وخبر الخصال واردان في المحمول كغيرها لا فيما نحن فيه ، والمحصل منها جميعاً خفة الكراهة فيه بالوضع خلف في هيمان ونحوه ، هذا . وليعلم أن ظاهر العبارة وغيرها بل هو ظاهر بعض النصوص دوران الكراهة على كون الصورة بين اليدين سواء كانت في جهة القبلة أولاً ، كما في بعض أحوال الاضطراب في الصلاة ، والتخصيص بجهة القبلة في بعض النصوص جارٍ مجرى الغالب ، واحتمال معارضته بإمكان جريان القدم ونحوه في آخر مجراه يدفعه التسامح في أمر الكراهة وظاهر الفتاوى ، ووجود حكمة الكراهة ، بل هي في غير القبلة أشد مشابهة لعبادة الأصنام .

وليس في الفتاوى ولا النصوص التعرض لدفع الكراهة بيمد العشرة بل ولا بالحائل كالعنزة ونحوها ، ويجري فيه ما سمعته سابقاً في المسألة المتقدمة ، نعم لا ريب في زوالها بالحائل السائر كما يفهم من الأمر بالتغطية ، وفي خبر علي بن جعفر (١) الروي عن قرب الاسناد سأله أخاه (ع) « هل يصلح له أن يصلي في بيت على بابه ستر خارجة فيها التماثيل ، ودونه مما يلي البيت ستر آخر ليس فيه تماثيل ، هل يصلح له أن يرعى الستر الذي ليس فيه التماثيل حتى يحول بينه وبين الستر الذي فيه تماثيل أو يسد الباب دونه ويصلي ؟ قال : نعم لا بأس » والله أعلم ، هذا .

﴿ و ﴾ قد تقدم في بحث القبلة الدليل على أنه ﴿ كما تكره الفريضة في جوف الكعبة ﴾ كذلك ﴿ تكره على سطحها ﴾ والخلاف في ذلك وفي الكيفية ، فلاحظ وتأمل .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ تكره في مرابط الخيل والبغال والحمير ﴾ على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً ، بل في الغنية دعواه عليه ، وبه مع الأصل والاطلاقات

والعمومات وغيرها يحمل النهي في مضمري سماعة عليها ، قال في أحدهما (١) : « لا تصل في مزابط الخيل والبغال والحمير » وقال في ثانيهما (٢) : « سأنته عن الصلاة في أعطان الابل وفي مرايض البقر والغنم فقال : إن نضحته بالماء وقد كان يابساً فلا بأس بالصلاة فيها ، فأما مرايض الخيل والبغال فلا » فما عن التقي من الجزم بعدم الحل والتردد في الفساد ضعيف ، مع أنه إن كان نظره إلى الخبرين المزبورين لا ينبغي منه التردد في الفساد ، لتوجه النهي فيهما للصلاة ، وعلى كل حال لا ريب في ضعفه ، نعم لا يبعد شدة الكراهة فيهما كما يؤدي إليه ظاهر ما في الأخير من عدم الارتفاع أو الخفة بالرش ونحوه ، كما هو مقتضى الأصل ، خلافاً لما عن المفاتيح من الجزم بأحدهما ، ولعله للقياس على أعطان الابل ، ولا فرق في ثبوت الكراهة المزبورة بين حضورها وغيبتها ، ضرورة كون المدار على صدق المراط والمرايض ، وهما لا يتوقفان على ذلك ، أما لو زال الاسم اتجه زوالها ، بل عن التحرير والمنتهى والروض التصريح بعدم الفرق بين الوحشية والأهلية ، ولعله للاطلاق الذي يمكن دعوى انصرافه للثانية لو سلم كونه حقيقة فيما يشملها ، هذا .

﴿و﴾ قد ظهر من الخبر السابق أنه ﴿ لا بأس بمرايض الغنم ﴾ كما صرح به جماعة ، بل عن المنتهى نسبته إلى أكثر علمائنا ، والمراد على الظاهر من النص والفتوى عدم الكراهة من نفي البأس ، بل لعله مقتضى الأمر في صحيح الحلبي (٣) قال : « سأنت الصادق ( عليه السلام ) عن الصلاة في مرايض الغنم فقال : صل فيها ، ولا تصل في أعطان الابل إلا أن تخاف » إلى آخره . بل هو مقتضى نفي البأس في صحيح ابن مسلم (٤) سأل أبا عبد الله ( عليه السلام ) « عن الصلاة في أعطان الابل فقال : إن تخوفت الضيعة

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب مكاتب المصلي



على متاعك فاكنته وانضمه وصل ، ولا بأس بالصلاة في مرايض الغنم « لكن عن المختلف أن المشهور السكراهة ، بل عن الغنية الاجماع على ذلك وعلى السكراهة في مرابط البقر أيضاً ، ويؤيده في الثاني ثبوت البأس في مفهوم الخبر السابق ، أما الأول فقد عرفت ظهور النصوص السابقة في عدمه ، إلا أن أمر السكراهة مما يتسامح فيه ، وبكفي الاجماع المحكي في ثبوته وفي تنزيل النصوص على إرادة نفي كراهة أعطان الابل ونحوها لا مطلق السكراهة ، وعلى كل حال فما عن الحلبي هنا أيضاً من الجزم بعدم الحل فيهما : أي البقر والغنم والتردد في الفساد لا يخلو من غرابة خصوصاً في الغنم ، والله أعلم .

(و) أما كراهة الصلاة ( في بيت فيه مجوسي ) المصرح بها في جملة من عبارات الأصحاب سواء كان بيته أو غيره ( و ) أنه ( لا بأس باليهودي والنصراني ) فقد عرفت دليلها ، والبحث فيه سابقاً عند البحث عنها في بيوت المجوس ، وانها على تقديرها لا تزول بالرش وإن زالت بالنسبة إلى بيته ، إذ هما حيثيتان مختلفتان لا تلازم بينهما ، فلاحظ وتأمل لتعلم أيضاً أن المراد عدم السكراهة من حيث وجود اليهودي والنصراني ، وإلا فقد يقال بها في بيوتهم من حيث كونها مظنة النجاسة وبعد عنها الرحمة وغير ذلك مما يفهم من النصوص ثبوت السكراهة التي يتسامح بها معه ، والله أعلم .

( ويكره ) أيضاً أن يصلي ( بين يديه مصحف مفتوح ) على المشهور نقلاً وتخصيلاً ، لخبر عمار ( ١ ) سأل الصادق ( عليه السلام ) « عن الرجل يصلي وبين يديه مصحف مفتوح في قبلته فقال : لا » المحمول على السكراهة ، للشبهة العظيمة ، وقصوره عن قطع الأصل وتقييد الاطلاقات وتخصيص العمومات ، ولعروي عن قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن حماد بن عمار ( ٢ ) سأل أخاه ( عليه السلام ) « عن الرجل هل يصلح له أن ينظر في نقش خاتمه كأنه يريد قراءته أو في المصحف أو في

كتاب في القبلة ؟ فقال : ذلك نقص في الصلاة وليس يقطعها » فما عن الحلبي من الجزم بعدم الجواز والتردد في الفساد واضح الضعف ، ولعله للتسامح والخبر المزبور ، قال في البيان : « أو كتاب مفتوح » بل عن المبسوط « أو شيء مكتوب » بل عن الفاضل وثاني المحققين والشهيد بن وغيرهم التعدي إلى كل منقوش مع ذلك ، كما أنهم صرحوا بعدم الفرق بين القارى وغيره ، بل نسبه في كشف اللثام إلى ما عدا النزهة ، أما فيها فخصها به ، لأنه الذي يشتغل به عن الصلاة ، ورده بأنه ممنوع كالتعليل ، قلت : وهو كذلك ، لا إطلاق الخبرين ، وإن كان قد يقال : إن الاشتغال سبب آخر لنقص الصلاة ، والتعدي المزبور في كلام من عرفت إن كان هو مناطه فلا يخلو من خروج عن البحث ، فالأجود حينئذ الاقتصار على مضمون الخبرين وما ينتقل إليه مما فيهما ، ولعله ليس إلا المكتوب أو هو والمنقوش ، لقوله : « نقش خاتمه » إلا أنه ينبغي الاقتصار فيه على النظر إليه كأنه يقرأه ، فلا كراهة مع العمى والظلمة ونحوهما مما لا نظر معها ، أما فتح المصحف فلا يتقيد كراهيته بشيء من ذلك ، بل وكذا أن ألحق به كل مكتوب ، لا إطلاق خبر عمار المزبور ، ولو انتقل من الكتابة فيه إلى مطلق النقش أمكن التعميم أيضاً حتى فيه ، لسكن ذلك كما ترى مآله إلى التسامح في التسامح ، بل بناء على عدم استلزام النقص في الصلاة الكراهة لاحتمال كونها نقصاً مخصوصاً لا يصل إلى حد النهي يحسن الاقتصار على نفس المصحف ، كما هو مضمون الخبر الأول ، وتعليله بالمشغولية ليتعدى لا دليل عليه ، والتسامح لا يشرعه ، اللهم إلا أن يدعى أن الظاهر هنا إرادة الكراهة من النقص في الخبر المزبور ولو بمعونة اشتماله على ما نهي عنه في خبر عمار ، وفيه حينئذ شهادة على المسألة الأصولية ، وهي أن الكراهة في العبادات بمعنى نقصان الثواب فيها ، والله أعلم .

﴿ أو حائط ينز من بالوعة يبال فيها ﴾ كما عن جماعة التصريح به ، منهم الشيخ

وابن حمزة والفاضل والشهيدان وغيرهم ، لم يسل النزاطي (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) « عن المسجد ينز حائط قبلته من بالوعة يبال فيها فقال : إن كان نز من بالوعة فلا تصل فيه ، وإن كان نز من غير ذلك فلا بأس » بعد إلغاء خصوص المسجد فيه وإرادة ما كان في قبلة المصلي من الحائط فيه ، وجعل اللام للعهد في البالوعة ، وكأنه لم يلاحظ الأخير في النافع وغيره ، فأطلق البالوعة ، لكن الظاهر إرادة تعميم سائر النجاسات من ذلك ، فيوافق المحكي عن المبسوط والاصباح والجامع والدروس والبيان « بالوعة بول أو قدر » المراد منه سائر النجاسات ، لا خصوص الغائط حتى يوافق ما عن المحقق الثاني والشهيد الثاني وغيرهما « بالوعة بول أو غائط » معالين له بأن الغائط أخف ، نعم في الروضة « في إلحاق غير الغائط من النجاسات وجه » وفي المحكي عن نهاية الأحكام « في التعدي إلى الماء النجس والخز وشبههما إشكال » والتذكرة والمسالك وغيرهما « في التعدي إلى الماء النجس تردد » وفي الذكرى وعن التلخيص والبحار « تكره إلى النجاسة الظاهرة » بل عن التلخيص « انه المشهور » وعن القنعة « تكره إلى شيء من النجاسات » وعن التحرير « تكره إلى يموت الغائط » .

قلت : الذي عثرت عليه من النصوص مما له مدخلية في المقام مضافاً إلى الخبر المزبور قول أبي الحسن الأول ( عليه السلام ) في خبر محمد بن أبي حمزة (٢) : « إذا ظهر النز من خلف الكنيف وهو في القبلة يستره بشيء » وخبر الفضيل بن يسار (٣) قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « أقوم في الصلاة فأرى قدامي في القبلة العذرة فقال : تنح عنها ما استطعت » وفي المحكي من البحار نقلاً من كتاب الحسين بن عثمان (٤)

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١-٢

(٣) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١ لكن رواه في

الوسائل والتهذيب والكنز عن أبي عبد الله عليه السلام

(٤) المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١

أنه قال : « روي عن أبي الحسن ( عليه السلام ) إذا ظهر النزع اليك من خلف الحائط من كنيف في القبلة سترته بشيء » وهي كما ترى ليس فيها إلا الأمر بالستر ، ألهم إلا أن يراد منه حصول الكراهة مع عدم امتثاله ، ولولا أن الحكم مما يقسام فيه لا يمكن المناقشة في جملة من ذلك حتى في استفادة الكراهة من الأمر فضلاً عن بعض التعدي المذكور ، وإن كان قد يقال هنا بإرادة حصول النقص في الصلاة مع عدم امتثال الأمر الزبور الذي من المعلوم كون المراد منه أنه مع امتثاله تكون الصلاة مساوية لغيرها من الصلوات التي ليس في إقامتها ما يحتاج إلى ستر ، فمع عدم امتثاله حينئذ تنقص عنها ، وليس إلا الكراهة بناءً على لزومها لمطلقه ، فتأمل جيداً ، وكيف كان فالأمر سهل ما لم يرجع إلى التسامح في التسامح الذي آله إلى التسامح في الدين وأحكام رب العالمين ، والله أعلم .

﴿ وقيل ﴾ والقائل أبو الصلاح على ما قيل وجماعة ، بل عن المذهب البارع نسبته إلى الأكثر ، بل حكى الشهيد الثاني الشهرة ، بل عن روضه وجمع البرهان نسبته إلى الأصحاب : إنه ﴿ يكره ﴾ الصلاة ﴿ إلى باب مفتوح ﴾ اسكن قد اعترف جماعة بعدم الدليل عليه حتى أن المصنف لما نسبته إلى الحلبي قال وهو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه ، واقتصر بعض من تأخر عنه على نقل ذلك عنه ، نعم في كشف اللثام بعد أن نقله عن معطي كلام الحلبي حيث كره التوجه إلى الطريق تبعاً للتذكرة أن دأبه استفادة الأخبار باستحباب الاستئثار ممن يمر بين يديه ولو بمنزلة أو قصبه أو قلنسوة أو عود أو كومة من تراب ، قال الرضا ( عليه السلام ) ( ١ ) : « أو يخط بين يديه بخط » ويحتمل أن يريد إن لم يجد شيئاً ، كما قال ( صلى الله عليه وآله ) في خبر السكوني ( ٢ ) : « إذا صلى أحدكم بأرض فلا فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرحل » ، فإن لم يجد فحجر آ ، فإن لم

( ١ ) و ( ٢ ) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٣ - ٤

يُجد فسمماً ، فإن لم يجد فليخط في الأرض بين يديه « وظاهره أن الحلبي لم يصرح بذلك ، إذ كراهتها إلى الطريق أعم منها إلى الباب من وجه كالعكس من آخر .

( و ) كذا قيل والقاتل أيضاً جماعة ، منهم أبو الصلاح والدبلي وبيحي بن سعيد والفاضل والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم : إنها تكره أيضاً ( إلى إنسان مواجه ) بل في المسالك والروضة أنه المشهور ، وأنه لا دليل عليه أيضاً حتى أن المصنف حكاه عن الحلبي ، وقال هو أحد الأعيان فلا بأس باتباع فتواه ، واقتصر أيضاً جماعة ممن تأخر عنه على نقل ذلك عنه ، لسكن في كشف اللثام بعد أن حكاه عن المراسم والنزهة وأن في الكافي شدة الكراهة إلى المرأة النائمة قال : ولعله الاشتغال وخصوصاً غير المحرم من المرأة إذا كان المصلي رجلاً ، وخصوصاً إذا نامت : أي اضطجعت أو استلقت أو انبطحت ، والمشاغبة بالسجود له ، ولارشاد أخبار ( ١ ) السترة إليه ، ولخير علي بن جعفر ( ٢ ) الذي في قرب الاسناد للحميري أنه سأل أخاه ( ع ) « عن الرجل يكون في صلاته هل يصلح له أن تكون امرأته مقبلة بوجهها عليه في القبلة قاعدة أو قائمة ؟ قال : بدرأها عنه ، فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته » وعن عائشة ( ٣ ) « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) كان يصلي حذاء وسط السرير وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة يكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فأستقبله فأنسل انسلاً » لسكن قال بعد ذلك : وعندنا الأخبار بنفي البأس عن أن تكون المرأة بحذاء المصلي قائمة وجالسة ومضطجعة كثيرة ، وكره ابن حمزة أن تكون بين يديه امرأة جالسة فقط ، والأحسن عندي قول ابن إدريس : « ولا بأس أن يصلي الرجل وفي جهة قبلته إنسان قائم ، ولا فرق بين أن يكون ذكراً أو أُنثى ، والأفضل

( ١ ) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب مكان المصلي

( ٢ ) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب قواطع الصلاة - الحديث ٢

( ٣ ) صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٠

أن يجعل بينه وبينه ما يستر بعض المصلي عن المواجهة « وظاهره عدم الكراهة وإن استحبت السترة ، وكأنه منافي لما ذكره سابقاً ، خصوصاً في المسألة السابقة التي استدل على الكراهة فيها بأخبار السترة ، على أنه قد يكفي في الكراهة بعد التسامح ما سمعت ، مضافاً إلى قول الصادق ( عليه السلام ) في خبر البرقي (١) : « من تأمل خلق امرأة في الصلاة فلا صلاة له » وإلى ما تقدم سابقاً مما دل (٢) على كراهتها إلى الصور التي يمكن أولوية ذي الصورة منها بذلك ، أسكن عليه لا ينبغي اختصاص الانسان حينئذ بالكراهة ، وعللنا نلتزمه ، خصوصاً إذا قلنا باستفادة الكراهة من نصوص السترة ، إذ ستعرف ظهور النصوص في استحبابها من كل ما يمر بين يدي المصلي، بل في بعضها (٣) التصريح بالحمار والكلب .

وحينئذ ينتج تعميم الكراهة لسائر الحيوانات ، واحتمال اختصاص السترة بالماء يدفعه أولوية الواقف منه بذلك قطعاً ، على أن علي بن جعفر قد سأل أخاه (عليه السلام) في المروي (٤) عن قرب الاسناد « عن الرجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه حمار واقف ؟ قال : يضع بينه وبينه عوداً أو قصباً أو شيئاً يقيمه بينهما ويصلي ولا بأس ، قلت : وإن لم يفعل وصلى أيعيد صلاته أو ما عليه ؟ قال : لا يعيد صلاته وليس عليه شيء » وقد ظهر من ذلك أن القول بالكراهة ليس بذلك البعيد ، ونفي البأس عن محاذاة المرأة وكونها بحيماله إذا لم تكن تصلي في النصوص السابقة يمكن إرادة نفي البأس الحاصل مع صلاتها منه لا نفيه مطلقاً ، أو يحمل على ما إذا لم تكن مواجهة له ، بل قد

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب قواطع الصلاة - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب مكان المصلي

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١٢-٢

يدعى ظهوره في إرادة فيه من حيث المحاذاة والتقدم لامن حيث المواجهة ، فلاحظ وتأمل .  
وكيف كان فتفصيل الحال في السترة أنه لا خلاف عندنا فيما أجد في عدم وجوب السترة ، بل عن المنتهى لاخلاف فيه بين علماء الاسلام ، كما في التذكرة والذكرى وعن التحرير والبيان الاجماع عليه ، وقال الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير (١) :  
« لا يقطع الصلاة شيء لا كلب ولا حمار ولا امرأة ولكن استتروا بشيء ، وإن كان بين يديك قدر ذراع رافع من الأرض فقد استترت ، والفضل في هذا أن تستتر بشيء ، وتضع بين يديك ما تتقي به من المار ، فإن لم تفعل فليس به بأس ، لأن الذي يصلي له المصلي أقرب اليه ممن يمر بين يديه ، ولسكن ذلك أدب الصلاة وتوقيرها » .

نعم هي مستحبة بلا خلاف ، بل عليه الاجماع منقولاً في جملة من كتب الأساطين إن لم يكن محصلاً ، بل في التذكرة يستحب أن يصلي إلى سترة ، فإن كان في مسجد أو بيت صلى إلى حائط أو سارية ، فإن صلى إلى فضاء أو طريق صلى إلى شيء شاخص بين يديه ، أو نصب بين يديه عصاً أو عنزة أو رحلاً أو بغيراً معقولاً بلا خلاف بين العلماء في ذلك ، وقال الصادق (عليه السلام) في خبر معاوية بن وهب (٢) :  
« كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجعل العنزة بين يديه إذا صلى » وقال (ع) أيضاً في خبر أبي بصير (٣) : « كان طول رحل رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذراعاً ، فإذا كان صلى وضعه بين يديه يستتر به ممن يمر بين يديه » وقال (عليه السلام) أيضاً في خبر غياث (٤) : « إن النبي (صلى الله عليه وآله) وضع قلنسوة وصلى اليها » وقال (ع) أيضاً عن أبيه (عليه السلام) في خبر إسماعيل بن مسلم (٥) : « كان رسول الله

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١٠

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب مكان المصلي

الحديث ١ - ٢ - ٥ - ٧

( صلى الله عليه وآله ) عنزة في أسفلها عكازة يتوكأ عليها ويخرجها في الميدين يصلي إليها « وقد سمعت خبري السكوني (١) ومحمد بن إسماعيل (٢) في عبارة كشف اللثام السابقة ، وسأل علي بن جعفر (٣) أخاه موسى (عليه السلام) « عن الرجل يصلي وأمامه حمار واقف قال : يضع بينه وبينه قصبة أو عوداً أو شيئاً يقيمه ثم يصلي فلا بأس » وزاد فيما رواه الحلي (٤) عنه كالمروي عن كتابه ، قلت : « فان لم يفعل وصلى أيدي صلاته أم ما عليه ؟ قال : لا يعيد صلاته وليس عليه شيء » وفيه إيحاء إلى مرجوحية ذلك مع عدم السترة ، وأن الفرض من وضعها رفع المرجوحية المزبورة بها ، بل قد يظهر من بعض النصوص (٥) معلومية ذلك في الزمن السابق ، بل كانوا يتوهمون خصوصاً العامة منهم انقطاع الصلاة بالمرور بين يدي المصلي ، ولذا أكثروا عليهم السلام في بيان فساد الوهم المزبور ، وأن ذلك ليس من الأمور الواجبة ، بل هو من آداب الصلاة وتوقيرها ، وإلا فالله عز وجل أقرب إلى المصلي من كل ما يمر بين يديه ، فالصلاة له حيث لا للمار ، كما أوضح ذلك في خبر أبي بصير السابق وغيره مما سمعت ، وفي خبر ابن أبي عمير (٦) المروي عن كتاب التوحيد « رأى سفينان الثوري أبا الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) وهو غلام يصلي والناس يمرون بين يديه فقال له : إن الناس يمرون بين يديك وهم في الطواف ، فقال له : الذي أصلي له أقرب من هؤلاء » وفي الرفوع إلى محمد بن مسلم (٧) انه « دخل أبو حنيفة على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له : رأيت ابنك موسى يصلي والناس يمرون بين يديه فلا ينههم وفيه ما فيه ، فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : ادعوا لي موسى (عليه السلام) فدعي ، فقال : يا بني

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤ - ٣

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي

الحديث ١ - ٢ - ٠ - ٣ - ١١



إن أبا حنيفة يذكر أنك صليت والناس يمرون بين يديك فلم تنههم ، فقال : نعم يا أبة ، إن الذي كنت أصلي له أقرب إلي منهم ، يقول الله عز وجل (١) : « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » فضمه أبو عبد الله ( عليه السلام ) إلى نفسه ، ثم قال : يا بني بأبي أنت وأمي يا مستودع الأسرار « وفي خبر سيف (٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ( عليهم السلام ) قال : « كان الحسين بن علي ( عليهما السلام ) يصلي فربما يديه رجل فنهاء بعض جلسائه ، فلما انصرف قال له : لِمَ نِهت الرجل ؟ فقال : يا ابن رسول الله حضر فيما بينك وبين المحراب ، فقال : ويحك ان الله عز وجل أقرب من أن يحضر فيما بيني وبينه أحد » وفي خبر سفيان بن خالد (٣) عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) « انه كان يصلي ذات يوم إذ مر رجل قدامه وابنه موسى (ع) جالس ، فلما انصرف قال له ابنه : يا أبة ما رأيت الرجل مر قدامك ؟ فقال له : يا بني ان الذي أصلي له أقرب إلي من الذي مر قدامي » وفي خبر أبي سليمان (٤) مولى أبي الحسن العسكري ( عليه السلام ) « سأله بعض مواليه وأنا حاضر عن الصلاة يقطعها شيء مما يمر بين يدي المصلي فقال : لا ليست الصلاة هكذا تذهب بحبال صاحبها ، إنما تذهب مساوية لوجه صاحبها » إلى غير ذلك من النصوص الظاهرة فيما ذكرنا ، بل يكفي فيه ما سمعته في خبر أبي بصير السابق من أن السترة أدب الصلاة وتوقيرها الظاهر في أن عدمها منافٍ لذلك .

بل يستفاد من نصوص غير المقام النهي عن عدم توقيرها ، بل لا تخلو النصوص

#### (١) سورة ق - الآية ١٥

(٢) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤ وفي الوسائل

« خطر ، و « يخطر ، بدل « حضر ، و « يحضر ،

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦ - ٥

المتضمنة الأمر بالادراء من إشعار بذلك أيضاً ، ففي صحيح الحلبي (١) « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل أيقطع صلاته شيء مما يمر بين يديه ؟ فقال : لا يقطع صلاة المسلم شيء ، ولكن ادراً ما استطعت » وفي خبر ابن أبي يعفور (٢) سأله أيضاً « عن الرجل هل يقطع صلاته شيء مما يمر بين يديه ؟ فقال : لا يقطع صلاة المؤمن شيء ، ولكن ادروا ما استطعتم » وفي خبر الحسين بن علوان (٣) عن جعفر عن أبيه ( عليهما السلام ) « ان علياً ( عليه السلام ) مثل عن الرجل يصلي فيمر بين يديه الرجل والمرأة والكلب والحمار فقال : إن الصلاة لا يقطعها شيء ، ولكن ادروا ما استطعتم ، هي أعم من ذلك » وقد فهم الشهيد في الذكرى وغيره من هذه النصوص استحباب الدفع المصلي مضافاً إلى استحباب السترة ، نعم قال بعد ذلك : « هل كراهة المرور وجواز الدفع مختص بمن استتر أو مطلق ؟ نظر ، من حيث تقصيره وتضييعه حق نفسه ، وفي كثير من الأخبار التقييد بما إذا كان له سترة ثم لا يضره ما مر بين يديه ، ومن إطلاق باقي الأخبار ، ويمكن أن يقال بحمل المطلق على المقيد » بل قال أيضاً : « لو احتاج في الدفع إلى القتال لم يجز ، ورواية أبي سعيد الخدري (٤) وغيره عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) « فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان » للتغليظ أيضاً ، أو يحمل على دفاع مغلظ لا يؤدي إلى جرح (٥) أو ضرر » .

قلت : يمكن أن يقال : إن المراد بالادراء الكناية عن التستر الذي هو المدافعة بالتي هي أحسن ، ضرورة ظهور النصوص بل صراحتها كما اعترف هو في أنه مع السترة لا يضره بعد مرور المار ، لسكونه مستوراً ولو شرعاً كالتستر بالعنزة ونحوها ، واليه

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٨-٩-١٢

(٤) صحيح البخاري ج ١ ص ١٠٤

(٥) وفي النسخة الأصلية « جرح ، بدل « جرح » ،

أوماً الصادق ( عليه السلام ) في خبر أبي بصير (١) السابق بقوله : « انه إن كان بين يديك قدر ذراع رافع من الأرض فقد استترت » ونحوه غيره ، فحينئذ لا يحتاج إلى الدفاع حتى لو مر فيما بينه وبين السترة فضلاً عما لو مر من خلفها ، لأن ذلك المرور منه كعدمه بعد السترة ، أولاً أنه إنما يقدح المرور المتعارف ، والفرض أنه قد توقى عنه ، وغيره لم يثبت الأمر بالتحرز عنه ، لا مطلق الأدلة الظاهر في الاجزاء ، ولعل الإنكار في النصوص السابقة على من نهي عن المرور إنما كان لوجود السترة منهم (عليهم السلام) بل قديراً ذلك أن مرور الماء إنما هو في أرض مباحة ونحوها مما يجوز له المرور فيه ، فلا يستحق الدفع والرمي بالحجر ونحوها من أنواع الأذى المشهورة بين العامة العمياء حتى أنه يحصل منهم بذلك بعض الأحوال المشابهة لأحوال الكلاب والخنازير عند مزاحمتها ، بل ربما توصلوا إلى جواز المقاتلة معه لخبر أبي سعيد الخدري المتقدم الذي قد روي نحوه عن دعائم الاسلام (٢) عن علي ( عليه السلام ) انه « سئل عن المرور بين يدي المصلي فقال : لا يقطع الصلاة شيء ولا تدع من يمر بين يديك ولو قاتلته » وحله في الحديث على ما سمعته من الذكرى من التغليب والمبالغة في الدفع ، ولعل ما نراه الآن من بعض السواد من الشيعة مأخوذ من أحوال العامة المزبورة ، ولا يخفى على الحنير بلسان الشرع المعارف بأحكامه وسهولته وإرادته اليسر وشرع أحكامه على ما يستحسن عند سائر العقول أن ذلك كله مما هو منافٍ لمذاق الشريعة .

فلا يبعد والله أعلم حمل نصوص الدرء على إرادة التستر لا المدافعة المزبورة التي ربما كانت محرمة على المصلي ، كما أن المرور ربما كان واجباً على المار أو مستحباً أو مباحاً ، بل لا أجد في شيء من نصوصنا كراهة المرور للمار بين يدي المصلي حتى خبر الدعائم

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ١٠

(٢) البحار ج ١٨ - ص ١١٦ من طبعة الكمباني

المتضمن للنهي للمصلي ، بل ربما كان في سكوتهم (عليهم السلام) وعدم إنكارهم على المارين إيماء إلى عدم ذلك ، مضافاً إلى الأصل وغيره ، اسكن في الذكرى الجزم بكراهة المرور مع السترة وعدمها ، قال : لما فيه من شغل قلبه وتعميضة المدفع ، وحرمة بعض العامة لما صح عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) في رواية أبي جهم الأنصاري (١) « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » وشك أحد الرواة بين اليوم أو الشهر أو السنة ، وهو محمول على التغليظ ، لأنه صح في خبر ابن عباس (٢) أنه مر بين يدي الصف ركباً ولم ينكر عليه ذلك ، فان قلت في الرواية « وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام » فترك الانكار لعدم البلوغ ، قلت : الصبي ينكر عليه المحرمات والمسكروحات على سبيل التأديب .

قلت : لا يخفى عليك ما في الركون إلى هذه التعليقات وأمثال هذه الروايات في إثبات الأحكام الشرعية ولو على التسامح ، ضرورة كون مثله تسامحاً في التسامح ، نعم قد يحتاج للكراهة بنصوص الدرر وخبر الدعائم بدعوى أنها المناسبة لأمر المصلي بأن يدبراً ما استطاع ، ولنهيه عن دعة المار ، إذ من المستبعد إباحة المرور أو نديه مع أمر المصلي بالدفع وأن لا يدعه ، وإن كان لا مانع منه عقلاً ، اسكن قد عرفت أن المراد بنصوص الدرر الكناية عن التستر ، كما أن الظاهر عامية خبر الدعائم ، فحينئذ يشكل الجزم بالكراهة للمار ، خصوصاً إذا لم يضع المصلي سترة باعتبار أنه قد يقال هو ضيع حق صلاته ولم يجعل ما أعده الشارع رافعاً لتأثير المرور فيها ، كما قال في الذكرى : إنه لو كان في الصف الأول فرجة جاز التخطي بين الصف الثاني لتقصيرهم بهاها ، وإن كان لا يخلو من نظر ، بل وإن وضع سترة ، فانه قد يقال حينئذ إنه بحكم التستر ، فلا يكره المرور بين يديه ، بل قد يؤيد عدم الكراهة مطلق ظهور النصوص في أن السترة ترفع

تأثير مرور كل حيوان بين يدي المصلي لا خصوص الانسان منه ، فليس هو إلا كباقي الحيوانات التي من المعلوم عدم تعلق الكراهة بها ، فلا ينبغي الانتقال من الأمر بالدرء في النصوص إلى كراهة المرور .

كما أنه لا ينبغي تخصيص ثمرة السترة بمرور الانسان خاصة ، مع أن في صحيح الحلبي (١) المتقدم « مما يمر بين يديه » كخبر ابن أبي يعفور (٢) أيضاً ، نعم في حاشية ما حضرني من الوسائل عن نسخة « ممن » وفي خبر ابن علوان (٣) « الرجل والمرأة والكلب والحمار » وفي خبر علي بن جعفر (٤) السابق التصريح بوضع السترة بينه وبين الحمار . بل الظاهر عدم اختصاص ثمرتها بالمرور خاصة ، بل له وللحضور بين يديه الذي هو أولى من المرور ، بل في خبر معاوية بن عمار (٥) الآتي إيماء إليه وإن كان ظاهره اغتفار ذلك في خصوص مكة ، بل لا يبعد كون ثمرة السترة التوقي عن المرور من جهته ، ولعله إليه أوماً العلامة الطباطبائي بقوله :

ويستحب الدرء والتستر \* عن يمر أو لديه بمحضر

نعم يمكن اختصاص ذلك بمواجهته أو كواجهته لا ما يشمل الخلف ونحوه ، لما يؤيى إليه الاكتفاء في السترة بالبعير المعقول ، كما أرسله في الذكرى (٦) عن النبي (صلى الله عليه وآله) « انه كان يمرض له البعير فيصلي إليه » بل هو من معقد نفي الخلاف بين العلماء الذي سمعته من التذكرة ، بل هو من معقد الاجماع في المحكي عن نهاية الأحكام ، ولما ذكره في الذكرى أيضاً من أن ظهر كل واحد من المأمومين سترة لصاحبه ، إذ لو فرض الاحتياج إلى السترة عن الحيوان كيف كان لم يكتف بالبعير

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مكان المصلي

الحديث ٨ - ٩ - ١٢ - ٢ - ٧

(٦) صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٥

أو الظهر فيها ، بل عن جماعة التصريح بجواز الاستئثار بالحيوان والانسان المستدير ، وإن كان قد يناقش في ذلك بأن المرسل الأول غير ثابت من طرفنا ، ولعله عامي ، وبأنه لا دليل على كفاية الظهر ، بل لا دليل على ما ذكره فيها أيضاً تبعاً للتذكرة من أن سترة الامام سترة لمن خلفه مهللين له بعد دعوى الفاضل منها الاجماع عليه بأن النبي ( صلى الله عليه وآله ) لم يأمر المأمومين بذلك ، وفيه أنه لعله اكتفى بالاطلاقات أو بفعله أو نحو ذلك مما يقتضي التعميم ، فارتباط صلاتهم بصلاته حتى أنه ربما أجرى عليها حكم الواحدة في بعض الأحوال لا يقتضي ذلك بحيث يخرج به عن إطلاقات السترة ، لسكن قد يدفع الأولى بعد الاجماع المحكي المعتضدة بنفي الخلاف بأنه لا حاجة إلى المرسل ، بل يكفي فيه إطلاقات السترة ، بل لعله أولى من كومة التراب والخط والعنزة ونحوها ، وحينئذ فينتج الاكتفاء بالبعير والظهر ونحوها ، بل يكفي بالامام سترة لمن كان خلفه أيضاً لذلك ، أما من كان على اليمين أو الشمال من الصف الأول فلا كفاءة به أو بسترته له إن لم يثبت الاجماع السابق لا يخلو من إشكال ، فخصوصاً على ما هو الظاهر من النصوص والفتاوى من كون وضع السترة بين يدي المصلي لا عن يمينه ولا عن شماله ، خلافاً للمحكي عن ابن الجنيد تبعاً لبعض العامة من الأمر بجعلها على أحدهما ، وأنه لا يتوسطها فيجعلها بقصده تمثيلاً بالسكبة ، وكأنه اجتهد في مقابلة النص ، على أنه قد يبعد المأمومون عن الامام بغير الموظف في السترة ، إذ الظاهر تقديره بمربط إلى مربوط فرس كما صرح به بعضهم ، بل نسبه في المدارك إلى الأصحاب ، بل في الذكرى أن البعيد عن السترة كفاؤها ، بل لعله المراد من قول الصادق ( عليه السلام ) في خبر بن سنان (١): « أقل ما يكون بينك وبين القبلة مربوط عنز ، وأكثر ما يكون مربوط فرس ».

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٦

والظاهر وفقاً لجماعة منهم الشهيد عدم الترتيب فيما يسمى سترة ولو بتنزيل من الشارع كالعنزة وكومة التراب والقلنسوة والسهم والخط ، لاطلاق الأدلة ، وخصوص خبر محمد بن إسماعيل السابق (١) وغيره ، وخبر السكوني (٢) وإن كلف ظاهره الترتيب إلا أني لم أجده عاملاً به ، فلمل حمل على إرادة الترتيب في الفضل ، أو على عدم إرادة حقيقة الشرطية منه ، بل المراد منه التنبيه على جواز ذلك كله ، وربما كان نظائر لهذا الخطاب في هذا المعنى في العرف ، بل لعل ما في التذكرة والمحكي عن نهاية الأحكام من أنه إن لم يجد سترة خط خطأ مراد منه ذلك أيضاً لا الترتيب حقيقة في الخط ، بل وكذا ما عن المنتهى والتحرير من أن مقدار السترة خراع تقريباً ، ولو لم يجد المقدار استحب له الحجير والسهم وغيرهما ، ولو لم يجد شيئاً استحب له أن يجعل بين يديه كومة من تراب ، أو يخط بين يديه خطاً ، ولقد أجاد العلامة الطباطبائي في قوله بعد البيت السابق :

ولو بهود أو تراب جمعا \* بين يديه أو يخط منعا

ولعل مراده بالمنع باعتبار وضعه للدلالة على المنع ، لا أنه يعتبر فيه كونه مانعاً ، ضرورة منافاته لإطلاق الأدلة .

والمنساق إلى الذهن من الخط ما صرح به في الذكرى من كونه عرضاً ، خلافاً لما عن بعض العامة من جملة طولاً أو مدوراً أو كاهلال ، وربما استفيد من فحواه الاجتزاء بوضع العنزة عرضاً إذا لم يمكن نصبها كما في التذكرة ، لأنه أولى كما في الذكرى ، قلت : بل وإن أمكن ، لما عرفت من عدم الترتيب .

ولا يشترط الحلية في السترة على الأقوى وفقاً للشهيد وغيره ، لتحقيق امثال الأمر بالصلاة إلى سترة ، وخروجها عن الصلاة ، والأمر بها ليس عبادة مشروطة بنية القرية قطعاً ، بل هو لتحصيل كون الصلاة إلى سترة ، فما في التذكرة والمحكي عن نهاية

الأحكام - من عدم الاجتزاء ، لعدم الاتيان بالمأمور به شرعاً - كما ترى ، اللهم إلا أن يريد أمر الاستتار الذي هو مقدمة ، أو يريد خصوص ما إذا كان هو الغاصب ، والفرض أنه مكلف بردها ، فكأنها باعتبار وجوب ذلك كالعهد ، اسكن فيه أن أمر المقدمة لا يقدح فواته ، وكونه غاصباً لا يمنع الصدق قطعاً ، والصلاة اليها ليس تصرفاً فيها وإن كان انتفاعاً .

وكذا لا يشترط طهارتها للاطلاق المزبور ، قال في الذكرى : « إلا مع نجاسة ظاهرة » قلت : أي يكره الصلاة اليها ، أما إذا لم تكن كذلك فيشكل عدم الاجتزاء بها ، بل قد يشكل في الظاهرة التي على ثوب ونحوه وإن كره استقبالها ، إذ لا مانع من اجتماع المكروه من جهة والمندوب من أخرى بعد تعدد المتعلقين ، كما هو واضح .

ثم إنه صرح جماعة بعدم الفرق بين مكة وغيرها في استحباب السترة ، بل ربما استظهر من المنتهى الاجماع عليه حيث نسب الخلاف فيه إلى أهل الظاهر ، ولعله لاطلاق الأدلة ، اسكن في خبر معاوية بن عمار (١) قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : « أقوم أصلي بمكة والمرأة بين يدي جالسة أو مارة فقال : لا بأس ، إنما سميت بكة لأنه يبك فيها الرجال والنساء » أي يزدهون ، وفي التذكرة « لا بأس أن يصلي في مكة بغير سترة ، لأن النبي (صلى الله عليه وآله) صلى هناك وليس بينه وبين الطواف سترة ، ولأن الناس يكثرون هناك لأجل المناسك ويزدهون ، وبه سميت بكة لتبكي الناس فيها ، فلو منع المصلي من يجتاز بين يديه ضاق على الناس » ثم قال : « وحكم الحرم كله كذلك ، لأن ابن عباس قال : أقبلت ركباً على حمار أتان والنبي (صلى الله عليه وآله) يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار ، ولأن الحرم محل المشارع والمناسك » قال في الذكرى



بعد نقل ذلك : « وقد روي (١) في الصحيح « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) صلى بالأبطح فركزت له عنزة » رواه أنس وأبو حميفة ، ولو قيل السترة مستحبة مطلقاً ولكن لا يمنع المار في هذه الأماكن لما ذكر كان وجهاً » قلت : العمدة ما سمعته من خبر معاوية ، وإلا فغيره أخبار عامية ، ومن الغريب ما في التذكرة والذكرى هنا من التمسك بأمثالها والركون إليها كما لا يخفى على من لاحظها في بحث السترة ، ولعل الجمع بينه وبين غيره بالتأكد وعدمه أو بغير ذلك .

ثم إن الظاهر كون المرور ونحوه حكمة في السترة لاعلة بحيث لا تستحب السترة حيث يعلم عدم حضور أحد أو مسوره ، ومن أراد تمام البحث في أحكام السترة فليرجع إلى مطولات كتب الأصحاب ، كما أن من أراد الاطلاع على باقي المسكروحات كالتوجه إلى السلاح المشهور وغيره فعمله بملاحظتها وملاحظة النصوص ، بل ربما زاد ما فيها على ما تعرض له الأصحاب الذين ليس من عادتهم التعرض لذكر جميع المندوبات والمسكروحات لأن الأمر في غيرها أهم ، والعمر أقصر من استيعاب البحث في الجميع ، والله المؤيد والمسدد .

### ( المقدمة السادسة فيما ينسجد عليه )

( لا يجوز السجود ) اختياراً ( على ما ليس بأرض ) ولا نابتاً فيها عدا بعض أفراد القرمطاس كما استعرف ، بل كان متكوناً منها ( كالجلود والصوف والشعر والوبر ) والريش ونحوها إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً بل متواتراً كالنصوص (٢) التي ستسمع في أثناء البحث جملة منها ، بل يمكن دعوى ضرورة المذهب عليه ، بل ( ولا على ما هو )

(٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٦

(٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب ما يسجد عليه

متكون ﴿ من الأرض ﴾ إلا أنه خرج عن مسماها عرفاً ، كما ﴿ إذا كان معدناً كالملح والعقيق والذهب والفضة والقيصر إلا عند الضرورة ﴾ لما عرفت من استفاضة النصوص ومعاهد الاجماع بعدم جواز السجود إلا على الأرض أو ما أثبتت إلا ما أكل أو لبس ، ومنه حينئذ يعلم سقوط ثمرة البحث في تحقيق معنى المعدن الذي عرف في المحكي عن نهاية ابن الأثير والمنتهى والتذكرة والتحرير بكل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها مما له قيمة ، والمعتبر بما استخرج من الأرض مما كان فيها ، والبيان وتعليق النافع بأنه كل أرض فيها خصوصية يعظم الانتفاع بها ، والتنقيح بأنه ما أخرج من الأرض مع زيادة مما كانت أصله ثم اشتمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها ، ونحوه المسالك من دون ذكر ما كانت أصله ، والقاموس بأنه منبت الجواهر من ذهب ونحوه ، ضرورة أنها بمنزلة بلا ثمرة ، إذ ليس في شيء من الأدلة المعتد بها تعليق الحكم على المعدن ، بل ليس عدم السجود عليه إلا لأنه ليس بأرض ، وإلا فلو فرض منه ما كان يصدق عليه اسمها فلا ينبغي التوقف في جواز السجود عليه ، لتناول الأدلة له بلا معارض ، فما في المفاتيح من أن في المغرة وطين الغسل وحجارة الرحي والجص والنورة إشكالاً ، للشك في إطلاق اسم المعدن عليه وعدمه في غير محله قطعاً ، كالذي يظهر من بعض التعاريف السابقة من صدق اسم الأرضية على بعض أفراد المعدن إلا أنه امتنع السجود عليه لصدق اسم المعدنية ، إذ هو كما ترى قول بلا دليل ، بل خلاف مقتضى الأدلة ، نعم لو قيل بخروج كل مسمى معدن عن اسم الأرض كما يقتضيه بعض التعاريف السابقة عند التأمل كان ممكناً وإن كان هو لا يخلو من نظر خارج عن محل البحث الذي هو جواز السجود وعدمه ، هذا . وقد مر في باب التيمم ما له نفع في المقام ، بل مر فيه تحقيق حال جملة مما وقع الشك في خروجه عن الأرض وعدمه كالخزف والآجر والجص والنورة والرماد الكائن من الأرض وغير ذلك ، إذ المقام من وادٍ واحد بعد أن كان المختار عندنا جواز التيمم

اختياراً يسمى الأرض كالسجود ، ولا يختص بالتراب ، فلاحظ وتأمل .  
 ونزيد هنا أيضاً ونقول قال في المدارك : « قطع الأصحاب بجواز السجود على الخرف » وعن الروض « لا نعلم في ذلك مخالفاً » وعن مجمع البرهان « معلوم جواز السجود على الأرض وإن شويت لعدم الخروج عن الأرضية بصدق الاسم وللأصل » بل قد يستفاد من استدلال الفاضل على عدم خروجه بالطبخ عن اسم الأرض بجواز السجود عليه كونه مفروغاً منه ، كما أنه قد يظهر من معتبر المصنف جواز السجود عليه وإن كان قد خرج عن اسم الأرض باسم الطبخ ، فانه بعد أن منع من التيمم به لذلك قال : « ولا يعارض بجواز السجود عليه ، لأنه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض كالكاغذ » بل في المحكي عن الروض « ربما قيل ببطلان القول بالمنع من السجود عليه وإن قيل بطهارته ، لعدم العلم بالقائل من الأصحاب ، فيكون القول بالمنع مخالفاً للاجماع إذ لا يكفي في المصير إلى قول وجود الدليل مع عدم الموافقة ، والمسألة مما تعم به البلوى ، وليس من الجزئيات المتجددة ، ولم ينقل عن أحد من سلف المنع » وإن كان فيه مواضع للنظر ، بل وفيما سمعته من المعتبر أيضاً تعرف بعضها فيما يأتي إن شاء الله .  
 وكيف كان فقد يدل عليه الأصل ، وما دل (١) على التيمم بالحجر الذي منه المشوي ، بل غير المشوي منه أشد تماسكاً من الخرف ، فهو أولى منه بالجواز المستند إلى صدق اسم الأرض فيهما ، مضافاً إلى معلومية صدق الأرض على المحترقة منها التي هي كالخرف أو أشد ، وإلى ما قيل من صحيح الحسن بن محبوب (٢) سأل أبا الحسن (عليه السلام) « عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ثم يخصص به المسجد أيسجد عليه ؟ فكتب (عليه السلام) إليه بخطه أن الماء والنار قد طهراه » باعتبار ظهوره

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب التيمم

(٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

في جواز السجود على الجص الذي هو بمعنى الخزف ، قلت : أولى منه حينئذ الاستدلال بما تقدم في التيمم بالجلس والنورة ، لما في مضمون الصحيح المزبور من التردد من حيث عدم ظهور طهارة الماء له بل النار أيضاً ، وإن كلف يدفع بعدم نجاسة الأرض قبل الاحراق لليبوسة ، ويكون المراد طهارة ما معه من العنبرة التي احترقت وصارت دخاناً أو رماداً أو غير ذلك .

لكن ومع ذلك كله فالهكي عن رسالة صاحب المعالم أن الخزف ليس من الأرض ، وأن التربة المشوية من أصناف الخزف ، إلا أنه حكى عن الشيخ نجيب الدين تلميذه أنه قال : « إن الأستاذ بعد تصنيف الرسالة لم يمنع من السجود على التربة المشوية » كما عن المحقق الثاني أنه صنف رسالة في جواز السجود عليها ، وربما استظهر الخلاف أيضاً من الشيخ القائل بطهارة الطين إذا صار خزفاً للاستحالة ، لكن هو مع أنه في غاية الضعف كما اعترف به في الروضة يمكن أن لا يلزمه ذلك ، لعدم انحصار الاستحالة في الخروج عن اسم الأرض ، إذ قد يجتزى بالخروج عن اسم الطين ونحوه ، فتأمل . على أن الهكي عن نهايته ومبسوطه التصريح بجواز السجود على الجص والآجر ، بل عن جماعة من متأخري المتأخرين الميل إليه ، بل قيل : إنه ظاهر الأكثر في الآجر ، بل عن البحار أنهم لم ينقلوا فيه خلافاً ، مع أن الشيخ جعل من الاستحالة المطهرة صيرورة التراب خزفاً ، ولذا تردد فيه بعض المتأخرين ، قلت : قد عرفت إمكان عدم لزوم ذلك للخلاف هنا ، وعلى تقديره فهو ضئيف .

ومنه يعلم حينئذ جوازه أيضاً على الآجر والجلس والنورة ونحوها ، بل لا ينبغي التوقف في أرض الأخيرين كما أوضحناه في التيمم ، وبه صرح الفاضل هنا في الهكي عن نهاية الأحكام ، مضافاً إلى ما سمعته من المبسوط والنهاية والمدارك في نفس الجص ، وما في التذكرة - من أنه يجوز على السبخة والرمل والنورة والجلس - محتمل للأرض ولها

نفسهما ، ولكن مع ذلك كله لا ريب في أن الأحوط الاجتناب في الجميع ، خصوصاً في النورة ، لخبر عمرو بن سعيد (١) عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) « لا يسجد على القفر ولا على القبر ولا على الصاروج » وفي وافي الكاشاني « أن الصاروج النورة باطلاً ما فارسي معرب » وفي الذكرى أنه يستلزم المنع من النورة بطريق الأولى ، وخصوصاً مع احتمال انصراف الأرض إلى غيرها من الأفراد الشائعة ، ولعله لذا أو للشك المقتضي لتعارض أصلي الشغل وبقاء حكم الأرضية ، فلا يخرج عن يقين العهدة مال في الرياض إلى العدم وإن كان فيه منع واضح أطلنا الكلام فيه في التيمم وفي بحث النجاسات ، وقلنا هناك إن أصل الشغل لا يعارض إصالة بقاء حكم الأرض ، بل هو مقطوع به لوروده عليه ، كما أنه قلنا هناك أيضاً لا مانع من استصحاب أحكام الأرض بل واستصحاب حقيقة الأرض بعد العلم بأن المدار عليها من غير مداخلية للعلم بالصدق عرفاً وعدمه ، فالشك فيه حينئذ لا يقدح في جريان الاستصحابين كما أوضحناه في بحث الاستحالة وفي بحث العصير وفي بحث التيمم وفي أوائل كتاب الطهارة مفصلاً ، من أراد فليلاحظه ، نعم لا بأس بالاحتياط من جهة ما سمعت ، بل عن جماعة التصريح بكرأهته على الخذف ، كما عن فقه الرضا (عليه السلام) (٢) « لا تسجد على الآجر » .

بل قد يقال بالسكرامة في الرمل أيضاً ، لما في صحيح محمد بن الحسين (٣) من أن أبا الحسن (عليه السلام) كتب إلى بعض أصحابه « لا تصل على الزجاج وإن حدثت نفسك أنه مما أنبتت الأرض ولسكنه من الملح والرمل ، وهما ممسوخان »

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١ - لكن رواه عن

محمد بن عمرو بن سعيد

(٢) المستدرک - الباب - ٧ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

ولا ينافيه اشتراكه مع الملح الذي مسخه منع من السجود عليه ، لخروجه به عن الأرض بخلاف الرمل الذي لم أجد أحداً من الأصحاب منع من السجود عليه ، بل ظاهر النصوص والفتاوى ومعاقد الاجماع جوازه ، فوجب صرف المسخ فيه إلى ما ذكرنا من السكراة ، ولا ينافيها إرادة الحرمة حقيقة من النهي عن الصلاة على الزجاج ، إذ لعله لمكان الخليط ، أو لأنه خرج عن مسمى الأرض أو غير ذلك ، بل لعل المراد من قوله ( عليه السلام ) : « وهما ممسوخان » أنهما بالزجاجية قد تحولا عن صورتيهما ولم يبقيا على صرافتهما .

أما الرماد الكائن من النبات فالظاهر عدم جواز السجود عليه على ما صرح به غير واحد ، بل في كشف اللثام كأنه لا خلاف فيه ، لخروجه عن اسم الأرض وحقيقتها ، ولذا طهرت النجاسات بالاستحالة اليه ، وما عساه يفهم من اقتضار الفاضلين على نسبة المنع فيه إلى الشيخ من نوع تردد فيه في غير محله .

نعم قد يتردد في الفحم كما في كشف اللثام وإن كان قد يقوى الجواز فيه ، الأصل ، وعدم طهارة المتنجس بالاستحالة اليه ، كما أنه يقوى عدم الجواز فيما يفرض من الأرض المستحيلة رماداً ، لعين ما سمعته في النبات ، ألهم إلا أن يمنع استحالة الأرض اليه وإن كثر الحرق ، فيخرج حينئذ عن البحث ، إذ هو على فرضه .

ولا خلاف أجده بين الأصحاب قديماً وحديثاً في عدم جواز السجود على القير ، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ، مضافاً إلى إطلاق النصوص ، ومعاقد الاجماع عدم الجواز في غير الأرض ونباتها ، وخصوص خبر عمرو بن سعيد (١) المتقدم

---

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١ لسكن رواه عن محمد بن عمرو بن سعيد

وصحيح زرارة (١) قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « أسجد على الزفت يعني القير فقال : لا ولا على الثوب الكرسف ولا على الصوف ولا على شيء من الحيوان ولا على طعام ولا على شيء من ثمار الأرض ولا على شيء من الرياش » سكن في خبر معاوية ابن عمار (٢) « انه سأل معلى بن الحنيس أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن السجود على القفر وعلى القير فقال : لا بأس به » بل رواه الصدوق بإسناد إلى المعلى المزبور ، وفي صحيح معاوية بن عمار (٣) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في السفينة - إلى أن قال - : يصلى على القير والقفر ويسجد عليه » وخبر إبراهيم ابن ميمون (٤) « انه قال لأبي عبد الله (عليه السلام) في حديث : « تسجد على ما في السفينة وعلى القير قال : لا بأس » بل قال الصادق (عليه السلام) في خبر منصور بن حازم (٥) : « القير من نبات الأرض » وهي - مع قصورها عن معارضة ما تقدم من وجوه وعدم العمل بها من أحد فيما أجده - يجب طرحها أو حملها على الضرورة ، أو سجود ما عدا الجبهة ، كما في خبر معاوية بن عمار (٦) الآخر سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن الصلاة على القار فقال : لا بأس » أو غير ذلك ، فإني للدراك - من أنه لو قيل بالجواز وحمل النهي على السكراةة أمكن إن لم ينمقد الاجماع على خلافه - في غير محله ، إذ لا ريب في قصورها عن إثبات ذلك وإن لم ينمقد الاجماع ، إذ الشهرة مع ما عرفت كافية .

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ يجوز السجود ﴿على ما يثبت من الأرض إذا كان مأكولاً﴾  
 بالعادة ﴿كالخبز والفواكه﴾ بلاخلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل المحكي

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب ما يسجد عليه

الحديث ٤ - ٦ - ٧ - ٨ - ٥

منه صريحاً وظاهراً معتزداً بنفي الخلاف ووجدانه مستفيض أو متواتر كالنصوص (١) بل يمكن دعوى ضروريته عند متشعبة الامامية فضلاً عن علمائها ، نعم في التذكرة والمحكي عن المنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والموجز جوازه على الحنطة والشعير ، لأن القشر الذي ليس بمأكول حاز بين المأكول ، والجبهة والسجود واقع عليه ، ولأنها في هذا الحال غير مأكولين ، وأشكله في الذكرى بحريان العادة بأكلها غير منخولين ، وخصوصاً الحنطة ، وخصوصاً في الصدر الأول ، قلت : ويشكل الثاني بأن المفهوم من المأكول المستثنى من النبات ما من شأنه أن يؤكل وإن احتاج إلى علاج من طبخ أو شي أو غيرها ، خصوصاً مع ملاحظة التعليل في صحيح هشام (٢) « بأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون ، والساجد في سجوده في عبادة الله عز وجل فلا ينبغي أن يضع جبهته على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بفروها » وقول أمير المؤمنين ( عليه السلام ) في خبر الاربعمائة الروي عن الخصال (٣) : « لا يسجد الرجل على كدس حنطة ولا شعير ولا على لون مما يؤكل ولا على الخبز » وليس هذا من إطلاق المشتق على المستقبل المعلوم مجازيته الذي قد أجيب عنه بما يرجع إلى ما ذكرنا من أن إطلاق المأكول والملبوس على ما أكل ولبس بالقوة القريبة من الفعل قد صار حقيقة عرفاً ، وإلا لم يحز في العرف إطلاق اسم المأكول على الخبز قبل المضع والازدراء ، على أن الموجود في أكثر النصوص « إلا ما أكل أو لبس » ولعله غير المشتق أيضاً ، لا يمكن دعوى عدم الاشكال في صدقه على ما يتحقق أكله ولو بالعلاج ، بل يمكن دعوى صدقه على المحتاج أكله إلى البقاء مدة ، فيشمل حينئذ سائر الثمار قبل أو أن أكلها ، وقد يؤيده

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٤



تعليق الحكم على الثمرة في المرسل السابق (١) وخبر ابن مسلم (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) « لا بأس بالصلاة على البوريا والخضفة وكل نبات إلا الثمرة » وصحيح زرارة السابق (٣) فانه قد يدعى صدقها عليه قبل الوصول إلى أوان الأكل ، بل يكفي فيها تحقق المبدأ ، فطلع النخل وغيره الذي يؤول إلى الثمرة لا يجوز السجود عليه ، بل قد يقال بصدقها على القشر وما فيه والثمره وما فيها ، فيمتنع حينئذ السجود على قشور الرمان ونوى التمر ونحوها حال اتصالها به ، كما لو كشف بعض الثمرة حتى خرجت النواة وهي فيها ، وربما كان في تعليل صحيح هشام شهادة على بعض ذلك ، بل قد يقال بعدم الجواز أيضاً مع الانفصال ، لأنه بعض الثمرة ، ومعلوم إرادة النهي عن السجود على الثمرة وأبعضها من النهي عنها ، خصوصاً مع قاعدة الشغل ونحوها .

لكن الانصاف عدم خلو الجواز من قوة ، للشك في شمول المستثنى لمثله ، فيبقى مندرجاً في المستثنى منه ، كما أن الانصاف انسياق المأكولة من الثمرة ، خصوصاً مع ملاحظة التعليل ، فلا يشمل غير المأكول منها كثرة الشوك والحنظل ونحوها من النباتات ، ولذا اقتصر الأصحاب على استثناء المأكول ، وإلا فلا تنافي بين ما استثنى فيه المأكول من النصوص وما استثنى فيه الثمرة إلا بالعموم والخصوص المطلق فلو لا انسياق ما ذكرنا من الثمرة لكان المتجه استثناءها لا خصوص المأكول منها ، بل الظاهر المناسق إلى الذهن سيما مع التعليل أن المراد مما أكل أو لبس الإشارة إلى ما في أيدي الناس من المأكول والملابس ، لا أن المراد التعليق على الاعتقاد وعدمه كالتكيل والموزون المتجه فيه على

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١١ ولم يتقدم ذكر

هذا المرسل عنه قدس سره

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٩

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

هذا التقدير أحد الوجوه الثلاثة الذي هو الاختلاف باختلاف الأزمنة أو الأماكن أو الأحوال حتى أنه لو فرض تعارف أكل نبات مدة من الزمان ثم تعارف عدمه تبعهما الجواز وعدمه في ذلك ، ولو كان في قطر دون الآخر جاز لأهل أحدهما دون الآخر ، ولو فرض اتفاق مرور أهل أحدهما بالآخر ففي كون المدار على الأرض أو الشخص وجهان ، حتى لو فرض اعتياده كأهل القطر في الأكل وعدمه ، إلى غير ذلك من الأحكام التي لا يخفى على من له أدنى درية في الفقه فسادها ، فما في التذكرة - « لو كان معتاداً عند قوم دون آخرين عم التحريم » وجامع المقاصد « المراد بالمأكل ما صدق عليه اسم المأكول عرفاً لسكون الغالب أكله ولو في بعض الأقطار - إلى أن قال - : ولو أكل شائماً في قطر دون غيره فهو مأكل على الظاهر إذ لا يطرد أغلبية أكل شيء في جميع الأقطار ، فإن الحنطة مثلاً لا تؤكل في بعض البلاد إلا نادراً » ونحوه في فوائد الشرائع والمسالك والمدارك وغيرها ، مع احتمال اختصاص كل قطر بمقتضى عادته قوياً في الأخير تبعاً للمحكي عن مقاصد جده وجمع أستاذه - إن أريد به ما ذكرنا فمرحبا بالوافق ، وإلا كان للنظر فيه مجال ، كالمحكي عن السيد عميد الدين من أن المراد بالعادة المادة العامة ، فلو كان معتاداً في بلد دون آخر ففيه وجهان ، أرجحهما جواز السجود ، وإلا فالبلاد الواحدة لا عبرة بها قطعاً ، ولذا فرض موضوع المسألة القطر في كلام من عرف ، وإن كان التحقيق عدم العبرة بكل منهما ، فإن المأكولية لا تتوقف على شيء منها ، فإن المخلوقات للأكل معلومة لسائر الناس ، بل فطرت طبائعهم على معرفتها ، واتفاق عدم استعمال جملة من الناس لجملة منها استغناء منهم بغيرها مما هو أطيب منها لا يرفع وصف استمدادها للأكل ، وأنها مما خلقت واستعدت له ، كما أن أكل جملة من الناس لبعض النباتات في زمن الربيع أو غيره لا يصيرها منها ، ولعل منه أكل أصول البردي عند السواد .

والحاصل المآكل التي علل في الصحيح عدم السجود عليها « بأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون » معلومة معروفة لا تدور مدار الاعتقاد المختلف في الأزمنة والأمكنة والأحوال وعدمه ، وليس منها عقاير الأدوية قطعاً ، ولا ما يؤكل عند المحمصة ، فما في كشف اللثام من أن فيما يؤكل دواء خاصة إشكالاً في غير محله ، إذ احتمال صدق اعتياد الأكل في حال الاحتياج إلى الدواء كما ترى ، بل لعل ما صرح به غير واحد من الأصحاب - من أن ما له حالتان يؤكل في إحداها ولا يؤكل في الأخرى كقشر اللوز وجوار النخل جاز السجود عليه في الثانية دون الأولى - لا يخلو من نظر ، فإن احتساب ذلك من المخلوق للأكل المعد له الذي يطلق عليه أنه مآكل أهل الدنيا كما ترى .

ولا تشمل المأكولية شرب التنباك قطعاً ، أما شرب القهوة فلا يخلو من وجه قد يقوى خلافه ، بناءً على ما عرفت ، ومصادق النبات معلوم ، اسكن قد يشك في بعض ما ينبت على وجه الماء مما لا أصل له في الأرض ، وقد يقال أنه لا بد من أجزاء أرضية في منبته ، بل لعل المراد صنف نبات الأرض وما من شأنه أن ينبت فيها ، فيندرج فيه المخلوق معجزة نابتاً في غير الأرض أو غير نابت أصلاً ، هذا .

وكان المصنف اكتفى عن اشتراط عدم الملبوسية في النبات التي هي كلاً مأكولية في الاشتراط نصاً وفتوى - بل عن نهاية الأحكام وكشف الالتباس نسبتته إلى علمائنا ، بل عن الانتصار والخلاف والغنية والروض والمقاصد العلمية والاجماع عليه ، والأهمالي أنه من دين الامامية ، والكفاية لا خلاف فيه - بقوله: ( وفي القطن والكنتان روايتان ، أشهرهما المنع ) لعدم ملبوسية غيرها من النبات عادة ، فلا إشكال حينئذ في جواز السجود عليه ، لوجود المقتضي وارتفاع المانع ، واعتياد اتخاذ النمل في ذلك الزمن من النخل لا يصيره بذلك ملبوساً عادة ، ولذا سجد النبي ( صلى الله عليه وآله ) والأئمة ( عليهم السلام ) والصحابة والتابعون وتابعوا التابعين على الخثرة من الخوص ، كما أنه لو اتخذ منه في هذا

الزمان ثوباً جاز السجود عليه حتى لو اعتيد ، بناءً على ما سمعته في المأكل ، لكن عن المنتهى « انه هل يصح السجود على ما يكون من نبات الأرض إذا عمل ثوباً وإن لم يكن بمجرى العادة ملبوساً ؟ فيه تردد ، أقربه الجواز » قيل وجزم بما قرأ به فيه في النهاية والتذكرة ، ثم قال : « ولو خرج المعتاد بغيره في السجود عليه إشكال » قلت : لا ينبغي الاشكال في الجواز إذا كان محل الجبهة مما يعتبر في السجود غير المعتاد ، وفي الغدم إذا لم يكن كذلك كما هو واضح .

واحتمال أن المزج له مدخلية في المنع - المحكي عن فقه الرضا (عليه السلام) (١) من النهي عن السجود على حصر المدينة ، لأن سيورها من جلود ، وخبر ابن الريان (٢) قال : « كتب بعض أصحابنا بيد إبراهيم بن عقبة إلى أبي جعفر (عليه السلام) يسأله عن الصلاة على الخمرة المدنية فقال : صل فيما كان معمولاً بخيوط ، ولا تصل على ما كان معمولاً بسيورة » الحديث - في غاية الضعف إذ مع عدم حجية الأول منهما يجب الجمع بينهما وبين النصوص (٣) المستفيضة الدالة على جواز السجود على الخمرة بإرادة المعمول بالسيور التي لا تكون مستورة في الخوص بل كانت ظاهرة بحيث لا يحصل الواجب من السجود معها ، وبه صرح في الذكرى قال : « لو عملت بالخيوط من جنس ما يسجد عليه فلا إشكال ، ولو عملت بسيور فإن كانت مغطاة بحيث تقع الجبهة على الخوص صح السجود أيضاً ، ولو وقعت على السيور لم يجز ، وعليه دلت رواية ابن الريان ، وأطلق في المبسوط جواز السجود على المعمول بالخيوط » قلت : الظاهر إرادته التفصيل المزبور ، وفي الحديث « لعل بناء الفرق في خبر ابن الريان على أن ما يعمل بالخيوط الخيوط منه مستورة بالسعف ، وأما ما يعمل بالسيور فإنها تظهر من السعف أو تغطي على السعف فلا يقع

(١) المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٢

(٢) و (٣) الرسائل - الباب - ١١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٢ - ١٠

السجود على السعف بالكلية ، فيكون النهي محمولاً على التحريم ، أو لا يحصل الجزء الأكل فعلى الكراهة » ومرجعه إلى ما ذكرنا أيضاً ، والظاهر أن الحرة سجادة صغيرة دون المصلي تعمل من السعف .

وكذا لا ينبغي التردد في الثوب المتخذ من نبات الأرض إذا لم يكن بمجرى العادة وإلا لوجب اجتناب صنف ذلك النبات ، إذ ليس المراد مما ليس في النص والفتوى الشخص ، ومنه يعلم حينئذ جواز السجود على قراب السيف والخنجر ونحوها ، وإلا لامتنع السجود على صنف الخشب المتخذين منه ، وهو معلوم البطالان ، ولعله لانصراف الملبوس في النص والفتوى إلى غيرها ، خصوصاً مع قوة العمومات ، فإني التذكرة من أن القنب لا يجوز السجود عليه إن ليس عادة لا يخلو من منع يعرف عما هنا وما محتمه في المأكول ، بل وما في الذكرى من أن الظاهر القطع بعدم جواز السجود على القنب ، لأنه معتاد اللبس في بعض البلدان ، أما القطن والكتان فالشهور نصاً وفتوى المنع ، بل عن التذكرة والمذهب البارع والمقتصر نسبته إلى علمائنا ، بل عن الخلاف والمختلف والبيان الاجماع عليه ، بل يشمله ما عن الانتصار من الاجماع على منعه على الثوب المنسوج من أي جنس كان ، مضافاً إلى ما كان من الاجماع السابقة على استثناء الملبوس من النبات الظاهر أو الصريح فيها ، لعدم ملبوسية غيرها .

ومنه يعلم حينئذ صراحة نصوص استثناء الملبوس فيها ، مضافاً إلى خصوص خبر أبي العباس (١) عن الصادق (عليه السلام) « لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض إلا القطن والكتان » وصحيح زرارة (٢) السابق في الثوب الكرسف،

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

وخبر الأعمش المروي (١) عن الخصال عن الصادق (عليه السلام) أيضاً « لا يسجد إلا على الأرض أو ما أنبتت إلا المأكول والقطن والكتان » وخبر علي بن جعفر (٢) المروي عن قرب الاسناد سأل أخاه (عليه السلام) « عن الرجل يؤذيه حر الأرض وهو في الصلاة ولا يقدر على السجود هل يصلح له أن يضع ثوبه إذا كان قطعاً أو ككتاناً ؟ قال : إذا كان مضطراً فليفعل » .

خلافاً للمحكي عن السيد في الموصليات والمصريات الثانية من الجواز على الثوب المممول منها ، لأنه لو كانت محرماً محظوراً لجرى في القبح ووجوب إعادة الصلاة واستينافها بحري السجود على النجاسة ، ومعلوم أن أحداً لا ينتهي إلى ذلك ، وفيه منع الملازمة أولاً ، إذ يمكن كونه محرماً غير موجب للإعادة ، وثانياً منع بطلان اللازم ، ودعواه عدم انتهاء أحد إلى ذلك ممنوعة عليه ، بل هو مقتضى المنع في كلام من عرفت الذين هو منهم في الجمل والمصباح والانتصار على ما قيل ، بل في الأخير من كتبه دعوى الاجماع على ذلك كما سمعت ، اللهم إلا أن يريد ما عدا القطن والكتان من الثوب في معقده .

ولخبر ياسر الخادم (٣) قال : « مر بي أبو الحسن (عليه السلام) وأنا أصلي على الطبري وقد ألقيت عليه شيئاً أسجد عليه فقال لي : ما لك لا تسجد عليه ؟ أليس هو من نبات الأرض » وفيه أنه - بعد تسليم السند وعدم احتماله الإلزام ، بل ولا التقية للاستفهام فيه المنافي لمذهبهم - محتمل لغير ما نحن فيه ، بل في كشف اللثام أن

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٩

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٥

المقنع صريح في كون الطبري مما لا يلبس ، وعن مولانا التقي ومولانا مراد أن الطبري هو الحصير الذي يصنعه أهل طبرستان .

وخبر داود الصرمي (١) « سألت أبا الحسن الثالث (عليه السلام) هل يجوز السجود على الكتان والقطن من غير تقية ؟ فقال : جائز » وفيه - بعد الإغضاء عن حال داود في السند ، واحتمال إرادة غير سجود الصلاة من السجود فيه ، والجواز لضرورة غير التقية ، وإرادة شجر القطن وخشب الكتان أو قبل اليبس أو قبل الفزل أو قبل النسج بناءً على جواز السجود عليهما في هذه الأحوال ، وغير الجبهة من المساجد ، وما في كشف اللثام من احتمال تعلق « من غير » فيه بالسؤال ، وغير ذلك - أنه محتمل للتقية أيضاً ، إذ لا يلزم الامام إلا الجواب بما فيه مصلحة السائل وغيره من الشيعة من التقية أو غيرها وإن أُلح عليه في سؤال الحكم من غير تقية ثم تعلم حينئذ بالمعارض الراجح والموافقة والتصريح بها في حديث آخر ، وغير ذلك .

وخبر الحسين بن علي بن كيسان الصنعاني (٢) « كتبت إلى أبي الحسن الثالث (عليه السلام) أسأله عن السجود على القطن والكتان من غير تقية ولا ضرورة فكتب إليّ ذلك جائز » وفيه أكثر ما مر ، وعن الشيخ احتمال إرادة ضرورة المهلكة ، ولو أغضي عن ذلك كله فمن الواضح عدم صلاحية هذه النصوص لمعارضة ما عرفت حتى نصوص استثناء الملبوس من النبات التي هي كالصريحة في إرادة القطن والكتان ، لعدم اعتياد ملبوسية غيرها منه ، فن الغريب ما عن المصنف في المعتبر من الميل إلى الجواز على كراهة للجمع بين النصوص مرجحاً له على الجمع بينها بالتقية بأن في سؤال بعضها اشتراط عدمها ، وتبعه الكاشاني ، وفيه ما عرفت .

ولا فرق على الظاهر بين المنسوج من غزلها وعدمه كما صرح به غير واحد ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٦ - ٧

بل هو من معقد شهرة المدارك للاطلاق نصاً وفتوى ، ولأن الصدق عليه قبل النسج أتم منه بعده ، وللتصريح به في المرسل (١) الآتي ، فافى كشف اللثام عن التذكرة والنهاية - من الاستشكال فيه من أنه عين الملبوس ، والزيادة في صفة ، ومن أنه حينئذ غير ملبوس - ضعيف جداً ، مع أن المحكي عن النهاية أنه قرب المنع فيها بلا إشكال ، قال في الكشف : « وقرب في نهاية الأحكام جواز السجود عليهما قبل الغزل ، وفي التذكرة عدمه » قلت : الذي وجدته في التذكرة « الكتان قبل غزله ونسجه الأقرب عدم جواز السجود عليه ، وعلى الغزل على إشكال ينشأ من أنه عين الملبوس ، والزيادة في الصفة ، ومن كونه حينئذ غير ملبوس ، أما الخرق الصغيرة فإنه لا يجوز السجود عليها وإن صغرت جداً » .

وعلى كل حال فقد عرفت أن المتجه المنع مطلقاً ، ومرسل الحسن بن علي بن شعبة في المحكي عن تحف العقول (٢) عن الصادق (عليه السلام) « كل شيء يكون غذاء الإنسان في مطعمه أو مشربه أو ملبسه فلا تجوز الصلاة عليه ولا السجود إلا ما كان من نبات الأرض من غير ثمر قبل أن يصير مغزولاً ، فإذا صار غزلاً فلا تجوز الصلاة عليه إلا في حال الضرورة » غير صالح للخروج به عن الاطلاق المزبور ، بل قد يقوى في النظر بمعونة ما سمعته في المأكل المنع من السجود عليهما قبل وصولهما إلى استعداد الغزل لازادة الملبوس قوة ولو احتاج إلى إبقاء أو علاج أو نحو ذلك ، فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ كذا ﴿ لا يجوز السجود على الوحل ﴾ الذي لا تتمكن منه الجبهة التمكن الواجب اختياراً بلا خلاف أجده ، أما ما لم يكن كذلك من الوحل فلا إشكال في السجود عليه ، لأنه من الأرض ، وما فيه من الأجزاء المائية مع أنها لا تمنع من مباشرة الجبهة للأجزاء الأرضية منه قد استهلكت فيه ، نعم إذا سجد عليه فرفع رأسه

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١١



وكانت جبهته قد تطلعت منه وجب إزالته للسجود الثاني ، أهدم صدق الامتثال بالوضع الثاني مع عدمه ، لحصول الحجب عن غير المتلطح به ، وعدم صدق تعدد الوضع عليه بالنسبة اليه ، ولا يجري مثله في الوضع الأول الذي يصدق فيه السجود على الأرض وإن كان قد حصل التلطح بذلك الوضع ، ومثله السجود على التراب وغيره مع نداوة الجبهة بحيث يحصل اللصوق بها بالوضع ، وتتمام البحث في ذلك عند تعرض المصنف لعدم السجود على كور العمامة في باب السجود .

وعلى كل حال فقد عرفت انه لا خلاف في عدم جواز السجود على الوحل الذي لا تتمكن معه الجبهة اختياراً ، لفوات ما دلت عليه النصوص ( ١ ) والفتاوى مما يعتبر في السجود ، وموثق عمار ( ٢ ) « سألته عن حد الطين الذي لا يسجد عليه ما هو ؟ قال : إذا غرقت الجبهة ولم تثبت على الأرض » وفي مراسلي النوفلي ( ٣ ) وابن أبي عمير ( ٤ ) « عشرة مواضع لا يصلي فيها : الطين » إلى آخره وفي موثق عمار ( ٥ ) الآخر سأل الصادق ( عليه السلام ) « عن الرجل يصيبه المطر وهو في موضع لا يقدر أن يسجد فيه من الطين ولا يجد موضعاً جافاً قال : يفتح الصلاة ، فإذا ركع فليركع كما يركع إذا صلى ، فإذا رفع رأسه من الركوع فليؤم بالسجود إيماءً وهو قائم ، بفعل ذلك حتى يفرغ من الصلاة ، ويتشهد وهو قائم ويسلم » قال في الوسائل : وقد رواه محمد بن إدريس في آخر السرائر نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن أحمد عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) كذلك ( ٦ ) مع زيادة « وسألته عن الرجل يصلي على الثلج قال : لا ، فإن لم يقدر على الأرض بسط ثوبه »

( ١ ) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه

( ٢ ) و ( ٣ ) و ( ٤ ) و ( ٥ ) و ( ٦ ) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي

وصلى عليه « فالرواية حينئذ صحيحة ، مع أنها بالسند الأول من الموثق الذي هو حجة عندنا أيضاً .

ولعله لما قال المصنف كالفاضل في القواعد والشهيد في الدروس والمحقق الثاني في حاشية الارشاد وابن فهد في الموجز : « فان اضطرب أوماً » لاسجود ، مضافاً إلى معلومية بدليته عنه في كل مقام يتعذر فيه ، وإلى خبر أبي بصير (١) قال : « قال الصادق (عليه السلام) : من كان في مكان لا يقدر على الأرض فليؤم إيماءً » وموثق عمار (٢) سأل أيضاً « عن الرجل يؤمي في المكتوبة والنوافل إذا لم يجد ما يسجد عليه ولم يكن له موضع يسجد فيه فقال : إذا كان هكذا فليؤم في الصلاة كلها » بل وإلى غير ذلك مما ورد في خائض الماء (٣) ونحوه ، لسكن في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وكشف اللثام لا بد من الانحناء إلى أن تصل الجبهة إلى الوحل ، لعدم سقوط الميسور بالمعسور الذي لا يخرج عنه بالخبر المزبور مع ضعفه ، وكأنه اجتهد في مقابلة النص الذي قد عرفت حجيته عندنا ، على أنه معتضد بما سمعته من السرائر وغيره ، وبمعلومية عدم تكليف الشارع له بالتلطيخ المزبور ، كما أوماً إليه في المحكي عن نهاية الأحكام بقوله : إن أمن من التلطيخ فالوجه عدم وجوب إلصاق الجبهة به إذا لم يتمكن من الاعتماد عليه ، بل الظاهر عدم وجوب الجلوس عليه للخبرين المزبورين ، وللتلطيخ المذكور ، ولإطلاق الإيماء ، واحتمال كون الجلوس للسجود من المقدمات التي تسقط بسقوط ذبها كالانحناء الذي ذكره الجماعة ، واحتمال تنزيل الإيماء في الخبرين وغيرها عليه وإن بعد كما ترى ، خصوصاً مع عدم الداعي إليه ، وخصوصاً مع ظاهر فتوى من عرفت به ، بل ربما كان هو مراد المفيد كما يظهر من الذكرى في المحكي عن مقنناته من أن ركوع الفريق والمتوحد أحفض من سجوده ، بل والصدوق

حيث قال : وفي الماء والطين تكون الصلاة بالايماء ، والركوع أخفض من السجود ، وإلا فحيث يكونان معاً بالايماء لا ريب في اعتبار أخفضية إيماء السجود من إيماء الركوع كما هو المستفاد من النصوص (١) والفتاوى في غير المقام مؤيداً بالاعتبار .

ولعله لذا حكم به في المحكي عن النهاية والبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الشرائع في التوحد والسابع ، والمراسم في الأول ، فيجمع حينئذ بين كلام الجميع بآراء من كان متمكناً من الركوع في الماء والطين ، بخلاف السجود فإن ركوعه حينئذ أخفض ، أما إذا كان فرضه الإيماء اليهما فلا ريب في اعتبار أخفضية إيماء السجود ، وقال في الدروس : « والمطر والوحل يجوزان الإيماء ، ولو سجد فيهما جاز إذا تمكنت الجبهة » .

وكيف كان فالأقوى في النظر الإيماء في المقام ، وعدم وجوب الجلوس عليه حتى للتشهد ، بل يمكن كونه عزيمة لا رخصة كما هو ظاهر الخبرين لولا ظهور اتفاق من تعرض له على إطلاق الإيماء من غير تقييد بالقيام ، ولعله لظهور إرادة الرخصة من الأمر في الخبرين ، لوقوعه في مقام توهم الخطر ، بل في الذكرى وغيرها تنزيل ذلك على تعذر الجلوس ، وفيه أنه لا دليل عليه ، ولعل مجرد الوحلية كافٍ في عدم الوجوب ، لما فيه من التلطف ، وقد يؤيده المرسل (٢) « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) صلى في يوم مطر ووحل في المحمل » وفي الذكرى انه رواه جميل بن دراج عن الصادق (عليه السلام) ولعله أراد الصحيح المزبور ثم قال : وفي رواية أخرى (٣) عنه ( عليه السلام ) « صلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) على راحلته الفريضة في يوم مطر » وقيدته في

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب القبلة - الحديث ١٤ و ١٥ والباب ١ من

أبواب القيام - الحديث ١٥

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث ٩ - ٨

مكتبة أبي الحسن ( عليه السلام ) ( ١ ) بالضرورة الشديدة ، كل ذلك مضافاً إلى نفي الحرج ومعلومية السهولة والخفة في هذه الملة وغير ذلك ، والله أعلم .

﴿ ويجوز السجود على القرطاس ﴾ بلاخلاف أجده فيه في الجملة كما اعترف به غير واحد ، بل اتفاق الأصحاب محكي عليه صريحاً في جامع المقاصد والمسالك والروضة والفتاويح ، فضلاً عن الظاهر في التذكرة والمدارك وكشف اللثام إن لم يكن محصلاً ، وقال صفوان الجمال في الصحيح ( ٢ ) : « رأيت أبا عبد الله ( عليه السلام ) في المحل يسجد على القرطاس ، وأكثر ذلك يؤمى إيماءً » بل عن محاسن البرقي عن علي بن الحكم عن ذكره مثل ذلك أيضاً ، وقال ابن مهزيار ( ٣ ) في الصحيح أيضاً : « سأل داود بن فرقد أبا الحسن ( عليه السلام ) عن القرطاس والكواعذ المكتوبة عليها هل يجوز السجود عليها أم لا ؟ فكتب يجوز » وقال جميل بن دراج ( ٤ ) في الصحيح أيضاً : « كره أبو عبد الله ( عليه السلام ) أن يسجد على قرطاس عليه كتابة » والنصوص والفتاوى مطلقة لا تقييد في شيء منها بالمتخذ من النبات كما في نهاية الأحكام والقواعد والتذكرة واللمعة والبيان وحاشية النافع على ما حكى عن بعضها ، ولا بما إذا كان من جنس ما يسجد عليه كما عن حاشية الارشاد والجمعرية وإرشادها والقرية ، بل في كشف اللثام إنما يجوز إذا اتخذ من النبات وإن أطلق الخبر والأصحاب ، لما عرفت من النص والاجماع على أنه لا يجوز إلا على الأرض أو نباتها ، ولا يصلح هذا الإطلاق لتخصيص القرطاس ، بل الظاهر ان الإطلاق مبني على ظهور الأمر ، وإن كان ستعرف ما فيه ، بل في جامع المقاصد - بعد أن قال : إن إطلاق النبات في عبارة القواعد يقتضي جواز السجود على القطن والكتان ، كإطلاق الأخبار - أجاب بأن المطلق يحمل على المقيد ، وإلا لجاز السجود

( ١ ) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب القبلة - الحديث هـ

( ٢ ) ( ٣ ) و ( ٤ ) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١ - ٢ - ٣

على المتخذ من الابريسم ، مع أن الظاهر عدم جوازه ، بل قطع في أول كلامه بعدمه ، كما عن نهاية الأحكام وغيرها الحكم بعدمه أيضاً ، وظاهره كصریح الدروس المنع من المتخذ من القطن والكتان .

والجميع كما ترى تقييد للنص المعتضد باطلاق الأصحاب من غير دليل ، كما في الروضة والمدارك والمحكي عن الذخيرة والبحار ، ودعوى أنه النص والاجماع على انحصار الجواز في الأرض وما أنبتت يدفعها أنه - بناءً على أن القرطاس حقيقة أخرى ، وأنه استحال بالنورة ونحوها إلى حقيقة غير المتخذ منه وإن كان نباتاً ، كما أنه يؤيده عدم صدق كونه من النبات عرفاً على معنى البعضية لا تلى إرادة الاتخاذ منه - لا يحيص عن تخصيص ذلك العام بنصوص القرطاس الصحيحة المعتضدة بما سمعت ، ضرورة كونه على هذا التقدير من العام والخاص المطلقين ، وبناءً على أنه تابع للمتخذ منه إن حريراً فحرير وإن نباتاً فنبات فهو وإن كان التماس على هذا التقدير بين الدليلين بالعموم من وجه لسن قد يرجح ما نحن فيه بقوة ظهور إطلاق الفتاوى بقرينة ذكره مستقلاً عن ذكر النبات في إرادة الأعم ، بل لعل النصوص كذلك أيضاً ، ضرورة أنه لو كان مبنى السجود عليه فيها من حيث النباتية لا القرطاسية لوجب حمله فيها على المتخذ من الخشب ونحوه مما هو نادر بالنسبة إلى المتخذ من القطن والكتان الذي هو الغالب والمتعارف ، لما سمعته سابقاً من عدم جواز السجود عليهما في سائر الأحوال من الفزل وعدمه والنسج وعدمه ، بل الظاهر تعارف اتخاذ من الملبوس منها ، ودعوى أنه قد خرج بالقرطاسية عن صدق الملبوسية عليهما ليس بأولى من دعوى خروجه بها عن صدق النباتية التي ليس في شيء من النصوص إشارة إليها ، على أنك قد عرفت عدم كون مدار المنع فيها على الملبوسية فعلاً .

وأعله لذا جزم في الروضة بخروج جواز السجود عليه عن الأصل بالنص الصحيح

والاجماع ، قال : « لأنه مركب من جزءين لا يصح السجود عليهما ، وهما النورة وما مازجها من القطن والكتان » إلى آخره ، فلا ريب حينئذ في أولوية حيثية القرطاسية ، فتعم سائر أفرادها ويحكم بها على ذلك العموم ، وبأنه أقل أفراداً من ذلك العام ، فتكون دلالاته عليها أقوى من دلالاته على أفرادها ، وبأنه على تقدير مراعاة النباتية تنسد ثمة جواز السجود على القرطاس ، لحصول الشك غالباً في جنس المتخذ منه ، ووجهه لا يجوز السجود ، لأن الشك في الشرط شك في المشروط ، ودعوى غلبة اتخاذه مما يجوز السجود عليه ممنوعة ، كالاكتفاء بها مع عدم حصول العلم المعتبر منها ، بل وكذا دعوى جوازه على القرطاس إلا أن يعلم أنه مما لا يجوز السجود عليه ، لاطلاق النصوص ، ضرورة أنه بعد تنزيل نصوصه على إرادة النبات وأنه لا زيادة فيها على نصوصه لا يتجه العمل باطلاق القرطاس ، بل الشك فيه كالشك في باقي ما يسجد عليه الذي لا ريب في اعتبار إحراز كونه منه ، لظهور النصوص في الشرطية ، وبغير ذلك مما لا يخفى ، كل ذلك مضافاً إلى ما في الروضة وغيرها « من أنه لا فائدة في التقييد المزبور ، لأنه لا يزيله عن حكم مخالفة الأصل ، فإن أجزاء النورة المنبثة فيه بحيث لا يتميز من جوهر الخليط جزء يتم عليه السجود كافية في المنع ، فلا يفيد ما يخالفها من الأجزاء التي يصح السجود عليها منفردة » إلى آخره . وإن كان فيه ما فيه كما ستعرف .

اسكن على كل تقدير لا ريب في قوة الجواز عليه مطلقاً حتى المتخذ من الحرير منه ، فضلاً عن غيره ، ولقد أجاد العلامة الطباطبائي في قوله :

والاذن في القرطاس عم ما صنع \* من الحرير والنبات الممتنع

وعلى كل حال فلا ينبغي التأمل في الجواز عليه في الجملة بعدما عرفت من النص والاجماع ، بل في منظومة الطباطبائي أنه لا التباس فيه في المذهب ، وفي المفاتيح يجوز

قولاً واحداً وإن تركب مما لا يصح عليه ، مضافاً إلى ما سمعته من الاجماع السابقة ، بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع عليه ، وما كنا لنؤثر أن يقع بعد ذلك في نفس الشهيد منه شيء من حيث اشتماله على النورة المستحيلة ، قال : إلا أن يقال : الغالب جوهر القرطاس ، أو يقال : جهود النورة يرد اليها اسم الأرض ، وهو لو تم لكان مؤيداً لما ذكرناه أولاً من أن جواز السجود على القرطاس من حيث القرطاسية لا من حيث النبائية حتى يتدرج في نصوصها ، لا أنه يرفع اليد عن النص والاجماع من هذه الجهة ، لسكنه غير تام أولاً لما في كشف اللثام وغيره من أن المعروف في عمله جعل النورة أولاً في مادة القرطاس ثم يفصل حتى لا يبقى فيها شيء منها ، فليست حينئذ جزءه ، ويؤيده أنه لم يتأمل أحد من الأصحاب في جواز السجود من هذه الجهة ، وفي مفتاح الكرامة أنني لأعجب من الشهيدين والمحقق الثاني كيف تأملوا فيه منها والصانعون له من المسلمين والنصارى قريون منهم وبين أظهرهم ، ولا يسألونهم عن كيفية عمله . وثانياً لما عرفت من قوة جواز السجود على النورة بعد الحرق فضلاً عن أرضها . وثالثاً لما ذكره في استثنائه وإن كان واضح الضعف ، بل هو قد استبعد ثانيهما بعد ذلك ، قال : « الأكثر اتخاذ القرطاس من القنب ، فلواتخذ من الابرسم فالظاهر المنع ، إلا أن يقال ما اشتمل عليه من أخلاط النورة مجوز له ، وفيه بُعد ، لاستحالتها عن اسم الأرض ، ولو اتخذ من القطن والكتان أمكن بناؤه على جواز السجود عليهما ، وقد سلف ، وأمكن أن المانع اللبس حلاً للقطن والكتان المطلقين على المقيد ، حينئذ يجوز السجود على القرطاس وإن كان منهما ، لعدم اعتياد لبسه ، وعليه يخرج جواز السجود على ما لم يصلح لللبس من القطن والكتان » .

قلت : لا يخفى ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا وإن تبعه عليه في كشف اللثام ، فقال : « إن اتخذ القرطاس مما لا يلبس ولا يؤكل من النبات فالجواز ظاهر ، وإن اتخذ

من نحو القطن والكتان فإن جاز السجود عليهما قبل الغزل اسكونهما لا يلبسان حينئذ فالأمر ظاهر ، وإلا أمكن أن يقال : إنها خرجا في القرطاس عن صلاحية اللبس بتأثير النورة فيهما ، فهما غير ملبوسين فعلاً وقوة « بل أشكله في جامع المقاصد والروضة بأن تجوزيه القنب مناف لما ذكره سابقاً من أنه ملبوس في بعض البلاد ، وأن ذلك يوجب عموم التحريم ، بل لا يخفى ظهور ما سمعت من كلامه في شدة اضطراب الأمر عليه ، وأنه غير محرر المسألة ، كما أنه لا يخفى ما في كلام جملة من الأساطين بعدما سمعته من التحقيق ، والله أعلم .

﴿و﴾ كيف كان فلا خلاف أجده في أنه ﴿يكره﴾ السجود عليه ﴿إذا كان فيه كتابة﴾ لصحيح جميل السابق (١) المجمع على إرادة المعنى المصطلح من الكراهة فيه كما في الرياض ، وهو مطلق كالنافع والقواعد والتحرير واللغة والبيان والروضة والمدارك والمفاتيح والمنظومة وغيرها والمحكي عن التهذيب والاستبصار والمهذب والجامع ونهاية الشيخ والفاضل ، سكن عن المبسوط والوسيلة والسرائر «إنما يكره لمن أبصره وأحسن القراءة» ونحوه ما في الدروس ، واقتصر السكري وثاني الشهيدين على التقييد بالمبصر ، وفي التذكرة «في زوال الكراهة عن الأعمى وشبهه إشكال ينشأ من الإطلاق من غير ذكر علة ، ولو سلمت سكن الاعتبار بالاضابط وإن خلا عن الحكمة نادراً» وعن نهاية الأحكام «الأقرب الجواز في الأعمى : أي عدم الكراهة» والجميع كما ترى منافٍ للإطلاق المزبور المعتضد بقاعدة التسامح ، نعم في البيان قد يتأكد الكراهة بذلك ، ولعله لشغل ، ولما سمعته سابقاً في المصحف المفتوح ، سكن لا يخفى أن الكلام هنا من حيث السجود لا من حيث كونه بين يديه ، فتأمل .

نعم لا بأس بتقييد النص والفتوى بما إذا كان الواجب من محل الجبهة خالياً عن

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٣



الكتابة ، وإلا كان غير جائز إذا كانت الكتابة جرمًا مما لا يصح السجود عليه حاملًا بين الجبهة وبين القرطاس ، لمادل في محله على وجوب مباشرتها لما يسجد عليه مما لا يصلح هذا الإطلاق المحتمل أو الظاهر في إرادة غير ذلك منه لتقييده أو تخصيصه ، خصوصًا مع كون التعارض بينهما من وجهه ، أما إذا كانت صبغًا أو مما يصح السجود عليها فلا بأس ، للمعلومية عدم اعتبار الصبغ ، وقاعدة عدم حلول العرض بغير حامله إما غير مسلمة ، لما نشأه بالوجدان من اكتساب حلول الروائح الطيبة والمنثنة بالمجاورة ونحوها على وجه يقطع بعدم انتقال أجزاء ، وإما غير معتبرة شرعًا ، ولذا كان لا عبرة بلون النجاسة ورائحتها ، وجاز التيمم والوضوء باليد المضمومة ونحوها من الأصابع كاهو واضح . فما عساه يظهر من الذكرى من المنع منه في هذا الحال لا ريب في ضعفه ، قال : « ويختص المكتوب : أي في الاشكال بأن أجزاء الحبر مشتملة غالبًا على شيء من المعادن ، إلا أن يكون هناك بياض يصدق عليه الاسم ، وربما يخيل أن لون الحبر عرض والسجود في الحقيقة إنما هو على القرطاس ، وليس بشيء ، لأن العرض لا يقوم بغير حامله ، والمداد أجسام محسوسة مشتملة على اللون ، وينسحب البحث في كل مصبوغ من النبات ، وفيه نظر » وهو كما ترى في غاية الضعف بالنسبة إلى المصبوغ ، بل لعل نصوص السجود (١) على المروحة التي تعارف في هذا الزمان صبغ سعتها ، وعلى الحفرة بناءً على ما قيل في تفسيرها من أنها سعف مصبوغ بالصفرة تؤدي إلى عدمها ، زيادة على المعلوم من المذهب من عدم قدح الأصباغ في شيء من ذلك ، وظاهر الشهيد أنه قد فهم من النص والفتوى السجود على الكتابة من القرطاس المكتوب ، ولذا أشكل بما سمعت ، وهو وإن كان مقتضى الإطلاق إلا أنك قد عرفت إمكان تنزيهه على ما ذكرنا كما جزم به ثاني المحققين

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١ و ٢ والباب ١

من أبواب القيام - الحديث ٢١

والشهيدين والعلامة الطباطبائي وغيرهم .

وعلى كل حال فقد ظهر لك من مجموع ما ذكرنا انحصار ما يسجد عليه اختياراً في ثلاثة : الأرض والنبات والقرطاس ، وأفضلها الأرض بلا خلاف ، لقول الصادق ( عليه السلام ) في خبر هشام بن الحكم ( ١ ) : « السجود على الأرض أفضل ، لأنه أبلغ في التواضع والخضوع لله عز وجل » وسأله أيضاً إسحاق بن الفضل ( ٢ ) « عن السجود على الحصر والبواري فقال : لا بأس ، وأن يسجد على الأرض أحب إليّ » فان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان يحب ذلك أن يمكن جبهته من الأرض ، فأنما أحب لك ما كان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) يحبه « بل عنه ( عليه السلام ) أيضاً في المروي عن العليل ( ٣ ) مسنداً » السجود على الأرض فريضة ، وعلى غير الأرض سنة « الذي أقوى ما يقال فيه ان المراد ثواب الفريضة ، أو لأن الأرض هي المستفاد من إطلاق السجود في الكتاب العزيز ، لما فيها من المبالغة في الخضوع ، ولشروع أنه وضع الجبهة على الأرض ، واغتر ذلك ، وأما احتمال إرادة الأعم منها ومن النبات من لفظ الأرض فيكون السنة حينئذ تعين شيء خاص للسجود كالخزرة واللوح ونحوهما فهو في غاية الضعف ، وإن قيل إنه قد يشهد له المرسـل ( ٤ ) « السجود على الأرض فريضة ، وعلى الخزرة سنة » لكن حمل هذا على إرادة التمثيل للنبات فيوافق الخبر الأول حينئذ أولى ، وخبر جابر ( ٥ ) المروي عن مجالس ولد الشيخ مسنداً عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) « انه عاد مريضاً فرآه يصلي على وسادة فأخذها فرمى بها ، وأخذ عوداً ليصلي عليه »

(١) و(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٤ ؛ لكن رواه عن إسحاق بن الفضيل

(٤) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٤

فأخذه فرمى به ، وقال : على الأرض إن استطعت ، وإلا فأوم إيماءً » الحديث .  
الذي حمله في الوسائل على استحباب اختيار الأرض لئلا يمتنع بعد أن احتل فيه النسخ  
أو الكراهة في أول الاسلام من أجل الأوثان ، أو صغر العود جداً بحيث لا تتمكن  
الجبهة منه ، والأمر سهل .

وأفضل الأرض تربة سيد الشهداء ( عليه السلام ) قطعاً وسيرة ، ولذا كان  
الصادق ( عليه السلام ) لا يسجد إلا عليها تذلاً لله واستكانة كما عن إرشاد الديلمي (١)  
وعن مصباح الشيخ بسنده إلى معاوية بن عمار (٢) « انه كان لأبي عبد الله ( عليه السلام )  
خريطة ديباج صفراء فيها تربة أبي عبد الله الحسين ( عليه السلام ) فكان إذا حضرته  
الصلاة صبه على سجاداته وسجد عليه ، ثم قال ( عليه السلام ) : إن السجود على تربة  
أبي عبد الله ( عليه السلام ) يخرق الحجب السبع » وفي مرسل الفقيه (٣) عنه ( عليه  
السلام ) أيضاً « السجود على طين قبر الحسين ( عليه السلام ) ينور إلى الأرضين السبعة »  
وفي توقيع الطبري (٤) المروي عن الاحتجاج « لما كتب إلى صاحب الزمان  
( عليه السلام ) يسأله عن السجود على لوح طين القبر هل فيه فضل ؟ فأجاب يجوز ذلك  
وفيه الفضل » .

﴿ و ﴾ على كل حال ﴿ لا ﴾ يجوز أن ﴿ يسجد على شيء من بدنه ﴾ أو غيره  
مما هو ليس أحدها إجماعاً ونصوصاً (٥) ﴿ ف ﴾ أما إذا اضطرب ﴿ أن منعه الحر ﴾ مثلاً  
﴿ عن السجود على الأرض ﴾ ولم يتمكن من تبريد شيء منها ولا عنده غيرها من النبات

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب ما يسجد عليه

الحديث ٤ - ٣ - ١ - ٢

(٥) الرسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه

والقرطاس سقط عنه ذلك إجماعاً أو ضرورة ونصوصاً (١) مستفيضة أو متواترة ، ولا يسقط أداء الصلاة عنه بذلك كتعذر غيره من الشرائط عند الطهورين ، اسكن مقتضى الأصل وقاعدة الميسور وغيرها عدم وجوب بدل عليه عن ذلك ، بل يقتصر على ما تمكن منه من باقي ما يعتبر في السجود حتى وضع الجبهة وتمكنها على شيء مما لا يصح السجود عليه من ثوب أو يد أو جلد حيوان طاهر أو غيرها ، تخصيصاً للوضع الواجب الذي لم يكن وجوبه مشروطاً بمحصل ما يصح السجود عليه ، وإنما هو واجب آخر ، بل ستر في باب السجود إن شاء الله عدم توقف تحقق السجود على ذلك ، إلا أنه قد ذكر المصنف وغيره بل لا أجد فيه خلافاً صريحاً بينهم أنه ﴿ يسجد ﴾ حينئذ ﴿ على ثوبه ، فإن لم يتمكن فعلى كفه ﴾ : أي ظهره ، كما في الخبر (٢) ليحصل الجمع بين المسجدين . وعلى كل حال فظاهرهم أنه بدل اضطراري يعتبر في الصحة كالاختياري ، وأعله لصحيح القاسم بن الفضيل (٣) قلت للرضا (عليه السلام) : « جعلت فداك الرجل يسجد على كم قيصه من أذى الحر والبرد قال : لا بأس به » وخبر أبي بصير (٤) قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « إني أكون في السفر فتحضر الصلاة وأخاف الرمضاء على وجهي كيف أصنع ؟ قال : تسجد على بعض ثوبك ، قلت : ليس علي ثوب يمكن أن أسجد على طرفه ولا ذيله قال (عليه السلام) : أسجد على ظهر كفك ، فإنها إحدى المساجد » وخبره الآخر (٥) المروي عن العلال قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : « جعلت فداك الرجل يكون في السفر فيقطع عليه الطريق فيبقى عرياناً في سراويل ولا يجد ما يسجد عليه يخاف أن يسجد على الرمضاء أحرقت وجهه قال : يسجد على ظهر كفه ، فإنها أحد المساجد » وخبره الثالث (٦) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يسجد عليه

الرجل يصلي في حر شديد يخاف على جبهته الأرض قال : يضع ثوبه تحت جبهته « وخبر غينة ببيع القصب (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : « أدخل في المسجد في اليوم الشديد الحر فأكره أن أصلي على الحصى فأبسط ثوبي فأسجد عليه قال : نعم ليس به بأس » وخبر أحمد بن عمر (٢) « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يسجد على كم قميصه من أذى الحر والبرد أو على رداءه إذا كان تحته مسح أو غيره مما لا يسجد عليه فقال : لا بأس به » وخبر محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار (٣) قال : « كتب رجل إلى أبي الحسن (عليه السلام) هل يسجد الرجل على الثوب يتقي به وجهه من الحر والبرد ومن الشيء يكره السجود عليه فقال : نعم لا بأس » وصحيح منصور بن حازم (٤) عن غير واحد من أصحابنا قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : « إنا نكون بأرض باردة يكون فيها الثلج أفنسجد عليه ؟ قال : لا ، ولكن اجعل بينك وبينه شيئاً قطعاً أو كتاناً » وخبر علي بن جعفر (٥) المروي عن قرب الاسناد سأل أخاه (عليه السلام) « عن الرجل يؤذيه حر الأرض وهو في الصلاة ولا يقدر على السجود هل يصلح له أن يضع ثوبه إذا كان قطعاً أو كتاناً قال : إذا كان مضطراً فليفعل » .

لم يكن قد يناقش في دلالة ما عدا الأخيرين على البدلية المزبورة ، أما الأول فمع احتمال إرادة وضع شيء مما يسجد عليه من السجود عليه فيه بقربة إطلاق الثوب ، وترك الاستفصال فيه عن التمكن عما يسجد عليه الذي من النادر فرض تعذره ، بل من المستبعد إمكان وقوفه ووضع يديه دون جبهته التي تحتاج إلى زمان أقصر من الوقوف بمراتب ، بل من المستبعد تعذر تحصيل شيء من النبات ، أو تبريد شيء من الأرض ولو بوضع ماء أو بوضع شيء منها في ثوبه مع انتظاره مدة أو نحو ذلك ليس

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يسجد عليه

فيه إلا نفي البأس المحتمل أو الظاهر في إرادة نفيه بعد تعذر الواجب عليه ، لأنه أحد ما يحصل به استقرار الجبهة ووضعها ، لأنه بدل تفسد الصلاة بعدمه في هذا الحال كلسجد الاختياري .

وخبر أبي بصير - مع أن في سنده علي بن أبي حمزة البطائني الكذاب المتهم الذي هو وأصحابه أشباه الخير وأجلاس في قبره فضرب بمرزبة من حديد امتلاً منها قبره ناراً ، واحتماله لما سمعته أولاً في الخبر الأول - يمكن كون المراد منه الدلالة على بعض أفراد ما يتوقى بها عن حر الرمضاء ، ويحصل معها استقرار الجبهة ، لا أن المراد وجوب خصوص الثوب على جهة البدلية الاضطرابية ، والتعليل بأحد المساجد يراد منه أنها أحد ما يحصل بها استقرار الجبهة ، فيكون حينئذ ظاهراً فيما ذكرناه لا منافياً . ومثله خبره الآخر المروي عن العلل بعد الاغضاء عن سنده ، وعن باقي ما يحتمل فيه مما عرفت بل وخبره الثالث ، وكان فهم هذا المعنى من هذه العبارة ونحوها مما يساعد عليه العرف ضرورة ظهوره فيه ، إذ المراد التعليم ووجوب الاستقرار ، وأنه لا ينتقل إلى الإيماء بحرارة الأرض وبرودتها ونحوها ، فإن له طريقاً بأن يضع ثوبه ونحوه مما يحصل معه القرار الذي لا يسقط بتعذر الأرض ، هذا إن لم نقل إن المراد منه وضع ما يسجد عليه على ثوبه كما سمعته سابقاً ، بل لعله هو الظاهر من خبر عيينة بقرينة أنه كان في البلاد ، ومن المستبعد بل المقطوع بخلافه عدم إمكان تحصيل شيء يسجد عليه فيها من حجر بارد أو نبات ، لا أقل من أن يصلى في موضع ذي ظلال أو على بوريا أو حصير أو نحوهما ، على أن مجرد كراهته لا يصلح عذراً ، فهو إما مراد منه ما ذكرناه أو محمول على التقية ، ولا غرابة في السؤال عن ذلك على الأول ، إذ لعله لم يكن متعارفاً في ذلك الزمان وضع شيء من الأرض والسجود عليه ، بل قد يدعى أن المنصرف من السجود على الأرض خلافه .

وخبر أحمد بن عمر الذي في سنده ما فيه ، ومحمّل لبعض ما معتمده أيضاً ليس فيه إلا نفي البأس الذي لا دلالة فيه على البدلية المزبورة ، بل هو على عدمها أدل ، ومثله خبر محمد بن القاسم ، بل لعل عبارة المصنف وغيرها مما تعرض فيها لهذا الحكم لا يراد منها البدلية المذكورة التي هي كبدلية التيمم عن الوضوء ، نعم قد يظهر من مرسل منصور بن حازم وخبر علي بن جعفر بدلية خصوص القطن والكتان في حال الضرورة ، وألحها لأنها من النبات ، إلا أنه منع السجود عليها اختياراً للخصوص السابقة (١) المتضمنة اعتبار عدم اللبوسية ، فالجمع بينها حينئذ بالاضطرار وعدمه بشهادة الخبرين المزبورين ممكن ، وقد يحمل الثوب في النص والفتوى عليهما لا ما إذا كان من صوف أو شعر أو نحوهما .

ومن هنا قال في الرياض بعد أن حكى عن جماعة الترتيب بين الثوب والكف ، وأنه لم ينقل فيه خلاف : « ربما يشعر به الخبران (٢) : أي خبراً أبي بصير المروي أحدهما عن العلل المتقدمان آتفاً - ثم قال - : ولا دلالة فيهما على الترتيب بل ولا إشعار ، فيشكل إثباته بهما على القاعدة (٣) أيضاً إذا كان الثوب من غير القطن والكتان من نحو الشعر والصوف ، لعدم الفرق بينهما وبين الكف في عدم جواز السجود عليها اختياراً ، واشتراك الضرورة المبيحة له عليها اضطراباً ، نعم لو كان من القطن والكتان أمكن القول بأولوية تقديمهما على اليد بناءً على الفرق بينها وبينهما في حالة الاختيار بالاجماع على العدم فيها نصاً وفتوى ، فتقديمهما عليها لعله أولى » قلت : قد يناقش في عدم إشعار أولهما بالترتيب ، ضرورة ظهور قوله (عليه السلام) فيه : « اسجد على

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب ما يسجد عليه

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٥ و ٦

(٣) هكذا في النسخة الأصلية وفي الرياض « بل وبالقاعدة ، وهو الصحيح

بعض ثوبك . « بالوجوب التعميني المقتضي لمدم ثبوت فرد آخر معه في هذه المرتبة ، والأمر بالسجود على ظهر الكف جواب فرض انتفائه فيه وفي خبر الملل لا ينفيه ، إذ لا يقتضي ثبوت الاجتزاء به في تلك الحال ، بل هو يجمع الترتيب والتخير ، فظهور التعمين حينئذ من الأول لا معارض له ، كما أنه لا حاجة إلى تقرير على فرض كونه قطعاً أو كتماناً بما سمعته بعد ظهور مرسل منصور بن حازم ، بل وخبر علي بن جعفر بناءً على تركيب الجواب مع السؤال فيه ، لمدم استقلاله ، بل منها يستفاد حينئذ إرادة القطن والكتان من الثوب في النصوص المزبورة .

نعم قد عرفت المناقشة في أصل ثبوت بدلية الكف ونحوه من الأرض على وجه يكون كبديلية التيمم عن الوضوء . بل هو أحد أفراد ما يستقر عليه الجبهة ، فحينئذ مع انتفاء القطن والكتان يتخير في سائر الأفراد التي يحصل معها استقرار الجبهة من دون مراعاة لما يسجد عليه الذي قد سقط بفرض التعذر ، ولادليل على بدلية خصوص غيره عنه ، ونصوص القير ليس في شيء منها الدلالة على البدلية ، واحتمالها ذلك يرجحان غيرها عليها معارض باحتمال غيره من التقية ونحوها . ومجرد الاحتمال لا يصلح لأن يكون مدركاً لحكم شرعي : خصوصاً وفي بعضها ( ١ ) « تسجد على ما في السفينة وعلى القير قال : لا بأس » مما هو ظاهر في إرادة الاضطرار لا بمعنى البدلية ، وقول الصادق ( عليه السلام ) ( ٢ ) : « القير من نبات الأرض » إنما يدل على أن أصل تكونه من الأرض ، بل قد يعطي التأمل في إطلاق نصوص القير مع غلبة استصحاب الانسان للقطن والكتان ، وإطلاق السجود على الثوب نصاً وفتوى حتى أنك قد سمعت عدم الخلاف فيه ، وغير ذلك مما لا يخفى بهد الاحاطة بما ذكرنا أنه لا بدلية أيضاً فيها على الوجه المزبور .



نعم يمكن لخبر منصور بن حازم وعلي بن جعفر الحكم بالنديب ، وكأنه لذا ترك التعرض لأصل هذا الحكم بعضهم مقتصرأ على بيان انحصار السجود في الثلاثة المزبورة ، إذ الظاهر أن ذلك منه لعدم بدلية عنده بالمعنى المصطلح ، بل الكل تشترك في الجواز للضرورة التي هي مسقطة للتكليف بأحد الثلاثة ، ولم يبق مخاطباً بعد إلا بما يتمكن معه من السجود ، فله حينئذ إقرار جبهته على أي شيء يكون ، ولاريب في قوة هذا إن لم ينعقد الاجماع على خلافه ولو بإمكان حمل عبارات الأصحاب على عدم إرادة البدلية الاصطلاحية مما ذكره فيها وإن كان بعيداً في بعضها ، قال في النافع : « ولا يجوز أن يسجد على شيء من بدنه ، فإن منعه الحر سجد على ثوبه ، ويجوز السجود على الثلج والقيبر وغيره مع عدم الأرض وما ينبت منها ، فإن لم يكن فعلى كفه » وقال في التحرير : « إذا اضطر جاز أن يسجد على المعادن ، وكذا يسجد على الصوف والثياب للتنقية » وقال أيضاً : « لا يجوز السجود على بدنه ، فإن خاف الحر سجد على ثوبه ، فإن فقد سجد على كفه ، والسجود على القطن والكتان حال الضرورة أولى من الثلج » وقال في البيان : « ولو منعه الحر سجد على ثوبه ، فإن تعذر فعلى كفه ، وفي ترجيح المعدن على النبات الملبوس نظر ، نعم هما أولى من الثلج ، وهو أولى من الكف » وقال في الدروس : « ولو اضطر سجد على القطن والكتان لا اختياراً على الأصح ، فإن تعذر فعلى المعدن أو القيبر أو الصهريج ، فإن تعذر فعلى كفه - ثم قال - : ولو خاف في الظلمة من أذى الهوام وليس معه إلا الثوب جاز السجود عليه ، ولو خاف على بقية الأعضاء ولو وقاية جاز الإيماء ، وكذا في كل موضع يتعذر السجود » وفي الذكرى « ولو وجد ملبوساً من نبات الأرض فهو أولى من الثلج ، لأن المانع هنا عرضي بخلاف الثلج ، وقد روى ذلك منصور بن حازم - مشيراً به إلى الخبر السابق ثم قال - : ولو كان في ظلمة وخاف من السجود على الأرض حية أو عقرباً أو موزياً ولم يكن عنده شيء يسجد عليه

غير الثوب جاز السجود عليه - إلى أن قال - : ولو تمسك الثوب وخاف على بقية الأعضاء جاز الإيماء ، وكذا في كل موضع يتعذر ما يسجد عليه \* ثم ذكر خبر عمار (١) عن الصادق ( عليه السلام ) الذي ذكرناه في السجود على الطين ، إلى غير ذلك من العبارات التي لم نجد شاهداً من النصوص على بعض ما فيها ، إذ قد عرفت أن الذي عثرنا عليه فيها السجود على الثوب والكف والقيبر والقفر بل والثلج في احتمال ، وأن مورد الأمر بالأولين أو الأول منهما منع الحر والبرد ، بل ومن الشيء يكره السجود عليه كما في خبر محمد بن القاسم (٢) ومورد الأمر بالسجود على القبر والقفر أو ما في السفينة عدم التمكن من أصل الأرض لا من مباشرتها لحر أو برد مثلاً ، فعلى تقدير البدلية لعل الاختصار على هذا أولى .

أما بقية المعادن من الذهب والفضة ونحوها فلم نجد لها أثراً في النصوص فضلاً عن تعارضها مع النبات الملبوس ولا النبات المأكول ، بل ليس في النصوص تعرض أيضاً لتعارض القبر والنبات الملبوس ، وكان التعدي إلى بقية المعادن من نصوص القبر ، لكن الجميع كما ترى ، والمسألة غير محررة في كلمات الأصحاب ، والله الموفق للصواب .

﴿ و ﴾ كيف كان في ﴿ الذي ذكرناه ﴾ من اعتبار أحد الثلاثة ﴿ إنما يعتبر في موضع الجبهة لا في بقية المساجد ﴾ إجماعاً ونصوصاً (٣) مستفيضة أو متواترة ، بل ضرورة من المذهب أو الدين ﴿ و ﴾ لكن ﴿ يراعى فيه ﴾ وفيها ﴿ أن يكون مملوكاً أو مأذوناً فيه ﴾ على حسب ما سمعته في مكان المصلي الذي منه مواضع السجود ، وقد تقدم تفصيل البحث فيه .

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب مكان المصلي - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب ما يسجد عليه

(و) في أنه يختص موضع الجبهة عنها بـ (أن يكون خالياً من النجاسة) وإن لم يكن متعدية (و) حينئذ فـ (إذا كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت وشبهه وجعل موضع النجاسة لم يسجد على شيء منه) لما سمعته مفصلاً في الاناءين من جريان الشبهة المحصورة مجرى النجس عند الشارع في كل ما اشترط فيه الطهارة ، وعدم جريان الاستصحاب وقاعدة الطهارة فيها وإن توهمه بعض متأخري المتأخرين . (نعم) لا ريب في أنه (يجوز السجود في المواضع الملتصقة) وغيرها مما هو ليس بمحصور (دفعاً للشبهة) ولانصوص المستفيضة التي اغتر بعض متأخري المتأخرين بعمومها ، فأدرج المحصور فيها ، والاجماع بقسميه ، والسيرة المستقيمة وغير ذلك .

لكن ليس في النصوص لفظ المحصور وغيره ، ولذا اختلف في تعريفه كما حرر في غير المقام ، لكن في كشف اللثام هنا « لعل الضابط أن ما يؤدي اجتنابه إلى ترك الصلاة غالباً فهو غير محصور ، كما أن اجتناب شاة أو امرأة مشتبها في صقع من الأرض يؤدي إلى الترك غالباً » قلت : ربما رجع إلى التعريف بما في اجتناب نوعه حرج نوعي وعدمه ، ولعل الايكال إلى ما جرت السيرة بالتجنب عنه وعدمه ، أو إلى ما ظهر من النصوص تناوله وعدمه ، والمشكوك فيه على قاعدة النع - وقد يحتمل العكس - أولى .

وكيف كان ففي الذكرى أنه « لو سجد على النجس أو المصوب فكأصل الصلاة في النجس أو في المكان المصوب في جميع الأحكام ، ولو سجد على غير الأرض ونباتها أو على المأكول أو الملبوس متعمداً بطل ولو جهل الحكم ، ولو ظنه غيره أو نسي فالأقرب الصحة ولا يجب التدارك ولو كان في محل السجود بل لا يجوز ، ولو كان ساجداً جراً الجبهة » وقال في البيان: « ولو سجد على الممنوع منه جاهلاً أو ناسياً فالأقرب الصحة » قلت : قد عرفت في البحث عن طهارة مكان المصلي بعض النظر في كلامه ، وأنه خلاف مقتضى واقعية الشرائط ، وقياسه على السائر قد يمنع ، ومثله يأتي هنا في السجود على

الممنوع منه من المأكول والملبوس ، اللهم إلا أن يكون قد فتح قاعدة المفوف في النسيان والجهل بالموضوع ، أو أن ذلك من الضرورة ، أو أنه ليس أولى من نسيان السجدة مع التتميم بعدم القول بالفصل ، أو أنه عثر على ما لم نعتز عليه ، ولو انحصر الحال في السجود على النجس ففي سقوط حكم النجاسة كما إذا كانت في البدن ، أو الانتقال إلى الاثنيان بما يتمكن من السجود عدا مباشرة الجبهة ، أو الجريان مجرى الرمضاء فيما سمته وجوه لا يخلو أولها من قوة ، وكأنه إليه أوماً بالتقييد في المحكي عن نهاية الأحكام ، قال : « لو سجد على دم أقل من درهم أو كان على جبهته قدر ذلك وسجد عليه خاصة فالأقرب عدم الاجزاء مع تمكن الازالة » وفي كشف الثام « يعني المتنحس بذلك بعد زوال المين ، وإلا فالسجدة على غير الأرض والنبات أو بغير البشرة » وهو جيد ، كما أنه ينبغي تقييده بما إذا كان السجود على ذلك الدرهم أو به ، وإلا فلو شاركه غيره مما يتحقق به أقل ما يجب في مسجد الجبهة فالظاهر الصحة لصدق الامتثال ، والله أعلم .

إلى هنا تم الجزء الثامن من كتاب جواهر الكلام وقد بذلنا

غاية جهدنا في تصحيحه ومقابلته بالنسخة الأصلية

المخطوطة المصححة بقلم المصنف

قدس روحه الشريف

ويتلوه الجزء التاسع

في الأذان والاقامة

إن شاء الله

## فهرس الجزء الثامن من كتاب جواهر الكلام

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
بيان كيفية استقبال الراكب	١٦	وجوب استقبال القبلة في الفرائض	٢
حكم تمويل الأعمى على رأيه لأجل إمارة ظنية	١٩	عدم الفرق في الفرائض بين اليومية وغيرها حتى صلاة الجنازة وبين الأدائية والقضائية والسفرية والحضرية	٢
حكم تمويل الأعمى على رأيه مع عدم الامارة	٢١	إلحاق ركعات الاحتياط والأجزاء المنسية وسجدة السهو بالفرائض	٢
حكم ما لو صلى الأعمى مقلداً ثم أبصر في الإتمام	٢٢	وجوب استقبال القبلة بالمذبوح والمنحور عند الذبح والنحر	٣
حكم البصير الذي كف في أثناء الصلاة	٢٣	وجوب استقبال القبلة بالميت عند احتضاره ودفنه والصلاة عليه	٣
حكم الانحراف في الصلاة إلى ما بين المشرق والمغرب	٢٤	استحباب استقبال القبلة في النوافل	٣
حكم الاستدبار في الصلاة خطأ في الوقت وفي خارجه	٢٨	جواز الايمان بالنافلة حال المشي بدون الاستقبال	٩
المشرق والمغرب كناية عن الميمن والميسار	٣٣	استحباب الاستقبال للراكب والماشي حال التكبير	١٠
عدم الفرق في الحكم بين الظان بالقبلة وبين الجاهل والناسي	٣٥	حكم الايمان بالنافلة على الراحة على غير القبلة	١٢
حكم تبين الانحراف في أثناء الصلاة	٣٧	حكم الايمان بالنافلة إلى غير القبلة في السفينة	١٤
وجوب استئناف الاجتهاد مع تحدد الشك	٣٩		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
بيان الامارات على التذكية	٥٢	٤٠ كفاية الاجتهاد الأول لما يؤتى من	
تعارض يد المسلم مع يد الكافر	٥٥	الصلوات مع عدم تجدد الشك	
بيان المراد من يد المسلم	٥٦	٤١ حكم تبين خطأ الاجتهاد بالاجتهاد	
عدم اعتبار يد مستحل الميتة بالدبغ	٥٧	٤٢ وجوب إعادة الصلاة مع العلم	
التفصيل بين إخبار المستحل بالتذكية	٥٩	بخطأ الاجتهاد	
وعدمه		٤٥ جواز إتمام أحد المجتهدين في القبلة	
التفصيل في اليد بين السوق وغيره	٦١	بالآخر مع الاختلاف	
عدم الفرق في الميتة بين السائر وغيره	٦١	٤٦ حكم اقتداء العالم بالقبلة بالمجتهد	
اختصاص المنع بميتة ذي النفس	٦٣	وبالعكس	
عدم جواز الصلاة في أجزاء ما لا	٦٤	٤٦ حكم ماوصلى جماعة جماعة في الظلمة	
يؤكل لحمه		بالاجتهاد فلما أصبحوا علموا الاختلاف	
عدم الفرق في حكم ما لا يؤكل لحمه	٦٧	٤٧ اعتداد أحد المجتهدين بقبلة الآخر	
بين ذي النفس وغيره		في غير واحد من الأمور	
جواز الصلاة في أجزاء الحيوانات	٦٨	٤٧ عدم جواز إكمال عدد أحد المجتهدين	
التي لا لحم لها		مع الاختلاف بالآخر في صلاة الجمعة	
جواز الصلاة في فضلات الطاهرة	٦٩	٤٨ البحث عن لباس المصلي	
للإنسان		٤٨ عدم جواز الصلاة في جلد الميتة	
عدم الفرق في حكم ما لا يؤكل لحمه	٧١	٤٩ مانعية الموت للصلاة	
بين ما تم الصلاة فيه وغيره		٥٠ اشتراط التذكية للصلاة	
عدم الفرق في حكم ما لا يؤكل لحمه	٧٢	٥١ القول بأن الأصل هو التذكية	
بين الجلد وغيره من الأجزاء التي		عند الشك	
تحلها الحياة			

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
١٠٢ عدم جواز الصلاة في وبر الأرناب		٧٣ عدم اعتبار الدباغ في استعمال الجلد	
والثعالب		٧٤ جواز الصلاة في أجزاء ما يؤكل لحمه	
١٠٦ عدم جواز الصلاة في الفئك والسمور		٧٥ جواز الصلاة في أجزاء الميت التي	
والحواصل الخوارزمية		لا تحملها الحياة إذا كانت طاهرة في	
١٠٩ عدم جواز الصلاة في الذهب للرجال		حال الحياة	
١١٣ جواز الصلاة في المحمول من الذهب		٧٥ عدم جواز الصلاة في صوف ما لا	
١١٤ عدم جواز لبس الحرير المحض		يؤكل لحمه وفي شعره ووبره وغيرها	
والصلاة فيه للرجال		٧٧ حكم الشعرات الملقاة على المصلي	
١١٥ جواز لبس الحرير والصلاة فيه		٧٩ حكم المحمول الذي لم يلتصق بالثياب	
للرجال في الحرب وعند الضرورة		٨١ حكم ما شك انه من الماء كحل	
١١٨ دوران الأمر بين لبس الحرير والنجس		٨٤ عدم الفرق في حكم ما لا يؤكل لحمه	
١١٩ جواز لبس الحرير والصلاة فيه للنساء		بين ما تم الصلاة فيه وبين غيره	
١٢٢ إلحاق الخنثى المشكل بالنساء في جواز		٨٦ جواز الصلاة في الخنزير الخالص من	
لبس الحرير والصلاة فيه		وبر الأرناب والثعالب ونحوهما	
١٢٢ عدم وجوب منع الطفل والمجنون		٨٩ جواز الصلاة في أجزاء الخنزير	
من لبس الحرير على الولي		٩١ جواز الصلاة فيما يسمى خنزراً بالفعل	
١٢٢ حكم ما لا تم الصلاة فيه من الحرير		٩٣ بيان المراد من الخنزير	
١٢٧ جواز الركوب على الحرير وإفتراشه		٩٤ حكم وبر الخنزير المفشوش بوبر الأرناب	
١٢٨ جواز الصلاة في ثوب مكفوف بالحرير		٩٦ جواز الصلاة في وبر الخنزير المفشوش	
١٣٤ جواز الصلاة في الثياب المخيطة بالأبريسم		بالأبريسم وغيره مما تحل الصلاة فيه	
١٣٤ جواز الصلاة في الحرير المخلوط للرجال		٩٦ جواز الصلاة في فرو السنجاب	
١٤٠ حكم اللباس المحشور بالأبريسم أو الفز		١٠٢ عدم الفرق في حكم الخنزيرين جلده ووبره	
١٤١ عدم جواز الصلاة في الثوب المغشوب			

المصنف	الموضوع	المصنف	الموضوع
١٤٣	عدم جواز اجتماع الأمر والنهي	١٧١	عدم وجوب ستر القدمين على المرأة
١٤٥	هل تبطل الصلاة لو كان الثوب منصوباً أم لا ؟	١٧٤	عدم الفرق في وجوب الستر وعدمه للمرأة بين وجود الناظر وعدمه
١٤٩	صححة الصلاة مع الجبل بالغصب	١٧٥	بطلان الصلاة مع عدم ستر العورة
١٥١	هل تصح الصلاة مع نسيان الغصب أم لا ؟	١٧٦	بطلان صلاة النافلة مع عدم ستر العورة
١٥٣	عدم جواز الصلاة في ما يستر ظهر القدم كالشمسك	١٧٦	عدم اشتراط صلاة الجنابة بستر العورة
١٥٤	جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم	١٧٧	هل يختص شرطية الستر بالذكر أم لا ؟
١٥٧	جواز الصلاة فيما يستر بعض القدم	١٧٩	عدم الفرق في الحكم بين نسيان ستر جميع العورة أو بعضها
١٥٧	جواز الصلاة فيما له ساق كالخف والجورب	١٧٩	حكم انكشاف العورة قهراً
١٥٧	استحباب الصلاة في النعل العربية	١٨٢	العورة للرجل هي القبل والذبر
١٥٩	جواز الصلاة في ثوب واحد للرجل	١٨٣	بيان المراد من القبل للرجل
١٦٠	هل يجب ستر حجم العورة أم لا ؟	١٨٤	تحديد عورة الرجل
١٦٢	عدم جواز الصلاة للمرأة الحرة إلا في ثوبين	١٨٦	جواز التستر بالحشيش والورق عند الضرورة
١٦٣	بيان ما يجب ستره من بدن المرأة	١٨٩	جواز التستر بالطين
١٦٧	وجوب ستر الرأس على المرأة في الصلاة	١٩١	هل يجوز التستر بالوحل والماء الكدر أم لا ؟
١٦٩	عدم وجوب ستر الوجه على المرأة في الصلاة	١٩٣	وجوب الجلوس مع عدم السائر حال القيام
١٧٠	عدم وجوب ستر الكفين على المرأة		



الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٢١٨ تقديم ستر القبل على الدبر للرجل عند الدوران		١٩٥ وجوب الصلاة عارياً مع اشتباه الساتر	
٢٢٠ تقديم ستر القبل والدبر على باقي بدن المرأة عند الدوران		١٩٧ حكم الساتر المشتبه بغيره المأكول	
٢٢٠ تقديم ستر القبل على الدبر للمرأة عند الدوران		١٩٨ كيفية صلاة العاري	
٢٢١ وجوب ستر المورة للخصي		٢٠٠ وجوب الايماء للركوع والسجود على العاري	
٢٢١ الأمة والصبيّة تصليان بغير غمار		٢٠١ وجوب كون الايماء للسجود أخفض منه للركوع	
٢٢٢ عدم الفرق في الحكم بين أصناف الأمة		٢٠٢ حكم ما لو وجد الساتر في أثناء الصلاة	
٢٢٣ دخول الرقبة في الرأس		٢٠٣ حكم ما لو وجد الساتر بعد الفراغ	
٢٢٤ عدم وجوب كشف الرأس على الأمة		٢٠٤ عدم وجوب الستر للصلاة والطواف من جهة التحت	
٢٢٤ استحباب ستر الرأس على الأمة		٢٠٥ بطلان الصلاة مع انكشاف المورة من جهة الفوق	
٢٢٥ عدم شمول الأمة للبعوضة		٢٠٥ حكم ما لو منع شعر رأسه أو لحيته من انكشاف المورة	
٢٢٦ وجوب ستر الرأس على الأمة إذا أعتقت في أثناء الصلاة		٢٠٦ بطلان الصلاة مع انكشاف المورة لنفسه خاصة	
٢٢٧ بطلان صلاة المعتقة في أثناء الصلاة لو تركت ستر رأسها		٢٠٧ استحباب الجماعة للمرأة	
٢٢٧ حكم المعتقة إذا لم تعلم بالعتق حتى آمنت الصلاة		٢٠٨ كيفية صلاة الجماعة للمرأة	
٢٢٨ حكم ما لو افتقرت الأمة للستر في أثناء الصلاة إلى فعل كثير		٢١٠ كيفية صلاة العاري	
٢٢٩ حكم الصبيّة إذا بلغت في أثناء الصلاة		٢١٨ حكم ما لو لم يجد الرجل ساتراً إلا لأحدى المورتين	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٢٥٢ حرمة التحنك إذا صار لباس شهرة		٢٣٠ كراهة الصلاة في الثياب السود	
٢٥٣ كراهة اللثام في الصلاة للرجل		٢٣٢ عدم كراهة الصلاة في الخلف والعامة	
٢٥٥ كراهة النقاب في الصلاة للمرأة		والكساء وان كانت سوداً	
٢٥٥ حرمة اللثام والنقاب إذا منعاً عن القراءة		٢٣٤ المدار في السواد نظراً للعرف	
٢٥٥ كراهة الصلاة في قباء مشدود		٢٣٤ كراهة الصلاة في المصوغ المشبع	
٢٥٦ عدم كراهة الصلاة في قباء مشدود		٢٣٥ كراهة الصلاة في المزفر والمصفر	
حال الحرب		٢٣٥ كراهة الصلاة في ثوب واحد	
٢٥٧ كراهة الامامة بغير رداء		رقيق للرجال	
٢٥٩ استحباب الرداء للامام		٢٣٦ عدم جواز الصلاة في الثوب	
٢٦٢ كراهة سدل الرداء في الصلاة وعدمها		الحاكي للبشرة	
٢٦٤ كراهة الصلاة مع الحديد البارز		٢٣٦ عدم كراهة الصلاة في الثوب الواحد	
٢٦٦ كراهة الصلاة مع الحديد مطلقاً		٢٣٧ كراهة الاتزار فوق القميص	
٢٦٧ كراهة الصلاة في ثوب متهم صاحبه		٢٣٨ كراهة التوشع في الصلاة	
٢٦٩ كراهة الصلاة للمرأة في خلخال		٢٤٠ بيان المراد من التوشع بالثوب	
له صوت		٢٤٠ كراهة اشتغال الصماء في الصلاة	
٢٧٠ كراهة الصلاة في ثوب فيه تماثيل		٢٤٢ كراهة الصلاة في عمامة لا حنك لها	
أو خاتم فيه صورة		٢٤٤ بيان كيفية التحنك	
٢٧٢ زوال السكره أو خفتها بتغيير الصورة		٢٤٩ بيان معنى التلحي	
٢٧٣ خفة السكره بستر التمثال		٢٥١ استحباب التحنك للحاجة وعند	
٢٧٤ خفة السكره بوضع التمثال		الخروج في السفر	
خلف المصلي		٢٥٢ عدم كراهة الصلاة بدون العمامة	
		٢٥٢ استحباب العمامة للمصلي	

الموضوع	الصحيحة	الموضوع	الصحيحة
٢٩٤ صحة الصلاة في المنصوب في ضيق الوقت حال الخروج	٢٧٤ عدم الفرق في الكراهة بين مثال الحيوان وغيره	٢٧٥ بيان المراد من التمثال	٢٧٥
٢٩٥ بطلان الصلاة في المنصوب في ضيق الوقت مع عدم التضاغل بالخروج	٢٧٦ في مكان المصلي	٢٧٦	٢٧٦
٢٩٥ حكم أمر المالك بالخروج في أثناء الصلاة	٢٧٩ جواز الصلاة في الأماكن كلها مع الملك أو الأذن	٢٧٩	٢٨١
٣٠٠ حكم صلاة المحبوس في المكان المنصوب	٢٨١ الاكتفاء بشاهد الحال	٢٨٣ جواز الصلاة في الأراضي المتسعة	٢٨٤
٣٠٢ حكم تقدم المرأة على الرجل ومحاذاتها له في الصلاة	٢٨٣ جواز الصلاة في الأماكن المنصوب	٢٨٤	٢٨٦
٣٠٥ كراهة الصلاة مع تقدم المرأة على الرجل أو محاذاتها له	٢٨٦ عدم الفرق في الحكم بين منصوب العين والمنفعة	٢٨٦	٢٨٨
٣١٣ المدار في الكراهة صحة الصلاتين لو لا التقدم والمحاذاة	٢٨٨ حكم الوضوء في المكان المنصوب	٢٨٨	٢٩١
٣١٣ عدم الفرق في رفع الكراهة بين معلوم الفساد حال الشروع أو في الأثناء أو بعد الفراغ	٢٩١ حكم الصلاة تحت سقف منصوب أو شبهه	٢٩١	٢٩٣
٣١٥ هل يجوز رجوع كل من الرجل والمرأة إلى إخبار الآخر بالصحة والبطلان أم لا ؟	٢٩٣ صحة الصلاة في المنصوب مع النسيان والجهل بالغصب	٢٩٣	٢٩٣
٣١٦ التفصيل بين الإخبار بالبطلان والصحة	٢٩٣ بطلان الصلاة في المنصوب مع الجهل بالحكم التكليفي أو الوضعي	٢٩٣	
٣١٧ عدم الفرق في الكراهة بين اقتران الصلاتين وعدمه			

الصحيفة	الموضوع	الصحيفة	الموضوع
٣٣٩	كراهة الصلاة في الحمام	٣١٩	زوال الكراهة إذا كان بين الرجل والمرأة حائل
٣٤٠	عدم كراهة الصلاة على سطح الحمام	٣٢٠	عدم صدق الحائل على الظلمة والعمى وتغميض العين
٣٤٠	كراهة الصلاة في بيوت الغائل	٣٢٢	زوال الكراهة إذا كان بين الرجل والمرأة بعد عشرة أذرع
٣٤١	كراهة الصلاة في مبارك الابل	٣٢٣	هل الفوقية والتحتية ملحقة بالتقدم والمحاذاة أو بالتأخر
٣٤٣	خفة الكراهة مع كفن مبارك الابل ورشها	٣٢٥	زوال الكراهة لو كانت المرأة وراء الرجل بقدر ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه
٣٤٣	كراهة الصلاة في مساكن المل	٣٢٧	حكم ما لا يتمكن من التباعد والتأخر في سعة الوقت
٣٤٤	كراهة الصلاة في مجرى المياه	٣٢٨	حكم ما لا يتمكن من التباعد والتأخر في ضيق الوقت
٣٤٥	كراهة الصلاة في أرض السبخة	٣٢٩	حكم صلاة غير المكلف مع التقدم والمحاذاة
٣٤٨	كراهة الصلاة في كل أرض وقع فيها العذاب أو الخسف	٣٣٠	حكم الصلاة في موضع النجس
٣٤٩	كراهة الصلاة في المواطن الأربعة : البیداء وضجنان وذات الصلاصل ووادي الشقرة	٣٣٦	بيان المراد من المكان
٣٥١	كراهة الصلاة في أرض الثلج	٣٣٨	حكم ما لو كان في مسجد الجبهة
٣٥٢	كراهة الصلاة بين المقابر		نجاسة لا تمتد أو على نفس الجبهة
٣٥٩	كراهة الصلاة بين القبور إلا مع الحائل		نجاسة معفو عنها مع عدم الاستيماب
٣٦٠	كراهة الصلاة بين القبور إلا مع بعد عشرة أذرع		
٣٦٢	حكم تقدم المصلي على قبر المصوم عليه السلام		
٣٦٣	حكم محاذاة المصلي لقبر المصوم عليه السلام		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
غير القبلة من الجهات الخمس		٣٦٥ حكم الصلاة خلف قبر المعصوم عليه السلام	
٣٩٠ كراهة الصلاة مع الدراهم التي فيها التماثيل		٣٦٦ عدم الفرق في الحكم بين الفريضة والنافلة	
٣٩٢ كراهة الصلاة بمجرد كون الصورة في البيت		٣٦٦ كراهة الصلاة في بيوت النيران	
٣٩٣ زوال الكراهة مع ستر الصورة وتغطيتها		٣٦٩ كراهة الصلاة في بيوت الخمر	
٣٩٣ كراهة الصلاة في سرايط الخيل والبغال والحمير		٣٦٩ هل يلحق بيت الفقاع ببيت الخمر أم لا ؟	
٣٩٤ عدم كراهة الصلاة في سرايط الفهم		٣٧٠ كراهة الصلاة في جواد الطرق	
٣٩٥ كراهة الصلاة في بيت فيه مجوسي		٣٧٣ عدم الفرق في الجواد والطارق بين كثرة الاستطراق وقلته	
٣٩٥ كراهة الصلاة وبين يدي المصلي مصحف مفتوح		٣٧٥ كراهة الصلاة في بيوت المجوس	
٣٩٦ كراهة الصلاة تجاه حائط ينز من بالوعة يال فيها		٣٧٥ عدم كراهة الصلاة في البيع والكنائس	
٣٩٨ كراهة الصلاة إلى باب مفتوح		٣٧٩ كراهة أن يكون بين يدي المصلي نار مضرمة	
٣٩٩ كراهة الصلاة إلى إنسان مواجه		٣٨٣ كراهة أن يكون بين يدي المصلي أصاوير	
٤٠٠ كراهة الصلاة إلى مطلق الحيوان		٣٨٤ هل يختص المكراهة بذوي الروح أم لا ؟	
٤٠١ استحباب وضع السترة بين المصلي والماء		٣٨٤ عدم البأس إذا كان التمثال بعين واحدة	
٤٠٧ استحباب السترة لمروء غير الإنسان		٣٨٦ عدم البأس مع تفسير الصورة وإفسادها	
٤٠٩ عدم الترتيب فيما يسمى سترة		٣٨٦ كراهة استقبال الصورة	
٤٠٩ عدم اشتراط الحلية في السترة		٣٨٧ عدم الفرق في الحكم بين المجسمة وغيرها	
		٣٨٨ عدم الكراهة إذا كانت الصورة في	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٤١٧ عدم جواز السجود على التأكل		٤١٠ عدم اشتراط الطهارة في السترة	
٤٢١ عدم جواز السجود على الملبوس		٤١٠ هل يستحب السترة في مكة أم لا ؟	
٤٢٣ جواز السجود على القطن والكتان		٤١١ المرور حكمة في السترة لا علة	
٤٢٦ عدم جواز السجود على الوحل		٤١١ عدم جواز السجود على ما ليس	
٤٢٨ وجوب الائمة للسجود لو لم يوجد		بأرض كالجلود والصوف والشعر ونحوها	
إلا الوحل		٤١٢ بيان معنى المعدن	
٤٣٠ جواز السجود على القرطاس		٤١٣ جواز السجود على الخنزف	
٤٣٤ كراهة السجود على القرطاس إذا		٤١٤ جواز السجود على الآجر والحص	
كان فيه كتابة		والنوبة ونحوها	
٤٣٧ جواز السجود على الثوب ثم على		٤١٦ عدم جواز السجود على الرماد	
الكف عند الإضطراب		٤١٦ هل يجوز السجود على الفحم أم لا ؟	
٤٤٥ اعتبار حلوم وضع الجبهة عن النجاسة		٤١٦ عدم جواز السجود على القبر	

## جدول الخطأ والصواب

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب	الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٦	أينما	فأينما	٣٩	٥	شك في	شك في
٣١	١٧	عل	على	١٥٢	١	خطأ	خطأ

## استدراك

بقدر جاء في ص ٦ س ١٩ حديث عن الصادق عليه السلام لسن في البحار عن  
 العيد الصالح عليه السلام كما في تفسير علي بن ابراهيم .  
 وقد وقع في ص ١٠١ س ٨ واو بين القوسين المشجرين وليس في النسخة الأصلية والصحيح  
 أن تكون بين قوسين غير مشجرين كما يرمز بها عن عدم وجود اللفظ في النسخة الأصلية